

27750
ca

244.2,

HAL

Reserve

244.2

HAL

RESERVE

ملحق الا بحر

ابراهيم بن محمد الحلي

فهرست کتاب ملتی الامیر

۳۸ باب سجود التلاوة	۳ کتاب الظهارة
۴۰ باب صلاة المسافر	۶ فصل
۴۱ باب الجمعة	۷ فصل
۴۳ باب العیدین	۸ باب التیمم
۴۴ باب صلاة الخوف	۱۰ باب المسح علی الخفین
۴۴ باب الجنائز	۱۴ باب الحیض
۴۶ فصل فی الصلاة علی المیت	۱۳ فصل
۴۸ باب الشهيد	۱۴ باب الانجاس
۴۹ باب الصلاة فی الکعبة	۱۶ کتاب الصلاة
۴۹ کتاب الزکاة	۱۷ باب الاذان
۵۰ باب زکاة السوائم	۱۹ باب شروط الصلاة
۵۱ فصل فی زکاة البقر	۲۰ باب صفة الصلاة
۵۲ فصل فی زکاة الغنم	۲۱ فصل
۵۲ فصل	۲۵ فصل
۵۴ باب زکاة الذهب والفضة	۲۶ فصل فی الجماعة
۵۵ والعروض	۲۷ باب المحدث فی الصلاة
۵۵ باب العائز	۲۸ باب ما یفسد الصلاة وما یبکره
۵۶ باب الرکاز	۲۹ فیها
۵۶ باب زکاة الخارج	۳۰ فصل
۵۸ باب المصرف	۳۱ باب الوتر والنوافل
۵۹ باب صدقة الفطر	۳۳ فصل
۶۰ کتاب الصوم	۳۳ فصل
۶۲ باب موجب الفساد	۳۳ فصل فی الاستسقاء
۶۴ فصل	۳۴ باب ادراك الفریضة
۶۵ فصل	۳۵ باب القوائت
۶۶ باب الاعتکاف	۳۶ باب سجود السهو
۶۷ کتاب الحج	۳۷ باب صلاتا المرضی

فصل ١٠٣	٦٨ فصل
فصل ١٠٤	٦٩ فصل في دخول مكة
فصل ١٠٥	٧٣ فصل
فصل في الطلاق بالكنايات ١٠٥	٧٤ باب القرآن والتمتع
باب التغويض ١٠٦	٧٦ باب الجنائيات
باب التطليق ١٠٩	٧٧ فصل
باب طلاق المريض ١١١	٧٨ فصل في قتل الصيد
باب الرجعة ١١٢	٨١ باب مجاوزة الميقات بلا
باب الايلاء ١١٥	٠٠ احرام
باب الخلع ١١٦	٨١ باب اضافة الاحرام الى
باب الظهار ١١٨	٠٠ الاحرام
باب اللعان ١٢١	٨٢ باب الاحصار والغوات
باب العينين ١٢٢	٨٣ باب الحج عن الغير
باب العدة ١٢٣	٨٤ باب الهدى
فصل ١٢٥	٨٥ مسائل مشورة
باب ثبوت النسب ١٢٦	٨٥ كتاب النكاح
باب الحضنة ١٢٧	٨٦ فصل في المحرمات
باب النفقة ١٢٩	٨٨ باب الاولياء والاكفاء
فصل ١٣١	٨٩ فصل
كتاب الاعتاق ١٣٣	٩٠ فصل
باب عتق البعض ١٣٤	٩١ باب المهر
باب عتق الميهم ١٣٦	٩٦ باب نكاح الرقيق
باب الخلف بالعتق ١٣٧	٩٨ باب نكاح الكافر
باب العتق على جعل ١٣٨	٩٩ باب القسم
باب التدبير ١٣٩	٩٩ كتاب الرضاع
باب الاستيلاء ١٤٠	١٠١ كتاب الطلاق
كتاب الايمان ١٤١	١٠٢ باب ايقاع الطلاق

١٧٣ باب المستأمن	١٤٢ فصل
١٧٣ فصل	١٤٣ باب اليمين في الدخول
١٧٤ باب العشر والخراج	... والخروج والايان والسكنى
١٧٦ فصل	... وغير ذلك
١٧٧ باب المرتد	١٤٦ باب اليمين في الاكل والشرب
١٨٠ باب البغاة	... واللبس والكلام
١٨٠ كتاب اللقيط	١٥٠ باب اليمين في الطلاق والعنق
١٨١ كتاب اللقطة	١٥١ باب اليمين في البيع والشراء
١٨٢ كتاب الا بقى	... والزواج وغير ذلك
١٨٣ كتاب المفقود	١٥٣ باب اليمين في الضرب والقتل
١٨٤ كتاب الشركة	١٥٤ كتاب الحدود
١٨٧ فصل	١٥٦ باب الوطني الذي يوجب الحد
١٨٨ كتاب الوقف	... والذي لا يوجب
١٨٩ فصل	١٥٧ باب الشهادة على الزنى
١٩٠ كتاب البيوع	... والرجوع عنها
١٩٢ فصل	١٥٩ باب حد الشرب
١٩٤ باب الخيارات	١٥٩ باب حد العذف
١٩٦ فصل في خيار الرؤية	١٦١ فصل في التعزير
١٩٧ فصل	١٦٢ كتاب السرقة
٢٠٠ باب البيع الفاسد	١٦٣ فصل في الحرز
٢٠٣ فصل	١٦٥ فصل في كيفية القطع
٢٠٥ باب الاقالة	... واثباته
٢٠٦ باب المراجعة والتولية	١٦٦ باب قنزع الطريق
٢٠٧ فصل	١٦٧ كتاب السير
٢٠٨ باب الربوا	١٦٩ باب الغشام وقسمتها
٢١٠ باب الحقوق والاستحقاق	١٧٠ فصل في بيان كيفية القسمة
٢١١ فصل في بيان احكام	١٧٢ باب استيلاء الكفار
... الاستحقاق	

٢٥١	باب عزل الوكيل	٢١١	فصل في بيع الفضولى
٢٥٢	كتاب الدعوى	٢١٢	باب السلم
٢٥٤	باب التحالف	٢١٥	مسائل شتى
٢٥٦	فصل .	٢١٦	باب الصرف
٢٥٧	باب دعوى الرجلين	٢١٩	كتاب الكفالة
٢٦٠	فصل في التنازع بالابدى	٢٢٢	فصل
٢٦١	باب دعوى النسب	٢٢٤	باب كفالة الرجلين والعبد بين
٢٦٢	كتاب الاقرار	٢٢٥	باب الحوالة
٢٦٤	باب الامتناء وما في مناه	٢٢٦	كتاب القضاء
٢٦٦	باب اقرار المريض	٢٢٨	فصل
٢٦٧	كتاب الصلح	٢٢٩	فصل
٢٦٨	فصل	٢٣٠	فصل
٢٦٩	باب الصلح في الدين	٢٣٢	فصل
٢٧٠	فصل	٢٣٣	مسائل شتى
٢٧١	كتاب المضاربة	٢٣٤	فصل
٢٧٤	باب المضارب يضارب	٢٣٦	كتاب الشهادات
٢٧٥	فصل	٢٣٧	فصل
٢٧٧	كتاب الودعة	٢٣٨	باب من تقبل شهادة ومن
٢٧٩	كتاب العارية	...	لا تقبل
٢٨١	كتاب الهبة	٢٤٠	باب الاختلاف في الشهادة
٢٨٢	باب الرجوع فيها	٢٤١	باب الشهادة على الشهادة
٢٨٣	فصل	٢٤٢	باب الرجوع عن الشهادة
٢٨٤	كتاب الاجارة	٢٤٤	كتاب الوكالة
٢٨٦	باب ما يجوز في الاجارة	٢٤٥	باب الوكالة بالبيع والشراء
...	وما لا يجوز	٢٤٨	فصل
٢٨٨	باب الاجارة الفاسدة	٢٤٩	باب الوكالة بالخصومة
٢٩٠	فصل	...	والقبض

٢٩٣ باب فسخ الاجارة

٢٩٤ مسائل متشورة

٢٩٥ كتاب المكاتب

٢٩٦ باب تصرف المكاتب

٢٩٧ فصل

٢٩٨ باب كتابة العبد المشترك

٣٠٠ باب العجز والموت

٣٠١ كتاب الولاء

٣٠٢ فصل

٣٠٣ كتاب الاكرام

٣٠٤ كتاب الحجج

٣٠٦ فصل

٣٠٧ كتاب المأذون

٣١٠ فصل

٣١٠ كتاب الفصص

٣١٢ فصل

٣١٣ فصل

٣١٥ كتاب الشفعة

٣١٧ فصل

٣١٩ باب ما يجب فيه الشفعة وما لا

... يجب فيه

٣٢٠ فصل

٣٢١ كتاب القسمة

٣٢٣ فصل

٣٢٥ فصل

٣٢٥ كتاب المزاوعة

٣٢٨ كتاب المسافة

٣٢٩ كتاب الذبايح

٣٣١ فصل

٣٣٢ كتاب الاضحية

٣٣٤ كتاب الكراهية

٣٣٤ فصل في الاكل

٣٣٥ فصل في الكسب

٣٣٦ فصل في اللبس

٣٣٧ فصل في النظر ونحوه

٣٣٨ فصل في الاستبراء

٣٣٩ فصل في البيع

٣٤١ فصل في المتفرقات

٣٤٣ كتاب احياء الموات

٣٤٥ فصل في الشرب

٣٤٦ فصل

٣٤٧ كتاب الاشربة

٣٤٩ كتاب الصيد

٣٥٣ كتاب الرهن

٣٥٤ باب ما يجوز ارضعته والرهن به

... وما لا يجوز

٣٥٧ باب الرهن يوضع على يدى

... عدل

٣٥٨ باب التصرف في الرهن وجنبايته

... والجنابة عليه

٣٦١ فصل

٣٦٣ كتاب الجنائيات

٣٦٤ باب ما يوجب الفصاص

... وما لا يوجب

باب الوصية للاقارب وغيرهم	٣٩٥	باب القصاص فيما دون	٣٦٤
باب الوصية بالخدمة والسكنى	٣٩٧	... النفس	...
والثمة	...	فصل	٣٦٥
باب وصية الذمي	٣٩٧	فصل	٣٦٦
باب الوصي	٣٩٨	باب الشهادة في القتل واعتبار	٣٦٧
فصل	٤٠٠	حاله	...
كتاب الخشي	٤٠١	كتاب الديات	٣٦٩
مسائل شتى	٤٠٤	فصل	٣٦٩
كتاب الفرائض	٤٠٨	فصل	٣٧٠
فصل	٤٠٩	فصل	٣٧٣
فصل	٤١١	باب ما يحدث في الطريق	٣٧٤
فصل	٤١٢	فصل	٣٧٧
فصل	٤١٣	باب جنابة البهيمة	٣٧٨
فصل في الفرقى والهذى	٤١٤	وعليها	...
فصل	٤١٥	باب جنابة الرقيق وعليه	٣٨٠
فصل في الجمل	٤١٥	فصل	٣٨٢
فصل في المناسخة	٤١٥	فصل	٣٨٣
حساب الفرائض	٤١٦	باب غصب العبد والضيبي	٣٨٣
فصل	٤١٦	... والمدبر والجنابة في ذلك	...
فصل	٤١٧	باب القسامة	٣٨٥
فصل	٤١٨	كتاب المعاقل	٣٨٨
		كتاب الوصايا	٣٨٩
		باب الوصية بثلاث المال	٣٩٠
		باب العتق في المرض	٣٩٣

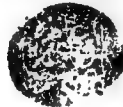
﴿ مؤلف هذا الكتاب ﴾

البراهيم بن محمد الحاي كان خطيبا بجامع السلطان محمد خان بمدينة القسطنطينية اصابه من حجاب وقرأ هناك على علماء عصره ثم ارتحل الى مصر المحروسة وقرأ على علماءها الحديث والتفسير والاصول والفروع ثم اتى ببلاد الروم وتوطن بمدينة القسطنطينية وصار اماما في بعض الجوامع ثم صار اماما وخطيبا بجامع السلطان محمد خان بالمدينة المزبورة وصار مدرسا بدار القراء التي بناها المولى الفاضل سعدى چلي المفتي ومات على تلك الحالة سنة ست وخمسين وتسعمائة قد جاوز التسعين.

عمره

السهو بخلافه القلب عن الشيء
والتي لا عيسة الخثرة عن القلب
والخطا سبب بينهما

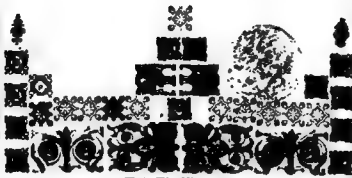
يفتى على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم على قول ابي يوسف ثم على قول محمد ثم على قول غيرهم من اصحاب ابي حنيفة ثم على قول المشايخ من بعدهم فاذا لم يجد فليجتهد ان كان من اهل الاجتهاد وقال الشيخ اذا كان ابو حنيفة في جانب وهما في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء افنى بقول ابي حنيفة وان شاء افنى بقولهما وان كان احدهما مع ابي حنيفة يرجع جانبه اهـ
من شرح الطحاوي



(المجد لله) الحمد لغة الوصف
على الجليل الاختيارى بالجليل
على قصد التعظيم فبالقيد
الاول اخراج الوصف على
الفعل وبالثاني المدح فانه يوم
الاختيارى وغيره على الاظهر
وبالثالث الوصف على الجليل
بما ليس بجبيل وبالاربع
الاستهزاء والسخرية وهرفا
هو الفصل الذى سببه انعام
المنعم على فاعله في

(وقفنا) التوفيق ان يجعل الله
فعل صده موافقا لما يحبه
ويرضاه
(للتفقه) التفقه هو الاصابة
والوقوف على المعنى الحقيقى
الذى يتعلق به الاحكام
واختار التفقه للاشارة الى
موافقة قوله صلى الله عليه وسلم
من يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين آه مجمع

(منجته) المنجى بفتح الميم والحاء والجيم الطريق الواسع (خير خلقه محمد) (وصرحت)
اشهر اسمائه الشريفة وهى الف وقيل ثلثائة وقيل تسعمائة وانما سمي بذلك للالهام
به والمعنى ذات كثرت خصالها المحمودة او كثرا الحمد له في الارض والسما او كثرة حده تعالى له



﴿ ملتي الابحر ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

المجد لله الذى وفقنا للتفقه في الدين * الذى هو حبله
المتين وفضله المبين * وميراث الانبياء والمرسلين
* وحجته الدامغة على الخلق اجمعين * ومحجته السالكة
الى اعلى عليين * والصلوة والسلام على خير
خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين * وعلى آله وصحبه
والتابعين * والعلماء العاملين * وبعد فيقول المقتدر
الى رحمة ربه الفنى ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي
قدسأني بعض طالبي الاستفاضة ان اجمع له كتابا يشتمل
على مسائل القدورى والمختار والكثير والوفاية
بعبارة سهلة غير متلفة فاجبته الى ذلك واضفت اليه
بعض ما يحتاج اليه من مسائل المجمع ونبذة من الهداية

(اي بين اثنتا) الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد خالبا
 الصحيح مقابل القاسد والاصح مقابل الصحيح فاذا تعارض امامان متبركان في الصحيح
 فقال احد هما الصحيح وقال الآخر الاصح يؤخذ قول الاول لان قائل الاصح يوافق
 قائل الصحيح في انه صحيح وقائل الصحيح عنده ذلك الحكم الاخر فاسد اهـ ق (كتاب)
 اي كتاب احكام الطهارة ﴿٣٠﴾ على حذف مضاف والكتاب في اللغة اصله الجمع قال

الازهرى اصل الكتاب ضم
 الشيء الى الشيء يقال كتبت
 البغلة اي ضمنت ما بين
 شفرتيها بحلقه اوسير وكتبت
 القربى اي ضمنت فيها قال اهل
 اللغة كتب يكتب كتابا وكتبا
 وكتابة يتلأه مصادر وقال
 العلامة البيضاوي ونحوه
 في الدرر والفرر الكتاب اما
 مصدر كما لخطاب مسمى به
 المفعول للبالغة كرجل عدل
 وفعال بيني للمفعول كاللباس
 انتهى وعلى التقديرين يكون
 بمعنى الجمع لغة وقال الاكل
 الكتاب والكتابة في اللغة جمع
 الحروف قال شيخنا العلامة
 في شرح هذا الكتاب الكتاب
 مصدر بمعنى الجمع لغة ثم قال في
 حاشيته هذا رد لشارح الدرر
 والاكل مع اختصار لا حاجة
 اليه اقول كلام البيضاوي
 والدرر في غاية من الصحة والبيان
 لا ينبغي على ذوي الانهال وفي

وصرح بذكر الخلاف بين اثنتا وقد مت من
 اقا ويلهم ما هو الارجح واخرت غيره الا اني
 قبلته بما يفيد الترجيح واما الخلاف الواقع بين
 المتأخرين اويين الكتب المذكورة فكل ما صدرته
 بلفظ قبل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح ونحوه
 فانه مرجوح بالنسبة الى ما ايسر كذلك ومتى
 ذكرت لفظ التنية من غير قرينة تدل على مرجحها
 فهو لابي يوسف ومحمد رجحما الله تعالى ولم آل
 جهدا في التنية على الاصح والاقوى وما هو المختار
 في الفتوى * وحيث اجتمع فيه الكتب المذكورة
 سميت بمثنى البحر ليوافق الاسم المسمى والله
 سبحانه وتعالى اسئل ان يجعله خالصا لوجهه
 الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا
 بنون الا من اتى الله بقلب سليم

﴿كتاب الطهارة﴾

قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قم الى الصلوة
 فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
 برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) ففرض الوضوء غسل
 الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس والوجه
 ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة

العرف يطلق الكتاب على جمع من الكلمات المفردة بالتداوين وفي عرف الصوريين على كتاب
 سبويه وفي عرف فقهاء الحنفية على الجامع الصغير خالبا لعل مختصرا في الحسين القدوري
 كما قيل وفي عرف الاصوليين على احد الدلائل من القرآن كما عرف في محله وفي عرف المصنفين
 جمع مسائل مستقلة فخرج جمع الحروف والكلمات التي ليست بمسائل وخرج الباب والفصل
 لعدم استقلالها ما لدخولها تحت الكتاب ويشمل ما كان نوعا واحدا من المسائل ككتاب
 اللقطة او انواع كتاب البيوع في

(والمرفقان والكعبان) أهـ غملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحد فرضيتها خلافا لغيره في أن الغاية لا تدخل تحت المعنى كقوله تعالى ثم اعوا الصلصم الى الليل ولأن الغاية اذا كانت لاسقاط ما وراءها تدخل ومتى كانت لمد الحكم اليها لا تدخل وهذه الغاية لاسقاط ما وراءها اذا اقتصر على ايديكم لتناول الى الاطباء لان اليديهم لهذه الجملة وقبت الغاية داخله اطلق الاسم وفي الصوم لمد الحكم فيتناول امساك ساعة فان من حلف لا يصوم يبحث ٤٤ بصوم ساعة فيدخل

الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار والاذن خلافا
لابن يوسف رحمه الله والمرفقان والكعبان يدخلان
في الغسل والمفروض في مسح الرأس قدر الأربع
* وقبل يجزئ وضع ثلاث اصابع ولو مد اصبعها
او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع الحبة في رواية
والاصح مسح ما يلاقى البشرة * وسنته غسل اليدين
الى الرسفين ابتداء والتيميم وقبل مستحبة والسواك
وغسل الفم بماء والانف بماء وتخليل الحية والاصابع
هو المختار * وقبل هو في الحية فضيلة عند الامام
ومحمد وتليث الفسل والنية والترتيب المنصوص
واستيعاب الرأس بالمرح وقبل هذه الثلاثة مستحبة
والولاء ومسح الاذنين بماء الرأس * ومسحبه التيامن
ومسح الرقبة * والمعاني النافضة له خروجه شيء من
احد السيلين سوى ريح الفرج او الذكر وخروجه
نحس من البدن ان سال بنفسه الى ما لحقه حكم
التطهير والى ملا الفهم ولو طعما او ماء او ميرة او علقا
لا يلغماه مطلقا خلافا لابن يوسف رحمه الله في الصاعد
من الجوف ويشترط في الدم المائع والقيح مساواة البراق
لا الملاء خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وهو يعتبر
اتحاد السبب لجميع ما فاء قليلا قليلا وابو يوسف رحمه الله

قبل هذا الفرق لبس بمطرده
لا يتفاضله بالغاية في اليمين في
(غسل اليدين) والبداءة من
رؤس الاصابع وعموم الرأس
والادعية الماثورة وهي ان
يقول بعد فراغه وقيامه
مستقبلا اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله
صبحاك اللهم وبحمدك اشهد
ان لا اله الا انت استغفرك
واتوب اليك ويشرب من
فضل وضوئه قائما ويصلي
وكتين قبل الجفاف ويكره
الاسراف والتقتير في الماء
وضرب الوجه والتكلم بكلام
الناس والاستعانة بغيره
بالضرورة أهـ منه
(والولاء) بكسر الواو والمسد
وهو ان يغسل العضو الثاني
قبل الجفاف في هواء معتدل
واتما صارا سنتين لانه واظب
عليه السلام عليهما آهـ ابن مالك
(والقي أهـ) اختلفوا في ملا

الفهم قال بعضهم ملا يمكن امساكه لا يكلفه ومسفة يكون ملا الفهم وقال البعض اتحاد
ملا يمكن الكلام معه يكون ملا الفهم قاضيتان (والمعاني النافضة له) اراد بالمعاني
للعلل المؤثرة في نقض الرضوخ وانما صبرتها بالمعاني اقتداء بالنبي عليه السلام في قوله لا يحل دم
المسلمين مسلم الا باحد من ثلثة واتباع السلف (قليل قليلا) يعني لوقاه متفرقا بحيث لو جمع
صناديق الفهم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملا الفهم في مجلس واحد تنقض
هتته وان تعدد الفتيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الفتيان فان حصل ملا الفهم به فتيان

واحد تفض عندة وأن اختلف المجلس **درد** (لبس نجسا) بكسر الجيم فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا فالدم اذا لم يسلم عن رأس الجرح ظاهر صدر الشريعة (وباشرة فاحشة) وهي ان يماس بدنه بدن المرأة مجردين مع انتشار آله ونماس الفرجين صدر (مضجع) الاضطجاع وضع احد جنبه على الارض هذا اذا كان خارج الصلاة اما اذا كان فيها كالمرضى اذا صلى **م** مضطجعا فيه القولان والصحيح انه ينقض (شك) اي باحدور كيه فهو كالضطجع

زوال المسكة م

(او ساجد) في الصلاة او في

خارجها على الصحيح م

(اللم) بالرفع عطيف على

الخروج م

(ومس ذكر وامرأة) اي مس

المرأة الذكر والذكر

المرأة (وسار البدن) مرة حتى

داخل القلفة في الاصح

(غسل يديه) في ابتدائه بعد

التسمية والنية بقلبه ويقول

بلسانه نويت الغسل لرفع

الجنابة م

(الارجلية) استثناء متصل

لان المعنى وغسل اعضاء

الوضوء الارجلية م

(المستوعب) اي جميع البدن

باديا بمنكبته الايمن ثلاثا ثم

الايسر ثلاثا ثم رأسه وجسده

ثلاثا في الاصح م

(ولبس على المرأة) هذا اذا

اتحد المجلس وما لبس خدنا لبس نجسا والجنون والسكر والاعمى وقهقهة بالغ في صلوة ذات ركوع وسجود (وباشرة فاحشة خلافا لمحمد رجه الله تعالى ونوم مضطجع او متكئ او مستند الى مالوازيل لسقط (لنوم قائم اوقاعد اورا كع او ساجد ولا خروج دودة من جرح او لحم سقط منه ومس ذكر وامرأة (وفرض الغسل غسل الذم والانف وسائر البدن لادلكه قيل ولا ادخال الماء تحت جلدة الاقلف **م** وسنته غسل يديه وفرجه ونجاسة ان كانت والوضوء الارجلية وتليث الغسل المستوعب ثم غسل الرجلين لافي مكانه ان كان في مستقع الماء ولبس على المرأة نقض **م** تغيرها ولا يلها ان يبل اصلها وفرض لا تزال متى ذى دفع وشهوة ولو في يوم عند انفصاله لاخر اوجه خلافا لابي يوسف رجه الله تعالى ولزوية متيقظ لم يتذكر الاحتلام بللا ولو مضيا خلافا له ولا يلح حشفة في قبل او دبر من آدمى حتى وان لم ينزل على الفاعل والفعلول ولانقطاع حيض ونفساس لا لذى ووذى واحتلام بلا بلل ولا يلح في بهجة او ميتة بلا ازال **م** وسن للجمعة واليدين والاحرام وعرفة (ووجب للبيت كفاية وعلى من اسلم جنبيا

بني
قال

كانت مقتولة واما اذا كانت متقوضة فانه يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر كما في اللعبة لعلم المخرج صدر (ذى دفع وشهوة) الشهوة شرط وقت الانفصال عند ابي حنيفة ومحمد ووقت الخروج عند ابي يوسف حتى لو انفصل عن مكانه بشهوة واخذ رأس البضيو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندهما لاعدته وان اغتسل قبل ان يبول ثم خرج بقية المني يجب غسل نان عندهما لاعدته صدر (عند انفصاله) اي من الظهر متعلق بشهوة ولو اتصل لكان اولى اي شرط الشهوة عند انفصاله من الظهر

(والانذب) اي ان اسلم ولم يكن جنبا فان الغسل مندوب له ونذب الغسل ايضا لدخول مكة والمدينة ولجنون افاق واصبي اذا بلغ السن وعند حجة وفي ليلة براءة او قدر اذا رآها وعند الوقوف بمنزلة غداة يوم النحر وعند دخول منى يوم النحر والطواف الزيارة وتسلية كسوف واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديدة او ورود الأدلة المبيحة لذلك
 مجمع الانهر (ولا يجوز لمحدث) اي مطلقا ٦ سواء كان بالحديث الاصغر

والانذب ولا يجوز محدث ^{بغير} مصحف الا بغلافه
 المنفصل لا المتصل في الصحيح وكره بالكم ولا مس
 درهم فيه سورة الابصرة ولا جنب دخول المسجد
 الا لضرورة ولا قراءة القرآن ولودون آية الاعلى وجه
 الدماء او النساء ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء
 والحايض والنفساء كالجنب

فصل

وتجوز الطهارة بالماء المطلق كماء السماء والعين
 والبر والادوية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه
 كالتراب والزعفران والاشنان والصابون او انت بالمكث
 الابعاء خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او بخلية غيره
 او بالطبخ كالاشربة والخل وماء الورد وماء الباقلاء
 والمرق والامعاء قليل وقع فيه نجس مالم يكن غديرا
 لا يتحرك طرفه النجس يتحرك طرفه الآخر
 او لم يكن عشرا في عشر وعنفه مالا تنحصر الارض
 بالغرف فانه كالجاري وهو ما يذهب بتبسة فنجوز الطهارة
 به مالم ير اثر النجاسة وهو لون او طعم او ريح * والماء
 المستعمل طاهر غير مطهر وهو المختار عن الامام انه
 نجس مغلظ وعند ابى يوسف مخفف وهو ما استعمل

او الا كبر م
 (لا المتصل) لان المتصل
 بالمصنف منه لانه يدخل في بيعه
 بلاذ كرو كذا التفسير
 والاحاديث لكن رخص بعض
 الفضلاء باليد في الكتب
 الشرعية الا التفسير م
 (الابصرة) لانها بمنزلة
 الغلاف م

(الالضرورة) بان كان طريقه
 المسجد قال صاحب التمهيد
 ان احتاج تيمم ودخل آه
 (بالماء المطلق) عند القدرة عليه
 والمطلق ما يتعرض للذات
 دون الصفات قال اهل
 الاصول هو المتعرض للذات
 نجس والمقيد هو المتعرض
 للذات والصفات والمراد به
 ههنا ما يسبق الى الافهام
 بمطلق قولنا الماء ويقال المطلق
 ما لا يحتاج في معرفته الى شيء
 آخر والمقيد ما لا تعرف ذاته الا
 بالتقيد بمجمع الانهر (وان غير

طاهر الخ) هذا الحكم فيما اذا كان الماء قريبا بعد الاختلاط اما اذا كان نجسا بان غلب (لقربة)
 عليه الشيء المختلط فلا تجوز وقيد المصنف ببعض اوصافه اشارة الى ان المتغير لو كان كلها
 يعني اللون والطعم والرائحة لا تجوز لكن المنقول عن بعض اصحابنا انها تجوز الا يرى الى ما قال
 صاحب النهاية تغلاص الاساتذة واما ماء الخوض اذا تغير لونه وطعمه ورائحته اجمروا الزمان
 لم يوقوع الاوراق كان حكمه حكم الماء المطاوع هذا يخالف لسان اشار اليه المص لكن يمكن

التوجه بان تقل صاحب النهاية محمول على الضرورة فلا ينافي القول بعدم الجواز عند عدم
الضرورة كذا في المحقق آه مجمع الانهر (وقيل اذا استقر في مكان) وفي الخلاصة المختار
انه لا يصير مستعملا ما لم يسكن عن الحركة في مكان وبه افتى الامام المرغيناني اقول
الاولى الاعتماد على ما في الهداية في (فقبل الماء الخ) اما الماء فنجاسته بملاقاة اول
عضو منه واما الرجل فليقله ﴿٧﴾ الحدث (والماء مستعمل ضده) لانه ازيل به حدث قال
في الهداية وغيره وهذا وفق

الروايات عن الامام في
(وموت ما يعيش في الماء فيه)
الظرف الثاني للموت والبراد
ما يعيش في الماء ما يكون توالده
ومثواه في الماء واحتزبه عن
مائي المعاش دون المولد كالبط
والاوز

(ما لا تنفس له سائلة) اي دم
سائل على ان الدم يحصى نفسا
كقول الشاعر

نسيل على حد السيف نفوسا
وليس على غير السيف نسيل

آه من شرح القدوري
(طهر بالذكاة) اي الشرعية
لانها مانعة للشرب الجلود
الطوبى كما ان الدباغ دافع
للطوبى (وشعر الميتة آه)

لان الحياة لا تحلها بدليل عدم
الالم باتصال المولم اليها ووجود
في بعضها لاتصاله بالحي
والعروق في (فتجوز الصلاة

معه) الضمير في معه راجع

لغزاة او رفع حدث ~~عن~~ محمد رحمه الله تعالى
ويصير مستعملا اذا انفصل عن البدن وقبل
ذا استقر في مكان ولو انغمس جنب في البئر لانية
فقبل الماء والرجل نجسان عند الامام والا صح
ان الرجل طاهر والماء مستعمل عنده وعند ابى يوسف
رحمه الله تعالى هما بمجالهما وعند محمد رحمه الله تعالى
رجل طاهر والماء طهور * وموت ما يعيش في الماء
فيه لا ينقض كالمسك والضفدع والبرطان وكذا
موت ما لا تنفس له سائلة كاللبق والذباب والزنبر
والعقرب وكل اهلي ديع فقد طهر الاجلد الادنى
لكرامته والخزير لنجاسة عينه والغيل كالسبع وعند محمد
رحمه الله تعالى كالحنزير قالوا وما طهر جملته بالدباغ
طهر بالذكاة وكذا لحمه وان لم يؤكل وشعر الميتة
وعظمها وعصها وقرنها وحافرها طاهر وكذا
شعر الانسان وعظمه فيجوز الصلاة معه وان جاوز
قدر الدرهم وبول ما يؤكل نجس خلافا لمحمد رحمه الله
ولا يشرب ولولته اوى خلافا لابي يوسف رحمه الله

فصل في نجاسة البول

تنزع البئر او قوع نجس لا ينجس بعروروث وخفي

بؤكول

الى كل واحد مما ذكر على سبيل البذل وقال صدر الشرعية تجوز صلاة من اماد سنة الى فقه
وقال المشعش المعروف يسقط بياشاقيد بسن نفسه لانه لو كان سن غيره تفسد اتفاقا وبالاتحاد الى
خه واستحكامها في مكانه الا اذا حله ولم يضعها في موضعها تفسد اتفاقا انتهى وفيه كلام
لا نه وصلى وسنه في كنه تجوز صلاة تأمل م (ولو للتداوى) لانه نجس والتداوى
بالطاهر الحرام كلبن الا ان لا يجوز فاطنك بالنجس كذا في شرح شيخنا في

لا وعشرون دلو) على سبيل الوجوب في (الى ثلاثين) بطريق الاستحباب لان الماء ظاهر
يقين وقع الشك في نجاسته فيما مضى واليقين لا يزول بالشك اهـ (بموت نحو قارة ام)
فيد الموت غير معتبر في المسئلة فانها لو ماتت في الخارج ثم القيت فيها لا يختلف جواب المسئلة
(نزع قدر ما كان فيها) بخمين رجلين لهما بصائر الماء فاذا قد رآه بشئ وجب نزع ذلك
القدر وهو الاصح والاشبه بالغة لكونهما نصاب الشهادة (٨) المزمعة كذا في الزا يلقى

(وقبل يعتبر له) كافي الهداية
اورد المصنف صيغة التريض
لانه يلزم من هذا ان يكون نزع
قدر من الماء مطهر في بئر غير
مطهر في اخرى مع اتحاد
سبب النجاسة لا اختلاف
دلوها في المقدار وقبل ما يسع
صاعا وهو ثمانية ارطال م
(مشكوك) اى مشكوك فيهما
كان الشئ ابوطا هر ينكر
هذه العبارة ويقول لا يجوز
كون حكم من احكم الشرع
مشكوكا فيه بل يقال هو محتاط
فيه في
(ويتم) يخرج عن العهدة
يقين والمراد ان لا تخلص
الصلاة الواحدة عنهما
دون الجمع في
(وايا قدم جاز) والافضل
تقديم الوضوء وقال زفر
لا يجوز الا التيمم في
(كسوره) اى في الاحكام

ما لم يستكثر ولا يخبر به جهل وعصفور فانه يظهر واذا علم
وقت الوقوع حكم بالنجس من وقته والافز يوم وبلية
ان لم يتفق الواقع اوله يتيمم من ثلاثة ايام وليس اليها
ان التيمم او يفسخ وقالا من وقت الوجدان وعشرون
دلووا وسطا الى ثلاثين بموت نحو قارة او عصفور
او سائمة ابرص واربصون الى ستين بنحو حمامة
او دجاجة او سائمة وكله بنحو كلب او شاة او آدمي
او تنفاخ الحيوان أو نفسه وان لم يمكن نزعها نزع قدر
ما كان فيها ويقتى بنزع اثنى دلو الى ثلاثمائة وما زاد على
الوسط احتسب به وقبل يعتبر في كل بئر دلوها وسور
الآدمي والفرس وما يؤكل طاهر وسور الكلب
والخنزير وسباع البهائم نجس وسور الهرة والدجاجة
الخنزيرة وسباع الطير وسواكن البيت كالحية والفأرة
مكروه وسور الفحل والجار مشكوك يتوضأ بان لم يجد
غيره ويتيمم وان أقدم جاز وغيره في كل شئ كسوره وان لم
يوجد الا نبذ التيمم ولا يتوضأ به عند ابن يوسف
رحمه الله تعالى ويقتى وعند الامام يتوضأ به وعند
محمد يجمع بينهما

باب التيمم

التيمم المسافر ومن هو خارج المصير لبعده عن الماء ميلا

المذكورة لانها يتولدان من العجز فاذا احدهما حاكم صاحبه في (او)
(التيمم) هو في اللغة المقصد واختلفت عباراتهم في تعريفه شرطا والا حسن عندى
انه استعمال الصعد بمحض الوجه واليدن على قصد ازالة الحسد لكن المقصد
شرط لانه التيمم والتيمم مخصوص بهذه الامة يدل عليه احاديث شتى في
(لو فقد آلة) يستخرج بها الماء ولو مند بلا يصل الى الماء (والجص) الجص بكسر الجيم

وقتها ما ينبغي به وهو ضرب والجصاص الذي يتخذه وجصص دارة فجبصها
 مختار (ويجوز بالنقع) لانه راسد حتى لو تيمم به او بغضاضة لبدفمعه بنية التيمم
 جازاه في (وضرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة) بان لا يجده او حكميا بان كان
 مشغولا بصاحته او يقدر على استعماله بسبب كاتمها في (هو الصحيح) قال صاحب
 الهداية في الجنبس ١٩٠ النية المشروطة هي نية التطهير وهو الصحيح احترازا
 عما قال ابو بكر الرازي فله كان

يقول يحتاج الى نية التيمم
 لمحدث او للجنبه لان التيمم
 لهما بصفة واحدة فلا يغير
 الا بالنية اه في
 (ان يضرب الخ) ولو وضع
 يديه مرتين من غير ضرب
 في البسوط الجواز في الغاية
 الضرب اول فينفضهما اذا
 كان الغبار لا يصير مثله اه في
 (مع المرفق) لما روى الدار
 قطني والحاكم وصححه من
 حديث جابر ان النبي عليه
 السلام قال التيمم ضربتان
 ضربة للوجه وضربة
 للذراعين الى المرفقين اه في
 (ويستوى فيه الخ) لما روى
 ان قوما جاؤا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقالوا اتا قوم
 تسكن هذه الرمال ولا نجد
 الماء شهرا او شهرين وفيها
 الجنب والحائض والنفساء فقال

اول مرض خاف زيادته او بطويرة او لخوف عدو او سبع
 او عطش او لفقد الماء كان من جنس الارض كالتراب
 والزل والنورة والجص والكحل والزرنج والحجر ولو
 بلانقع خلافا لمحمد رحمه الله وخصه ابو يوسف رحمه الله
 بالتراب والزل (ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافا لابي
 (وضرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكميا
 وطهارة الصعيد والاسعياب في الاصح والنية ولا بد
 من نية قريبة مقصودة لانقع بدون الطهارة) فلو تيمم
 كافر للاسلام لا يجوز صلانه به خلافا لابي يوسف
 رحمه الله ولا يستطعن الحديث والجنبه هو الصحيح
 وصنفه ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما
 ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما كذلك (ويصح
 بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
) ويستوى فيه الجنب والمحدث والحائض والنفساء
 ويجوز قبل الوقت ويصلي به ماشاء من فرض ونفل
 كالوضوء (ويجوز لخوف فوت صلاة جنازة او عيد ابتداء
 وكذا ابتداء شروجه متوضئا) وسبق حديثه خلافا لهما
 لا تخوف فوت جمعة او وقتية (ولا ينقضه زوال ناقض
 من غير ان يتركه)

فوم

منه اليد عجب
 الذي عجب
 فله

عليه السلام عليكم بارضكم اه في (ويجوز قبل الوقت) لان النصوص الواردة
 في التيمم لم تفصل بين وقت ووقت والمطلق يجري على اطلاقه كما يجري العلم على عمومته ومن
 حقه بالوقت فمتخالف النص ولا تبدل الوضوء فقد جاز قبل الوقت كالوضوء اه في
 (ويصلي به) لكونه طهارة مطلقة رافعة للمحدث عندنا كالوضوء (لا تخوف فوت جمعة
 او وقتية) والاصل فيه ان كل ما غوت لا الى خلف جاز اداؤه بالتيمم مع وجود الماء وكل
 ما غوت الى خلف لم يجز والجمعة تغت الى بدل وهو الظهر والوقتية كذلك اه في

(بطلت صلاته) للقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف وان قعد قدر التشهد
 عند ابي حنيفة رحمه الله آه ق (قدر غلوة) غلا القدر غليا من باب رمى
 وغلا السهم يغلوا ارتفاعه وقدر الغلوة مقدار رمية السهم وهي قدر ثلاثمائة ذراع الى اربعة مائة
 (باب المسح الخ) انما عقب المسح على الخفين التيمم لان كل واحد منهما طهارة يسمح اولاهما
 بدل من الفسل او من حيث انهما رخصة موقفة الى غاية ١٠ * وكان التيمم بدل الكل والمسح

على الخفين بدل البعض وقدم
 التيمم لثبوته بالكتاب بخلاف
 المسح على الخفين فلهذا قال
 يجوز بالسنة آه ق
 (وقت الحدث) اي قبيل
 الحدث لانه لا يجامع الطهارة
 الوضوء والقدرة على ماء كاف لطهارته وعلى استعماله
 فلو وجدته وهو في الصلوة بطلت صلواته لان
 حصلت بعدها (ولو نسيه المسافر في رحله وصلى
 بالتيمم لا يعيد) وقال ابو يوسف يعيد مادام في الوقت
 (ويستحب راجي الماء تأخير الصلوة الى آخر الوقت
 ويجب طلبه ان ظن فيه قدر غلوة والا فلا) ويجب
 شراء الماء ان كان له ثمنه ويبيع عن المثل والا فلا وان
 كان مع رفيقه ما طلبه فان منعه تيمم وان تيمم قبل الطلب
 او الجنب في المصرتخوف البرد جاز خلافا لهما (ولا يجمع
 بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جربها تيمم
 والاغسل الصحيح ومسح على الجريح

باب المسح على الخفين * * *

يجوز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء لانه واجب
 عليه الفسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث
 يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليلاتها للمسافر من وقت
 الحدث * وفرضه قدر ثلاث اصابع من اليد على الاعلى
 (وسته ان يبدأ من اصابع الرجل ويمدها الى الساق
 مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة ويمتعه الحرق الكبير

على الخفين بدل البعض وقدم
 التيمم لثبوته بالكتاب بخلاف
 المسح على الخفين فلهذا قال
 يجوز بالسنة آه ق
 (وقت الحدث) اي قبيل
 الحدث لانه لا يجامع الطهارة
 (وثلاثة ايام الخ) لما في صحيح
 مسلم من حديث علي جعل
 رسول الله عليه السلام ثلاثة
 ايام وليلايهن للمسافر ويوما
 وليلة للمقيم آه ق
 (من وقت الحدث) لانه قبل
 ذلك من طهر بطهارة الفسل
 ولان الخلف مانع سرية الحدث
 فبمنع من وقت المنع آه ق
 (قدر ثلاث اصابع) يعني من
 كل رجل على حدة حتى لو مسح
 على احدى رجليه مقدار
 اصبعين وعلى الاخرى مقدار
 ثلاث اصابع لا يجرى به قال ابن
 كمال باشا من اليد كما قاله ابو بكر
 الرازي وهو الاصح المختار اعتبارا بالآلة آه ق (على الاعلى) لما روى ابو داود وهو *
 عن علي انه قال لو كان الدين بارأى اكان مسح باطن الخف اولى بالمسح من اعلاه آه ق
 (ان يبدأ) كذا نقل عن فعل النبي عليه السلام ولان المسح بدل الفسل فيكون معتبرا به وهذا
 بين السنة حتى لو بدأ بالساق الى الاصابع جاز لحصول المقصود لانه مخالف السنة آه ق
 (ويمتعه الحرق الكبير) قال ابن بلعي وانما يمنع لكونه غير ساتر لعورته وهذا يوجد في الكل
 ولان البدن كله كالعضو الواحد في الحكم آه ق

غلوة
 البسمة
 ٤

(تم) اى الحنفى الاولى بالثانية بحيث يكون المجموع ثلاثة ايام ولياليها الاطلاق الخبر بخلاف
 حال اذا استكمل المدة ثم سافر لان الحدث قد سرى الى القدم آه م (نزع) اى خذه
 لان رخصة السفر لا تبقى بدونه آه ق. (والامسح) اى وان لم يلبس على
 الانقطاع بل لبس حال كون العذر موجودا مسح آه ق. (الجرموق) بضم الجيم
 والميم نوع من الخفاف آه ق. (١١) (مجلدا) وهو ما وضع الجلدة على اعلاه واسفله
 فيكون كالخف آه م

وهو ما يدونه قدر ثلاث اصابع الرجل اصغرها ونجم
 في خف لاقى خفين بخلاف الجحاسة والانكشاف *
 وينقصه ناقص الوضوء ونزع الخف ومضى المدة ان
 لم يخف تلف رجليه من البرد فلو نزع او مضى وهو
 متوضئ غسل رجليه فقط (وخروج اكثر القدم الى
 ساق الخف نزع ولو مسح بيمينه فسا فر قبل يوم وليلة تم
 مدة المسافر (ولو مسح مسافر فاقام تمام يوم وليلة نزع
 والاتممها) (والعذر وان لبس على الانقطاع فكما الصحيح
 والا مسح في الوقت لا بعد خروجه) (ويجوز المسح على
 الجيرموق فوق الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجورب
 مجلدا او متعلا وكذا على الخفين في الاصح عن الامام
 وهو قولهما لاعلى عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين
 (ويجوز المسح على الجيرة ^{فوق} ونحوها وان
 شد بها بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت
^{بالغسل} ويمسح على كل العصا مع فرجته ان ضره حلها كان
 تحتها اجراحة اولو يكنى مسح اكثرها فان سقطت عن
 يده بطل والا فلا ولو تركه من غير عذر جاز خلاها لهما
 (وان وضع على شقائق رجليه دواء لا يصل الماء تحته
 يميزه اجراء الماء على ظاهر الدواء) (ولا يفتر الى

شئ لهما

(ان ضره) وان لم يضره الحل حلها ومسح على ما تحتها ومن ضرورة الحل ان لا يقدر
 على ربطها بنفسه ولا يجدها من رباطها آه ق. (شقائق رجليه) الصواب شقوق رجليه
 لان الشق واحد الشقوق لالشقاق (ولا يفتر الخ) لانه طهارة بالماء فلا يفتر الى النية
 ولانه بعض الوضوء وفيه رد لما في جوامع الفقهاء من اشتراط النية في مسح الخف آه ق.

(باب الحيض) الحيض في اللغة السبلان يقال حاض الوادي اذا سال فسمى حيضاً ليلته
 في اوقاته اهـ م (ينفضه رحم امرأة) احتريز بقيد الرحم عن الراف والدعاء
 الخارجة من الجراحات اهـ ق (واقلة ثلاثة ايام) برفع ثلاثة على الخبرية
 ونصبها على الظرفية وعلى الاول يكون المعنى اقل مدة الحيض ثلاثة ايام على تقدير
 المضاف اهـ م (حل وطئها) لان الحيض لا يزيد (١٢) على العشرة فلا يحتمل عود الدم

النية في مسح الخف والرأس

❖ ❖ ❖ باب الحيض ❖ ❖ ❖

هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها واقلة ثلاثة ايام
 بليالها وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث واكثره
 عشرة ايام وما نقص عن اقله اوزاد على اكثره
 استحاضة وما تراه من الالوان في مدته سوى البياض
 الخالص فهو حيض وكذا الطهر المختل بين الدمين فيها
 وهو يمنع الصلاة والجموم وتقضي دو نهيها ودخول
 المسجد ولطواف وقرآن ما نحت الإزار وعند حجر
 قربان الفرج فقط (ويكثر مسح وطئها وان انقطع
 لتنام العشرة حلي وطئها قبل الغسل وان انقطع لاقبل
 لا يحل حتى تغسل او يمضي عليها ادني وقت صلوة
 كاملة وان كان دون ما دينها لا يحل وان اغتسلت * واقلة
 الطهر خمسة عشر يوماً واحداً لاكثره الا عند نصب
 العادة في زمن الاستمرار (واذا زاد الدم على العادة فان
 جاوز العشرة قال ذلك استحاضة والا فحيض وان كانت
 مبتدئة وزاد على العشرة فالعشرة حيض والزائد كلها
 استحاضة * والنفاس دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض

بعده اكن يستحب ان لا يمسها
 حتى تنسل وقال الشافعي
 وما لك واحد وزفر لا يحل
 وطئها قبل الغسل اهـ م
 (واقلة الطهر الخ) لاتفاق
 الصحابة على ذلك ولانها مدة
 لزوم الصلاة فتعذر بمدت زوم
 اتصافها اهـ ق
 (في زمن الاستمرار) يعني اذا
 استمر بها الدم واحتيج الى
 نصب العادة فله حيث يكون
 لاكثره حد لكن اختلفوا
 في التقدير فقبل طهرها تسعة
 عشر يوماً لان اكثر الحيض
 في كل شهر عشرة والباقي
 طهر وهو تسعة عشر يومين
 لاحتمال نقصان الشهر وقبل
 طهرها سبعة وعشرون
 وحيضها ثلاثة وقبل طهرها
 شهر كامل وقبل شهران
 وعليه الفتوى لانه يسر اهـ
 مجمع لانهر

(واذا زاد الدم الخ) صورته امرأة رأت ثلاثة ايام حيضاً وستة اوستين طهرها ❖ ولا
 ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة حيضها ثلاثة ايام وطهرها مارات وقال الميداني طهرها
 ستة اشهر الاساعة تنقص عن اقل مدة يتصلق فيها الولد اهـ ق (فلا زاد الخ)
 لانه لو كان حيضاً ما جازاكثره وكذا الحكم في النفاس (والا فحيض) اي وان لم يجاوز
 العشرة فلا زاد على العادة حيض على الاصح وهو يصير عادة لها عند ابى يوسف
 وعندهما الا اذا زادت في الثاني كذلك ويستحب للمنفص اذا دخل وقت الصلاة ان تنوضاً

كذلك يشه
 او يجرى نحو ان
 كونهن او ايسه
 غسل ايده
 ويطم ايده

عادة كونهن
 شمس وشه
 اشحنه فله
 يقين من خطاه
 فته يغفرهم يرد

ونجلس عند مسجد يتهافتون ههلا كبلاتنسى العبادۃ
(والافان اذ على الاكثر فقط) لان الحيض والتفاس لا يتجاوزان الاكثر ا ه م
(وبه يفتى) كذا في الخلاصة والكافي وذكر المسئلة في المجموع من غير تصحيح ا ه في
(التوامين) هما ولدان في بطن واحد ليس بين ولادتهما ستة اشهر من الولد الاول بل
اقل منها ا ه في (١٣) (وتنقض به العدة) لانه ولد ناقص الخلقة ونقصان الخلقة

لا يمنع احكام الولادة ا ه في
(ودم الاستحاضة الخ) وهذه
المسئلة لم تذكر في موضعها
او المناسب ان تذكر في فصل
المستحاضة ا ه م
(المستحاضة) قدمها لمناسبة
الحيض ولان الحكم ثابت فيها
بالنص قاله شيخنا ا ه في

(وقت كل صلاة) لان اللام
في الاحاديث للوقت كما في قوله
تعالى لد لوك الشمس والازم
الوضوء لقضاء كل صلاة
وكانت عليه صلوات وهذا
خرج وهو مد فوع ا ه في

(ويصلون به الوقت ماشاؤا
من فرض ونقل) مادام الوقت
باقيا والمراد بالقل ما زاد على
الفرض فيشمئ الواجب
والانذرا ه م

ويبطل بخروجه فقط (هذا
اذا كان العذر موجودا وقت
الوضوء او بعده اما لو وجد

قبله ثم انقطع واستمر الانقطاع الى ان خرج فلا يبطل وضوءه ولهذا جاز المسح على الخفين
للمستحاضة بعد خروج الوقت اذ لم يكن الدم سائلا وقت الوضوء والابس آ ه م
(يدخوله فقط) اضافة البطلان الى الخروج والدخول مجاز لانه لا تأثير للخروج والدخول
في الانتقاض حقيقة آ ه م (بايهما كان) لان الحاجة مقصورة على الوقت
فلا يعتبر قبله وبعده فيمن توضأ قبل طلوع الشمس او قبل الزوال آ ه في

ولا حسد لاقله واكثره اربعون يوما وماتراه الحامل
حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد
استحاضة وان زاد على اكثره وله اعادة طار اذ عليها
استحاضة والافان اذ على الاكثر فقط استحاضة *
والعادة تثبت وتنقل بمرة في الحيض والتفاس عند ابى
يوسف وبه يفتى (وعندهما لا بد من المعاودة ونفاس
التوامين من الاول خلافا ل محمد وانقضاء الصدق من
الاخير اجابا ما * واقطع ان يظهر بعض خلقه فهو
ولد نصير بهامه نفاس والامنام ولد ويقع الطلاق
المعلق بالولد وتنقض به العدة (ودم الاستحاضة كراف
دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولاوطا

يكره

فصل

للمستحاضة ومن به سلس بول او استطلاق بطن
او انفلات ریح او رعاف دائم او جرح لا يرقا يتوضأ ومن
لوقت كل صلاة ويصلون به في الوقت ماشاؤا من فرض
ونقل ويبطل بخروجه فقط وقال زفر رحمه الله بدخوله
فقط وقال ابو يوسف بايهما كان فالنوضي وقت الغبير
لا يصلى به بعد الطلوع الا عند زفر والنوضي بعد
الطلوع يصلى به الظهر خلافا له ولا بى يوسف *

قبله ثم انقطع واستمر الانقطاع الى ان خرج فلا يبطل وضوءه ولهذا جاز المسح على الخفين
للمستحاضة بعد خروج الوقت اذ لم يكن الدم سائلا وقت الوضوء والابس آ ه م
(يدخوله فقط) اضافة البطلان الى الخروج والدخول مجاز لانه لا تأثير للخروج والدخول
في الانتقاض حقيقة آ ه م (بايهما كان) لان الحاجة مقصورة على الوقت
فلا يعتبر قبله وبعده فيمن توضأ قبل طلوع الشمس او قبل الزوال آ ه في

(والمذنوب الخ) هذا تعريف المذنوب في حالة البقاء وأما في حالة الابتداء فإن يستوعب استمرار العذر وقت الصلاة كاملاً كالانقطاع فإنه لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله كذا في أكثر الكتب آه م واعترض على هذا التعريف بل تلوتوضاً لصلاة العبد جازله أن يصلي به الظاهر عندهما في الصحيح لأنها كصلاة الضمى ولو توضاً لها جازله أن يصلي الظاهر كذا هنا والخائض والنفساء آه ق ﴿١٤﴾ (الأنجاس) جمع نجس يقص

النون وكسر الجيم وسكونها مع قح النون وبكسر النون مع كسر الجيم كلها مستعملة في اللغة وفي صرف الفقهاء يقص الجيم عين الجاسة وبكسرهما ما لا يكون طاهراً آه

(لا الدهن) لأنه لد سومه لا ينزل غيره وكذا لبن آه م (خلافاً لمحمد) فإنه لا يطهر إلا بالنسل قبا سا على سائر النجاسات آه في

(والسيف) أي الصقيل وإنما فيسدها بالصقيل لأنه إذا كان منقوشاً لا يطهر إلا بالنسل آه م

(وذهاب الأثر) وهو اللون والرائحة والعظم آه م

(والخص) يضم الخاء العجيمة وبالصاد المهملة البيت من قصب والمراد به السترة التي يكون على السطوح من القصب آه ق

والمذنوب من لا يمضي عليه وقت صلواته أو العذر الذي ابتلى به يوحده

باب الأنجاس

يطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالماء وبكل ما يذهب طاهر من بل كالخك وماء الورد لا الدهن وعند محمد لا يطهر إلا بالماء والخف أن نجس نجس له جرم بالسلك المباح أن نجف خلافاً لمحمد وكذا أن لم نجف عند أبي يوسف رحمه الله وبه يفتى وأن نجس بما يجف فلا بد منه الفضل والمني نجس ويطهران يس بالفرس والافسلس والسيف ونحوه بالسخ مطلقاً * والأرض بالجفاف وذهاب الأثر للصلاة لا للنجس وكذا الأجر المفروش والخص المنسوب والشجر والكلاء غير المقطوع هو المختار والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله * وطهارة المرتق بزوال عينه ويعني أثر شق زواله وغير المرتق بالنسل ثلاثاً أو سبعة والعصر كل مرة أن أمكن والا قبا ليجف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وقال محمد رحمه الله بعدم طهارة غير المنعصر أبداً * ويطهر بساط نجس يمرى الماء عليه يوماً وليلة * ونحو

(يزوال عينه) لأن نجس المحل باعتبار عين الجاسة فيزول بزوالها آه ق ﴿الروث﴾ (شق زواله) بأن يحتاج في إخراجها إلى نحو الصابون آه م (بعدم طهارة غير المنعصر أبداً) لأن الطهارة بالعصر وهو ما لا يتعصر والقنوى على الأول آه م (يوماً وليلة) لأنه بذلك ينظن زوال الجاسة منه والتقدير باليلة لقطع الوسوسة والمسئلة هكذا في المحيط آه ق

مذنوب

(هو المختار) لاستحالة طبعه وصورة فصار كالخمر اذا اختلل اه في (خلافا لابي يوسف) لان اجزاء ذلك الجبس باقية من وجه آه (وكذا يطهر جاز الخ) بوقوعه فيها فيكون الملح طاهرا بالاستهلاك الجار بالاستحالة وهذا ايضا عند محمد واختاره اكثر المشايخ آه في (فصار ملحا) لانقلاب العين وهو من المطهرات آه م (وعنى قدر الدرهم الخ) فيجوز ١٥٠ الصلاة معه وان زاد لم يضر. التفسير بالدرهم مروي عن عمر

وعلى وابن مسعود آه في (كالدلم) اي السائل الا دم الشهيد في حقه وانما قدنا بالسائل لان ما بقي في اللحم لبس بفس آه م (وكل ما يخرج) معطوف على قوله كالدلم آه م (والخس) بكسر الخاء المجمة وسكون الاء المثناة وهو ما يكون لذى ظلف آه في (مثل رؤس الاب) فيه اشارة الى انه لو كان مثل رؤس المسلات منع وفيه ايضا اشارة الى ان الجانب الآخر معتبر في المنع آه في (وماء) اي قليل اي اذا ورد كله او اكثره ولو اقله لا يخبث في نهر او نجاسة في سطح آه في (تجس) فلا تجوز الصلاة فيه لاتصال النجاسة به آه م (والا فلا) بنجس لعدم

الروث والعذرة بالخرق حتى يصير مانا عند محمد رحمه الله هو المختار خلافا لابي يوسف رحمه الله وكذا يطهر جاز وقع في المملحة فصار ملحا وعنى قدر الدرهم مساحة كعرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال في الكثيف من نجس مغلظ كالدم والبول ولومن صغير لم يأكل * وكل ما يخرج من بدن الادمي موجبا للتطهير والخمر وخره الدجاج ونحوه وبول الجمار والهرة والقارة وكذا الروث والخثي خلافا لهما وما دون ربع الثوب من مخفف كبول الغرس وما يؤكل وخر مطير لا يؤكل وبول انتضخ مثل رؤس الاربعين ودم السمك وخره طيور ما كولة طاهر الا الدجاجة والبط ونحوهما ولعاب البغل والجمار طاهر وعند ابي يوسف رحمه الله مخفف وماء ورد على نجس نجس كعنه ولو الف يوب طاهر في رطب نجس وظهرت فيه رطوبة ان كان بحيث لو عصفير قطير بنجس والا فلا كالو وضع رطبنا على مطين بطين بنجس جاف * ولو تجمس طرف قسبه وغسل طرفا بلا تحرك حكم بطهارته كخطة بالث عليها حردت وسها ففصل بعضها او ذهب طهر كلها وانفحة الميتة ولبنها طاهر خلا

طهر بالدم
طهر بدم
اي جاز

دود

الاتصال وفي الخلاصة اختلف المشايخ والاصح انه لا يصير نجسا آه في (جاف) بتشديد الفاء لان الجفاف يجذب رطوبة الثوب فلا يتنجس آه م (وانفحة الميتة) بكسر الهمزة وتوقع الفاء آه (ولبنها طاهر) لان الحياة لا تحلها فلا يحلها الموت ونجاسة المحل لا تؤثر في حال الحياة الا ترى ان اللبن الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد الموت آه في

(والاستنجاء سنة) لما طهّر النبي قال شيخنا مع التمسك بقول وفي كل من القولين نظر آه ق
(بما يخرج) أي من البطن والاستنجاء طلب الفراغ عنه وعن أثره بما أوزاب ذكره في الجمل
فعلى هذا السين والثالث طلب آه ق (غير الریح) فان الاستنجاء منه بدعة قال في الاختيار
الاستنجاء على خمسة أوجه اثنان واجبان أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من
الجنابة والحيض والنفاس والثاني إذا تجاوزت ﴿١٦﴾ مخرجها يجب عند محمد قل

أهمها والاستنجاء سنة بما يخرج من أحد السبيلين غير
الريح وما من فيه تعدد بل يعمه فهو حجر حتى ينقبه
يدبر بالحجر الأول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصبغ
ويقبل الرجل الأول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
في الشتاء وغسله بالماء بعد الحجر أفضل يفضل يديه ولا
ثم المخرج يطحن اصبع أو أصبعين أو ثلاث لأبرؤسها
وربما يبلغه أن لم يكن صائما ويجب أن جاوز الجبس
المخرج أكثر من درهم ويعتبر ذلك وراموا موضع الاستنجاء
ولا يستحب بعظم وروث وطعام وبميه وكره استئصال
القبلة واستبد بارها لبول ونحوه ولو في الخلاه

❖ ❖ ❖ كتاب الصلاة ❖ ❖ ❖

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض
المعبر في الأفق إلى طلوع الشمس (ووقت الظهر
من زوالها إلى أن يصير ظل كل شيء مثله سوى في
الزوال وقالا إلى أن يصير مثلاً ووقت العصر من
انتهاء وقت الظهر إلى غروب الشمس) ووقت
المغرب من غروبها إلى مغيب الشفق وهو البياض
الكاثر في الأفق بعد الحجرة وقالا هو الحجرة قبل وبه فتى

أو كثر وهو إلا حوط لانه زيد
على قدر الدرهم وعندهما
يجب إذا تجاوز قدر الدرهم
لان ما على المخرج سقط اعتباره
يجوز الاستنجاء فيه فيبقى
المستبر ما وراه والثالث سنة
وهو إذا لم تجب وز النجاسة
مخرجها والرابع مستحب وهو
إذا بال ولم يتغوط يفضل قبله
والخامس بدعة وهو من الریح
إذا لم يظهر الخبث من العيلين
وزاد في الوقاية غير النوم اه ق

(ولو في الخلاه) بالمسديت
التغوط ولو قد مستقبل القبلة
خافلا بفحرف ويكره للأركان
تقدم ولها نحو القبلة ويكره
مد الرجل نحو القبلة ونحو كتب
الفقه ويكره البول والتغوط
في الماء والظل والطريق وتحت
شجر مثمر والكلم عليها والبول
مأثراً إلا عند كذا في شرح

شيخنا اه ق (الصلاة) هي أقوى فروع الإيمان وإصلها لأنها لم تخل ﴿وقت﴾
شريعة من سائرهن وتشتغل على الخمسة بظاهر الدين كالقيام وغيره وباطنه كالنية وغيرها
(إلى غروب الشمس) على القولين كذا في الهداية أي على اختلاف القولين فمنع
إني حنيفه رحمه الله إذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر اه ق

(وقتيهما) أي وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يطلع فيه الفجر قبل ان يغيب الشفق
 كلفار لا يجان عليه كذا اختاره في الكثر وصاحب الخلاصة وبه افق
 (اربعين آية) أي سوى الفاتحة اهـ (ثم ان ظهر الخ) هذا هو المختار في حد
 الاستغفار وقبل حده ان لا يقع في ١٧ سجدة في شفق في طلوع الشمس اهـ (والا براد بظهر

الصيف) الحديث انس الله
 عليه السلام اذا كان الحر ابرد
 بالصلاة وانما كان البرد يحل
 به لو اراه الناس في الحديث ابردا
 بالظهر اهـ في

(والا قبل النوم) لما روى مسلم
 من حديث جابر قال عليه
 السلام من خاف ان لا يقوم
 آخر الليل فليوتر اوله اهـ في

(ومنع عن الصلاة) أي
 المفروضة واما التطوع في هذه
 فيحوز ويكره اهـ في

(لا عن قضاء فائضة) لان
 الكراهة كانت لحق الغرض
 ليصير الوقت من بعده
 كالمشغول به لا لغنى في الوقت
 فلم تظهر الكراهة في حق
 المذكورات اهـ في

(ومن هو اهل فرض الخ) بان
 بلغ او اسلم او طهرت لاكثر
 الحيض او النفاس وقد بقي
 قدر العزيمة او طهرت لاقبل

(الاذان) هولاء الاعلام

من اكثره وقد بقي قدر النفل والعزيمة اهـ في
 وشرها الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ شرع في السنة الاولى من الهجرة اهـ في

ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب إلى الفجر
 الثاني ولا يقسم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقتيهما
 لا يجان عليه (ويستحب الايقار بالفجر بحيث يمكن
 ادائه بترسل او بعين آية او اكثر ثم ان ظهر فساد
 الطهارة يمكنه الوضوء ما دته على الوجه المذكور
 والا براد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم يتغير
 الشمس والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن شق
 بالانتباه والاقبل النوم وتجبيل ظهر الشتاء والمغرب
 وتجبيل العصر والعشاء يوم القيمة وتأخير غيرهما
 ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة
 عند الطلوع والاستواء والغروب الا عصر يومه ومن
 التفل وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر والعصر
 لاهن قضاء فائضة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة وعن
 التفل بعد طلوع الفجر اكثر من سنته وقبل المغرب
 ووقت الخطبة ايا كانت وقبل صلاة الصبد (ومن
 الجمع بين صلاتين في وقت الابرة ومن دلفه ومن
 طهرت في وقت عصر او عشاء صلتها فقط ومن
 هو اهل فرض في آخر وقت يقضيه لامن حاضرت فيه

باب الاذان

من
 صبح
 غدا
 في
 راي
 في
 ذكره
 في
 ذكره

فلا
 من
 مكدون
 ايسة

(وكره تركهما) أي الأذان والإقامة للمسافر لقوله عليه السلام إذا حضرت الصلاة فأتيا وأقما وليوئلا أكبركما ولا ن السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط سننها المؤكدة ولو ترك الأذان وحده لم يكره ولو ترك الإقامة وحدها كره لان الأذان لإعلام الغائبين والرفقة حاضرون والإقامة لإعلام افتتاح الصلاة وهم يحتاجون إلى ذلك أهق (في المصنوع) إذا فعلوا في مسجد محله لانهم لما نصبوا مؤذنا ﴿١٨﴾ كان فعلهم حكما وروى

ابو يوسف عن ابي حنيفة
في قوم صلوا في مصر في منزل
واكفوا باذان الناس اجرهم
وقد اساءوا ففرق في هذه
الرواية بين الواحد والجماعة
ولو صلى في بيته في قرية ان كان
في القرية مسجد فيه اذان
واقامة فحكمه حكم من صلى
في بيته في مصر وان لم يكن
فيها مسجد فحكمه حكم
المسافر اهـ

(ونذبا لهما) أي للمسافرون
صلى في بيتليكون الاداء على
هيئة الجماعة اه في
(الترجيع) وهو ان يخفض
صوته بالشهادتين ثم يرفع اهق
(ولا يتكلم في الشاخصا) لانه
ذكر معظم كالمخطبة وفي
الخلاصة رجل سلم على المؤذن
في اذانه او عطس وجد الله
وسمعه المؤذن او سلم على
المصلي او قارئ القرآن او على

سُنَّ لِلْفَرَّائِضِ دُونَ غَيْرِهَا * وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ
دُخُولِ وَقْتِهَا وَيُمَادُّ فِيهِ لَوْ فَعَلَ خَلَا قَالَا بِي يَوْسُفُ
فِي الْغَيْبِ * وَيُؤْذَنُ لِلْعَائِشَةِ وَيَقِيمُ وَكَذَا الْأُولَى الْفَرَاثُ
وَيُخْبِرُ فِيهِ الْبَوَاقِي * وَكَرِهَ ^{بِطَائِفِهِ} ^{أَذَانُ} هَذَا السَّافِرَ لِلْمَصَلِ
فِي بَيْتِهِ فِي الْمَصْرِ وَنَدَاهُمَا لِلنِّسَاءِ * وَصَفَةُ الْأَذَانِ
مَعْرُوفَةٌ وَيَزَادُ بَعْدَ فَلَاحِ أَذَانِ الْغَيْبِ (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ
النُّومِ) مَرَّتَيْنِ وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ وَيَزَادُ بَعْدَ فَلَاحِهَا
(قَدَامَتِ الصَّلَاةُ) مَرَّتَيْنِ وَيُتْرَكُ فِيهِ ^{فِيهِ} وَيُحْدِثُ فِيهَا
وَيَكْرَهُ التَّرَجُّعَ وَالنَّجَسَ وَيُسْتَقْبَلُ بِهِمَا الْقِبْلَةُ وَيَحْوُلُ
وَجْهَهُ يَمْنَةً وَيُسِرُّ عِنْدَ حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ وَحَيِّ عَلَى
الْفَلَاحِ وَيَسْتَنْبِرُ فِي صَوْتِهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَوَلِ وَأَقْفَا
بِجَمَلِ الشُّبُعَةِ فِي أَذْنِهِ وَلَا يَحْكُمُ فِي أَشَانِهَا وَيَجْلِسُ
بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ فَيَفْصَلُ بَسْكَتَةٍ وَقَالَ ابْجَلْسَةَ
خَفِيفَةً وَاسْتَحْسَنَ الْمَأْخُورُونَ التَّوْبِيخَ فِي كُلِّ
الصَّلَاةِ * وَيُؤْذَنُ وَيَقِيمُ عَلَى طَهَرٍ * وَبَلَّزَ أَذَانِ
الْحَدِيثِ وَكَرِهَ أَقَامَتَهُ وَإِنْ أُنْجَبَ وَيَصَادُ كَأَنَّ
الْمَرْأَةَ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَرَانَ وَلِاتِّعَادِ الْإِقَامَةِ * وَيُسْتَحَبُّ
كَوْنُ الْمُؤْذَنِ عَالِمًا بِالسَّنَةِ وَالْأَوْقَاتِ * وَكَرِهَ أَذَانُ
الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالْقَاعِدِ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَعْمَى

الامام وقت الخطبة فعن ابي حنيفة يرد السلام ويشمت العاطس في نفسه * والاعرابي *
وعن محمد يرد بعد الفراغ وعن ابي يوسف لا يرد في نفسه ولا بعد الفراغ وهو الصحيح اهـ ق
(ويعاد) لانها يشترط له دخول الوقت واستقبال القبلة والشروع
بالتكبير والترتيب فاشترط له الطهارة من اغظأ الحديثين دون اخفهما عللا السبهيـ اهـ م
(الاذان المبدأخ) لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيحصل به الاعلام اهـ م

(شروعوا) أي في الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند الفراع من الإقامة في قول أبي يوسف للحاجة فظة على فضيلة متابعة المؤذن ولهما أن في الشروع عند قد قامت الصلاة مسارعة ليست في الشروع عند الفراغ من الإقامة في (شروط) جمع شرط بسكون الراء معروف وأما الاشراف فجمع شرط بفتح الراء وهو العلامة وفي الاصطلاح ما توقف على وجوده ﴿١٩﴾ الشيء ولا يكون ذا خلا فيه والمراد هنا شرط الصحة لاشروط الوجوب حتى يقال ما يتعلق به الوجود ون الوجوب فتأمل اه في

(شروط الصلاة) أي التي تنفذ منها لا بد من هذا القيد احترازاً عن الشروط التي لا تنفذ منها بل تقارن لها أو تشاركها وهي التي تذكر في باب صفة الصلاة كالحرمة والترتيب والخروج بصنعه والمراد شرط الصحة لاشروط الوجوب ولذلك صح نحوه إلى التوعين المذكورين إصلاح اه في

(وستر عورتها) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وادبروا بكم إلى المسجدين الصلاة إطلاقاً لاسم المحل على الحال اه م (واستقبال القبلة) عند القدرة وبس السنين للطلب لأن المقصود بالذات المقابلة لطلبها اه م

والا عرابي وولد الزنا * وإذا قال حي على الصلاة فلم الإمام والجماعة وإذا قال قد قامت الصلاة شرعوا وإن كان الإمام غائباً وهو المؤذن لا يقومون حتى يحضر

باب شروط الصلاة

هي طهارة بدن المصلي من حدث وحش ومكانه وثوبه وستر عورته واستقبال القبلة والنية وعورة الرجل من تحت سترته الذكبية والامنة مثله مع زيادة بطنها ونظيرها * وجمع بدن الحرة عورة الأوجهها وكشها وقدميها في رواية وكشف ربع عضو هو عورة ينسج كالبلطن والفخذ والساق. وشعرها التنازل * وذكره بمفرده والاثنتين وجد هما وحلقة الدبر بمفردها وعند أبي يوسف إنما يمنع انكشاف الاكثري في التصف غير روايتان * وعادم ما يزيل الجاسة يصلي معها ولا يبد ولو وجد ثوباً ربه طاهر وصلى جازياً لا يجزئه وفي أقل من ربعه يخبر ولا فضل الصلاة به وعند محمد رحمه الله يلزم وإن لم يجد ما يستر عورته فصل في قائماً بركوع ومجود جازو الا فضل أن يصلي قائماً بأبعيه * وقبله من بمكة عين التكسية ومن بعد جهتها فإن جهلها ولم يجد من يستلها عنها

(والنية) أي نية الصلاة لا التكسية فانها لا تشترط على الصحيح اه م (ألى ركبته) الركبة عورة دون السرة خلافاً للشافعي رحمه الله اه ص (وفي التصف عنه روايتان) أحداً هما يمنع لخروجه عن حد القبلة والآخرى لا يمنع لعدم دخوله في حد الكثرة اه شرح (ولا يبد) إذا وجد ثوباً طاهر إلا أنه أدى كما يجب عليه فلا يطلب إلا عادة (وإن لم يجد الخ) الشرط عدم ما يستره لعدم الثوب بخصوصه حتى لو وجد ورقاً وحشيشاً وغير ذلك مما يمكن الاستئثار بغيره لا يجوز صلاته مرناً قائماً كان أو قاعداً فلذلك قال عادم ساتو لها يقل طاهر ثوب مثلاً اه

(تحرى) التحرى طلب اخرى الامر ^{بها} م (وكذا الحكم ان تحول) الى جهة
لوجود العمل بالاجتهاد اللاحق من غير تقض السابق ^ق (وان اصاب)
اى لا يجوز ايضا لان حالة العلم اقوى وبناء القوى على الضعيف غير جائز كما لا ي
تعلم سورة اه ^ق (جازت) اى لوجود التحرى وهذه المخالفة غير مانعة كما في
جوف الكعبة (وضم التلغظ الخ) فان قلت الظاهر ^{٢٠} من قوله افضل ان لا يكون

ذكر النية باللسان سنة
اذ لا فضيلة في ترك السنة وقد
صرح في المحیط انه سنة قلت
ما ذكره على وفق قول المشايخ
ان الذكر باللسان يحسن لجمع
العزيمة قال في التبيين والنية
بالقلب لانها عملة والتكلم
لا معتبر فيه ومن اختاره اختاره
ليجمع عن يمينه وما ذكر في المحیط
منظور فيه وكيفية التلغظ ان
يقول اللهم انى اريد اداء صلاة
ظهر هذا اليوم او فرض الوقت
مستقبل القبلة فبسر هالى
وتقبلها منى اه م

(باب صفة الصلاة) ذكر في
شرح المقاصد ان الوصف
والصفة متراد فان عند اهل
اللسان والهاء حوض عن الواو
كالوحد والعدة وعند اصحابنا
المتكلمين بينهما فرق وهوان
الوصف قائم بالواصف والصفة
قائمة بالموصوف وعند المعتزلة
والاشعرية هما متراد فان

تحرى وصلى فان علم بخطا بعد ما لا يبعد وان علم به
فيها استبدار ^{بغير} وتبين وكذا الحكم ان تحول رأيه وان شرع
بلا فحولا يجوز وان اصاب وعند ابى يوسف رجعه الله
ان اصاب جازت * وان تحرى قوم جهات وجهلوا
حال اياهم جازت صلاة من لم يتقدم بخلاف من
يقدمه او علم حاله وخالفه وقبله الخائف جهة
قدرته * ويصل قصد قلبه الصلاة بقرعها وضم
التلفظ الى قصد افضل ويكفي مطلق النية للنقل
والسنة والترادى ويج في الصحيح والفرض شرط تعيينه
كالعصر مثلا والمقتضى ينوى المتابعة ايضا والمجيزة
ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء لليت ولا يشترط
نية عدد الركعات

باب صفة الصلاة

فرضها التحريم وهى شرط والقيام والقراءة والركوع
والسجود والقعود الاخير قدر التشهد وهى اركان
والخروج بصنعه فرض خلافا لهما وواجبها قراءة
الفاتحة وضم سورة وتعيين القراءة فى الاولين ورجاء
الترتيب فى فعل مكر وتعديل الاركان وعند ابى
يوسف رجعه الله هو فرض والقعود الاول والتشهدان
ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات الصلوات

والظاهر ان المراد بالصفة ههنا الهيئة الحاصلة للصلاة اه ^ق (التحرية) ^ق (والجهرية)
وهى قوله الله اكبر او ما يقوم مقامه وهو شرط عندنا وعند الشافعى ركن اه اصلاح
(مكرر) لا بد من قيدا لذكر اركانها عن الترتيب بين ما لا يتكرر فانه فرض كالترتيب بين الركوع
والسجود والقعدة قال فى الكافي ان الترتيب فرض فيما اتحدت شرعيته فى كل ركعة كالقيام
والركوع وليس بفرض فيما تعدى فى كل ركعة كالسجدة فلور كعب قبل القيام او سجدة قبل الركوع
لم يجز اه اصلاح (وهى اركان) اى هذه الاربعة المذكورة اه ^ق

قيد برع
ووجه
سنة
مأذ

(وسنّها) اي سنن الصلاة ثلاث وعشرون الاولى رفع اليدين اهـ (ووضع
 بينه الخ) لحديث على ان من السنة وضع اليدين على الشمال تحت المرفة ولاته اقرب الى
 التعظيم كما بين يدي الملك اهـ (والرفع منه) اي من الركوع وروى عن ابي
 حنيفة ان الرفع فرض والصحيح الاخر اهـ (وتفريج اصابعه) لقوله عليه
 السلام لانس اذا ركعت ﴿٢١﴾ فضع يديك على ركبتيك وفرج اصابعك اهـ ق

(ووضع يديه وركبتيه) اي على
 الارض حالة السجود ولقوله
 عليه السلام امرت ان اسجد
 على سبعة اعظم وعدها منها
 اليدين والركبتين لتحقق
 السجود بدون وضعهما واما
 وضع القدمين ففرض كذا ذكره
 القدوري (وآدابها) اي آداب
 الصلاة مستنة الاول نظرها ق

(ودفع السعال ما استطاع)
 لانه ليس من افعال الصلاة
 ولهذا لو كان بلا عذر لم تحصلت
 منه حروف تفسد صلاته اهـ ق

والجهر في محله والاسرار في محله * وسنّها رفع اليدين
 للتحريم ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير *
 والثناء والتعوذ والسمعة والثأمين سرا ووضع بينه
 على يساره تحت مرفقه وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا
 والرفع منه واخذ ركبتيه يديه وتفريج اصابعه وتكبير
 السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه واقتراش
 رجله اليسرى ونصب النحي والقومة والجلسة
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء *
 وآدابها نظيره الى موضع سجوده وكظم فيه ضد
 الشاؤب واخراج كفيه من كبة عند التكبير
 ودفع اليسار الى ما استطاع والقيام عند سحرى على
 الصلاة وقبل عند سحرى على الفلاح والشرع
 عند قد قامت الصلاة

❖ ❖ ❖ فصل ❖ ❖ ❖

وقبل اهـ اي عند هما اذا فرغ
 من الاقامة كما مر في الاذان
 * ولما فرغ من بيان اركان
 الصلاة وسنّها وآدابها شرع
 في بيان حقيقتها فقال فصل
 في بيان صفة الشروع
 في الصلاة وبيان احكامها

ينبغي الخشوع في الصلاة واذا اراد الدخول فيها
 كبرها ثم بعد رفع يديه اذبا بابها به شتمنى اذنيه
 وقيل ما ياء عند ابي يوسف رحمه الله يرفع مع التكبير
 لافقه والمرأة ترفع حذاء منكبها ومعا رنة تكبير
 المؤتم تكبير الامام جهرا افضل خلافا لهما
 ولو قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر

واحوالها اهـ (كبرها ذنبا) المراد بالخلف ان لا يأتى بالمد في همة الله ولا
 في ياء اكبر (بعد رفع يديه) فيه خلافا لابي يوسف لان عنده يكبر مع رفع يديه (وقبل
 ما) اي بابها يه فلولم يقدر على الرفع المستون رفع ما قدر ولو بدا واحدة اهـ ق
 (افضل) اي عند ابي حنيفة رحمه الله (ولو قال الخ) يجوز التكبير بكل اسم منه صفة
 تعظيم كقوله الله اجل او الرحمن اكبر سواء كان يحسن التكبير ام لا خلافا لابي يوسف
 والشافعي وما لك اهـ اصلاح

(صح) اى مع الكراهة على الاصح كذا في الذخيرة وفي المحيط الاصح انه لا يكبره وعند
ابن يوسف لا يجوز الشروع في الصلاة لمن يحسن التكبير الا بالله اكبر والله اكبر والله
كبير اهـ في (غير الفارسية الخ) لان المعنى لا يختلف باختلاف اللغات
والاختلاف في الاستعداد اى هل تنوب متب القراءة بالعربية ويحسب بها اولاً وذكر
في الهداية والمحيط انه لا خلاف في انها لا تفسد او قرأ ﴿٢٢﴾ بالفارسية وذكر الشيخ

الامام نجم الدين انها تفسد
عندها ولو قرأ بقراءة شاذة
لم تفسد صلاته واذا اعتاد
القراءة بالفارسية او اراد ان
يكتب مصحفاً بالفارسية منع اهـ
وان فعل ذلك في آية او آيتين
غان كسب القرآن وتفسير كل
حرف وترجمته فحتمه جازاه في
(لا يجوز) لانه ليس بتعظيم
خالص لا خلاطه بها جنة
اهـ (من فيه ذكر)
اى وما لا فلا هذا هو الصحيح
والمرأة تضع على صدرها
وكيفية الاعتماد ان يضع الكف
على الكف وقيل على المفصل
وهن اى يوسف يقبض باليمنى
رسخ البسرى وقال محمد
يضعها كذلك اهـ
(ثم يقرأ سبحانك الخ) اما ما كان
او معتدياً او متفرقاً ولفظ الشاء
ما رواه الدارقطني باسناد رجاله

اولاً اله الا الله او كبر بالقراءة صح وكذا الوقوف بها
ما جزا عن العربية او ذبح وسمى بها غير الفارسية
عن الحسن مثلها في الصحيح ولو شرع باللهم اغفرلى
لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن
التكبير لا يجوز الا به ثم يعتمد عليه على رُسخ يسارته فحتم
سرته في كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله
في قيام شرع فيه قراءة فيضج في القنوت وصلاة
الجناسة خلافاً له ويرسل في قنوته الكوع وبين
تكبيرات العبد اتفاقاً ثم يقرأ سبحانك الى اخره فلا يضم
وجهه وجهه الى اخره خلافاً لابن يوسف رحمه الله
ثم يتهود سرا للقراءة فبأنى به المسبوق عند قضاء
ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد وعند
ابن يوسف هو تبع للشاء فبأنى به المقتدى وقيل على
تكبيرات العبد ويسمى سر اول كل ركعة لا بين الفاتحة
والسورة خلافاً لمحمد في صلاة الخافضة وهى آية من
القران ازلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة
ولامن كل سورة ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات
فاذا قال الامام ولا الضالين امن هو والمؤمن سر ثم يكبر
را كما ويعتبد يديه على ركبتيه ويخرج اصابعه
باسطاً ظهره غير رافع رأسه ولا منكسر له ويقول ثلاثاً

صل
وغيره

ثقة عن انس قال كان رسول الله اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه الخ اهـ في ﴿سبحان﴾
(ثم يتهود) بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى فيتمود والمؤمن يثنى ولا يتهود واما من
جعلها تبعاً للشاء فالحكم عنده على عكس ما ذكر اهـ صدر (ثم يكبر را كما)
بان يكون لبنداء التكبير عند انحطاطه وقيل يكبر قائماً ثم ركع لانه عليه السلام كان يكبر في كل
خفص ورفع وقام وقعود اهـ في

(وهو ادناه) لقوله عليه السلام من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً دفعته ركوعه وثلاث
ادناه ولم يرد به ادنى الجواز وإنما اراد به ادنى الكمال لجواز الركوع يتوقف قدر التسبيح على
اقل ولو بلا ذكر اهـ م (ويكنى به) اى بالتسبيح للاروى الجامعة انه عليه السلام
قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد والافضل ان يقال في التعميد
ربنا ولك الحمد لما فيه من زيادة ﴿٢٣﴾ الشاء اهـ (والمنفرد يجمع بينهما) كذا

في الهداية لانه امام نفسه
فيسمع وابس معه مؤتم به
فيحمد اهـ ق

(ويوجه اصابع رجله) اى
رؤس اصابعهما بان يضع
صدر القم مع بطون الاصابع
على الارض اهـ م

(ويقول سبحان اهـ) اى في
الركوع وتسحب الزيادة
مع الابتداء للمنفرد كما في الجمع
وهو مخالف لما في النهاية
من ان الامام يقولها خمس
مرات تمكن الناس من الثلاث
اهـ ق

(جازع الكراهة) كالمو بسط
كده على نجاسة ومجد جاز
على الاصح كذا صححه
المرغباني وصحح غيره عدم
الجواز اهـ ق

(وقال لا يجوز اهـ) وهو رواية
عنه لقوله عليه السلام امرت
ان اسجد على سبعة اعظام

سبحان ربّي العظيم وهو ادناه ونسحب الزيادة مع
الابتداء للمنفرد ثم يرفع الامام رأسه فالتامع الله لمن
حمده ويكنى به وقال لا يضم اليه ربنا لك الحمد ويكنى
المقتدى بالتعميد اتفاقاً والمنفرد يجمع بينهما
في الاصح وقبل كالمقتدى وقسوم مستويات يكبر
واحد فيضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيهما
ضاماً اصابع يديه محاذية لتيه ويدي ضامه ويحاذي
بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجله نحو القبلة
والمرأة تخفض وتلزم بطنها بفخذيهما ويقول سبحان
ربّي الاعلى ثلاثاً وهو ادناه ويسجد باخه وجهه
فان اقتصر على احدهما او على كورعاً منه جازع
الكراهة وقال لا يجوز الاقتصار على الانف من
غير عذر ويجوز على فاضل ثوبه وعلى شئ يجذب حمله
وتستقر جهته عليه لاعلى مالا يستقر وان سجد
لرحة على ظهر من هو مع في صلاته جازوهى ثم
بالرف عند محمد رجه الله وعند ابى يوسف عند رجه الله
بالوضع ثم يرفع رأسه كثيراً ويجلس مطعناً ثم يكبر
للهوض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه وينهض
فالتامع غير مقسود ولا يعتد بادي يديه على الارض
والثانية كالأولى الا لا يثنى ولا يعوذ ولا يرفع
يده الا في (فقصص صحح) فاذا رفع رأسه

يندبه

وعندهما الجهة والقوى على قولهما اهـ ق
وبكره تقديم احدى الرجلين عند النهوض وتسحب الهبوط باليمنى والتهوض باليسرى
اهـ م (فقصص صحح) الفاء بكيرة الافتتاح والقاف القنوت والعين العبدان والسين
استلام الحجر الاسود والصاد والميم الصفا والمروة والعين عرفات والجيم الجمرات والمراد
الوقوف عند الجمر الاولى والوسطى فان قلت الحديث في سبعة مواطن وهذه ثمانية قلت
الصفا والمروة كلاهما في حكم واحد فثنى سبعة اهـ ق

(من السجدة الثانية) قبل الحكمة في تكرار السجدة ان الاولى لامثال الامر والثانية لترقيم
ابليس وفيه نظر فانه سجد لله كثيرا وما امتنع من ذلك وانما امتناعه من السجود لا دم كما قال
السروجي في غايته وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من تراب والثانية الى انه يعود اليه
والاحسن ان يقال انهما امر تعبدي فلا يطلب فيه المعنى كأعداد الركعات اهـ
(السلام عليك) ردا لله عليه السلام بمقابلية الصلوات ﴿٢٤﴾ والرجة بمقابلية الصلوات

والبركات اي النماء والزيادة
بمقابلية الطيبات اهـ

مجمع الانهر

(وهي افضل) وعن ابي
حنيفة انها واجبة حتى يجب
مسجود السهو بتركها قال
الزبلي الصحيح الاول وقال
الحسين الصحيح الثاني اهـ في
(كالاول) اي كالعمود الاول
يعني في افتراض رجله اليسرى
اهـ في

(صلى على النبي) وهي سنة
والصلاة بعد الشهادتين
اختلف في وجوبها خارجها
فقال الكرخي تجب في العمر
مرتين قال الطحاوي تجب
عند سماع اسمه كل مرة وهو
الصحيح وكيفية الصلاة ان يقول
اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد كما صليت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم وبارك على محمد
وعلى آل محمد كما باركت على

من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتتشر رجله
اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه
اصابعها نحو القبلة ووضع يده على فخذه وبسط
اصابعه نحو القبلة وقرأ تشهد ابن مسعود
رضي الله عنه وهو (الحجبات والصلوات والطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان
لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) ولا يزيد
عليه في الفضة الاولى ويقرأ فيما بعد الاولين الفاتحة
بخاتمة وهي افضل وان سجد او سكت جاز والعمود
الثاني كالاول والمرأة تتورك فيها وهو ان تجلس على
اليمنى اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن
فانما اشهد فيه صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ودعا بما يشاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية
الماثورة لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع
الامام فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره
كذلك وينوي الامام بمن عن يمينه ويساره من الحفظة
والناس الذين هم في الصلاة والمقصدى كذلك
وينوي امامه في الجانب الذي هو خفيه وفيهما
ان ساداه والمنفرد الحفظة فقط

ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حبيب مجيد وكره بعضهم ان يقال وارحم محمدا وآل محمد
فصل
محمد كما رحت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم لانه يوم تصفوا الانبياء عليهم السلام اذ الرحة
تكون بآيات ما يلام عليه والصحيح انه لا يكره كما قال الزبلي اهـ مجمع الانهر (لا بما يشبه كلام
الناس) مما لا يستعمل سواء لمن الساد نحو اعطى كذا دينارا اهـ في (وفيها) اي في التسليتين
ان ساداه اي ان جاء في الامام وعن ابي يوسف بنوي بالاخر عينا ترجع الى الجانب الايمن فلما

دعا ودعا
بروحه ودعا

مد الله

لا يرجع عند امكان الجمع اهـ (في نقل الليل) والتراجم والوتران شاء لانه امام نفسه
وان شاء خاف لانه ليس معه من سمعه اهـ (وفضل الجهر) ليكون الاداء على
هيئة الجماعة وروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلاته مصفوف من الملائكة اهـ
(واذني الجهر الخ) في الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجلا او رجلين
لا يكون جهرا ﴿٢٥﴾ والجهر ان يسمع الكل اهـ (في الصحيح)

حترز عما قيل ان ادنى الجهر
اسماع نفسه وادنى المخافة
تصحح الحروف وهو قول
الكرخي وصححه في البدائع
وقال هو الاقبس اهـ
(وغیرها) كالسمية على
الذي يسمي والا يلاء والبيع حتى
لوطلق او عتق وصحح الحروف
ولم يسمع نفسه لا يقع ولوطلق
جهرا او وصل به ان شاء الله
صحح الحروف ولم يسمع نفسه
فسح الطلاق ولا يسمع

الاستثناء اهـ في
(فصلها في الآخرين)
وقال ابو يوسف لا يقضي
واحدة منهما والمراد بالسورة
ما قرأ مع الفاتحة اهـ
(وفرض القراءة آية) طوبى له
كانت او قصيرة والمتكفي
الآية مبي لترك الواجب
وهو الفاتحة فلو كرر نصف
آية مرتين لم يجز اهـ
(وعند محمد في الكل) لما روى

فصل

يجهر الامام بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر
وأولاي المشائين اذاء وقضاه (وحيز المفرد في نفيل
الليل وفي الفريض الجهرى ان كان في وقته وقصـ
الجهر) ويخفيان حتما سيما سوى ذلك وادنى
الجهر اسماع غيره وادنى المخافة اسماع نفسه
في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق
والعتاق والاستثناء وغيرها ولوتر لكسورة وأبي
المشاء قضاها في الآخرين مع الفاتحة وجهر بها
ولو تركها تحتها لا يقضيها * وفرض القراءة
آية وقال ثلاث آيات قصار او أي طوبى له * وسنها
في السفر بحلة الفاتحة وای سورة شاء وامسح نحو
البروج وانشت في الفجر * وفي الحضر اربعون
آية او خمسون واستحسنوا أطوال الفـ
وفي الظهر واوساطه في العصر والشدة وقصاره في
المغرب * ومن الجرات الى البروج طوال ومنها
الى لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار
وفي الضرورة بقدر الحال ونظا ل الأولى على الثانية
في الفجر فقط وعند محمد رحمه الله في الكل *
ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة بحيث لا يجوز
غيره وكسرة التبيين * ولا يقرأ السورة بل

يريدون
منه صحيح

فاحمد بن محمد
في ذلك

له عليه السلام كان يبطل الركعة الاولى على الثانية قلنا هو محمول على الاطالة
بالشاء والتعوذ بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة وبكره الاطالة في غيرها ولا معتبر
في الزيادة بما دون ثلاث آيات لتفسر الاحتراز عنه اهـ (وكسرة التبيين)
كسورة البقرة والانسان لفجر الجمعة والمنافقين لصلاة الجمعة هذا اذ ارادوا واجبا
لا يجوز غيره اما لو قرأ ما كونه ايسر عليه او تبرك بقرائه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة اهـ في

(الجمعة سنة) وفي الغاية قال عامة مشايخنا انها واجبة وفي المفيد الجماعة واجبة ونسبتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج واذا فانت لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر اه في (اعلمهم بالسنة) اي اهلهم باحكام الصلاة صحة وفسادا بعد ما يحسن من القراءة قدر ما يجوز به الصلاة اه في (ويكره تطويل الامام ﴿٣٦﴾) اي على القوم حديث

معاذ المشهور وحديث انس انه قال ما صليت خلف امام قط اخف صلاة ولا اقصر صلاة من صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اه في

(يقف الامام وسطهم) سواء كان ذكرا او اناثي فلهذا لم يدخل ناه التانيث اه م (كالمرأة) اي كما يقف امام المرأة اذا صلوا جماعة وسطهم لما في تقدمه من ابداء عورته اه في (في مكان متحد) فلو كان على مكان على قدر قامة الرجل وهي على الارض لا تضد اه في

(فسدت صلاته) جواب لقوله فان حاذته اي فسدت صلاة الرجل دون صلاتها لتركه فرض المقام لانه ما مورثا لآخر اي ان لقوله عليه السلام اخروهن من حيث اخرهن الله اه في

(ان لويت امامتها) اشارة الى شرط آخر وهو ان ينوي الامام امامتها وامامة (النساء وقت الشروع) لا بعده لان الفساد يلزمه من جهتها فلا بد من التزامها في (وفسد اقتداء رجل امرأة) لانه ما مورثا لآخر اي ان لويت امامتها لفسدت صلاتها ايضا اه في (او بمفترض فرضا آخر) وفسد اقتداء ناذر ناذر الا ان ينوي تلك المذورة فيجوز وعند ابن يوسف اقتداء الناذر جائز وفسد اقتداء ناذر بخالف ومسبوق بمسبوق غيره اه في

بسمع ونصبت وان قرأ امامه آية التزقيب او التزقيب او خطب او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم والثاني والثاني سواء براء براء

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة * واول الناس بالامامة عليهم بالسنة ثم اقرهم وعند ابن يوسف رحمه الله بالعكس ثم اقرهم ثم اسلمهم ثم احسنهم خلقا * وتكره امامة العبيد والاعتراف والاعشى والفا سبق والمبتدع وولد الزنا فان تقدموا اجاز * ويكره تطويل الامام الصلاة وكثرت جماعة النساء وحدهن فان قيلن يقف الامام وسطهن كالعامة * ولا يحضرن الجماعة الا العجز في الفجر والمغرب والعشاء فقط وجوز حضورها في الكل * ومن صلى مع واحد اقامة عن عينه ويتقدم على الاثنين فمساعد او نصف الرجال ثم الصبيان ثم الخائف ثم النساء * فان حاذته مشتتة في صلاته مطلقا مشتركة تحرمة واداه في مكان متحد بلا حائل فسدت صلاته ان لويت امامتها ولا بدخل في صلاته بلانية اباهها وفسد اقتداءه رجل بامرأة او صبي وطاهر بمعتور وقاري باحى ومكس بصار وغير موم بموم ومفترض بمنقل او مفترض فرضا آخر * ويجوز

اه في (فقدت صلاته) جواب لقوله فان حاذته اي فسدت صلاة الرجل دون صلاتها لتركه فرض المقام لانه ما مورثا لآخر اي ان لويت امامتها لفسدت صلاتها ايضا اه في (او بمفترض فرضا آخر) وفسد اقتداء ناذر ناذر الا ان ينوي تلك المذورة فيجوز وعند ابن يوسف اقتداء الناذر جائز وفسد اقتداء ناذر بخالف ومسبوق بمسبوق غيره اه في

جنتوا عطفه
ابن آيت
ابنه ده

شقي ذلك نذره
هنا من صفين
مقي

معا الكراه
امم

اجدع
دولاني
نكته

(وموم بئله) الا ان يتوى المؤتم قاعد او لمام مضطجعا فانه يجوز ولكن قال الثرناي
واختلف في اقتداء الذي يصلي قاعدا موميا بالذي يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على
قول همدوكذا في الاظهر من قولهما اه في (والقائم بالقاعد) وان كان القياس
عدم الجواز لما روى انه عليه السلام صلى اخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قياما اه في
(وان سلم الخ) لان صلاة * ٢٧ * الامام تنضم صلاة المأموم ففسادها يوجب فسادها اه في
(والاستشاف افضل) خروجا

من شبهة الخلاف اه في
(جر آخر) يصلح اماما من
غير توقف حتى لو مكث ساعة
يصير مؤديا جزأ من صلاة مع
الحدث فيفسد ما أدى فيفسد
الكل ضرورة وبتأخر محدوديا
واضعا يده على اتفه يومه انه
قد عرف اينقطع عنه الظنون
ولا يستخلف بالكلام ولو تكلم
بطلت صلاتهم اه في
(او جاوز الصفوف) هذا اذا
تأخر فلو تقدم فالحذ السرة
ان كانت والافتقار الصفوف

خلفه اه في
(ويستل عند الامام) لان
الصلاة تحليلية وتحريمية فلا
يخرج منها الا بصدقه فكان
فرضاعته خلافا لهما اه في
(ان رأى في هذه الحالة الخ)
وقدر على استعماله وكذا لو رأى
شواضي مقتد بتميم ماء يقدر

اقتداءه فاسل بما سمع ومثقل بمقتضى وموم بئله وقائم
باحدب وكذا اقتداء النوضي بالتميم والقائم بالقاعد
خلافا لحمد رحمه الله فيهما * وان علم ان امامه كان
مخدئا اعاد * وان اقتدى اى وقارى باى فسدت
صلاة الكل ولا صلاة القارى فقط * ولو استخلف
الامام القارى ايا في الاخيرين فسدت

باب الحديث في الصلاة

من سبقه حدث في الصلاة توشأ ونى والاستشاف
افضل وان كان اماما جرح آخر الى بكائه فاذا توشأ
عاد واتم في مكانه جرحا ان كان امامه لم يفرغ والا فهو
مخير بين العود والامام حيث توشأ كالمفرد *
ولو احدث عدا استأنف وكذا لو جرح او غشي عليه
او احتلم او فقهه او اصابته بحاسة مانعة او شج او طش
انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجة
ثم ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج او لم يجاوز نى *
ولو سبقه الحدث بعد الشهد توشأ وسأ وان تعمد
في هذه الحال او عمل ما ينافيها نى * ويستل عند
الامام ان رأى في هذه الحالة وهو متميم ما اوتمت
مدة المسح او نزع خفيه بعمل قليل او تعل الاى

امامه على استعماله بخلاف صلاة الامام اه في
الماء وان كان يلمس سبق الحدث والذهاب الوضوء على الصحيح وكذا السنخاضة اذا حدث
في الصلاة ثم خرج الوقت قبل الوضوء اه في (او نزع خفيه بعمل قليل) بان كان واسعا
لا يحتاج في النزاع الى العلاج لانه لو كان العمل كثيرا تمت الصلاة اه في

او طاهر اربعه فاكثر اه في
في هذه الاشياء وهي مفسدة اه

في هذه الاشياء وهي مفسدة

روايتان اهم (ومن سبقه
الحدث) لان المناق في الاول
اقصد الملاقاة من صلاة الامام
وهو غير محتاج للبناء بخلاف
السبوق والمبنى على الفاسد
فاسد وفي الثاني منه كالسلام
ولهذا لا تموت به الطهارة فلم
تؤثر في صلاة السبوق آهق
(اعادها حقاً) ولا يقيد بالتي
احدث فيها لان الانتقال من
ركن الى ركن مع الطهارة
شرط ولم يوجد فبيد ما
حدث فيه ولو لم يعد لم يجز
ذكره في الهداية آهق (تدوين
للاستخلاف) لعدم المزاحفة
ويصير الامام مؤثماً ان خرج
من المسجد والا فهو على
امانه حتى يصح الاقتداء به
آهق (تفقد صلته)

الكلام واسمها اوف زعم وكذا الدعاء

[illegible]

بالاجماع ا هـ (جاءه الاستخلاف حذفاً) هذا الاسم يعرّف بجوبه و عدمه
الصلاة اما اذا قرأ عليه ان يركع ولا يجوز الاستخلاف اجاباً ولو عجز عن الركوع والسجود
هل يجوز الاستخلاف في باقي الجزء من القراءة وهذه مسئلة لم يظفر بتقريبها ا هـ
(فسد الكلام) المراد من الكلام التلفظ بحر فين أو كثر لا الكلام الصوي وبشرط
لحصول الفساد كلاماً من صحيح المروفي والسماع لنفسه لا احدهما على الصحيح ا هـ

مصدق و ملك الامم له برابر الخلق لاحق و ملك الامم سلام و بر صديق او يوب حق قل ما مش
او دلك و ملك الامم له برابر الخلق لاحق و ملك الامم سلام و بر صديق او يوب حق قل ما مش

(وهو ما يمكن طلبه منهم) نحو اللهم ارزقني الف دينار هذا ان كان قبل القعود فقد الشاهد
 اه في (دون الخمسة) لانه تبع لبقه وكذا لا يفسد الصوم بخلاف الاكثر وقد نقلنا
 عن المصنف عدمه الا ان يقال ذلك في الابتلاع وهذا في الاكل وفي الخلاصة وقدر الخمسة
 لا يفسد وفي غريب الرواية ان القليل ما دون الخمسة وسوى بين الصلاة والصوم وقال البقال
 في الصحيح ان كل ﴿٢٩﴾ ما يفسد الصوم تفسده الصلاة اه في (ثم المار) لقوله عليه

السلام لو يعلم المار بين يدي
 المصلي ماذا عليه من الاثم
 لكان ان يقف اربعين خيرا له
 من ان يمر بين يديه متفق عليه
 واللفظ للبخاري ووقع للبراز
 من وجه آخر اربعين خيرا
 واعلم ان ما ان مر في موضع
 سجوده في الاصح لان هذا
 القدر من المكان حقه وفي
 تحريم ما ورأه تضيق على
 المارة وهذا اذا كان في الصحراء
 او في المسجد الكبير ولو كان في
 صغير ياتم بالمرور امامه مطلقا
 ولو كان على الدكان ولم تقع
 المحاذاة بشئ فلا اثم اه في
 (ويقرب منها) لقوله عليه
 السلام اذا صلى احدكم الى
 سعة فليدن منها لا يقطع
 الشيطان عليه صلاته رواه
 الامام احمد وفيه وهو مختلف
 في اسناده وروى عن سلا
 اه في (ويدرا)

كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والائين والتلو
 والتأفيف ولو كانت بحر فبين خلافا لا ييوسف
 رحمه الله والبكاء بصوت لو جمع او مصيبة لالذكر
 جنة اونا رواه البخاري بلا جدر وشمت طاطس وقصد
 جواب بالمجدلة او الهيلة او السحرة او الاسترجاع
 او الخوف خلافا لا ييوسف رحمه الله ولو اراد
 بذلك اعلامه انه في الصلاة لا تفسد اتفاقا ولو وقع
 على غير امامه فليدن لان فتح على امامه مطلقا
 في الاصح والسلام عمدا وورده وقراءته في مصحف
 خلافا لهما واكد وشركة وسجوده على نجس
 خلافا لا ييوسف رحمه الله فيما اذا امامه على طاهر
 والعمل الكثير وشروعه في غير ما لا يشروع فيها
 ثانيا ولا ان نظر الى مكتوب وفهه او اكل ما بين
 اسنانه دون الخمسة وتفسد في قدرها وان خرمار
 في موضع سجوده اذا كان على الارض او اذى
 الاعضاء الاعضاء اذا كان على الدكان اثم المار ولا تفسد
 وينبغي ان يقرأ اما مس في الصحراء سيرة
 طول فراع وعظ اصبح ويقرب منها ويجعلها
 على احد جانبيه ولا يني الرضع ولا الخط ويدرا
 المار لا اشارة او التيسير لا بهي ان عد من
 السيرة او قصد المرور بينهما وجاز تركها

اه
 او في

ه مذكور
 فنه اوجي

(المار الخ) ان كان المصلي رجلا وان كانت امرأة بالتصديق وكيفية التصديق
 ان تضرب بظهور اصابع اليمنى على صفحة الاخرى اه في
 يته ويتنها) والا فلا حاجة الى الدرة فلو قام في آخر الصف من المسجد ويته وبين الصفوف
 مواضع خالية فقل رجل ان يمر بين يدي يصل الى الصف لانه اسقط حرمة نفسه فلا ياتم
 المار بين يديه كذا في القنية اه في

(ان لم يكن مضرباً) اي مخطئاً من جانبيه بخيوط لانه حيث يذبح واحد اخلاقه الاخر يوسقه
 رحمه الله اهـ ق (وكراهه) اعلم ان الفعل ان تضمن ترك واجب فهو مكروه كراهة
 تحریم وان تضمن ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولكن يتفاوت في الشدة والقرب من
 التحريم بحسب تأكيد السنة اهـ ق (وعبث ثوبه) اي لمسه والضمير راجع الى
 المصل اهـ م (والانقعات) بلن بلوى عنقه حتى ﴿٣٠﴾ لم يبق وجهه مستقبل

القبلة وأما النظر بمؤخر عينه
عنه ويسرة من غير أن يلوى
عنقه فلا بأس به اهـ م
(والإلقاء) هو أن يقعد على
اليمنى وينصب فخذه ويضم
ركبته إلى صدره ويضع يديه
على الأرض وهو الأصح
اهـ م

(والتأوب) فان غلبه وضع ك:
او ظاهريديه على فاء ق
(مقصود الشعر) وهو ان
يشد ضميره حول رأسه كما
يفعله النساء ق مضام
(واحاسر الرأس) اي
مكشوف الرأس لمسا فيه من
ترك الوضاه ق

(وَسَمِعَ جِبْهَتَهُ فِيهَا)
يُحْيِي فِي الصَّلَاةِ إِلَّا لَإِذْ هُوَ
وَالصَّحِيحُ وَذَكَرَ شُعْبَةُ الْأَثْمَةِ أَنَّهُ
الْبَلَاءُ بِسَبِّهِ فِي آخِرِ سَجْدَةٍ مِنْ
الصَّلَاةِ هـ ق
(وَالْقِيَامُ خَلْفَ صَفِّهِ)
الْمُخْتَارُ إِذَا لَمْ يُحْدِثْ فَرَحَانَ

عند ما من المروود * وسنة الامام يحزنه عن القوم
* ولو صلى على يوب بطائمه بحسنه صح ان لم يكن
مضربا وكذا لو صلى على الطرف الطاهر من
بساط طرف منه يحسن سواء تحرك احد هما بحركة
الاخر ام لا

لا تزولوا

وكره عنه بنو ابيه وقلب الحصى الامر له كنه
السجود وفرقة الاصابع والخضروالانثفات
والافعاء وافتش ذراعيه ورد السلام بيده والربع
بلا حذر ووكف نوبه وسيد لهو الشوق والتخطي
ونغمض عينيه والصلاة مقصوص الشعر او حاسر
الراس لا يذلل الا في ثياب البذلعة ومسح جبته بها
من التراب ونظرة الى السماء وعدا لابي والتسليم
بيده خلافا لها وقيام الامام في طائفي المسجد وفراجه
على الدكان او الارض والقيام خلف صف فيه فرجة
وليس ثوب فيه قصاص وان يكون فوق راسه او بين يديه
او بجذنه صورة الا ان تكون صغيرة لا تدور للنظر او غير
ذي روح او مقلع من الراس لاقل الحجة والعرب وقيام
الامام في المسجد را حيا في طوافه والصلاة
الى ظهر قاعد يحدث والى مصحف اويسف معلق

ينتظر الى الركوع ويجذب رجلا والا فليقسم وحده اول من جذب رجلا او
من الصف في زمانا الغلبة الجهل فربما يفضي الجهل الى فساد صلاة المجذوب اهـ ق
(وليس ثوبه) لشبهه بحامل الضم ولا تقصد صلاة في كل الفصول لوجود شرائط
الجلوز والنهي لغير المنهي عنه اهـ في قوله اول من جذب رجلا او

(ويجوز نقشه اه) لان عثمان رضى الله عنه زين مسجد النبي عليه السلام وقد زخرفت الكعبة بماء الذهب والفضة فاعطى لها هذا اذا تبرع به انسان اما لوفقه المتولى من مال الوقف ضمن اه ق (فيه مسجد) اى موضع اعد للصلاة وان جعل له محراب لانه لم يصّر مسجدا شرعا ولهذا لا يصح الاعتكاف فيه الا للنساء اه ق (واجب) اى عند الامام وهو آخر ٣٩ ﴿ اقواله وعنه انه فرض على الاعتكاف اه ق

(وقال سنة) وهو رواية عنه ودليل الوجوب قوله عليه السلام الورع حق على كل مسلم رواه ابو داود ودوروى مسلم من حديث ابى سعيد ان النبي عليه السلام قال اوتروا قبل ان تصبوا والاخر للوجوب اه ق

(ولا يفتن في صلاة غيرها) (لانه عليه السلام قنت في الفجر شهرا ثم تركه وهو دليل التسخ) قال الحافظ ابو جعفر انما لا يفتن عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت فتنة او بلية فلا بأس به كذا نقله المصنف اه ق (والسنة) اى المؤكدة للصلوات الخمس اه ق (وبعد الاربع) بتسليم واحدة الا ترى ان من نذر ان يصلى اربعاً بتسليم فصولاًها بتسليمتين ام يجزئه ولينذر ان يصلى اربعاً بتسليمتين فصولاًها

اول شمع اوسراج او على باسط يدي تصبا وير ان لم يسجد عليها وكره البول والغلي والوطئ فوق مسجد وعلق بابها والاصح جوارزه عند الخوف على مناعه ويجوز نقشه بالحرير وماء الذهب والبول ^{بريقه} ^{بدر} ونحوه فوق بيت فيه مسجد ^{بدر} ^{بدر}

باب الوزر والنوافل

الوزر واجب وقال سنة وهو ثلاث ركعات بسلام واحد يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقتل في ثالثة دائما قبل الركوع بعدما كبر ورفع يديه ولا يفتن في صلاة غيرها وينبغي ان يقرأ في الركوع ولا ينبغي قانت الفجر خلافا لابي يوسف رحمه الله بل يقف ساكنا في الانطهر ^{في الركعة} والسنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقيل الظهر والجمعة وبعد ما اربع وعند ابى يوسف رحمه الله بعد الجمعة ست ^{ركعة} وينبغي اربع قبل العصر اوزركعتان والسبت بعد المغرب والأربع قبل العشاء وبعدها وكره الزيادة على اربع بتسليمية في نفل النهار لاقى نفل الليل الى ثمان خلافا لهما ولا يزداد على الثمان والافضل فيها رابع وقالا في الليل المثني افضل ^{في الليل} وطول القليل افضل من كثرة الركعات ^{في الليل} والقراءة فرض في

بتسليمية جاز عن نذره ذكره في محيط السرخسي اه ق خير محمد بين الاربع والركعتين لاختلاف الآثار اه ق بثلاث تسليمات ذكره صاحب الهداية وفي الجنبين ان الست بتسليمية واحدة ولم اراه لغيره والمحول على ما ذكره صاحب الهداية اه ق (لا في نفل الليل الى ثمان) اى لا تكثر الزيادة على الاربع في نفل الليل الى ثمان لحديث عائشة انه كان يصلى من الليل احدى عشر ركعة ثلاث منها الوزر وركعتان الفجر فينبى التطوع ستا اه ق

(ظاناً له عليه) ثم ذكر فيه العلم بكن عليه لانه يتقلب فلا يقطعه لابلزيمه القضاء اهـ ق.
 (فحسب) فيقضى ركعتين عند ابي حنيفة بناء على ان ترك القراءة في ركعتي الشفع من النفل
 تبطل الصلوة فلا يصح بناء الشفع الثاني عليه وعند ابي يوسف يقضى اربعاً لان الصلوة
 لا تبطل بترك القراءة لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة اهـ ق
 (قضى ركعتين اتفاقاً) لبقاء الصلوة وفساد احد الشفتين اهـ ق ﴿٣٣﴾ اي اتفاقاً قضى اربعاً

لفسادهما مع صحة الشروع
 لبقاء الصلوة ولا يقضى اربعاً
 عند ابي حنيفة رحمه الله في غير
 هاتين المسئلتين اهـ ق
 (ولو ترك الخ) فانها لا تبطل
 لان كل شفع صلاة على حدة
 متى وجبت القراءة في الاربع
 ولهما ان القعدة فرض لغيرها
 وهو الخروج ولما صار اربعاً
 لم يأت اواته فلم تقرر القعدة
 اهـ ق

شعيرين ذلك (جاز) وكذا حكم الصوم
 حتى يبرف والصدقة وقال زفر لا يجوز
 لقوله تعالى واوفوا بعهدهم الله اذا
 صاهدتم فيجب عليه الايتان
 بما قبله ولنا ان تخصيص العبد
 عبادة بمكان لغوا هـ ق
 (لزمها القضاء) وقال زفر
 لابلزيمها قضاء وقيد بالقد لانه
 لو قالت على ان اصلي كذا يوم
 حبسي لابلزيمها شيء اتفاقاً
 لانها اختلفت العبادة الى يوم

ركعتي الفرض وكل النفل والوتر * ويلزمه نفل مشروع
 فيه قصداً ولو عند الطلوع والغروب لان مشروع ظاناً
 لانه عليه * ولو نوى اربعاً وافتد بعد القعود الاول
 او قبله ففرضي ركعتين وقال ابو يوسف يقضى اربعاً
 لو افتد قبله وكذا الخلاف لو جرد الاربع من القراءة
 او في احدي الاخرين فحسب ولو قرأ في الاولين
 او الاخرين فقط او تركهما في احدي الاولين
 او احدي الاخرين فقد قضى ركعتين اتفاقاً ولو قرأ
 في احدي الاولين لغير او في احدي الاولين واحدي
 الاخرين قضى اربعاً وقال محمد رحمه الله يقضى
 ركعتين ولو ترك القعدة الاولى فيه لا تبطل عند ابي
 حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله * ولو نذر
 صلاة في مكان فادبها في اثنى شرفاً منه جاز ولو نذر
 صلاة او صوماً في بعد فبما شئت فيه لزمها القضاء
 ولا يصلي بعد صلاة مثلها * وصح النقل قاعداً مع
 القدرة على القلم ولو قيد بعدما افتتحه فاما جاز وبكره
 لو يلا عذر وقال لا يجوز الا لعذر * ويشتمل راكناً
 خارج المصروعاً الى اي جهة توجهه دائماً
 وبني بتروله خلافاً لابي يوسف وبصكوبه لاني

لم يصلح للندور فلا يجوز كالوقالت يوم حبس اهـ ق. (وصح التفات) ابتداء فصل
 بلا كراهة في الاصح كافي الجمع لقوله عليه السلام القاعد على التصف من صلاة القائم
 وايست صلاة المندور على التصف بل هي مثل صلاة القائم فعلم انه في حال عدم العذر
 في التوافل ثم قيل يقعد متربعا والصحيح انه يقعد كافي الشهد لانه عهد في الصلاة اهـ ق

لا ما اذا نقصا
 واجب كامله واجب

(التراويح) جمع رويحة سميت بهاكل اربع ركعات من قيام رمضان للاستراحة غالباً بعد ما صلى ما سبأني اه ق (سنة مؤكدة) قال الصدر الشهيد هو الصحيح وفي الهداية وهو الاصح لامواظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي عليه السلام بين الصدر في ترك الواظبة خشية ان تكتب علينا قل الشيخ مال الدين فيه تغليب اذ لم يواظب عليها كل الخلفاء الراشدون بل عمر **﴿ ٣٣ ﴾** وعثمان وعلي وفي المحيط وغيره واقامتها بالجماعة سنة على النكاهية اه

فصل

التراويح سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر وبعد الجماعة عشرون ركعة بعشر تسليماً وجمعة بعد كل اربع بقدرها **﴿ ٣٤ ﴾** والسنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم قبل وتره فاعدا مع القدرة على القيام **﴿ ٣٥ ﴾** وروى في حقه في رمضان فقط والافضل في السن المنزل الا لتراويح جماعة

فصل

يصلى امام الجماعة بالناس عند كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة ويخفيها وقال يجهز ثم يدعو بعدلها حتى يتجلى الشمس ولا يخطب فان لم يخضر صلوا فرادى ركعتين او اربعاً كالخسوف والظلمة والربيع والفرح

فصل في الاستسقاء

لا صلاة بجماعة في الاستسقاء بل دعا واستغفار فان صلوا فرادى جاز وقال لا يصل الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ويخطب بعد كل خطبتين كما العيد عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله خطبة واحدة ولا يقلب القوم ارد يتهم ويقلب الامام عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة



(وجلسة) لتوارث ذلك من السلف ثم هم مخبرون ان شاؤوا سبحوا وان شاؤا قرأوا وان شاؤا صلوا فرادى اه ق (فلا يترك اه) في المحيط الافضل في زماننا ان يقرأ بما لا يودى الى تغير القوم عن الجماعة لان تكثر الجماعة افضل من تطويل القراءة اه ق (ويوتر بجماعة اه) وفي المغني الاقتداء بالوتر خارج رمضان جائز كره في السوازل وفي مختصر القدوري انه لا يجوز قبل معنى عدم الجواز الكراهة لا اصل عدم الجواز واختلفوا في الافضل في الوتر هل الجماعة او الانفراد قال الزيلعي الوتر في منزله منفردا افضل وهو المختار وقال قاضيخان وغيره الصحيح ان الجماعة فيه افضل اقول وهو

المعتمد من المذهب واعلم ان الثقل بجماعة على سبيل التداعي مكروه ما عدا التراويح وصلاة الكسوف والاستسقاء اه ق (وبخفيها) لانها تنهار بكافي الصحيحين عن ابن عباس قال انخفضت الشمس فصلى عليه السلام والناس معه فقام قياماً طويلاً نحو من سورة البقرة ولو كانت مسجوعة لذكرها ابن عباس وفي الذخيرة الجماعة فيها سنة وفي المحيط الجماعة افضل وقد ورد بمناه حديث كذا في شرح المنيه اه ق (الاستسقاء) هو طلب السقي من الله تعالى هذا الحاجة اختلفت عباراتهم فيها فقال القدوري لبس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحداً ناجز اه ق

(ثلاثة ايام فقط) لانهم اذ قد ضربت لابداء الاعذار اه في (في فرض) منفردا رابعيا كان الفرض او ثلاثيا او ثنائيا حضر ياك ان اوسفرا اه ق (يقطع ويقتدى) احراز الفضيلة الجماعه اه ق (ولو سجد للثالثة) اى الفرض الرابعي يتم الفرض لانه ادى الاكثر وله حكم الكل اه ق (وقيل يتمها) اى ار بها هذا ضعيف هلى اصطلاحه ايضا وحكاية في الهداية (٢٤) ايضا لفظ قبل ولكن

قال في الظهيرية هذا هو الصحيح وقال المرغيناني ايضا وهو الصحيح وهو اختيار حسام الدين وذكر في النوازل انه يسلم على رأس الركعتين اهـ ق (الامن تقام به جماعة اخرى) بان يكون امام مسجد آخر او مؤذنه لان ترك هذه الجماعة صورة تكميل للجماعة التي يريد هاهنا لانه ينظم بخروجه امر جماعته اهـ ق (وان صلى لا يكره اهـ) اي وان صلى الصلاة التي اذن لها لا يكره له الخروج الا في الظهر والعشاء فانه يكره اهـ (ان شرع اهـ) اي المؤذن في الإقامة لانه خالف الجماعة وهو بدعة ولا كراهة في الغل بعد هاهـ ق (ان ادى سنته) قبل الزوال باتفاقهم وبعده عند بعض مشايخ ماوراء النهر اهـ ق (عند باب المسجد يقتدى)

ايلم فقط ولا يحضره اهل الذمة فان رد
باب ادراك الفريضة
من شرع في فرض فاقم ان لم يجد الاولي يقطع
ويقتدي وان سجد وهو في الراعي يتم شفعاً ولو سجد
لثلاثة يتم ويقتدي بطلوع الا في العصر ولو في الفجر
او المغرب يقطع ويقتدي ما لم يقيد الثانية بسجدة
فان قبد يتم ولا يقتدي * ولو كان في سنة الظهر او الجمعة
فاقيم او خطب يقطع على شفع وقيل عنها وكره
خروجها من مسجد اذن فيقول ان يصلي ما اذن
لها الا من تقام به جماعة اخرى وان صلى لا يكره
الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن خاف
فوت الفجر بجماعة ان ادى ستهتمت كما هو يقتدي وان
رجا ادراك ركعة لا يتركها بل يصلها عند باب المسجد
ويقتدي ولا تقضي الا بجملة الفرض وعند محمد رحمه الله
تقضى بعد الطلوع * ويترك سنة الظهر في الحالين
ويقتضيها في وقتها قبل شفعم وغيرهما وغير الفرائض
الحسن والوتر لا يقضى اصلاً * ومن ادرك ركعة
واحدة من الظهر بجماعة لم يصله بجماعة بل
ادرك فضلها ومن اتى مسجداً ولم يدرك
جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاء ما لم يخف فوته

ان كان الامام يصلي في المسجد الداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واخدا  ومن 
فخلف اسطوانته لان ابن مسعود صلاهما خلف سارية والتي عليه السلام في الفجر
اه في (مام يخف فوته) بخروج وقت فانه ضاق تركه قبل هذا في سنة
العصر والمساء دون الفجر والظهر لان سنة الفجر كالواجب حتى لو صلى قاعدا لم يجز
كذا عن ابي حنيفة اه في

(لم يدرك ثلاث الركعة) لان المشقة في جزء من الركن شرط ولم توجد وقال زفر يصير مدركا هـ في (صح ركوعه) لوجود المشا ركة في جزء خلافا لفر إذا لم يعد الركوع وعلى هذا الخلاف لو سجد قبله كره لقوله عليه السلام لا تبادروني بالركوع والسجود هـ في (الترتيب ا) عندائتنا الثلاث ولو كان جاهلا وعن الحسن عن الامام ان لم يعلم به (٣٥) لم يجب وبه الاكثرون هـ م (بابا) اي قطعيا لكن

عند أبي يوسف فسد وصف لفرضية وانقلب نفلا وعند محمد اصل الصلاة هـ م

(بطلت فرضية ما صلى)

الاتفاق لكن عند الشيخين

صير نفلا وعنده يطل اصلها

ولا ينقلب صحيجا اصلا فاذا

فسد الفرض لا يطل اصل

الصلاة عندهما وعند محمد

يطل هـ في

(خلافا لهما) ومبنى الخلاف

على ان الوتر واجب عنده

وسنة عندهما ولا ترتيب بين

الفرائض والسنن هـ م

(ولا يميز الوتر) عنده لانه

فرض على غير تابع وان لم يحسن

تقديمه على الشاء قصدا

لوجوب الترتيب هـ في

(ويسقط الترتيب) اثلا بوذى

في تقويت الوقتية عن الوقت

وهو حرام لان اخر الوقت

لا وقتية بالنص والاجماع

والمؤثر من الاخبار هـ في

ومن ادرك الامام راكعا فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك ثلاث الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه

فيه صح ركوعه

باب الفوائض

الترتيب بين الفائضة والوقتية وبين الفوائض شرط

فلو صلى فرضا ذا ركعة فاشتبه فسد فرضه موقفا

وعند هما بابا فلو قضاها قبل ادائه ست بطلت

فرضية ما صلى والا صحت عنده لا عندهما والوتر

كالفرض عملا فذكره فسد خلافا لهما

ولو صلى المشاء بلا وضوء ناسيا ثم صلى السنة والوتر به

يعيد السنة لاعادة المشاء ولا يعيد الوتر خلافا لهما

ويظهر ان الفرضية لا يطل اصل الصلاة خلافا

لمحمد رحمه الله ويسقط الترتيب بضيق الوقت

وبالنسيان وبصيرورة الفوائض شيئا حديثا او قديمة

ولا يمسود بصودها الى القلة فمن ترك ستا او اكثر

وشرع يؤدي الوقفات مع بقاء الفوائض ثم فاته

فرض جديد فصلي وقتية بعده فاكراله صحت وقتية

وكذا لو قضى تلك الفوائض الفرض او فرضين فصلي

وقتية ذاكره ولا يقتل تارك الصلاة عمدا ما لم يحجم

ولو اوردته عقيب فرض سلام ثم اسلم في الوقت لزمه

اعادته ولا يلزم قضاء ما فات زمان الزه ولا قضاء ما فات

ترتيب
ايه قلوني

نوافل
اول

(بالنسيان) لانهم لم يسقط بالترتيب لغات الوقتي ايضا لجواز انه يتذكر بعد ايام فلو وجب الترتيب لغات الوقتية المؤداة وقد صحت في الوقت بالكتاب فلا ترفع بخبر الواحد لان الترتيب انما ثبت بالخبر هـ في (ما لم يحجم) اي الوجوب او يستخفف فكفر بحيث لا يقتل ما لم يقب هـ في

(وقيل كله اه) ولذا اقتصر

بعد اسلامه فی دار الحرب ان جهل فرضيته صلوة

باب السجود السهو

إذا سها بزياة او نقصان ^{البدن} بعد التسليحتين
وقبل بعد واحدة ^{تجمع} وشهد وسلم ^{الخصم} بأن بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح
* ويجب ان قرأ في ركوع او سجود او قعود او قس
ركعا او آخره ^{أو ركعتين} او ركعة او غير واجبا ^{أو ركعتين} أو تركه ركوع
قبل القراءة ^{أو ركعتين} وتأخير القيام الى الثالثة ^{أو ركعتين} بزيادة على الشهد
وركوعين والمهر بما يخفى وبالعكس وترك القعود الاول
وقبل كله يأول الى ترك الواجب * وان تشهد في القيام
او الركوع لا يجب * وان سها مرارا يكفيه سجدة تان
* ويلزم المقتدى بسهو امامه ان يسجد لا بسهو
* والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي * وان سها
عن القعود الاول وهو اليه اقرب عاد والا لا يسجد
للسهو وان سها عن القعود الاخير دام لم يسجد ويسجد يسجد
للسهو وان سجد بطل فرضته برفعه عند سجدة رده الله
وبوضعه عند ابى يوسف رده الله وصارت فلا خلافا
محمد فيمن سادسه ان شاء * وان قعد في الرابعة
ثم قام عاد وسلم ^{أو ركعتين} لم يسجد وان سجد ثم فرضه ويسجد

وَرَجَعْنِي ذُنُوقًا وَمِثْلًا لِّمَا كُنْتُ

اِنَّ رَجُلًا دُرْدُجِي رَكَتْ دِه اَوْتُورِسْتَن فَرِيضِي نَاقِدِرِ اِيْشَان بِيْشِي عِلْمِ اِيْت تَن نَمَازِ قَاصِدِ
بَعْطَن حَنْدَنده فَعْدِه اَخِيْرِي اَوْتُورِسُون قَالِقَارِ اَللّٰهِ رَكَعِيْ عَامِمِ اِيْرِمِن سِلَاسِمِ وَرِيْ
(اَللّٰهِ رَكَعِيْ نَاقِدِ اَوَلِيْمِ)

خيار تمام اوله بلين او قمره قعدم اخيري اوقصه كنه تمام اوله ديويشيني دكته
 قالقوب تمام ايسد دوت قلد يني اقلنه كلسه بروكعت ده قلاز الي اولور سهو سجد ايدو
 نماز تمام اولور دودي قرض بركه كبرايكي
 (صلاهما فقط) عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الامام استحكم خروجه من الفرض دكعتي تاظف
 فصار كخرجه مبتدأ اه ق (لايني عليه) لانه لو يني لبطل سجود ده بركه كبرايكي
 لوقوعه في وسط الصلاة بخلاف المسافر اذا سجد السهو ثم نوى الاقامة حيث يني لانه لو لم يني
 بين لبطل جميع صلاته مع هذا اه ق (واو يني صح) لانه سجود كامل فانا احدث فيه
 لايني عنده و يني عند محمد كايين ﴿٣٧﴾ في محله وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه بلزاي الكسورة
 الخالصة وهى كلمة تقولها
 الاما جهم عند استخسان شئ
 وقد تستعمل في التهمك ومنه
 قول ابي يوسف عند بلوغ
 قول محمد زه صلاة فسدت
 يصلحها الحدث اه م
 (فتبث الاحكام المذكورة)
 وهى صحة الاقتداء او صحة
 نية الاقامة وبطلان الوضوء
 بالقهقهة اه ق
 (سجد اولاً) لانه لا واجب عليه
 السجود لجبر الصلاة فلا ينعن
 اعتبار ان حرمتها باقية
 اه ق
 (استقبل اى الصلاة من
 اولها لقوله عليه السلام
 اذا شك احدكم في صلاته انه
 كم صلى فليستقبل الصلاة
 كذا في الهداية اه ق
 ثم الاستقبال لا يتصور الا
 بالخروج من الاولى وذلك
 بالسلام او الكلام او عمل اخر

للسهو ونضح سادسة والركعتان تفعل ولاعهدة
 لو قطع ولا توبان عن سنة الظهر ومن اقتدى به
 فيها صلاهما فقط ولو افسد قضاها وعند محمد
 رجعا لله يصلى ستا ولا قضاء عليه لو افسد ولو سجد
 للسهو في شفع التطوع لا يني عليه ولو يني صح
 وسلام من عليه السهو يخرج به من الصلاة موقوفا
 ان سجد عاد اليها والا فليصح اقتداء من اقتدى به
 بعد سلامه و يصير فرضه اربع اية الاقامة و يستقبل
 وضوءه بفقهه ان سجد والا فلا وعند محمد رجعا لله
 لا يخرج به فتبث الاحكام المذكورة سجد اولاً
 ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد بطلت نية
 وله ان يسجد * وان شك في صلاته كم صلى ان كان اول
 ما عرض له استقبل والا تحمى وعمل بغلبة ظن فان
 لم يكن لظن يني على الاقل وقعد في كل موضع احتمل
 انه موضع القعود * وتوهم مصلى الظهر انه اتعها
 فسلم ثم علم انه صلى ركعتين اتعها وسجد للسهو

باب صلاة المريض

عجز عن القيام او خاف زيادة المرض بسبب جلي فاعدا
 بركم ويسجد وان تعذر الركوع والسجود او مأ برأسه فاعدا

اهم (انه انها فسلم) بخلاف ما لو سلم على ظن انه مسافر او انه في صلاة الجمعة او كان
 في العشاء فظن انها التراويح حيث تبطل صلاة لانه سلم عامدا اه ق (او مأ برأسه
 فاعدا) قعود الله شد وهو قول زفر وعليه الفتوى وفي شرح المجمع لابن فرشته
 الاصح انه يقعد كيف شاء ولو قدر على القيام متكئا قال الحلواني انه يصلى قائما ولا يجز به غير
 ذلك اه ق

بني

الاول

الاول

(ولا يرفع الي وجهه) روى ان النبي عليه السلام عا دمر يضافراً يصلي على وسادة فاخذها
 فرمى بها واخذ عودا ليصلي عليه فاخذه ورمى به وقال صل على الارض ان استطعت
 والا فاعوى واجعل سجودك اخفض من ركعتك اه م (يومي قاعدا) لان ركنية
 القيام لكونه وسيلة الى السجود الذي هو غاية التعظيم فتسقط الوسيلة لسقوط الاصل
 اه م (وهو افضل الخ) لقرب القعود من الارض ٣٨ وقال الشافعي

يتعين عليه القيام لانه ركن فلا
 يسقط بالهجز عن ركن آخر
 اه ق

(ولو مرض الخ) يعني لو شرع
 في الصلاة صحيحاً قائماً حدث

به مرض يمنعه عن القيام صلى
 ما بقي قاعداً بركنه ويسجد

او موماً قاعداً ان لم يقدر او
 مستلقياً ان لم يقدر لانه بناء

الادنى على الاعلى كافتداه
 الموى بالصحيح اه ق

(استأنف) لانه بنى القوى على
 الضعيف وفي جواب مع الفقه

لو افتتح الصلاة بالاياء ثم قدر
 قبل ان يركع به ويسجد جازمه

ان يتجأ بخلاف ما لو قدر بعد
 الركوع به والسجود اه ق

(ان اعصى) اى عجز لان هذا
 عذر وان كان الاتكاء بلا عذر

يكبر لانه اساءة في الادب وقيل
 لا يكبر عند ابي جنيصة لانه

لو قعد عنده يجوز من غير عذر
 فكذا لا يكبر الاتكاء وعذرهما يكبر لانه لا يجوز القعود عندهما

فكبر الاتكاء وعذرهما يكبر لانه لا يجوز القعود عندهما فكبر الاتكاء وان هو على
 فقد بغير عذر يكبر بالاتفاق ويجوز الصلاة عنده ولا تجوز عندهما كذا في الهداية اه ق

(ومن اغنى عليه الخ) لان ابن عمر اغنى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض والجنون كالاعفاء
 فيما رواه ابو سليمان وهو الصحيح على ما في الزيلعي اه ق (باب الخ) كان من حق هذا

وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الي وجهه شيئا للسجود
 فان فعل وهو يخفض رأسه صح ايماء والا فلا يصح
 وان تعذر القعود اومأ مستلقياً ورجلاه الى القبلة
 او مضطجداً ووجهه الىها وان تعذر الايماء برأسه
 اخبرته ولا يوي بعينه ولا يجهجه ولا يقبله وان
 قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود يوي
 قاعداً وهو افضل من الايماء قائماً ولو مرض في أثناء
 الصلاة يفي بما قدر ولو افتتحها قاعداً بركنه
 ويسجد فقدر على القيام بنى قائماً وقال محمد رحمه الله
 يستأنف وان افتتحها بالاياء فقدر على الركوع
 والسجود استأنف والجنون ع ان يتكلم على شيء
 ان اعصى ولو صلى في ذلك جازماً قاعداً بلا عذر صح
 خلافاً لهما وفي الموطأ لا يجوز بلا عذر ومن
 اغنى عليه او جن يوماً وليلة قضى وان زاد ساعة
 لا يقضى وعند محمد رحمه الله يقضى ما لم يدخل
 وقت سادسة

باب سجود التلاوة

يجب على من تلاية من اربع عشرة آية (في الاعراف
 والاعدا والنجى والاسراء ومريم والحج والاول والعنقان والزل
 والمائدة) فصلت والهم والانشقاق والمعلق

فكذا لا يكبر الاتكاء وعذرهما يكبر لانه لا يجوز القعود عندهما فكبر الاتكاء وان هو على
 فقد بغير عذر يكبر بالاتفاق ويجوز الصلاة عنده ولا تجوز عندهما كذا في الهداية اه ق
 (ومن اغنى عليه الخ) لان ابن عمر اغنى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض والجنون كالاعفاء
 فيما رواه ابو سليمان وهو الصحيح على ما في الزيلعي اه ق (باب الخ) كان من حق هذا
 كالباب ان يقرن بسجود السهو ولان كلاهما سجدة لكن لما كانت صلاة المريض بعارض معاوى
 فلهذا لم ينسب اليها فتأخر سجود التلاوة ضرورة وهو من قبيل اضافة الحكيم الى سيده اه ق

(وان سجد فيها لا يجوز) فبعد هذا لانها وقعت في غير محلها اهـ في (فان في تلك الركعة اهـ) اي فان كان الاقتداء في تلك الركعة اهـ (خارجها) اي خارج الصلاة لان ماوجب بصفة الكمال لا يؤدي بغيرها اهـ في (ولو كرر آية الخ) الاصل ان آية السجدة على الند اخل بالنص فله عليه السلام كان يسمع من جبريل آية السجدة ويقرأها على اصحابه ولا يسجد الا مرة قوله تكررت ﴿٣٩﴾ السجدة فكان مرة اضاف الاخر وصعب وخرج على

الناس وهو مرفوع بالنص وهو كن سمع اسمه عليه السلام مرارا لم تزلمه الصلاة عليه الا مرة في الصحيح لان تكرار اسمه واجب لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة لفضي الى الحرج غير انه قد تكرار الصلاة بخلاف السجود اهـ في

(كفته) لا ندراج الخارجية في الاقوى وهي الصلاة وان اختلف المجلس حكمها اهـ في (او المجلس لا) اي لا تكفيه سجدة واحدة لاختلاف السبب في الاولى والمجلس الجامع للمفردات في الثانية اهـ في

(ولو تبدل مجلس السامع الخ) اي في تكرار الوجوب لاختلاف المجلس حقيقة وكذا لو كررها راكبا في غير الصلاة لان سير الدابة يضاف الى راكبها

وقلى من سمع ولو غير قاصد وقلى المؤتم بتلاوة امامه ولا يجب بتلاوة اصلا الا على سامع ايسر معه في الصلاة * ولو سمعها المصلي ممن ليس معه لا يسجد في الصلاة ويسجد بعدها فان سجد فيها لا يجوز ولا يطل الصلاة * ولو سمعها من امام فاقندي به قبل ان يسجد سجدة معه وان اقندي بعد ما سجد فان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غيرها سجدتها خارج الصلاة كالوالم يقنيد ولا يفضي الصلاة خارجها * تلاها ثم دخل في الصلاة واعادها وسجد كفته عن التلاوتين * وان سجد الاول ثم شرع واعادها يسجد اخرى * ولو كرر آية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة وان بد لها او المجلس لا * وتيسر في الثوب والنامية والانتقال من غصن الى اخر تبدل * ولو تبدل مجلس السامع تكرر الوجوب عليه وان ائخذ بمجلس التالي * وان تبدل مجلس التالي واتخذ بمجلسه لا * وكفته ان يسجد بشرا ثم الصلاة بين تكبيرتين من غير رفع يد ولا تشهد ولا سلام * وكره ان يقرأ سورة ويقرأ آية السجدة لا عكسه وتدابن يضم اليها آية او آيتين قبلها واستحسن اخفاؤها عن السامعين وتفضي

حتى يجب عليه ضمان ما تلفت الدابة فاعتبر مكانها الارض لظهر الدابة ولو كررها في السفينة وهي تجري تكفيه سجدة واحدة لان جريانها الاضاف اليه قال تعالى وجوزن بهم الآية اهـ في (ان يسجد بشرا ثم الصلاة) من الظاهرة وستر العورة واستقبال القبلة وهذه شروطها وركبها وضع الجبهة على الارض اهـ في (واستحسن اهـ) لاحتمال عدم النهي حتى لو وقع في قبله انهم منه يشون ولا يشق عليهم السجود ينبغي ان يقرأ جهرا كذا في النهاية اهـ في

(بيوت مصره) لوقال بيوت مقامه او موضعه لكان اعم وفي الثالثة ثم اذا الحكم لا يختلف
 اه في (وصار فرضه فيه ركعتين) فان الصلاة فرضت في الاصل ركعتين فزيدت في
 الحضر واقرت على اصلها في السفر وقل الشافعي واجد فرضه الاربع اه في
 (سير الابل اه) اي السير المعتدل وهو سير القافلة اه م (وفي الجبل ما يليق به)
 فانه يعتبر مسيرة ثلاثة ايام وان كان مثل تلك المسافة في السهل ٤٠ ميل يقطع بمادونها اه م

باب المسافر

من جاوز بيوت مصره من جانب خروجه مسيرا
 سيرا وسقطا ثلاثة ايام قصر الفرض الرابع
 وصار فرضه فيه ركعتين واعتبر في الوسط
 في السهل سير الابل ومشي الاقدام وفي البحر اعتد ال
 ريح وفي الجبل ما يليق به فلو انهم المسافران قعد
 في اثنائه صحت ارساءه والا فلا تصح ولا يزال على
 حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدة الإقامة
 ببلد اخر او قرية وهي خمسة عشر يوما او اكثر
 ولو نواها بموضعين كككة ومثي لا يصير مقبلا
 الا ان بين بيت واحد هما وقصير ان نوى اقل منهما
 اولم ينوي وثني سنين وكذا حسكر نواها بارض
 الحرب او حاصروا مصر او فيها او حاصروا اهل
 البغي في دارنا في غيره * ويتم اهل الاخيرة او نواها
 في الاصح * ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت
 جمع ويتم وبعده لا يصح واقتداء المقيم به صحيح
 فيهما ويقصر هو ويتم المقيم بلا قراءة في الاصح
 ويستحب لو ان يقول لهم اتعوا صلواتكم فاني
 مسافر * ويجعل الوطن الاصل بمثابة الاصل بالسفر
 * ووطن الإقامة بمثابة السفر والا صلي *
 وخاتمة السفر تقضي في الحضر ركعتين

(والا فلا تصح) لترك القعدة
 التي هي فرض في صلاة
 المسافر اه في
 (يولد اخر او قرية) لان الإقامة
 لا تعتبر الا في موضع صالح لها
 وغير البلد والقرية لا يصلح
 للإقامة هذا اذا سافر ثلاثة ايام
 واما اذا سافر دونها فيتم اذا
 نوى الإقامة ولو في المسافة
 وقلل الجبال اه
 (ولو نواها) اي الإقامة اه في
 (ان نوى اقل منها) اي من
 خمسة عشر يوما لان السفر
 لا يعمرى عنها مادة اه في
 (بارض الحرب) لانها ليست
 موضع الإقامة لانهم بين القرار
 والقرار لكن من دخل فيها
 بامان ونوى الإقامة في موضع
 الإقامة صحت كذا في الخاتمة اه
 في (او حاصروا مصر او فيها)
 اي في دار الحرب اه في
 (اهل البغي) وهم المسلمون

الذين خرجوا عن طاعة الامام اه في (في غيره) اي في غير المصر براكان وفائنة
 او بحرا فانهم ايضا يقصرون لان حالهم يخالف من بينهم بين القرار والقرار فصار
 كالغزاة والجزيرة والسفينة وعند زفر تصح بينهم للإقامة ومن ابي يوسف تصح اذا كانوا
 في بيوت المدر اه في (اهل الاخيرة) كالصرب والتركمان والاخيرة جمع
 خبياء وهو البيت من وبر او صوف اه في (والاصلي) لانه اقوى من وطن الإقامة اه في

دركمن
 او ركعتين
 وانما اوله

بقره

(والمعتبر في ذلك الخ) أي في السفر والاقامة والحبس والطهر والبلوغ والاسلام وذا
 يقدر الحرمة وقال زفر يعتبر بما يمكن من اداء الصلاة فيه اهـ (باب الخ)
 مناسبتة مع ما تقدم قبله تنصيف الصلاة لعارض الا ان التنصيف هنا في خاص من الصلاة
 وهو الظهر وفيما قبله في كل رباعية وتقدم العام فهو الوجه اهـ (والمصر الخ) اختلفوا
 في تفسير مصر والصحيح (٤١) هذا واختاره صاحب الهداية اهـ (ان

حال بينهما هـ) فيستدركون
 كل جانب كمصر والجمعة عند
 من قال بعدم جواز التعدد
 لمن سبقت تحررته هو الصحيح
 وان وقتنا ما بطلنا لعدم
 المرجح وكذا الوجه لتسابقة
 واذا تعددت ينبغي ان يصلى
 بعدها اربع يتولى بها اخر ظهر
 عليه هو الصحيح والاحوط ان
 يقول نويت اخر ظهر ادر كنت
 وقته ولما صلى بعد وقبل يصلى
 الظهر بهذه النية ثم يصلى
 اربعاً بنية السنة اهـ في

(ومنى) مقصور مذكر
 منصرف اهـ في

(نصح الجمعة) أي عند هما
 وقال محمد لا يجوز قباً ما على
 العبد ولا له لبس بمصر ولهما
 انه يتصرف في ايام الموسم ويقاؤه
 مصر لبس شرطاً اذا الناس
 يلبسهم على شرف الرحيل
 وعدم التعبد لاشتغال الناس

وفائدة الحضر تقضى في السفر اربعاً والمعتبر في ذلك
 آخر الوقت والعاصي كغيره ونية الاقامة والسفر تعتبر
 من الاصل دون التبع كالبدن والمرأة والجندي

باب صلاة الجمعة

لأنصح الاربعة شروط مصر او قنطرة والسلطان
 او نائبه ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها والجمعة
 والاذن العام والمصر كل موضع له امير وقاض يتخذ
 الاحكام ويقيم الحدود وقبل ما لو اجتمع اهله في اكبر
 مساجده لا يسعهم وقنطرة ما اتصل به معاً لمصالحه
 ونصح في مصر في مواضع هو الصحيح وعن الامام
 في موضع فقط وعند ابي يوسف رحمه الله نصح في
 موضعين ان يبال بينهما نهر * ومنى مصر في الموسم
 نصح الجمعة فيها الخطبة وامير الحجاز لا امير الموسم ولا
 بعرفات * وفرض الخطبة تسبيحة او نحوها وعندهما
 لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة * وستنها ان يخطب
 قائماً على طهارة خطبتين ويفصل بينهما بمجلس
 مشغلتين على تلاوة اية والا يصيب بالقوى والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فيكره ترك ذلك * واقل الجماعة
 ثلاثة سوى الامام وعند ابي يوسف رحمه الله اثنان

لاستتم المصرية على ان العيد سنة او واجب والجمعة فريضة فلا يلزم من تركه
 تركها اهـ (للا امير الموسم) لان ولايته مقصورة على امور الحج اهـ في

(لا بد من ذكر الخ) قبل اقله قدرا للشهد وقال الزيلعي لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة
 واقله قدر الشهد الى قوله عبده ورسوله يثنى به على الله تعالى ويصلى على النبي عليه السلام
 ويدعو المسلمين لان الخطبة هي الواجبة وما سوى ذلك لا يسمى خطبة عرفاً ولا ي
 حنيفاً اطلاقاً قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله اهـ في

(يستأنف) أي عند أبي حنيفة لأن الجمعة بطلت لانتهاء شرطها اهـ في
 (الان نفروا الخ) فيثبت يستأنف اتقا فالونفروا بعدما سجد صلى الجمعة عندهم وقال
 زفر استقبل الظهر اذا نفروا قبل ان يقعد لان الجماعة شرط فشرط دوامها كالوقت
 والطهارة اهـ (فحب عليه عند محمد) لقوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء
 ولا عبرة بالقرن سخي ولا بالفر سخي ان يكون بحيث ﴿٤٢﴾ لو عدا وشهد الجمعة امكنه

الرجوع الى منزله قبل الليل
 وان اخذ به كثير من المشايخ
 وهو ظاهر الرواية اهـ في
 (وللسافر الخ) لانها تقع فرضا
 خلافا لفر اهـ في
 (جازع الكراهة) نحرى لانه
 ترك الفرض القطعي اهـ في
 (ويشرع فيها) لان السعي
 دون الظهر فلا ينقضه بعد
 اتمامه والجمعة فوقه فتتقض
 فصا ركعا لتوجهه بعد فراغ
 الامام ولا يبي حنيفة ان السعي
 اليها من خصا ئصها فصار
 بالاقبال على الظهر رافضا
 لما ادى اقامة للسبب مفاء
 المسبب في موضع الاحتياط
 كافي المس والاتقاء فلا يكون
 ابطال الاقوى بالادنى اهـ في

(ومن ادركها الخ) لما في الكتب
 السنة عن ابي هريرة انه عليه
 السلام قال اذا اقيمت الصلاة

سنيق ينفق
 كونه اورد

وقبل محمد رحمه الله فلو نفروا قبل سجوده يستأنف
 الظهر وعنده لا يستأنفها الا ان نفروا قبل شروعه
 وتبطل الجمعة بخروج وقت الظهر * وشروط
 وجوبها ستة الاقامة بمصبر والذكورية والصحة
 والحرية وسلامة العنين والرجلين فلا تجب على
 الاعمى وان وجد قائلها خلافا لهما وكذا الخلاف
 في الحج * ومن هو خارج المصبر ان كان يسمع النداء تجب
 عليه عند محمد رحمه الله وبه يفتي ومن لاجمعة عليه
 ان اذاها اجزأه عن فرض الوقت * وللسافر والبدن
 والمريض ان يؤم فيها ويتعقد بهم ولا من لا عذر له
 لو صلى الظهر قبلها جازع الكراهة ثم اذا سعى اليها
 والامام فيها يبطل ظهره وقال لا يبطل مالم يدرك
 الجمعة ويشرع فيها * وكرة للمذور والمسجون أداء
 الظهر يجماع في المصربومها ومن ادركها في الشاهد
 او سجود السهو يتم جمعة وقال محمد رحمه الله يتم ظهرها
 ان لم يدرك اكثر الثانية وانما خرج الامام فلا صلاة
 ولا كلام حتى يفرغ من خطبته وقال لا يسبح الكلام
 بعد خروجه مالم يشرع في الخطبة * ويجب السعي
 وترك البيع بالاذان الاول فاذا جلس على المنبر اذن بين
 يديه ثانيا واستقبلوه مستمعين فاذا اتم الخطبة اقيمت

بجسه

فلاتأنوها تسعون وأنوها وعليكم السكينة فا ادركم فصلوا وما فاتكم فاعموا ﴿باب﴾
 ولو اكنى المصنف باثنية عن الاولى انهم الحكم فيها بالاولى اهـ في (ان لم يدرك الخ)
 بان ادرك الركوع وان لم يدرك اكثرها انما ظهر لانها جمعة نظرا الى الحرمة وظهر
 نظرا الى قووات بعض شروط الجمعة فبصلى اربعا اعتبار الظهر ويقعد على رأس
 الركعتين اعتبار الجمعة يقرأ في الاخرين لاحتمال التغلبة اهـ في

(باب الخ) لا خفاء في وجه المصيبة بين صلاة العبد والجمعة ولما اشتركت صلاة العبد والجمعة في الشروط حتى الاذن العام الا الخطية لم تجب صلاة العبد الاعلى من تجب عليه صلاة الجمعة اه في (تجب صلاة العبد) وتقدم على صلاة الجماعة اذا اجتمعا وان كان القياس بخلافه وتقدم صلاة الجماعة على الخطية كذا في الفقيه اه درر وغرر (ويستاك ويفتسل ويتطيب) (٤٣) لانه يوم اجتماع فينبذ ذلك كالجمعة اه في

(ولا يفتل قبلها) اي قبل

صلاة العبد في المصلي باتفاق

وفي البيت عند اكثر المشايخ

لا بعده اه عند العامة وينقل

في البيت اه في

(ووقتها الخ) لانه عليه السلام

امر الناس بافطروا وان يخرجوا

الى عيدهم من الغد لما شهد

عنده بعد الزوال بروية الهلال

بالامس اه في

(ثم يثني) اي يقرأ الشاء وهو

دعاء الافتتاح قبل الزوائد اه في

(ويرفع يده الخ) ثم يرسلهما

ويستكن بين كل تكبيرتين قدر

ثلاث تسبيحات لا نهاقسام

يجمع عظيم فلو والى بين

التكبيرتين حصل الاشياء

على المؤمن وفي المبسوط

لبس هذا التقدير بلازم بل

يختلف بكثرة الجمع وقتله لان

المقصود ازالة الاشياء اه في

(ولا تقضى ان فالت)

(خطبتين) يفصل بينهما بجملة قدر ثلاث ايات اه في

بان غم عليهم الهلال وشهد برؤيته عند الامام بعد الزوال اوفيه بحيث لا يمكن جمع الناس

قبله او صلاحها في غيم فظهر انها وقعت بعد الزوال اه في

(ويجهر بالتكبير)

وعن ابى يوسف يكره الجهر به في العبد بن وقى المضمرات عن النصاب اكثر مشايخنا

يكبر فيها خفية ولا يجهر وهو المختار وبه اخذ لقوله تعالى واذكر ربك في نفسك اه في

باب العبد

تجب صلاة العبد * وشراؤها كشرائط الجمعة

وجوبا واداءه سوي الخطية ونسب في الفطر ان با كل

شيء قبل صلاته ويستاك ويفتسل ويتطيب وليس

احسن شأ به وبؤدى فطرته ويتوجه الى المصلي

ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافا لهما ولا يفتل

قبلها * ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رنج اربعين

الزوالها وصفتها ان يصلي ركعتين يكبر تكبيرة

الاحرام ثم يثني ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع

ويسجد ويبدأ في الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا ثم اخرى

للكوع: يرفع يده في الزوال ويخطب بعدها خطبتين

يعلم الناس فيهما احكام الفطرة * ولا تقضى ان فالت

مع الامام وان منع غير عنها في اليوم الاول صلواتها

في الثاني ولا تصلي بعده * والاضحى كالفطر لكن

يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا يكره قبلها

في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلي ويعلم

في الخطبة تكبير التشريق والاضحية ويجوز تأخيرها

الى الثاني والثالث بعذر وبغير عذر * والاجتماع

يوم عرفة تشبها بالواقفين لبس بشي * ويجب

تكبير التشريق من فجر عرفة الى عصر يوم العبد

(خطبتين) يفصل بينهما بجملة قدر ثلاث ايات اه في

بان غم عليهم الهلال وشهد برؤيته عند الامام بعد الزوال اوفيه بحيث لا يمكن جمع الناس

قبله او صلاحها في غيم فظهر انها وقعت بعد الزوال اه في

(ويجهر بالتكبير)

وعن ابى يوسف يكره الجهر به في العبد بن وقى المضمرات عن النصاب اكثر مشايخنا

يكبر فيها خفية ولا يجهر وهو المختار وبه اخذ لقوله تعالى واذكر ربك في نفسك اه في

(الى عصر اخر ايام التشريق) اى عصر اليوم الخامس من يوم عرفة وهو الثالث عشر من ذى الحجة الذى هو تشريق وليس بنهرا در

احكام منها الصحة مع الثاني افردها ياب والمناسبة ظاهرة تلك الابواب اهق

(ان اشتد الخوف) اشتداد الخوف ليس بشرط عند طاعة المشايخ اهق (اوقى

المغرب) لان الركنين شرط في المغرب ولهذا شرع ﴿٤٤﴾ القنودعة بهما ولان الواحدة

لا تجزئ الطائفة الاولى

فكانت اولي بها للسبق ولكون

الركعة الثانية مثل الاولى

في الحكم اهق

(ومضت هذه) اى الطائفة

التي صلت مع الامام بعد

السجدة الثانية في ثلاثي

وبعد تشهد في غيره اهم

(وصلى بهم مابقى) اى من

الصلاة وهو ركعة ان كان

مسافرا في الظهري

(و ذهبوا الى العدو) وهو

الافضل ولو اتوا صلاتهم

ونهبوا جازاه في

(ويطلبها المشي الخ) لانه عمل

كبير وبما مر من التحري يظهر

خطأ بن سوى بين الثلاثة

في التقرير كذا قاله شيخى اهق

(صلوا وحدثنا الخ) لقوله

تعالى فان ختمت فرجالا وركبا

هذا في غير المصر اذ التنفل

فيه راكبا غير صحيح في الاصح فالقصر اولى اهق (الجنازة) جمع جنازة ﴿٤٥﴾ ويلقن

على المقيم بالمصر عقيب فرض ادنى يجماعة مستحبة

وبالافتداء يجب على المرأة والمسافر وعندهما الى عصر

آخر ايام التشريق على من يصلى الفرض وعليه

العمل وصفته ان يقول (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ولا يتركه المؤمن ان ترك امامه

باب صلاة الخوف ﴿٤٤﴾

ان اشتد الخوف من العدو او وسع جعل الامام طائفة

بازاء العدو وصلى بطائفة ركعة ان كان مسافرا او في الفجر

وركنين ان كان مقيما او في المغرب ومضت هذه الى

العدو وجاءت تلك وصلى بهم مابقى وسلم وحده ونهبوا

الى العدو وجاءت الطائفة الاولى واتموا بلا قراءة

ثم الطائفة الاخرى واتموا بقراءة ﴿٤٥﴾ ويطلبها المشي

والركوب والمقاتلة وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلاة

بهذه الصفة صلوا وحدثنا ركبنا يؤمنون الى اى جهة

قدروا ان يعجزوا عن التوجه ولا يجوز بلا حضور عدو

وابو يوسف لا يجزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم

باب صلاة الجنازة ﴿٤٥﴾

يوجه المخطئ الى القبلة على شقة اليمين واخيرا الاستلقاء

جوزوا او لا يجوز

فيه راكبا غير صحيح في الاصح فالقصر اولى اهق (الجنازة) جمع جنازة ﴿٤٥﴾ ويلقن

والجنازة بالكسر المروي بالفتح الميت وقيل هما لغتان وعن الاصمعي لا يقال بالفتح ولما كان

الموت اخر المواضع ذكر صلاة الجنازة اخرا للمناسبة الا ان هذا يقتضى ان يذكر الصلاة

في الكعبة قبلها ولكن اخرها ليكون ختم كتاب الصلاة بما يشرئبه حاله كما قاله ق

(ويُلقن الشهادة) قال رسول الله عليه السلام لقنوا موتاكم لا اله الا الله واريد به من قرب الى الموت وهو من باب تسعة الشئ بما ياول اليه كقوله تعالى اتي اراتي الآية اه ق (واذا اردوا غسله) الاصل في غسل الموتى غسل آدم عليه السلام فله المامات آدم عليه السلام غسلته الملائكة وقالوا هذا سنة موتاكم الى يوم القيامة اه (وضع على سريره) في وضع السرير حاله الفصل اختلاف ٤٥ عند البعض يوضع طولا ومن جهة القبله وعند البعض يوضع عرضا والاصح انه يجوز على اى وجهه وضع تسيرا للناس (بجمر) التجمير والاجار التطيب اه

يوضع عرضا والاصح انه يجوز على اى وجهه وضع تسيرا للناس (بجمر) التجمير والاجار التطيب اه

(او حرض) بضم الحاء المهملة وسكون الراء وهو الاشارة الى قدره خلاصون ايجوز

(والافالقراخ) بفتح القاف اى والافالماء الخالص اه

(الخنوط) بفتح الخاء المهملة ويقال الخناط بكسرهما وهو ما يخلط من اصناف الطيب لاجل الموتى خاصة ولا بأس بجمع انواع الطيب فيه غير الزعفران والورد في حق الرجال اه ق

(مساجده) جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود وهي جهته واقفه وركبته اه ق (ولا يقص ظفروه الخ) لانه الزينة وهو مستغن عنها اه ق

(وبجمر الاكفان وترا) لامره عليه الصلاة والسلام باجارا كفان ابنته وترا وجنيت ما يجمر فيه البت ثلاثة مواضع عند خروج روحه لازالة اراشحة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار وكذا يكره في القبر اه ق (ثم قمص) ويجعل يديه في جانيه لاعلى صدره كما امر اه ق

ويُلقن الشهادة فاذا مات شربوا لحبه وغمضوا عينيه ويستحب تعجيل دفنيه واذا اردوا غسله وضع على حجره او نستره عورة ويجرد ويوضأ بلام مضمضة ولا استنشاق ويفسل بماء يقطر بسدر او حرض ان وجسد والافالقراخ وغسل رأسه ولحيته بالخطمي واضجع على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى مايلي الفخذ منه ثم على عينه كذلك ثم يجلس مسندا او مسح بطنه برفق فان خرج منه شئ غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وينشف بثوب ويجعل الخنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده ولا يمسح شره ولحيته ولا يقص ظفروه وشره ولا يخنثي ثم يكفنه * وسنة كفن الرجل قمص وهو من المنكب الى القدم وازار ولفافة وهما من القرن الى القدم واستحسن بعض المتأخرين العمامة * وكفايته ازار ولفافة وسنة كفن المرأة درع وخيار وازار ولفافة وخرقة تربط على ذئبها وكفايته ازار وخيار ولفافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه بلا ضرورة ويستحب الايض ولا كفن الا في ما يجوز للميت حال حياته ويجمر الاكفان وترا قبل ان يدبر فيها وتنسبط اللفافة ثم الازار عليها ثم قمص ويوضع على الازار ثم يلف

شاهد

شاهد

شاهد

شاهد

(ثم اللعانة كذلك) تلف من قبل البسار ثم من قبل اليمين اه ق (ويسعد الكفن)
 اي من اعلاه الى اسفله اه ق (فرض كفاية) وعليه الاجماع فلو انكر فرضيتها
 كفر لانه انكر الاجماع اه ق (السلطان) اي ان حضر لان في انتدوم عليه ازدرابه
 وقد امرنا بتوقيره وان لم يحضر السلطان فن بعده وما ذكره المصنف مخالف لما نقل عن
 التحفة من ان تقديم السلطان واجب وتقديم الباقي ٤٦ بطريق الافضلية اه ق

(بلا اذن) من السلطان
 او القاضي او امام الحى اه ق

(ولا يصلى غير الولى بعد
 صلاة) وكذا بعد صلاة كل

من يتقدم على الولى لان الفرض
 تأدى بالاولى والتفضل بها غير
 مشروع وصلاته عليه الصلاة
 والسلام على ميت بعد ما صلى
 عليه لانه عليه الصلاة والسلام
 اولى بالمؤمنين من انفسهم اه ق

(وان دفن بلا صلاة) بعد
 ضله او قبله واهلوا والتراب اه ق

(صلى على قبره) لانه عليه
 الصلاة والسلام صلى على قبر
 امرأته من الانصار اه ق
 (مالم يظن تقضه) وهو
 الاصح لاختلاف الزمان حرا
 وبردا والمكان رخاوة وصلابة
 وحال الميت من الاوصياء وقدره

الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللعانة كذلك
 والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على
 صدرها فوقه ثم الخمار فوق ذلك تحت اللعانة ويسعد
 الكفن ان خيف ان يتشردا فده

فصل في الصلاة على الميت

الصلاة عليه فرض كفاية * وشروطها اسلام الميت
 وطهارته واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي
 ثم امام الحى ثم اولى الاقرب فالاقرب الا لا ينفذ
 على ابن والولى ان يأتى بغيره فان صلى غير من ذكر
 بلا اذن اباد اولى ان شاء ولا يصلى غير الولى بعد صلاة
 وان دفن بلا صلاة صلى على قبره مالم يظن تقضه
 ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبركبيرة يثني
 عقيبها ثم ثابته يصلى على النبي عليه الصلاة والسلام
 بعدها ثم ثابته يدعو لنفسه والميت والمسلمين بعدها
 ثم رابعة ويسلم عقيبها فان كبر خسا لا يتابع *
 ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يدا لافى الاولى
 ولا يستغفر لصي ويقول اللهم اجعله لنا فطا اللهم
 اجعله لنا اجرا واذ خرا واجعله لنا شافعا مستغما *
 ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر الامام
 الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر

بعضهم بثلاثة ايام وفي المحيط لا يخرج الميت من القبر للصلاة لانه قد سلم الى الله وخرج من (ولا)
 ليدى الناس هذا اذا وضع اللين على اللحد واهل التراب عليه فان لم يوجد كلاما يخرج
 ويصلى عليه لان التسليم لم يتم اه ق (يصلى على النبي بعدها) لان النساء
 على الله بعقبه الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام اه ق (يدعو
 لنفسه الخ) دعاء غير معين لان التعمين يذهب الرقة وان احسن ههنا الدلو دعاء
 للبالغين اللهم اغفر لحينا اه ق

اسلام الميت

لها اولاد

والاولى قهر
 شي شوي داخل
 مدعاه

منه قهر

(اختلف المشايخ) اى فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي
 في المسجد والصوف متصلة لا يكره اهق (ولا يصلى على عضو) اى عضو
 كان هذا اذا وجد الاقل ولو مع الرأس اهق (الا ان اسلم احدهما) فحينئذ يصلى
 عليه تبعا لاسلام احد ابويه او تبعا للدار واختلف في اللقيط فقيل يذبح المكان وقيل ينسح
 الواجد قال في الكافي (٤٧) * واولاد المسلمين اذا ماتوا كانوا في الجنة والتوقف المروى عن

ابى حنيفة مر دود على ار اوى
 واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل
 ان يعقلوا فقال محمد لا يعذب
 الله احدا بلا ذنب وقيل هم
 في الجنة خدام المسلمين وعن ابى
 حنيفة انه توقف فيهم اهق
 (وسن في حل الجنائز الخ)
 قال عليه السلام من حل
 جنازة ار بعين خطوة كفرت
 عنه ار بعون كبيرة رواه
 البخارى اهق

(الحب) بمجمة مقوحة
 وموحدتين ضرب من العدو
 وقيل كالرمل لما روى عن ابن
 مسعود رضى الله عنه قال سألنا
 نبيا عليه السلام عن المشي
 بالجنازة فقال مادون الخشب رواه
 ابو داود والترمذى اه
 (والشي خلفها افضل) الا
 ان يكون خلفها نساء وقال
 مالك والشافعى واحدا امامها
 افضل ولما فى الصحيحين من
 حديث ابى هريرة ان النبي عليه

ولا ينظر كمن كان حاضرا حال التحريم ولا يجوز ان
 استسنا * وتكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه
 وان كان خارجا اختلف المشايخ ولا يصلى على عضو
 ولا على غائب ومن استهل بعد الولادة غسل وتسمى
 وصلى عليه ^{بغير} الا غسل في المختار وادرج في خرقه
 ولا يصلى عليه * ولو سوي صبي مع احدا ابويه لا يصلى
 عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو اقل اول لم يصب
 احد همامه * ولومات لمسلم قريبا كفر غسله غسل
 النجاسة ولغه في خرقه والقاء في حفرة او دفنه الى اهل
 دينه * سن في حل الجنائز اربعة وان يبدأ بضع مقدمها
 على عينه ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها
 ويسرها ^{او يجر} واه به دون الحب ^{او يجر} المشي خلفها افضل
 * واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل
 وضعه عن الايقان ويحفر القبر ويجرد ويدخل
 الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضعه (بسم الله
 وعلى ملة رسول الله) ويسجد ^{او يركع} قبر المرأة لا الرجل
 ويوجه الى القبلة ويجعل العقدة ويسوى عليه اللبن
 او القصب ويكره الاجر والخشب ويهيئ التراب
 ويسم القبر ولا يركع ويكره بناءه بالجص والاجر
 والخشب ولا يدفن انسان في قبر الا ضرورة ولا يخرج

بالصوت
 عليه
 بغير

الصلاة والسلام قال من صلى على جنازة فله قبراط ومن اتبعها حتى توضع في القبر
 فله قيراطان اهق (ويحفر القبر) قدر نصف القامة وقيل الى الصدر وان
 زادوا فحسن اهق (ويسم القبر) قدر شبر وقيل مقدار اربع اصابع وتسميم
 القبر ضد تسطيحه اهق (ولا يركع) وعند الشافعى يركع ولما رواه
 البخارى انه رأى قبر رسول الله عليه الصلاة والسلام مستميا اهق

(وبكره وطني القبر الخ) لتهيب عليه الصلاة والسلام عن ذلك وفي الخلاصة لو وجد طريقا
في القبرة ان وقع في ظنه انهم احدثوه لايئس في ذلك وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان
يمشي فيه اه في (الشهيد) هو فعل بمعنى مفعول لان الملائكة تشهد اولاته
شهادته بالجنة او بمعنى فاعل لانه حي عند ربه فكذلك شاهد ابي حاضرا ه ق
(خلافا لهما) فان عندهما وهو قول الشافعي ٤٨ لا يفسل المذكور عن قياسا على

من القبر الا ان يكون الارض مفضوبة وبكره وطني
القبر والجلوس والنوم عليهم والصلاة عنده

باب الشهيد

هو من قتل اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق
او وحيد في المعركة به اخرج احده او قتلته مسلحاً ولم
يجب قتله دية فيكفنه ويصلى عليه ولا يفسل ويبرقن
بدمه ويا به الامام ليس من جنس الكفن كالغزو والحشو
والخف والسلاح ويزاد وينقص من اركان السنة
وان كان صبيا او جنبا او ناضا او نفسا يفسل
خلافا لهما يفسل ان قتل في المعركة ولم يعلم انه قتل
عمدا ظلماً وكذا ان ارتب بان اكل او شرب او عولج
او باع او اشترى او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف
خلافا لمحمد اومضى عليه وقت صلاة وهو يعقل
او آوّه خيمة او نقل من المعركة حيا او اوصى مطلقا عند
ابي يوسف وقال محمد رحمه الله ان اوصى باسم اخروي
لا يفسل ومن قتل بمجد او قصاص غسل وصلى عليه
ومن قتل لبني او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه وقيل
لا يفسل ايضا وصلى على قاتل نفسه خلافا لابي يوسف

خبرهم لان عدم التكليف
او الطهارة لا يؤثر في الشهادة
فان عدم الذنب في غير المكلف
لا يتا في كرامة سقوط الفسل
فان سقوطه لا يقاء اثر المظلومية
وغير المكلف اولى بذلك اه في

(في المصنف) في خبر جامع
وشارح ولم يعلم القاتل ولا عبرة
بالقعة القتل في هذه الصورة وانما
يفسل لانه لا يدري اقل ظالما
ام مظلوما عمدا لم خطأ ذكره
الرا هدى اه في

(ولم يعلم انه قتل الخ) قال
في الهداية ومن وجد قتيل
في المصنف غسل لان الواجب
فيه القصاص والدية فتحف ام
الظلم الا انه اذا علم انه قتل
بجدية ظلم لان الواجب فيه
القصاص اه في
(خلافا لمحمد) لانه اعتبر اليوم
الكامل والليلة الكاملة

(او مضي عليه وقت صلاة وهو يعقل) لانه ثبت له حكم الاحياء بوجوب
القصاص وهو مروي عن ابي يوسف ايضا اه (او قتل من المعركة حيا) وفي المحيط وغيره
هذا اذا اجل للتداوى واما اذا اجل ثلاث نطأه الخيول فانه لم يفسل لانه لم يحمل لا يصل
اراحة اليه وكل ما ذكره انه ارتب ان اذا كان بعد انقضاء الحرب لافي الحرب وانكلم
بكثير ارتب وقيل بكلمة ه

محمّد

اعام اعظم
حفظه الله

كيفية
شبهه على
حكمه

سبب
كيفية

(وكره ان يحجل وجهه الى وجهه) لما فيه من استقبال الصورة اه م

(ويجوز الصلاة فوقها) لان القبلة هي العروة والهواء الى عنان السماء دون البناء

لانه يحول ولهذا الوصل على جبل ابي قينس جائز صلاته ولا بناء بين يديه ولكن يكره

لما فيه من ترك التعظيم اه ق (هاشمي) وهو من يكون منسوباً الى

بني هاشم وهم آل علي والعباس ٤٩٠ وآل عقيل وآل جعفر وآل الحارث بن عبد المطلب

وسمي في المتن لبس لهم

فيها وقد اغناهم الله بالخمس

اه ق باقاني

(وشرط وجوبها) المراد

بالوجوب الفرض القطعي

اذ لا شبهة في ثبوتها بل

في ثبوتها وهي نجسة

اه باقاني

(حول) لقوله عليه الصلاة

والسلام لازكاة في مال حتى

يحول عليه الحول اه ق

(فأرغى من الدين) حالاً كان

او مؤجلاً كقبلاً كان فيه

او أصيلاً ومطلوب من جهة

العباد حتى لا يمنع دين النذر

والكفارة اه ق

(ورجاءه) كدور السكنى

وباب البدن وأثاث المنزل

ودواب الركوب وعبيد الخدمة

وسلاح الاستعمال وكب العلم

لاهلها وآلات المحترفين

لاهلها لان المشغول بها

كالصوم اه ق

(ملكاً تاماً) بان لا يكون ندا فقط كما في مال المكاتب فاته

ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتب الأصول ان سبب وجوب بها الملك المذكور وقد عده

المصنف تبعاً لصاحب الكنز اه ق (ولامد يون) لعلم الفراغ من الدين

كالقرض وثن المبيع والنفقة المقتضى بها وكذا دين العشر والخراج مانع عند ابي حنيفة

ومهداه ق (ودين كان قد جدها) ثم اقر بعهده عند قوم وفي البحر فيجمع ما ذكر

من جملة الميال الضمارة اه م

باب الصلاة في الكعبة

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره

الى ظهر امامه جاز واوالى وجهه لا يجوز ٤٩٠ وكره

ان يجعل وجهه الى وجهه ولو جعلها حولها وهو

فيها جاز وان كان خارجها جائز صلاة من هو فيه

اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه ويجوز الصلاة

فوقها وتكره

هم معناه في كتاب الزكاة ٤٩٠

هي عليك جزء من المال معين شرعاً من فقير مسلم

غير هاشمي ولا مولاه مع قطع النفقة عن المالك

من كل وجهه تعالى ٤٩٠ وشرط وجوبها العقل والبلوغ

والاسلام والحريه وملك نصاب حولي خارجاً عن

الدين وحاجته الاصلية تاماً ولو تعد برا ملكاً تاماً

فلا يجب على مجنون ولا هسي وكافر ومملوك ولا على

مالك نصاب لم يحل عليه الحول ولا مكاتب ولا مدبون

مطالب من العباد في قدر دينه ولا في مال ضمير

وهو المفقود والساقط في البحر والمغصوب

لا ينس عليه ومدفون في بئر نسي ملكه وما اخذ

مصادرة ود ين كان قد جده ولا ينس عليه

بخلاف دين على مقر ملي او مفسر او مفلس

كالصوم اه ق (ملكاً تاماً) بان لا يكون ندا فقط كما في مال المكاتب فاته

ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتب الأصول ان سبب وجوب بها الملك المذكور وقد عده

المصنف تبعاً لصاحب الكنز اه ق (ولامد يون) لعلم الفراغ من الدين

كالقرض وثن المبيع والنفقة المقتضى بها وكذا دين العشر والخراج مانع عند ابي حنيفة

ومهداه ق (ودين كان قد جدها) ثم اقر بعهده عند قوم وفي البحر فيجمع ما ذكر

من جملة الميال الضمارة اه م

شأنه زكاة في مال
او بعهده بيتها
كذلك في اللسان
ايحسون ووعده على

(الالدية اه) لانها ليست بدتون حقيقة فلذا لاتصح الكفالة يبدل الكتابة ولا تؤخذ الدية من تركمن مات من العاقلة لانها ليست بدت حقيقة ولا ي خيفة ان الذين ليس بمال حقيقة حتى لو حلف ان لا مال له لا يحنث به فيعتبر بدله انه مال او ليس بمال وهو للتجارة او ليس لها اه باقاني (نية) لانها عبادة وهي لاتصح الا بالنية اه باقاني (سقطت) لان الواجب جزء من النصاب فاذا ادى الكل ٥٠ فقد ادى الواجب ضرورة

اه باقاني

(وتكره الحيلة لاسقاطها) لانه امتناع عن الوجوب لا يبطل الحق تغير لانه ربما يخاف ان لا يمثل الامر فيكون حاصبا وانما ركن المعصية طاعة وهذا صحيح كذا في المحيط وعلى هذا الخلاف حيلة اسقاط الشفعة اه ق يرمي (بطل كونه للتجارة) لانه نوى الترك وهو ليس بعمل فيصح وقال في الهداية لاتصال النية بالعمل فصحى ترك التجارة عملا وان كان امرا اعدمها لان ترك التجارة حقيقة اما كسها للاستخدام وهو عمل كذا في انكافي اه

(كان لها) لانها قارنت العمل وهو القبول وان لم تقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة اكساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه

او جاهد عليه ينة او عليه فاض خلافا لمحمد رحمه الله في الغلس ويخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي المدفون في الارض او الكرم اخلاف ويترك الدين عند قبضه فيجوز بدل مال التجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصاب وبدل مال ليس عند قبض نصاب وحولان حول وقال يركي ما قبض منه وطلعا الا الدية والارش وبدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول وشريط ادائها نية مقارنة للاداء اوله لعل المقيد الواجب ولو صدق بالكل ولم ينهية طقت ولو بالعض لا يسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وتكره الحيلة لاسقاطها عند محمد خلافا لابي يوسف واذا اشترى جبة للتجارة فبقي استخدامها بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه وكذا ما ورث وان نوى التجارة فيما ملكه جبة او وصية او نكاح او خلع او صلح من قود كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وقيل الخلاف بالعكس ولغا تعين الناذر للتصدق اليوم والدرهم فقهر والفقير

باب زكاة السوائم

فصح قران نية التجارة فيه كالشراء اه ق (خلافا لمحمد) لسائمة (ونفا تعين الناذر اه) بان قال الله هل ان اتصدق بكذا اليوم الجمعة اه ق (السوائم) لجمع سائمة من سائمة الماشية اي رعت والمراد التي تسام للدر والنسل فان سلمها للصمل والركوب فلا زكاة فيها وان سامها للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة اه ق (بارع) بكسر الراء الكلاء وبالفتح مصدر اه ق

(بنت مخاض) لان امها في الغالب تصير ذات مخض باخرى والمخاض وجمع الولادة والمخاض ايضا الحوامل من التوق اه ق
غالبا تكون ذات لبن باخرى ٥١ اه ق

استحققت الحمل والركوب

والضراب اه ق

(جذعه) سميت بذلك لمعنى في

سنانها يعرفه ارباب الابل

وهي اعلى ما يؤخذ في الزكاة

اه ق

(الى مائة وعشرين) على هذا

اتفقت الآثار واشتهرت كتب

رسول الله واجمع الامة

وما روى عن علي انه يجب في كل

خمس وعشرين خمس شاة

وفي ست وعشرين بنت مخض

ايضا ويصح عنده اه ق

(والبخت والعراب سواء)

البخت المتولدة بين العربي

والفالج والغالب هو الجمل الضخم

ذو لسانين يحمل من السند

لمخجلة والبخت منسوب الى بخت

بصر والعراب جمع عربي

لبيهاث والانس حرب تفرقوا

بينهما في الجمع والعرب هم الذين

استوطنوا المدن والقرى

الهامة التي تكفي بالرعي في اكثر الحول وليس في اقل
من خمس من الابل زكاة فاذا كانت خمس سائمة ففيها
شاة وفي الخمس شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شاة
وفي عشرين اربع شاة وفي خمس وعشرين الى
خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي طلعت في الثانية
وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون
وهي التي طلعت في الثالثة وفي ست اربعين الى ستين
حققة وهي التي طلعت في الرابعة وفي احدى وستين
الى خمس وسبعين جذعية وهي التي طلعت
في الخامسة وفي ست وسبعين الى تسعين بنات لبون
وفي احدى وتسعين حققة بنات الى مائة وعشرين
ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين
ففيها حققتان وبنت مخاض الى مائة وخمسين
وفيها ثلاث حقائق ثم في كل خمس شاة الى مائة
وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقائق وبنت مخاض
الى مائة وست وثم ثنتين وفيها ثلاث حقائق وبنت
لبون الى مائة وست وتسعين ففيها اربع حقائق
الى مائتين ثم يفصل في كل خمسين كما فصل في
الخمسين التي بعد المائة والخمسين والبخت
والعراب سواء

فصل

والاعراب اهل البادية واختلفوا في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية بفتحين وهي من
بهامة دارايهم اسماعيل عليه السلام اه ق

(وليس في اقله) لو قال نصاب البقر ثلاثون وفيه يتبع كان اوجز اه في
 (ولاشي في زاد) هذا قول ابي يوسف ومحمد جهما الله وهو رواية عن ابي حنيفة
 رحمه الله وبه قال مالك والشافعي اه في

(بحسبه) في الواحدة ربع عشر يتبع مسنة او ثلث عشر اه في
 (والجواب بس البقر) حيث قالوا ان اسم البقر ٥٢ يناله اه اه في

(ففيها شاة) الوارد في ذلك
 المقام وارد على هذا الكلام
 اه في
 (ثم في كل مائة شاة) ثبت ذلك
 بكتبه عليه السلام او كتب عمر
 وابي بكر في هذا المقام اه
 (خلافا لهما) لقوله عليه
 السلام ليس على المسلم في
 فرسه وغلامه صدقة متفق
 عليه ولا في حنيفة ما روى
 جابر انه عليه السلام قال في كل
 فرس دينار ذكره الامام من
 الدارقطني اه في
 (ففيها الزكاة) عند ابي حنيفة
 رحمه الله اذا كانت للنسل
 لا للربوب والجل ولو كانت
 للتجارة وجب فيها زكاة المال
 لا زكاة الخيل اه في
 (ان بلغت نصابا) قال في
 الكفاية لا نصاب للخيل عند
 ابي حنيفة وقبل نصابها
 ثلثة وقيل خمسة وقال
 في البحر ليس لها نصاب مقرر وهو الصحيح اه في

وليس في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت
 ثلاثين ساقية ففيها تبعة وهو ما طعن في الثانية
 او يتبعه الى اربعين ففيها تبعة وهو ما طعن في الثالثة
 او مسنة ولاشي فيما زاد الى ان تبلغ ستين وعند الامام
 فيه تحصيل وفي ستين تبعا وفي سبعين مسنة ويتبع
 وهكذا يحسب كلما زاد عشر في كل ثلاثين يتبع
 وفي كل اربعين مسنة والجواب بس كالبقر

فصل في غنم

وليس في اقل من اربعين من الغنم زكاة فاذا كانت
 اربعين ساقية ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين
 ففيها شاتان الى عشرين واحدة ففيها ثلاث غياه
 الى اربعين ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
 والضأن والمز سواه وادنى ما يتعلق به
 الزكاة ويؤخذ في الصدقة التي وهو ما تمت له سنة منها

فصل في

اذا كانت الخيل ساقية ذكورا واناثا ففيها الزكاة خلافا
 لهما فان شاء اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء فومها
 واعطى من قيمتها ربع العشر ان بلغت نصابا وليس
 في ذكر الخيل شيء اتفاقا وفي الاناث الخالص

عن

في البحر ليس لها نصاب مقرر وهو الصحيح اه في

شاة شاة
 ابني يد شاة

بري شاة

غنم ذكورا

غنم ذكورا

غنم ذكورا

غنم ذكورا

غنم ذكورا

غنم ذكورا

نصاب مال

نصاب مال

(والفصلان) جمع فصل وهو ولد الناقة اه
 وقيل بكسر ها جمع حل ولد الغنم والمزاهق
 بكسر العين وتشديد الجيم المفتوحة بمعنى يحل ولد البقر حين تضعه امه الى شهر اه م
 (واحدة منها) لانه لو وجب فيها ما وجب في الكبار لتضرر به المالك ولولم يجب لتضرر به
 الفقير فوجبت واحدة منها ﴿٥٣﴾ رمانة العائنين اه بقى (والعوامل) المعدة

لاشتغالها بالحاجة اه ق

(والعلوفة) بفتح العين التي

تعطى العلف لعدم السوام

اه ق

(وكذا السائمة) اه وكذا الانجب

في السائمة المشتركة وان بلغت

نصابا اه ق

(كل منهما نصابا) هذا اذا كانت

مشتركة بالنصف وهو المتبادر

من العبارة فلو تفاوتت وبلغت

حصة احدهما نصابا وجبت

عليه اه ق

(واعلى منه) كسنة واخذ

الفضل يسيرا على المزدكى

اه ق

(وقيل الخيار للساعي) وهو

المفهوم من مبدأ عبارة

الهداية حيث قال اخذ

المصدق اعلى منها ورد

الفضل واخذ دونها واخذ

الفضل اه وقال في النهاية

ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على

ان الخيار للمصدق وهو الذي

عن الامام روايتان **ولا شيء في البضاي** والحمير
 ما لم تكن للتجارة وكذا الفصلان والجمالان **والعاجيل**
 الا ان يكون معها كبد **وعند ابي يوسف** رجة اه
 فيها واحدة منها **والشيء في الخوامل والعوامل**
 والعلوفة وكذا السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب
 كل منهما نصابا **ومن وجب عليه شيء في**
يوجد عنده دفع ادنى منه مع الفضل او اعلى منه
واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي ويجوز دفع القيمة
 في الزكاة **والهشرو الجراج والكمارات والذور**
وصدقة الفطر وتسقط الزكاة بهلاك المال بعد
 الحلول وان هلك بعضه سقطت حصته ويصرف
 الباقي الى العفو او لا ثم الى نصاب يليه ثم عند
 الامام وعند ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول
 الى النصب شايما والزكاة تتعلق بالنصاب دون
 العفو عند هما وعند محمد رجه الله بهما فلو هلك
 بعد الحلول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كل مائة
 عند هما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة
 عشر من اربعين بعيرا تجب بنت مخاض وعند
 ابي يوسف خمسة وعشرون جزءا من ستة وثلاثين
 من بنت لبون وعند محمد رجه الله نصف بنت لبون وثمناها

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

بنت لبون

(والعروض) جمع غرض يتقنين وهو متاع الدنيا وليس بمراد هنا العموم وإنما المراد العرض بالسكون وهو متاع لا يدخله كيل والاوزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح له في (ماثنا درهم) كل عشرة من الدراهم سبعة مثاقيل فالدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون المثقل منها عشرة فكل درهم نصف مثقل وخمسة اه (وفيها ربع العشر) لما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون

وأخذ الساعى الوسيط لا الاعلى والادنى ولو أخذ
 النخلة زكاة السواك او العشر او الخراج ففي ارباعها ان
 يعبر فيها خفة ان لم يعبر فوفا في حقها الاخراج

باب زكاة الذهب والفضة والعروض
 نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة
 مائتا درهم وفيها ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل
 واربعين درهما بحسابه وقال لا يزاو بحسابه وان قل
 والمعتبر فيها الوزن وجوبا واداء وفي الدراهم وزن
 سبعة مثاقيل ومما غلب ذهبه او فضته فحكمه حكم
 الذهب والفضة الخالصين وما غلب غشوه فحكمه حكمه
 لا وزنه وتشرط نية التجارة فيه كالعروض وتجب
 في تبرعها وجلبها وآتيتهما وفي عروض نجارة بلغت
 قيمتها نصابا في احد هما تقوم بل هو انفع للفقراء
 وتضم قيمتها اليهما لئيم النصاب ويضم احدهما
 الى الآخر لقيمة وعندهما بالاجزاء ويضم مستفاد
 من جنس نصاب اليه في جوله وحكمه ونقصان
 النصاب في اثناء الحول لا يضر ان يكمل في
 طريقه ولو عجل ذو نصاب لستين او نصاب مئة
 ولا شيء في مال الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم ما على
 الرجل

خمس او اقل صدقة والاوقية
 اربعون درهما ولا روى ابو
 داود ومن حديث طويل اخره
 فاذا كان له عشرون ديناراً
 وحال عليها الحول ففيها
 نصف دينار وما زاد فيحسب
 ذلك اه باقاني
 (تعتبر قيمته) ان بلغت نصاباً
 ونوى به التجارة وجبت فيه
 الزكاة والا فلا اه بق
 (وخلصها) لما روى عن
 عمر بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان امرأته انت رسول الله وفي
 يدها ابتاعها وفي يدي ابنتها
 سواران غليظان من ذهب
 فقال رسول الله انطعين زكاة
 هذين قالت لا قال ايسرك
 ان يسورك الله يوم القيامة
 بمسوارين من نار فخلعتهما
 والفتنها النبي رسول الله وقالت
 هما لله ورسوله قال للنووي
 استأده حسن اه باقاني

قال ابن
 كثير في
 تفسيره

(التغلبي) تغلب بكسر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها تغلبي يفتح اللام احترازاً عن نوالى (باب)
 الكسرين واربعا قالوا بالكسر وينو تغلب قوم من نصارى العرب لا من مشركي العرب
 له باقاني

رب
 كذا في
 نسخة

حسابه

ملا

فيهم ذلك اسلام ولا يستند او حردن خريستيان وساير لوي
 اعلم في ذلك كما قولاً
 يستند اولاً كقار

(لأخذ صدقات التجار) ويخبرهم من النصوص وقطاع الطريق وكأياً أخذ العاشر
 صدقات الاموال الظاهرة بأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التجار لان حق
 الاخذ في الاموال الظاهرة بالجملة لان الاموال في البراري محفوظة بحماية الامام اه بق
 (ان بلغ ماله نصاباً) اما الذي فلان ما يؤخذ منه للحماية وما دونه لا يحتاج اليها ولانه
 قليل فيفرض لاحتياجه ٥٥ الى ما يلفه مأمنه اه بق (بنفسه)

لانه مفوض اليه فيه واخذ
 العاشر منه لدخوله في حياته

اه بق في باره في روي اونه لانه في

(في غير السوائم) فلا يصدق
 في الدفع للفقراء لان حق
 الاخذ للسلطان فيقع ما يأخذ
 زكاة هو الصحيح وما اداه فقلاً
 وقال الشافعي يصدق ولم يبق
 لسا على عليه سبيل لان الزكاة
 حق الفقراء قال تعالى اتقوا
 الصدقات للفقراء والمساكين
 اذ بلام الملك وقد اوصل الحق
 الى مسخقه فقراً فتمه
 كالشترى من الوكيل اذا وقي
 الثمن للموكل اه بق
 (مع يمينه) لانه ادعى وضع
 الامانة موضعه وانما يكن
 في تلك السنة عاشر آخر
 لا يصدق لان الامين اذا اخبر
 بما هو محتمل صدق واذا اخبر
 بما ليس محتملاً كذب يمينه لانه
 فقه ظهر كذبه هنا يمين فلا
 يصدق اه باقاني

باب العاشر عشر المهر

هو من نصب على الطريق لأخذ صدقات التجار
 من المسلم ربع العشر ومن الذي نصفه ومن الحربي
 تمامه ان بلغ ماله نصاباً ^{في غير السوائم} يعا قدر ما يأخذون منها وان
 اخذته لكن ان اخذوا اليك ^{في غير السوائم} لأخذ خذ به بل يقر له قدر
 ما يلفه ما منه وان كانوا لا يأخذون شيئاً لا يأخذ منهم
 شيئاً ولا من القليل وان اخبر ان في شيء ما كمل النصاب
 ويقل قول من انكر قلم الحول او الفراغ من الدين
 او ادعى الاداء من الفقراء بنفسه في المصر في غير
 السوائم او الاداء الى عاشر اخر ان وجد عاشر اخر مع يمينه
 لا يشترط اخراج المهر ولا يقبل في ادائه بنفسه خارج
 المصر ولا في السوائم ^{في غير السوائم} ولو في مصر ^{في غير السوائم} وما قبل من المسلم
 قبل من الذي لا من الحربي الا في قوله لانه هي
 لم ولدى وان من الحربي نأيا قبل مضى الحول فان من
 بعد عوده الى داره عاشر ثانياً او اقلاً بعشر قيمة الجهر
 لا قيمة الخبز وروى عن ابي يوسف رحمه الله ان من بهيما عا
 عشرهما ولا بعشر مال ترك في المصر ولا بضاعة
 ولا مضاربة ولا كسب ما دون الان كان لا دين عليه
 ومعه مولا ومن من بالحوار ^{في غير السوائم} فعشر ومعه ثانياً
 في مصر

يأخذ
 عشر
 من
 ثانياً
 او
 أقل
 بعشر
 قيمة
 الجهر

لا يشترط

(ولا يقبل في ادائه) اي اذا ادعى الاداء من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة بعد
 الاخراج الى السفر فانه لا يصدق ويضمن عندنا لان صدقات الاموال الظاهرة وصدقات
 الاموال الباطنة بعد الاخراج من مصر الى السفر بأخذها العاشر فلو قبلنا قوله فيه
 وكل احد لا يجز عنه لادى الى ان لا تؤخذ صدقة ابدا اه في

(باب الركاز) من الركز وهو الثابت لغة يقال ركز ربحته في الأرض إذا ثبته وشترها واسم
 لها يكون تحت الأرض خلقة أو دفنه العباد فالأول يسمى معدنا والثاني كثر أقاله العيني
 وفي شرح الجامع الصغير للردوي والبدائع الكثر مال دفنه بنوا آدم والمعدن مال خلقة الله
 يوم خلق الأرض والركاز يطلق عليهما غير أنه حقيقة في المعدن ويحذف الكثر اه
 باقاني (أخذ منه خمسة) روى أنه سئل رسول الله عن الكثر ﴿٥٦﴾ فقال فيه وفي الركاز

الخمس لأنه في معنى الغنية لأنه
 أتولى عليه على طريق
 القهر وهو على حكم ملك
 الكفرة فكان غنية فيجب فيه
 الخمس وأربعة أخماسه
 لو أجد لأنه أخذه بقوة نفسه
 وسواء كان الواجد حر أو عبدا
 مسلما أو ذميا كبيرا أو صغيرا لما
 رويانا من الحديث اه باقاني
 (وفي أرضه رويانا) من أبي
 حنيفة في رواية عنه لا يخمس
 كالأرقاها المملوكة بالشراء
 أو الهبة أو بالارت ولا يخمس
 في المملوكة بهذه الأسباب
 فكذا في الأرض لأنها مملوكة
 بها وفي رواية خمس والفرق
 بين الدار والأرض على هذه
 الرواية أن الدار ملكة خالية
 عن الموت حتى قالوا لو كان
 في الدار نخلة لا اعتبر في ثمنها
 ولاخراج فيها وأرض ملكة
 مشغولة بها ولهذا يجب

﴿باب الركاز﴾ مثل الله بربها

مسلم أو ذمي وجسد معدن ذهب أو فضة أو حديد
 أو رصاص أو نحاس في أرض عشي أو خراج
 أخذ منه خمسة والباقي له إن لم تكن الأرض مملوكة
 والإفلاكها * وما وجدته الحرب فيكملة في وإن وجدته
 في داره لا يخمس خلافا لهما وفي أرضه رويانا *
 وإن وجدته كغيره فبمكة علامة الإسلام فهو كالقطعة
 وما فيه علامة الكفر خمس وباقيه إن كانت أرضه
 غير مملوكة وإن كانت مملوكة فكذلك عند أبي يوسف
 وعندهما باقية لمن ملكها أول الفتح إن علم إلا فلا قضى
 مالك عرفته في الإسلام وما أشبهه ضربه يجعل كافرا
 في ظاهر المذهب وقيل إسلاميا في زماننا * ومن دخل
 دار الحرب بأمر فوجد في صحرائها ركازا فأكله له
 وإن وجدته في دار منها رده على مالكها وإن وجد
 ركازا منها عليهم في أرض منها غير مملوكة خمس *
 وباقيه له ولا خمس في نعو في زوج وزرجد وجد
 في جبل * ويخمس زينة لؤلؤ وخير وعند أبي يوسف
 رجه الله تعالى بالعكس

﴿باب زكاة الخسار﴾ يردن بتان شي

الشتر والخراج فيها وقيد بأرضه لأن الأرض المباحة يجب فيها الخمس ﴿٥٧﴾ فيما
 إتسقا اه بق (إن علم) لأن تلك البعثة صارت مملوكة بما في بطنها الصاحب
 الحطة أولا ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه كمن باع سمكة وفي بطنها درة تكون الدرّة للبايع
 بخلاف المعدن لأنه من اجزاء الأرض فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر اجزائها كذا في شرح
 المجموع والهداية وغيرهما اه بق

(العشر) وقت وجوب العشر عند أبي حنيفة إذا ظهر الثمر وعند أبي يوسف إذا ادرك
وعند محمد إذا جمعه في الحصاد وثمره الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالاتلاف وما تلف
من الخارج بغير منه فالعشر ناقط ولا يأكل للمالك مما خرج من الأرض الخراجية قبل
إدائه الخراج أبا قاتي (بلا شرط تضلي) المحرم قوله تعالى انفقوا من طيبات
ما كنتم واقلوه عليه السلام ﴿٥٧﴾ فيما سقت السماء وانفق العشر وفيما سقى باكة نصف
العشر اهـ ق

(ولا شيء في حطب الخ) وزيد
البطيخ والقضاء والصفغ
والقطران ونحو ذلك في ما
إذا اتخذارضه بقصبه او يحيط
يجب العشر وكذلك في قصب
السكر والمذرة والعصفرو الكنان
وزيد ونحوها اهـ بق
(وفي العسل العشر الخ) لان
النحل يتناول من التوار والثمار
وفيهما العشر ولا شيء في الماء خوذ
من ارض الجراج لئلا يجمع
العشر والخراج في ارض
واحدة اهـ باقاني
(عشرين قرية) كل قرية
خسون مناوكان ما خوذامن
ارض العشر فولا واحدا وفي
الماء خوذ من الجبل روايتان
منه وانما قدر بذلك لان بني
بشارة كانوا يؤدون الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كذلك وفي رواية عنه خمسة

فيما سقت السماء او سقى سها او اخذ من قمر جبل
العشر قل او كثير بلا شرط نصاب وبقاؤه وعندهما
انما يجب في ما سبق سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق
ستون صاعا وما لا يوسق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق
من ادنى ما يوسق عند أبي يوسف وعند محمد يجب اذا
بلغ خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر
في القطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة ايمان *
ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش وثين
وسعف * وفي ما سقى بغير اداة او سانية نصف
العشر قبل رفع مؤن الزرع * وفي العسل العشر قل
او كثير اذا اخذ من جبل او ارض عشرية وعند محمد اذا
بلغ خمسة افران والفرق ستة وثلاثون رطلا وعند
أبي يوسف اذا بلغ عشرين قرية * ونحو ذلك عشرين
من ارض عشرية لتغليظ وعند محمد رحمه الله عشر
واحد ان كان اشتراها من مسلم * ولو اشتراها منه ذمي
اخذ منه العشران وصكك بالواشترها منه مسلم
او اسلم هو خلا فالأبي يوسف وقبل محمد معه *
وعلى المرأة والعبي منهم ما على الرجل * ولو شري
ذمي عشرية من مسلم فعليه الخراج وعند محمد تبقى
على حالها وان اخذها منه مسلم بشفعة او رهن على

اثنان اهـ بق (ويؤخذ عشرين الخ) لاجتماع الصحابة على ذلك حتى ابوا قبول
الجزية ورضوا بضعف ما يؤخذ من المسلمين وقال عمر هذه مبرية سموها ما ستم اهـ ق
(تبقى على حالها) اي عشرية كما كانت لان العشر مؤنة الارض ويجب عند أبي حنيفة
عشران كالتغليظ (بشفعة اوردت على البائع) لتحول الضبعة للشفيع في الاصل
فساد البيع في الثانية فلا ينقطع حتى المسلم لكونه مستحق الرد اهـ بق

دولن
نفسه
حضر
بمفاتيح
سيرة
ار
يكن
معه

و

نحو
كذلك

(ولا يجتمع عشر وخراج) لقوله عليه السلام لا يجتمع على مسلم عشر وخراج في ارض وقد اجتمعت الصحابة على ذلك وقال الشافعي يجتمع بينهما **هـ** بن (ولو غنيا) لان فيه شبهة الصدقة لانه يعمل للدافع من وجه حيث حبس نفسه لعل المسلمين فيستحق كفايته في مالهم كالفاسي والمفتي والمحاسب ويعمل للفقراء من وجه لان يده كايديهم بعد الوجوب فاستوجب اجرا عليهم **هـ** بن ﴿٥٨﴾ (والمكاتب يعان)

ولو كان مولا غنيا وهو الصحيح وهو المراد بقوله تعالى وفي الرقاب **هـ** بن (ومد يون لا يملك نصيبا) او يملكه وهو على الناس لا يمكن من اخذه منهم لامر ما كالا فلاس وهو المراد بقوله تعالى والشارعين **هـ** بن (لامعه) وهو المراد بين السبيل او في البلد الذي هو فيها ولا يصل اليه فآخذ من الصدقة قدر حاجته لا اكثر منها والاولى ان يستقرض ان امكنه ولا يلزمه التصديق بما فضل هند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز **هـ** بن

(الى كلهم) اي الاصناف المذكورين ويجوز الدفع الى واحد من صنف لا فائدة الا لام في الآية الا خصاص الكلي اعم من كون كل صدقة لكل

البائع لفساد البيع عاد العشر وفيها رجملت بستانا خراج ان كانت لذمي او لمسلم سقاها بما فيه وان سقاها بماء العشر فعشر ولا شيء في اليد او لولولذي وماء السماء والبر والعين عشري وماء انهار جفها العجم خراجي وكذا اسمييون وجييون ودخله والغراب عنداني يوسف خلافا لمحمد وابس في عين قير او نطف او ملح في ارض عشري **هـ** بن (ان كانت في ارض خراج في حره عاقبي الارض الصالح للزراعة الخراج لافيهما ولا يجتمع عشر وخراج في ارض واحدة

باب المصروف **هـ** بن معدن كنهه وكات

هو الفقير وهو من له ادنى شيء دون النصاب والمسكين من لا شيء له وقيل بالعكس والعالم يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعان في فلك رقبته ومد يون لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه ومنه من عظم الغزاة عنداني يوسف والمج عند محمدان كان فقيرا ومن له مال في وطنه لامعه **هـ** بن ويجوز دفعه الى كلهم والى بعضهم ولا يدفع لبناء مسجد او انكفين بيت او قضاء دينه او ثمن قن يعتق ولا الى ذمي وصبي غيرها ولا الى غني يملك نصيبا من اي مال كان او عبده او طفله بخلاف ولده الكبير وامرأته **هـ** بن

فرد او كل صدقة لطائفة اولوا حد منها مع اقتضاء الجمع المقابل بالجمع **هـ** بن (ان الانقسام ومقابلة المروي عن الصحابة لذلك **هـ** بن يا غاني (او قضاء دينه) اي الميت الفقير بامر او بغير امر لانه لا بد من التملك وهو لا يقع عند الامر بل عند اداء المأمور **هـ** بن (بخلاف ولده الكبير) اي الفقير وان كانت نفقته عليه بان كان

زينا او اعى لانه لا يمد غنيا بيساره **هـ** بن

﴿ولو كان عاملا عليهما﴾ وان لم يجز صرف الصدقات اليهم لقوله عليه السلام انما الصدقات حرام على محمد وآله اعلم ان حارثا وعباسا عمان لاني عليه السلام وجعفر وعقيل اخوان لعل ابن ابى طالب وكلهم ينسبون الى هاشم ابن عبد مناف خصهم بالذكور لان بعض بني هاشم وهم بنوا ابى لهب يجوز دفع الزكاة اليهم اه باقاني
 لان المنافع بينهم متصلة ﴿٥٩﴾ والشروط قطع المنفعة عن المالك ولو غاب عن امراته وهى بكر او ثيت فتزوجت بزوجه آخر وولدت كل سنة منه ولد قال ابو حنيفة الاولاد

للاولاه باقاني
 (الى بلد آخر) لما قبضه من اضاحة حق فقراء البلد وهو المعتمد بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر عند محمد مكان المزدكى وهو الاصح خلافا لابي يوسف اه ق
 (او اخرج من اهل بلده) لدفع الحاجة وكذا الايكراه نقلها لاورع من اهل بلده واتفق المسلمين على ان الشرع اه بقى
 (ولا يستل من له قوت يومه) اى لا يحل له السؤال لقوله عليه السلام من سأل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من نار جهنم اه بقى

(صدقة الفطر) هى عبادة فيها معنى المؤنة فلذا شرط لها النية وتجب بسبب الغير ولا يشترط لها كمال الاهلية من العقل والبلوغ للامر بها قال فى الخلاصة من انكر صدقة الفطر لا يكفر لانها ليست بفرض الا انها ثبتت بخبر الواحد اه بقى
 (فاضل عن جو ايجده) ليكون غنيا اذ لصدقة الاغن ظهر غنى اه بقى
 (وكذا مدبره وام ولده) لقيام المؤنة والولاية عليهما وانما اختلفت ماليتهما اه ق
 (لاغن زوجته) لفصول الولاية والمؤنة فى غير حقوق الزوجية والمرض اه بقى

ان كانا فقيرين ولا الى هاشمى من آل علي او عباس او جعفر او عقيل او حارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها قبل بخلاف التطوع ومو اليهم مثلهم ولا يدفع المزكى زكاته الى اصله وان على او فرجه وان سفل او زوجته وكذا يدفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده او مكا تبه او مدبره وام ولده وكذا عبده المتيق بعينه وكذا عبده له فيه شرك اه ق شر بكة بعينه خلافا لهما * ولودفع الى من ظنه مصرفا فاني له غنى او هاشمى او كافر او ابيه او ابنته اجراه خلافا لابي يوسف ولو بان امر عبده او مكا تبه لا يجزى *
 ونوب دفع ما يغنى عن السؤال يومه وكره دفع نصاب واكثر الى فقير غير مدبره ونقلها الى بلد اخر الا الى قريبه او اخرج من له اهل بلده ولا يستل من له قوت يومه

باب صدقة الفطر
 هى واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية وان لم يكن ناميا او به يحرم الصدقة وتجب الاضحية عن نفسه ولده الصغير والغير وعبده المحدث ولو كافرا وكذا مدبره وام ولده لاغن زوجته ولده الكبير وطغله الغنى بل من ميل الطفل والمجنون كالطفل ولاغن مكاتبه ولاغن عبده

كان ورد بل
 قور سند
 كفاية
 اول
 بن
 دوب

(الابعد عوده) لتأديته الى التني بالكسر والقصر اقله عليه السلام لاثني في الصدقة اى
لاتؤخذ في السنة مرتين اه بقى
من الشريكين صدقة فطرة واحد وهذا الخلاف بين على صحة فقهه عندهما وعدمها
عنده اه بقى (وصح تقديمها بلا فرق الخ) هو الصحيح وعند خلف بن ايوب
يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله لانهما صدقة ٦٠ الفطر ولا فطر قبل الشروع

في الصوم وقيل يجوز تعجيلها
في النصف الاخير من رمضان
وفي العشر الاخير اه بقى
(افضل) لبعده عن الخلاف
وفيه تعجيل دفع الحاجة
والدقيق افضل من البراهن

(كتاب الصوم) اخره عن
الزكاة مع وجوه على جميع
المكلفين ولذلك قدمه محمد
عليها تبعاً للقرآن ولحديثه
عليه السلام بنى الاسلام على

خمس اه بقى
(مع نية) نقض طرده بما ساء
الحائض والنفساء فانه يصدق
عليه ولا يصدق المحذود
وعكسه باكل الناسى فانه
يصدق المحذود وهو الصوم
الشرعى ولا يصدق المحذود هو
فساد الفسك وجعل في النهاية
امساك الحائض والنفساء
مفسد للعكس واكل الناسى

للنجارة ولا من عبد آبق الابعد عوده ولا من عبد
او عبد بن بين اثنين وعندهما يجب على كل فطرة
ما يخصه من الرؤوس دون الاشفاص ولو بيع نجار فعلى
من يتقرر الملك له * ويجب بطولوع فجر يوم الفطر
فن مات قبله او اسلم بعده او ولد بعده لا يجب فطرته
وصح تقديمها بلا فرق بين مد توعدة ونذبا اخراجها
قبل صلاة العيد ولا تسمية طائلاً خير هو نصف صاع
من براود فقهه اوسو فقه اوسياح من نمر او شمير
والزيت كالبز وعندهم كالتسمير وهو رواية الحسن
عن الامام * والصاع ما يسع ثمانية ارطال بالعراق
من نحو هريس او بجم وعند ابن يوسف خمسة ارطال
وثلاث رطل ولو دفع منوى برص خلا فالحمد ودفع
اليق في مكان تبيخر به الاشياء فيه افضل وعند
ابن يوسف الدراهم افضل

كتاب الصوم

هو ترك الاكل والشرب والوطى من الفجر الى
الغروب مع نية من اهله وهو مسلم عاقل طاهر من
حيض ونفاس * وصوم رمضان فريضة على
كل مسلم مكلف اداء وقضاء * وصوم المذود
والكفارة وغير ذلك نفل * وصوم العيد بنواهم

(صوم المذود الخ) (الشريبي)
مفسد للطرد والتحقيق ما وردنا اه بقى
قد اضطرب كلام المؤلفين في صوم الذنور والكفارة لان كلاهما واجب على ما في الهداية
والوقاية وتيهما المصنف وسكلاهما فرض على ما في المجمع والبدائع والكفارة
فرض على استخراج صدر الشريعة والكفارة فرض والنذر واجب على ما في الزيلعي
وبالعكس على ما في ابن فرشته اه بقى
منذ دخلها د غير فرده بكون

(بل عما نواه) لان تعيين النادر لم يعتبر فيما يرجع الى حق صاحب الشرع اهـ ق
 (وعندهما عن رمضان) لان الرخصة للشقة فاذا تحملها الحق بالقيم وله ان الترخص
 اذا جاز رعاية بدنه فاولى ان يجوز رعاية دينه وهو ان يقضى ما كان لازما عليه اهـ ق
 (الابنية الخ) لتعين التعيين وقدر ان الواجب قرانها بطلوع الفجر وانما ضح التقديم
 للعصر فالعصر للقلب ﴿ ٦٦ ﴾ دفعا لجواز التأخير كالنفل والنسبة في الليل في الكل

افضل اهـ ق

(برؤية هلاله) هذه في مطلق
 ثبوت في حق الراي وغيره
 وسأني شرائط الشبوت
 ومثله الراي وحده فتدبراه ق

(ولا يصام يوم الشك) لقوله
 عليه السلام من صام يوم
 الشك فقد عصى ابا القاسم
 ولان فيه تشبيها باهل الكتاب
 فانهم زادوا في مدة الصوم
 فان ظهر له من رمضان اجزأه
 لانه نوى عن رمضان وقد كان
 من رمضان فيقع عن المستحق
 وان ظهر انه كان من شعبان
 كان تطوعا اهـ ق

(او عن واجب آخر) لما روينا
 الا انه دونه في الكراهة لعدم
 التشبه باهل الكتاب اهـ ق
 (والا فغن نفل الخ) للتردد
 واو قال والا فغن غيره لكان

عدل

اوضح اهـ ق

التشريع حرام * ويجوز اذاه رمضان والتندر المعين
 بنية من الليل والى ما قبل نصف النهار لا عنده في الاصح
 وبمطلق النية وبنية النفل وصوم رمضان بنية واجب
 اخر ^{الصحيح} المقيم لا التندر المعين بل عما نواه * ولو نوى
 المريض او المسافر فيه واجبا آخر وقع عما نوى عنده
 وعندهما عن رمضان * والنفل كله يجوز بنية قبل
 نصف النهار * والقضاء والنذر المطلق والكفارات
 لا تصح الابنية معينة من الليل * ويثبت رمضان
 برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين * ولا يصام يوم
 الشك الا تطوعا وهو واجب ان وافق صوما يعتاده
 والا فصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار
 * وكره صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا
 ان نوى ان كان رمضان فغنك والا فغن نفل او عن واجب
 آخر وصح في الكل عن رمضان ان ثبت والا فغن نوى ان
 جزم ونفل ان رد ودان قال ان كان رمضان فانما صام عنه
 والا فلا يصح ولو ثبت رمضان بنية ولا يصير صائما *
 واذا كان بالسما علة قبل في هلال رمضان خير عبد له
 واو كان عبدا او اثني او عبيد في قذف ياب ولا يشترط
 لفظ الشهادة * وفي شهادة الفطر وذى الحجة شهادة

كراهة
 كراهة

صح اوله

محرم
 يوم شك

ان لم ينل
 ليق

(والا فغن نوى) اي ان لم يثبت انه من رمضان في نيته واجبا كان او نفلا اهـ

(ان جزم) في نيته واجبا كان او نفلا اهـ ق (لا يصح) لانه لم يقطع عن نيته

فصار كما اذا نوى انه ان وجد غذاء فطرون لم يجد يصوم اهـ ق (ولا يشترط

لفظ الشهادة) في ظاهر الرواية لانه خبر لا شهادة اهـ ق

(وعندهما يجب الكفارة ايضا) ان اكل قبل الزوال وبعدة لا فقد قصر المصنف في تركه محل الخلاف لهما انه تنويتم امكن الحصول ولما ان التفتوت عما يستقيم فيما لا يندري بالشبهة وقال زفر صومه صحيح في الحالتين بناء على اصله رمضان ان يتأدى بغيرية اه في (او انزل ينظر) لعدم الجماع صورة ومعنى مع عدم المباشرة قال في التجنيس ولو طالع ذكره حتى امنى عليه القضاء ٦٣٤ هو المختار لانه وجد معنى الجماع قبل فيه نظر لان معنى الجماع يعتمد المباشرة على ما قلنا اه في

(خلافا لابي يوسف) وقيل محمد معه والاظهر اتمع الامام ومبنى الخلاف على وجودا لمتخذ بين لشانة والجوف وعدمه و الاظهر لعدم والتبول بطريق الترشح كما في الدمع والاحليل ينقص بقوة الطبيعة ودفعها للبول ثم ينطبق وفي حالة العصب لا موجب للاقتناع وهذا الخلاف فيما اذا وصل الى المثانة واما اذا كان في قسبة الذكر لا يفطر اتفاقا كالحدث اه في (اوفي غير السيلين) كالتمتد والابطو والسرور وكذا الاستنعا الكف كما تقدم اه في

(ان انزل افطر) وقضى ولا كفارة لنقصان الجنابة لعدم المحل المشتبه في الميتة والجمعة لعدم صورة الجماع في البا في (وان كان

طالع او افطر بظن الغروب ولم تغرب او اكل ناسيا فظن انه افطر فاكل عددا وصب في حلقه نائما او جوعت نائمة او مجنونة او لم يترقى رمضان صوما ولا فطر او كذا لو اصبح غريبا وللصوم فاكل وعندهما يجب الكفارة ايضا ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر وكذا لو نام فاحتمل ان انزل ينظر او ادهن او اكل فاكل او قبل او اغتسل او احجم او غلبه القيء او قبحا قليلا او اصبح جنبا او صب في اذنه ماء وكذا الوصب في اذنيه دهن او غيره خلافا لابي يوسف وان دخل حلقه عار او دخان او ذباب لا يفطر * ولو مطر او نزل افطر في الاصح * ولو وطئ ميتة او بهيمة او في غير السيلين او قبل او لمس ان انزل افطر والا فلا * وان ابتلع ما بين أسنانه فان كان قدر الحصة قضى وان كان دونها لا يقضى الا اذا اخرجه ثم اكله ولو اكل ممسمة من الخارج ان ابتلعها افطر وان وضعها فلا * والقيء لا يقم ان اعاد او اعيد يفسد عند ابي يوسف رحمه الله وان كان قليلا لا يفسد وعند محمد رحمه الله يفسد باعادة القليل لا يعود الكثير وكره ذوق شيء ومضغ بلا عذر ومضغ العلك والقبل ان لم يأمن على نفسه لان آمن ولا ياكل وذهن الشارب

الذي
يجوز

نظمت
لغات
محمد

نظمت
بجون

دونها لا يقضى) لعدم الفطر الا اذا اخرجه من فيه ثم اكله ولا كفارة لان النفس تعافه ولو اكل ممسمة او حبة خطئة على ما في الخلاصة اه في (وكره ذوق شيء الخ) للمني من تعريض الصوم على الفساد وفي الخاتبة ان كان زوج المرأة ومولى الامة سبي الخلق لا يكره ذوقها وفي التجنيس هذا في الغرض واما التطوع فلا يكره الذوق لان الافطار فيه بعذر نباح اتفاقا وكذا بغير العذر وفي رواية عن ابي جنيعة لا بأس بالصائم بذوق العمل واطعم لم يعرف جده وردته كيلا يفتن وقوله بلا عذر يرجع الى الذوق اه في

(ويستحب السجود) قال صاحب المطالع السجود بالفتح اسم ما يؤكل في السحر والضم اسم الفعل واجاز بعضهم ان يكون اسم الفعل بالوجهين والضم اشهر والمراد هنا الفعل فيكون بالضم على الصحيح لقوله عليه السلام تسجدوا فان في السجود بركة اه في (فصل) هو في بيان وجوه الاعتذار المبيحة للافطار وما يتعلق بها والاصل فيها المشقة فلذا قال يباح اه في (لريض خاف) ٦٤ (زيادة مرضه) او تأخير بركته

او كما وكذا الصحيح خاف المرض ومقيم خاف الهلاك وخادمة خافت الضعف وعن ابي حنيفة هل مريض يباح له الصلاة فاعدا لا بأس له ان يفطر والا ولظاهر الرواية وفي المبني الاعتذار المبيحة للافطار سنة السفر والمرض الذي يزاد ويتأخر برؤوسه وجبل المرأة وارضاها اذا اضرب بالولد والعطش الشديد والجوع الذي يضاف منه الهلاك اه في (لكل يوم) اي من الايام التي افطر فيها كالغطرة نصف صاع من روصا عا من غيره اه في

والسؤال ولو عشا ومضغ طعام لا بد منه لطيفلا ولا الحامية ويكره عند الامام الاستسقاء * لا تبرؤ كذا الاغتسال والتلفف بشوب ولا يكره ذلك عند ابي يوسف رحمه الله وقيل تكره المضمضة لغير صذر والمباشرة والمعانقة والمصافحة في رواية * ويستحب السجود وتأخير وتجبيل الفطر

فصل

يباح الفطر لرخص خاف زيادة مرضه بالصوم ولما افر وصومه أحب ان لم يضره ولا قضاء ان ماتا على حالهما ويجب بقدر ما فاقتهما ان صحوا قائما بقدره ولا يقدر الصحة والا فامة فطعم عنه وليتم لكل يوم ويلزم من الثلثين اوصى والا فلا لزوم وان ترمح به صح * والصلاة كالصوم وفدية كل صلاة كفوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي * وقضاء رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه فان اخره حتى جاء آخره فقيم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه * والشح الفاني اذا عجز عن الصوم بفطره ويطم لكل يوم كالغطرة وان قدر بعد ذلك زومه القضاء * وحال امرض مضغ خافت على نفسها او ولدتها تقطر وقضى بلا فدية ولا كفارة * ويلزم صوم نفل شرع فيه

(يفطر ويطم) لقوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية نزلت فيه باجاء الصحابة اي لا يطبقونه بخذف لا كما في قوله تعالى بين الله لكم ان تضلوا اي اثلاثا تضلوا اه في

(او مرضع) ان تعبت للارضاع لفقد مرضعة * (الا) اولم القدره من الاب على الاستنجار اولعم اخذ الولد ثدي غيرها اه في (بلا فدية) لانه فطر بعذر وانما في الفدية مع اختصاصها عندنا بالشح على خلاف القياس لخالفه الشافعي فيها قايما عليه مع وجود الفارق باختلاف الحكم في الاصل والفرع فاتفق في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم لسقوطه ولا سقوطه في الجبال اه في

يده

(فلا كفارة فيها) أي في المستثنين المذكورين للشبهة في أوله وآخره كالحديث سقط بشبهة العقد اه في (قضى ما مضى) وصام ما أتى لأن السبب قد وجد وهو الشهر والاهلية بالنزعة وفي الوجوب فائدة وهي صيرورته مطلوبا على وجه لا يخرج في أدائه بخلاف المستوعب لأنه يخرج (٦٥) في أدائه فلا فائدة كذا في الهداية وهو ظاهر الرواية اه في

(ولا يلزم الأولين) أي الصبي والكافر قضاءه أي اليوم الذي حصلت الأهلية فيه وإن نويًا ثم اكل لعدم الأهلية في أول اليوم وهو السبب في الصوم اه في (وأفطر) تخلصا من المصيبة اه في

(وقضى) لا سقط ما وجب عليه اه في

(لو صامها) لأنه أدى كالالتزم ولو نذر صوم سنة وشرط

التتابع بفطر الأيام الخمسة ويقضيها موصولة تحصيلًا

للتتابع بقدر الامكان ويعد لو أفطر يوما بخلاف المعينة

ولولم يشترط التابع بقضى خمسة وثلاثين يوما ولا يجزيه

صيام الخمسة اه في (وإن نواهما) أي التندر

واليمين اه في (فيجب القضاء والكفارة)

(في الأول) وهو ما إذا نواهما ترجعا لصيغة

النظام ونحوها من جمع الحقيقة والمجاز في الكلام فيجب القضاء لا الكفارة وفي الثانية

بالعكس اه في (بين في الثاني) وهو ما إذا نوى اليمين لا تنبيهه المتوجب

وفيه ترك اعتباره الصيغة اه

الأيام المنهية ولا يباح له الفطر بلا عند في رواية ويباح له بعد الضيافة ويلزم القضاء إن أفطر ولو نوى المسافر الفطر ثم أقام ونوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك في رمضان كاي لم يميز مقيما مسافرا في يوم منه لكن لو أفطر فلا كفارة فيها ومن اغترى عليه أياما فضاها الأيو ما حدث فيه أو في بلنته ولو جرح كل رمضان لا يقضى وإن أفاق ساعة منهم قضى ما مضى سواء بلغ مجنونا أو عرض له بعده في ظاهر الرواية وأو بلغ صبي أو أسلم كافر أو أظلم مسافرا وطهرت جأض في يوم من رمضان لم يمسأ السبقية يومه ولا يلزم الأولين قضاؤه بخلاف الأخيرين

فصل

نذر صوم يوم العيد وأيام التشريق صح وأفطر وقضى وكذا لو نذر صوم السنة بفطر هذه الأيام ويقضيها ولاعهدة لو صامها ثم إن نوى التذر فقط أو نواه ونوى أن لا يكون يمينا أو لم ينو شيئا كان نذرا فقط وإن نوى اليمين وإن لا يكون نذرا كان يمينا فحسب قجب بالفطر كفارة اليمين لا القضاء وإن نواهما أو اليمين فقط كان نذرا ويمينا فيجب القضاء والكفارة إن أفطر وعند أبي يوسف نذر في الأول يمين في الثاني

لنعت بترك الصيام اه في

النظام ونحوها من جمع الحقيقة والمجاز في الكلام فيجب القضاء لا الكفارة وفي الثانية

بالعكس اه في (بين في الثاني) وهو ما إذا نوى اليمين لا تنبيهه المتوجب

وفيه ترك اعتباره الصيغة اه

في التعليل صانعه

معاينة قوسين

(ولا يكره اتباع الفطر الخ) خلافا للامام ابى يوسف عند عامة المشايخ لانه وقع الفصل بين
 الفطر فلا يلزم التشبه بهل الكتاب مع كثرة الاحاديث الواردة في هذا الباب اهـ ق
 (هوسنة مؤكدة) في الشهر الاخير من رمضان لمواظبته عليه السلام على ذلك وورد انه
 اعتكف الشهر الاوسط فلما فرغ اتاه جبريل فقال ان الذي تطلب امامك يعني ليلة القدر
 فاعتكف الشهر الاخير فلذا ذهب الأكثر الى انها في الشهر ﴿٦٦﴾ الاخير من رمضان
 فقيل ليلة تسعة وعشرين اهـ ق

ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال وتفرقها
 بعد من الكراهة والتشبه بالنصارى

باب الاعتكاف

هوسنة مؤكدة ويجب بالنذر * وهو اللبث في مسجد
 جماعة مع النية واقله يوم عند الامام رحمه الله واكثره
 عند ابى يوسف رحمه الله وساعة عند محمد رحمه الله *
 والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا في الفل
 في رواية * والمرأة تعتكف في مسجد ينتهي * ولا يخرج
 المعتكف الا لحاجة الانسان او الجمعة في وقت يدر كها
 مع سنتها ولا يلبث في الجماع اكثر من ذلك فان ابث
 فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسدت وعندهما
 لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله وشربه ونومه فيه *
 ويجوز له ان يبيع ويتاع فيه بلا احضار السادة ولا
 يجوز لغيره * ويحرم عليه الوطى * او دواعيه * ويفسد
 بوطئة او ناسيا او في الليل وبالمس والقبلة والوطى
 في غير فرج ايضا ان ازل والا فلا * ويكره له الصمت
 والكلام الا بخير * ومن نذر اعتكاف ايام لزمته باليهما
 وان نذر يومين لزمه بليتيهما خلافا لابي
 يوسف في الليلة الاولى منها وان نوى التهر خاتمة

(والصوم شرط) لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا اعتكاف الا
 بالصوم فلا يكون اقل من يوم
 اقول ما روى من هلى لبس
 على المعتكف صوم الا ان
 يوجه على نفسه انه في الغل
 بدليل منطوقه فتأمل وفي
 الولا لجى من صام تطوعا
 ثم نذر ان يعتكف ذلك اليوم
 لا يصح لانه لا يجب الاعتكاف
 وجب الصوم من اول النهار
 وصومه انعقد تطوعا فتعذر
 جعله واجبا هـ ق
 (واكله وشربه ونومه فيه)
 اى في المسجد لانه عليه السلام
 لم يكن له مأوى الا في المسجد
 ولا يمكن قضاء هذه الحاجة
 فيه فلا ضرورة الى الخروج
 كذا في الهداية اهـ ق
 (ويتناع) اى يشتري الطعام

وملا بده منه اما شراء شي للجماعة فيذكره في الذخيرة والخاتمة والخلاصة * صحته *
 في اطلاق المصنف قصور اهـ ق
 الاكل والشرب فلا يكرهه غيره ايضا على ما فصيح عنه ما تقدم عن الهداية وشربه حها
 وطامة الكتب فاقى صدر الشريعة وتبعها الشعبي والغزالي بشي * اهـ ق
 (والا فلا) لانعدام الجماع صورة ومعنى وان حرمت عليه في الظهار والاستبراء والاحرام
 وانما لم يحرم في الصوم للمرج اهـ ق

(الا عند محمد) فلا يلزم الاتمام لان اقله ساعة عند اه في
 قلته على التراخي عنده وهي رواية عن ابي حنيفة لان وقته العمر نظرا الى الحال في قضاء
 الانسان فكان كالصلاة في وقتها يجوز تأخيرها الى آخر العمر كما يجوز تأخيرها الى آخر وقتها
 ولا في يوسف ان الحج ٦٧ في وقت معين من السنة فالموت فيها ليس بتأخير فمتعين
 الاحتياط بخلاف وقت

الصلاة اه في

(مع امن الطريق) وهو شرط

الوجوب في رواية ابن شجاع

وهو الصحيح اه في

(لو محرم) وهو من حرم عليه

نكاحها بسبب قرابة او رضاع

او مصاهرة اه في

(غير مجوس ولا فاسق) لانهما

يستقد ان اباح نكاحها

ويشترط في المرأة ان لا تكون

معتدة اه في

(فضي) اي فضي احدهما

على الحج بان اتى بافعاله اه في

(صح) فان احرامه لازم لكونه

بالفا عاقلا ولا يمكنه الخروج

عنه بالشروع في غيره وانما

طريق خروجه اداء الافعال

اه في (وهو شرط)

باجماع الامة ولان كل عبادة

لها تحليل فلها احرام

صححت ويلزم التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الا
 عند محمد رحمه الله

كتاب الحج

هو زيادة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
 مخصوص فرض في العمرة على الفور خلافا لمحمد
 رحمه الله بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
 وقدره زائد واحدا ونفقة ذهابه واياباه فضلت عن
 حوائجه الاصلية ونفقة عياله الى حين عودته مع امن
 الطريق وزوج او محرم للبرأ فان كان بينهما وبين مكة
 مسافة سفر ولا تحج بلا احدهما وشرط كون المحرم
 عاقلا بالغا غير مجوس ولا فاسق ونفقته عليها وتحج
 معه حجة الاسلام بغير ان زن زوجها فلو احرم صبي
 او عبد فبلغ او عتق فضي لا يجوز عن فرضه فان جدد
 الصبي احرامه للفرض صح بخلاف العبد * وفرضه
 الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيادة
 وهما ركبان * وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي بين
 الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر الاقصى والحلق
 او التقصير وكل ما يجب بتركه الدم * وغيرها سنن
 وآداب واشهره شوال وذو القعدة والعشر الاول من

كالصلاة اه في (عز ذلقة) صحبت بها لان ادم ازدلف الى حواء فيها وقبل لانه
 الواقفين يرتفون الى الله تعالى وتسمى جمعا لاجتماع آدم مع حواء فيها وقبل للجمع بين
 المغرب والعشاء اه في (وذو القعدة) لانهم يعمدون فيه عن القتال لكونهم
 الاشهر الحرم وهو يقع القاف على المشهور وحكي صاحب المطالع كسرهما اه في

(من ذى الحجة) لانهم يحجون فيه وهو بكسر الحاء وحكى قصها قال القاسم جدها
ذوات القعدة وذوات الحجة قال وحكى الكوفيون مضت اولات القعدة وحكوا فى الجمع
ايضا ذات القعدة وهو جائز يقال هذه الشهور وهؤلاء الشهور كذا فى الحريراه فى
(وللمينين يلم) اى الخامس يلم بفتح التثنية واللامين وقيل الم بالهمزة موضع الباء وهو
جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة اه فى (وهو افضل) ٦٨

ذى الحجة وبكره الاحرام له قبلها * والعمره سنة *
والمواقيت للدينين ذوا الحليفة ولشاميين بحرفة
ولعراقيين ذات عرق وللجند بين قرن وللمينين يلم
لاهلها ولن مريها * ويحرم تأخير الاحرام عنها
لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل *
ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرم * ووقته
الحل وللمكي فى الحج الحرم وفى العمرة الحل

فصل

واذا اراد الاحرام ندب ان يقم اظفاره ويقص شاربه
ويحلق عاتقه ثم يوضأ ويغتسل وهو افضل ويلبس ازارا
ورداء جديدين ابيضين وهو افضل ولو كانا غسيلين
او لبس ثوبا واحدا يستهورة نجاز ويتطيب ويصلى
ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول حقيقها (اللهم انى
اريد الحج فيسرلى وتقبله منى) وان نوى بقلبه اجزا
ثم يلى فيقول (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك
ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) ولا ينقص
منها ويجوز الزيادة فاذا لى نا وياقصد احرم فليقل
الرفث والفسوق والجدال وقتل صيد البر والاشارة
اليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب وقلم الظفر

لانه اكثر تنظيفا وهذا التسل
للتظافة فتؤمر به الحائض
والنفساء ولا ينوب عنه التيمم
عند عدم القدرة على الماء قال
القنورى وكل غسل للتظافة
فالوضوء يقوم مقامه كل
الحمة والمدين اه فى
(ويتطيب) باى طيب شاء
خلافا لمحمد فيما يتبع فيه اه فى

(ويصلى ركعتين) لفعله عليه
السلام وانما لم يقل شغفا
كما فى الوفاة وغيرها
لعومه اه فى
(يقول حقيقها الخ) لان
ادائه فى امكنة متبا عدة فلا
يخلو عن مشقة ويطلب تقبله
كما طلبه ابراهيم واسماعيل
عليهما السلام اه فى
(الرفث) وهو الجماع وقيل
ذكره بحضرة النساء وقيل
الفحش من الكلام اه فى

(والفسوق) الخروج عن طاعة الله تعالى (والجدال) وهو الخصام مع الرقيق * وحلق *
والكاري والاصل فيه قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق اه فى (وقتل القمل) لان
فيه ازالة الشبهة بخلاف قتل البرغوث على ما سيجى

(وسر رأسه الخ) لما روى مسلم والنسائي وابن عباس ان رجلا اوقفه راحلته وهو محرم ذات فقال رسول الله عليه السلام غسلوه بماء وسدروا كفنوه في ثوبه ولا تلمسوه طيبا ولا تخمروا رأسه ووجهه فانه يموت يوم القيامة مليا آه ق (مكة) مكة .
وبكة لغتان عند جماعة وقال آخرون مكة الحرم كله وبكة المسجد خاصة حكاها الفخري وغيره . وكاه الماوردي ٦٩ عن الزهري . يزيد بن اسلم وقيل مكة اسم البلد وبكة اسم البيت وموضع الطواف يسمى بكة

لازدحام الناس به يبك بعضهم بعضا في رجة الطواف اى يدفع وقال اللبث لا نها تبك اعتناق الجديرة اى تدقمها والبك التقي آه ق

(ابتداء بالمسجد) ويسمى ان يدخل المسجد من باب بني شيبه لانه عليه السلام دخل منه ويقدم في دخوله رجلاه اليمنى ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله اللهم افتح لي ابواب رحمتك وادخلني فيها ويسمى بغيره في قلبه عظيم تلك البقعة آه ق

(ويطوف) اى طواف القدوم ويسمى ايضا هذا طواف تحية الالتقاء وهو سنة للافاقي بقدمه كما سيحكي في المآل ولا يس للمكي كتحية المسجد والايسن للجا لسين فيه والطواف للافاقي افضل من

وحلق شعر رأسه او بكنه وقص لحيتيه وسر رأسه او وجهه وغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولبس قميص او سراويل او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجرد نعلين فيقطعها من اسفل الكعبين ولبس ثوب صبيغ بزغفران او عصفر او ورس الا ما غسل حتى لا ينفض هو ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام والاستظلal بالبيت والمحمل وشدا الهيمان في وسطه ومقاتلة عدوه ويكثر التلبية رافعا بها صوته عقب الصلوات وكما علا شرفا او هبط وادبا او القى راكبا او بالاسهار

فصل

فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عين البيت كبر وهكّل وابتداء بالجر الاسود فاستقبله وكبر وهكّل رافعا يديه كالصلاة وقبضه ان استطاع من غير اذى او يستلمه او يمسك شبرا في يده ويقبله او يشير اليه مستقبلا مكبرا مهللا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف آخذا عن يمينه بما يلي الباب وقد اضطجع رداءه بان جملة تحت ابطه الايمن والى طرفه على كنفه الايسر ويجعل طوافه وراء الحطيم سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول منها ويمشي في الباقي

صلاة الفافلة ثمانية وخلافها آه ق (آخذا عن يمينه) حالة استقباله الحجر اى ق بان جعله تحت ابطه لما روى ابوداود والمنذرى وقال حديث حسن عن ابن عباس ان رسول الله واصحابه اعترضوا من الجمرات فغروا بالبيت وجعلوا رديتهم تحت اباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى ويقول اذا حاذى الملتزم وهو الجدار الذى بين الحجر الاسود والباب اللهم لك حقوق فتصدق بها على واذا حاذى الباب اللهم هذا البيت بينك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن منك وهذا مقام العائدين من النار فاعذني منها آه ق

(ويختتم بالمروة) أي يختتم الشوط السابع بها خلافاً للطحاوي وبعض أصحاب الشافعي فإنهم يقولون تمام الشوط بالعود إلى الصفا قبساً على الطواف حيث ينتهي ابتداءً وهو الحجر والفرق بين السعي والطواف أن السعي يتم بالمروة فيكون الرجوع تكراراً والطواف لا يتم إلا بالوصول إلى الحجر اهـ ق (٧٠) ثم يقيم بمكة محرماً (أذهب محرماً بالحج

فلا يتحلل حتى يأتي بإتيان بفاعله اهـ ق

(ويطوف بالبيت نفلًا ما أراد) أي بلا سعي لأنه لا يجب الأمره واحدة والتفلي غير مشروع وكذا الرمل لم يشرع الأمره واحدة في طواف بعده سعي ولذا لا يرمل في طواف القدوم إن أخر الزيارة لما ذكرنا اهـ ق

(وكذا يخطب) خطبة واحدة بعد صلاة الظهر ومعنى بالكسر مة مصور منون منصرف ويجوز ترك صرفه سمي به لما عني فيه من الدماء أي يراقى اهـ ق (يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي به لتروى الخليل فيما رأى فلما تكررت هرف أنه لمن الله تعالى فسمي التاسع يوم عرفة اهـ (ثم توجه إلى عرفات) هكذا حمل عليه السلام ولو توجه إلى عرفات قبل ذلك أو بات بمكة وتوجه في اليوم التاسع جازاه

على هيئة ويستلم الحجر كطامره ويختتم طوافه بالاستلام واستلام الركن الثاني كطامره حسن ثم يصلي ركعتين عند المقام أو حيث تيسر من المسجد وهما واجبتان بعد كل أسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم بمكة ثم يمود ويستلم الحجر ويخرج إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبروا يهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للدعاء ويدعو بما شاء ثم ينحط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ نحو بطن الوادي بين المبلين الأخضرين بسى سعيًا حتى يجاوزهما ويفعل على المروة كفعله على الصفا وهذا شوط فبسي بينهما سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة ثم يقيم بمكة محرماً ويطوف بالبيت نفلًا ما أراد فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة يخطب الإمام خطبة يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر يعني فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج إلى منى فيقيم بها إلى صلاة فجر يوم عرفة ثم يتوجه إلى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الإمام خطبتين كالجمعة وعلف فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معاً

بأذان

(وشروط الجمع) واجب بان ثبوت الجمع على خلاف القياس فيراعى كل ما ورد فيه ومما ورد فيه الاحرام بالحج في الصلاتين ولو احرمت بعد الزوال قبل الجمع بين الصلاتين صح الجمع وقبل لا بد من الاحرام قبل الزوال اهـ ق (خلافا لابي يوسف)
فانه عنده يجوز لانه اذا ما في ٧١ في وقتها المعهود واحما قوله صلى الله عليه وسلم

لا صلاة الا مأثما فان مضاه وقتها او مكانها امامك لان الصلاة نفسها لا تؤجد الا بفضل المصلي وعند فعلها لا تكون اماما اهـ ق

(صلى بفلس) اصل الفلس ظلام اخر الليل ولكن المراد منه طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل ان يزول الظلام ويتشر الضياء اهـ ق

(كما في عرفة) من التكبير والتهليل والتلبية والصلاة عليه السلام والدعاء بحاجته اهـ ق

(نفر قبل طلوع الشمس الى منى) ويمرر اذ بلغ بطن محسر واهـ ق بلال لعذر لاشي عليه اهـ ق

(كحصى الخذف) هو بالخاء المججمة الرمي برؤوس الا صابع وكيفيته ان يضع الحصى على ظهر ارجله اليمنى ويستعين

بأذان واقامتين وشروط الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لهما وكونه محرما فيهما ثم يقف راء كبا مع الامام بوضوء او غسل وهو السنة قريب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن هرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهللا مليبا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بحاجته يجهد ويقف الناس وراء الامام بقرية مستقبلين ساهدين لقوله ثم فيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل فزح ويصلى المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق او بمرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف رحمه الله وببيت مزدلفة فاذا طلع الفجر صلا بفلس ووقف بالمشعر الحرام وصنع كما في عرفة ومن دلفه كلها موقف الا واهى محسرا فاذا اسفر نفر قبل طلوع الشمس الى منى فيبدأ بها برمي جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية باولها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يحلق وهو افضل او يقصر وقد جل له غير النساء ثم يذهب من يومه او القداء ويعد الى مكة فيطوف للزيارة بلا زولي ولا يسعي

بسببته اهـ ق (ان احب) لانه مفرد فلا يجب عليه اهـ ق (ان احب) كل حصاة ولو سح اجزأه ويجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض اهـ ق

(ان كان قد مهما) اى الزم في طواف القدوم والسعى بعده لانهما لم يشرفا في الحج الامرة واحدة وقد مر اه ق (وقد حل له النساء) باجتماع الامة لكن حلهم بالخلق السابق لابلطواف لان ما يكون محلا يكون محظورا والطواف ليس بمحظور وصار كالطواف الرجعى بترأخى عنه وهو البيئونة الى ما بعد ويدل على ذلك ان من لم يحلق حتى طاف بالبيت لا يحل له شئ حتى يحلق اه ق ﴿٧٢﴾ (ه يقف عندها) حامدا مهلا

مكبرا والسرف الوقوف والدعاء عند الجمرتين دون جرة العقبة ان يقع الدعاء في وسط العبادة ولهذا لا يقف في اليوم الاول اه ق

(كذلك) اى مثل الاول في الصمد والتهليل والتكبير ويستقبل القبلة رافعا يديه للدعاء اه ق

(ويبيت لى الى الرمي) اى يقبض بئى للرعى لان عمر كان يواطى عليه وفيه شغل قلبه والنفر يسكون الغاهو الرجوع اه ق

(وكره تقديم ثقله) يقع انشاء المئثة والقاف وهو ما نقل من المتاع والخواص اه ق

(فاذا اراد الظعن عنها) اى الرحيل عن مكة اه ق

(طنا فللمصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد لانه يودع البيت ويصدر

ان كان قد مهما والارمل فيه وسعى بعده وقد حل له النساء • واول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه افضل وكرة تأخيره عن ايام النحر ثم يعود الى متى فيرمى الجمار الثلاث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتي تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند هاو يدعو ثم بالتي تليها كذلك ثم بحجرة العقبة كذلك لانه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم انشاء نفر الى مكة وله ذلك قبل طلوع الفجر في اليوم الرابع لابعده حتى يرمى وان شاء اقام فرمى كما تقدم وهو واجب وان دعى فيه قبل الزوال جاز خلافا لها وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في غير جرة العقبة ويبيت لى الى الرمي بئى • وكره تقديم ثقله الى مكة قبل نومه فاذا نحر الى مكة نزل بالمحصب ولو ساءة فاذا اراد الظعن عنها طاف للمصدر سبعة اشواط بلا رمل ولا سعى وهو واجب الاعلى المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم يأتى بالسابو يقبل التبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على الملتزم بين الساب والحجر الاسود ويتشبث بالاستار ساعة ويدعو مجتهدا ويكبي ويرجع القهقرى حتى يخرج من المسجد

عنه وقد قال عليه السلام من حج هذا البيت فليكن اخر عهده بالبيت الطواف ﴿فصل﴾ اه ق (ثم يستقي من زمزم ويشرب) ويتصلع بالشرب متفسا ثلاثا ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويمسح به وجهه وراسه وجسده ويصب عليه فان تيسر اه ق (ويدعو مجتهدا) اى بما يحضره اه ق

(فصل) في مسائل تنعاق بالوقوف واحوال النساء واحوال البدن وتقليدها اه ق
 سقط عنه طواف القدوم لغوات الترتيب ولان طواف الزيارة يغني عنه كالقرض يغني عن
 نية المجداه ق (فقد ادرك الحج) لا روى اصحاب السنن الا بة والحاكم
 وقال صحيح الاسناد على شرط كافة ائمة الحديث آه ق
 (وتلبس الخيط) لانه ٧٣ عليه السلام اباح لسراويل والقميص للنساء المحرمات فيجرواوه

ابو داود عن ابن عمر ولان
 في لبس غير الخيط كشفا
 لعورتها اه ق

(ولا شيء عليها لتركه) اي
 ترك طواف الصدر لانه عليه
 السلام رخص للنساء
 الحيض في ترك طواف الصدر
 ولم يأمرهن باقامة شيء مما كان
 كذلك آه ق

عند ابي يوسف) فلا يصبر دينا
 عليه بدخول وقته كالوحياض
 بعد دخول وقت الصلاة
 لا تلزمها تلك الصلاة الا
 ان يكون عزم على الاقامة بعد
 ما اقتتح الطواف فحينئذ
 لا تسقط آه ق

(وعند محمد لا يسهط الخ) قال
 في الهداية يروى هذا عن
 ابي حنيفة ويرويه البعض عن
 محمد لانه لم يوجب وقت الصدر
 قبلية الاقامة فلا يسقط عنه
 بنية الاقامة بعده كالوحياض

ق آه ق

فصل

ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفة ووقف
 بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه
 ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس
 من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج
 ولو تأخر ومضى عليه ولم يعلم انها عرفة ومن فاته ذلك فقد
 فاته الحج فيطوف ويسعى ويحلل ويقضي من قابل
 ولأدته عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اعنته
 ففعل صحيح وكذلك ان فعل بلا امر خلافا له حرام
 والبرأة في جميع ذلك كالرجل الا انها تكشف
 وجهها لاراسها ولو سدت على وجهها شيا وحاشية
 جاز * ولا يجهر بالتلبية ولا يزيل ولا تسعى بين الميادين
 ولا يتحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا يقرب الحجر
 اذا كان عنده رجال * ولو حاضت عند الاحرام
 اغتسلت واتت بجميع المناسك الا الطواف وان
 حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنه طواف الصدر
 ولا شيء عليها لتركه كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد
 النحر عند ابي يوسف وعند محمد لا يسهط بالاقامة بعده
 ومن قلّد بنية تطوع او نذر او جزاء صيد او نجوه
 وتوجه معها يريد الحج فقد احرم وان لم يلب فان بحث

ابو داود
 قلدي

بعد خروجه وقت الصلاة فانه لا يسقط عنها تلك الصلاة كذا في الكافي

الجامع بين الحج والعمرة والتنع
من المتاع والتمتع وهو انتفاع
او التمتع اهـ في
(واساء) بتأخير سعي العمرة
وتقديم طواف التلبية عليه
ولا يلزم بذلك شيء

اهـ في

(ثم يحج كما مر) بعد الفراغ
من افعال العمرة قبل التحلل
اهـ في

(وسبعة اذا فرغ الحج) بعد ايام
التشرى بقوله تعالى وسبعة
اذا رجعتم اى من منى

اهـ في

(ان يأتى بالعمرة فى اشهر
الحج) او باكثر طوافها فيها
سواء احرم فيها او قبلها كذا
قاله شيخنا والتمنى اهـ في
(ثم يحج) كالمفر من عامه الذى
اعترف به اهـ في

(فيحرم بها من الميقات) قال
للزبائى الاحرام من الميقات
اي بشرط للعمرة ولا للتمتع اهـ في

اهـ في (ان لم يسق الهدى) فان ساقه لا يخلل اهـ في (ثم يحرم بالحج من الحرم) لانه
صار مكة اوميقات المكي في الحج الحرم على ما مر اهـ في

بها ثم توجه فلا حتى يلحقها الا فى بدنة التمتع
فان حلالها او اشهرها او قلد شاء لا يصحكون
محرمات والبدن من الابل والبقر

باب القران والتتميم

القران افضل مطلقا وهو ان يهل بالعمرة والحج
معاً من الميقات ويقول بعد الصلاة (اللهم انى
اريد الحج والعمرة فيشترطهما لي وتقبلهما مني)
فاذا دخل مكة ابتداء فطواف للعمرة وسعى ثم طواف
للحج طواف القدم وسعى فلو طواف لهما طوافين
وسعى سبعين جاز واساء ثم يحج كما مر فاذا روى جرة
الحقبة يوم النحر ذبح دم القران شاء او بدنة او سبع بدنة
فان تجزئته صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر والافضل
كون آخرها يوم هرفة وسبعة اذا فرغ ولو لمكة فان لم
يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف
انقارن بهرفة قبل طوافه للعمرة فقد رخصها فمليه
دم رخصها او يقضيها وسقط عنه دم القران * والتنع
افضل من الافراد وهو ان يأتى بالعمرة فى اشهر الحج ثم
يحج من عامه فيحرم بهامن الميقات ويطوف لهما
او يسعى ويحلل منهما ان لم يسق الهدى ويقطع
التلبية باول الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم

(ويحلل منها) ان شاء بالحلقي او بالتقصير يوم

اهـ في (ان لم يسق الهدى) فان ساقه لا يخلل اهـ في (ثم يحرم بالحج من الحرم) لانه
صار مكة اوميقات المكي في الحج الحرم على ما مر اهـ في

(وقبله افضل) لما فيه من المصارعة الى العبادة ويحجج اي في تلك السنة لانه لا يكون متمتعا الا اذا حج في تلك السنة فيفعل جميع ما يفعله في الحج كما تقدم ويرى في طواف الزيارة لانه اول طواف في حجه هذا ويسعى بيمه ولو طاف ورمى وسعى بعد احرامه بالحج وقبل ذهابه الى ايرى في طواف الزيارة ولا يسعى بعده اهـ ق (لا قبله) اي الاحرام لانه السبب ويندب ^{٧٥} تاخيرها ليكون آخره ميام يوم عرفة لاحتمال القدرة على الاصل كذا في الدرر

يوم التروية وقبله افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فكفكمه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاحرام بها قبله فان شاء سقى الهدى وهو افضل احرم ومثاقبه وهو اول من قوته وان كان بسنة قلدها بمن ادة او نعل وهو اول من التحليل * والاشجار جائز عندهما وهو شق سنابها من اليسر وهو الاشجار بفعله عليه السلام او من اليمين ويكره عند الامام ثم يعتر كاتقدم ولا يحل ولا يحرم بالحج كما مر فاذا جازى يوم التروية من احرامه * ولا تمتنع وقران لاهل مكة ومن هو داخل المواقيت فان عاد المنع الى اهله بعد العمرة ولم يكن ساقى الهدى بطل تمتعه وان كان قد سافه لا * ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة واتم بعد دخولها وحج كان متمتعا وان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في اشهر الحج وتحلل وانظم بمكة وحج صح تمتعه وكذا لو اقام ببصرة وقبل لا يصح عندهما ولو افسد عمرته اقام ببصرة وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى اهله ثم يأتي بهما يصح وان لم يعد * وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقا وما انفرد المتنع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط عنه دم

اهـ ق (لا يصح) اي عند ابي حنيفة لان حكم السفر الاول باق لانه لم يعد الى وطنه الذي انشأ السفر منه فصار كن خرج من مكة اهـ ق (وان لم يعد) اي الى اهله لان السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلما انشأ منها سفرا وجع فيه بين التمسكين كان متمتعا اهـ ق (لا يصح تمتعه اتفاقا) لان عمرته مكبة والسفر الاول قد انتهى بالعمرة الفاسدة ولا تمتنع لاهل مكة اهـ ق (مضى فيه) وان كان فاسدا لانه لا يمكنه الخروج من عهدة الاحرام الا بالافعال اهـ ق

(باب الجنائيات) لسافر غن من يمان احكام المحرمين بما يعتز بهم من العوارض من الجنائيات والاحصار والغوات وهي جمع جنابة اسم لفعل محرم شرطا سواء حل بمال او نفس ولكمهم اعني الفقهاء خصوصها بالفعل في النفوس والاطراف واما القمل في المال فمحموه غصبا والمراد ههنا فعل لبس للمحرم ارضه وانما جمع لبيان انها ههنا انواع فقال ان طيب الخ آه في (اولحيته) اي اربع لحية فانه يلزم دم لان لربع حكم الكل

ولو مكرها لانه حصل له الارتفاق ولا يرجع على المكره بشي آه في

التمتع * ومن تمنع فضحى لا تجزئه عن الدم المتعة

باب الجنائيات

ان طيب المحرم عضو الزينة ثم وكذا لو ادين برزيت وعندهما صدقة ولو خضب رأسه بخضاء او ستره يوما كاملا فعليه دم وكذا لو لبس مخيطا يوما كاملا او خلق ربع رأسه اولحيته او خلق رقبته او ابطيه او احدى اوطانه ^{او احدى اوطانه} وكذا لو خلق حاجة وعندهما صدقة * وان قص اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فعليه دم وكذا لو قص اظفاريه واحدة او رجل * وان قص اظفاريه يده او رجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو خلق اقل من ربع رأسه اولحيته او خلق بعض رقبته او اطنانه او احدى ابطيه او رأس غيره او قص اقل من خمسة اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس او خلق لم يدر خير ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين وان شاء صام ثلاثة ايام * ولو ارتدى او تشعب بالقيص اه اتر بالسراويل فلا بأس به وكذا لو ادخل

(فعليه اربعة دماء) لعلية معنى الكفارة فيتقيد التداخل باتحاد المجلس كما في آية السجدة آه في (او رأسه غيره) في الهداية ان خلق رأس محرم بامر او بغير امره فعلى الحاق صدقة وعلى المخلوق دم وفي جوامع الفقه للعتابي ولو قص اظفاريه غيره فهو كالخلق عند ابي حنيفة وعند محمد لا شيء عليه آه في (ولو ارتدى) اي جعله كالرداء على كنفه آه في (او تشعب) التشاح ان يدخل ثوبه تحت يده اليمنى ويلقبه على منكبه الايسر آه في (فلا بأس به) لعدم اللبس المعتاد آه

منكبه

دم

ولم يدخل يديه في كعبه) خلافاً لفرقان عندما اذا دخل فبه منكبيه صار لباساً للمخيط فان القباء
يلبس هكذا عادة ولنا انه ما لبسه لبس لان العادة في ذلك الضم الى نفسه باءخال المتكبين
والبدن لانه ما خوضن القبو وهو الضم ولم يوجدوا لهذا التكلف في حفظه الا ان يزروه او يخلاه
بخلال اه ق (فعليه دم) لان نقصان فاحش فيحفظ في جابره
آه ق (وكذا الوطاف الخ) اي يجب دم لان نقصان فيه الحش

من النقصان في الواجب
لكونه ركناً آه ق

(او اكثره) اي اكثر رمي اليوم

وكذا لو اخر رمي يوم

الى اليوم الذي يليه عند ابي

يوسف خلافاً لهما ولوراه في

الايل لاشي عليه اجاباً وانما

وجب الدم باحد هذه الاشياء

لانها واجبات وبترك الواجب

يجب دم آه ق

(فعليه بدنة) لان النقصان

بسبب الجنابة اعظم من

انقصان بسبب الحدث

الا ترى ان المحدث لا يمنع من

قراءة القرآن والجنب يمنع

منها ولان المنع مع الجنابة من

وجهين من حيث الطواف

ومن حيث دخول المسجد

ومنع المحدث من وجه واحد

آه ق

(فعليه دم) لعدم وجوب

اعادة طواف الزيادة فلا ينقل

منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في كعبه

موصول

وان طاف لا قدم او للصدر جنباً فعليه دم وكذا

لو طاف للركن محدثاً وترك طواف الصدر او اربعة

منه او دون اربعة من الركن وافاض من عرفة قبل

الامام وترك السعي او الوقوف بمنزلة او رمى

الجمار كلها او رمى يوم واحد او رمى جرة العقبة يوم

الحجر او اكثره * ولو طاف لا قدم او للصدر محدثاً

فعليه صدقة وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر

او رمى احدي الجمار اثلاث * ولو ترك طواف الركن

او اربعة منه بقي محرماً ابداً حتى يطوفها وان طافه

جنباً فعليه بدنة والافضل ان يعيده مادام بمكة ويسقط

الدم * ولو طاف للصدر طاهر في آخر ايام النشر بقي

بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه دم ولو كان بعد ما

طاف له جنباً فدمان وعندهما دم فقط ايضا *

وان طاف لعمرته وسعى محدثاً يبيدهما فان رجع الى

اهله ولم يعدهما فعليه دم ولا شيء لو اعاد الطواف

فقط هو الصحيح * وان جامع المحرم في احد

السبلين قبل الوقوف بعرفة ولو ناسياً فسد

حجه ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم *

الطواف الواجب اليه اهق (فدما) لوجوب اعادة طواف الركن فينقل طواف الصدر له
فيصير تاركاً له مؤخراً طواف الركن فيجب دم بالاول اتعاقباً ودم بالثاني على قول الامم ويعد
طواف الصدر مادام بمكة وهذه المسئلة مبنية على وجوب الاعادة وهو الاصح فلا يصح
بناؤها على قوله والافضل ان يبيد كذا قاله شيخنا وفيه تأمل آه ق (يعيدهما) اي
الطواف للنقصان والسعي اتبينه له مادام بمكة اه ق (وعليه دم) شاة لوجوب بدنة اه ق

(لبس له ان يفترق اه) وقال زفر ومالك والشافعي يفترقان فيه لان الصحابة اوجبوا
 الافتراق غير ان ما لك قال يفترقان اذا خرجا من معزلهما وانشأ في اذا انتهى
 الى المكان الذي جامعها فيه لانهما يتذكران ذلك فيقعان فيه وعند زفر اذا احراما
 لان خوف الفساد يتحقق من وقت الاحرام وهذا لان الحرز من الوقوع يجب
 عليه اه في (وعليه بدنة) لقول ابن ٧٨ عباس اذا جامع قبل

الوقوف فسد نسكه وعليه
 دم واذا جامع بعد الوقوف
 لا يفسد وعليه بدنة
 (وكذا الوقيل او اس بشهوة)
 على ما ذكره في الاصلاح له
 في معنى الاستمتاع اه في
 (فسدت) ويعني فيها
 ان كانت فاسدة ويتقضى
 اه في

(خلا فالهما) لهما انه
 عليه السلام ما مثل عن شيء
 قدم ولا اخر الا قال افسد
 ولا حرج وله قول ابن عباس
 من قدم نسكا على نسك
 فعليه دم والمراد بنى الحرج
 الاثم لا القدية اذ لو اجرى على
 اطلاقه لجاز طواف الركن
 او الحلق قبل الوقوف وقد
 اوجب الله القدية على من
 حلق قبل او انه للضرورة
 فكيف عند عدمها كذا في
 شرح شيخنا اه في

ولبس له ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع
 بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة ولو
 بعد الحلق قبل طواف الزبارة فعليه دم وكذا الوقيل
 او لبس بشهوة وان لم يزل وكذا الوجامع في عمره قبل
 طواف الاكثر فسد وقضاها وان كان بعد طواف
 الاكثر لم يفسد ولا يفسد ولا شيء ان ازل ينظر ولو الى
 فرج * وان اخر الحلق او طواف الزبارة عن ايام
 الحر فعليه دم خلا فالهما وكذا الخلاف لو اخر الى
 او قدم نسكا على نسك هو قبله * وان حلق في
 غير الحرم الحج او عمرة فعليه دم خلا فلا يي يوسف
 رحمه الله فلو عاد المعتمر بعد خروجه فقصر فلام
 اجاماه * ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه دمان
 وعند همام * والعم حيث نكح شاه تجزى في
 الاضحية والصدقة ما يجزى في الغطرة

فصل

ان قتل محرم صيد برادول عليه من قتله فعليه الجزاء وهو
 قيمة الصيد يتقوم عدلين في موضع قتله او في اقرب
 موضع منه ان لم يكن له فيه قبضة ثم ان شاء اشترى بها
 هديان بلغت فذهب به بالحرم وان شاء اشترى بها طعاما
 فتصدق به على كل فقير نصف صاع من بر او صاع من

(خلا فلا يي يوسف) ذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتمر ولم يذكره * وتكرر
 في الحاج وقيل هو بالافتاق لان السنة جرت في الحجاج بالخلق يعني وهو من الحرم
 والاصح به على الخلاف اه في (ان قتل محرم صيد بر) اعلم ان الصيد
 هو الحيوان المنع المتوحش باصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون توالده في القلادة وبحري
 وهو ما يكون توالده وشواه في الماء لان التوالد هو الاصل والكنينة بعد ذلك عارض
 قاضيا للاصل فالبحري حلال لللال والحرم والبري محرم على المحرم الا ما استثناه
 رسول الله على ما بيناه في

(وعند محمد الجزاء نظير الصيد) لقوله تعالى فجاءه مثل ما قتل من النعم فله تعالى اوجب
 المثل مقيدا بالنعم تقديره فقلبه جزء من النعم مثل المقتول فمن قاتل امة مثلهم من الدارهم فقد
 خالف النص اه ق (وما لا نظير له فكقولهما) ولا يى حنيفة وابى
 يوسف ان النص اوجب المثل والمثل مطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعتقول
 مقيد بالصورة والمعنى ٧٩ وبالمعنى بلا صورة فاما الصورة بلامعنى فلا ولا يمكن الحمل على

الاول بالاجماع فحمل على
 الثاني لكونه معهودا في الشرح
 كما في حقوق العباد فان اتلاف
 الحيوان مضمون بالقيمة وكما
 ان المثل منصوب نصا فكذا
 في حقوق العباد اه ق
 (وضمن ما نقص الخ) لان
 اتلاف الكل يوجب ضمان
 الكل فان اتلاف البعض يوجب
 ضمان البعض كما في حقوق
 العباد اه ق

(ولا شيء يقتل غراب الخ) وان
 قتل الحلال صيد الحرم فقلبه
 قيمته لقوله عليه السلام لا ينفر
 صيدها ولان الصيد استحق
 الامن بسبب الحرم وقد فوته
 والتصدق متعين في هذه
 الاربعة وهي من قوله وان لم يله
 الى قوله وان قتل الحلال لانه
 ضمان اتلاف وليس بكفارة
 فكان كضمان الاموال في
 تقويت وصف ثابت في المحل

تمر او شعير لا اقل وان شاء صام عن طعام كل فقير يوما
 فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام عنه
 يوما كاملا وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجثة
 فيها له نظير في الطهي شاة وفي الضبع شاة وفي
 الارنب عناق وفي البربوع جفرة وفي العمامة يدنة
 وفي حمار الوحش بقرة وما لا نظير له فكقولهما
 والعامد وانا مسي والمائد والمبتدى في ذلك سواء
 وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف شمره
 ضمن ما نقص من قيمته وان شرف ريشه او قطع
 قوائمه فخرج عن خير الانتفاع فقلبه قيمة كاملة وان
 حلبه فقيمة لبنه وان كسريه صدقة القيمة البين فان خرج
 من البيض فرخ ميت فقيمة الفرخ ولا شيء يقتل غراب
 وحداة وذئب وحية وعقرب وفأرة وكل عقور وموص
 وبرغوث وغل وقرادة وسلمفانة وان قتل قطة او جرادة
 تصدق بماشاة وعمره خير من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل
 السبع وان صال فلا شيء يقتله وان اضطرب الحرم الى قتل
 الصيد فقلبه عليه الجزاء وللحرم ذبح شاة وبقرة
 وبغير ذجاج ويط اهلبي وصيد سمك وعليه الجزاء
 يذبح حنك مسرول اهلبي مستأنس وله ذبح صيدا

ولا يجزى الصوم لما قدمنا اه ق (وسلمفانة) بضم السين وفتح اللام وسكون
 الحاء المهملة والمرا د بالفتح السوداء والصفراء التي تؤذى وما لا تؤذى لا يحل قتلها
 فقد عوقب بها بعض الاتباء عليهم السلام اه ق (بذبح حنك مسرول) لانها
 من الصيد وان استأنسنا بالحنك الطاعة واوثرنا على شاة طهي فولدت لا يجب بقتل الولد جزاء
 عندنا كما لم يجب بقتل الشاة لان الولد يتبع الام كما في ارق والحرية وقال الشافعي الولد
 ملحق بالطهي فيجب بقتله جزاء لان الولد ينسب الى الاب اه ق

(فعلية قيمة ما اكل) بعد الجزاء عند الامام وقال ليس عليه جزاء ما اكل ايكن يلزمه الاستغفار آه ق
(صاده حلال وذبحه) اي في الحلال او ذبحه حلال في الحرم آه ق
(فعلية ارساله) لانه صار من صيد الحرم واما المحرم فيصيب عليه الارسال ولو في الحلال آه ق
(وان فات لزومه الجزاء) لتفويت الامن الذي استحقه الصيد وكذا اذا باع المحرم الصيد من محرم او حلال آه ق ﴿٨٠﴾

فهو ميتة ولو اكل منه فعلية قيمة ما اكل مع الجزاء بخلاف محرم آخر اكل منه ويحل للمحرم لحم صيد ساد حلال وذبحه ان لم يذله عليه ولا امره بصيده ولا اعانه * ومن دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ارساله فان باعه رد البيع ان كان باقيا وان فات لزومه الجزاء * ومن احرم وفي يده صيد او قصصه صيد لا يلزم ارساله * وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فارسله احد ضمن المرسل بخلاف ما اخذه محرم فان قتل ما اخذه المحرم محرم آخر ضمننا ورجع اخذه على قاتله * وان قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حلبه فقيمة لبنه * ومن قطع حبش الحرم او شجره غير منبت ولا مما ينبت الناس ضمن قيمته الا ما جف والتصدق متمين في هذه الاربعة ولا يجري الصوم * وحرم رمي حبشه وقطعه الا الاذخر * وكل ما على المفرد به دم على القسارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرم وان قتل محرمان صيدا فعلى كل منهما جزاء كامل وان قتل حلالا ن صيدا الحرم فعليهما جزاء واحد ويطلق بيع المحرم الصيد وشراؤه * ومن اخرج ظبية الحرم فولدت وماتا ضمنهما وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد

(لا يلزمه ارساله) لانه محفوظ به الا به ولا عبرة بالملك ان لو دار وجوب الجزاء عليه لوجب مع الارسال بقيامه بدليل انه لو حل من احرامه فوجده في يد احد كان له اخذه وقيل اذا كان النفس في يده يلزمه ارساله كما اذا كان الصيد في يده قاله شيخنا آه ق
(ضمناه) اي كل واحد منهما جزاءه اما القاتل فلانه جنى على احرامه بقتل الصيد المحرم عليه واما الاخر فلانه متعرض للصيد بالاخذ آه ق
(الا الاذخر) لانه عليه الصلاة والسلام استثناء وهو يكسر الهززة والخاء المجهمة بنت طيب الى اجمة معروف ولا بأس باخذ الكلمة من الحرم لانها ليست من نبات الارض والمما هي مودوعة فيها ولا نهى لاعتق

﴿باب﴾

ولا يتبني فاشبهت اليابس من النبات ولا حرم للنبات آه ق
(دمان) دم لاهرام الحج ودم لاهرام العمرة آه ق

(ثم احرم) أي بالحج ووقف بعرفة جزاءه وعليه دم لتركه وقت له لما انتهى الى الميقات
 وجب عليه الاحرام بالحج من الميقات لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحجوا الى الميقات احد
 الا محرم رواه ابن عباس فاذا جاوزه حلالا فقد ارتكب النهي واخر الاحرام عن ميقاته
 فتكفي النقصان ﴿٨١﴾ في حقه وتقتصر الحج بغيره بالدم اهـ في (وقضاها)

باحرام منه لانعدام الموجب
 لجبر النقصان بالاداء الذي
 يحكي القضاء وكذا الواحرم
 بحج والمسئلة بها لها هـ في

(بعد ما شرع في الطواف)
 اي طواف العمرة في الحج اهـ في

(لا يسقط) اي الدم لنا كيد
 الوجوب بالشرع في البستان
 اهـ في

(وان دخل كوفي البستان)
 اي بستان بني هاشم داخل
 الميقات لو عم الد اخل
 والمدخول اليه لكان اكثر فائدة
 ولا كلام عليه كذا قاله شيخنا
 اقول تبع المصنف صاحب
 الهداية وصاحب الهداية
 تبع الامام محمد تبرا كاهـ في

(فله دخول مكة) لانه لما دخل
 البستان حلالا لاصار كالبستاني
 والبستاني ان يدخل مكة لحاجة
 بلا احرام فكذا هذا الداخل

باب مجاوزة الميقات بلا احرام

من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم لزمه دم ﴿٨٢﴾ فان عاد
 اليه محرم مليا سقط وعندهما لا يسقط بعوده محرم
 وان لم يلبس وان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذا
 لو احرم بعمره ثم افسدها وقضاها وان عاد بعدما شرع
 في الطواف لا يسقط ﴿٨٣﴾ وان دخل كوفي البستان
 لحاجة فله دخول مكة غير محرم وميقاته البستان ومن
 دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو عاد واحرم
 بحجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا
 وان بعد عامه لا يسقط ﴿٨٤﴾ وان جاوز مكة او متنع الحرم
 غير محرم فهو مكن جاوز الميقات ووقوفه كطوافه

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم
 وقضاء حج وعمرة فلو اتها صبح وعليه دم ﴿٨٥﴾ ومن احرم
 بحج ثم باخر يوم النحر فان كان قد حلق في الاول لزمه
 الثاني ولا دم عليه والا لزمه وعليه دم سواء قصر
 بعد احرام الثاني او لم يقصر وعندهما ان لم يقصر
 فلا دم عليه ﴿٨٦﴾ ومن فرغ من عمرته الا التفصير
 فاحرم باخرى لزمه دم ﴿٨٧﴾ ولو احرم اطلق بحج ثم بعمره

فيه وهذا هو الحيلة لمن اراد الوصول الى مكة من اهل الافاق بلا احرام اهـ في
 (طاف لعمرة شوطا) لو قال اقل من اربعة ليكان اول اذا حكم لا يختلف بالشوطين
 والثلاثة وكذا اذا لم يطف كذا قاله شيخنا اقول هذا لفظ الامام محمد في الجامع الصغير
 وقد ذكره صاحب الهداية من غير تغيير تبركاته كما هو مادته وتبعه المصنف اهـ في

(فان مضى عليهما صح وزمه دم) للجمع بينهما في الاحرام ان كان قبل طواف الركن
وفي بقية افعاله ان كان بعده اه في (لزمه الرقص) اي رقص ما احرم به لثلا
ينصبر جامعا بين عمرتين لان فائت الحج لتحلل بافعال العمرة من غير انقلاب احرام لهما وعند
ابي يوسف رحمه الله ينقلب اه في (باب الاحصار والقوات) اي قنات الحج
والاحصار لغة المنع مطلقا يقال احصره العدو واحصره ٨٢ ٨٢ المرض قال الله

رماه فان وقف بعرفة قبل اكمال العمرة فقد رخصها
لالو توجه ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج
نذب رخصها وبقيتها وعليه دم فان مضى عليهما
صح وزمه دم وهو دم جبري الصحيح وان اهل الحاج
بعمره يوم النحر او ايام التشريق لزمته وزمه رخصها
وقضاؤها ودم فان مضى عليه اصح وعليه دم ومن
فته الحج فاحرم بحج او عمرة لزمه الرقص والقضاء والدم

باب الاحصار والقوات

ان احصر المحرم بعد و امرض او عدم محرم او ضياع
نفقة فله ان يمشى ثمة نذبح عنه في الحرم في وقت معين
ويتحلل بعد ذبحه من غير حلق ولا تقصير خلافا
لابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان قارنا يمشى دمين
ويحوز ذبحهما قبل يوم النحر لافي الحل وعندهما
لا يجوز قبل يوم النحر ان كان محصرا بالحج وعلى
المحصر بالحج اذا تحلل قضاء حج وعمرة وعلى المعتمر
عمرة وعلى القارن حجة وعمرة فان زال الاحصار
بعد بعث الدم وامكنه ادراكه قبل ذبحه
وادراك الحج لا يجوز له التحلل ولزم المضي
وان امكن ادراكه فقط لتحلل وان امكن ادراك الحج

تعالى للفقراء الذين احصروا
في سبيل الله وفي الشرع هو
منع الوقوف والطواف فاذا
قد رعى احدهما فلبس
بمحصر اه في
(او علم محرم) امرأة بان مات
محرمها بعد الاحرام وبينها
وبين مكة ثلاثة ايام في فوقها
اه في (فله ان
يبيع ثاة) او قيمتها يشتري
بها شاة ويبيع هناك ولو بيعت
بدنة او قيمتها جاز ويجزئ
سبعها اه
(في وقت معين) اي صم وقت
تحلله حتى لوطن الذبح ففعل
ما يفعل الحلال فظهر انه
لم يذبح كان عليه ما على المحرم
من الجزاء والتعين محتاج اليه
عند ابي حنيفة لا عندهما لانه
موقت يوم النحر ان كان محرم
الحج اه في

(يبيع دمين) دما لحجه ودما

لعمرة لانه محرم بهما فلو بيعت بواحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة فقط
لم تحلل من واحد منهما اه في (ان كان محصرا بالحج) قيد به لان دم المحصر بالعمرة
لا يتوقف بالزمان اتفاقا اه في (وعلى المعتمر عمرة) معناه ان المعتمر اذا احصر
وتحلل يجب عليه قضاؤها لا غير والا حصار عنها متحقق عندنا وقال مالك والشافعي
لا يتحقق لانها لا تقوت وحكم الاحصار ان يخاف القوت ولثاته عليه الصلاة والسلام واصحابه
احصروا بالحرية وكانوا معتمرين فكانت تسمى عمرة لقضاء اه في

(فلْيَحُلَّ الْحَجَّ) لقوله عليه الصلاة والسلام من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليحلَّ
بعمره وعليه الحج من قابل ولأنه لا طريق له على الخروج من الاحرام الا بادهاء احد السكينة
عدد صم الحصر اه في (باب الحج عن القبر) الاصل في هذا الباب ان
للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره كما سيجي * ٨٣ اه في (عند العجز لا عند

القدرة) لان المقصود فيه سد
خلّة المحتاج وذلك يحصل
بفعل النائب كما يحصل بفعل
الاصل اه في

(لا للنفل) لان في حج النفل
تجوز الانا بشع القدرة لان باب
النفل اوسع الا ترى انه يجوز
لنفل في الصلاة قاعدا او راكبا
مع القدرة على القيام والركوع
ثم الصحيح في المذهب فيمن حج
عن غيره ان اصل الحج يقع عن
المحجوج عنه للمدروى ان امرأة
من خدم الخ اه في

(فبقول ليك) اي بعدد
الركنتين اللهم اني اريد الحج
فيسر لي وتقبله مني ومن فلان
كذا قاله شيخنا اه في
(اجعاج الصرورة) يقال
رجل صرورة للذي لم يحج
وكذا رجل صرورة وصروري
اه

جوهري وهو من لم يحج عن

فقط جاز التحلل استحسانا * ومن منع بمكة عن الركنين
فهو محصر وان قدر على احد هما لبس بمحصر
ومن فاته الحج بذوات الوقوف بعرفة فليحلَّ بالفسال
العمره وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوات للعمره
(وهي احرام وطواف وسعي) وتجوز في كل السنة
وتكره يوم عرفة والنحر واليوم النشريق ويقطع
التلبية فيه باناول الطواف

باب الحج عن القبر

يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا يجوز في
البدنية بحال وفي المركب منها كالحج تجوز عند العجز
لا عند القدرة ويشترط الموت والعجز الدائم الى الموت
وانما شرط العجز للحج الفرض لا للنفل * ومن عجز
فاحج صح ويقع عنه وينوي النائب عنه فيقول ليك
بمحجة عن فلان * ويجوز اجعاج الصرورة والمرأة
والعبد وغيرهم اول * ومن امره رجلان فاحرم
بمحجة منهما ضمن نفقةهما والجمعة وان ابهم الاحرام
ثم عين احدهما قبل المضي صح خلافا لابي يوسف
رحم الله وبعده لا * ودم المتعة لا يصح تعيينه
والفسران على المأمور وكذلك ادم الجنسية
ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف

تقسم الصرورة من الصر وهو لشدة وكلة تمتنع كالصرور كذا في الحقائق اه في
(والمرأة والعبد) والمأذون لوجود الافعال والنية عن الامر لانه عليه الصلاة والسلام
يجوز حج الختمية اه في (لا يصح تعيينه) فلا يقع عن عين امر محج او عمره
فقرن فهو مخالف ضامن عند ابي حنيفة وعندهما يجوز عن الامر وهذا الخلاف فيما اذا
قرن عن الامر وامانا نوى باحدهما عن شخص آخر او عن نفسه فهو موخالف
بلا خلاف ذكره في المحیط اه في

(وان مات المأمور في الطريق الخ) لان المأمور به الحج الصحيح بخلاف ما اذا فاته الحج حيث لا يضمن النفقة من لم ينفق باختياره في (ولا يجب تعريفه) وهو ان يذهب به الى عرفات لان المقصود القرية باراقة الدم لا التعريف وضد ما لك يجب اذا ساقه من حل وعندنا لو عرف هدى المنعة والقران كان حسنا لتوقفه يوم النحر فربما لا يجد من يحفظه فيحتاج الى التعريف به ولا دم نذك ﴿٨١﴾ فينبغي فيه الاعلان

تحقيقا لمعنى الشعائر بخلاف دم الكفارة لجواز ذبحها قبل يوم النحر ومنها الجنابة قال النبي به الا خفاء تغليلا لقاحشة اه في

(وبأكل من هدى التطوع الخ) لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها الاية امر بالاكل واقوله يفيد الاستحباب ولحديث جابر قال في حديث وصف حج النبي عليه الصلاة والسلام ثم انصرف الى النحر فقهر ثلثا وستين بدنة بيده ثم اعطى عليا فقهر ما نحر واشركه في هديه ثم امر من كل بدنة بيضة فبعلت في قدر فطبخت فاكلوا من لحمها وشربا من مرقها رواه مسلم

واجده اه في

(لأن غيرها) اي لا يجوز الاكل من دم الكفارات والتسذور وهدى الاحصار لان الواجب

فيها التصديق اه في

رحمه الله وان كان ميتا في ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان مات المأمور في الطريق يحج من منزل أمره من ثلث ما بقي من ماله وعند همام حيث مات المأمور لكن عند ابي يوسف رحمه الله بما بقي من الثلث وعند محمد رحمه الله بما بقي من المال المدفوع ويرد ما فضل من النفقة الى الوصي او الورثة ومن اهل بحجة عن ابيه ثم عين احدهما جاز ولا نسا ان يعمل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات

﴿باب الهدى﴾

هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاة ولا يجب تعريفه ويحزى فيه ما يحزى في الاضحية وتجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف لازيلة جبا او جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يحزى فيها الا البدنة وياكل من هدى التطوع والمنعة والقران لامن غيرها * وخس ذبح هدى المنعة والقران بالام النهر دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم وغيره ويتصدق بحله وخطامه ولا يعطى اجر الجزاز منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان نقص يركبه ضمنه ولا يحله فان حله يتصدق به وينضح صرعه بالماء البارد

(ويجوز ان يتصدق به الخ) لان الصدقة قريبة من قوله لانه لا بدخلة المحتاج (لا يتقطع) فلا يخص بها فقير دين فقير وقال الشافعي لا يجوز الصدقة على غيره لان الدماء وجبت توسعة لاهل الحرم قلنا هو قرينة معقولة المعنى وهو سدخلة المحتاج ولا فرق بينهم وبين غيرهم اه في (ولا يعطى اجر الجزاز منه) لما روى عن علي انه قال امرني رسول الله ان اقوم على بدنة وان اتصدق لحملها وجلودها وجلالها وان لا اعطى الجزاز منها شاة وقال نحن نعطيها من عندنا ولاه اذا شرط اعطاه منها يتي لم يشرى بكا فلا يجوز اكل منها اه في

(مسائل مشورة) جرت عادة المصنفين ان يذكرها في آخر الكتاب ماشدود من المسائل
في الابواب السابقة في فصل على حدة تكبرا للفائدة ويرجعوا عنده بمسائل مشورة او مسائل
متفرقة او مسائل شتى او مسائل لم تدخل في الابواب اه بلقائي (بطلت)
اي شها دتهم والحج ٨٥ صحیح استفسارنا والقباس ان لا يصح كما اذا وقفوا يوم
التزوية لانه عبادته عرفت في

زمن مخصوص اه في
(له ان يحللها) وفي بعض نسخ
الجامع الصغير او يحج معها
والاول يدل على انه يحللها
بغير جامع قصص ظفر او شعر
ثم يحج معها والثاني ان يحللها

بالحجعة اه في
(كتاب النكاح) لما فرغ من
العبادات شرع في المعاملات
وابتداء من بينها بالنكاح لان فيه
من مصالح الدين والدنيا وقد
اشتهرت في عهد من رغب
عنه وتحريض من رغب فيه
الا ثار وما اتفق في حكم من
احكم الشرع مثل ما اتفق
في النكاح من اجتماع دواعي
العقل والشرع والطبع فاما
دواعي الشرع من النكاح
والسنة والاجماع فظاهرة
واما دواعي العقل فان قل
ما قل يجب ان يبقى اسمه ولا

ليتم طبع لبنة فان عطب الهدى الواجب او عجب
فاحشا فام غيره مقامه وصنع بالمصيب ماشاوان عطب
التطوع فخره وصيغ فله يدعه وضرب به صفحته
ولا يأكل منه هو ولا غني ولبس عليه غيره وقلد
بدنه التطوع والتمتع والقران لغيرها

مسائل مشورة

شهدوا ان هذا اليوم الذي وقفوا فيه يوم النحر بطلت
ولو شهدوا انه يوم التزوية صححت ومن ترك الجمرة
الاولى في اليوم الثاني فان شاء رماها فقط والاولى ان
يرى الكل ومن نذر ان يحج ماشا يمشي من بيته حتى
يطوف للزيارة وقيل من حيث يحرم فان ركب لزمه
دم حلال اشترى امه محرمة بالاذن له ان يحللها
والاولى تحليلها قصص شعر او قلم ظفر قبل الجماع

كتاب النكاح

هو عقد يرد على ملك المتعة قصد ١٠ يجب عند
التوفان ويكره عند خوف الجور ويسن مؤكدا
حالة الاعتدال وينعقد بايجاب وقبول كلاهما
بلفظ الماضي او احدهما كزوجي فقال زوجت
وان لم يعلمنا هما * ولو قال دادي او بدي فتي

بعض رسمه وما ذك غايبا الا بقاء النسل واما الطبع فان الطبع البهيمي من الذكر والانثى
يدعوا الى تحقيق ما بعد من المباحات الشهوانية والمضاجعات النفسانية ولا يزرع جرة فيها
اذا كانت بانن الشرع اه بلقائي (ويكره عند خوف الجور) لعدم القيام
بمحقوق الزوجية اه في (او بدي فتي) اي قبلت مقال الآخر اه في

(واوفا لا عند الشهود الخ) اي قال رجل وامرأة نحن متزوجان او زوجان لا ينقد وهو المختار كافي الخلاصة اهـ في
 بالزاي والرضي والابراء لانه ليست موضوعة لتيك العين اهـ في (و حضور
 حرين) لوتزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا ينقد ﴿٨٦﴾ لنكاح وعن ابي القيسم

هو كافر محض لانه اعتقد ان
 رسول الله يعلم الغيب وهذا
 كفر اهـ في
 (فصل في المحرمات) الحرمة
 يجوز ان تفسر بالبطلان
 والفساد لانه لا فرق بينهما
 في باب النكاح ذكره فاضيل
 وغيره اهـ في

واعلم ان المحرمات عشرة
 اقسام الاول بالفراقة وهي
 سبعة الامهات وبنات
 والاخوات والعمات وبنات
 الاخ وبنات الاخ الثاني
 بالصهر يتوهى اربعة امراءه
 وبناتها وامرأة ابه وامرأة ابن
 الثالث بالزواج الرابع بالجور
 بين الاختين نكاحا ووطئا وبين
 امرأتين لو فرضت كل واحدة
 منهما ذكر احرم عليه تزوج
 الاخرى والخامس بالمصاهرة
 ونعتي بها ان يحرم عليه امها
 وبناتها عليها ابنتها وابو بالزنى

مقال داد او پذيرفت بلاميم صح كبيع وشراء ولو قالا
 عند الشهود ما زن وشويم لا ينقد * وانما يصح بافظ
 نكاح وتزوج * وما وضع لتلك العين في المال كبيع
 وشراء وهبة وصدقة وتلك الاباجارة واباحة واعارة
 ووصية * وشرط سماع كل من العاقدين لفظ الآخر
 وحضور حرين او حو حرتين مكافئين مسلمين ان كانت
 لزوجته مسلمة سامعين مفا لفظهما فلا يصح ان سمعا
 متفرقين وجاز كونهما فاقين او محدودين في قذف
 او اعميين او ابني الدارقدين او ابني احد هما ولا يظهر
 بشهادتهما عند دعوى القريب * وصح تزويج
 مسلمة عند مسلمين خلافا للمحمد ولا يظهر بشهادتهما
 ان ادعت * ومن امر رجلا ان يزوج صفرته وزوجها
 عند رجل صح ان كان الاب حاضر او الاو كذا الزوج
 الاب بالغه عند رجل ان حضرت صح والا فلا

﴿فصل في المحرمات﴾

يحرم على الرجل امه وجدته وان هلت وبناته
 وبنت ولده وان سفلت واخوته وبناتها وبنت اخيه
 وان سفلت وبنته وخالتها وام امرأته مطلقا
 وبنت امرأته دخل بها وامرأة ابيه وان هلا

والس والنظر بشهوة والسادس بالملك وهو تزوج المولى بالامه والسيدة * وابنه
 بالعبد السابع بالكفر كالمجوسية والوثنية الثامن بالتقدم وهو ان لا يتزوج الامه على الحرمة
 ولا معها ولا في عدتها بخلاف العكس التاسع بلزادة على تعدي الشرع وهو ان لا يزيد
 الحر على اربع والعبد على اثنين العاشر يتعلق الغير فلا يجوز ان يتزوج بزوجة الغير
 ولا بالجلي من النكاح وسبأ في ذلك في المتن مفصلا بالايضاح اهـ في باقاني

(ولو في عقد من بائن) انقيام النكاح بغير حق او في هذه رجعي بالطريق الاول لحمل
الوطئ فيه فلا حاجة الى ذكره قاله شيخنا اه (حتى يحرم الاخرى) اطلاق
النكاح او يقتضي الملوكة او يبيحها او تزويجها او يستلزم التسليم لان النكاح موطوءة
حكمها اه في (والجمع بين امرأتين) سواء كانتا مملوكتين او احدهما مملوكة
وهو قول علي وقال **٨٧** عثمان يجوز لاطلاق قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم واخذ

عامة العلماء بقول علي لعموم
اية الجمع وترجيح المحرم على
المبيح اه في

(بخلاف الجمع بين امرأتين الخ)
لان امرأتين لا يباح لوطئهما
جازه تزويج بنت الزوج اه في

(والزنى يوجب الخ) اي الزنى
بمشتهاة حالا او ما ضيا فلا
ثبت الجريمة بوطئ صغيرة
لا تشبهى خلافا لابي يوسف
قياسا على المجوز فلنا القلة
وطئ الولد وهو منبث فيها
بخلاف المجوز لجواز وقوعه
منها كما يراهيم وذكره ياعليهما
السلام اه في

(وصح نكاح الكاتبة) حرة
كانت امانة لقوله تعالى
والمحصنات الخ ومن ابن عمر
انه لا يحل لانهما شركتان لانهم
يعبدون المسيح وعزير او حبل
المحصنات علي من اسلم

وايته وان سفل و الكل رضا عا والجمع بين الاختين
نكاحا ولو في عدة من بائن او رجعي او وطئا ملك يمين
فلو تزوج اخت امته التي وطئها لا يطرأ واحدة منهما
حتى يحرم الاخرى ولو تزوج اختين في عقدين ولم تعلم
الاولى فرق بينهما ولهما نصف المهر والجمع
بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكرا تحرم عليه
الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها لامنهما
و الزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
بشهوة من احد الجانبين ونظره الى فرجه الداخل
ونظرها الى ذكره بشهوة وما دون سبع سنين غير
مشتهاة به يقتضي ولو اترل مع المس لا ثبت الحرمة هو
الصحيح * وصح نكاح الكاتبة والصائبة المؤمنة بنتي
المقرة بكتاب لا عابدة كوكب * وصح نكاح المحرم
والحرمة والامة المسلمة والكاتبة و اوع طول الحرية
والحرية على الامة واربع فقط للمحررات او اماء وللعبد
اثنان * وجبلى من زنى خلافا لابي يوسف
ولا نوطا حتى تضع * وموطوءة سيدها اوزان
واو تزوج امرأتين بمقعدة واحدة هما محرمة صح
نكاح الاخرى والمسمى ككلها وعندهما
يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزويج امته او سيده

اي

او مملوكة

وللمجهور ما ناولنا والشريك لبس من اهل الكتاب ولهذا عطف على اهل الكتاب اه في
(والحرمة على الامة) اي وصح نكاح الحرمة على الامة لانها حلال لقد مت او تأخرت
لوطئت لعبد للنصف اه في (ولا يصح تزويج امته) اي لو مدبرة او ام ولد
او مكاتبة لان ملك المتعة ثابت للمولى قبل النكاح فيؤدي الى اثبات الثابت ولا يصح
للعبد تزويج سيده لانه يفضى الى الجمع اه في

(فما اذا كانت هذه البائن) فان كانت معتدة عن طلاق رجعي لم يجز انفاقا لهما ان المحرم
 نكاح الامة على الحرة بالحد يثون نكاح الامة في عدة الحرة لبس بنكاح على الحرة زوال
 الملك والحل الا ترى انه لو قال لامرأة ان تزوجت عليك امرأته فهي طالق فتزوج امرأة
 بعدما بانها لم تطلق ولها ان نكاح الحرة مانع جواز نكاح الامة والنكاح باق في العدة من
 وجه بقاء المنع من الخروج والتزوج والفراس ٨٨٨ والثقة فيبقى احتياطا لالتزوج

الاخت في عدة الاخت واما
 مسألة اليمين فالمعتبر فيها
 العرف اه في
 (ولانكاح المتعة) وهو ان يقول
 اتنع كذا مدة بكذا من المال
 او يقول متعني نفسك بكذا
 من الدراهم مدة كذا فتقول
 متعك نفسي ولا بد من لفظ
 التمتع فيه اه في
 (وعليه فتوى قاضيهان) وبه
 اخذ كثيرا من المشايخ قال
 شمس الائمة هذا اقرب الى
 الاحتياط وقال صاحب الهداية
 المطلقة ثلاثا اذا زوجت
 نفسها من غير كفؤ ودخل بها
 الزوج ثم طلقها لا تحل لرجل
 الاول على ما هو المختار اه في
 (فان كان ابا او جد الزم)
 ولا خيار لهم بالبلوغ وان كان
 من غير كفؤ وعمل عدمها ويدون
 مهر المثل لو غورا الشفقة الا
 ان يكون الاب معروفا بسوء
 اختيار رجحانه وفسقا كان المقد بطلا على قول ابي حنيفة على الاصحاب بق

او مجوسية او وثنية ولا خامسة في عدة رابعة بانها
 ولا امة على حرة ولو في عدتها خلافا لهما فاما اذا كانت
 عدة البائن ولا حامل من شيء او حامل ثبت نسب جيلها
 ولو من سيدتها ولا نكاح المتعة والموقت
 باب الاول والاكفاء
 فعد نكاح حرة مكلف بلا ولي وله الاعتراض في غير
 الكفؤ وروى الحسن عن الامام عدم جواز وعليه
 فتوى قاضيهان وعد محمد بن عظيم قوفا ولو من كفؤ
 ولا يجبر ولي بالغة ولو بكرا فان استأذن الولي البكر
 فكنت او ضحكك او بكيت بلا صوت فهو اذن
 ومع الصوت يرد وكذا لو زوجها فباعها الخبر وشرب
 فيها نسجية الزوج لا المهر هو الصحيح ولو استأذنها
 غير الولي الا قرب فلا بد من القول وكذا لو استأذن
 الثيب ومن زالت بكارتها بوثية او حصة او جراحة
 او عتس أهوى بكر وكذا الرزالت برز خفي خلافا لهما
 ولو قال لها الزوج سكنت وقاست برز ديت ولا ينفه له
 فالقول لهما وتحلف عندهما لا عند الامام *
 والولي انكاح المجنونة والصغير والصغيرة ولو ثيبا
 فان كان ابا او جد الزم وان كان غيرهما فلهما الخيار

الاختيار رجحانه وفسقا كان المقد بطلا على قول ابي حنيفة على الاصحاب بق
 (وان كان غيرهما) اي غير الاب والجد فتقوله غيرهما يتناول القاضي والام حتى اذا زوج
 القاضي والام ثبت الخيار هو الصحيح لان الولاية الملزمة تنفي على الرأي الكامل والشفقة
 الوافرة والام وان كانت شفقتها وافرة فرأيها قاصرو القاضي وان كل رأيه فشفقته
 حاضرة وعن ابي حنيفة انه لا يثبت الخيار لهما اه في

(ولا يجتد خيارها) بل تختار حالة رؤية الدم حتى لو رأته قبلها تختار بلسانها وتشهد بانها
 ساحت وتقول رأيت الدم الآن ولا تعذر بعد ما قتله ولو سألت عن اسم الزوج او المهر
 او سئلت على الشهود بطلوا واشهدت ثم تأخرت في المرافعة لا يبطل كالشفعة ولو جردت
 معه تقول اطلب الحقين وتبدأ في التفسير به لانه امر ديني اه بق (وان جهلت الخ)
 ذكر في التلويح ان جهل ﴿٨٩﴾ الذكر بالخيار لا يبطل لاشتهار العلم في دار الاسلام وعدم

المانع من التعلم من جانبها
 بخلاف الامة فان اشتغالها
 بخدمة السيد مانع اه في
 (لا يبطل) اي بالسكوت وكذا
 لا يبطل لو قاما اه في
 (وشرط القضاء الخ) فلا
 يبطل العقد ما لم يقض به
 القاضي حتى لو مات احدهما
 قبل القضاء ورثه الآخر على
 ما سألني اه في

(لا في خيار العتق) فان العتقة
 اذا اختارت الفرقة بخيار
 العتق يبطل العتق ولا يتوقف
 على قضاء القاضي ووجه
 الفرق ان خيار العتق اذا كان
 الزوج عبد امصفا منصوص
 عليه وميب الخيار ظاهر وهو
 زيادة الملك عليها اه في
 (اوسيا) هو مولى العتاقة
 على ترتيب الارث والحجب
 فيقدم الفرع وان سفل ثم
 الاصل وان علا ثم الاخ لا يورث

اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا
 لابي يوسف وسكوت البكر رضي ولا يمتد
 خيارها الى اخر المجلس وان جهلت ان لها الخيار
 بخلاف المنة وخيار الفلألم والحب لا يبطل
 ولو قاما من المجلس ما لم يرضا صريحا او دلالا
 وشرط القضاء للفقهاء في خيار البلوغ لا في خيار
 العتق فان مات احدهما قبل التفرق ورثه الآخر
 بلغا او لا والى هو المنة نسباً اوسيا على ترتيب
 الارث وابن المجنونة مقدم على ابها خلافا
 لمحمد ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر
 على ولده المسلم فان لم يكن عصبة فلام ثم للاخت
 لا يورث ثم للاخت لا ب ثم لولد الام ثم لذوي الارحام
 الاقرب فالاقرب التزويج عند الامام خلافا لمحمد
 وابو يوسف مع محمد في الاشهر ثم لولي المولاة ثم لقاض
 في منسوبه ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب
 غائبا بحيث لا ينظر الكف في المساطب جوابه وقبل
 مسافة السفر وقبل بحيث لا تصل القوافيل اليه في
 السنة الامرة ولا يبطل بمصوبه ولو زوجها
 وليان لمساويان فالعبرة للاسبق واذا كانا معا
 بطلا ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح

﴿فصل﴾

اه في (ثم لذوي الارحام) قال في الخلاصة الاقرب من ذوي الارحام الام ثم
 البنت ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم اخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهن ثم
 العصبات ثم الاخوال ثم الاخالات ثم بنات الاعمام والجدة العالى اولى من الجدة السافل عند ابي
 حنيفة اه في (وقيل بحيث لا تفصل الخ) وهذا اختاره القدوري وابن مسلمة اقول
 والمختد الاول قال في الهداية وهو اقرب الى الفقه وهو مختار المصنف اه في (ويصح
 كون المرأة وكيلة) كما صح ان تكون اصبلة وكذا لو كانت ذواتية ويتوقف على الاجابة اه في

(تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً) خلافاً لما لك وسفيان لقوله عليه السلام الناس سواء كأسنان المشط لأفضل لمرى على يحيى إنما الفضل بالتقوى وهذا الحديث مؤيد بقوله تعالى ان اصكرمكم عند الله تعالى فكم فهذا يدل على ان التفاضل بالعمل لا بالنسب فمن ابطأه عمله لم يصرع به نسبته اهـ في (لبس كفؤا لهم) لانهم اشرف العرب نسباً فلا يكفئهم غيرهم اهـ في (وبنوا باهله لبسوا الخ) (٩٠)

نفسهم فمروى انهم كانوا يستخرجون النقي من عظام الموتى ويأكلونه اهـ في

(خلافاً لابي يوسف) في النكاح وعن ابي يوسف انه لا يكون كفؤاً وهذه المسئلة فرع مسئلة التعريف في الشهادة فالتعريف عند هـ لا يقع باب واحد فيقع برفه او كسره التعبير فيصير يقع لانما الكفاءة وعنده يقع باب واحد فلا يقع التمييز اهـ في

(كفؤ لمن له اياه) للمساواة فيما يحتاج النسب اليه وهو الاب والجد اهـ في

(فالما جز عن المهر الخ) لان المهر عوض بعضها فلا بد من تسليمه والنفقة تبذل فمعها حاجتها فلا بد منها لانها محبوسة بحقه وهي اليها اخرج منها الى نسبه اهـ في (روايتان) لا تعتبر وهو

تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً * فقريش بعضهم اكفاء بعض * وغيرهم من العرب لبس كفؤا لهم بل بعضهم اكفاء بعض وبنوا باهله لبسوا كفؤا غيرهم من العرب * وتعتبر في الجمع اسلاماً وحرية فسلم او حراً بوه كافر او رقيق غير كفؤ لمن لها اب في الاسلام او الحرية * ومن له اب فيه او فيه اغير كفؤ لمن لها ابوان خلافاً لابي يوسف * ومن له ابوان في الاسلام والحرية كفؤ لمن لها اياه * وتعتبر ديانة خلافاً لمحمد فليس فاسق كفؤ للبنت صالح وان لم يعلن في اختيار الفضلي * وتعتبر مالاً فالعاجز عن المهر المجمل او النفقة غير كفؤ للفقيرة والفاقر عليها كفؤ لذات اموال عظام عند ابي يوسف خلافاً لهما * وتعتبر حرفة عند هـ وعن الامام روايتان تخالفان او حجام او كاس او دباغ غير كفؤ له طار او راز او صراف به يفتي * ولو تزوجت غير كفؤ فلاولى ان يفرق وكذا الوثقة من مهر مثلهما له ان يفرق ان لم يتم خلافاً لهما وقبضه المهر او تجهيزه او طلبه بالنفقة رضى لاسكو به وان رضى احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض

فصل

ووقف تزويج فضولي او فضولين على الاجازة ويتولى

الظاهر وفي رواية مثل المروى عن ابي يوسف اهـ في (فليس لغيره الاعتراض) (طريق) الا ان يكون اقرب لان الحق واحد غير متجزئ وقال ابو يوسف لغيره الاعتراض لانه حق لهم فلا يسقط الا رضاهم كالدين المشترك اهـ في (الخ) الفضول وهو من اوجب النكاح اومن قبله بغير اذن ولا ولاية وقال الشافعي هو باطل لعدم الولاية وبه قال احمد في رواية ولما ان العقد صدر من اهله مضافاً الى محله فيتم صون الكلام العاقلين ويتوقف حكمه دفعا للضرر عن العقود عليه لوله اهـ في

نص في
الحج بر كنه
نحوه
نحوه
نحوه

ولو امره ان يزوجه الخ) اقول ولم لرحكم مالو زوجه عوراه او مقطوعة اليد او الرجل
 فظن على انه يجوز اتفاقا وقد رآته بعد ذلك بعينه في البرازية قال فيها لو زوجه عوراه
 او مقطوعة احدى اليدين او الرجلين جاز اجماعا اهـ باقاني (وعند الامام
 يصح) لا شراك المرفق في التزوج بالكفو وغيره لتخفيف المأونة فلا يلغى الاطلاق
 فيغذاه ولو زوجه ٩١) امة نفسه لا يجوز اتفاقا اهـ ق (لا يلزم واحدة منهما)
 للمخالفة فصار فضوليا

طرق النكاح واحدان كان وليان من الجانبين او كلا
 منهما او وليا واصيلا او وليا ووكلها او وكلا
 واصيلا ولا يلاهما فضولي ولو من جانب خلافا
 لابي يوسف * ولو امر امرأتان يزوجه امرأة فزوجه
 امة لا يصح عندهما وهو الاستحسان وعند الامام
 رحمه الله يصح * واو زوجه امرأتين في عقد لا يلزم
 واحدة منهما * ولو تزوج الاب او الجد الصغير
 او الصغيرة يغني فاحش في المهر او من غير كفوف صح
 خلافا لهما واپس ذلك لغير الاب والجد

عشر
 المهر

باب المهر

يصح الكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم
 فلو سمي دونها زنت العشرة وان سماها او اكثر لم
 يسمى بالدخول او بموت احدهما ونصفه بالطلاق
 قبل الدخول والخلوة الصحيحة فان سكنت عنه او قاتله
 زمه مهر المثل بالدخول او الموت والاطلاق قبل
 الدخول والخلوة متعة متبرة بمجال في الصحيح لا ينقص
 عن خمسة دراهم ولا زاد على نصف مهر المثل وهي
 درع وخيار ومثله كذا الحكم لو تزوجها بغير مهر او خبز
 او بهن الدن من الخلق فاذا هو خير خلافا لهما او بهذا

نفي

اهـ ق (لزم المسمى بالدخول) اي بالخلوة الصحيحة لتأكيد البدل وهو
 المهر بتسلم البدل وهو البضع اهـ ق
 النكاح فيقر بما يمكن تقريره كالمهر والارث والعدة والنسب اهـ ق
 (متعة معتبرة بحاله الخ) لقوله تعالى وتعهون على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وهي
 واجبة لهذه الماطعة بخلاف الامر ان لم تكن انخرقة من قبلها اهـ ق

(او بنوب او بدابة الخ) اودار فيجب مهر المثل لفساد التسمية بنفس الجهالة بخلاف ما اذا كان بدويا وتزوجها على بنته فله ما يثبت له في المهر كذا في المحطاه ق
(او بتعليم القران او خدمة الزوج اه) وقال الشافعي لهما تعليم القران والخدمة لان كل ما يجوز اخذ الموضع منه بشرط يصلح ان يكون مهر احداه لان المقصود تحقيق المعاوضة وبذلك تحقق المعاوضة وتعليم القران ان يصلح ان يكون صداقا قوله ﴿٩٢﴾ عليه السلام وزوجكها

المعسر فانما هو خير خلاف لا يوسف او بنوب
او بدابة لم يبين جنسهما او بتعليم القران
او بخدمته الزوج المهر لها سنة وعند محمد لها قيمته
الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو
ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخاه
معاوضة بالبقير ولو تزوجها على خدمته لها سنة
وهو عبد فلهما الخدمة ولو اعقبت ائنه على
ان تزوجه ففتها صديقا فيها عند ابي يوسف
وعند هما لها مهر المثل ولو ابنت ان تزوجه فلهما
قيمتها له اجما * وللمفوضة ما فرض لها بعد
العقد ان يدخل او مات والمتعة ان يطلق قبل الدخول
وعند ابي يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها
بعد المقدار ثبت وتسقط بالطلاق قبل الدخول
وعند ابي يوسف تنصف ايضا وان حطبت عن
من المهر صح واذا خلاها بلا مانع من الوطئ
جنتا او شرقا او طبعيا كرض بنسج الوطئ ورتق
وصوم رمضان واحرام فرض او قتل وجنين ونفاس
زمنه غلام المهر ولو كان خبيثا او صبيبا وكذا لو كان
مجنونا او خالفا لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح
وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلاة مانع والعدة
تجب بالخلوة ولو منع المانع احتياطا * والمتعة واجبة

بما عك من القران ولان
المشروع هو الانشاء بالمال
المنقسم والتعليم ليس بمال
فضلا عن التعميم وكذا المنافع
على اصلها ق
(فصلها قيمتها له) اي لولاها
اجبا عما لا يشرط له المنفعة
تقابل العتيق وقد فانت
وتعذر نفعه حقيقة فمضاه
معنى بالزام السبابة ولا يجبر على
الكاح اتفاقا لانها حرة
اه ق
والمنعة ان يطلق قبل الدخول
ولا ينصف لان السبب
مخصوص بالفروض في العقد
با لنصف اه ق
(تنصف ايضا) كما ينصف
المفروض لو قال ما فرض او زيد
بعد لزوم فيتنصف في قول ابي
ابوسف الاول اكان الكلام
اخصسر وانفاة او فرقاه
شبهنا اه ق

(كرض) المراد بالمرض الذي يمنع الجماع ان لا يقدر عليها ويلحقه فيه ضرر لان (الطلقة)
الضرر مدفوع شرعا فكان مانعا اه ق (ورنق) وقرن وعقل وشعر وصفر لا يطبق منه
الوطئ ولو كان الزوج لا يقدر على الجماع لا يجب بخلوة كالالمهر وقال شرف الائمة ان كان
يشبهه ويهرك اليه ينبغي ان يكمل المهر كذا في القنية وفي الخلاصة في خلوة المراهق يجب
كالالمراهق ق (او عينا) وهو الذي في كنهه ثور لانها سلمت المستحق عليها
حتى لو جات بولد ثبت نسبه منه واستحققت المهر بالاتفاق اه ق

المهر المسموع
نصفه

قرن

جماع

دنة

نكاح

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

(ومستحبة لمطابقة بعد الدخول) ولم يسم لها مهر لان المتعة خلف من المهر فلا يحتاج
 شيئا منه فلذا قال وغير مستحبة الخ ٨١ (رجع عليها بنصفه) اي الالف
 لان الطلاق قبل الدخول بنصف الصداق ولم يصل اليه عين ماوجب له لان الدر اهر
 والدائره لا يتعيان في العقود والفتوح ٨٢ (لا يرجع) بشئ عنده لحصول
 مقصود الزوج بسلامة ٩٣ * نصف الصداق له بلا عوض ٨٢ في

(لا يرجع احدهما على الآخر)
 وقال زفر يرجع بالنصف لانه
 تمام المهر بالبراء فلا يوجب
 البراءة مما يستحقه بالطلاق
 كالوسم بعوضه ٨٢ في
 (او بعده) لو وصل عين ما
 يستحقه بالطلاق قبل
 الدخول اليه لتعيينه بخلافه
 ما اذا تعيب فاحشا فوهبه له
 قبل الدخول فله يرجع عليها
 بنصف قيمة العرض يوم
 القبض لانها بالعيب صارت
 واهية غير المهر ٨٢ في
 (وان تزوجها على الف):
 حالة او الفين مؤجلة ومهر
 مثلها كالاكثر فالحيار لها
 وان كان كالاقل فهو له وان
 كان بينهما يجب مهر المثل
 وعند هما الخيار لوجوب الاقل
 كذا في شرح شيخنا

٨٢ في

لمطابقة قبل الدخول لم يسم لها مهر * ومستحبة لمطابقة
 بعد الدخول وغير مستحبة لمطابقة قبله سمي لها
 مهر * ولو سمي لها الف وقبضته فهو له ثم
 طلقها قبل الدخول يرجع عليها بنصفه وكذا اكل
 مكبل وموزون * ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل
 او الباقي لا يرجع خلافا لهما * ولو وهبت اقل
 من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام
 النصف وعند هما بنصف المقبوض ولو لم تقبض
 شيئا فهو له لا يرجع احدهما على الآخر وكذا
 لو كان المهر عرضا فوهبه قبل القبض او بعده
 * وان تزوجها على الف على ان لا يخرجها من
 بلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الالف
 والا فمهر المثل * ولو تزوجها على الف ان اقام
 بها وعلى الفين ان اخرجها فان اقام فلها الالف
 والا فمهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف
 وعند هما لها الفان ان اخرجها * ولو تزوجها
 بهذا العبد او بهذا العبد فلها الاصل ان كان
 مثل مهر مثلها او اقل والادنى ان كان مثله
 او اكثر ومهر مثلها ان كان بينهما وعند هما لها
 الادنى بكل حال وان طلقها قبل الدخول فلها نصف
 الادنى اجابا * وان تزوجها بهذين العبدين فاذا

كبد

عند ابن حنيفة وعند هما لها الفان ان اخرجها لانهما عند ابن بلدين معلومين فوجب
 تعصيبهما على وجه التخيير كما صرح فيما اذا تزوجها على الف ان كانت قبضة وعلى الفين
 ان كانت جيلة ولها ان التسمية في الاول صحيحة ٨٢ في (ان كان بينهما) اي بين الاصلين
 والادنى لانه الموجب الاصلى لكونه اعدل فلا يعدل عنه الا عند صحة التسمية له في
 (فلها نصف الادنى اجابا) لا يميز على التبعة عارة وهي اصل في الطلاق قبل
 الدخول فيحكم به ٨٢ في

(ان هو اقل منه) اي من مهر المثل لانهم لو كانا حرين يجب مهر المثل عندئذ فكذا اذا
 كان احد هما قلها العبد ويكمل لها مهر المثل لانها لم ترض بدونه الا عند
 سلامتها له اه ق (وقيل الثوب مثله الخ) لانه موصوف يجب في الذمة وفي
 ظاهر الرواية بخبر لا يقيى اه ق (لزاد كل المهر) ٩٤ ولا يصطقط منه

شيء في مقابلة الوصف فلو كان
 دفع المجل لا يسترد منه شيء
 وان زيد على مهر مثله او كذا
 ان شرط كونها شابة فوجدها
 عجوزا اه ق
 (وعند ابي يوسف ما اسره)
 لان العقد الثاني اثر فكذا
 الزيادة المذكورة فيه ولهم ان
 قصد شئين وقد بطل احدهما
 لما فع وهو اثبات الثابت فلا
 يبطل الاخر وهو الزيادة كذا
 في الكافي اه ق

(وان خلا) اي بها لان المهر
 انما يجب بالانفاق فانفع البضع
 لا يبعد العقد لفساده ولا بالخلوة
 لوجود المنع ولكل واحد منهما
 فمضه بغير حضور صاحبه
 وقبل ليس له ذلك بعد الدخول
 الا بحضوره من صاحبه اه ق
 (لايزاد على المسمى كرضاهما
 بما دونه وكذا ان كان اقل من

احد هما حر قلها لعبد فقط عند الامام وان ساوى
 عشرة وعند ابي يوسف رجه الله لها العبد مع قيمة
 الحر لو كان عبدا وعند محمد رجه الله لها العبد وتسلم
 مهر المثل ان هو اقل منه وان تزوجها على فرس
 او ثوب هروى بالغ في وصفه او لاخير بين دفع
 الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكمل او موزون
 بين جنسه لا صفته وان بين صفته ايضا وجب
 هو لا قيمته وقيل الثوب مثله ان بالغ في وصفه *
 وان شرط البكارة فوجدها ثيبا رجه كل المهر وان
 اتفقا على قدر في السر والعلانية غير عند العقد
 فالعقد ما اعطيه وعند ابي يوسف رجه الله ما اسراه
 * ولا يجب شيء بلا وطى في عقد فاسد وان خلا
 فان وطى وجب مهر المثل لايزاد على المسمى
 وعليها العدة وابتداء من حين التزويق لان آخر
 الوطئات هو الصحيح ويثبت فيه النسب ومدة
 من حين الدخول عند محمد وبقي * ومهر مثلها يعتبر
 بقوم ايها ان تساوا يائنا وجنا لا ومنا لا وعقلا ودينا
 وبلدا وعصرا وبكارة او ثيبا فان لم يوجد جميع
 من الاثمان فان لم يوجد جميع ذلك فادى جده
 منه * ولا يعتبر بامتها او خالتها ان لم يكونا من قوم ايها

المسمى لا ينقص لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانه مال متقوم في نفسه فيستقدر
 ببله بقيته وان لم يكن مسمى ان كان مجهولا وجب بالغا ما بالغ اتفاقا كذا في الزياهي اه ق
 (من حين الدخول الخ) قاله ابو الليث وعندهما من وقت التكاح وهو بعد لان الكالج الفاسد
 ليس بدائع لى الوطى لحرمته وهذا لا يثبت به حرمة المصاهرة بمجرد العقد اه ق
 (ان لم يكونا من قوم ايها) بان تكون الام بنت عم الاب لان القرابة الام من به في الارث اه ق

اعتبار اوله

(وصح ضمان وليها مهرها) الاحسن عبارة الكثر وصح ضمان المولى المهر فقال شارحة
 ان يلى هذا اللفظ يتناول الصغير اه ق (ولها السفر الخ) لان حق الحبس
 للاستيفاء وليس له الاستيفاء قبل الايقاع اه ق (ولا مجنونة) ولا مكرهه
 قلن المانع بعد التسليم (٩٥) اتفاقا لمص صحته اه ق (خلافا لابي يوسف)

انما هو رواية المعلى عن ابي
 يوسف واختاره بعضهم
 للفتوى لانه اسقط حقه
 في الاستماع بطلب تأجيل
 كل المهر اه ق
 (غير مقدز الخ) لان المعلوم
 صرفا كالمشروط شرعا
 اه ق
 (على الاول) وهوانه تغلبها
 ما دون السفر لقوله تعالى
 ولا تضاروهن ولا شك في
 ضرر القرية اه ق
 (وان اختلفا) اى الزوجان
 بعد العقد في قدر المهر بان
 ظل بالف مثلا وقالت باكثر
 ولا يثبت فالقول لم يسمع اليقين
 اه ق
 (القول لها الخ) يحكم بمتمه
 المثل لانها الواجبة عند
 عدم التسمية كما حكم بمهر
 المثل بمده فيكون القول لها
 مع اليقين اه ق

وصح ضمان وليها مهرها وتطالب من شأوت منه
 ومن الزوج ويرجع المولى على الزوج اذا دى ان ضمن
 بامرهم والا فلا * وللمرأة منع نفسها من الوطء
 والسفر حتى يوفيهما قدر ما بين تعجيل من مهرها
 كلا او بعضا * ولها السفر والخروج من المنزل
 ايضا ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول
 وكذا بعده خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها
 غير صبيته ولا مجنونه وان لم يبين قدر المهر فقد ر
 ما يجل من مثله عرفا غير مقدر بريع وشعوه * وليس
 ذلك لها لو اجل كله خلافا لابي يوسف واذا اوفاهما
 ذلك فله تغلبها حيث شاء ما دون السفر وقبل له السفر في
 ظاهر الرواية والفتوى على الاول * وان اختلفا في
 قدر المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر
 وان كان كما قال او اقل وان كان بينهما المثل ولم يهر
 المثل * وفي الملاقى قبل الدخول القول لها ان كانت
 منهجة المثل كصنف ما قالت او اكثر * وله ان كانت
 كصنف ما قال او اقل وان كانت بينهما تخالفا
 ولزمت المنة وعند ابي يوسف القول له قبل الدخول
 وبعده الا ان يذكر مالا يتعارف مهرها ولها وليها
 برهن قبل برهانه وان برهنا فينتها اولى حيث يكون

صبي اول
 سد ماله
 كلام
 او حاقه
 شاعفت
 نعمت
 اولى

(نحسا) فيما اذا كان الاختلاف بعد الدخول وما لا يصلح منه لثما فية اذا كان قبله
 اه ق (وعند ابي يوسف القول له) لانه يشكر الزيا وقال القول للمعاليقين
 اه ق (فينتها اولى حيث يكون القول له) لانها تثبت الزيادة وذكر
 في الجامع الصغير ان القول قول الزوج في نصف المهر وقال الكرخي بها لفان في الفصول
 كلها يحكم بمهر المثل بعد ذلك اه ق

(كتابتهما) كاختلا فهما في حياتهما لان اعتبار مهر المثل لا يسقط بموت احدتهما (في غير ما هي) مما لا يسطى في المهر طاعة حتى لو لم يكن مهيسا للاكل او مطعوما ياتي مثله شهرا فانقول له مع يمينه اه في (فلا شيء لهما) في الذي فان لهما عندهما مهر المثل دخل بها اومات والتمتة او طلقها قبل الدخول اه في ٩٦

(ومهر المثل في الخنزير) لان ملكهما بطل اذا لم يكن تسليم قيمة مثله في ضمان العدوان اه في (عند من اوجب مهر المثل) وهو ابو يوسف لانه لا ينصف الا المهر اه في (عند من اوجبها) وهو محمد لان القيمة صارت مفروضة فوجب نصفها بالطلاق قبل الدخول اه في (باب نكاح الرقيق) لسافرغ من بيان نكاح من يصح نكاحه من غير توقف على اذن من المسلمين وغيرهم شرع في بيان النكاح من ابس له ذلك وهو الرقيق المملوك كلا او بعضا والفقن كلا والرق نصف حكمي وهو اثر الكفر والتمتق ضده اه في

القول له ويشهد اولى حيث يكون القول لهما وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما ككتابتهما وفي موتهما ان اختلف الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد كالحياة * وان اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما ويقتى وعند الامام رجاء الله القول لنكر النسبة ولا يجب شيء * وان بحث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له في غير ما هي * للاكل * وان نكح ذمي نسيئة او جربى جريبة ثمغة على ميتة او بلا مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لهما خلا فلهما سواء وطئت او طلقت قبله او مات احد هما * وان نكحها بخير او خسر معين ثم اسلم او اسلم احدهما قبل الفسخ فلها ذلك وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند ابي يوسف رجاء الله مهر المثل في الوجهين وعند محمد رجاء الله القيمة فيهما * وفي الطلاق قبل الدخول نجب التمة عند من اوجب مهر المثل ونصف انقيمة عند من اوجبها سم

باب نكاح الرقيق

نكاح العبد والامة والمذنب والمكاتب وام الولد بلا اذن

(موقوف) على اجازة المولى خلافا لما لك في المبدلانه من خواص الانسان وملكية المولى
من حيث افعال لا من حيث افعاله آدمي اهـ (فان اجاز) اى المولى قبل الدخول وبعده سرى بها
كما ختمت ورضيت اود لالة قول لا كمن ارضوا بوفعلا كسوفه مهرها بخلاف الهدية
اهـ فى (وهى اسوة الفرماء فى مهر مثلها) لا يتساهل على صحة النكاح
فشابه دين ﴿٩٧﴾ الاستهلاك والثابت بطلان بعد استيفاء الفرماء كدين الصحة

مع دين المرض فى حق
المرضى اهـ فى
(سقط المهر) اى عنده خلافا
لها باعتبار ايموتها وله ان يجعل
بالقتل اخذ المهر فمبوزى
بالحرمان كذا فى صدر
الشريعة اهـ فى

(وعندهما لها) وهذا يخالف
للهداية والكافى وغيرهما
اهـ رواية عنهما لان الوطى
حقها حيث ثبت لها ولا يـ
المطالبة وفى العزل ينقص
حقها فبشرط رضاها كما
فى الحرة بخلاف الامه المملوكة
لانه لا مطالبة لها فيعتبر رضاها
ووجه ظاهر الرواية ان
المقصود الولد وهو حق المولى
فيعتبر رضاها وهذا عاقرت
الحرة كذا فى الهداية اهـ فى
(ولا اخبار لها) لان الفوذ
بعد المتق فلا يتصور ازدياد
الملك عليها وثبوت الاخبار

السيد موقوف فان اجازة نفذ وان رد بطل * وقوله
طلقها رجمية اجازة لاطلقها او فارقها فان تكسوا ابنته
فالمهر عليهم يباع العبد فيه ويسعى المديرو المكاتب
ولا يسلمان وانته لبعده بالنكاح يشغل جائزه وفاسد
فيباع فى المهر لو نكح فاسدا فوطى موته الاذن به حتى
لو نكح بعده جائز توقف على الاجازة * وان زوج عبده
المأدون المسبون صح وهي اسوة الفرماء فى مهر
مثلها * ومن زوج امته لابلزيم تبويها ويطا الزوج
مضى نظر ولا نفقة عليه الا بالتبوي وهي ان يحل بينها
وبين الزوج فى مرتله ولا يستخذهما فان بواها ثم رجع
صح وسقطت النفقة وان خدمته بلا استخدا مه
لانسقط * وان زوج امته قتلها قبل الدخول سقط
المهر بخلاف ما لو قتل الحرة نفسها قبله * والاذن
فى العزل عن الامية للسيد وعندها لها * وان
تزوجت امه او مكاتبه بالاذن ثم صفت فلها
الخيار فى الفسخ حرا كان زوجها او عبدا
* وان تزوجت بلا اذن فصحقت نفقته وكذا العبد
ولا اخبار لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل المتق
ولها ان وطئت بعده * ومن وطى امه ابنته فولدت
فادعاه ثبت نسبه منه ولم يرقبها لا مهرها ولا نفقة

اقتضا

نحوه

باعتباره اهـ فى (والمسمى للسيد) اى للمهر المسمى بعد ما ان وطئت بعده
اى بعد المتق لانه استوفى منافع مملوكة لها لان نكاح العقد بالعتق استندالى وجود العقد
فصححت التسعة ووجب المسمى ولهذا لم يجب مهر آخر بالوطى فى نكاح موقوف لان العقد
اتحد باستناد النكاح لا يجب الامهر واحد كذا فى الهداية اهـ فى (لامهرها)
وقال زفر والشافعى عليه مهرها اهـ فى

(وهو حر بقرائه) أي الوالد الحر وعلة بقوله لقرائه أي الابن لامتلاك اخاه في
 (ففضل) وكذا لو قال رجل تحت أمة لمولاه ذلك ويسقط المهر في الأولى دون الثانية
 لاستحالة وجوب شيء على مبدعها واصله ان العتق يقع على الأمر عندنا خلافاً لفرض الشافعي
 اذا عتق الأفياء بملكه في (باب نكاح الكافر) ٩٨ * المناسبة بينهما

ظاهرة لان الرق اثر الكفر الان
 الكافر ادق في
 (محرمه) كامة او اخيه
 او منطلقته ثلاثاً او جمعه بين
 خمس او بين من لم يميز الجمع
 بينهما في

(او اسلم احدهما) الطفل
 فطر اليه قال سراج الهداية
 فان قلت كيف يوجد هذا
 التعيم ولا وجود لنكاح مسلمة
 منع كافر قلت هذا محمول على
 حالة البقاء بان اسلمت المرأة
 ولم يمرض الاسلام على زوج
 قال الزيلعي وهذا اذا لم يختلف
 والطفل كذا في
 (ولو اسلمت زوجة الكافر الخ)
 وهكذا وقعت العبارة في الوفاية
 اقول وقد خرج بقيد زوجة
 الكافر وزوج المحوسبة واما اذا
 ضحكنا كثنائين فانه ان اسلمت
 يفرض عليه الاسلام فان اسلم
 لم يتغير عنهما الجواز تزوجها

ولدها وتصيروا ولد له والجدة كالاب بعد موته لا قبله *
 وان زوج أخته اباه جاز وعليه مهرها لا قيمتها فان اتت
 بولد لا تصيرام ولد وهو حر بقرائه * حره قالت لسيده
 زوجها اعتقه عني بالف ففعل قسداً النكاح ولم يجر
 الالف والولاء لها ويصح عن كفارة النوت به وان
 لم تقل بالف لا يفسد وأولاً له خلافاً لابي يوسف *
 وللولي اجبار عبديه وأمنه على النكاح دون
 مكاتبه ومكاتبه مكرهين مكرهين مكرهين

اعذاره ولو لم يزوج
 * باب نكاح الكافر *

واذا تزوج كافر بلا شهودا وفي عدة كافر وذلك جائز
 في دينهم ثم اسلموا فاعليه خلافاً لهما في العدة * ولو تزوج
 المجوسي محرمه ثم اسلموا واحدهما فرق بينهما وكذا
 لو تزوجا النسيان بمرافعة احدهما لا يفرق خلافاً لهما
 والحدائق مسلم ان كان احد ابوية مسلماً واسلم احدهما
 وكتبي ان كان بين كتابي ومجوسي * ولو اسلمت زوجة
 الكافر او زوج المجوسية عرض الاسلام على الآخر فان
 اسلم فيها والافرق بينهما فان ابى الزوج فالفرقة طلاق
 خلافاً لابي يوسف لان ابنته هي ولها المهر لو بعد
 الدخول والافترقه له ابى ولا شيء * لو ابى ولو كان ذلك

للمسلم واما اذا كانت كنية والزوج مجوسي فاسلم فانه كاذكرنا واما اذا كانا مجوسين * في
 فانه يفرق باسلام احدهما مطلقاً بعد الاية فهو احسن من اطلاق الكفر بقوله فان اسلم
 اخذ الزوجين بعرض الاسلام على الآخر لم يمتد اخراجه في (خالفرقة)
 خلاق) عندهما لامتناعه عن الامساك بالمعروف فينبوب القاضي مناه في التبريح كما
 في الحب والعفة في (والا فنصفه) لاشتراكهما في سبب الفرقة فلا يكون
 طلاقاً كالفرقة بسبب الملك والحرمة وخيار البلوغ في

(فان اسم زوج النكاح) كما ينما من كلامه لجواز تزوجه بها ابتداء والبقاء سهل كما لو تزوج
 المكاتب بنت مولاة ومات المولى لا يفسد ولو تزوجها بعد موته لا يفسدها في
 (بانت ولا عدة عليها) احتراز عن قول الشافعي في المدخول بها لا تبين حتى تمضي اه في
 (وان اسما متاعا بانت) * ٩٩ * لاسرار الاخر على الزدة لانه مناف كابتها لهما فان

تأخرت اسلا ما قبل الدخول
 سقط المهر وان تأخر هو فلها
 النصف اه في

(باب القسم) بقصع القافي
 وسكون السين مصدر قسمت
 الشيء بالكسر واحدا لاقسام
 اه في

(كتاب الرضاع) وجه المناسبة
 ان الرضاع سبب للحرمة كما ان
 النكاح سبب للنسب وهو
 الحرمة وانما يذكر طرفة مسائلة
 في الحرمان لمسالة من احكام

جنة مختصة فافرد على حدته
 وجعل في الدبوان قبح الزاء
 اصلا والكسر لغة وجعل
 الفعل من باب علم اصلا ومن

باب ضرب لغة فجد اه في
 (الرضيع) فعمل بمعنى فاعل
 كبيرا او صغيرا اه في

(من ثدى الاذى) يخرج
 مصه من غير ثدى ومن ثدى
 حيوان غير الاذى كذا قاله

في دارهم لا تبين حتى تمضي ثلاثا قبل اسلام الاخر
 فان اسلم زوج النكاحية بنتي نكاحهما وتبين اليدين
 سبب القرعة لالهي فلو خرج احد هما اليها مسلما
 او اخر ج مسيدا بانت وان سبيا معالا * ومن هاجرت
 اليها بانت ولا عدة عليها خلافا لهما * واذا واحد
 الزوجين فسح في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق
 ولو طوذة المهر ولغيرها نفسه ان ارتد ولا شيء لهما
 ان ارتدت وان ارتدا معا او اسلما معا لا تبين وان اسلما
 متباقيًا بانت ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا

او حائرا
 او جردا

باب القهيم * ادلت وجهه

يجب العدل فيه بتوبة لاوطئا * والكر والتب والجدية
 والقديمة والسلف والنكاحية فيه سواء * والامة والمكاتبية
 والمدة وام الولد نصف الحرة * ولا قسم في السفر
 فبسا فرعين شاء والقرعة احب * وان وضعت قمحها
 لغيرها صح ولها ان ترجع

كتاب الرضاع * اصله

الرضيع من ثدي الاذى في وقت مخصوص
 وبث حمله قبله وكثيره في مدة لا بعدها وهي حولان

شيخنا وقال العلامة ابن كمال وينبغي ان يراد وما في معنى المص ليشمل الاستعاط وغيره
 اه في (وبث حكمه) وموحد النظر وحرمة المناكحة اه في (بقابلة)
 وكثيره (لاطلاق النص والاحاديث) فانقيده بالمعد زادة وهي نسخ وما رواه مسلم عن
 عائشة روى نسخة ابن علس حكاه ابو بكر الرازي وقال ابن بطال الراية عن عائشة
 مضطربة وبه يسقط ومذهبنا مذهب علي وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وجهه والثابطين

(وعندهما حولان) وهو قول الشافعي لقوله تعالى والوالدان يرضعن الآية وافل مدة الحمل ثلاثة اشهر فبقي للفصال حولان اه ق (الاجدة ولدها الخ) في هذه السبعة يفارق النسب الرضاع ونظيرها بعضهم فقال يفارق النسب الرضاع في صورته كام نافه وجدة الولد وام عم واخت ابن وام اخ وام خال وعمه ابن اعتمد والا اخا ابن المرأة لها) لانه ولدها او ولد زوجها نسباً ولا كذلك رضاعاً ١٠٠ اقول ولا فائدة في

قوله لها لان ابنها لا يكون لغيرها بل يومهم الجواز اه ق (ولا حل بين رضيعي ثدي) لانهما اخوان واراها به الصبي والصبيبة اجتمعا على ثدي واحدة لم يجوز لاحدهما ان يتزوج بالآخر فطلب المذكر على المؤنث كما في الفهرين للشمس والقمر اه ق (مرضعتي) بكسر الضاد من ارضعته سواء ارضعت ولدها ام لا فلا تكون المسئلة مكررة بالاولى اه ق (وان ارضعت ضرتها حرمتا) ترك المصنف لو ارضعتها على التعاقب حرمتا وهي في الجمع لانها تفهم من قوله ولا حل بين رضيعي ثدي فتأمل اه ق (وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال) وهو شهادة رجلين او رجل وامرأتين لان في اثباته

ونصف وعندهما حولان فيصرمه ما يحرم من النسب الاجدة ولدها واخوته ولدها وعمه ولد موام اخيه وام عمه او عمتها او خاله او خالتها والاخا ابن المرأة لها وقس عليه * ونحل اخت الاخ رضاعاً ونسباً كما خ من الاب * اخت من اعم محل لاخيه من ايه ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زما بينهما ولا بين رضيع ووليد * مرضعته وان سفل وولد زوج ابنها منه فهو اب للرضيع وابنة اخ وبنته اخت واخوه عم واخوته عمه ولا حرمة لورضعها من شاه او من رجل * ولا في الاحتقان بل بين المرأة وبين الذكر والميتة محرم وكذا الاستعاذ * والابن المخلوط بالطعام لا يحرم خلافاً لهما عند علية اللبن ويعتبر الغالب لو خلط ماء او دواء او لبن شاه وكذا لو خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى وعند محمد رحمه الله تعالى تعلق الحرمة بهما * وان ارضعت ضرتها حرمتا ولا مهر للكبيرة وان لم توطأ ولا صغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع او الهلاك او لم تعلم انه مقصد والقول قولها فيه وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال * واو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق

زوال ملك النكاح وذكر في الكافي انه لا فرق بين ان يشهد رجل النكاح او بعده * كتاب وفي المعنى خبر الواجد مقبول في الرضاع الطاري ومعناه ان يكون تحت صغيرة ونفسه واحدة بانها ارضعت امه واخوته او امرأته بعد العقد وذكره ايضا صاحب الهداية حيث قال بعد مسائل بخلاف ما اذا كانت المكوحه صغيرة واخبرنا وج انها ارضعت من امه حيث يقبل قول الواجد فيه لان القاطع طارى اه ق

ورر
خفت
نقصان
صبر

(الثابت شرعا) احتزبه عن رفع القيد الثالث حسا وهو حل الوثائق واحتزبه قوله بالنكاح لانه رفع قيد ثابت شرعا لكنه لا بالنكاح اهـ ق (وحسنه وهو سني الخ) قوله عليه الصلاة والسلام ان من السنة ان تستبطل الطهر استقبالا وتطيقها لكل قرء تطليقة ولان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو الاقدام في الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر اهـ ق (١٠١) (لهنرها طليقة) أي والسني لغيره لم دخول بها من حبثا العدد وهو مخالف لما ذكره صاحب الهداية

كتاب الطلاق

هو رفع القيد الثالث بتشرع بالنكاح * احسن تطليقها واحد في طهر لاجتماع فيه وزكها حتى تمضي عدتها * وحسنه وهو سني ثلاثا في ثلاثة اطهر لاجتماع فيها ان كانت مدخولا بها وغيرها طليقة ولو في الحيض * والآيسة والصغيرة والحامل يطلقن السنة عند كل شهر واحدة وعند محمد رحمه الله لا تطلق الحامل للسنة الواحدة * يجوز اطلاق طهر عقب الجماع * وبدعته تطليقها ثلاثا او اثنين بكلمة واحدة او في طهر واحد لاجتماعه فيها ان كانت مدخولا بها او اثنين في طهر واحد مع فسخ وكذا تطليقها في الحيض ونجس مراجمتها في الاصح وقبل يستحب فانها طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وقبل يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة * ولو قال للوطوء فانك طالق ثلاثا السنة وقع عند كل طهر واحدة وان نوى الكو قوع جله صحته * ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او خرس باشارة الموهوبة لا طلاق صبي ومجنون ونائم ولا سيد على زوجة عبد * واعتباره بالنساء فطلاق الحرة ثلاث ولو نجس عبد وطلاق الامه ثنتان

عبدان
كسكنه او
اطهره

صح

وغيره اهـ ق (الواحدة) وبه قال زفر لان مدة حملها طهر واحد فلا يصح التفريق كالطهر المند قلنا ان الحامل لا تحبض مدة حملها فصارت كالآيسة بخلاف المندو جاز طلاقهن عقب الجماع لان الكراهة فيمن تحبض لئولهم الحبل وهو مفقود هنا اهـ ق (وتجب مراجمتها في الاصح) وهو مختار الهداية عملا بحقيقة الامر دفعا للمصيبة بالقدر الممكن والضرر عليها بتطويل العدة ورفضها بالمرأه اهـ ق (وقبل يستحب) وهو مختار القدوري لان النكاح مندوب فالامر برجسته لا يكون واجبا واختاره في المجموع اهـ ق

(وقيل يجوز ان يطلقها الخ) لما روى مسلم واصحاب السنن في حديث ابن عمر فلي اجمعها ثم يطلقها حاملا او طاهرا والرواية الاولى اولى لكونها اكثر تفسير اواقوى صحته اهـ ق (ثنتان ولو تحت حر) وقال الشافعي يعتبر بحال الرجل اذا العبرة في الطلاق بالزجال وفي العدة بالنساء وبه قال مالك واحدواتا قوله عليه الصلاة والسلام طلاق الامه ثنتان وعدتها حيضتان وروى قرء ان اهـ ق

(باب إيقاع الطلاق) لما فرغ من بيان أصل الطلاق شرع في بيان تنويعه إلى صريح وكناية فاشار إلى الأول بقوله صريحه اه في (صريحه) هو ما ظهر المراد به ظهورا يذنب بحث يسبق إلى فهم السامع مراده وذا لما يكون عند أكثر الاستعمال فلذا قال ما استعمل اه في (يقع بكل منها) أي بكل لفظ من هذه الألفاظ طلقة ﴿١٠٤﴾ رجعية وله مراجعتها قولاً وفعلًا وان لم ترض اه في

ولو تفتحت حر

باب إيقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج إلى نيته وهو أنت طالق ومطلقة وطلقت ويقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى أكثر أو بائة وقوله أنت الطلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقاً يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى ثنتين أو بائة وان نوى بائة طلق واحدة وبطلاق أخرى وقتاً وان نوى الثلاث وقعن ويقع بإضافته إلى جعلتها كإحدى أو إلى ما يبربه عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح واليد والجسد والفراخ أو إلى جزء شائع بينهما كصفها أو ثشها لإضافته إلى يدها أو رجلها أو ظهرها أو بطنها ولو طلقها نصف تطليقة أو سلسها أو بمها طلقت ويقع في أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين ثلاث وفي ثلاثة أنصاف تطليقة ثلثان وقيل ثلاث وفي من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين واحدة وعندهما ثلثان وفي إلى ثلاث ثلثان وعندهما ثلاث وفي واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو شيئا أو نوى الضرب والحساب وان نوى واحدة وثنتين

قولا وفعلًا وان لم ترض اه في (وان نوى أكثر) أي من واحدة وان لم ينو شيئاً لأنه ظاهر المرام فيعلق الحكم بعين الكلام اه في

(وان نوى الثلاث رقمين) لان اللفظة مردغية في المفرد وان حقيقى وهو ادى في الجنس هو حكى وهو جميعه فابهما نوى صح لانه يحتمله بخلاف انتنية ولذا صح في الامة لانه جميع الجنس في حقها كالثلاث في حق المرأة اه في

(لإضافته إلى يدها أو رجلها) لانه لم يعرف استقرار استعماله لفظ ولا عرفا وانما جاء بهما على وجه التدرج حتى اذا كان عند قوم يعمرون به عن الجملة وقع به الطلاق اه في (ثلاثة أنصاف تطليقتين ثلاث) ضرورة ان كل نصف

(وعندهما ثلثان) استخسا ناه ثلاث

حلقة تكامل النصف الثالث اه في

لمدخول الابتداء والانتهاء جميعا وقال زفر لا يقع شيء لعدم دخولهما اه في (وعندهما ثلاث) وواحدة عند زفر على الأصل المذكور اه في

(ثلاث فيها ايضا) لانه يحتمل ان حرف الواو للجمع والظرف يجمع المظروف اه في (تطبيق الحال حيث كانت) لعدم اختصاصه بالمكان ولو قال اردت اذا دخلت صديق ديانته لانه خلاف الظاهر كالوقال انت طالق في ثوب كذا اوفى الشمس اوفى الظل ولو قال الى الشتاء او الى رأس الشهر تطلق بعدنا خلافا لغير اه ق (اذا دخلت مكة اوفى دخلك) ١٠٣٠ اوجه حقيقة التعلق في الاولى والظرف في الفعل

لا يصلح شاعلا فحمل على الشرط للناسية بينهما اذ الظرف يسبق المظروف كما ان الشرط يجمع المشروط اه في (فصل) اي في اضافة الاطلاق الى الزمان اه في

ثلاث وفي غير الموطوعة واحدة مثل واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين ثلاث فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين ثنان وان نوى الضرب ١٠ وفي انت طالق من هنا الى الشام واحدة وجمعية وفي انت طالق بمكة اوفى مكة تطبيق للحال حيث كانت ولو قال اذا دخلت مكة اوفى دخلك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار

فصل ١٠ زمانه وظان ظمير

(يقع عند الصحيح) لان كونها مطلقة في جميع الغد يستلزم الوقوع في اول الاجزاء اه في (صحح ديانته) في الاول اتفاقا لانه نوى حقيقة فاذا نوى البعض فقد خصص العام وهو محاذ فلا يصدق فيه اه في (خلافا لهما) والفرق لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وهو حقيقة اه في

قال انت طالق غدا اوفى غدا يقع عند الصحيح وان نوى الوقوع وقت العصر صححت ديانته وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما ١٠ ولو قال انت طالق اليوم غدا واغدا اليوم يعتبر الاول ذكرا ١٠ ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو باطل وكذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس وقع لان ١٠ ولو قال انت طالق ما لم اطلقك اوفى ما لم اطلقك اوفى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث وقعن بسكوته وان برز او نوى او علق ١٠ وفي وقت واحدة ١٠ ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم يمت احدهما ١٠ واذا بلائية مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فانوى واليوم للنهار مع فعل ممتد وطلاق الوقت مع فعل لا يمتد

(يعتبر الاول ذكرا) لانه يذكّر الظرف الاول ثبت حكمه تجبيرا او تعلقا فلا يتغير بذكر

اثنى اه في (وقعت واحدة) ولا تقع الثلاث لوجود الشرط وفي هذه المسئلة تظهر فائدة الوصل بخلاف الاولى اه في (طلقت للحال) فتطلق حين سكت لانها الوقت ولذا تستعمل فيما هو كائن والشرط يكون في المتروك ولذا تطلق حين يسكت في قوله اذا سكت عن طلاقك اه في (مع فعل لا يمتد) اي بما لا يصح تعديا بمدة كالطلاق والعتيق والتزويج والكلام ونحو ذلك اه في

لغو اوله
بوضوح
في محله

(ولو قال انا منك طالق فهو نكاح) لقوله تعالى فطلقوهن في اضافته اليه تغيير الم شروع
ولانه رفع القيد وهو المقيدة اه ق (بانت) لان الابانة لازالة الوصلة
والتحريم لازالة الحلق وهما مشتركان بينهما فتصح الاضافة اليه اه ق (ان نوى)
لانه من النكاحات وانما يسند اليها لجواز ان يكون له غيرها اه ق (فهو نكاح)
لان مع للقران وحال موت احدهما حال ارتفاع النكاح ﴿١٠٤﴾ اول شرط كونه مع

دخولك فلزم الموقوف بعد
الموت وهو محال اه ق
(وكذا لو قال انت طالق واحدة
اولا) عندهما خلافا لمحمد
في رواية وهو قول ابي يوسف
اولا فانها تطلق رجعية لانه
ادخل الشك في الواحدة
خاسفت ولهما ان الشك
في الايقاع فصار كقولها انت
طالق اولاه ق
(بطل العقد) اما في الاول
اخلاص ملك النكاح مشروى
وقد استغنى عنه بالاقوى منه
وهو ملك الرقبة واما في الثاني
فلا اجتماع بين المالكية
والمملوكية فان قلت المالك
لو اشترى زوجته لا يطل قلت
ليس له ملك بل حق الملك
وهو لا يمنع بقاء النكاح ثم فرع
على هذا قوله فلو طلقها
اه ق

(فجاء) برواية ابي حفص الكبير

فلو قال امرتك بغيرك يوم يقدم زيد فقد ملبلا لا تخير
وان قال يوم اتزوجك فانت طالق فنكحها بلا وقع
ولو قال انا منك طالق فهو نكاح وان نوى ولو قال انت طالق
بأن او عليك حرام بانت ان نوى ولو قال انت طالق
مع موتي اوقع موتك فهو نكاح وكذا لو قال انت طالق
واحدة او اخلافا لمحمد رجعية في رواية * وان ملك
امرأته او شفقتها او ملكته او شفقتها بطل العقد
فلو طلقها بعد ذلك لفا * ولو قال لها وهي امه انت
طالق فثنين مع اعتناق سيدك اياك فاعتقها ملك
الرجعة وان علق طلقها بمجيء القيد وعلق مولاه
عتقها بقاء لا تحل له الا بعد زوج آخر وعند محمد ملك
الرجعة وتمتد كالخرة اجماعا

فصل

قال لها انت طالق هكذا مشيرا باصابعه وقع بعدها
فان اشار يطلونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر
المضغوطة * ولو وصفت اطلاق بضرب من الشدة
بان قال انت طالق بان او اليك او اخي الطلاق
او اخيه او اشده او طلاق الشيطان او ولد عمة
بالجر او سكا لجلس او كالف او سيلي آليت

وفي رواية ابي سليمان انه معها على ما في الحديث لان الضيق اسرع وقوا (او تطلقه)
لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو مستحسن اه ق (كالجبل او كالف الخ) لانه
موصوف بمحملة فكان تعيينا لاحد محتمله ويرتب عليه موجه ثم الاصل عند ابي حنيفة ان مقتضى
تشبه بشي يقع بان لانه يقتضي زيادة وصف وعند ابي يوسف ان ذكر العظيم يقع بانا والا فرجعا
لان التشبيه قد يكون في التوحيد على البحر يدا مذكر العظيم فهو لازالة لاجل اه ق

معه امه

مالك ادله

كذلك
معه

(وصحبت نية الثلاث في الكل) أي في الحرة والفتنان في الامة بميزة الثلاث اه في
 (يوان فرق بانث بالاولى) قال انت طاق واحدة واحدة واحدة او قال انت طاق طاق طاق
 لو انت طلق انت طاق انت طاق اه في (ولانغ الثانية) انليس في آخره ما يضر موجب
 اوله لصلابة كل لفظ ابقا على حدة فتبين بالاولى بلا حدة فتصادفها الثانية وهي
 باثي فلا يقع وعندما لك ١٠٥ واحد تطلق ثلثا وهو قول ابن ابي ليلى لان الواو

للجمع اه في
 (وقع واحدة) لوقوعه
 بلا حدة فلا تلحقها اثباتية
 اه في

(قبل واحدة) لان القلبية صفة
 للاولى والابقاع في الماضي
 ايقاع في الحال فوقعت
 الواحدة فبانت بها فلا يقع
 بعدها اه في

(او بعد ها واحدة) لان
 البعدية صفة للاخيرة وقد
 حصلت الا بانه قبلها
 (فتنان) فالواو وقع في هذه
 الصور الاربع ثلثان اما
 الاولى فلان البعدية صفة
 الاول لخلو الظرف من الضمير
 فاقضى ايقاع واحدة
 في الحال والاخرى فلمها

فيقتربان واما الثانية فلان
 القلبية صفة للاخرى لا تقتربانها
 بالضمير اه في
 (واحدة) او فوا حدة فد
 خلت وقعت واحدة عند تقدم

او تطلق شديدة او طويلة او صريضة وقع واحدة
 باثية بلائية وكذا ان نوى الثنتين الا ان نوى بوجه طلق
 واحدة بوجه باثي او البتة اخرى فيقع باثان *
 فيفقه غليله وصحبت نية الثلاث في الكل

محرم فصل

طلق غير المدخول بها ثلاثا وقعن وإن فرق
 بانث بالاولى ولا تقع الثانية * ولو قال انت طاق
 واحدة واحدة وقع واحدة وكذا لو قال
 واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة ولو قال
 بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
 او معها واحدة فتنان وفي الموطوءة ثلثان
 في الكل * او قال ان دخلت الدار فانت طاق
 واحدة او واحدة فدخلت يقع واحدة وعندهما ثلثان *
 ولو اخرج الشرط فتنان اتفاقا لا يقع بعدد قرن
 باطلاق لا يقع ما بانت قبل ذكر العدد في قوله
 انت طاق واحدة لا تطلق

محرم فصل

وكنا يشه ما حمله وغيره * ولا يقع بها
 الابنية او دلالة حال فيها استعدي واستعدي
 رجلك وانت واحدة يقع بكل منهما واحدة

الشرط فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع
 بهذا الترتيب وهذا عنده اه في
 اخره لوجود التعريفه فكان حكم البيان اه في
 بالكنايات (فكنايت) مجاز لا حتمال والا فالكنايتية عند الاصوليين ما استمر المراد منه ولا ينفهم
 الا بقرينة حقيقة كانت او مجازا اه في
 اقوى من النية لانها ظاهرة والنية باطنة ثم المراد من دلالة الحال ما يعبر بالدلالة
 المقال على ما استغنى عليه بان المالك المال اه في

انزل

يبدو

فهم

(بنت) من البت وهو الفطخ فيتمثل الانقطاع عن النكاح او عن الخيرات او الاقارب الثالث بنته
 من بنت الشيء اذا بنته عن غيره فيتمثل ما يحتمل البت الزايع حرام واصله المصدر كالحرمة
 وبرايه النعت ومعناه المنوع فيتمثل ما يحتمل البتة والبنته الخامس خلية من تلوه بضم الخاء
 من خلاخلوه فيتمثل الخلوه من الخيرات او عن قيد النكاح السادس ربة من البراءة من حد علم
 فيتمثل البراءة من حسن الشاؤم من قيد النكاح السابع حبلك ١٠٦ على غاربك وهو

استعاره عن الخلية والغارب
 ما تقدم من الظهر وارتفع عن
 العنق فيتمثل ما يحتمل خلية
 الشبان الحق باهلك وهو من
 الحق من حد علم وقبح الالف
 وكسر الحاء خطأ فله يصير من
 الاطلاق وهو فعل متعد
 وانهج ان يجعل من المحرق
 فيتمثل لاني طلفتك اوسيري
 سيرة اهلك اه في
 (و يصدق في ديانة في الكل)
 اي كل الكليات مع اختلاف
 الحالات لان الله تعالى طلع
 على النيات فالخالات ثلاث
 حالة الرضى وحالة النقص
 وحالة مذكرة الطلاق
 الكليات ثلاثة اقسام ما يصلح

رجبة و ما سواها تقع بها واحدة بائنه الا ان ينوي ثلاثا
 فيعني ولا تصح نفاثتين وهي (بائنه بنته حرام
 خلية ربة حبلك على غاربك الحق باهلك وهبك
 لاهلك سرجك فارقتك امر لك سرك اختارى نفسك
 انت حرى بحمري استوى اخوى اخوى اذهي
 قوى اشقي الا زواج ما فلو انكر البتة صيد في مطلقا
 حاله الرضى ولا يصدق قضاء عند مذكرة الطلاق
 فيما يصلح في الجواب للطلاق دون الرد ولا عند
 النقص فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم
 ويصدق في ديانة في الكل ولو قال ثلاث مرات اعتدي
 ولذي الاول طلاقا وبالباقى حبسا صديق وان لم ينو
 بالباقى شيئا وقع الثلاث وتطلق بلسن لي بامرأ
 اولست لك زوج ان نوى الطلاق والصريح يلحق
 الصريح والباقي لا يلحق الصريح لا الباقى
 الا اذا كان مطلقا بالشرط

باب التفويض

اذا قال لها اختارى بنوى الطلاق فاختارت نفسها
 في مجلسها الذي علمت به قيد بابت واحد ولا تصح بنية
 الثلاث وان قامت منه او اخذت في عمل اخر بطل
 ولا يمين ذكر النفس

جوابا وردا الخ اه في
 (وان لم ينو لباقى شيئا) اي لا
 طلاقا ولا حبسا اه في
 (وقع الثلاث) لصيرورة الحال
 مذكرة الطلاق بنية في الاول
 فثبتت الساقيات لثلاثة
 الحال اه في (بلسن) اي بقول الزوج لزوجته لست لي بامرأة اولستك زوج
 وقد اقتصر المسائل في الاطلاق وقيدته في اكثر بقوله ان نوى على ما هو قول ابى حنيفة
 المختار وقال لا يطلق لانه نفي النكاح وهو كذب بوله ان هذا لا يصلح انكارا للنكاح يصلح
 ان يكون انشاءا للطلاق اه في (والباقي) اي ويلحق الطلاق الصريح الباقى (شمر)
 رجعي ملحقة بباقي رجعي هجنان رجعي يثبت لاحقة * يودود باثرا فان

بين سنن الطلاق
 باعشله
 ذاهب اول
 اعندي
 بدرسه لاول
 نيت الخ
 نيز زو فم
 كلسن

(تطلق) اى استحسانا والقياس ان لا تطلق لان كلا منهما ليس بجواب لانه محتمل الموعده
اذ الفصل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فلا يترجح احدهما بلا مرجح
اه ق (فقلت اخترت الاولى الخ) ولا يحتاج فيه الى ذكر النفس لان
فى لفظه ما يدل على ارادة الطلاق وقيل لا بد من ذكر النفس وانما حذف لشهرته لان فرض
محمد التفرع دون بيان ﴿١٠٧﴾ صحة الجواب وعلى هذا ينبغي ان تكون النية حذفت
لهذا المعنى ايضا لانها ليست بشرط اه ق

(وقع الثلاث) لانه نوى محتمل
كلامه وان لم ينو شيئا ثبت
الاقل وكذا اذا نوى اثنين لانه
عند محض والجنس لا يحمله
وذكر النفس خرج مخرج
الشرط حتى اولم يذكرها لا يقع
كما لا يقع فى جواب التخيير الا به
والحاصل ان الامر يدها
كالخيار فى المسائل كلها الا فى
احتمال الثلاث فانه لا يصح
بینه كما مر اه ق

(وان قالت) اى فى جواب قوله
امرك بيدك اه ق
(فواحدة بائنه) لانه من
الكنايات يقع بانها اه ق
(لا يدخل الليل) حتى لا يكون
لها الخيار بالليل لان كل واحد
من الزوجين ذكر منفردا
واليوم المنفرد لا يتناول الليل
وقال زفر يدخل كقوله انت
طالق اليوم وبعد غد اه ق

او الاختياره فى احد كلا منهما * وان قال لها اختارى
فقلت انا اخترت نفسى واخترت نفسى تطلق * وان قال
لها ثلاث مرات اختارى فقلت اخترت الاولى
او الوسطى او الاخيرة تقع الثلاث بلائنه وندبها
واحدة بائنه * ولو قالت اخترت اختيارة وقع الثلاث
اتفاقا * ولو قالت طقت نفسى واخترت نفسى بتطبيقه
بانت بواحدة فى الاصح وقبل عليك ترجمه * ولو قال امرك
بيدك فى تطبيقه واخترى تطبيقه فاخترت نفسها
وقع واحدة رجعية * ولو قال امرك بيدك بنوى ثلاثا
فقلت اخترت نفسى بواحدة او بمره واحدة وقع
الثلاث وان قالت طقت نفسى واحدة واخترت
نفسى بتطبيقه فواحدة بائنه * ولو قال امرك بيدك
اليوم وبعد غد لا يدخل الليل وان ردت فى اليوم
لا يرتد بعد غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل
وان ردت اليوم لا يبقى غدا * ولو مكثت بعد التفويض
يوما ولم تنعم او كانت قائمة فجلست او جالسة فانتكأت
او متكئة فقعدت او على دابة فوفقت اودعت ابائها
للمشورة او شهوا للاشهاد لا يبطل خيارها وان سارت
دابتها بطل لا يسير فلك هى فيه * ولو قال لها طلقى
بثلاث

بثلاث

(لا يرتد بعد غد) لانه فوض اليها فى نهاري بينهما نهارا لتمامه فيه الايقاع فكان بمنزلة
تفويضين فاذا ردت احدهما لا يرتد الاخر اه ق (ولو مكثت) اى الزوج بعد
التفويض يوما فى مجلس التفويض او بلوغ الخبر اه ق (وان سارت
دابتها بطل) اى خيارها يدلى الاعراض لان سيرها مضاف اليها اه ق

(وان طلقت ثلاثا ونواه وقمن) لان قوله طلق نفسك مختصر قوله اوقعي على نفسك
 الثلاث وفيه نصيحة الثلاث فكذا قوله في مطوهراته في (ولفت نية التثنية)
 لانه لا يحتمل لفظه الا ان تكون الزوجة امه لانه جنس طلاقها في
 (الا اذا زاد) اي على قوله طلق امرأتى ان شئت لصيرورة تخليكا فيتقيد بالجلس وليس له
 الرجوع عنه لا يقال هو عامل لغيره فيكون توصيلا ﴿١٠٨﴾ لاننا نقول باعتبار المشبهة

نفسك ولم ينو ان يوليها جده فطلقت وقعت رجعة
 وكذا لو قالت ابنت نفسي وان طلقت ثلاثا ونواه
 وقعت وفيه التثنية ولو قالت اختي نفسي لا تطلق
 ولا يملك الرجوع به وقوله طلق نفسك ويتقيد
 بالجلس الا اذا قال في شئت ولو قال لها طلق ضرتك
 او لا خير طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد
 بالجلس الا اذا زاد ان شئت واو قال لها طلق نفسك
 ثلاثا فطلقت واحدة وقع واحدة وفي عكسه لا يقع
 شيء وعندهما يقع واحدة وفي طلق نفسك ثلاثا
 ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء وكذا في عكسه
 وعندهما تقع واحدة وامرهما بالباقي او الرجعي
 فمكست وقع ما امر به ولو قال انت طالق ان شئت
 فقلت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق لا يقع
 شيء وكذا لو علقا المشبهة بعدد ومن علق بموجود
 وقع ولو قال انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا
 شئت او اذا ما شئت فرددت الامر لا يريد لها ان تطلق
 واحدة متى شئت ولا يزيد ولو قال لها انت طالق كلما
 شئت فلهما ان تطلق ثلاثا متفرقا لا مجعورا
 ولا بعد زوج اخر ولو قال انت طالق حيث شئت
 او اين شئت لا تطلق ما لم تنسأ في مجلسها ولو قال انت

صار عاملا لنفسه وليس هو
 كاتو كليل بالبيع اذا زاد
 ان شئت حيث لا يختلف الحكم
 لانه لا يحتمل التعليق اه في
 (وفي عكسه) يعني لو قال لها
 طلق نفسك واحدة فطلقت
 ثلاثا اه في
 (لا يقع شيء) اي عند اي
 حقيقة لانها انت بغير ما فرض
 اليها فكانت مبتدأة بخلاف
 قولها ابنت نفسي به طلق
 نفسك لانها خالفت في
 الوصف فلا يمتد برفع اه في
 (وعندهما تقع واحدة) لان
 مشبهة الثلاث مشبهة لكل
 واحدة عندهما لا عند
 اه في
 (وان علق بموجود) كذا اذا
 قال نهارا شئت ان كان النهار
 موجودا وقع لانه تجبر ولا يلزم
 كفر من قال ان كان كذا لامر
 مضي لا خلاف في المشايخ

في التعليق بالمشبهة او الارادة او الرضى او الهدى او المحبة يكون تخليكا فيه معنى ﴿طالق﴾
 التعليق فيقتصر على المجلس كما مر كيدك بخلاف التعليق لغيرها اه في
 (متى شئت الخ) هذه الالفاظ للزمان وان استعملت للشرط عند الامام فلا تخرج عن
 موضوعها بالثبوت ولا يجب جعلها على الشرط لصدر التعليق من غير من له الرضا فلا تنافس
 اه بهسي (لا يريد) ولا يتقيد فلها اجماع الطلاق في اي وقت شئت لانه ملكها
 الطلاق في وقت مشيئتها لا قبله فلا يريد اه في

واو لم
 قيطر
 بوش
 اول
 اول
 بظلمه
 اول
 عمو
 بوش
 مكان
 بوش

(وقع كذلك) أي ما شئت موافقا لثبته للمطابقة بين المشبهة والارادته في
 (لا بعده) أي لا بعد المجلس لانه تمليك ليس فيه ذكر الوقت فيقضي الجواب في المجلس
 كالتملكيات وان رده كان ردا اه ق (طلق نفسك من ثلاث) كافى
 قوله تعالى فاجتنبوا الرجس الخ لان من تكون للبيان فلها ان تطلق الثلاث اه في
 (انما يصح في الملك) (١٠٩) أي حقيقة كقوله لقيقه ان فعلت كذا فانت حروكها

كقوله لتكوحه الخ اه في
 (كقوله لاجنية الخ) فيقع
 عند وجود الشرط في الاول
 بوجود الملق عليه وفي الثاني
 ان تكحها لو ملكه اه في
 (فزارت لا تطلق) وكذا
 لا يمتنى لو قال لرقبي غيره
 ان فعلت كذا فانت حر فاشتره
 وفعل لانه لم يكن في الملك
 ولا مضافا اليه والتعلق في الملك
 صحيح اتفاقا ومضافا اليه عندنا
 وهو قول عمر بن الخطاب وابن
 عمر اه في
 (ان) وهي اصل فيه لوضعها
 له وعدت كلمة كل منها مع
 دخولها على الاسم للزوم
 وصفها بالفعل لفظا او معنى
 ومن الفاظه لو ومن واى وابان
 واين واى والجواب التأخير
 يقرن بالقاء وجوبا ان لم يؤثر
 الشرط فيه لفظا ولا معنى
 اه في

طالق كلف شئت فان شئت موافقة لثبته وجبة
 او بئس او ثلاثا وقع كذلك وان تخلفا يقع رجعية
 وكذا ان لم تنأ وعندهما لا يقع شيء وان لم يكن له
 نية يقع ما شئت ولو قال انت طالق كلف شئت او ما شئت
 طلفت ما شئت في المجلس لا بعده وان قال طلق نفسك
 من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون الثلاث لا
 الثلاث خلافا لهما

باب التعليق

انما يصح في الملك كقوله لتكوحه ان زرت
 فانت طالق او مضافا الى الملك كقوله لاجنية ان تكحتك
 فانت طالق فيقع ان تكحها ولو قال لاجنية ان
 زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق والفاظ
 الشرط ابن واذا واذا ما وكلما ومتى ومتى ما
 في جميعها اذا وجد الشرط انتهت اليقين الا في
 كلما فانها تنبيها فيها بعد الثلاث ما لم يدخل على
 الزوج فلوقال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق
 بكل تزوج ولو بعد زوج آخر وان قال كلما
 دخلت فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث وزوج
 آخر وزوال الملك لا يسطر اليقين والمالك
 شرط لوقوع الطلاق لا لانحلال اليقين فان وجد

(فلوقال كلما تزوجت امرأة الخ) اعلم انه انما خص المثال بالخطاب ولم يقل كلما تزوجت امرأة
 مع كونه مثالا مشهورا قصدا الى كون المسئلة اتفاقية لان في المثال المشهور خلاف
 ابي يوسف حيث قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة طلق وان تزوجها
 ثانيا لم تطلق ولا يبحث في امرأة واحدة امرتين اه في

(انحلت العيّن) يعني انتهت الشرط والجزاء اه في (ووقع الطلاق)
 لوجود الشرط والمحل قابل لغزول الجزاء اه ق (وفي ما لم يعلم الانتهاء)
 لانه امر لا يعلم من غيرها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها الاخبار لثلا تقع
 في غضب الجبار في الحال او في المال وهذا استحسان والقياس عدم القبول في حقها
 لانه مدعيه وقد صرح بما احتز عنه بقوله لا في اه ق ١١٠ (ما لم يستمر الدم ثلاثا)

لا احتمال الاستحاضة والشك

لا يزيل اليقين اه ق

(وثنتين نزلها) اي من حيث
 الترتيب لا احتياط في الدين
 حتى لو كان طلقها واحدة
 او كانت امة لا يردّها الا بعد
 زوج آخر اه ق

(وتنقضي العدة) اي به لانه
 يمين فابيهما ولدت او لا يباحث
 به ويقع جزاؤه فتكون ممتدة
 وانقضاؤها بوضع الثاني
 لانها حامل به فاذا وضعت
 انقضت العدة وانحلت العيّن
 الاخير ان يلو وجود الشرط
 ولم يقع بهي اه ق

(بشرطين) بان قال
 ان دخلت دار زيد ودار عمرو

فانت طالق اه ق
 (لا فيه لا يقع) لاشتراك الملك
 حاله الخنث وهذه المسئلة
 على اربعة اوجه اما ان وجد
 الشرطان في الملك فيقع ما بقى

الشرط فيه انحلت العيّن ووقع الطلاق والا انحلت
 ولا يقع اه ق وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا
 برهن اه ق وفي ما لا يعلم الا انها القول لها في حق نفسها
 لا في حق غيرها فلو قال ان حضت فانت طالق
 وفلانة فقالت حضت طلقت هي لافلانة وكذا
 لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى حر
 فقالت احب طلقت ولا يعنى اه ق ولا يقع في ان حضت
 ما لم يستمر الدم ثلاثا فاذا استمر وقع من ابتدائه ولو قال ان
 حضت حيضة يقع اذا طهرت ولو قال ان ولدت
 فمكبرا فانت طالق واححدة واي ولدت اثني
 فانت طالق ثنتين فولدت تهما ولم يدر الا اولي تطلق
 واحدة قضا و ثنتين نزلها وتنقضي العدة ولو علق
 بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند آخرهما
 فان وجدا او آخرهما فيه وقع وان وجدا او آخرهما
 لا يقع اه ق ويطل تغيير الثلاث تعليقه فلو علقها
 بشرط ثم نجحها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل
 فوجده لا يقع شيء اه ق ولو علق الثلاث والتمتع بالوطى
 لا يجب المقر باللبث بعد الايلاج ولا يصبر به امر اجما
 في الرجعي ما لم يزوج ثم يزوج خلافا لابي يوسف اه ق ولو قال

من الثلاث او وجدا في غير الملك فلا يقع اجما او وجد الاول في غير الملك والثاني في اه ق ان
 الملك فطلق عند خلافا لغيره وقد مر ويطل تغيير الطلقات الثلاث اه ق (قل وجوده)
 الشرط فوجده الشرط لا يقع الطلاق المعلق وصورة ان يقول لامرأة ان دخلت
 الدار فانت طالق ثلاثا ثم نجح الثلاث بطل المعلق حتى لو تزوجها بعد زوج آخر
 قد خلت الدار لم يقع شيء خلافا لغيره وهو بقول المعاق مطلق الطلاق تنقضي العيّن فيبزل
 الجزاء عند الشرط اه ق

جزء
 او لم
 او لم

سائط

(وكذا لو ماتت الخ) لان كلام الموت والتعلق بما لا يملك يبطل فلا تافى فصح الاستثناء كما لو ماتت قبل ذكر العدة غير ان ههنا ابطال الموجب اه في (بمع ثنان) لان الاستثناء المستغرق باطل لانه انكار بعد الاقرار اه في (باب طلاق المريض) من عنونه به نظر الى اصله فيه ومن صنوه بقى قصد التبريم اه في (وهو تلك الحال) لان الغالب ﴿١١١﴾ عليه الهلاك فصح حكمه حكم المريض وكذا راكب سفينة فانكسرت

وبقي على لوح او فترسه لسبح وبقي في فم اه في (وكذا لو طلبت رجعية الخ) ان الرجعي لا يزول النكاح ولذلك لا يحرم به الميراث ويحل طؤها وكذا لو ابانها بالطريق الاولى اه في

(وبانة قبلت ابنه بشهوة) لبثت الحرمة به لانه وهي لا يبالى بخلاف الردة بعدها وكذا لو طأ وعنه بعدها لا قبلها ولو بعد الرجعي اه في (لا تراث) لعدم المرض او راكب سفينة او نازل في مكان مخوف او مخشى من عدو ولا تراث لقلبة السلامة في هذه الاحوال واختلفوا في المسلول والمفلوج فهو مريض وان كان يزاد مرة وينفس اخرى فهو صحيح اه في

ان نكحتها عليك فهي طالق فتكسرها عليها في عدة البائن لا تطلق ولو وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله تعالى وان لم يشأ الله او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او الا ان يشأ الله لا تطلق وكذا لو ماتت قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع وفي انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنان وفي الاثنتين واحدة وفي الاثلاث

♦ باب طلاق المريض

الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ بغيره فيها الأمن انكسرت ما يغلب فيها الهلاك كمرض بمقتضى إقامة مصالحه خارج البيت ومما رتبوه رجلا وقد عمد ليقول في قصاص او جرم فلو ابان امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبت او بغيره وهي العدة ورثت وكذا لو طلبت رجعية فطلقها ثلاثا وبانة قبلت ابنه بشهوة ولو ابانها وهو محصور بمخيم او في صف القتال او محصور لقصاص او جرم او يقدر على القيام بمصلحه خارج البيت لانه كنهه بنفسك او محصور لا تراث وكذا المخلعة ومخيرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلاثا بامرها او بغير امرها لكن صح ثم مات ومن اردت بعد ما ابانها ثم اسلمت

يقترن
مطلق
من يملك
زوجه
عورة
بغيره
ولو
فأروا
الحقيقة

(ومخيرة اختارت نفسها) لمجيء اخرقة من قبلها ومن طلقت ثلاثا ابانها في مرضه اه في (ثم مات) لعدم الفرار في الاولى والصحة في الثانية اه في

(فلها الأقل من أرثها) لفظة من البيان وليست صلة افضل التفضيل لان هذه الصفة محلاة باللام وموصولة بمن في الحالة الواحدة وما استعمل الاندرا فلا يقاس عليه وههنا كلام مذكور في صدر الشريعة وحواشيه اه في (او الشرط فقط ورثت) لقصد بطلان ارثها بوجود الشرط فيه وان كان مضطرا لان ضرورة لا تبطل حق غيره كاتلاف مال الغير مضطرا او تأما اه في (١١٢) (او كان الشرط فقط

فيه) لو اكتفى بكون الشرط فيه لكان اخصرا ذ العبرة باتحاد ولا يكن رضي يسقط حقها لاضطرارها اه في (خلافا لمحمد) فيما اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض اه في

(لا رث على كل حال) سواء كانا في المرض او التعليق في الصحة والشرط في المرض وهذا كما قد علمت على اربعة اوجه وهي اما ان يكون التعليق بمعنى الزمان او بفعل الاجنبي او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه منها على اربعة اوجه وهي اما ان يكون التعليق والشرط كلاهما في المرض او كلاهما في الصحة او يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او العكس فيصير المجموع ستة عشر وجها اه في

وكذا مفرقة بسبب الحب والعدة او خيار البلوغ او العتيق * ولو فعلت ذلك وهي في مرضه لا تعدر على القيام بمصالح يتها ثم ماتت وهي في العدة ورثها * ولو ابنتها بامر ما في مرضه او تصادقا انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقر يدين فلها الاقل من ارثها وما اوصى او اقر * وان علق الطلاق بفعل اجنبي او بمعنى الوقت فهو جحد فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت وان كان احدهما في الصحة لا رث وان علق بفعل نفسه وهما في المرض او الشرط فقط ورثت * وكذا العلق بفعلها ولا بد لها منه وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلافا لمحمد * وان كان لها منه ثلث لا رث على كل حال وان قيدتها ولا عن وهو مرضي ورثت وكذا لو كان القيد في الصحة والعين في المرض خلافا لمحمد وان علق منها وابنت به فان كاتا في المرض ورثت وان كان الايلاء في الصحة لا وفي الرجعي رثت في جميع الوجوه ان ماتت وهي في العدة والا

باب الرجعة في احوال بين ندم

هي استدامة النكاح القائم في العدة من طلاق ما دون ثلاث

(ورثته) لا يعتبر له تعليق الطلاق بمعنى الزمان اه في (في جنح الوجوه) * بصريح * سواء كانا في المرض او في الصحة او احدهما في المرض والاخر في الصحة فعملها او فعل اجنبي لهم منه بد اولاه في قال ان مرضت فانت طالق ثلاثا كان فارا قال اخرها امرأة اتزوجها طالق ثلاثا فزوج امرأة ثم ماتت طلقت عند التزوج ولا يكون فارا خلافا لهما قال لامرأته احدا كما طلق ثلاثا ثم بين في مرضه احداهما صار فارا اه في

(او الثلاث الاول) وفي اعتدى واستبقى رجك وانت واحدة اه في
 (واعلامها بها) اي ان يعلم الزوج زوجته رجعت كيلا يقع في المعصية لانها اذا لم يعلمها
 ربما تزوج بعد العدة على زعم العلم براجعتها وفيه اشكال لان المعصية لا تكون بدون العلم
 كذا في الغاية اه في (صحت) اي مع اليقين عند ابي حنيفة ذكره الكرخي فان
 قلت فعلى هذا (١١٣) اذا نكحت صحت الرجعة والرجعة لا يصح بدلها قلت لا يثبت
 بنكوها بل تثبت العدة ويملك

الزوج الرجعة من طريق
 الحكم لا بد لها كما ان النسب
 يثبت بالقراش عند شهادة
 امرأة بالولادة وان لم يثبت
 النسب بشهادتهما اه في
 (خلافا لهما) لانها صادفت
 وقت العدة اذهى ياقبة ظاهرا
 الى ان تخبر وقد سبقته الرجعة
 ولا يي حنيفة انها صادقة
 حالة الانتضاء اه في
 (السيد انفاقا) اما عنده
 فظهور حق المولى في البضع
 بانتضاء العدة فلا يملك ابطاله
 واما عندهما فلا قراره لغيره
 بما هو له فصار صكا قراره
 في الصحيح اه في
 (او يمضي عليها وقت صلاة)
 اي يمضي عليها ادنى وقت
 صلاة قدر ما تقدر على
 الاغتسال والتحرية وما دون
 ذلك مدة الحيض ولو اغتسلت

بصريح الطلاق او الثلاث الاول من كتابه ولم ينص
 بضرب من الشدة ولم يكن بمغالبة مال فله ان يراجع
 وان ائتمت ما دلعت في العدة بقوله راجعت اورا رجعت
 امرأتى او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطئ
 وميس ونحوه من احد الجانبين وينب الاشهاد عليها
 واعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت راجعت فيها
 فصدقته صحت والا فلا واو قال راجعتك فقالت
 بحجة له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح الرجعة
 خلافا لهما وان قال زوج الامة بعد العدة كنت
 راجعت فيها فصدقته سيدها وكذبته فالقول لها
 وعندهما للسيد وفي عكسه القول للسيد انفاقا
 في الصحيح وان قال راجعتك فقالت منعت عدتي فانكرا
 فالقول لها واذا طهرت من الحيض الاخير لم يشتر
 ان تقطع الرجعة وان لم تقبل وان انقطع لاقل لا ما
 لم تقبل او يمضي عليها وقت صلاة او شيم وتصلى وعند
 محمد رحمه الله تنقطع بالتيمم وان لم تصل وفي الكتابة
 بمجرد الانقطاع انفاقا ولو اغتسلت ونسيت اقل
 من عضو تقطعت وان نسيت عضوا لا وكل من
 المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي رواية عن ابي يوسف

بسر الحمار مع وجود الماء المطلق تنقطع لكنها لا تصل حتى تغسل بماء آخر اه في
 (وان لم تصل) لان التيمم كالغسل عند عدم الماء وبه قال الثلاثة ولهما انه ليس بطهر
 في نفسه بل هو ملوث فاعثر بطهارته للضرورة اه في (بمجرد الانقطاع انفاقا) وان كان
 لاقل من عشرة لانه لا يقع في حقها اماراة زائدة فاكتفى بالانقطاع اه في (وان نسيت
 عضوا) اي لا ينقطع الرجعة استحيانا والقياس في العضو الكامل الانقطاع اه في

الفرق
 فلا بد
 قول ابو حنيفة

والفرق
 ان له
 قول ابو حنيفة

(او من ولدت منه) وجاءت به سنة اشهر فافوقها من حين العدا ومن حين ولدت اهـ ق
 (لذان يراجع) لثبوتها في الملك المتأكد بالوطى وقد انكره ولا مكذب بشرط فصدق في حق
 نفسه وجوب العدة للاحتياط اهـ بهنسى (صحت) لثبوت النسب بتزيله
 واطنا قبل الطلاق فصار مكنا شرعا كالاولى اهـ بهنسى (في بطلون) اى
 مختلفة بين كل اثنين سنة اشهر فافوقها ولو بعد سنتين ما لم تفر ^(١١٤) بانقضاء العدة اهـ ق

(فالثاني والثالث رجعة) محدثة
 من وطى حادث في العدة اهـ ق

(وله ان يتزوج مبائنة الخ) ان
 كانت حرة وبما دون الثنتين
 لو كانت امه اهـ ق

(ولا تحل الحرة بعد الثلاث)
 اى لمطلقها لقوله تعالى فان
 طلقها فلا تحل له من بعد

اهـ بهنسى
 (بنكاح صحيح) بعد انقضاء
 هذه الاول حتى لا يحلها ووطئها
 بملك يمين ولا بنكاح فاسد
 بخلاف اليمين بشرط وطى
 الزوج الثاني بالكتاب اهـ ق

(ومضى عنه) اى عدة النكاح
 الصحيح بعد زواله باطلاق
 في الزوج الثاني وجعل شيئا
 تبعا للزبلى الصغير فيه طائفا
 الى الزوج لكونه سيالها والاول
 اقرب والثاني اظهر اهـ ق
 (ولا تحل لك بملك يمين) بان

كتمام الوضوء * ولو طلق حاملا او من ولدت منه وانكر
 وطئها له ان يراجع وان طلق من خلا بها وانكر وطئها
 فليس له ان يراجع فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة
 لأقل من اثنين صحت الرجعة * ولو قال لامرأته
 ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم آخر من بطن
 آخر فمهر رجعة وان قال كلها ولدت فانت
 طالق فولدت ثلاثة في بطن فالثاني والثالث رجعة
 ويتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقرار
 والمطالبة الرجعية بتزويج وتزويج وتزويج ان لا يدخل
 عليها حتى يعلم ان لم يعصد رجعتها وليس له ان
 يسافر بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا يحرم
 الوطى وله ان يتزوج مبائنة عا دون الثلاث في العدة
 وبعد ها * ولا تحل الحرة بعد الثلاث ولا امة بعد
 الثنتين الا بعد زوج آخر بنكاح صحيح ومضى عده
 ولا تحل لك بملك يمين ولا يحلها وطى المراهق لا السيد *
 والشرط الا ببلع دون الانزال فان تزوجها بشرط
 التحليل * وتحلل للاول ومن اى يوسف
 ان النكاح فاسد ولا تحلل للاول وعن محمد انه صحيح
 ولا تحلل للاول والزوج الثاني يهضم مادون
 الثلاث ايضا خلافا لمحمد فن طلق دونها وطئت البكر

كانت امة فحلها بعد طلاقها ثنتين او حرة بعد طلاقها ثلاثا وارثت ولحق ^(بعد)
 بدار الحرب فاشترها لا تحل له الصريح الاية اهـ بهنسى (المراهق) وهو المقترب البلوغ
 وفسره في الجامع الصغير بلام ام يبلغ ومثله يجامع لانه زواج بهنسى (بشرط
 التحليل) بان يقول تزوجتك على ان احلك له او قالت المراهقة اهـ ق (وعن ابى
 ابو سف ان النكاح فاسد) خلافا لمحمد به قال زفرو الثلاثة وهو قول على وعمر بن ابى كعب
 وعمران بن الحصين وابى هريرة وقولها قول ابن عباس وابن عمر وصحاب ابن مسعود
 وتظهر ثمة الخلاف في فرعه بقوله الخ اهـ ق

(فله تصديقها) لان التكاح ان كان من الامارات فغير الواحد فيها مقبول كافي للوكالات والاذن في المهرات وان كان امر ادينيا يتعلق الحل به فغيره مقبول اهـ ق
(باب الايلاء) المناسبة ان الطلاق سبب للحرمة والرجعة رافعة لها وكذلك الايلاء سبب للحرمة والغية رافعة لها قال في النهاية ذكر في الاسرار في الصرمات التي تنفذ من الزوج اربعة اقسام الطلاق (١١٥) والايلاء واللعان والظهار فيبدأ باطلاق لانه المباح في وقته اهـ ق

(وقوع طلاقه بانه) ان رأى حفظ اليمين بان لم يطأها في المدة واعتبر الشافعي تفريق القاضي اهـ ق

(ان حثت) في اليمين وان وجد الشرط في التعليق فحضر ان المولى من لا يمكنه قربان امرأته الا بشئ يلزمه اهـ ق

(وكذا لو قال الخ) خلافا لابي يوسف لانه يمكنه البيع ثم القربان ولهما ان البيع موهوم فلا يمنع المانعة فيه كذا في الهداية اهـ ق

(والا بانه مضى) اي المدة وصلوا به بانه ظلمها يمنع حقها وهو القربان فجاءه الشرع بزال نعمة التكاح ضد مضى اهـ ق

تحليصا من ضرر التعليق (فلو نكحها ثانيا) ويكون ابتداء مدته من وقت التزوج لان

بعد آخر عادت بثلاث وعنده بما يقى ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك وتجلت وانقضت عدتي والمدة تحتل ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها

مفسر ينفذ باب الايلاء جزء بان وسك يقى

هو الحلف على ترك وطى الزوجة مدته وهي اربعة اشهر للحرمة وشهر ان للامة فلا ايلاء لو حلف على اقل منها وحكمه وقوع طاقه بانه ان يزوم الكفارة او الجزاء ان حث فلوقال زوجته والله لا اقربك او والله لا اقربك ^{بما} اربعة اشهر كان وليا وكذا لو قال ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبده حر فان قربها في المدة جنب وسقط الايلاء والايان بمضيها وسقط اليمين ان ^{معه} خلف على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثانيا عاد الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا وطى بانه باخرى فان نكح ثانيا فكذلك فان تزوجها بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية فان وطى زعم الكفارة او الجزاء ولا يمين بمضي ^{بما} وان لم يطأ وكذا لو آلى من اجنبية او من مكنته اما الرجعة فنكاح الزوجة ولا ايلاء فيكون اربعة اشهر فلوقال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان ايلاء

دوم
مك

فريق

طلاق
مك
بان
لنف

سواء تزوجها في المدة او بعدها ذكره في الهداية اهـ ق الظلم منه بالمتاع وبالزوج عاده فيها بالجامع فيحازى بازاءه جميع الوفاق اهـ ق (فلا ايلاء) لانها الملك الاول بخلاف مال الزوجت بعد نكاحين زوج آخر ثم عادت الى الاول بشرطه تعود بثلاث وتبين بعد مضي كل اربعة اشهر بغير وطى خلافا لمحمد بن علي ما تقدم من مسألة الهداية اهـ ق (كان ايلاء) لان الجمع يحرف الجمع كالجمع بلغف الجمع وقوله بعدهما اتفاق فلا يختلف الحكم لولم يذكر والاصل في مسائل اليمين انه متى عطف من غير اطلاقه حرف التثنية ولا تكرار اسم يكون ميمنا واحدا الواحدة فلا ايلاء اهـ ق

(فليس بإبلاء) لان الثاني يحسب مبتدأ فيشكل المدتان كذا في الهداية آه ق
 (لا اقربك سنة الا يوما) لانه استثنى يوما منكرافه جعل ذلك اى يوم اختاره آه ق
 (لا يكون موليا) لانه لا يمكنه القربان من غير لزوم شئ بان يخرجها ويقربها ولو كان بين
 الموضعين اربعة اشهر قلته يكون موليا او رد عليه في النهاية آه ق
 (ان استمر لغير الخ) فلو اتي منها قادرا ثم عجزا وكان عاجزا حين ﴿١١٦﴾ آتى وزال العجز

في المدة لم يصح فيه باللسان

اه ق

(اولم ينوشأ) زاد في الكنز

اولم ينوشأ لا يخرج من الحلال

يعين بالنص الثاني آه ق

(وان نوى الكذب فكذب)

لانه اراد حقيقة كلامه وكان

كذبا حقيقة وقيل لا يصدق

لانه عين ظاهر فلا يصدق

في الصرف الى غيره اه ق

(باب الخلع) اخر عن الابلاء

تجرد الابلاء عن المال فكان

اقرب الى الطلاق بخلاف

الخلع فان فيه معنى المعاوضة

من جانب المرأة ولان مبنى الا

بلاء نشوز الزوج والخلع نشوز

المرأة فالبا فقدم ما بالرجل على

ما بالمرأة والخلع بالضم اسم من

قولهم خالعت المرأة زوجها

وهو شرعا طلاق بعوض

ذكره صاحب المحفة آه ق

(هو الفصل عن الشكاح)

ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك شهرين بعد الشهرين
 الاولين فليس بإبلاء وكذا لو قال لا اقربك سنة الا يوما
 فان قربها وفديني من السنة او بعدة اشهر صار إبلاء
 ولو قال لا ادخل بصره واهرأه فيها لا يكون موليا
 وان عجز المولي عن وطئها برضه او مرضها او رتقها
 او صفرها او جبه اولان ينشأ وينتهي مسافة اربعة اشهر
 ففسخه ان يقول فسخت اليه ^{بالبطون} ان استمر العذر من وقت
 الخلع الى آخر المدة فلو زال في المدة تعين الغي
 بالوطئ وان قال لها انت على حرام كان موليا ان
 نوى التحريم اولم ينوشأ وان نوى ظهارا فظهار
 وان نوى الكذب وكذب وان نوى الطلاق فساق
 وان نوى الثلاث فتلاث والفتوى على وقوع الطلاق
 به وان لم ينو وكذا بقوله كل حل على حرام او هرجه
 بدست راسك كرم روى حرام للعرف فذا يجوز بين امر

هو الفصل عن الشكاح وقيل ان تغتدي المرأة
 نفسها بالمال لخلعها به ولا بأس به عند الحاجة
 وصكره له اخذ شئ ان يشره اخذا كثر مما اعطاها
 ان فشرت والواقع به وبالطلاق على مال بائن ويلزم
 المال المسمى وما صلح مهر ا صلح بد لا للخلع وان

تفسير لا تعريف له والادخل فيه الطلاق البائن اه ق
 (ولا بأس به عند الحاجة) لعدم الوفاق وكره له اخذ شئ ان نشر الزوج لقوله تعالى فلا
 تأخذوا منه شيأ اه ق (مما اعطاها) معطوف على الضمير المجزور وسوغ ترك اعادة
 الجار للفصل اى ولا بأس باخذ اكثر مما اعطاها اه ق
 (بائن) لان الزوج
 يملك العوض فوجب ان تملك هي المعوض تحقيقا للمساواة وذلك بائنا ولذا يصح
 بلفظ البيع والبادل آه ق

(كما اذا خالها الخ) فبقي في الخلع باثنا في الطلاق رجعا اه بهنسي
 (على خرا وخزير الخ) لما مر ان ملك البضع غير متقوم في الخروج بخلاف الكتابة لان
 ملك المولى متقوم اه في (ولا شيء في يدها) لانها لم تسم مالا متقوما والرجوع
 (لزمها ثلاثة دراهم) لان اقل الجمع ثلاثة ومن اللين لان كلامها
 بالغرواه في (١١٧) ابهام في مثل هذا القام تجما من اللين لان البعض اه في
 تام الا ان فيه نوع

(فله ثلث الالف) ما لم يكن
 بقي من الثلاث واحدة وبانت
 اه في

(كالباء) في الماوضات حتى
 ان قولهم اجل هذا اطعام
 يدبرهم او على درهم سواء وله
 ان على للشرط والمشروط
 لا يوزع على اخر الشرط
 بخلاف الباء لانها للموض
 واذ لم تجب المال كان مبتدأ
 فيقع رجعا اه في

(فطلقت واحدة لا يقع شيء)
 لانهم يرض بالينونة الاسلامة
 الالف بخلاف قولها طلقني
 ثلاثا بالف لانها رضيت
 بالينونة بالالف اه في
 (لزم المال) ووقا به قال
 الأئمة اذ لا ثلاثة لان على الماوضنة
 والمطف غير مانع منه كما اذا
 قال بع هذا ولك الالف وله
 نه جلة تامة فلا يرتبط بما قبله
 الا بدلالة اذا الاصل فيه

بطل الموض فيه يقع باثنا في الطلاق يقع رجعا
 بلا شيء كما اذا خالها ا وطلقها وهو مسلم على خبر
 او خنزير الوبيقة او قالت خالني على ما في يدي ولا شيء
 في يديها وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء
 في يديها ثلاثا دراهم وان قالت من ماله في يديها
 مهران وان خالها على عبد الله الا بقى على انها
 برئة من صمها لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا
 فقتله ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة
 فله ثلث الالف وبانت وفي يدي يقع رجعا بلا شيء
 وعندهما كما لينا ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا بالف
 او على الالف فطلقت واحدة لا يقع شيء واولا انت
 طالق بالفاء وعلى الالف فطلقت بانيث ولزمها المال
 وان قال انت طالق وعليك الالف او قال اعبدك انت حر
 وعليك الالف فطلقت وعنتي محبنا وان لم يقلا وعندهما
 لا مال لم يقلا واذ قبل لزم المال والجمع معاوضة في
 حقها فيصح رجوعهما قبل قبوله بعد ما اوجبت وشرط
 التحيا رها ويطلق بالقيام عن المجلس قبل قبوله وبين
 في حقه فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط
 التحيار له ولا يطلق بالقيام عن المجلس قبل قبولها
 وجانب العبد في العتق على مال بكلمة طلق ولو قال لها

كود
 الماوض

الاستقبال ولا دلالة لان الطلاق والعاق يتفكان من المال بخلاف البيع والاجارة لانهما
 لا يوجدان بدونه ويجوز كونه للعطف على الخبر لا على الانتفاء ليرد ما برده قد براه في
 (بعد ما اوجبت) بان قالت خالني على كذا اه في (ولا يصح
 شرط التحيار له) وقال لا يصح شرط التحيار لها كما لا يصح له وقال الأئمة الثلاثة وله
 انه بمنزلة التعليق من قبله فلا يصح فيه شيء مما ذكر اه في
 فيكون معاوضة من جانبه فتعتبر احكامها اه في

(والمبارأة) بفتح الهمزة معاينة من يارأ شريكه اذا ابرا كل واحد منهما صاحبه وترك الهمزة خطأ كذا في المغرب اهـ (ولم تخص مدتها) او بعده وهذه المسئلة على وجوه اما ان لا يسميا شيئا او سميا المهر او بعضه او مالا آخر اهـ (ومع محمد في الخلع) لان مقتضاه الانحلال وقد حصل نفس النكاح فلا ضرورة الى الانقطاع اهـ (لا يلزم المال ولا يسقط) لكونه مقابلا لغير مال فكان كالنبرع به ﴿١١٨﴾ ولذا اعتبر خلع

المريضة من الثالث اهـ (وطلقت في الاصح) وفي رواية لا تطلق لعدم وجوب المال بقوله اهـ (طلقت بلا شيء) لعدم اهلية الفرائد ان قبلت اهـ (والا فلا تطلق) وان قبل الاب منها في الاصح لان شرط البين لا يحصل الثبابة اهـ (باب الظهار) مر في الابلاء وجهه ترتيب الحرمات وقدم على اللعان لانه اقرب الى الاباحة فان سبب اللعان عند اضافته الى غير منكوته يوجب حد القذف اهـ في

طلقتك امس بالف فماتت بل قبلت فالقول له ولو قال البائع كذلك فالقول للمشتري والمبارأة كالخلع يسقط كل منهما كل حق لكل احد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ما تنية مفروضة ولا هو بنفقة مجملها وامتنع مدتها ولا بمهر سلكه وخلع قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الامامية فيها وابو يوسف رحمه الله مع الإمام في المبارأة ومع محمد في الخلع * ولو خلع الاب صغيرة من زوجها بما لها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق * وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثالث

باب الظهار * زوج حاشد نقره

(ولورضا) او صهرية وذكر ان صاحب النهاية نقل عن شرح الطحاوي في التعريف زيادة قيد اتفا فاليجزج امر المرئي بها وبنتها والقصد بذلك بيان قصور التعريف اهـ في

هو تشبيه زوجته او عضو منها بغيره عن جلتهما او جزء شائع منهما بغيره يحرم عليه النظر اليه من محارمه ولورضا فلو قال لها انت على كذا بغير ابي او اباك او نحو ذلك ونصفك وشبهه او كبنتها او كخلفتها او كظهير اخي او عتي ونحوهما حرم عليه وطها وداوعه حتى يكفر فلو وطئ قبل التكفير قلبس عليه

او اوسك) على كذا بغير ابي نظير تشبيهه بغيره عن جلتهما اهـ (غير) (او نصفك وشبهه) نظير تشبيه الجزء الشائع اهـ في (او كبنتها) عطف على قوله كذا بغير ابي نظير للعضو المشبه به الذي يحرم عليه النظر اليه من محارمه اهـ (ونحوهما) كخالي وبنت اخي وغيرهن ممن يحرم عليه اهـ في

انما
يريد
كأنه
حرام

(فليس عليه غير الاستغفار) لما روى له عليه السلام قال رجل واقع امرأته وقد ظهر
 منها استغفار الله اه ق (ويجبه القاضى) بالجنس والضرع ان ابى دفعا
 للضرع عنها والقول قوله فيه ما لم يكن معروفا بالكذب اه ق (واللفظ المذكور)
 وهو قوله انت على كظهاى اه ق (فليس بشئ) لانه تشبيه فى الام بالحرمة
 فكانه قال انت على (١١٩) حرام ولا بد فيه من النية اه ق (فكمناوى) لانه

يحمل الظهار باعتبار التشبيه
 والطلاق باعتبار الحرام فنية
 احدهما تعين المحتمل ويكون
 الطلاق باثا اه ق
 (ولاظهار الامن الزوجة)
 لصريح قوله تعالى والذين
 يظاهرون ولذا اخذ الزوجة
 فى التعريف اه ق

(فاجازت النكاح) بعده لانه
 صادق فى التشبيه فى ذلك
 الوقت فلا يجب جراء الزور
 اه ق
 (لكل واحدة كفارة) لانها
 الحرمة وهى فى كل واحدة
 منهن اه ق

(وهى) اى كفارة الظهار
 وسببها الظهار والموذجما
 فان الله تعالى عطف العود على
 الظهار فى بيان سبب الكفارة
 ثم رتب الحكم عليهما لافادتهما
 كان كذلك والله اعلم لانه منكر
 من القول وزور فلا يصلح سببا
 (والاعور)

غير الاستغفار والكفارة اول ولا يعود حتى يكفر
 والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها ويذبح لها
 ان تمتع نفسها منه وتطالبه بالكفارة ويجبه القاضى
 عليها واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار ولو قال
 انت على مثل امى او كاهى فان نوى الكرامة صدق
 او الظهار فظهار او الطلاق فبات وان علم بنو شيئا
 فليس بشئ ولو قال انت على حرام كظهاى ونوى
 ظهارا او طلاقا فكمناوى * ولو قال حرام كظهاى
 ونوى طلاقا او ابلاء فهو ظهار وعندنا ما نوى ولا
 ظهارا لامن الزوجة فلاظهار من امته ولا من نكحها
 بلا امرها وظاهر منها فاجازت النكاح * ولو قال
 لئنك انت على كظهاى كان مظاهرا منهن وعليه
 بكل واحدة كفارة وان ظاهر من واحدة امرارا
 فى مجلس او مجلسين فعلى كل ظهار كفارة وهى عتق
 رقبة يجوز فيها المساء والكافرو الذكر والانثى والصغير
 والكبير والاعور والاصم الذى اذا سمع يسمع ومقطوع
 احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف
 ومكانب لم يؤث شيئا ولا يجوز الا عصى والاصم الذى
 لا يسمع اصم ولا الاحرس ومقطوع اليدين
 او ابهاميهما او الرجلين او يدورجل من جانب واحد

افسبها لا بد ان يكون امرا دائرا بين الحظر والاباحة اه ق
 لاطلاق النص والتقييد زيادة عليه وهى نسخ فلا يجوز القياس اه ق
 (والاصم الذى اذا سمع يسمع الخ) والقياس الذى فى الاصم ان لا يجوز وهى رواية النوادر
 لان الفائت جنس المنفعة اه ق (واحدى الرجلين من خلاف) ومقطوع
 الاذنين والخصى والمجبوب لعدم قوتهما اه ق (ومكانب لم يؤث شيئا) لكمال
 ارق فيه فكان نحر برامن وحده اه ق

جائز

(ويعنون مطبق) لانه اقوى من المذكورات بخلاف من يحن ويفيق واحق حال افاقته
لان المنفعة غير قاشئة وانما هي مخلة اه ق (ولو اشترى قريبه بينهما صح)

اي المتق منها لان الشراء علة المتق وقال الثلاثة لا يجوز وهو قول ابى حنيفة واولان العلة
القربة والشراء شرط وعلى هذا الخلاف لو وهبه له او تصدق اه ق

(لا يجوز) اي عند ابى حنيفة قبيح ليجزى المتق عنه ﴿١٢٠﴾ خلافا لهما وقيد

النصف اتعاق اذا خالف
في بعضه مطلقا والقياس ان
لا يجوز عند ابى حنيفة اه ق

(المنهية) اي المنهي عن
صومها فلا تنوب عن الواجب
الكامل فيقطع التابع اه ق

(كالعطرة او قيمة ذلك)
والاصل فيه ان كل جنس
منصوص عليه من الطعام
لا يكون بدلا عن جنس اخر
منصوص عليه وان كان
في القيمة اكثر لانه لا اعتبار بغير
النس في المنصوص عليه
وانما الاعتبار له في غيره ولا يرد
على الواطع خمسة وكسا خمسة
في كسرة العين حيث يجوز
بالقيمة مع ان الكسوة
منصوص عليها اه ق

(واشبههم جاز) لان المقصود
دفع حاجة الفقير في ذلك

اليوم وذلك بد فثنين ولو احدا هما صحورا اه ق (ولا بد من ﴿١٢١﴾)
الادام في خبز الشعير اي والذرة للتمكن من الاستغناء اه ق (دون الخطئة)
لتمكنه من الشبع بدونه اه ق (ستين يوما جزاءه) لدفع حاجة المحتاج المتجددة بتجدد
الايام فكان اليوم الثاني كمسكين اخر اه ق (الا عن يوم واحد) لوجود التفريق
كرمي الجرار فلو ملكه بدفعات قيل يجوز وقيل لا الا عن يومه وهو الصحيح كافي الزيلعي اه ق

قضى يومه

ويعنون مطبق ومديروا ولد ومكاتب ادني بعضها
ومتق بعضها ولو اشترى قريبه بينهما صح وكذا
عند ابى حنيفة لو حرر نصف عبده عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر
منها ﴿١٢٢﴾ ولو حرر نصف عبده مشتركا وضمن با قيمه
لا يجوز خلافا لهما وكذا لو حرر نصف عبده ثم جامع
المطهر منها ثم حرر باقيه * فان لم يجدها بعتق صام
شهرين متتابعين ايس فيها رمضان ولا شيء من
الايام المنهية فان وطئها فيها ليلامع ادا او نهرا
ناسيا استأنف خلافا لابى يوسف وان افطر بعذر
او بغير عذر استأنف اجسا فان لم يستطع الصوم
اطعم هو او انابه ستين مسكينا كل مسكين كالعطيرة
او قيمة ذلك * ويصح اعطاء من رجع منوى شعيرا وتر
وتصح الاباحة في الكفارات والغنية دون الصدقات
والعشر فلو غداهم وعشاهم او غداهم غدائين
او عشاهم عشائين واشبههم جاز وان قل ما اكلوا *
ولا بد من الادام في خبز الشعير دون الخطئة * ولو اطعم
فقيرا واحدا ستين يوما جزاءه وان اعطاه طعام الشهرين
في يوم لا يجوز الا عن يوم واحد فان جامعها في خلال
الاطعام لا يستأنف * ولو اطعم ستين فقيرا كل فقير
صاعا من ظهار بن لا يصح الا عن واحد * ولو صام ظهار

(وان لم يعين) لاتحاد الجنس فلا حاجة الى النية اه في
صح عما عين والاصل انية التمين في الجنس الواحد لغو في المختلف مقيد فاذا الفايقي
مطلق النية ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب اه في (باب اللعان) وجه المناسبة
مرفق الظهار ولقبه اليوب دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا لان اللعن من جانب
الرجل وهو مقدم والسبق من اسباب (٢٢١) الترجيح وسببه قذف امرأته بما يوجب
الحل في الاجنبية وشرطه

النكاح حتى لو طلقها بعد
القذف لا يجري اللعان بينهما

اه في

(اهل للشهادة) اي لا دأتهما
على مسلم كما ياتي فلا يخرج
الفاسق وكذا الاعمى اه في
(اواني نسب ولداهما) لانهما

نفي ولداهما من غيره واثبوه
معروف فيكون قاذفا اه في

(او تصدقه) فيما رما عليه
فيرفع اللعان لارتفاع النكاح

ولا حد عليها وما في بعض
نسخ لقدرى قصد غلط لان

الحل لا يجب بالافرار مرة
فكيف يجب بالتصديق مرة

وهو لا يجب بالتصديق اربع
مرات لان التصديق اربع

بافرار قصدا فلا يعتبر في الحد
ويعتبر فيما دونه فيدفع به اللعان

فلو صدقته في نفي الولد فلا
حد ولا لعان وهو ولد ههما

واظهار صح عنهما وكذا لو حرر عبيدين عن ظهارين
او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين
فقير صح عنهما وان لم يعين * وان حرر عنهما رقبة
واحدة او صام شهرين ثم عين عن احدهما صح
* ولو عن ظهار او قتل لا * وان ظهر العبد لا يجوز
الا الصوم وان اعتق عنه سيده او طعم

♦♦♦♦♦ باب اللعان ♦♦♦♦♦

هو شهادتان مؤكدات باليمين مقرونة باللعن
قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد
الزنى في حقها * ولو قذف زوجته بالزنى وكل منهما
اهل للشهادة وهو ممن يحسد قاذفها او نفي نسب
ولداهما منه وطالبه بموجبه وجب عليه اللعان
فان ابي حبس حتى يلا عن او يكذب نفسه فيصد فان
لا عن وجب اللعان عليها فان ابت حبست حتى
تلا عن او تصدقته فان لم ينكح الزوج من اهل
الشهادتين كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف
وهي من اهلها حكم وان كان اهلا وهي امه او صغيرة
او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحسد
قاذفها فلا جد ولا له ان * وصفتها ان يبدأ بالزوج فيقول
اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من الزنى

اه في (او ممن لا يحسد قاذفها) هذا قائمة الشرطين المتقدمين

وقد مر الكلام محررا اه في (وصفتها) اي اللعان ما نطق به نص القرآن

اه في (ان يبدأ) اي القاضي بالزوج لكونه مدعيا فعليه الحجة اولا فلو اخطأ

القاضي وداها بعبده بعده فان لم يصد وفرق تقع الفرقه كذا من عبارة بعض الكتب اه في

(وفي الخامسة غضب الله عليها) وخسبت بالغضب لعدم المبالاة باللعن لكثر استماعه
 بنهن اه ق (في جميع ذلك) وعن ابى حنيفة رحمه الله ان كلا منهما
 يأتي بالخطاب لانه لا قطع للاحتمال ووجه الظاهر ان الغائب اذا اتصل به الاشارة يقطع
 الاحتمال اه ق (فرق الحاكم بينهما) لما روى ابن عمر انه عليه السلام
 لاهن بين رجل وامرأته ففرق بينهما والحق الولد بأمه (١٢٢) وقوله بينهما سايل

وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رتبته له من
 الزنى يشير اليها في جميع ذلك ثم يقول هي اربع
 مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماى به من الزنى
 وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان نسا دافعا
 رماى به من الزنى وتشير اليه في جميع ذلك وان كان
 القذف بنى الولد ذكره عوض ذكر الزنى وان كان
 بالزنى ونفى الولد ذكرهما فاذا تلاعن افرق الحاكم
 بينهما وهو طلاق بائن وبني نسب الولدان كان
 القذف فيه وألحقه بأمة فان اكدب نفسه بعد ذلك
 جحد وحل له ان يتزوجها خلافا لابي يوسف وكذا
 ان قذف غيرها فقد اوزنت فحدث * وللعان بقذف
 الآخرس ولا يبنى الحمل وعندهما بلا عن ان انت به
 لاقل من ستة اشهر ولو قال زنيته وهذا الحمل منه لاهن
 اتفقا ولا يبنى القاضي الحمل ولو نفي الولد عند الترتيب
 او ابتاعه الى الولادة صح ولا عن وان نفي بعد ذلك
 لاهن ولا يبنى وعندهما يصح النفي في مدة نفاس وان كان
 غائبا فحال علمه كحال ولادتها وان نفي اول توء مين واقمر
 بالآخر حد وان عكس لاهن ويثبت نسبهما فبهما

باب العتق

على بقاء النكاح بينهما بعد
 قراضهما اه ق
 (وهو طلاق بائن) لانه لا دفع
 الظلم عنها ولا تملك نفسها
 الا بهما اه ق
 (وألحقه بأمة) ان كان الملوقة
 في حال يجرى بينهما الامان
 حتى لو علفت وهي امسة
 او كافرة ثم اعتقت او اسلمت
 لابنق ولا يلاعن اه ق
 (اوزنت) وان لم تحسد لانه
 يسقط احصاؤها بخلاف
 القذف بدونه ولعدم تضرر
 زوجها بعده لكونها محصنة
 وحدها الرجم اه ق
 (وعندهما بلا عن ان نت
 به الخ) للتيقن بوجود الحمل
 عند النفي فيصحق القذف قلنا
 اذا لم يكن قذفا في الحال يصير
 كالمعاق بالشرط ولا يصح
 تعليق القذف اه ق

(ولا يبنى القاضي الحمل) بل يثبت نسبه منه لان الاحكام لا ترتب عليه قبل الولادة (هو
 للاحتمال اه ق (عند التهمة او ابتاع الخ) لان هاتين الحالتين كماله الولادة عرفاه ق
 (وان عكس) بان افرق الاول ونفي الثاني لاهن لانه قاذف بنى الثاني ولم يرجع عنه اه ق
 (باب العتق) اي وغيره من المجهوب والخصي وهو لغة فعيل بمعنى مفعول من عن اذا حبس في
 الضمة وهي حظيرة الابل وامرأته عتبة لانتهى الرجال وشرعامن لا يقدر على الجماع لكبر سن
 او ضعفه او سحر او غير ذلك لا تفقد له لا يمكنه ادخالها داخل الفرج كافي القنية اه باقاني

(يؤجله الحاكم) من حين المرافعة سنة قديمة بالاهله وهي ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما
 وثلاث يوم وثلاث عشر يوم اه في (هو الصحيح) وفي رواية الحسن عن
 ابي حنيفة شمسية بالايام احتياطاً وعليه الفتوى اه في (ويحسب منها الخ)
 لان السنة لا تخلو عنهما اه في (وهو طلقه بائنة) لان المقصود دفع الظلم
 عنها وذا لا يحصل ١٢٣

احتياطاً ولا ينصفه اه في
 (فالقول له مع يمينه) لانها
 تدعى عليه استحقاق الفرقة
 وهو ينكر والقول للكرمع
 يمينه مع انه متمسك بالاصل
 وهو السلامة والبراءة تزول بغير
 الوطئ فالاحتمال موجود
 فلذا يحلف اه في

(يفرق المحال) اذ لا فائدة في
 تأجيله ومضاه اذا طلبت كان
 الحق لها وفيه اشارة الى انه
 لو كان الحب والعتة بعدما
 وصل اليها لا خيار لها ولو كان
 صغيراً يفرق ما لم تكن صغيرة
 لاحتمال الرضى بعد البلوغ

اه في

(خلافاً لمحمد) لمحدثها
 لا تقدر على دفع الضرر الا به
 بخلاف الزوج قلنا المستحق
 بالعقد الوطئ وهذه العيوب
 لا تقوته والخلل لا يوجب الفسخ
 كما لو تزوجها بشرط البكارة
 والجمال فوجدها ثيباً فيجوز اه في

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على التيب دون البكر
 فلو افترانه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم سنة قديمة
 هو الصحيح ويحسب منها رمضان وايام حيضها لامة
 مرضه او مرضها فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبته
 وهو طلقه بائنة فلو قال وطئت وانكرت ان قبل التأجيل
 فان كانت ثيباً او بكر افترن اليها فقلن هي ثيب فالقول
 له مع يمينه وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان
 بعد التأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له
 وارقلن بكر خيرت وكذا ان نكل متى اختاره بطل
 خيارها والخصى كالعينين والمجبوب يفرق للمحال
 وحق التفريق في الامة للمولى عند الامام ولها عند
 ابي يوسف ولا خيار لها ان وجدت به جنونا او جذاما
 او برصا خلافاً لمحمد ولا له ولو وجد بها ذلك او ارتقا
 او فرنا

باب العدة

هي زرع يزرع المرأة عدة الحرة لاطلاق والفسخ
 ثلاثه قرواى حبس وكذا من وطئت بشبهة
 او بنكاح فاسد وقرت او مات عنها وام ولد عتقت
 او مات مولاه ولا يحسب حبس طلقست فيه
 وان كانت لا تحيض لكبر او صغر او بلغت بالسن

(والموت في نكاح صحيح الخ) دخل بها الزوج اولاً صغيرة كانت وكبيرة مسلمة او كفيفة تحت مسلم لقوله تعالى وينزون ازماءا ولا يكون زوجا لا بنكاح صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف فيها اهـ ق (اربعة اشهر الخ) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم وينزون ازاوجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر الاي من اللبالي مع ما يوزيها من الايام ولا يجوز ان يرا د الايام لان العدد مؤنث فلا يلزم تقضاء العدة اهـ ق ﴿١٢٤﴾ (وعدة الامة)

التي تحيض ولو مدبرة او ام ولد عند ابى حنيفة لا فرق بفسخ او طلاق حيضتان لان الرق منصف والحبضة تختلف قلها وكثرة فلم يدر نصفها فجعلت حيضتين اهـ ق (نصف ما المهر) فلن لا تحيض شهر ونصف لمن مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام لقبول التنصيف فيها اهـ ق (وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها اهـ ق فعدتها بالاشهر اجاها لانها لم تكن حاملا وقت الموت اهـ ق (ومن طلقت في مرض موت الخ) فكون اربعة اشهر وعشر الوحرة غير حامل ونصفها او امة ووضع الحمل لو حاملا لقيام النكاح فقد خل في الآيتين اهـ ق (وان في عدة بائن او موت ﴿يوماً﴾ فكالامة) لان زوال النكاح فيها فلا تعتبر عدتها كالموت بعد تقضاء العدة اهـ ق (الآيسة) وهي من في سن الالباس وهي من لم تحض في مدة خمس وخمسين سنة (هو الصحيح) للقدرة على الاصل قبل تمام المقصود بالخلف اهـ ق (ومآراه) اي عقب الطلاق والموت لانهما السبب في وجوبها فباعتبار ابتداءها من حين وجود السبب اهـ ق

والموت في نكاح صحيح الخ) دخل بها الزوج اولاً صغيرة كانت وكبيرة مسلمة او كفيفة تحت مسلم لقوله تعالى وينزون ازماءا ولا يكون زوجا لا بنكاح صحيح ولم يشترط الدخول والتكليف فيها اهـ ق (اربعة اشهر الخ) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم وينزون ازاوجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر الاي من اللبالي مع ما يوزيها من الايام ولا يجوز ان يرا د الايام لان العدد مؤنث فلا يلزم تقضاء العدة اهـ ق ﴿١٢٤﴾ (وعدة الامة) التي تحيض ولو مدبرة او ام ولد عند ابى حنيفة لا فرق بفسخ او طلاق حيضتان لان الرق منصف والحبضة تختلف قلها وكثرة فلم يدر نصفها فجعلت حيضتين اهـ ق (نصف ما المهر) فلن لا تحيض شهر ونصف لمن مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام لقبول التنصيف فيها اهـ ق (وعدة الحامل وضع الحمل) وان مات عنها زوجها اهـ ق فعدتها بالاشهر اجاها لانها لم تكن حاملا وقت الموت اهـ ق (ومن طلقت في مرض موت الخ) فكون اربعة اشهر وعشر الوحرة غير حامل ونصفها او امة ووضع الحمل لو حاملا لقيام النكاح فقد خل في الآيتين اهـ ق (وان في عدة بائن او موت ﴿يوماً﴾ فكالامة) لان زوال النكاح فيها فلا تعتبر عدتها كالموت بعد تقضاء العدة اهـ ق (الآيسة) وهي من في سن الالباس وهي من لم تحض في مدة خمس وخمسين سنة (هو الصحيح) للقدرة على الاصل قبل تمام المقصود بالخلف اهـ ق (ومآراه) اي عقب الطلاق والموت لانهما السبب في وجوبها فباعتبار ابتداءها من حين وجود السبب اهـ ق

(لزم مهر كامل وعدة مستأنفة) اى عند ابن حنيفة وابن يوسف وكذا المونكح معتدته من فرقة بان تزوجت من غيركم وطالب الولي التفريق بعد الوطى ففرق القاضي ثم تزوجها في العدة وفرق بينهما بالطالب قبل اه ق (وعند محمد نصف مهر وتمام الاول) اى العدة الاولى لانه طلاق قبل المسبب فلا يوجب كمال المهر واستثناف العدة وكمال ١٢٥ العدة الاولى اما وجب بالطلاق الاول الا انه لا يظهر

حالة الزوج اثنائي اه ق (ولا عدة في طلاق قبل لدخول) لعدم تحقق السبب وهو نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه كالحلوة للصحيحة اه ق

(ولا على ذمية طلقها ذمي) لانها لا تخاطب بالفرع ولا تجب لحق الشرع والزوج لا يتقدها فلا تجب لحقه فلو اعتقها وجبت ولا تزوج الا بعد ها ولا توطأ الا بعد حبضة في رواية عنه اه ق

(خلافا لهما) في المسئين لانها مخاطبة بحقوق العباد وهي في حق الزوج وان كان فيها حق الشرع ولذا جبت على صغيرة ولو كانت واحدة منهما حاملا وجبت فلا يعف عليها لان في طلقها ولذا ثابت النسب وتنقضي

بوما وثلاث ساعات * وان نكح معتدته من بائن ثم طلقها قبل دخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر وتمام الاول * ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على ذمية طلقها ذمي او حرية خرجت البتة خلافا لهما

فصل

تعد معتدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة ولبس المزعفر والمصغر والطيب والذهن والكحل والحناء الا من صدر لامعتدة العتق والنكاح الفاسد ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالعرض ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج نهار او بعض الليل ولا يثبت في غير منزلها والامة تخرج في حاجة المولى * وعند المعتدة مطلقا في منزل بضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبرا او خافت على مالها او انه دام المنزل او لم تقدر على كراهة ولا بأس بكيوتيهما معا بمنزل وان كان الطلاق بائنا اذا كان بينهما ستة ايام يكون ماسقا فان كان ماسقا او البت ضيقا خرجت الاولى خروجه وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحلولة فحسن * ولو ابانها اومات عنها في سفر وبينها وبين

بوضعه اه ق (فصل) اى في بيان الاحداد وهو ترك الزينة والطيب اه ق (والدهن) بفتح الدال لانه مصدر من دهن يدهن وبالضم الاسم اه ق (والكحل) بفتح الكاف وهو استعمال الكحل بالضم (الامن صدر) يرجع الى الكل فيجوز لهما لبس الحرير لاذر الحكمة والقصل والدهن للتداوى والكحل ليرمدونحوه اه ق

لان نفقة اهلها اقتضاج الى الخروج فيها للتكسب اه ق

(أقل مدة الحمل ستة أشهر) قال تعالى وحله وفصا له ثلاثون شهرا وفصا له في ما ين
 فيبقى العمل ستة أشهر روى هذا عن علي وابن عباس اه في (واكثرها
 ستان) عن عائشة لا يبق الولد في بطن امه اكثر من سنتين وهذا عندنا وقال الامام الشافعي
 اربع سنين وهو المشهور من مذهب مالك واحد روى ان الضحالة بقي في بطن امه اربع
 سنين اه في (زمنه ونسبه ومهرها) (١٣٦) اما النسب فلتصور الوطى حالة

العقد وقال زفر لا يثبت ويهمل
 محمد اول لان الوطى في هذا
 العقد غير ممكن لوقوع الطلاق
 قبله من غير مهلة ولنا وهو
 الاستحسان ان النسب يحتال
 لاثباته اه في
 (وان لسته لا) اى لا يثبت
 النسب لحصول الطلاق بعدها
 اه في
 (وان لستين او اكثر) اى من
 وقت الطلاق كما وقع
 في الهداية وغيره الا من وقت
 الطلاق كما في اكثر نسخ صدر
 الشريعة والظاهر انه سهو
 من النسخ اه في
 (لا) اى لا يثبت النسب لكون
 الحمل بعده الا في الطلاق
 الرجعي اه في
 (ويحمل على الوطى) بشبهة
 في العدة) وهذه شبهة المحل
 والنسب يثبت فيها بالعدة
 بخلاف شبهة القمبل كمثدة
 الثلاث فانه لا يثبت فيها اه في
 (فان انت به لاقل من تسعة اشهر) و
 (فلا قل من عشرة اشهر الخ) اى يثبت نسب ولده
 انما جازته لهذه المدة لكونه الموقوف في العدة حيث جازت لاقل من اقل مدة الحمل اه في
 (والا فلا) اى ان لم تجز به للمماذكورة اه في

باب ثبوت النسب

أقل مدة الحمل ستة أشهر واكثرها ستان *
 ومن قال ان تكتم فلانة فهي طالق فنكحها
 فولدت ستة أشهر منذ نكحها زمنه ونسبه ومهرها
 واذا اقرت المطلقة بانقضائه العدة ثم ولدت لاقل
 من ستة أشهر من وقت الاقراء ثبت نسبها منه
 وان لسته لا وان لم تقر بيثب ان ولدت لاقل من سنتين
 وان لستين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون
 رجعة بخلاف البائن الا ان يدعيه فيثبت فيه
 ايضا ويحمل على الوطى بشبهة في العدة وان كانت
 المباشرة مراعاة فان انت به لاقل من تسعة أشهر
 يثبت والا فلا وعند ابى يوسف يثبت فيما دون سنتين
 * ومن مات عنها ان انت به لاقل من سنتين وان كانت
 مراعاة فلا قل من عشرة أشهر وعشرة ايام والا فلا
 * ولا يثبت ولادة الممتدة الا بشهادة رجلين اورجل

(فان انت به لاقل من تسعة اشهر) و
 (فلا قل من عشرة اشهر الخ) اى يثبت نسب ولده
 انما جازته لهذه المدة لكونه الموقوف في العدة حيث جازت لاقل من اقل مدة الحمل اه في
 (والا فلا) اى ان لم تجز به للمماذكورة اه في

(لا بد من شهادة امرأة) بتعين الولد اه في (صح) اي التصديق من الورثة
 وصغير الولد ابنته اه في (اوسكت) لقيام الفراش القوي مع تمام المداه في
 (لاعن) لصيرورته فاذا فامتكوحته وان جاءت بالولد اه في (لايثبت)
 اي النسب لسبق الطوق على العقد اه في (فان ادعت) اي انه تزوجها
 منذ ستة اشهر اه في (١٢٧) فالتول لها مع اليقين لشهادة الظاهر

لها باولادة من نكاح حلال
 لحالها على الصلاح اه في
 (وعند الامام بلايين) لوقوع
 الاختلاف في النكاح والنسب
 وهما من الاشياء التي لا يجري
 فيها البديل فلا يجري فيها
 الاستخلاف ويقولها يفتي
 اه في

(خلا فالحما) لانها لما قبلت
 بالولادة ثبت ما يشي عليها انها
 وان ثبت النسب بها للضرورة
 فلا تظهر في حق الحلال في
 لانفكاكه عن الولادة اه في
 (لا بد من شهادة امرأة)
 فلا يقع بدونه الدعاها الحث
 فلا بد من بحد وهي حجة فيه
 له ان اقراره باقرار بما يغضي
 اليه وهي مؤمنة كافي التعليل
 بالحض اه في

(فولدت لاقل من ستة اشهر)
 زمن الولادة ولد الممتدة لتقدم
 الطوق على الشراء فيلزمه

وامرأتين وعندهما يكتفى شهادة امرأة واحدة * وان
 كان حبل ظاهرا واعترف الزوج به ثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة * وان ادعتها بعد
 موته لاقل من سنتين فصدقة الورثة صح في حق الارث
 والنسب هو المختار * ومن نكح فانت بولدا ستة اشهر
 فصاعدا ثبت منه ان اقر بالولادة اوسكت وان جحد الولد
 فنشهادة امرأة * فان نفاه لاعتق وان لاقل من ستة اشهر
 لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل
 فالتقول لها مع اليقين وعند الامام بلايين * وان
 علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق
 عنده خلا فالحما وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد
 قولها وعندهما لا يثبت شهادة امرأة * ومن نكح امرأة
 فطلقها فاشترها فولدت لاقل من ستة اشهر
 منذ شراها لزمه والا فلا * ومن قال لامته ان كان
 في بطنك ولد فهو مني فشهد امرأة بالولادة فهي
 ام ولده ومن قال الغلام هو ابني ومات فقالت امه
 انا امرأته وهو ابنه يرثه فان جهلت حررتها وقالت
 الورثة انت ام ولده فلاميراثها

باب الحضنة

الام احق بحضنة ولدها قبل الفرقة وبعدها
 ثم امها وان علت

سواء اقر بها او نفاه اه في (والا فلا) اي وان لم تلد لاقل لم يلزمه لانه رلد الجلموكة
 فآخر الطوق عن الشراء اه في (فهى ام ولده) لانه يثبت دعوى الولادة
 بتبين بشهادة القابلة هذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت قوله المتيقن
 بوجوده في ذلك وان ولدت لاكمثر منه لا يلزمه لاحتمال الطوق ببعده اه في
 (الام احق الخ) لقوله عليه السلام انت احق به ما لم تتزوجي ولو فرقة فله اه في

(كلم نكحت عمه) لانتفاء الضرر بقيام القرابة فان طلقت رجعا لا يعود حقها حتى تنقضي المدة لعدم زوال النكاح قبله اه اصلاح وايضاح ابن كمال (حتى تحيض) لاحتياجها الى معرفة اداب النساء من الغزل والطبخ ونحوهما والمرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى الحفظ والادب والاب فيها انظر اه في (وعند محمد) الاولى ان يقال من محمد كما في الهداية وانما هي * (١٢٨) لابي يوسف

اه في ق ثم نام الاب ثم اخذت الولد لابي بن ثم لام ثم لاب ثم خالت كذلك ثم عمته كذلك وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من العمة ومن نكحت غير محرمه سقط حقها لامن نكحت محرمه كان نكحت عمه وجدة نكحت جده * ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ويكون الاسلام عند هن حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويشنخي وحده وقد رتب تسع اوسع ثم يجبر الاب على اخذه * والجارية عند الام والجدة حتى تحيض وعند محمد حتى تستهي كما عند غيرهما وبه يفتى لفساد الزمان ومن لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم يكن امرأه فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لاتدفع صية الى عصبه غير محرم كابن العم ومولى المتأفة ولا الى فاسق ماجن * وان اجتمعوا في درجة فاورعهم اولى ثم اسنهم ولا حق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر * وليس للاب ان يسافروا له حتى يبلغ حد الاستغناء ولا للام ان تسافر بولدها الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن وطنها دار الحرب وليس ذلك لغير الام وان كان بين المصريين او القريتين ما يمكن الاب ان

اه في ق (وبه يفتى لفساد الزمان) لان ماسوى الام والجدة من الاقرباء مثل الاخوات لا يجوز لهم استخدام الصغيرة شرعا وتعلم الا داب انما يحصل بالاستخدام قال ابو الليث لا تستهي حتى تبلغ تسع سنين وعليه الفتوى اه في (لا تجبر عليها) لان الحضانة حقها فلا تجبر فان لم تكن اى توجد امرأه مستغنى للحضانة فالحق للعصبات على ترتيبهم فقدم الاب ثم ابووان علا ثم الاخ لابي بن ثم لاب ثم العم لابي بن ثم لاب ثم ابن العم لابي بن ثم لاب ثم مولى المتأفة اه في ق (لكن لاتدفع صية الخ) خوف الفتنة فان لم يوجد خير ابن العم اختار لها القاضي ما هو اصح فان رأى منها

اليه فعل والا اختار لها امرأه سالحة امينة وفي الكافي ثم الغلام اذا بلغ رشيدا * يطلع فله ان يتفرق بالسكنى وليس للاب ان يضمه الى نفسه الا ان يكون مخوفا عليه مقسدا اه في ق (وقد تزوجها فيه) فلو تزوجها في غير وطنها لبس لها الخروج به وفي القدرى لها ذلك والاوى اصح فلا بد من الشرطين فليس لها الخروج الى وطنها ان لم يقع فيه عقد باتفاق الرويات اه في ق

(قلا بأس به) أي بالذهب من المصّر الذي طلقها فيه أو القربة إلى المصّر ما أوفر ينها
 إذا ضرر على الأباه في (باب النفقة) هي شقة أمان النفوق الذي
 هو الهلاك أو من النفاق بالفتح وهو الراج وفي النفقة الشربة أهلاك الأموال في المصارف
 ووراج الأحوال في المصالح قال هشام سألت محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة
 والسكنى اه في (١٢٩) (ويعتبر في ذلك حالهما) أي حال الزوجين في البسار

والاعصار على ما ذكره
 الخصاف كذا في الهداية
 ومشي عليه في الكفر والوقاية
 وهو المعذور إن كان خلاف
 ظاهر الرواية اه في

(وقبل يعتبر حاله فقط) وهو
 ظاهر الرواية واختاره الكرخي
 قال في البداية وهو الصحيح
 لقوله تعالى ليعتق ذوسم من
 سمته ومن قدر عليه رزقه
 فليفتق آتاه الله اه في
 (لا يلزمه نفقة الخادم) لأن
 القضاء عليه بنفقة الاعصار
 فإذا زال العذر بطل ذلك
 لأنها توجد شيئا فشيئا فبغير
 حاله في كل وقت والفرض
 السابق لا يمنع وجوب الأتمام
 لأنه فرض قبل الوجوب فلا
 يتغير زحكه اه في

(في الأصح) احتراز عن قول
 محمد أنه يجب النفقة للخصام
 وإن كان الزوج مصرا وأثما

يطلع عليه ويثبت منزله فلا بأس به وكذا النقلة من
 القربة إلى المصّر بخلاف العكس ولاخبار للولد

♦ باب النفقة ♦

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها
 ولو صغيرا مسلمة كانت أو كافرة أو صغيرة توطأ إذا
 سلمت إليه نفسها في منزله أو لم تسلم لحق لها أو لقدم
 طلبه * وتغرض النفقة كل شهر وتسلم إليها والكسوة
 كل ستة أشهر وتقدر بكفايتها بلا إسراف ولا تقير
 ويعتبر في ذلك حالهما ♦ ففي الموصرين حال البسار
 وفي المصيرين حال الاعصار وفي المختلفين بين ذلك
 وقيل يعتبر حاله فقط ♦ والقول له في اعصاره في حق
 النفقة ♦ واليئنه لها ♦ ويفرض عليه نفقة خادم
 واحد لها لو موسرا وعند أبي يوسف نفقة خادمين *
 ولو مصرا لا يلزمه نفقة الخادم في الأصح ♦ ولو فرضت
 لفساده ثم أسير فخاصته تم لها نفقة البسار والعكس
 تلزم بنفقة العسار ♦ ولا نفقة لثائرة خرجت من
 بيته بغير حق ومحجوبة بدين ومريضة لم تزف
 ومنصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لامه ولو حجت
 منه فلها نفقة الحضر للسفر ولا العكراء ♦
 ولو مرضت في منزله فلها النفقة لآلوه مرضت في

صرح به وقد فهم سابقا بخلاف فيه وفي الخلاصة وعن ماء الوضوء على الزوجة إن كانت
 غنية وإن كانت فقيرة أمان ينقل الزوج أودعها تنقل بنفسها وإن كانت غنية تستأجر من
 ينقل ولا تنقل بنفسها وعن ماء الاغتسال على الزوج غنية كانت أو فقيرة لا تغتسل منه إلا جامع
 هكذا قال في الفتاوى اه في (لم تزف) أي لم يرسل إلى بيت الزوج يقال زفت
 المروس إلى زوجها تزف بالضم زفا وزفانا وهو القياس في كل مضاعف متعدوجاء الكسر
 والضم معا اه في

(اوراضيا على مقدارها) لان النفقة صلة وليست ﴿١٣٠﴾ بموضع اه ق

(ولو مات احدهما) اي احد الزوجين (وعلى الزوج الخ) لان السكنى من كتابتها فجب لها كالنفقة وقد اوجبه الله تعالى مفرونة بالنفقة واذا اوجب حقا لها ليس له ان يشرك غيرها فيه اه ق (وله منع اهلها الخ) لان البيت في يده فله المنع من الدخول وقبل لامنح من الدخول اتما المنع من القرار عندها اذا الفتنة في حالة المقام وكثرة الكلام

اه ق

(من جنس حقهم) كالدرهم والدنانير والطعام والكسوة ولا يفرض فيما ليس من جنس حقهم كبروض يحتاج الى بيعها وذلك لبطلان القضاء على النائب اه ق

(ويحلفها) اي يحلف القاضي الزوجة ومن يطلب النفقة ولو قال ويحلفه لكان اشمل

واول اه ق

يبتها وزفت مريضة * ولا يفرق لغيره عن النفقة وتؤمر بالاستئانة لتحويل عليه * ولا تجب نفقة مئة مضت الا ان يكون قضى بها اوراضيا على مقدارها ولو مات احدهما او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت الا ان تكون استدانته بامر قاض * ولو عمل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احد هما قبل تمامها فلا رجوع خلا فالحمد * واذا تزوج العبد بالان خففتها دين عليه يباع فيه مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الامرة * وعلى الزوج ان يسكنها في بيت خال عن اهله واهلها ولو ولده من غيرها * ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له خلق * وله منع اهلها ولو ولدها من غير من الدخول عليها لا من النظر اليها والكلام معها حتى شأوا والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدتين ودخولهما عليها في الجملة مرة وفي غيرها في السنة مرة * وقدر من نفقة زوجة النائب وطفله وابويه في مال له من جنس حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضي ذلك ويحلفها ان لم يعطها النفقة وبأختمها كفيلا فلو لم يقربها بالزوجة ولم يعلم القاضي بها فاقامت بينة لا يقضى بها وكذا

ولو

(لمتدة الطلاق) مادامت في المتدة لأن النفقة جبراً الاحتباس والاحتباس ثم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد إذ المتدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة ولهذا كان لها السكنى اه في (لا للمتدة الموت) لأن احتباسها ليس لحق الزوج بل لحق الشرع اه في (وتقيل ابن الزوج) بأن قبلته في عصمة أبيه أوفى عدته من الرجعي لأنها حبست نفسها ١٣٩ بغير حق فصار تكتسب شرة بل اشد لازاتها النكاح

بالكلمة اه في

(لو كنت ابنة) امام من قبله او قبلها في الاول لها النفقة صح نخصه (لا يجوز) لأن الرضاع مستحق عليها بانه قال الله تعالى والوالدات يرضعن وهو امر بصيغة الخبر وهو اكد لانها عذرت لاحتمال عجزها فاذا قدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز الاجرة عليها اه في

(وفي المتدة البائن روايتان) في زواية لا يجوز وفي رواية اخرى جاز استحسانا لأن النكاح قد زال وجه الاول انه باق في حق بعض الاحكام كذا في الهداية وتأخير دليل الوجه الاول في الهداية اعلم الى انه المختار عنده اذ من طأته تأخير وجه القول المختار عنده وقال في الكافي ولهذا يجب

لولا يخلف مالا فاقامت البينة على الزوجية ليرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع القاضي بينتها وعند زفر يسمعها ليرض النفقة لاثبت الزوجية وهو المعمول به اليوم والمختار وجب النفقة والسكنى لمتدة الطلاق ولو باننا والمفرقة بلا معصية كخيار العتيق والبلوغ والتفريق بعدم الكفاءة للمتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقيل ابن الزوج ولو ارثت مطلقه الثلاث نسقط نفقتها لالومكنت ابنة

فصل

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشترط فيها احد كنفقة الابوين والزوجية ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تبعت ويأتى جر من رضع عندها ولو استأجرها وهي زوجته او ممتدة من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي المتدة ابنا روايتان وبعد المتدة يجوز وهي أخت اذ لم تطلب زيادة على الغير ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرهما صح ونفقة البنت بالغة والابن ذكراً على الاب خاصة وبه يقتضى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها وعلى الموصرين ثلثاً بجرم الصدقة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين الابن

النفقة والسكنى فيها اه في (صح) لا غير مستحق عليها اه في

(على الاب خاصة) وهو رواية الخصاف والحسن اعتبارا بمقدار الارث لأن الاب تفرد بالولاية على الصغير فجازان بتفرد بما ورثه ولا ولادة على الكبير فشاركته الام وهذا اذ لم يكن لها مال حتى لو كان مال فالنفقة في مالها اه في

(نفره) الخرق بالضم عدم رشته وبالزكية كودن عقلسرتني احق اختري
 (لاحقيقته) لانه لا يعلم الا بعد الموت اه في (ولاب بيع عرض ابنه) العرض
 بعثين متاع الديناسوى التقدين فانهما عين اه في (لا بيع عقاره) ١٣٣

اي لا يجوز بيع عقاره والقبيل
 الضيقة وقيل ماله اصل من
 دارا وضيعة كذا في المغرب
 اه في

(سواها) اي النفقة وانما
 لم يجوز بيع متاع الابن الغائب
 لهذه المصلحة لا يميز حينئذ
 القضاء على الغائب فلا يجوز
 بخلاف النفقة فانها واجبة
 قبل القضاء وانما قضى
 القاضي امانته في

(وعندهما) لا يجوز للاب
 ايضا) وهو القياس لانه
 لا ولاية له لانتطاعها بالبلوغ
 رشيدا ولهذا لا يجوز
 حال حضرته ولا في حيفه
 ان الاب ولاية الحفظ في بيع
 الثائب وينع المنقول
 من باب الحفظ ولا كذلك
 العقار لانه محفوظ بنفسه اه في
 (ولا يرجع عليهما) لانه ملكه
 بالضمين وظهر انه تسرع
 من مال نفسه فلا رجوع اه في

والبت ويصبر فيها القرب والجريئة لا الارث فلو كان
 له بنت وابن ابن فنقته على البنت مع ان ابيه لهما
 ولو كان له بنت بنت واخ فنقته على بنت البنت مع ان
 كل ابيه للاخ وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان
 فقيرا صغيرا او اتى اوزينا او اعى او لا يجوز الكسب
 خرقه ولو كونه من ذوي اليوتان او طاب عيونه
 عليها وتقر بعد الارث حتى لو كان له اخوات متفرقات
 فنقته عليهن انما ساكنين منه ويصبر فيها اهلية
 الارث لاحقيقته فنقته من لهن مال وابن عم على خاله
 ونفقه زوجة الاب على ابنه ونفقه زوجة الابن على
 ابيه ان كان صغيرا اوزنا * ولا تجب نفقة الغير على
 فقيرا لا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين لا للزوجة
 وقربة الولادة اعلى واسفل * وللاب بيع عرض ابنه
 لنفقه لا بيع عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن
 سواها * ولا للام بيع ماله لنفقتها وعندهما لا يجوز للاب
 ايضا * ولا ضمان عليهما وانفق مال للابن عندهما
 * ولو اتفق المودع مال الابن عليهما بفسر فاض
 ضمن ولا يرجع عليهما * ولو قضى بنفقة ضمير
 الزوجة وضعت مدة بلا اتفق سقطت الا ان يكون

ميراثا ولو

القاضي

(اكتسبوا) اي كل واحد من جنس الزرقى اه في
 لانهم من اهل الاستحقاق وفي البيع ايفاء حقهم واجاء حق المولى اه في
 (يومر ديانة) لانها ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفعها الا ان يؤمر بالنفقة
 (بصر يجه وان لم ينو) لانها الفاظ مستعجلة
 فيما بينه وبين الله تعالى اه في
 في المتق شرعا ﴿١٣٣﴾ وعرفا فاضى ذلك عن التبة ووضعتها وان كانت اخبارا لان
 جعلها انشاء للصاحبة كما

في البيع اه في
 (وكقوله لانه فرك حر)
 ولو قال لبعد فرك حر قيل
 يمتنى كالامة وعن محمد لا يمتنى

اه في
 (او قال لانه اطلقتك) لانه
 بمنزلة قوله خلت سبيلك عن
 ابي يوسف اه في
 (ولو قال انت لله لا يمتنى) هند
 ابي حنيفة وان نوى وفي رواية
 ان نوى المتنى متنى اه في
 (خلافا لهما) فانه يمتنى عندهما

لان اللام للاختصاص
 وخصوص الملك لله اما
 يكون لزال ملك العبد
 عنه فيكون اعتاقا ولا يبي حنيفة
 ان العبد قبل هذا القول كان
 له بصكم التخليق فيكون اخبارا
 لا لانشاء اه في

(وعندهما لا يمتنى) بقوله هذا
 ابي ابي او ابي اه في
 (اوبا اوما قال اول لا يمتنى)

القاضي امر بالاستدانة عليه * وعلى المولى نفقة
 رقبته فان ابي المولى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم
 كسب اجبر على بيعهم * وفي غيرهم من الحيوان
 يومر ديانة

كتاب الاعتاق

هوائيات القوة الشرعية في المملوك اما يصح من مالك
 حتر مكلف * بصر يجه وان لم ينو كانت حرا او حريم
 او متنى او متنى او حريمك او اعتقتك او هذا مولاى
 او مولاى او هذا مولاى او باجر او باعتقك ان لم يجعل
 ذلك اسما او كذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر به من
 البدن كراسك حر ونحوه وكقوله لانه فرك حر *
 ويكتابه ان نوى كالا ملكك عليك او لاسبل عليك
 اول ارق او خرجت من ملكي او خلت سبيلك او قال
 لانه اطلقتك ولو قال اطلقتك لا يمتنى وان نوى وكذا
 سار الفاظ صريح الطلاق وكذا يمتنى * ولو قال انت لله
 لا يمتنى خلافا لهما ولو قال هذا ابني او ابى متنى
 بلانية وكذا هذه امي وعندهما لا يمتنى ان لم يصلح
 ان يكون ابنا او ابى او اما * ولو قال لصغير هذا
 جدى لا يمتنى في المختار * ولا يمتنى بلا سلطان لي
 اخي او لعبد هذا ابني * ولا يمتنى بلا سلطان لي

عنه
 امر
 ان
 يمتنى
 لانه

اما ان يكون مجهول النسب او معروف النسب فاما ان كان مجهول النسب ثبت نسبه منه
 لان الملك يملك دعوى النسب في مملوكه فيثبت له الى وقت الطوق فيبين انه مملوك ولده
 فيمتنى عليه وان كان معروف النسب لم يثبت نسبه منه للتبذر ويمتنى انما لا لا لفظ في مجازة
 عند تعدد اعماله في حقيقته واما الثاني فيمتنى في قول ابي حنيفة وقال لا يمتنى وهو
 قول الشافعي اه في

(ولايأبني وباني) لان النداء لاهلام المتأدى اه ق
 لا يفتق لان المتل يستعمل للشاركة في بعض المعاني هـ فاوقع الشك في الحرية
 اه ق (حسب) عند ابي حنيفة لان ملك المكاتب ناقص حتى لا يقدروا على
 الاتحاق ووجوب الاتحاق عند القدرة وقرابة الكتابة (١٣٤) فلا يظهر منها

اه ق (وكذا لو اعتق
 للشيطان او للصم) عتق
 لوجود ركن الاتحاق من اهله
 في محله وان عصي اه ق
 (والجمل يعنى يعنى امه) اذا
 ولده بعد صفته لا قل من
 ستم اشهر اه ق
 (وصح احصاه وحده) لانه
 لا وجه الى احصاه تبعاً لانه
 لم يصف اليها اه ق
 (وولد المروور حر بقبضه)
 المروور رجل اشترى امه على
 انها ملك البائع او انكم امرأة
 على انها حرة فولدت كل
 منهما ولدا فظهر ان الاول
 ملك لغير البائع والثانية امه
 فثبت ان يكون كل من الولدين
 حراً بالقبضه لما حريته فلا
 خلق من ما لم يرض الولد
 بقبضه كارضى في الاول فلا
 تبها واما القية فارعاية جانب
 النجبة الامتلية اه ق

هلك و ان نوى ولايأبني وباني او انت مثل الجمر
 وقبل يعنى * ولو قال ما انت الا جمر عتق * ومن ملك
 ذارجم حر منه عتق عليه ولو كان المالك مضمراً
 او مضمناً والمكاتب يكتب عليه قرابة الولاد حسب
 خلافا لهما * ومن اعنى لوجه الله تعالى عتق وكذا
 لو اعنى للشيطان او للصم وان عصي وكذا لو اعنى
 مكرها او سكران * ولو اضاف العتق الى ملك او شرط
 صح * ولو خرج جده حر في البناء عتق * والجمل
 يعنى يعنى امه وصح احصاه وحده ولا يعنى امه به
 والولد يتبع الام في الملك والرق والحرية والتدبير
 والا سبيلاد والكتابة وولد الامه من سبيلها حر ومن
 زوجها لسبيلها وولد المروور حر بقبضه

باب عتق البعض * برضى عزله احمه

ومن اعنى بعض عبده صح وسعى في باقيه وهو
 كالمكاتب الا انه لا يرد في الرق لو عجز وقال يعنى كله
 ولا يسعى * وان اعنى شرك نصيبه فلا خير
 ان يعنى او يدع او يكتسب ويسعى والولد لهما
 او يعنى المعتق لو موسراً ويرجع به المعتق على العبد
 والولادة وقال لابس على الآخر الا لضمان مع البسار

(ومن اعنى بعض عبده صح) وزال ملكه من ذلك العبد وسعى في باقيه * والسعاية
 اه ق (او يسعى) اى المولى العبد في قيمة نصيبه لانه محبوس عنده
 اه ق (لو موسراً) اى لو كان الشريك الاخر موسراً اه ق
 (والولادة) هذا كله عند ابي حنيفة رحمه الله اه ق

وقوله انك صا
 كونه

حر بقبضه
 بملكه

والولد لك كيف
 لا يحرق
 ابر

(ولا يرجع الحق على العبد) وقيل ان السعاية مدرجة في الخبر ولا في حثيفة انما عاية نصيبه احتسبت عند الصدفه ان نصفه كما اذا هبت الريح بثوب انسان واقته في صبح غيره فانه يضمن صاحب الثوب قيمة صبحه موسرا كان او معسرا فكذا هذا اه في (في الاحوال) اي (١٣٥) كما لان كلاهما يجعل على صاحبه وهو يتبرأ منه فيبقى موقوفا

اه في

(وسعى في نصفه لهما) اي للشريكين مطلقا عند اي حثيفة رجاء الله اه في (وفي كده عند محمد رحمه الله) وهذا بناء على تجري الاضاق وعدمه وان يسار الحق يمنع السعاية عندهما وعند اي حثيفة لا يمنع الا ان محمدا خلف ابا يوسف حيث اوجب كل السعاية لان المقضي عليه يسقط السعاية مجهول والقضاء على المجهول لا يصح

اه في

(عنى حظه) لان ملك القريب اضاق حتى يخرج به عن الكفارة عندنا اه في (وقالا يضمن الاب) حصه شريكه ان كان الاب موسرا اه في

(ثم اشتراه مع آخر) مضاه اشتراه رجلان فاحدهما قد

السعاية مع الا عصار ولا يرجع الحق على العبد لو ضمن والولاء في الحالين * ولو شهد كل منهما باعناق شريكه سعى لهما في حظههما * والولاء بينهما كيف ما كانا * وقال يسعي للمعسرين * ولو احدهما موسرا والاخر معسرا يسعي للموسر فقط * والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا * ولو علق احدهما عنقه بفصل غدا والاخر بعده فيه قضى ولم يندحق نصفه وسعى في نصفه لهما مطلقا وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي نصفه عند ابي يوسف وفي كده عند محمد رحمه الله وان يختلفن سعى للموسر فقط في ربه عند ابي يوسف وفي نصفه عند محمد * ولو حلف كل بعتق عبده والمسئلة بحالها لا يبتقى واحد * ومن ملك ابنته مع آخر بشراء او هبة او صدقة او وصية عتق حظه ولا يضمن ولشريكه ان يعتق او يتسعى سواء علم الشريك انه ابنته او لا وقال يضمن الاب ان كان موسرا وعند عصاره يسعي الابن * وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبدا بشراء بعضه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف ابنته من ملك كله * ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقية موسرا ضمن

اورط غنر

كبر عتق

حلف بعتق نصفه ان اشترى اه في (ولو اشترى الاجنبي نصفه) اه في (اشترى الاب باقية حال كون الاب موسرا) الاجنبي بالخيار ان شاء اه في

(ولو ملكا بالارث الخ) وصورة امر أمتانت واهما عبدها وبن زوجها عن الزوج وعن اخ لا غير
 فورث الاب نصف ابنه عتق عليه لا يضمن ﴿١٣٦﴾ حصه اخيهما لان الارث ضرو ري
 لا اختيار الاب في ثبوته في

(لأما ضمن) أي لا يضمن الثلث
 الذي ضمنه للساكت وقيمة
 المدبر ثلث قيمته لو قاتل واليه
 مال صدر الشريعة اه في
 (تخدمه يوما وتوقف يوما)
 وصورة المسئلة جارية بين
 رجلين ولدت ولدا فادعاه
 معا فاعتق احدهما نصيبه
 اه في

(فأعاد القول) وهو اذى
 كرر عليه القول لانه حصل له
 بالإيجاب الاول نصف الثاني
 فصنف شائع بينه وبين
 البا خل فالنصف الذي
 أصاب الثاني شائع وما أصاب
 الذي عتق بالإيجاب الاول
 لقوا وما أصاب النصف الفارغ
 هو الرابع بقي فعتق منه ثلاثة
 ارباع اه في
 (سنة كسها م العتق) وسهام
 السبائة اثنا عشر وجميع المال ثمانية عشر اه في
 النصف من ستة لسهم اه في

الشريك او يستسعى وقال لا يضمن فقط * ولو ملكاه
 بالارث فلا ضمان اجاباه * عبد لموسى بن دبر احدهم
 واعتقه اخر ضمن الساكت مدبره والمدبر معتقه ثلث
 مدبره اما ضمن والولاء ثلثا لمدبره ثلثه للعتق وقال
 ضمن مدبره لشريكه ولو لم يصر او الولاء كله له وقيمة
 المدبر ثلثا قيمته قنا * ولو قال لشريكه هي ام ولدك
 وانكر تخدمه يوما وتوقف يوما وقال للسكران بسنهماها
 في حظه ان شاء ثم تكون حرة * ومالام ولد تقوم فلا
 يضمن موسرا اعتق نصيبه منها وعندهما هي مقومة
 فيضمن حصه شريكه منها.

﴿باب العتق المجهم﴾

رجل له ثلاثة أعبد قال لإثنين عنده احدهما خرف فخرج
 احدهما ودخل الآخر فأعاد القول ثم مات من ظفر
 بيان عتق ثلاثة ارباع الثابت ونصف الخلف وكذا
 نصف الدخايل وقال محمد ربيعة * ولو في مرضه
 ولم يميز الوارث جعل كل عبد سبعة كسها م العتق
 وعتق من الثابت ثلاثة وسعي في اربعة ومن كل من
 الاخرين اثنان وسعي كل منهما في خمسة وعند محمد
 يجعل كل عبد ستة كسها م العتق وعنده ويعتق من الثابت

هو كولي
 بالخصه
 قلري

(من الثابت) وهي ﴿ثلاثة﴾

(ولو طلق كذلك الخ) يوزع الطلاق عليهن باختيار احوالهن وانما فرضت المسئلة
في الطلاق قبل الوطى ليكون لايجاب الاول موجبا لتيونه فا اصابه الايجاب الاول
لا يبق محللا لايجاب الثاني فذير في هذا المعنى كالمعنى اه ق (والهبة والصدقة
مسئلتين) تبع الهداية في تعيين الهبة والصدقة بالنسليم وفي الكفا في التعيين به وقع اتفاقا
اه ق ﴿١٣٧﴾ (وفي الطلاق المبهم) اى لو قال لامرأته احدا كما

طالقي ثلاثا ثم ماتت احدهما
او وطى احدهما صاريسا نا
انجا ما كذا في الكفا
اه ق

(ولم يدر اولهما الخ) هذه
المسئلة على وجوه احدها
ان يوجد التصديق بعدم العلم
بالمولود الاول والجواب
مانكرنا والثاني ان تدعى
الام ان الغلام اول وانكر المولى
وقال البتة هي الاول والبتة
صغيرة فالقول للمولى مع يمينه
ويحلف على علمه اه ق
(ولا تشترط الدعوى لصحة
الشهادة) هذه الشهادة
مقبولة من غير دعوى باتقفا في
لانها انقضت بتحريم الفرج
لحق الله تعالى والدعوى
ليست بشرط في حقوق الله
تعالى اه ق

(وغير المينة تشترط لى
الدعوى لها عند ابي حنيفة

ثلاثة ويسمى في ثلاثة ومن الخارج اشان وبسى
في اربعة ومن الداخل واحد ويسمى في خمسة
ولو طلق كذلك قبل الدخول ومات بلا يسان سقط
ثلاثة اثمان مهر البتة وربع مهر الخارجة ومن مهر
الداخلية بالاتفاق وهو المختار والبيع يسان في البتة
المبهم وكذا العرض على البيع والموت والتعريض والتدبير
والإبلاذ والهبة والصدقة مسئلتين ● والوطى
ليس بيان فيه خلافا لهما وفي الطلاق المبهم هو
والموت بيان وان قال لا يمتد اول ولد تلده ذكر اذ كانت
حرة فولدت ذكرا وبنتي ولم يدر اولهما فالذكر رقيق
ويسمى نصف كل من الأم والابن ولا تشترط الدعوى
لصحة الشهادة على الطلاق وعقبة الأمة معينة وفي
عقبة الصب وغير المعينة تشترط خلافا لهما فلو شهدا
ببتى احد عبده او أمتيه لا قبل الا في وصية
وهنهما تقبل وان شهدا بطلاق احدى نسائه قبلت
اتقفا

﴿باب الخلف بالعتق﴾

ومن قال ان دخلت فكل مملوك لى يومئذ حرة
يعتق بدخوله من فى ملكه عند الدخول سواء كان
فى ملكه وقت الخلف

رحم الله لان المشهود به حق الصب اه ق (باب الخلف بالعتق) الخلف
بالعتق وسكون اللام وكسرها القسم اه ق (فكل مملوك لى يومئذ حرة)
فان قيل الايجاب لا يصح الا فى ملك او مضافا الى الملك ولم يوجد قلنا قد وجد لامضاف
العتق الى مملوكه زمان الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت آياته حذف الفاعل
وعوض عنه التنوين فاعتبر قيام الدخول وقت الملك اه ق

(ولم يقل يومئذ الخ) بان قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حر لا يفتق بعد الامين لان قوله كل مملوك لي الحال والجزاء حرية المملوك في الحال الا انه لما دخل الشرط عليه تأخر الى وجود الشرط فيفتق اذا بقي على ملكه الى وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعده لعدم الاضافة الى الملك اولى سبه وكذا لو مات اهق (بعد غد) لا يفتق من ملكه بعد الامين لما قلنا وعلى هذا لو قال ﴿١٣٨﴾ ان دخلت الدار فكل مملوك

او تجد بعده * ولو لم يقل يومئذ لا يفتق الا من كان في ملكه وقت الحلف وكذا لو قال كل مملوك لي حر بعد غد والمملوك لا يتناول الجمل فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امة حامل قوليت ذكر الاقل من نصف حول منذ حلف لا يفتق ولو لم يقل ذكر مكر حتى تبعا لاه ولو قال كل مملوك لي حر بعد موتي صار من في ملكه عند الحلف مدبرا لان ملكه بعده لكن يفتق الجميع من الثلث عند موته

﴿باب العتق على جمل﴾

ومن اعتق على مال او به فقبل عتق والمال دين عليه نصح العكس فالة به بخلاف بدل الكتابة * ولو قال ان ادبت الى القبا فانت حرا واذا ادبت صابر ما ذنبا كتابيا ويمتق ان ادى في المجلس او خلى بين المولى وبين المال فيه في التعليق بان ومضى ادى او خلى في التطبيق باذا ويجبر المولى على القبض وان ادى البعض يجبر على القبض ايضا الا انه لا يفتق مالم يؤد الكل كما لو حط عنه البعض فادى الباقي ثم ان ادى الغا من كبها قبل التطبيق رجوع المولى عليه بمثلها ويمتق وان عكسها بعده لا يرجع * ولو قال انت حر بعد موتي بالغ

املكه حر ينصرف الى المملوك الحال لان املكه الحال وان قال يومئذ ينصرف الى ما يملكه يوم دخول الدار لما مر اهق

(والمملوك لا يتناول الجمل) اي لفظ المملوك لا يدخل تحته الجمل لانه يتناول الملك المطلق والجمل مملوك تبعا للام لا مفعودا فلا يدخل تحت المطلق ولاه عضو من وجه واسم المملوك يتناول الانفس دون الاعضاء اهق

(فلو قال كل مملوك الخ) او قال كل مملوك لي حر وكان له رجل مملوك بطريق الوصية بان اوصى لها لجل فقط اهق (لكن يفتق الجميع الخ) هذا عندهما وقال ابو يوسف لا يفتق من ملكه بعد الامين حقيقة الحال على ما بينا فلا يتناول

ما سلكه وله ما ان هذا ايجاب عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث والوصية * فان انما تقع بعد الموت اهق (باب العتق على جمل) الجمل بالضم ما يحصل للانس على شئ يصفه وكذا الجملة يقال الجملة ضبطها بالكسر في الصحاح اوفى ديوان الادب القم اهق (ومن اعتق على مال) مثل ان يقول انت حر على ألف درهم او به اي بالمال مثل ان يقول انت حرا لغير درهم اهق

(والأفلا) أي لا يمتنع إمام عدم صفته على تقديم عدم الأمر الثاني فليس امر أن العتق متى تأخر عن الموت لا يثبت إلا باعنا في الوارث ومن يقوّم نفسه أو ما علم صفته على تقديم عدم الأمر الأول فلان الكلام في العتق بالالف لا في العتق مطلقاً وذلك لا يجوز بدون قبول العبد بعد موت المولى ولو حرره على أن يخدمه سنة فقبل صفته من ساعته لان هذا عتق على عوض نعم بالقبول قبل الأداء ﴿١٣٩﴾ قيد بطلان أنه ان قال ان خدمتي سنة لا يقع إلا بعد خدمته سنة حتى لو خدمه أقل

أو اعطاه مالا حسن خدمته لا يمتنع و هكذا لو قال ان خدمتي وأولادي سنة فمات بعض أولاده لا يمتنع والفرق ان كلمة ان للتعليل وعلى المعامضة اه في

(فلا تسمى عليه) أي على الآمر لان من قال لغيره اعتق عبدك على ألف درهم ففصل لا يلزمه شيء ويقع العتق على الأمور بخلاف ما اذا قال لغيره

طلق امرأتك على ألف درهم ففعل حبس يوجب ألف على الآمر لان اشتراط البذل على الاجنبي في الطلاق جائز وفي الاعتناق لا يجوز اه في (المهر لها في الوجهين) أي فيما لم يقل عني وفيما قال عني وزمه حصّة القية للمولى في الثاني وهدي سقط في الأول وهو فيما اذا لم يقل عني

(باب التدبير) هو في

الغفلة النظر الحاقبة الأمر وفي الشرح هو إيجاب العتق الحاصل بمعمود الإنسان بالفاظ حمل عليه صريحاً أو دلالة اه في (ويجوز استخداؤه وكاتبته وإيجارته لان ملكه ثابت فيه ولهذا يدخل تحت قوله كل مملوك حر وليس له ان يرهنه لان موجب الرهن ثبوت بدلاستخداؤه من المأبذة بطريق البيع وهو ليس محلاً كالم الولد اه في

فان قبل بعد موته واحتفه الموارث عتق والأفلا ولو حرره على أن يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك السنة فان مات المولى قبلها رزقه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بيمين فهل كنت قبل القبض يارزقه نفسه وعند محمد قيمة العبد ومن قال لا آخر اعتق امك بالف درهم على ان تزوجتها ففعل وأبت ان تزوجه فلا شيء عليه ولو ضم عني قسم ألف على قبضها ومهر مثلها وزمه حصّة القية وسقط ما يخص المهر * ولو تزوجته غصّة المهر لها في الوجهين و حصّة القية للمولى في الثاني وهدي في الأول

﴿ باب التدبير ﴾

المدير المطلق من قال له مولداً ماتت حرا وانت حر عن دبرتي او يوم موت او مع موتى او عند موتى او في موتى اوانت مدير او قد بركت اوانت ال مائة سنة وغلب موة فيها او اوصيت لك بنفسك او برقبك او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه من ملكه الا بالعق * ويجوز استخداؤه وكاتبته وإيجارته ولا مة نوطاً وتزوج ولذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبصا به وان لم يترك غيره بسخي

بل قال اعتق امك يا لف على ان تزوجها اه في

الغفلة النظر الحاقبة الأمر وفي الشرح هو إيجاب العتق الحاصل بمعمود الإنسان بالفاظ حمل عليه صريحاً أو دلالة اه في (ويجوز استخداؤه وكاتبته وإيجارته لان ملكه ثابت فيه ولهذا يدخل تحت قوله كل مملوك حر وليس له ان يرهنه لان موجب الرهن ثبوت بدلاستخداؤه من المأبذة بطريق البيع وهو ليس محلاً كالم الولد اه في

(فيجوز به) أي وهبته ورهنه فإن الموت على تلك الصفة ليس كاشا لا محالة فلا يتعذر
 سببا في الحلال وإذا اتفق معنى السبيل لثبوته بين الشبوت والعلم بنى تعليقا كسائر التعليلات
 فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود الشرط اهـ في (وإن وجد الشرط حتى مثل
 حتى المبر) أي المطلق لوجود الاضافة الى ما بعد الموت وزوال التبدد في فاضل
 رجل صحيح قال لم يده انت حر قبل موتي بشهر فانت بعد (١٤٠) شهر حتى من جيع

ماه وهو الصحيح وقيل من
 ثلث ماه ولومات قبل الشهر
 لا يفتى لانه مدمر مقيد ولو قال
 انت حر بعد موتي فانت بعد
 لم يفتى بالموت لعدم اهلية
 المولى للاعتاق عند وجود
 المطلق به بل يقتضيه الوصي
 او الوارث او القاضى لاتغال
 الولاية بصدقه بهم كذا
 في التصفاه في

في ثلثيه وإن استغرقه دين المولى يسي في كل قيمته
 ولود بواحد الشر كين وخمن نصف شريكه
 ثم مات حتى نصفه بالتدبير وسعى في نصفه خلافا
 لهما (والمقيد من قال له ان مات في مرضي هذا
 اوسفرى هذا ومن مرضي كذا والى عشر سنين او الى
 مائة سنة او حتى عدم موته فيها فيجوز بيعه وإن
 وجد الشرط حتى مثل حتى المبر

♦♦♦ باب الاستيلاء ♦♦♦

(باب الاستيلاء) هو اغتصاب
 الوالد شرعا طالب المولى الولد
 من استغلب وطئ اهـ في
 (لا يثبت نسب ولد الامة) في
 اول مرة من مولاه الا ن يدهيه
 لان النسب لا يثبت بدون
 الغراش وفراش الامة لا يثبت
 بالوطئ لان المقصود بوطئ
 الا ماء قضاء الشهوة دون
 تحصيل الولد فان الشرف
 يمنع من وطئ الاماء تحرزا
 من الولد كيلا يبر ولد

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاه الا ان يدهيه واذا ثبت
 صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق
 وله وطئها واستخدامها واجارتها وزوجها وكاتبها
 وتعتق بدمعته من جيع ماه ولا تسي له يته ويثبت
 نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوى وان نفاه اتفق *
 ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام ولد له وكذلك
 استولدها بملك ثم استعتقت ثم ملكها بخلاف مالو
 استولدها بزني ثم ملكها ولو استولدت ام ولد انصرا في
 عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان
 ابى سعت في قيمتها وهي كسكا لمكاتبه ولا ترق
 بغير رضا واتمام عتق بلا سعاية (ومن ادعى
 ولدا له فيها شريك ثبت نسبة منه وصارت ام

بكونه ولدا مة فيشترط لثبوته دواء ولهذا جاز له العزل في الامة دون الزوجة لان (ولده)
 المقصود من وطئ الزوجة طلب الولد وفي قوله عليه الصلاة والسلام تشاكوا تكثروا واشارة
 الى ان المراد من شربة النكاح التوالد ومن ابى حيفة اذ لو طئها ولم يعزل عنها وحصلت
 فليمان يدعى نسب ولدها اهـ في (منه) لا احتياج الولد الى النسب
 لانه صادق ملكه في النصف فتصح دعوى فيه ويثبت نسب منه فان ثبت نسب فيه ثبت
 في الباقي ضرورة انه لا يجرأ اهـ في

(وعليه قبحه) أي قيمة الولد لانه في معنى المذموم حيث اعتمد دليلا وهو الملك ظاهر وان لم يكن له ملك حقيقة اه في (وان لم يصدقه لا يثبت النسب) ومن أبي يوسف انه لا يعتبر تصديقه اعتبارا بالبديعي ولو جازيا فهو وجه الظاهر ان المولى لا يملك التصرف في اكنصاب مكاتبه حتى لا يملك عقد الجارية والاب يملك عملة فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقرها لانه ١٤١ لا يملكه اه في (كتاب الايمان) جمع بين المؤمنين

في اللغة القسوة وفي الشرع تقوية احد طرفي الخبر والخبر من حيث هو يحتل الصدق والكذب بالخلاف يقوى احد طرفي الخبر وهو ما اخبر عنه بالمقسم به ليحقق الصدق منه كما تقول والله زيد قائم فزيد قائم لم يرد قائم لم يرد فان احدهما ان يكون زيد قائما والثاني ان لا يكون فالخالف يقوى كونه قائما بالمقسم به وهو اسم الله تعالى اه في

(ولا كفارة فيها الا التوبة) أي والا ستفطار وهو قول اكثر العلماء وعند الشافعي فيها الكفارة لانها شرعت في الاصل رفع ذنب هتك حرمة اسم الله تعالى وقد تحقق في القموس فيجوز فيها التوبة ولما انها كبيرة محضة لنا ثبت في حديث البخاري من حديث ابن عمر عن النبي عليه

ولده وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لاقية ولما وان ادعيها معانيت نسبة منها وهي ام ولد لها وعلى شكل نصف عقرها وتقاصا ويزت من كل منهما ميراث ابن وريثان منه ميراث اب واحد* وان ادعي ولد لادعاء مكاتبه فصدقه المكاتب يثبت نسبته منه وعليه قبحه وعقرها ولا تصير ام ولده وان لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

كتاب الايمان

المؤمن تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلاث (غش) وهي حلفه على امر ماض او حال كذا عددا وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة (واغو) وهي حلفه على امر ماض يظنه كما قال وهو بخلافه وحكمها زجاء المصوب (ومنعتة) وهي حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حث ومنها ما يجب فيه البر كفصل الفرائض وترك المعاصي ومنها ما يجب فيه الحث كفعل المعاصي وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحث كعقار المسلمين ونحوه وما عدا ذلك بفضل فيه البر حفظ المؤمنين ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي والمكره في الحلف او الحث وهي متفق رتبة

الصلوة والسلام الكبار الاشرار بالله وعقوق الوالد بن وقتل النفس والمؤمن النكس اه في (ولغو) أي وعين لغو واللغو النافط الذي لا يعتمد اه في

(في المستقبل) فان قلت الحلف كما يكون على الماضي والاخرى يكون على الحال ايضا فلم يذكر وهو من اقسام الحلف قلت اتسام يذكر لم يذوق وهو ان الكلام يحصل اولاني النفس ويعبر عنه بالسان فاذا اصاب بالسان انعقد الايمان اه في (وهي عتق رقبة ا) والاصل فيه قوله تعالى فكفارة بطعام عشرة مساكين الآية وثمة او الضمير فالواجب فيه احدا الاشياء الثلاثة اه في

(فلا يجرى السراويل) أي القصير ولا قدر ما يستره العورة وروى عن محمد بن ابي
 ما يجوز به الصلاة اه في (وحروف القسم الخ) لأن كل ذلك مذهب
 في الكلام ومذكور في القرآن والباء هي الأصل وهي أم الباء تدخل على الظاهر والمضمر
 كقوله بالله وهو يجوز تظهار الضل معها تقول حلفت بالله ولا يجوز اظهار الضل مع الواو
 فلا تقول حلفت والله والباء تدخل على لفظة الله خاصة آه في ﴿١٤٢﴾

(او بصفة من صفته الخ)
 قال بعض المشايخ الحلف
 بصفات الذات كالقدرة
 والبرية وبين والحلف بصفات
 الفعل كالرحمة والغضب ليس
 بيمين والصحيح ان الايمان مبنية
 على العرف فاعرف الناس
 الحلف به يكون يميناً وما لا فلا
 آه في

(لا بغير الله كالقرآن) لقوله
 عليه السلام من كان حالفاً
 فليحلف بالله وليحلف متفق
 عليه هذا اذا قال والي
 والقرآن اما لو قال انا بري من
 القرآن او الي فله يكون يميناً
 لان البراءة منها كفر وتطبيق
 الكفر بالشرط يمين ولو قال انا
 بري من المصحف لا يكون يميناً
 ولو قال انا بري بما في المصحف
 يكون يميناً لان ما في المصحف
 قرآن فكانه قال انا بري من
 القرآن كذا في الكافي اه في

او طام عشرة مساكن كما في حق الظهار والطلاق
 او كسوتهم كل واحد ثوباً يستر طامه بده هو الصحيح
 فلا يجرى لسراويل فان يجز عن احدى اعمد الاداء
 صام ثلاثة ايام متتابعات * ولا يجوز التكفير قبل
 الحنث * ولا كفارة في حلف كاقروان حنث مسلماً *
 ولا يصح بين الصبي والمجنون والثام

﴿فصل﴾

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضمن كافة
 افعله * واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمن
 والرحيم والحق تنفرد الية الاقبا يسمى به غيره
 كالحكيم والعلیم * او بصفة من صفاته يحلف به امرفا
 كقوله الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته *
 لا بغير الله كالقرآن والي والكعبة ولا بصفة لا يحلف
 بها عرفاً كرحمته وعلمه ورضاه وغضبه ومخطئه
 وعذابه وقوله لعمر الله يمين وكذا اوبى الله وسواكند
 في خورم بخداي وكذا قوله وعها الله وميثاقه
 واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله
 وكذا على نذر او يمين او عهد وان لم يصف
 الى الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر
 او يهودي او نصراني او بري من الله ولا يصبر
 كافر في الحنث فيها سواء علقه بماض او مستقبل

(وقوله لعمر الله يمين) لان عمر الله بقاؤه الباقية وهو مرفوع بالابتداء واللام ان
 لتوكيد الابتداء والخبر محذوف تقديره لعمر الله قسمي ومضاه احلف بقاء الله تعالى ودوامه
 كذا في الصحاح اه في (سواء علقه بماض او مستقبل) أي بالحلف
 في الماضي والمستقبل وهذا المذكور في المتن لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه
 يكفر به فقد رضى بكفر نفسه والرضى بكفر نفسه كفر بالاتفاق آه في

(ومن نذرنا مطلقا) غير مطلق بشرط فهو على صوم هذا اليوم اه في
 (رمة الوفاء) اي بنفس النذر لقوله عليه الصلاة والسلام من نذر سمي فعليه الوفاء
 بما سمي ومن نذر ولم يسم فعليه كفارة بين ولاه خلق بالشرط ما يصح التزامه
 في الذمة فند وجود الشرط يصير كالجزء كالطلاق المطلق بالشرط اه في
 (خير بين الوفاء والتكفير) ١٤٣٩ رواية ودراية اما الاول قلناه قد صح رجوع اي خيفة

رحمه الله عما قل عنه في ظاهر
 الرواية من وجوب الوفاء سواء
 علقه بشرط يريد او بشرط
 لا يريد ذكره في المبسوط
 واما الثاني فلا نه اذا علقه
 بشرط لا يريد فعبه معنى
 اليين وهو المنع لكنه بظاهره
 تنزيهاه في

(حلف لا يدخل يشا الخ)
 اعلم ان الاصل ان الايمان
 مبنية على العرف عندنا على
 الحقيقة الغوية كما قل من
 الشافعي ولا على احتمال
 القرائن كما قل من مالك
 ولا على النية مطلقا كما قل
 من احمد لان المتكلم بما يتكلم
 بالعرف اعني الالفاظ التي يراد
 بها معانيها التي وضعت لها
 في العرف فسلو حلف ان
 لا يمشي بالسراج ولا يجلس
 على البساط فاستضاء بالشمس
 وجلس على الارض لا يمشي
 اه في

ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر يصير به
 كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه
 او لعنته او هوزان او سارق او شارب خمر او اكل ربا
 لبس يمين وكذا قوله حقا او وحق الله خلافا لابي
 يوسف رحمه الله وكذا قوله سوكتند خورم بغدادى
 باطلاق زن * ومن حرم ملكه لا يحرم وان استباحه
 او شأ منه فعليه الكفارة * وقوله كل حلال على
 حرام على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك
 والقوى على انه تطلق امراته بلا نية وشبه قوله
 حلال بروى حرام وقوله * هر چه بدست راست
 مكبرم بروى حرام ومن نذر نذرا مطلقا او مطلقا
 بشرط يريد كان قدم فاقبي وجد الشرط رمة
 الوفاء * ولو علقه بشرط لا يريد كان زينة خير
 بين الوفاء والتكفير هو الصحيح ومن وصل بمحلفه
 ان شاء الله فلا حث عليه

باب اليمين حقه

(في الدخول والخروج والايان والسرقة وضربك)
 حلف لا يدخل يشا قد دخل المكعبة
 او المسجد او البية او الكنيسة لا يحنث ويكفر
 لو دخل داهيا او طلبة باب دار ان كان لواء على يمين
 خارجا ولا حث كما لو دخل صفة وقبل لا يحنث

(و كذا لو دخل بعد انه هدام الحمام واشباهه) مثل المسجد لانه بالا نه دام لم يعد اسم
 بالدار لبقاء اسم المسجد اه في (ما لم يخرج ثم يدخل) لان الدخول هو الانتقال
 من الخارج الى الداخل ولم يوجد اه في (من غير لبث لا يثبت)
 وقال زفر يثبت لوجود الشرط وان قال لنا ان البين وبعد للبر فبشي من زمان بمحققه
 فان لبث على حاله ساعة حث لان هذه الافعال لها (١٤٤) دوام بمجدد امثالها حتى

يضرب لها مدة يقال
 وصكت يوما ولبث يوما
 بخلاف الدخول اذ يقال
 دخلت يوما بمعنى السدة
 والتوقيت وان جاء بمعنى
 الطرف اه في

وعند ابى يوسف بمنزلة الخ
 وقال بعضهم براء لانه لم يبق
 ساكننا فيها وهذا
 الاختلاف في نقل الامعة
 اما الامل فلا بد من قلهم
 بلا خلاف وهذا ايضا اذا
 كان الخالف متأهلا
 اه في

(كعددا بئنه) اي نظام
 انا هل لان ما وراء ذلك ليس
 في السكنى قبل هذا اذا
 كان كد خد ايا اما اذا كان
 الخالف في صال غيره
 او بنا كبيرا يسكن مع ابيه في
 داره او كان الخالف امرأه
 فخرجت منها وترك قاشها

في الصفة ايضا ♦ وفي لا يدخل دارا فدخل دارا
 خربة لا يثبت ولو قال هذه الدار قد دخلها خربة
 اه او بعد ما بنيت دارا اخرى جنب وكذا لو وقف
 على سطحها وقبل لا يثبت به في عرفه وكذا لو دخل
 طابق بابها اود هليزها ان كان لو اخلق يبق خارجا
 لا يثبت والا حث ولو جعلت مسجدا او حسا ما
 او سبانا او يتسابع ما خرجت فدخلها لا يثبت
 وكذا لو دخل بعد انه هدام الحمام واشباهه ♦ وفي لا يدخل
 هذا البيت فدخله بعد ما أهنتهم وصار صحرأ او بعد
 ما بنى بيتا آخر لا يثبت بخلاف ما لو سقط السقف
 وبقى الجدران ♦ وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها
 لا يثبت ما لم يخرج ثم يدخل به وفي لا يلبس هذا
 الثوب وهو لا يلبسه او لا يركب هذه الدابة وهو راكبها
 او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في التزج
 والتزول والعلقة من غير لبث لا يثبت والا حث ثم
 في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لابد من خروجه
 بجميع اهله ومناحه حتى لو بقي وثبت عند ابى يوسف
 رحمه الله تعالى يثبت نقل الاكثر عند محمد بن نقل ما تقوم
 به كعددا بئنه وهو الاحسن والارفق ثم
 لابد من نقله الى منزل آخر حتى لا يثبت به

دكد

فيها على نية هدم المود لم يثبت لان السكنى تضاف الى غيره فاعتبر سكناه فقط ببقائه
 كذا في المحطاه سنان الشهامر

(فامر من حله واخرجه حنث) لان عقاد اليمين على فعل نفسه وفعل المأمور مضافا اليه بواسطة امره اه في (مكرها وارضيا لا يحنث) اما في الاول فلعدم فعله حقيقة وهو ظاهر (١٤٥) وحكم عدم الامر منه واما في الثاني فلان انتقال الفعل الى غير الفاعل حقيقة بواسطة

الامر لا الرضى اه في

(وفي آخر اجزاء حياته) لأن

ترك الاتيان انما يفتق في بلدان

الاتيان قبله موهوم اه في

(صدق ديانة لا قضاء في

الختار) اي من المذهب وفي

رواية بصدق قضاء ايضا

اه في

(شرط الاذن لكل خروج)

حتى لو اذن لها مرة فخرجت

ثم خرجت بغير اذنه مرة اخرى

يحنث لانه استثنى خروجها

مطلقا با لاذن لان البقاء

للاصاق اه في

(خلافا لمحمد) والقوى على

قول محمد وقضى قاعدة

المصنف على ما قلناه في اول

الكتاب ترجيح قول ابى يوسف

رحمه الله اه في

(لتعد الحنث بالفعل فوزا)

وهذه بين القور مأخوذة من

خازن القدر اذا غلت فاستعيرت للمعرفة ثم سميت به الحيلة التي لا يرب فيها ولا يثبت

يقتله الى السكة او المسجد وكذا في لا يسكن هذه
الحلة * وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبربح ووجه
وركا امله ومناعه فيها * وفي لا يخرج فامر من حله
واخرجه حنث ولو حله واخرج بلا امره مكرها
او راضيا لا يحنث ومثله لا يدخل * وفي لا يخرج الا الى
الجنابة فخرج اليها ثم اتى حاجة اخرى لا يحنث *
وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريدها ثم رجع يحنث وفي
لا يأتها لا يحنث ما لم يدخلها * والذهاب كالخروج
في الاصح * وفي لا يأت فلانا فأتاه حتى مات حنث
في آخر اجزاء حياته وان قد الايمان غدا با استطاع
فهو على سلامة الا لا ت وعدم الموانع فلو لم يأت
ولا مانع له من مرض او سلطان حنث ولو نوى
الحقيقة صحت في ديانة لا قضاء في الختار * وفي لا يخرج
امر أنه الابانة شرط الاذن لكل خروج وفي الا
ان آذن يكفي الاذن مرة * وفي لا يخرج الابانة لو اذن
لها فيه متى شاء ثم نهاها فخرجت لا يحنث عند ابى
يوسف رحمه الله خلافا لمحمد * ولو ارادت الخروج
فقال ابن خرجت واضرب العبد فقال ان ضربت بقتل
الحنث بالفعل فورا فلو لم يمت ففعلت لا يحنث * قال لآخر

الله
قورون
ورر

يقال جاء فلان من فوره اي من ساعته آه في

(يَحْتِ مَطْلَقًا) سِوَاهُ كَانَ عَلَيْهِ دِينَ أَوْلَمَ يَكُنْ أَنْ نَوَاهُ لَانِ الْمَلِكُ ﴿١٤٦﴾ لِلَّوْلَى لَكُنْ

الاضافة اليه فلا بد من النية
اه في

(باب اليمين في الاكل والشرب)

الاكل ايصال ما يتأتى فيه

المضغ الى الجوف والشرب

ايصال ما لا يتأتى فيه المضغ

كالماء ونحوه اذا اكل

عبارة عن عمل الشفاء والخلق

والذوق عبارة عن عمل الشفاء

دون الخلق والابتلاع عبارة

عن عمل الخلق دون الشفاء

اه في

(فهو على ثمرها الخ) اذا كان

لها ثمر وان لم يكن لها ثمره

يقع على ثمنها الاضاف اليمين

الى ما لا يؤكل فينصرف الى

ما يخرج منه لتعذر الحقيقة

اه في

(فاكله كبشاً) يحتل لان صفة

الصغر في هذا ليست داعية

الى اليمين فان المستع منه اكثر

امثا ما عن لحم الكبش اه في

(مذبذباً) بالضم وقمع اللون المشددة شول خرما صلفى كقويرو ضندن ﴿١٤٧﴾ رطباً

أَيْحْلِسُ قَتَعْتُ مَعِيَ فَقَالَ إِنْ تَعْدَيْتَ فَكَيْدًا لَا يَحْتِ

بِالتَّعْدِي لَا يَحْتِ وَلَوْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا أَنْ قَالَ إِنْ تَعْدَيْتَ

الْيَوْمَ ﴿١٤٦﴾ وَفِي لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَلَانَ فِي كَسْبِ دَابَّةٍ عَيْدِهِ مَا ذُونَ

لَا يَحْتِ إِذَا كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دِينَ مُسْتَقَرِّ نَوَى أَوْلَمَ يَكُنْ

الْآنَ نَوَاهُ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقَرِّ بِالْذِّينِ وَعِنْدَ أَبِي

يُوسُفَ رَجَاهُ اللَّهُ يَحْتِ مَطْلَقًا أَنْ نَوَاهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ

يَحْتِ مَطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَرَفَهُ كَوْنُهُ دِينَ وَبِهِ سَنَةِ نِيَّةٍ أَنْ

باب اليمين

﴿١٤٧﴾ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَاللِّبْسِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخَلْقَةِ فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا وَدَبْسِهَا

غَيْرِ الْمَطْبُوعِ لِأَسْنِهَا وَخَلْعِهَا وَدَبْسِهَا الْمَطْبُوعِ ﴿١٤٨﴾

أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَهُوَ عَلَى اللَّحْمِ ذُونَ اللَّبَنِ وَالزَّبْدِ ﴿١٤٩﴾ وَفِي

لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَالْكَلِمِ رَطْبًا لَا يَحْتِ وَكَذَا مِنْ

هَذَا الرُّطْبِ أَوِ اللَّبَنِ فَالْكَلِمِ ثَمَرًا أَوْ شِرَازًا بِخِلَافِ لَا يَكَلِمُ

هَذَا الصَّبِيَّ فَالْكَلِمِ شَايَا أَوْ شَيْخًا أَوْ لَا يَأْكُلُ لِحْمَ هَذَا الْحِمْلِ

فَالْكَلِمِ كَبْشًا ﴿١٥٠﴾ وَفِي لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَالْكَلِمِ رَطْبًا لَا يَحْتِ

وَلَوْ أَكَلَ مُذْبِذِبًا حَنْتَ وَكَذَا لَوْ أَكَلَ بَعْدَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ

رَطْبًا وَقَالَ لَا يَحْتِ فِيهِمَا وَلَوْ أَكَلَ بِمَسَدٍ حَلَفَهُ

لَا يَأْكُلُ رَطْبًا وَلَا يَسْرًا حَنْتَ أَتَا قَا ﴿١٥١﴾ وَفِي لَا يَشْتَرِي

﴿١٥٢﴾

﴿١٥٣﴾

﴿١٥٤﴾

﴿١٥٥﴾

﴿١٥٦﴾

﴿١٥٧﴾

﴿١٥٨﴾

﴿١٥٩﴾

﴿١٦٠﴾

(فأكل لحم سمك أو يتعضه لا يحنث) استحسننا والقياس أن يحنث لأنه يسمى لحماً كما في القرآن
 ووجه الاستحسان أنه ناقص في معنى اللحمية لأن اللحم نشأ من الدم وهو لم ينشأ من الدم
 إذ الدموى لا يسكن في **١٤٧** الماء ولهذا يباح بلا ذكاة ولو كان لدم لما أبيع ومطلق

الاسم ينسأل الكامل دون
 القاصر فخرج عن مطلقه
 بدلالة اللفظ والنص محمول
 على المجاز ومبنى الإيمان على
 العرف لأعلى الفاظ القرآن

اه في

(وكذا الواكل كبدا) أو طحالا
 لأن هذه الأشياء منشأها من
 الدم واختصاصها باسم
 آخر لالتفصيص كالرأس اه في
 (قضا) بفتح القاف وسكون
 الضاد المجهة الأكل بإطراف
 الأسنان فلا يحنث بأكل جبرها
 أو سويقها عند أبي حنيفة
 حتى يقضمها خلافا لهما
 فإن عندهما لو أكل حنث لأنه
 شدد على نفسه ولو حلف لا
 يأكل خبزاً فأكل ثريداً قال
 أبو الليث لا يحنث للعرف اه في
 (والطبخ على ما يطبخ من
 اللحم) وهذا استحسن

رطباً فاشترى كباسة يئس فيها رطب لا يحنث كما لو
 اشترى بصراً مثباً وفي لأكل لحماً أو يضاف إلى لحم
 سمك أو يتعضه لا يحنث وكذا في الشراء ولو أكل لحم
 إنسان أو خنزير حنث وكذا لو أكل كبدا أو كرسا
 واختار أنه لا يحنث بهما في عرفنا كما لو أكل البية *
 وفي لأكل شحم يتقيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم
 الظهر خلافاً لهما ولو أكل البية أو الجلا يحنث اتفاقاً *
 وفي لأكل من هذه الخنطة يتقيد بأكلها قضمها
 فلا يحنث بأكل خبزها خلافاً لهما * وفي لأكل من
 هذا الدقيق يحنث بأكل خبزه لا يسفه في الصحيح *
 والخبر يقع على ما اختاره أهل مصره كخبز البر والشعير
 فلا يحنث بخبز القطائف أو خبز الأرض بالعراق إلا إذا
 نواه * والشواء على اللحم لأعلى الباذنجان أو الجزر
 أو البيض إلا إذا نواه * والطبخ على ما يطبخ من
 اللحم بالماء وعلى مرقه إلا إذا نوى غير ذلك * والرأس
 على ما يباع في مصره ويكس في الثانية * والفاكهة
 على التفاح والبطيخ والشمس وعندهما على الغناء
 والرطب * والرمان فاكهة أيضاً ولا يقع على الغناء
 والخيار اتفاقاً * والأدام ما يصطنع به كالخل

باله

والقياس أن يحنث في اللحم وغيره مما هو مطبوخ لكن الأخذ بالقياس متعذر إذا سهل
 من الدواء مطبوخ فيصرف إلى خاص متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء في
 (على الغناء والرطب والرمان) لأنها تنفك بها عادة كسائر الفاكهة حتى يسمى
 ثمرها فاكهة تليها

في

(وكذا الملح) وان كان لا يؤكل عادة ولكنه يذوب في الفم فيحصل الاختلاط بالخبز
 اهـ في (والجبن) بتشديد التون ليست بآدم لانهما تفرد بالاكل وما يمكن انفراد
 بالاكل ليس بآدم وان اكل مع الخبز اهـ في (ليس بآدم في الصحيح) وقال محمد
 وهو رواية عن ابي يوسف التمر والجوز والعنب والبطيخ والبقول وسائر الفواكه ليس بآدم
 لانهما تفرد بالاكل ولا تكون تبعا حتى لو كان في موضع يؤكل تبعا ١٤٨ في الخبر واعتاده

اهله يكون اديما اعتبارا
 للعرف وهو الاصل في هذا
 الباب اهـ في
 (لا قضاء) لان المفصول موقوف
 منكر ذكر في محمل الشرط
 فيكون ماما ويجوز تخصيصه
 الا انه لما كان خلاف الظاهر
 لم يصدق في القضاء اهـ في
 (خلافا لهما) فانه عندهما
 اذا شرب بآناه يحنث لان
 المتعارف المفهوم وله ان كلمة
 من للتبعض وحققت
 في الكرع وهي مستعملة ولهذا
 يحنث بالكرع اجماعا فحنث
 المصير الى المجاز وان كان
 متعارفا كذا في الهداية اهـ في
 (وان قال من ما دجلة حنث)
 لان الشرط ان يكون ابتداء
 شربه من ماء منسوب الى دجلة
 وبعد الاضتراف بق منسوب الى
 دجلة بخلاف ما تقدم اهـ في

والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم والبيض والجبن الا
 بالنية وعند محمد هي ادم ايضا * والعنب والبطيخ
 ليس بآدم في الصحيح * والغداء الاكل فيما بين طلوع
 الشمس الى الزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف
 الليل والسحور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر *
 وفي ان اكلت او شربت اوليست او تزوجت او خرجت
 ونوى معينا لا يصدق واو زاد طعاما او شربا او نحوه
 صدق بنية لا قضاء * وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث
 بشربه منها بآناه خلافا لهما وان قال من ماء دجلة
 حنث بشربه بالآناه اتفاقا وكذا في الجير والبرثوق
 الا انه يمينه وامكان البر شرط صحة الحلف خلافا
 لابي يوسف فلو حلف لبشر من ماء هذا اليوم
 ولما فيه او كان فصب قبل مضيه لا يحنث خلافا له
 وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب فانه يحنث
 بالاتفاق * وفي لا يصومون السماء اول يطيرن في الهواء
 اول يقبلن هذا الخبر ذهابا او لبقثا زيدا طالما بموته
 انعقدت وحنث الحمال وان لم يعلم بموته فلا خلافا
 لابي يوسف * وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سجع
 او هلل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة او خارجها

(وكذا في الحب والبرث) اي حلف لا يشرب من الحب او البرث يحنث بالآناه وهذا هو
 في البرث ظاهر لانه لا يمكن الشرب منها الا بآناه اهـ في (وفي اجمعين السماء
 الخ) قال زفر لاشهد لانه الحق المستحيل عامة بالمستحيل حقيقة للجزء بتحقيق البر
 في الصورتين ولان محمل اليمين خبر فيه رجاء الصدق وهو موجود لان الصعود الى السماء
 ممكن حقيقة فاللائكة يصعدون وكذا صعد بعض الانبياء عليهم السلام اهـ في

(ولو كل غيره الخ) لانه لم يكلمه حقيقة واعلم ان الكلام لا يكون الا باللسان فلا يكون
بالاشارة ولا بالكتابة ولا الرسول اه في (وان نواهم بوجه لا يحث) ديانة لعدم
القصد ولا يصدق قضاء لان الظاهر انه للجماعة والنية لا يطلع عليها الحاكم اه في
(فكلمه حث) لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن
وكل ذلك لا يتحقق في ١٤٩٩ الا بالسمع اه في (خلافا لابي يوسف)

اذا انرض هو الرضى وهو
لا يستلزم العلم ولا يشكّل باذن
المولى لعبد المحجور عندها
حيث لم يشترط العلم فيه لان
الاذن هناك ابطال المولى
حقه فلا يشترط علم العبد
كالاتفاق وههنا الاذن شرط
حل النكاح فشرط الاعلام
حتى يعلم - له هذا وفي الثانية
انهم اجعوا على ان اذن العبد
في التجارة لا يكون بدون السماع
وفيها ايضا اذا حلف لا باذن
لعبد في التجارة فراه يبيع
ويشترى فسكت لا يحث
كالبر اذا حلفت لا باذن
في تزويجها فسكت عنده
الاستيصار فانها لا تحث وفي
الخلاصة انه يحث في المسائلين
وعن ابي يوسف انه لا يحث
فيهما وفيها عن مجموع النوازل
لا يحث اه في (سقط الحلف) اي العين لان

هو المختار وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم
حث ان يقظه وقبل مطلعا ولو كل غيره وقصد
اسماعه لا يحث ^{او ياتيه} واوصى على جماعة هو فهم حث
وان نواهم بوجه لا يحث ولو قال الابانة فاذن ولم يعلم
فكلمه حث خلافا لابي يوسف وفي لا يكلمه يشهرا
فهو من حين حلف ويوم اكلم لمطلق الوقت وتصح
نية النهار فقط وليلة اكلمه على الليل ^{فيكون} وفي
ان كلمه الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او لا ان باذن
زيد او حتى باذن زيد فكلمه قبل ذلك حث وان مات
زيد سقط الحلف وفي لا يأكل طعام فلان او لا
يدخل دارة او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابة او لا يكلم
عبده ان عين وزال ملكه وفعل لا يحث خلافا لمحمد
في العبد والدار وفي التجدد لا يحث اتفاقا وان لم يعين
لا يحث بعد الزوال ويحث بالتجدد وفي لا يكلم امرأته
او صبيته يحث في العين بعد الابانة او المتأذية وفي
غيره لا في رواية عن محمد ويحث بالتجدد وفي لا يكلم
صاحب هذا الطريق لسان ^{منه} فبا عه فكلمه حث *
لا اكلمه حينا او زمانا او الحين او الزمان ولا ية فهو على
سنة اشهر وسهما ما يري وان قال الدهر او الايد فهو
^{في سنة}

نافي

دسطل

المنوع عنه كلام ينتهي بالاذن والقدم ولم يبق بعد الموت متصور الوجود خلافا لابي
يوسف لان عنده التصور ليس بشرط فعند سقوط الغاية يتأيد العين اه في
(ان عين) اي الحالف بان قال والله لا أكل طعام فلان هذا او لا يدخل دارة هذه او لا يلبس
ثوبه هذا او لا يكلم عبده هذا اه في

(فقد توقف الامام) فقال ما ادرى ما الدهر وهذا من جلاله قدره ويكال عقله توقف
 فيما اختلف ارباب اللغة في تقديره قيل انما قال ما ادرى ﴿١٥٠﴾ ناديا وحفظا للسانه

عن الحديث في الدهر فانه
 جاء في الخبر لا تسبوا الدهر
 فان الله هو الدهر اي خالق
 الدهر اه في
 (فعلي ثلاثة) اي من سكل

صنف بالاجماع لانه جمع
 منكر فينا ول الاقل للتيقن
 به وان عرف الله في
 (حنت بالميت) لتعق الشرح
 اذ الشرط ولادة الولد والميت
 ولد حقيقة لانه اسم للولود
 هو الميت مولود ولهذا تنقضي
 به العدة اه في

(لا يمتق واحد منهم) اي
 من العبد الثلاثة لعدم وجود
 الشرط وهو الفردية ولا فيما
 اشتراه بعد هما لعدم سبق
 اه في

(عنى الاخراج) اي الثالث
 لانه يراد به الافراد في حالة
 الملك لان وحده للعال اه في

على العبر ولو قال دهرأ فقد توقف الامام رجاءه
 وعندهم هو كازمان ولو قال اياما او شهورا او سنين
 فعلى ثلاثة وان عرف فعلى عشرة كاياما كثيرة وقالا
 على جمعة في الايام وستة في الشهور والعمر في السنين

والفصل في الميزان في الطلاق والعتاق

قال ان ولدت فانت كذا حنت بالميت ولو قال فهو
 حر فولدت ميتا ثم حيا عتق الحى خلافا لهما
 وفي اول عبدا ملكه فهو حر فاك عبدا عتق ولو ملك
 عبيدين معا ثم آخر لا يمتق واحد منهم ولو زاد وحده
 عتق الآخر ولو قال آخر عبد املكه قات بعد ملك
 عبد واحد لا يمتق ولو بعد ملك عبيدين متفرقين
 عتق الآخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما عند
 موته من الثلث وعلى هذا آخر امرأة تزوجها
 فهي طالق ثلاثا فلا ترث خلافا لهما وفي كل عبد
 بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق
 الاول وان بشره معا عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا
 في الوجهين ولو نوى ككفارته بشره ايسه
 سقطت لا يشرأمة استولدها بالکاح او عبد حلف
 بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفاري

(وعندهما عند موته الخ) لان الاخرية لا تثبت الا بعلم شرع غيره بعده وذلك (وفي)
 في عتق بالموت فكان الشرط متصفا عند الموت فيقتصر عليه اه في (فلا ترث
 خلافا لهما) فانها ترث عندهما بحكم انه فارولها مهرها واحدها عليها العدة لا بعد الاجل
 من عدة الطلاق اه في

(عنى عبيده الخ) لان المطلق يصرف الى الكل ملكه لهؤلاء كامل لانه يملكهم رقبة
ويدا ولو قال اردت به الرجال دون التساوى صدق ديانته لا قضاء اه ق (يبحث
بالبشارة) الاصل ان كل فعل ترجع حقوقه الى المباشرة لا يبحث الحالف ببشارة المأثور
او جوده منه حقيقة وحكما والا يبحث ويصير العاقد سفيرا والا امر فاعلا فايبحث
اه ق (١٥١) (دون التوكيل) لان الموكيل في هذه الاشياء سفير ومسير

وحقوق العبد راجعة الى
الامر لانه يملكه
الاصل فان حقوق العبد فيه
ترجع الى العاقد ومن مسائل
اهل البصرة فيما كتبوا الى
محمد حلف لا يترج فوكل
وكيلا بالنكاح انه لا يبحث وهو
خلاف الاصل كذا ذكر

الناطق في الاجناس اه ق
(في البيع والشراء) يعنى
لو حلف لا يبيع ولا يشتري او لا
يؤجر فوكل من فصل ذلك
لا يبحث لان العقد وجد من
العاقد حقيقة وكذا حكما
ولهذا رجعت الحقوق اليه
حتى لو كان العاقد حالفا يبحث
في يمينه فلم يوجد شرط البحث
وهو المقدم الامر فلم يبحث
الا ان ينوى ان لا يامر غيره به
فحينئذ يشهد عليه او كان
الحالف بمن يامر هذه العقود
فحينئذ يبحث بالتعويض لان

وفي ان تسربت امة فهي حرة ان تسرى من في ملكه
وقت الحلف عنت وان تسرى من ملكها بعده
لا تعنى * وفي كل عمل يملك له حر عنت عبيده ومدبروه
وامهات اولاده لا مكانه الا ان نواهم * وفي هذه
طابق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الأولى
وكذا العتق والافرار

باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يبحث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة
والاستيجار والصلح من مال والقبعة والخصومة
وضرب الولد وبهما في النكاح والطلاق والخلع
والعتق والكتابة والصلح من دم ومد والهبنة والصدقة
والقرض والا ستغراض وان نوى المباشرة خاصة
صدق ديانته لا قضاء وكذا ضرب العبد والذبح والبناء
واختلاط الابداع والاستيداع والاعارة والاستعارة
وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا لو نوى
المباشرة يصدق قضاء عديانته * وفي لا يترج فزوج
فصولي عاجاز بالقول حث وبالفعل لا يبحث * وفي
لا يترج عديانته او امته يبحث بالتوكيل والاجازة وكذا في
ابنه وابنته الصغيرين وفي الكبيرين لا يبحث الا بالمباشرة

يمينه باعتبار عديانته وان كان يامر بامر آخر يمتنع الغلب كذا في السكا في
اه ق (بصدق قضاء وديانته) والفرق ان الاول ليس الا انه تكلم بكلام يفضي
الى الوقوع والامر بمثل التكلم به فاذا نوى ان لا يلى فقد نوى التخصيص في العيام
فلا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر والثاني فعل حمى يحصل بالفعل فكان منه حقيقة
والنسبة الى الامر بالشئ مجازا فاذا ولي الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة فيصدق في
ديانته وقضاء اه ق

(وعلى العين) أى ودخولها على العين حتى لو قال ان دخلت لك دارا بحث اه فى
(وكذا لو عتق بالفا سد او الموقوف) لوجود الشرط اذ البيع والشراء موجودا باصله
فى المقد الفاسد والمالك باقى فبحث وكذا بالمقد فى العقد الموقوف اه فى
(الافى رواية عن ابى يوسف) لانه اخرجهم جوازا فيطلق ١٥٢ عليه فكانه قال القى

تزوجت عليك فهى طالق
ولان فرضه ارضاؤها وهو
بطلاق غيرها فينفذ به وجه
الظاهر عموم الكلام وقد زاد
على حرف الجواب فيحصل
مبتدأ اه فى

(مشيا) للتعارف بالترام
الاحرام بهذه العبارة والقياس
ان لا يلزمه شئ لانه التزم المشى
وهو ليس بقربة مقصودة
ولكن الاستحسان ما ذكرنا
ولا فرق بين ان يكون الناذر
فى الكعبة او خارجها وكذا
لو قال على المشى الى مكة يلزم
الاحرام باحدهما لعرف فاذا
زعمه فله الخيار ان شاء مشى
وهو اكل وان شاء ركع اه فى
(خلافا لهما) فان مندهما
عليه حج او عمرة بناء على ان
الحرم بهذه العبارة شامل
للبيت وكذا المسجد الحرام
فكان ذكره كذا ذكره ولما ان

ودخول اللام على البيع كأن يفتك ثوبا بقتضى
اختصاص الفعل بالمحلف عليه بان كان يامر به سواء
كان ملكه او لا ١٥٣ ومثله الشراء والاجارة والصياغة
والبناء ١٥٤ وعلى العين كأن يفتك ثوبا لك بقتضى
اختصاصها به بان كان ملكه سواء امر به او لا وكذا
دخولها على الضرب والاكل والشرب والذخول
وان نوى غيره صدق فيما عليه وفى ان يفتك واشترته
فهو حر فعتق بالخيار عتق وكذا لو عتق بالفا سد
او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق ١٥٥ وفى ان لم يفتك
فكذا فاعتقه او دبره حنث ١٥٦ قالت تزوجت على
فقال كل امرأتى طالق طلقت هى ايضا الافى رواية
عن ابى يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة لا قضاء
ومن قال على المشى الى بيت الله او الى الكعبة لزم
حج او عمرة مشيا فان ركب فعليه دم ١٥٧ ولو قال على
الخروج الى الزهاب الى بيت الله او المشى الى الصفا
او المروة لا يلزمه شئ وكذا لو قال على المشى الى الحرم
او الى المسجد الحرام خلافا لهما ١٥٨ وفى عبده حران
لم يجهج العام فشهد بكونه يوم الحر بكونه لا يعتق خلافا
لمحمد ١٥٩ وفى لا يصوم فصام ساعة فبذنه حنث وان ضم
صوماه يوما لا ما لا يتم يوما وفى لا يصلى يبحث اذا سجد

الترام الاحرام غير متعارف ولا يمكن ايجابه باعتبار حقيقة المفظ فامنع ١٦٠ سجد
اصلا اه فى (لا يعتق خلافا لمحمد) لان هذه شهادة قامت على امر
معلوم وهو التخصيص ومن ضرورة ثبوته انتفاء الحج فيحقق الشرط وهو عدم
الحج اه فى (لا ما لا يتم يوما) لاطلاقه فينصرف الى الكامل وقوله يوما
تخصر فى تقدير المصوم اه فى

(خلافا لهما) لان النذر لا يصح الا في الملك او مضافا اليه والغزل لم يكن سبيلا للملك ولا في خنيفة ان المرأة تغزل من قطن الرجل عادة اه ق (وقال احلى مطلقا) لانه حلى حقيقة حتى سمى في القرآن بقوله تعالى وتستر جون منه حلية الآية وله انه لا يحل به الامر صعا ومعنى الايمان على العرف وعلى هذا الزجر جد وقيل الخلاف عرفي والا فلا خلاف في الحقيقة اه ق (ان جعل فوقه سريرا الخ) (١٥٣) الا ترى انه او حلف لا يركب هذا الفرس فوضع عليه سرا يفركه حث

سجدة لاقبله وان ضم صلاة فبشفع لا با قل وفي ان لبست من غزلك فهو هدى فلك قطنا ففرزته ونسج فليس هو هدى خلافا لهما وان لبس ما خزلت من قطني في ملكه وقت الخلف فهو هدى بالاتفاق *

خاتم النضة لبس بحلى بخلاف خاتم الذهب وعقد الدؤلؤ ان رصع فحلى والا فلا وقال احلى مطلقا وبه يفتى وفي لا يجلس على الارض فجلس على بسط او حصير لا يحنث وان حال ياتيه حاويده ثوبا به حث * وفي لا ينام على هذا الفراش فجلس فوقه فراش فنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه قرام يحنث * وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل فوقه سريرا فجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط او حصير حث اه ق (لانه يمدح الساونا ثما عليه وعلى هذا لو حلف لا ينام على السطح او الدكان او يجلس فبسط عليه فراشا او حصيرا فنام او جلس حث لانه يمدح الساونا ثما عليها بخلاف ما اذا حلف لا يجلس على الارض حيث لا يحنث بالجلوس على الفراش والفارق العرفي كذا في الزيلعي اه ق

(باب العيمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

الضرب والكسوة والكلام والنحول يحنث فعلها بالحلى فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلفه او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الفيل والجل والميس لا يضر بها قيد شعرها او خنقها او عضها حث * ليضربته حتى يموت فهو على اشد الم ضرب * ليقتلنه يمته قريبا فادون الشهر قريب والشهر بعد ليقتلنه اليوم فقتلاه

(باب العيمين في الضرب الخ)

الاصل ما يشارك الميت فيه بالحلى فاليمين وقمت على الخالين وما اخص به يتعد بالحياة فلذا قال الضرب الخ اه ق

الضرب والكسوة والكلام والنحول يحنث فعلها بالحلى فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلفه او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الفيل والجل والميس لا يضر بها قيد شعرها او خنقها او عضها حث * ليضربته حتى يموت فهو على اشد الم ضرب * ليقتلنه يمته قريبا فادون الشهر قريب والشهر بعد ليقتلنه اليوم فقتلاه

(ليضربته حتى يموت) المراد الموت في العرف ولو قال حتى بغشى عليه اويكي اويول فلا بد من وجودها حقيقة ولو قال بالسياط حتى يموت فهو على المبالغة ولو قال بالسيف حتى يموت فهو على الموت حقيقة ومن ابى يوسف رحمه الله فيمن قال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك لاحية ولا مية فهو ان يضرب بها ضربا يوجعها والهبة والبراء اسقاط من باب الدين اه ق

(بهرجة) لفظ اعجمي معرب واصله نهره وهو الخط بين ان حفظه الدراهم من الفضة اقل وخشها اكثر ورجعها البعاري وفي القاية البهرجة ما يرجع البعاري في فيه وهو ارض من الزفاف في (تقيد بحال ولايته) لانه قصد دفع الشر بجزره فلا يقيد بعده الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله واحد وقول الشافعي مقيد في الجملة وعن ابي يوسف تقيد بصره لا بموته ثم الحالف لوعلى ﴿١٥٤﴾ الداعروا يعلم الوالي

يُحْتَسَبُ الْإِذَا مَاتَ هُوَ أَوْ
الْمُخْلَفُ أَوْ هُزِلَ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَسَبْ
فِي الْيَمِينِ الْمَطْلُوفَةُ بِجَمْعِ الزَّكَاةِ
بِلِ بِلَا مِثْلِ مِنْ الْقَعْلِ إِلَّا إِذَا
كَانَتْ مَوْقِفَةً فَيَحْتَسَبُ بَعْضُ
الْمَوْقِفِ مَعَ الْأَسْكَانِ وَالْأَفْلا
وَبِفَرْعٍ عَلَى هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ فِي حُكْمِ قِيَامِ
الْوَلَاةِ فِي

(كتاب الحدود) اقتضت
الانفس الشهوية العظم لذاتها
من شرب الخمر والزنى
وغيرهما من القتل والستم
خصوصا من القوى على
الضعيف فشرعت الحدود
زجر الهال للانظام فخلو العالم
عن اقامة الزواجر يؤدي الى
انجرامها اما اشار اليه قوله تعالى
ولكم في القصاص حياة ومن
كلام حكماء العرب القتل
انق للقتل اه في

(مقدرة) وهو ستة انواع حد

[illegible]

﴿کتاب الحدود﴾ • • • لفظ معنی

الجد عقوبة مؤثرة نجيب حفاظه تعالى فلا يسهى نمرير
ولا قصاص حدا * والذني وطئ مكلف في قبل خال
عن ملك وشبهة ويثبت بشهادة اربعة رجال محتمين
بالذني لا بالوطئ او الجماع اذا سألهم الامام عن ماهية
الذني وكيفية

الزنى وحسد الشرب وحسد السكر وحسد القذف وحسد السرقة وحسد قطع **الطريق** اهـ في (تجيب حقائقه تعالى) لانه شرع لصحة تعود الى كافة الناس ففي حد الزنى صيانة النفس وفي حد القذف صيانة عرض المسلم وفي حد السرقة صيانة الأموال اهـ في

(وعدلوا) على صيغة المجهول أى الشهود تعد بلا سرا وجهرا فلا يكتفى بإظهار
 العدالة بخلاف سائر الحقوق احتيا لا لدرو يثبت ايضا بالاقراءه في
 (كما مر سوى الزمان) لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح انه يسئلة
 لاحتمال انه زنى في صباه وهذا السؤال يكون بعد ما نظر في حاله وعرف انه صحيح العقل
 اه في (١٥٥) (واقبر المحصن جلده) لانه انسخ في حق المحصن

وعمل في غيره بفعله عليه
 الصلاة والسلام فيكونه من
 نسخ الكتاب بالسنة القطعية
 اه في

(ضربة) أى واحدة لقول ابي
 بكر رضى الله عنه لبلال اذا ضرب
 الرأس فان فيه شيطانا قلنا قل
 ذلك في مستحق القتل اه في
 (سوى الازار) لان عليا كان
 يأمر بالتجريد في الحدود لان
 التجريد يبلغ في ايصال الالم
 وهذا الحد مائة على الشد
 في الضرب اه في

(ويحفر لها في الرجم) لانه
 عليه السلام حفر لغامدية
 الى ثديها وعلى لشرحة
 الهداية وان ترك لا يضرب
 لان النبي عليه السلام يأمر
 بذلك وهي مستورة بثيابها
 والحفر احسن لانه اسر كذا
 في الهداية اه في

(ولا يحسد مملوكه بلاذن
 الامام) لقوله عليه الصلاة

وبين زنى وابن ذى ارمي زنى فان بينوه وظلوا رأيناه
 وظلها في فرجها كالميل في المكحلة وعدلوا صرا
 وعلا نيا وبالاقرار افاضلنا اربع مرات في اربعة
 مجالس كلها اقر ربه حتى يغيب عن بصره ثم يسئل
 كما مر سوى الزمان فان بينه حده الفاضى ونسب
 تلقينه لرجع بلعلك قلت اولست او وطلت بشبهة
 فان رجع قبل الحد او في اثنا ترك الحد
 للمحصن رجع في فضاء حتى يموت يدا به اليهود
 فان ابوا فابوا او ابوا فابوا يسقط ثم الامام ثم الناس
 وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس ويفسلي ويصلى
 عليه واقبر المحصن جلدة مائة وللعبد نصفها
 بسوط لا ثمرة لضربا وسطا مفرقا على يده الا الرأس
 والوجه والفرج وعند ابي يوسف رجه الله تعالى
 يضرب الرأس ضربة ويضرب الرجل قائما
 في كل حد بلامد وينزع ثيابه سوى الازار والمرأة
 جالسة ولا تنزع ثيابها الا الفرو والحيث ولا يحفر لها
 في الرجم لانه ولا يحسد سيد مملوكه بلاذن الامام
 واحسان الرجم الحرية والتكليف والابلام والوطئ
 بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة
 فيها ولا يجمع بين جلد ورجم ولا بين جلد

حكى

كلمة

والسلام ارجع الى الامام وذكر منها الحدود ولانه حق الله ولهذا لا يسقط باسقاط العبد
 فينصرف فيه من تابع عن الشرع وهو الامام او نائبه بخلاف التبريد لانه حق العبد ولهذا
 يضر الصبي وحق الشرع موضوع عنه قيد الحد لان له تنزيه بلاذن الامام لانه حق
 العبد وهو المالك والمقصود ثلثا ديب اه في

(الامياسة) اى مصلحة للمسلمين وتعرف بالاحد لان عمر بنى نضر بن الحجاج من المدينة الى البصرة وهو غلام صبح الوجه افتن به النساء والحسن لا يوجب الثنى الا انه فله سياسة فانه قال ما زنجيا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك واتما الذنب لى حيث لا اظهر دار الهجرة منك اه فى (نجس) كيلا تهرب قيد بالينة لانه اذا ثبت باقرارها لا نجس لان الرجوع عنه محتمل فلا يفيد الحبس اه ق (١٥٦) حتى يستغنى

عنها) تبغ فيه ما حب الاختيار وظاهر الاقتصار انما المذهب ولم يذكرها سائر المتون اه فى

(قبل تسليحهما) لان الفعل فى الاولى تمحض زنى وان سقط الحد لامر راجع اليه وهو اشتداد الامر اليه بخلاف الثانية اه فى

(لاقى الاولى) اصل ان هذا الذى ليس بمجرى على العموم فان فى المطلقة الثلاث ثبت النسب لان هذا وطنى فى شبهة العقدة فكفى ذلك لا يثبت النسب اه فى

(وان كان اعى) لانه بقدر التمييز بالحر كات والهيأت اه فى ١٠

(فقاتلنا زوجتك) فوطئها لان الاخبار دليل قيد بقوله انا زوجتك لانها اذا اجابت بالفعل ولم تقل ذلك فواقمها وجب عليه الحد اه فى

وفى الامياسة والمرضى يرجم ولا يجلد ما لم يبرأ والحامل ان ثبت زناها بالينة نجس حتى تلد وترجم اذا وضعت ولا تجلد ما لم تخرج من نفاستها وان لم يكن لاولد من يريه لا ترجم حتى يستغنى عنها اه فى

باب الوطئ الذى يوجب الحد والذى لا يوجب

الشبهة دارثة للحد وهى نوعان * شبهة فى الفعل وهى ظن غير الدليل دليلا فلا يحد فيها ان ظن الحل ولا يحد كوطئ معتدة من ثلاث او من طلاق على مال او ام ولد اعتقها او امة اصله وان علا او امة زوجته او سيده وكذا وطنى المرتهن المهرونة فى الاصح * وشبهة فى المحل وهى قيام دليل نافى للحرمة فى ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطئ امة ولده وان سفل او مشتركة او معتدة بالكنايات دون الثلاث او بالاثم المبيعة او الزوج الامة الممهورة قبل تسليمهما والنسب يثبت فى هذه عند الدعوة لاقى الاولى وان ادعاء * ويحد بوطئ امة اخيه او عمه وان ظن حلها وكذا بوطئ امرأته وجدها على فراشه وان كان اعى الا ان دعاهما فقاتلنا زوجتك * لا بوطئ اجنبية زفت اليه وقلن هى زوجتك وعليه المهر اه فى

(لا بوطئ اجنبية الخ) اما عدم وجوب الحد فلو جود الاشتباه لان الانسان لا يميز * ولا بين امرأته وغيره فى اول الوهلة الا بالخيار واما وجوب المهر فلان البضع لا يخلو عن الموجبين اما الحد واما المهر اظهر الخطر المحل فلما لم يجب الحد للشبهة وجب المهر ويجب على الزفوفة العدة اه فى ذكرها شائع فى كلام العرب قال الله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اه فى

أمر بوليته طهر زوجه

(وعندهما يحد) اعلم ان وجوب الحد عندهما في اللواط دليل نص ورد في الزنى فان المعنى الذى يفهم منه قضاء الشهوة بسفح الماء بمحرم مشتهى وهذا موجود فيهما هـ ق
(والخليفة يؤخذ بالمال الخ) ﴿١٥٧﴾ لانه حق الله تعالى وهو نائب صاحب الحق اطلق الحق

فشمل حد الزنى والقذف
والسرقة والشرب والمراد
بالخليفة الامام الذى ايسر
فوقه امام وقيل به احتراز عن
امير البلد فله يقام عليه الحد
بامر الامام اهـ ق

(من غير بعد) الاولى ان يقول
من غير عدوان لا يشترط بعده
عن الامام بل ينحصر مرض
وخوف طريق ونجوه
والاصل ان الحدود الخالصة
حق الله تعالى تبطل بالتقام
ذن الشاهد مخير بين الاداء
والستر فالتأخير ان كان
للستر فالقيام على الاداء
بعد ذلك بضيقه وان كان
للاستر فبصير فاسقا آثما
فتقتل بالمانع اهـ ق

(في الاصح) احتراز عنه
وهذا اذا لم يكن بين القاضى
وبينهم شهر فان مكان
يقبل لان التأخير لما تم وتقام
اهـ ق

ولا يحد بوطنى بهيمة وزنى في دار حرب او بطنى
ولا بوطنى محرم تزوجها او من استأجرها
ليرتقى بها خلافا لهما * ومن وطئ اجنية في مادون
الفرج يمزرو صكذا لو وطئها في الدبر او عمل
عمل قوم لوط يمزرو * وعندهما يحد وان زنى ذمى
بحرية في دار تاحد الذمى فقط وعند ابى يوسف
يحدان وفي عكسه حدت الذمية لا الحرى وعند
ابى يوسف رحمه الله يحدان وعند محمد لا يحدان
وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي عكسه
لاحد عليها الا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله
* ولا حد بزنى المكره ولا ان افراحد هما بالزنى
وادعى الاخير النكاح * ومن زنى بامة فقتلها به
زناه الحد والعقبة وعند ابى يوسف العقبة فقط *
والخليفة يؤخذ بالمال وبالقصاص لا بالحد

باب الشهادة على الزنى والرجوع عنها

لاتقبل الشهادة بحد متقادم من غير بعد عن
الامام الا في القذف وفي السرقة بضمن المال وبصح
الاقرار به الا في الشرب * وتقادم غير الشرب يشهر
في الاصح والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر
ايضا * وان شهدوا برزاه بضائبة

(قلت بخلاف سرقته من غائب) بناء على انه بالنسبة لعدم الدعوى وهي شرط في السرقة دون الزنى فان قلت ينبغي ان لا تقبل لانها لو حضرت رجلا تدعى الشكاح فيصير شبهة اهـ ق (وان اقر بالزنى مجهولة حد) لا لما ذكره صدر الشريعة من انه لا تخفى عليه امره اذ لو اشته لانها محتمل ان تكون امه ابنة وهي يجوز ان تخفى عليه بل لما ذكر في التقسيم والتشهير من شروع الجامع الصغير له (١٥٨) اقر بالزنى وهو

غير منهم في حق نفسه لا بعد لا احتمال انها امره اذ لو اشته بل هو الظاهر جلا لحال المسلم على الصلاح اهـ ق (وعند ما يحد الرجل) لا تنافهم على الموجب عليه وانفراد احد هما بزيادة على احد هما وهو الاكراه بخلاف جانيهما لان طواعيتهما بشرط الصق الموجب في حقها ولم يثبت لاختلافهم اهـ ق

(واربعة في ذلك الوقت) للتيقن بكذب احدهما لان الشخص الواحد لا يكون في ساعة واحدة في مكانين متباعدين ولا يعرف الصادق من الكاذب فيجوز القاضي من الحكم بهما لتعارض ادعاهما الكذب ولا يحد الشهود لان كل واحد منهم تم به نصاب الشهادة واحتمل الصديق واما

قلت بخلاف سرقته من غائب وان اقر بالزنى بمجهولة حد فان شهد واكتفك لا يحد وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعند ما يحد الرجل ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنى او شهد اربعة في بلد في وقت واربعة في ذلك الوقت يحد آخر وكذا لو شهد اربعة على امر آية به وهي بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به الاصول بعد ذلك وحد الشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدثهم عبدا او محدودا وكذا لو وجد احد هم عبدا او محدودا بعد حد الشهود عليه وديته في بيت المال ان رجم وارش جرح ضربه او موته منه هدر وقال في بيت المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشهود ولو رجعوا بعد الرجم حدوا وغرموا الدية وكل واحد رجع حد وغرموا بهما ولو رجع احد خذ فلأشئ عليه وان رجع آخر حدا وغرموا ربهما ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا وكلهم ولو بعد قبل الحد فكذلك وعند محمد اراجع فقط ولو شهدوا فزكوا فزج ثم ظهر واكتفوا او هيذا فالدية على الزكين ان رجعوا عن

التركبة

اذا تقارب المكانان مع اتحاد الوقت قلت اهـ ق

(حدا) لانفساخ القضاء بالرجوع في حقها وغرم الراجعان من الخمسة ربهما اي الدية لم امر اهـ ق (وعند محمد اراجع فقط) له ان الشهادة تأكدت بالقضاء فلم تنفسخ الا في حق الراجع كالورجع بعد الامضاء لهما ان الامضاء في باب الحدود ولو لم يطق بالقضاء ولهذا لو سقط احصان المقدوف او عزل القاضي فالامضاء منوع اهـ ق

(في مال القاتل) والمراد انه قتله عمدا بان ضرب عنقه بعد تعديل الشهود وقضاء القاضي به والقياس ان يجب الفصل لانه قتل نفسه مصومة بغير حق وجه الاستحسان ان قضاء القاضي اورد شبهة الاباحة فلم يجب الالدية في ماله لانه عدو المارقة لا تعقل العمد وتجب في ثلاث سنين لانها وجبت بنفس القاتل بخلاف الواجب بالصلح حيث يجب حال لانه وجب بالمدق فأشبهه الثمن في البيع (١٥٩) ١٥٩ ق

الهم لتحمل الشهادة كنظر الطبيب وقيل لا تقبل لان النظر الى عورة الغير فسق ولو قالوا نعمنا النظر للتأكد لا تقبل اجبا فالقصة هم ١٥٩ ق (او بولادة زوجته منه) اي من هذا النكر في مدة يمكن ان يشعروا كونها مودة حل في

الوجهين وقال زفر لا تقبل فيه شهادة النساء احتيا لا للبدن ونحن نقول ان الشهادة بالاحصان في هذه الحالة بمنزلة الشهادة به ١٥٩ ق

(باب حد الشرب) اخر عن الزني لان الزني اوجب منه واخذ عقوبة وقدمه على القذف لتيقن الحرمة في الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير السرقة لانه لصيانة الاموال التسابعة للنفوس ١٥٩ ق

(منزعا على بنية كافي الزني)

التركية والافضل يت المال وقال على يت المال مطلقا ولو قتل احدا لما مورر بجه فظهروا كذلك فالبينة في مال القاتل ولو اقر الشهود بعدم النظر لارد شهادتهم ولو انكر الاحصان يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة زوجته منه

باب حد الشرب

من شرب خيرا ولو قطرة فاخذ ويريمها موجود او جاؤا به سكران ولو من يبيذ وشهد بذلك رجلان او اقرابه مرة وعند ابى يوسف مرتين وعلم شربه طوعا حدا ذا صحا ثمانين سوطا للبرار بعين المصد متفرقا على بنية كافي الزني وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريمها لاحد خلافا لمحمد ولا يحد من وجد من راحة الحمر او ثقيها او اقر ثم رجع او اقر سكران والسكر الموجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وعندهما ان يهذى ويخلط كلامه وبه ينفي * ولو اراد السكران اثنتين امر أنه منه

باب حد القذف

هو كحد الشرب كية وشبوتا فن قذف محصنا او محصنة بصرح

فيه تنبيه على انه يتروى المواضع التي استثبتت في حد الزني وهي الرأس والوجه والفرج على الخلاف المذكور ١٥٩ ق وابن يوسف خلافا لمحمد فانه يحد منه لان التقدم يمنع قول الشهادة بالانفاق غير انه مقدر بالزمان حده اعتبارا بحال الزني وهذا لان التأخير يذهب في بعض الزمان والرائحة تكون من غيره كما قيل ١٥٩ ق

(ولا يترفع عنه غير الفرو والحشو) لانهما ينعان وصول الالم ولا يترفع غيرهما اظهرا
 لتخفيف للاحتقال في سيده اه ق (والافلا) فان لم يكن في حالة الغضب بل كان في
 حالة الرضى لا يحد كما ذكرنا اه ق (اورا به) بتشديد الباء اي زوج
 امه لان كل واحد منهم يسمى ابا اهل ق (او قال يا ابن ماء السماء) لانه مبالغة في التشبيه
 بماء السماء لكرمه وهو الوصف في الجود واللطف ﴿١٦٠﴾ والصفا وكان عمر يلقب

بماء السماء لكرمه اه ق
 (خلافا لمحمد) لانه منسوب
 الى ابيه لا الى امه فلا يلحقه
 الشين يبنى ابي امه ولهما
 ان الشين يلحق بكل من ينتمى
 الى الميت لان ولد البنت لا يلقى
 كريمة الطرفين اذا كان ابوامه
 زانيا وهذا الوقت في امه فله
 حق المطالبة اه ق
 (ولا الاعتياض) لان فيه
 حق الله وحق البعد فالنظر
 الى حق الله يطل بالموت
 ولا يطل بالمفوء بالنظر الى
 حق البعد لا يطل بالرجوع
 بخلاف غيره من الحدود اه ق
 (زنا في الجبل) فانه عنده
 لا يحد لان المهور هو الصمود
 او مشترك والشبهة اربعة
 ولهما ان حالة الغضب ترجح
 معنى الزنى اه ق

ان زنى حد يطلب المقذوف متفرقا ولا يترفع عنه غير
 الفرو والحشو * واحصاه كونه مكلفا حراما مسلما
 عفيفا عن الزنى ولو نكاه عن امه بان قال لست
 لايك اولست يا بن فلان ان في غضب حد والا فلا
 ولا يحد لو نكاه عن جده او نسبه اليه اولى عمه او خاله
 اورا به او قال يا ابن ماء السماء او قال لعربي يا بطني
 اولست بعربي * ويحد بقذف الميت المحصن ان طالب
 به الوالد او الولد او ولده ولو محرما من الارث وكذا
 ولد البنت خلافا لمحمد ولا يطالب ولد ابيه ولا عبد
 سيده بقذف امه ويطل بموت المقذوف بالارجوع
 عن الاقرار ولا يصح الصفو ولا الاعتياض
 عنه * ولو قال زنا في الجبل وعني الصمود خلافا
 لمحمد وان قال يا زاني وعكس حد ولو قال رجل لامرأته
 وعكست حدث ولا لعان ولو قالت زيت بك بطل
 الحد ايضا وان اقر بولد ثم نفاه يلاعن وان عكس
 حد والولد له في الوجهين ولا شيء ان قال لبس يا بني
 ولا ابنتك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يحد لها اب او
 لا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا بقذف رجل
 وطى حراما لمينه كوطى في غير ملكه من كل وجه او من
 وجه كوطى امه مشتركة او مملوكه حرمت ابدانها * مثله التي

(بطل الحد ايضا) اي بطل

الحد واللعان مع الاحتمال ان تريده قبل الكاح فيكون ذلك تصديقا منها بانها * هي
 زنت فسقط اللعان ويجب عليها الحد لانها قد نكحت وان تريده حال قيام الكاح وان سمته
 بنى للمقابلة لاجل غضبها فلا تكون صدقة اه ق (وان عكس حد) اي حد
 الرجل ولا يلاعن لانه اقر بعد ما نفاه سقط اللعان ووجب الحد لا كذابه نفسه اه ق

(خلافا لابي يوسف) لان عنده وطئ المكتائب يسقط الاحسان وهو قول زفر لان الملك
 زائل في حق الوطني ولهذا يلزمه العقر بالوطئ ونحن نقول ملك الذات باق والحرمه لتغيره
 اذهني موقته اه في (فصل في التعزير) هو في القصة التأديب وفي الشرح
 تأديب على ذنب لبس فيه حذم هو قد يكون بالجس والصفع وهو الضرب على القضا
 ويكون بتمريك ١٦١ الاذان والكلام المنيف وبالضرب وبطرد الوصي اليه
 مؤخر وجهه اه في

(او قذف مسلما بافاسق الخ)
 المذكور في الكتب انه لو قال
 ذلك لرجل صالح يجب التعزير
 والا فلا وذكر في الخزانة قال
 افاسق بافاسق لا شيء عليه
 وفي القية اذا قال له يا فاسق
 فاراد ان يثبت فيه بالينة
 ليدفع التعزير عن نفسه لا يسمع
 منه اه في

هي اخته رضاعا ولا يقذف مسلم زني في كفر ما و مكاتب
 وان كان مات عن وفاء هو محذوف من وطني حراما
 لغيره كوطئ امته المجوسية او امرأته وهي حاقص
 وكذا وطني مكاتبته خلافا لابي يوسف ويحذف
 قذف مسلما كان قد نكح محرمه في كفره خلافا لهما
 ويحذف مسلما من قذف مسلما في دارنا ويكفي حد
 الجنائات اخرج جنسها لان اختلاف

فصل في التعزير

(يا من يلعب بالصبيان) اطلقه
 فاغادانه لا يسئل عن نيته وانه
 يعزر مطلقا وفي قبح القدير
 قيل يسئل عن نيته فان اراد
 انه من قوم لوط لا شيء عليه
 وان اراد انه يعمل عملهم يعزر
 عند ابى حنيفة وعند محمد
 والصحيح انه يعزراه في
 (يا ابن القعبة) في الفتاوى
 الظهيرية القعبة الزانية
 مأخوذة من الحساب وهو
 السعال وكانت الزانية في العرب

يعزرم قذف مملوكا او كافرا بالزنى او قذف مسلما
 بافاسق يا كافرا يا خبيث الص يا فاجر يا منافق يا وطني
 يا من يلعب بالصبيان يا اكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث
 يا مخث يا خائن يا ابن النجسة يا ابن الفاجرة يا زنديق
 يا قذر طين يا مأوى الزواني او اللصوص يا حرام زاده
 لا يا حمار يا كلب يا قرد يا نيس يا خنزير يا بقرا يا حية
 يا جهنم يا ابن الخنازير يا بوم يا كس كذاك يا بغاء يا مؤاجر يا ولد
 الخمر يا عيسر يا تاكس يا نكوس يا مسخرة يا ضحكة
 يا كشمخان يا يله يا موسوس واستحسنوا تعزيره اذا كان
 المغول له فيها او طوبا وللزوج ان يعزر زوجته
 بترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه
 وترك الصلاة ترك الغسل من الجناسه والفحرج

اذا مر بها رجل سمعت ليعضي منها حاجته فسميت الزانية لهذا قصبة وقبل من همها الزنى
 وقيل هي افحش من الزانية اه في (يا حرام زاده) يعي مولود الحرام وزاده
 بفتح الزاى وسكون الالف وقبح الدال المهملة وفي آخرها هاء ساكنة معناه المولود
 اه في (يا بغاء) على وزن فعال بالشديد من البغي بمعنى الظلم ومعنى الزنى
 وفي حرف النون البغاه والمخت اه في

(واقول التميز بالخ) وعند ابى يوسف لو ان قاضيا رأى نعرز مائة فقد اخذها ثروان ضربت
 اكثر من مائة فهو جائز ويجب التعزير بان يرتكب منكرا البس فيه حداه شرح طحاوى
 (ثم القذف) لان سيده محتمل لكونه صادقا ولاه جرى فيه التخليط من حيث رد الشهادة
 على التأييد فلا يغلظ من حيث الوصف آه ق (كتاب السرقة) هي في اللغة
 اخذ الشيء خفية بغير اذن صاحبه ما لا كان او غيره وفي الشروع ١٦٢ اخذ مكلف

الخاهاق

(دارهم مضروبة) جسدته
 وزن كل عشرة سبعة مثاقيل
 كافي الزكاة اهق

(من حرز) احتزبه من نحو
 باب النار والزروع الذي
 لم يحصد قاله الشافعي اهق

(لاملك له فيه) احتزبه من
 حصير المسجد واستار الكعبة
 بما لبس بملوك للعباد اهق

(ولاشبهة) احتزبه عن المحرز
 المصاحب للشبهة كالماخوذ
 من بيت ذي الرحم ولا بد ومن

كون المسروق متقوما مطلقا
 آهق

(فان سرق مكلف) لان فعل
 الصبي والمجنون لا يعد جنابة
 فلا يشترع فيهما الحد ولم

يشترط الحرية لا طلاق
 المارق في النص لان القطع
 لا ينصف فكل ولم يهسر

حياته للاموال اهق
 (واقربها) اي حرة عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف حرين وقدر ١٦٣ وآلات

في الحدود اهق (اوشهدا عليه) اي رجلان وهذا تصريح بما علم فخذ اول
 الاختصار انبؤنه لا يحتاج للاظهار اهق (وبيناها قطع) جواب ان اهل
 ان هذا الاشياء تشترط في الاقرار لزمان السرقة لان خدام العهد لا يمنع الاقرار كذا
 في المحيط آه ق

من بيته * واقول التميز ثلاثة اسواط واكثره تسعة
 وثلاثون وعند ابى يوسف خمسة وسبعون * ويجوز
 حبسه بعد الضرب واشد الضرب التعزير ثم حد
 الزنى ثم الشرب ثم القذف ومن حد او عزز فان قدمه
 هدر بخلاف تعزير الزوج زوجته

❦ كتاب السرقة ❦

هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة
 من حرز لملك له فيه ولا شبهة وثبت بما يشبهه الشرب
 فان سرق مكلف حر او عبد ذلك القدر محرزا بمكان

او حافظ واقرب بها اوشهدا عليه وسألها الامام من
 السرقة ما هي وكيف هي واين هي وكم هي وعن سرق
 وبيناها قطع * وان كانوا جمعا واصاب كل منهم قدر

نصابها قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم * ويقطع
 بسرقة الساج والابنوس والصندل والفصوص
 الخضر والياقوت والزبرجد والانياس والباب المتخذين

من الخشب لا بسرقة شيء نافع يوجد مباحا في دار نا
 كحشيب وحشيش وقصب وسك وطير وزرنج
 ومغرة ووزرة ولا بما يصرع فسادا كلين ولحم وفاكهة

رطبة ويطبخ وكذلك امر على شجر ودرج
 لم يحصد ولا بما يساول فيه الانكار كالثمرة مطرية

واقربها) اي حرة عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف حرين وقدر ١٦٣ وآلات
 في الحدود اهق (اوشهدا عليه) اي رجلان وهذا تصريح بما علم فخذ اول

الاختصار انبؤنه لا يحتاج للاظهار اهق (وبيناها قطع) جواب ان اهل
 ان هذا الاشياء تشترط في الاقرار لزمان السرقة لان خدام العهد لا يمنع الاقرار كذا
 في المحيط آه ق

(خلافا لابي يوسف) فانه قال يقطع اذا كان عليه حلى يبلغ النصاب والخلاف في قبر المير وفي المير لا يقطع اجماعا وان كان عليه حلى لانه خداع اه ق (و كذ بش) لقوله عليه السلام من بش في القبر فوجد مع الميت ذهابا او فضة او جوهرا لم يقطع باختصاص من ذلك لان تركه فيه تضيق وسفه فلا يكون محرزا ولو سرق الكفن من تابوت في القافلة فيه الميت ١٦٣ لا يقطع لان الشبهة تمكنت في الملك لان الكفن غير مملوك

للو اوت لانه اتمامك ما فضل عن حاجة الميت ولا ملك للميت لان الموت يشا في الملكية لانها بالقدر اه ق (وان كان قد تغير الخ) لانه صار بالتغير كعين اخرى حتى تبدل اسمه فان قيل اذا سرق عينا فقطع يده ثم باع المسروق منه من انسان ثم اشتراه ثم عاد وسرق فانه يقطع قلت عند مشايخ لعراق لا يقطع فهي بعينها وعند مشايخنا يقطع لان العين قد تبدلت حكما اه ق

(او بيه مفتوح) لان ثلثه لقصده الاحترزه فلا يسطل معنى الاحرز بفتح الباء الا انه لا يقطع الا بالاخراج لبقاء يده قبله بخلاف المحرز بالحفاظ حيث يقطع كما اخذه لوال يده بمجرد اخذه فكانت سرقة بنفس الاخذ كذا في الكافي

وآلات لهو كدف وطبل وبربط ومن مار وطنبور وصليب ذهب او فضة وشطرنج وزد ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير ود فتر بخلاف الصغير ود فتر الحساب ولا بسرقة كلب وفهد ولا نجانة ونهب واختلاس وكذا نيش خلافا لابي يوسف ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او ازيد حالا كان او مؤجلا وان كان دينه قد اسرق عرضا قطع خلافا لابي يوسف وان كان دراهم فسرق دنانير او بالعكس لا يقطع وقبل يقطع * ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا كقول نسج

فصل في الحرز

هو قسمان (بمكان) كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكسندوق (وبحافظ) كمن هو عند مال ولو نائما وفي الحرز بالمكان لا يتبر الحافظ ولا قطع بسرقة مال من بينهما قرا به ولا بد ولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره ويقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة من بيت محرم عرضا خلافا لابي يوسف في الام * ولا قطع بسرقة مال زوجته او زوجها ولو من

اه ق (وبحافظ) قال في الكافي ولا فرق بين ان يكون الحافظ منتهيا وانما والتساع تحته او عنده وقيل انما يكون محرزا به في حال نومه وانما يقطع بكل حال لان المعتبر الاخر از المعنا دو قد حصل بهذا اه ق (خلافا لابي يوسف في الام) لانه يدخل عليها طاعة بخلاف اخته من الرضاع اه لوجود الانساب بين الزوجين في الحرز والمال عادة ولهذا لا تقبل شهادة كل واحد منهما الا خرا اه ق

(اوزوج سیده اوزوج سیده) لانه اذن له في الدخول عادة فاخذ الحرز اه في
 (اومكاتبه) اوسرق رجل من مكاتبه لانه حقا في اكتسابه ولهذا لا يجوز له ان يتزوج امه
 مكاتبه اه (اوخته) اوسرق رجل من ختته بالخاء والتاء المشاء فوق والتون
 هوزوج كل ذي رحم محرم منه (اوصهره) هوزوج كل ذي رحم محرم من امرأته
 وهذا عند ابي حنيفة اه في (خلافا لهما فيها) ١٦١ ١٦٢ فانه يقطع لهما

الشبهة في المال والحرز اه في
 الدخول للزيارة معتاد فاورث
 شبهه اه في
 (خلافا لهما) فانه لا يقطع
 لثبوت الملك فاورثه شبهه ولا يورث
 حنيفة ان الملك وان كان له
 في الرقبة فلاحق لافي منفعة
 الاموال ولا انها صارت ملكا
 للمسا جريا لاجارة فصار للمالك
 كالا جنبي في حق الحرز اه في
 (من حجرة اخرى فيها) اي
 في الدار بان كانت الدار كبيرة
 لانهما بمنزلة المحلة بخلاف
 اذا كانت صغيرة فان حكمه
 حكم مكان واحد فلا يقطع
 فيها ولا المأذون له بالدخول
 فيها لمذا سرق من بعض
 مقاصيرها اه في
 (ثم خرج فاخذ الخ) يقطع
 عندنا وقال زفر لا يقطع لانه
 من رباه وركه واخذ غيره
 لا يقطع وكذا اذا اخذ بنفسه

ولنا انه اخرج من الحرز بنفسه فتمت السرقة بخلاف ما اذا تركه لانه مضى
 لاسارق اه في (لا يقطعان) اما الاول فله لم يوجد منه الاخراج لانه اضيق
 اخرى قبل خروجه من الحرز واما الثاني فلانه لم يوجد منه هناك الحرز لانه لم يدخل
 الحرز فلم تتم السرقة من واحد منهما اذ تسامها به فاقبل يقطع واحد منهما اه في
 (قطع انفسا) لحصول الاخذ من الحرز اه في

(في كيفية القطع الخ) لما كان القطع حكم السرقة ذكره عفاها لان حكم الشيء يعقبه
 اه في (لو سرق من السارق بعد القطع) صورته قطع سارق بسرقة
 فسرقته بعد القطع لم يكن للسارق ولا للمالك ان يقطع السارق الثاني لان المال غير
 متقوم بعد القطع في حق الاول فلم تقدمو جبة للقطع اه في (بخلاف ما
 لو سرق منه الخ) ١٦٥ فانه يقطع لخصوصه الاول لان سقوط التقوم ضرورة القطع

هناك ولم يوجد هنا في

(ولا بد من حضوره) لان

السرقة لا تثبت بالشهادة

والاقرار عند علم الخصم

اه في

(بل يحبس) حتى تظهر فيه

سمات التبين اما اذا كانت يده

اليسرى مقطوعة او شلاء

فلما في اليمن من تفويت جنس

منقصة البطش واما اذا كان

اليهام اليسرى مقطوعة

او شلاء فلتفويت قوة الاصابع

بالاهام فكان ذهاب كذهاب

كل اليد واما اذا كان اصبعان

مقطوعين من اليسرى فلان

قوتها كقوة الابهام في نقصان

البطش وان كانت اصبع

واحدة مقطوعة سوى

الابهام او شلاء قطع اليمن

لان قوة الواحدة لا توجب

خلاف البطش ظاهرا اه في

فصل في كيفية القطع وآياته

يقطع يمين السارق من رزده وتحسم **●** ورجله اليسرى

ان حاد فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب **●**

وطلب المصروف منه شرط القطع ولو مودعا او غاصبا

او صاحب الربا او مستميرا او مستأجرا او مضاربا

او مستبضا او غاصبا على سوم الشراء او مرتها **●**

ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء

لا بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق

بعد القطع بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع

او بعد دره الخدب شبهة **●** وان لم يطلب احد لا يقطع

وان اقر هو بها **●** ولا بد من حضوره عند الاقرار

والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى او ابهامها

مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الابهام كذلك

لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى

مقطوعة او شلاء **●** ولا يضمن المأثور بقطع اليمنى

لو قطع اليسرى وعندهما يضمن ان نعمد **●** ومن

سرق شيئا فرده قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا

لو تمت قيمته عن النصاب قبل القطع او ملكه بعد

القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يثبت وكذا الواحدة

احد السارقين **●** ولو سرقا واذاب احد هما وشهد على

(ولا يضمن المأثور الخ) لانه اخلف بما اتلف من جنسه ما هو خير منه فلا يضمن اه في

(وعندهما يضمن ان نعمد) لانه خان فيما صنع لقطع طرفا معصوما بلا حق فليضمن

اه في (وكذا لو تمت قيمته الخ) لان النصاب لما كان شرطا شرط قباه

عند الامضاء وعن محمد انه يقطع وهو قول زفر اه في

(قطع وردت) أي السرقة إلى المسروق منه أن كانت قائمة وإن كانت هالكة لا ضمان عليه صدقة المولى أو كونه لأن القطع والضمان لا يجتمعان اهـ في (وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد) والمال للمولى إلا أن يصدقه المولى فيه فبدقه وقال زفر لا يقطع في الوجوه كلها والمال للمولى إلا أن يكون مأذونا له في التجارة فيصع اقراره في المال أو يصدقه المولى لأن اقراره بالقطع ينصرف به المولى فلا يقبل اقراره ﴿١٦٦﴾ عليه اهـ في

(وقال بعض الخ) فإن حضروا جميعا وقطعت يده بحضرتهم لا يضمن شيئا بالانفاق في السرقات كلها لهما أن الحاضر ليس بناثب عن الغائب فلا بد من الخصومة الخ في (ولو صبغه أحرا لا يؤخذ منه) قال في الهداية وإن صبغه أسود أخذ منه في المذمومين يعني عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف هذا الأول سواء لأن السواد عنده كالخمر وعند محمد زيادة أيضا كالخمر ولكنه لا يقطع حتى المالك وعند أبي حنيفة السواد نقصان فلا يوجب انقطاع حتى المالك اهـ في (باب قطع الطريق) هذا بيان للسرقة الكبرى وإطلاق السرقة عليه مجاز ولهذا نزل التقييد بالكبرى أعلم أن

من قصد قطع الطريق من مسلم أو ذمي على مسلم أو ذمي فأخذ قبله حبس حتى يتوب * وإن أخذ مالا وحصل لكل واحد نصاب السرقة قطع يده المني ورجله اليسرى * وإن قتل فقط ولو بعصا أو حجر قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي وإن قتل وأخذ مالا قطع وقتل ونصاب أو قتل أو صلب ومخالف محمد رحمه الله في الآخر

لقطاع الطريق شرائط أحدها أن يكون لهم شوكة وقوة سواء بالسلاح * في (أو بعصا أو حجر الثاني أن يكون خارج المصر بعيدا عنه حتى لو في المصر أو قرب منه أو بين قريتين لا يكون قطعا وعن أبي يوسف أن كانوا فيه لبلا أو قريبا منه وبين المصر أقل من مسيرة سفر يجري عليه أحكام القطاع وعليه الفتوى لمصلحة المسلمين إن ألت أن يكون حتى دار الإسلام الرابع أن يكون مأخوذ قدر النصاب وقال مالك لا يشترط النصاب اهـ في

(ويبيع بطنه) يقال بيع بطنه بالسكين اذا شقه فهو مبيوع اه ق (فقط)
هو الصحيح لانه اذا ترك اكثر من ذلك بتغير ويتأذى منه الناس اه ق (حدوا كلهم)
بمباشرة بعضهم لان الحكم تعلق بالمحاربة فبستوى فيه المباشر وغيره كاستحقاق
السهم في الغنمة اه ق (وكذا لو كان فيهم صبي الخ) لا يحدون كلهم لانها
جناية واحدة ﴿١٦٧﴾ فائمه بالفعل وكان فعل البعض بعض العلة فلا يترتب عليه الحكم

ومن ابي يوسف اذا باشر
العقلاء منهم القتل يحد

الساقون اه ق
(كتاب السير) مناسبتة للحدود

من حيث ان المقصود منها
اخلاء الصالح عن الفساد

وقدمها عليه لانها معاملة
مع المسلمين وغيرهم والجهاد

مع الكفار اه ق
(فرض كفاية الخ) كصلاة

الجزاة ورد السلام ويجوز
القتال في الاشهر الحرم اه ق

(وكره الجميل) بضم الجيم
وهو الذي يضربه الامام على

الناس للذين يخرجون الى
الجهاد وهذا لانه يشبه الاجر

على الطاعة فيكره اه ق
(في) اي شيء من مال الغنمة

لان مال بيت المال معدل نواب
المسلمين وهذا من اجله النواب

فعلى الامام الكفاية من المال
(ان كانوا من اهلها) اي ممن يقبل منه الجزية كاهل الكتاب والمجوس

وعبد الاوثان من الجعم فلان لا تقبل منه كالمتردين وعبد الاوثان من العرب فلا تدعوهم
الى اداء الجزية لعدم الفائدة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام اه ق

في القطع ويصلب حيا ويبيع بطنه برمح حتى يموت
ويترك ثلاثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان كان
باقيا والا فلا ضمان * ولو باشر الفعل بعضهم حدوا
كلهم * وان اخذ ما لا يجرح قطع من خلاف والجرح
هدر * وان جرح فقط او قتل فتاب قبل ان يؤخذ
فلاحد والحق للولي ان شاء عفا وان شاء اخذ بموجب
الجناية وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم محرم
من المقتول عليه او قطع بعض القافلة على بعض
او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين
مصرين * ومن خنق في المصر غير مرة قتل به والا
فكما يقتل بالفعل

﴿كتاب السير﴾

الجهاد بدأ من فرض كفاية اذا قام به البعض سقط
عن الكل وان تركه الكل أمعوا * ولا يجب على صبي
وامرأة وعبد واعى ومقعد واقطع فان هم العدو
ففرض عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج
والمولى * وكره الجمل ان كان في * والا فلا * واذا
حاصرنا هم ندعوهم الى الاسلام فان اسلموا والا
قال الجزية ان كانوا من اهلها وبيين لهم قدرها ومتى

اه ق
وعبد الاوثان من الجعم فلان لا تقبل منه كالمتردين وعبد الاوثان من العرب فلا تدعوهم
الى اداء الجزية لعدم الفائدة اذ لا يقبل منهم الا الاسلام اه ق

(وعليتهم ما عليا) قال صدر الشريعة لا يراد هذا الحكم على العموم حتى يدل على انه
يجب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا هـ ق (الدعوة) يتبع
الدال وكذا في الدعوة الى الطعام واماني النسب فبالكسر لقوله تعالى وما كنا معذبين
الاية هـ ق (قبل ان يدعى) لما روى عن النبي عليه السلام انه بعث عليا
في سرية وقال لاتقاولوهم حتى تدعوهم هـ ق (١٦٨) (ينصب المجانيق) على

حصولهم واسوار مدتهم
هو جمع جنين لما روى
الترمذي ان النبي عليه السلام
نصب المجانيق على اهل
الطائف واحرق بوزة كان
فيها نخل وهي بضم الباء
الموحدة موضع من بني النضير
هـ ق
(وان تترسوا الخ) ان اللو صل
يعني يجوز رعيهم وان تترسوا
بالسليين الذين عندهم
كالاسارى والتجار لان دفع
الضرر العام يجوز مع الضرر
الخاص ولكن يقصدون بالرى
الكفار لان التمييز بالنية ممكن
وهو معنى قوله وتقصد هم
هـ ق
(والمشلة) المشلة التهمة بعد
الظفر بهم ولا بأس بها
خيله لانه ابلغ في كبدهم
واضرهم وهو احسن وتظيره
الاحراق بالنار هـ ق
(ان لنا به حاجة) بخلاف ما اذا لم تكن فيه حاجة حيث لا يجوز لقوله تعالى ﴿ولا
تأخوذوا من أموالهم﴾ (قبل اللزول) بساحتهم بل ارسلوا رسولا
لانه ما يؤخذ بغير قتال فكان كالجزية اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة
بخمسها ويشتم ما بقى بينهم هـ ق (قول الجحج بلاتبذ) اى قوتلوا يلا
تخصن عهد له تقضى العهد وقد انتقض بلبائنه منهم هـ ق

تجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا * وحرم
قتال من لم يبلغه الدعوة قبل ان يدعى * وبذبح دعوة
من بلغته فان ابوا نستعين بالله تعالى ونقاتلهم بنصب
المجانيق والخرق والتخزيق وقطع الاشجار وافساد
الزروع وزميتهم وان تترسوا باسارى المسلمين وتقصدهم
به * ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية
لا يؤمن عليها لاني عسكر يؤمن عليه ولا دخول
مستأمن بهم بمصنف ان كانوا يوفون العهد *
ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة وغير
مكلف او شيخ او اعلى او مقعد او قطع المني الا ان
يكون احدهم قادرا على القتال او ذارأى في الحرب
او ذامال بحشبه او ملكا ومن قتل اب كافر يل تأبى
الابن ليقته غيره الا ان قصد الاب قتله ولا يمكن دفعه
الا بالقتل ويجوز صلحهم ان كان صلحة لنا ولخذ
مال لاجله ان نسا به حاجة وهو كالجزية ان
كان قبل اللزول بساختهم وكالفني لو بعد *
ودفع المال ليصالحوا لا يجوز الاخوف اهللاك *
وبصالح المرتد ون بدون اخذ مال وان اخذ لا رد
ثم رجع انبذ لنبذ اليهم ومن بدأ منهم بخيانة
قول فقط * وان باتفاقهم او باذن ملكهم قوتل الجميع

(ان لنا به حاجة) بخلاف ما اذا لم تكن فيه حاجة حيث لا يجوز لقوله تعالى ﴿ولا
تأخوذوا من أموالهم﴾ (قبل اللزول) بساحتهم بل ارسلوا رسولا
لانه ما يؤخذ بغير قتال فكان كالجزية اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمة
بخمسها ويشتم ما بقى بينهم هـ ق (قول الجحج بلاتبذ) اى قوتلوا يلا
تخصن عهد له تقضى العهد وقد انتقض بلبائنه منهم هـ ق

(وادي) إلى اية الامام وهذا القابل ان ذلك منهى شرعاً فان لم يعلم ذلك لم يؤدب باعتباره
 جهه عذريه دفع العتوية كذا في المحطاه ق (فان كان) اي الامان
 كما هو مفهوم من الهداية وسائر كتب المذهب والسباق والسباق وما في النور فان كان
 الصلح فهو من فلم التامح كما لا يخفى له ق (معه في رواية) اي في رواية
 الكرخي ومع ابي حنيفة (١٦٩) في رواية الطحاوي اه ق

(ما فتح الامام) اي كل بلد فتح
 الامام من بلاد الكفر عنوة يعني
 قهر او غلبة او انتصافها على
 التميز فتم وتخير فيه ان شاء الله
 بين المسلمين للفسادين بعد
 اخراج الخمس واقراهم له الخ
 اه ق

(ذمة المسلمين) لقوله عليه
 السلام ذمة المسلمين واحدة

يسمى بها ادناهم رواء احد
 والذمة العهد وانما هم اقلهم
 عدداً وهو الواحد والاحد والاحد
 عليه السلام اما ان لم يكن
 رجلاً من المشركين يوم فتح
 مكة فحيا روله البخاري ومسلم
 واجد وانما قيد الحربية في
 الواحد لان التحقيق ليس من
 اهل الجهاد اه ق

(والأمن) اي ولا يجوز المن
 على الاسارى ايضاً وهو
 ان يطلقهم بحال غير اخذ شيء

اه ق

بلائذ ولا يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يمد
 الصلح ولا يجهز اليهم * وضح لمان حر لوحرة
 كافراً او جلدة او اهل حصن وحرم قتلهم
 فان كان فيه ضرر بنذ اليهم وادب ولغا لمان ذمي
 او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ولم يهجر
 او يمنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند
 محمد يجوز امانها وابو يوسف معه في رواية

باب الغنائم وقسمتها

ما فتح امام عنوة قسمه بين المسلمين واقراهم له عليه
 ووضع الجزية عليهم واخراج على اراضيهم وقتل
 الاسارى واسترقهم او تركهم احراراً ذمة للمسلمين
 واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل
 الاخذ * ولا يجوز رددهم الى دارهم ولا المن ولا الفداء
 بالمال وقبل لا بأس بعذر الحاجة اليه ويجوز بالاسارى
 عند هماً * وتذبح مواشي شق قتلها وتخرق
 ولا تعرق ويحرق سلاح شق نقله * ولا تقسم غنيمة
 في دار الحرب الا للابداع ثم ترد ولا يباع قبل التجمعة *
 والمقاتل والردء سوله في الغنيمة وكذا مدد لحقهم قبل
 احرارها بدارنا * ولا حق فيها لسوقى ما لم يقتل *
 ولان مات في دار

(ولا الفداء) اي ولا يجوز الفداء لقوله تعالى فاقتلوا المشركين وهي آخر سورة تواتر
 فكانت ناسخة لا ية المن والفداء وغيرها اه ق (شق قتلها)

الى دار الاسلام لان ذبح الحيوان لغرض صحيح جائز اه ق (شق نقله) ومثلاً
 يحترق بدفن في موضع لا يصف عليه للكفار ابطالاً للنفعة عليهم كذا في الهداية اه ق

(والردء) بكسر الزاء وسكون الدال هو المعين اه ق

(قبل الاحراز بدارنا) اى قبل ان تخرج الغنيمة الى دار الاسلام اه ق
 (ويستغنى فيها) اى فى الغنيمة فى دار الحرب بلا قسم اه ق (والليس
 ان احتج) اشترط الحاجة فى السير الصغير حتى لو كان بلا حاجة يكره لانه مال مشترك
 بين الجماعة فلم ينج ادتفاعه بالبعض بلا حاجة كما فى الثياب والدواب ولم يشترطها فى السير
 الكبير لا طلاق قوله عليه السلام فى طعام خير ﴿١٧٠﴾ كلوها وافقوها ولا تملوها

اه ق

(لا يبيع الخ) اى لا يبيع بهذه
 الاشياء بالبيع فى دار الحرب
 اصلا سواء احتج اليها ولا
 قبل القسمة لان جواز البيع
 يعتمد الملك ولا ملك على ما بينا
 اه ق

(ولا التمول) ولا يتولونه اى
 لا يبيعونه بالذهب والفضة
 والعروض لان جواز لبيع يعتمد
 الملك اه ق

(وابى يوسف فى قوله الاول)
 قلته عنده هو كغيره من الاموال
 فلا يكون فينا اه ق

(كالعتاق) يكسر العين جمع
 هتيق وهو الفارس العربى ونما
 استولى الارهاب العدو ويضاف
 الى جنس الخيل وهو شامل
 للعربى وغيره اه ق

(راحلة ولا بقل) لان الارهاب
 لا يقع بهما اذ لا يقتل عليهما
 اه ق

الحرب قبل الاحراز بدارنا * ولو بعد الاحراز يورث
 نصيبه ويستغنى فيها بلا قسمه بالسلاح والركوب
 والليس ان احتج وبالطيف والطيب والد هسن
 والطيب مطلقا وقبل ان احتج لا يبيع اصلا
 ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمة
 وان اشفع به رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به
 او غنيا * ومن اسلم منهم قبل اخذه احرز نفسه
 وطفله * وكل مال هو معه او دعيته عند مسلم
 او ذى وعقاره فى وقيل فيه خلاف فى محمد
 وابى يوسف فى قوله الاول وولده الكبير وزوجته وحملها
 وعبيده المقاتل وماله مع حرى بفسب او دعيته
 فى وكذا ماله مع مسلم او ذى بفسب خلافا
 لهما وقبل ابو يوسف مع الامام

﴿فصل فى بيان كيفية القسمة﴾

وتقسم الغنيمة للراجل سهم وللفرس سهمان
 وعند هما ثلاثة له سهم ولفرسه سهمان *
 ولا يسهم لاكثر فى فرس وعند ابي يوسف يسهم لفرسين
 والبراذين كالعتاق * ولا يسهم لراحلة ولا بقل
 والعبرة لسكونه فارسا او راجلا عند المجاوزة
 فينبغى للامام ان يعرض الجيش عند دخوله
 دار الحرب ليعلم الفارس من

﴿الراجل﴾

«قبل القتال» أو بآء بعد الفراغ لم يسقط سهم الفرسان ولو بآء في حال القتال سقط سهم الفرسان في الأصح كذا في الكافي اهـ ق (أو كان مريضاً الخ) فله سهم راجل ولو جاززه بفرس مفصوب أو مستعار أو مستأجر ثم استرده المالك وشهد الواقعة راجلاً ففيه روايتان أحدهما أنه يستحق سهم الفرسان وثانيتهما أنه يستحق سهم الرجالة ولو دخل المجاهد فارساً ﴿١٧١﴾ وقُتل راجلاً لصيق المكان استحق سهم الفارس

اهـ ق

(يرضخ لهم بحسب ما يرى)
أي الإمام والرضخ بالجمعتين
في اللغة إعطاء أنقليل وهذا
إعطاء أقل من سهم الغنيمة

اهـ ق

(عليهم) أي على الأصناف
الثلاثة وفي الكافي وغيره ومنهم
ذووا القربى كانوا يستحقون
في زمن النبي عليه الصلاة
والسلام بالنصر فلما مرو بعده
بالفقر لأن عمر أعطى الفقراء

منهم اهـ ق

(سقط بموته) لأنه كان
يستحقه بالرسالة ولا رسول
بعده وعند الشافعي يصرف
إلى الخليفة كما مرو عنه
يصرف إلى مصالح الدين
وهو قول أحد وعن الشافعي
أنه يرد إلى شبة الأصناف اهـ ق
(كأصني) أي كغفوط الصني
وهو بفتح الصاد وكسر الفاء

الرجل * فمن جاوز راجلاً فاشتري فرساً فله سهم
راجل ومن جاوز فارساً ففقد فرسه فله سهم فارس
ولو بآء قبل القتال أو وهبه أو آجره أو رهنه فله سهم
راجل في ظاهر الرواية وكذا لو كان مريضاً أو مهراً
لا يقتال عليه * ولا يسهم للملوك أو مكاتب أو صبي
أو امرأة أو ذمي بل يرضخ لهم بحسب ما يرى أو قاتلوا
أو دأوت المرأة الجرجسي أو دل الذي على صوراً تهم
وعلى الطاريقي والخمس للياسمي والنسائي
وإن السبيل يقدم عليهم منهم ذوى القربى الفقراء
ولأحق فيهم لأغنيائهم وذكره تعالى للتبرك وسهم
النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي *
وإن دخل دار الحرب من لا منعة له بلا إذن الإمام
لا يخمس ما أخذوا وإن بائنه أولهم منعة خمس
* وللا إمام أن ينقل قبل إحراز الغنيمة وقبل أن
تضع الحرب أو زارها فيقول من قتل قتيلاً فله
سلبه أو من أصاب شيئاً فله ربه أو يقول أسرية
جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بكل المأخوذ
ولا بعد الإحراز إلا من الخمس * والسلب للكل
أن لم ينقل وهو مركبه وما عليه من ثيابه وسلاحه
وما معه إلا ما مع غلامه على دابة أخرى والتفيل
أقطع حق الغير للملك خلافاً لمحمد فلو قال من

وتشديد الباء شيء كان يصطفيه من الغنيمة لنفسه عليه الصلاة والسلام مثل درع
أو سيف أو جارية كما اصطفي ذاك الفارس من غنائم بدر وأصطفى صفينة من غنائم
خير اهـ ق (للالملك خلافاً لمحمد) فانه ثبت به الملك كما ثبت بالقسمه

في دار الحرب وبالشراء من الحربى ووجوب العثمان بالانلاف وقد قيل على هذا الاختلاف
لهم أنه لا يثبت الملك إلا بالفهر ولا يتم الفهر إلا بالاحراز بالدار كما في الغنيمة اهـ ق

(اذا سبي الترك الروم) الترك جمع التري والروم جمع الروم اي الرجال المنسوبون الى بلادهم والمراد اذا سبي كفار الترك فصارى الروم اهـ في (ملكوها) وقال مالك يملكونها بمجرد الاسيلاء وعن احمد رواية كقول مالك ورواية كقولنا وقال الشافعي لا يملكها اهـ في (ان كان مثليا) المثل ما يدخل تحت الكيل والوزن والعدد كما سيمي في كتاب الفصيح (لا يأخذه) اذا غلقة في اخذ طوجوه مثله في الاسواق اهـ (١٧٢) (وان قيما)

القيمي خلا في المثل اهـ في (اخذ به بالقيمة) ان شاء لورود الحديث في رواية ابن عباس وقال الشافعي يأخذه بجانا في الوجهين وعن احمد لاحق للمالك بعد القسمة اهـ في

باب اسبيلاء الكفار

اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها وتلك ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا وارضها بدارهم ملكوها وكذا لو ندنا اليهم بميرفا اذا ظهرنا عليهم فخر وجد ملكه اخذه قبل القسمة بجانا وبعد ها ان كان مثليا لا يأخذه وان قيما اخذه بالقيمة وان اشتراء منهم تاجر واخرجه وهو قيمي يأخذه بالثمن ان اشتراه به وان اشتراه بعرض فبقية العرض وان ذهب له فبقية ومثله المثل في اشتراة بثن او عرض وان اشتراه بجنسه او ذهب له لا يأخذه وان كان عبدا ففقت حينه بيد التاجر واخذ ارشها يأخذه بكل الثمن ان شاء وان اسروه من يد التاجر فاشتراه آخر يأخذه المشتري الاول منه ثم ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري ولا يملكه عبدا ابعا اليهم فبأخذه ملكه بعد القسمة بجانا ايضا لكن بموضع عنه من بيت المال وعندهما هو كالمأ سوره وان ابق بفرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن والعبد

القيمي خلا في المثل اهـ في (اخذ به بالقيمة) ان شاء لورود الحديث في رواية ابن عباس وقال الشافعي يأخذه بجانا في الوجهين وعن احمد لاحق للمالك بعد القسمة اهـ في (بأخذه بكل الثمن) اي يأخذه التاجر وهو المشتري من العدو وارش عين العبد ولا يحط شيئا من الثمن لان الاوصاف لا يبقا بلهاشي من الثمن في ملك صحيح بعد القبض وعن محمد تسقط خصة الارش من الثمن كافي الشفع اذا هدم المشتري البناء او قطع الشجر اهـ في

(بأخذ المشتري الاول الخ) صورته اسره وعبد ورجل فاشتراه رجل تاجر فاذه دار الاسلام ثم اسره العدو

ثانيا فادخلوه دارهم فاشتراه رجل آخر فادخله دار الاسلام اخذ المشتري بجانا الاول من المشتري الثاني ثمنه ثانيا اهـ في

وادخله دارهم عتي) عند ابي حنيفة خلافا لهما فانه لا يعنى لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه في يده عبداه في (فهو حر) لما روي ان عبدا من عبيد الطوائف اسلموا وخرجوا الى رسول الله ففضي بمقتهم وقال لهم عتقا الله لانه احرز نفسه بالخروج اليها من انما مولاه اه في (المستأمن) هو فاعل ﴿١٧٣﴾ من اسأ من اذا طلب الامان اه في

(محظورا) اي خبيث لمحقق السبب وهو الاستيلاء على رجل باع غيره حصل بسبب الغدر فاحجب ذلك خيضا فيصدق به آه في

(حل له التعرض) فيجوز له اخذ اموالهم وقتل نفوسهم ولبس له ان يستبج فروجهم فان الفروج لا تملك الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بالدار الا اذا وجد امرأته لأسورة او ام ولده او مدبرته ولم يظأ عن اهل الحرب لا نهيم لا يملكونها بالاستيلاء غير انهم اذا وطئوها يكون شبهة في حقها فحبب عليها العدة فلا يجوز له ان يظأهن حتى تنقضي عدتهن بخلاف امته المأ سورة حيث لا يجوز له ان يظأها وان لم يظأها الحربى لانهم ملكوها فصارت من جملة اموالهم اه في

بجائنا وعندهما بالثمن ايضا وان اشترى مستأمن عبدا مسلما وادخله دارهم عتي خلافا لهما وان اسلم عبدا لهم ثمة فبأنا او ظهرا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر

باب المستأمن في حبس

اذا دخلنا جرنالهم بامان لا يحل له ان يتعرض لشيء من ماله او دمهم فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظورا فيصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبسه او فعل ذلك غيره بعله حل له التعرض كالاسير وان اداه ثمة حررى او ادان حريرا وخصب احد هما من الاخر شيئا وخرجا اليها لا يقضى بشيء لاحد منهما وكذا لو فعل ذلك حريسان وخرجا مستأمنين وان خرجا مسلمين قضى بينهما بالدين لا الغصب ولو اسلم الحربى بعد ما خصبه المسلم ثم خرجا بغير بالرديانة وان قتل احد المسلمين المستأمنين الاخر ثمة فطليه الدينة في ماله والكفارة ايضا في الخطأ وان كانا اسيرين فلا شيء الا الكفارة في الخطأ وعندهما كالمستأمنين ولا شيء في قتل المسلم ثمة مسلما اسلم ولم بهاجر سوى الكفارة في الخطأ اتفاقا

فصل

(لا يقضى بشيء لاحد منهما) اي على الآخر لان القضاء يستدعى الولاية ويعتقدها ولا ولاية وقت الادانة اصلا ولا وقت القضاء على المستأمن لانه ما انتم حكم الاسلام فيما مضى من افضاله والغصب كالادانة اه في (بالدين لا بالغصب) لو فوعه صحيحا براضيهما ولشرب الولاية حالة القضاء لا لزام لهما الاحكام اه في (سوى الكفارة في الخطأ) لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لا آية اه في

(لا يمكن الخ) الاصل ان الحربى لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا باستئذان او جزيه لانه يصير عبنا لهم فيطلع على عورات المسلمين وينهى الخبر الى ديارهم وعونا علينا فليخفى المضرة بالمسلمين اه ق (او وضع عليه خراجها) لان خراج الارض بمنزلة خراج الرأس فاذا التزمت صار ملتزما امامهم بالشراء فلا يصير ذميا لانه قد يشتريها بالتجارة اه ق (وصارت وديعته فيا) اى غنيمة (١٧٤) للمسلمين لانها في يده

لا يمكن مستأ من ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان ائت سنة تضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره وكذا لو قيل له ان ائت شهر او نحو ذلك فاقام واشترى ارضا ووضع عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت المستأمة ذميا لالو نكح هو ذمية فان رجع الى داره حل دمه وان كان له وديعة عند مسلم او ذى او دين عليهما فأسيراً او ظهر عليهم سقط دينه وصارت وديعته فيا وان قتل ولم يظهر عليهم او مات ففهما لورثته * فان جاء حربى بأمان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذى او حربى فاسلم هنبا ثم ظهر عليهم فالكل في * وان اسلم ثمة ففما فافظهر عليهم فطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذى له وضير ذلك في * ومن اسلم وله هناك وارث مسلم فقتله مسلم عمدا او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ واذا قتل مسلم لا وى له خطأ او مستأ من اسلم هنبا فلا مال اخذ الدية من عاقلة القتال وفي العمد له ان يقتص او يأخذ الدية وليس له المفوج مجاناً

باب العشر والخراج

حكما فتصير فيا تبعا لنفسه كما كانت في يده حقيقة وعن ابى يوسف انها تصير ملكا للودع لان يده فيها اسبق وكان بها احق ولو كان له دهن فتند ابى يوسف يأخذه ارثهم بدينه وقال محمد يباع ويوفى بتمه الدين والفاضل لبثت المسال اه في

(فالكل في) اى غنيمة لعدم يده على هذه الاشياء وان اسلم الحربى المذكور اه ق (وضير ذلك) اى من الزوجة والولد الصغير في لعدم العصمة وعدم التبعية اه ق (اسلم هنبا) اى في دار الاسلام فلا مال اخذ الدية من عاقلة القاتل وعلى القاتل الكفارة لانه قتل نفسا معصومة خطأ فتعتبر بسائر النفوس المعصومة اه ق

ارض

(الاقصى حجر بالين) وهو بالحاء والجيم المفتوحين فن روى بسكون الجيم وقصره بالجانب فقد صحفه لانه وقع في امالي ابي يوسف الصخر مع الحجر كذا في الكفاية ومهرة بفتح الميم وسكون الهاء بدل من قوله بالين وهي في الاصل اسم رجل او اسم قبيلة تنسب اليها الابل المهرية فسمى تلك المقامه هذا طولها اما عرضها فهو ما بين سيرين والدهناء ودرل عاج ﴿١٧٥﴾ الى مشارف الشام بالفاء وهي القرى التي تنسب اليها السيوف المشرفة اهـ ق

(ومن العملية او العلت) تقدم المصنف وصاحب الهداية هذا وتأخير العلت مشعر برحان الاول مع ان صاحب المغرب والغاية صرحا برحان الثاني حيث قالوا وما قيل من العملية الى عبادان غلبت لانها منزل من منازل البادية بعد المذيب بكثير والعلت يفتح العين المهملة وسكون اللام وبالنسبة الثلاثة قرية موقوفة على العلوية وهي اول العراق اهـ ق

(لكل جريب الخ) في المحيط الجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا بذراع الملك كسرى وهو يزيد على ذراع المساحة قبضة في صدر الشريعة ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع المساحة سبع

ارض العرب عشيرة وهي ما بين العذيب الى اقصى حجر بالين بمهرة الى حد الشام وسكذا البصرة وكل ما اسلم اهله او قبح عنوة وقسم بين الفاتحين وارض السواد خراجية وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن العملية والعلت الى عبادان وكذا كل ما قبح عنوة واقرب اهله عليه او صلحوا سوى مكة وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصر فهم فيها وان احب موان يعتبر قرب به عند ابي يوسف وماؤه عند محمد * والخراج نونان * خراج مقاسمة فيعلق بالخارج كالعشر * وخراج وظيفة * ولايزاد على ما وضعه عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب صالح الاربع صاع من زرع او شعير درهم والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم والخل المتصل عشرة دراهم وللسواك كرهفران وبستان ما تطبق * ونصف الخارج غاية الطاقاة وان لم تطق ما وظف نقص ولايزاد وان اطاق عند ابي يوسف رحمه الله خلافا ل محمد * ولاخراج ار انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او اصاب الزرع آفة * ويجب ان عطائها ما لكها ولا يتغير ان اسلم او اشتراها مسلم * ولاعشر في خارج ارض الخارج

قبضات واصبع قائمة وعند الحساب الذراع اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات مضموم بعضها الى بعض وقبل يعتبر في سواد العراق الجريب وفي غيره المتعارف عند اهله اقول المتعارف في زماننا في الشام انما هو القدان اهـ ق (والجريب الرطبة) وهي البرسيم والقرظ في افة اهل مصر وفي الغاية الرطبة اسم للقبض ما دام رطباً كذا في الصني اهـ ق (او اصاب الزرع آفة) لهلاك الخسار ج هذا اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ثانياً او اذ انقضى من المدة قدر ذلك فلا يسقط اهـ ق

(الجزية) هي اسم لسبوة ختمن اهل النعمة والماحيث بذلك لانها تجري عن الدم اي تقضى وتكفى عن القتل اه في (وصليح) بان صالطهم الامام يبلغ معين من الدراهم والذنانير وغيرهما اه في (ثمانية واربعون) يؤخذ منه في كل شهر أربعة دراهم اه في (كثاني) وهو نسبة الى كتاب منزل من السماء والمعنى على الذي يصفه كتابا من الكتب المزلّة كاليهودي فله يستعد انوارا * ١٧٦ * والسامري فانه يستعد

الزبور والصراى فانه يستعد
الاخييل اه في

﴿ فصل ﴾

الجزية اذا وضعت براض وصلح لا تغير * وارقت بلدة عنوة واقرا هلهما عليها توضع على الظاهر الذي في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها * وتوضع على كثاني ويجوسى ووثى عيسى لا عدى ولا على مرند فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف وتسرقت اثامها وطلعتها ولا جزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن واعى ومفسد وفقير لا يكتسب وراهب لا يخاط * ونجب في اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام او الموت وتندخل بالترك او خلافا لهما بخلاف خراج الارض * ولا يجوز احد شيعة او كنيسة او صومعة في دارا وتعاد المنهضة من غير ثقل * وعين الذي في زيجه ومركبه وسيرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج ويركب سرجا كالا كاف والاحق ان لا يترك ان يركب الامرورة وحبث يترك في الجها مع ولا يلبس

(ولا جزية على صبي الخ)
والاصل في ذلك كله ان الجزية لا سقاط القتل فن لا يجب قتله لا توضع عليه الجزية وهو لا يجب قتلهم فلا جزية عليهم الا اذا كانوا اذوى رأى او حال يمينون به فانه واجب كذا في الاختيار اه في (وراهب لا يخاط) ذكر محمد عن ابي حنيفة انها توضع على الزاهب وهو قول ابي يوسف ولا توضع على الشيخ الكبير وعن ابي يوسف انها توضع عليه اذا كان ذا رأى لا يقتل اه في

وتسقط بالاسلام لانها اوجبت عقوبة على الكفر (تسقط بالاسلام ولا تقام بعد الموت اه في (خلافا لهما) لانها اوجبت

في الزمة فلا تسقط بانها خبر كالزكاة في حق المسلم وله انها عقوبة فاذا اجتمعت تسقط * ما كالحوداداه في (او كنيسة) يقال كنيسة اليهود والنصارى لتعديدها وكذلك البيعة طلقا في الاصل وان غلب استعمال الكنيسة لتعبد النصارى والبيعة لتعبد اليهود كذا في النهاية اه في (من غير ثقل) اى الى مكان آخر وقبل هذا في الامصار دون القرى لان الامصار هي التي تقام فيها شامرا بالاسلام ولم ذا يمتنون من بيع الخمر والخمر وضرب الناقوس خارج الكنيسة في الامصار اه في

(وتماز نساؤهم) فيجعل في اعناقهم طوق الحديد ويخالف ازارهن ازار المسلمات
 اهـ ق (بل بالحاق الخ) فينقض العهد لان عقد الذمة خلف من الايمان
 في افادة الامان فليفتن الاصل الاقوى ينقض الخلف الاذنى بطريق الاولى
 اهـ ق (من بني تغلب) وهم قوم من نصارى العرب سكنوا بقرب الروم وتغلب
 بكسر اللام ابو قبيلة (١٧٧) والنسبة اليه تغلبي بقح اللام استباحا لتوالي الكسرات

مع بقاء النسبة وربما قالوا
 بالكسر لان فيه حرفين غير
 مكسورين آه ق مختار
 (ضعف الزكاة) وهو
 نصف العشر لان الزكاة ربع
 العشر لان عمر صالحهم على
 ضعف زكاة بمحض من
 الصحابة من غير تكثير اهـ ق

(كوال قريش) في حق عدم
 التبعة للموال فانهما لا يتبعان
 مولاهما في الجزية والخراج
 حتى توضع عليهما وان كان
 القرشي والتغلي لا يؤمنان
 عليهما وقال زفر يضا عف
 على مولى التغلي لقوله عليه
 السلام مولى القوم منهم

اهـ ق

(كسد الثغور) جمع ثغر موضع
 الخافة من البدن ومن فروج
 البلدان والثغرة الثلثة اهـ مختار
 (وبناء القساطر) جمع

ما يفيض اهل العلم والهدى والشرف وتماز نساؤهم
 في الطريق والحلم ويجعل على داره علامة كيلا
 يستغفره ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق
 ويؤدى الجزية قائما والاخذ فاعده ويؤخذ بتعليبه
 ويهز ويقل له ادا الجزية ياذى او ياعد والله ولا
 يقتض عهده بالاباء من الجزية او بزناه بمسلة وقتله
 مسلما اوسبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بالحاق بدار
 الحرب او الغلبة على موضع بحاربتنا ويصير كالمرتد
 لكن لو اسرى سترق والمرتد يقتل ويؤخذ من بني تغلب
 رجالهم ونسائهم ضعف الزكاة لان صيانتهم ويؤخذ
 من مواليتهم الجزية والخراج كوال قريش ويصرف
 الخراج والجزية وما اخذ من بني تغلب او من ارض
 اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب واخذ منهم
 بلا قتال في مصالح المسلمين كسد الثغور وبناء القساطر
 والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين والقضاة
 والعمال والمقاتلة وذراريهم * ومن مات في نصف
 السنة حرم من المطاوعة

باب المرتد

من ارتد والعاذ بالله يمرض عليه الاسلام وتكشف

قطرة والقطرة لا تكون الا بالحجارة ق
 واليه يشير كلام الكافي والهداية وقيل المرجع الى الجميع اهـ ق
 عليه السلام استحبوا لبس بواجب لان الدعوة قد بلغت اهـ ق

(ثلاثة ايام) لان الثلاثة مدة ضربت لازالة الاعتراض كما في شرط الجباري وروي عن
ابن حنيفة انه يستحب ان يمهل ثلاثة ايام طلب ذلك ام لا فان تاب فيها ونعمت والا اي
وان لم يتاب في ثلاثة ايام قتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواه البخاري واحد
وان اردت ثانيا وثالثا فذلك يستتاب وبه قال اكثر اهل **﴿ ١٧٨ ﴾** العلم لقوله تعالى فان

تابوا الآية اهـ في

(سوى الاسلام) يعني يا قى
بالتبري بعد اتيان الشهادتين
قبل ان ياتي بالشهادتين وقار
ولم ادخل في هذا الدين وانا
بري منه اي من الدين الذي
اريد منه فهو توبة ايضا وقد
اشار اليه المصنف بقوله او

الخ اهـ في

(ومحمد اعتبر كونه الخ) لهما ان
الصحة تعتمد الاهلية والنفاذ
يعتمد الملك وقد وجد فوجب
ان يتخذ وله ان المرتد حرى
مقهور تحت ايدينا والحربى
مضى قهر توقف يده حتى
تتوقف تصرفاته بالاجماع
فكذا هذا اهـ في

(وتصرف المريض) حتى
تنفذ من التلث اهـ في
(وذيخته) اتفاقا وارثا لهما
تعتمد الملة ولا يملكه اهـ في
(ورثه امرأته الخ) انه يصير

شبهته ان كانت فان استمهل حبس ثلاثة ايام فان تاب
والا قتل **﴿ ١٧٩ ﴾** وتوبته بالتبري عن كل دين سوى الاسلام
او عما انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك ذنب لاضمان
فيه ويحول ملكه عن ماله وموقوفه فان اسلم عاد وان مات
او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به عتق مدبره
وامهات اولاده وحلت ديونه **﴿ ١٨٠ ﴾** وكسب اسلامه
لوارثه المسلم وكسب رده في ويقضى دين اسلامه
من كسب اسلامه ودين رده من كسبه او يوقف بيعه
وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعتقه وتديره وكاتبته
وصيته فان اسلم صحته وان مات او قتل او حكم بلحاقه
بطلت وقال لا يزول ملكه عن ماله ويقضى ديونه مطلقا
من كلا كسبه وكلاهما لو ارثه المسلم ومحمد اعتبر
كونه وارثا عند اللحاق وابو يوسف عند الحكم به ونصح
تصرفاته ولا توقف غير المفاوضة لكن تصرفه
كتصرف الصحيح عند ابن يوسف **﴿ ١٨١ ﴾** كتصرف
المريض عند محمد ويصح اتفاقا استيلاؤه وطلاقه
ويطيل نكاحه وذيخته وتوقف مفاوضته ورثه
امرأته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة
وان عاد مسلما بعد الحكم بلحاقه اخذ ما وجدته
باقيا قيد وارثه ولا يتقص عتق مدبره وام ولدته

فارا وان كان صحيحا وقت الردة كذا في الهداية اهـ في (في العدة) **﴿ ١٨٢ ﴾** وان
وان كانت بنقضية العدة الكونها وارثة وقت الردة ثم اشترطها يقتضى انها موطوءة فلا ترث
غير المدخولة وهو كذلك لانه بمجرد الردة تبين غير المدخولة لال عدة فنصير اجنبية كذا
في تقع القدير وينبغي ان يكون مفرغا ايضا على غير رواية ابن يوسف اما عليه اقل فرق بين
المدخولة وغيرها اهـ في

(في مالها) لصحتها بعد تم قتلها فلذا قال وجب اهـ في
 لآخرا بمتها فلم يوجد سبب القى اهـ في (وقا تلها يعمر) ان كانت في دار
 الاسلام لا فتية على الامام كذا في الاختيار اهـ في (يرثه مطلقا) اي سواء
 كان بين الارتداد ١٧٩ والولادة اقل من ستة اشهر واكثر لان الولد يتبع المسلم

من ابويه فينبع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتد اهـ في

(مذاريت) لان الولد يتبع الاب
 حيث لا ان الاب يجبر على
 الاسلام فيكون اقرب الى
 الاسلام من الام فصارت في
 حكم المرتد فلا يرث المرتد
 فيكون اقرب الى الاسلام
 اهـ في

(فبدل الكتابة والولادة)
 لعوده فبعدا غيراته لا يمكن قسح
 الكتابة لصدرها عن ولاية
 شرعية فبجعل الابن تابعا عنه
 وحقوق العقد ترجع الى
 الموكل والولاء لمن يقع العتق
 عنه اهـ في

(مطلقا) لغو نصرة فائدة
 في الحالين ولهذا يجري الاثر
 فيهما عندهما وله نفوذ
 تصرفه دون المكسب في الزدة
 لتوقف تصرفه ولهذا كان

(في مال القاطع) لان القاطع حل
 لملاختره معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف الدية وانما يجب فزماه لان العمد
 لا تقصمه العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد اهـ في
 (وعند محمد نصفها) لان الارتداد هدر السرية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان لكونها
 كونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السرية اهـ في

وان عاد قبله فكتاه لم يرتد * والمرأة لا تقتل بل
 تحبس حتى تتوب وتضرب كل يوم والامة يجبرها
 مولاهم وينفذ جميع تصرفها في مالها وجميع كسبها
 لو ارتد المسلم اذا ماتت وورثها زوجها ان ارتدت
 مريضة لا ان ارتدت صحيحة وقا تلها يعمر فقط
 وسائر احكامها كالرجل فان ولدت امته فادعاه ثبت
 نسبه وامه وميتها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة
 وكذا ان كانت نصرانية الا ان ولدته لاهكث من
 نصف حول منذ ارتدت وان لحق فظهر عليه فهو
 في فان لحق ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو
 لو ارتد قبل القسمة وان لحق فغضى بعبده لانه
 فكتابه الابن فجاء المرتد مسلما فبدل الكتابة والولادة
 * ومن قتله مرتدا خطأ فقتل على رده او لحق فديته
 في كسب اسلامه وقالا في كسبه مطلقا * ومن قطعت
 يده عمدا فارتد والباقي بالله فأتته منه او لحق ثم جاء مسلما
 ومات منه فنصف دينه لو رثته في مال القاطع * وان
 اسلم يدون لحاق ومات فتمام الدية وعند محمد نصفها *
 مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل فبدل الكتابة لمولاه
 والباقي اورثه * زوجان ارتدا فليخفا فولدت المرأة
 ثم ولدت للولد ولد فظهر عليهم فالولدان في ويجبر

ملا عن

كوفي

(خلافا لابي يوسف) فان ارتداده ليس بارتداد وقال الشافعي وزفر اسلامه ليس باسلام وارتياده ليس بارتداد ولنا ان عليا اسلم في صباه وصحح النبي عليه الصلاة والسلام اسلامه واقتضاه بذلك مشهور حتى كان يقول شعر **سبقتكم الى الاسلام طرا * واني ما بلغت** اوان حمل ***** وقبل اول من اسلم من الرجال ابو بكر الصديق ومن النساء خديجة ومن الصبيان علي والغدير ان اول من اسلم ورقة بن نوفل **﴿ ١٨٠ ﴾** وشهد بذلك ما ذكره

الوليد على الاسلام لا ولده واسلام الصبي الماقل صحيح وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف ويصبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي

﴿ باب البغاة ﴾

اذا خرج قوم مسلون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى المود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لوتحيزوا مجتمعين وقبل لانا لم يبدأ وانا فان كان لهم قتيحة اجهز على جرحهم واتبع موليتهم والا فلا ولا نسي ذريتهم ولا يقسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا فيبد عليهم وجاز استعمال سلاحهم وحيلهم ضد الحاجة وان قتل باغ منه فظهر عليهم لا يجب شي وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهل اخر من بعد قتل به اذا ظهر على المصر ***** وان قتل حابل موره الباغي يرمي ولو بالعكس لا يرمي الباغي الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرمي مطلقا ***** وكره بيع السلاح من علماته من اهل الفتنة وان لم يعلم فلا

﴿ كتاب القبط ﴾

البنات لم يندوبوا لان خيف هلاكهم فواجب وكذا القبطية وهو حر الان ثبت رقه بحجة وتفقيه في بيت المال وكذا

البخاري في خبره اه في (البغاة) جمع باغ كالقضاة جمع قاض من بغى اذا تعدى وظلم لا من ظلم لحق بهم فلو خرجوا عليه لظلم لحقهم فلبسوا بفساة كذا في جامع الفصولين اه في (وكشف شبهتهم) التي اسندوا اليها في خروجهم لان عليا فعل كذلك باهل حروراه وهي قرية من قرى الكوفة وهذه الدعوة لبنت بواجبة لانهم قد غلبوا لانا يقتاتلون فصاروا كالمتردين واهل الحرب الذين بلغتهم الدعوة ولهذا يجوز قتالهم بكل ما يقابل به اهل الحرب كالرمي بالنبل والتجسيع وارسال الماء والتار عليهم اه في

(قتله الخ) لانه قتل عدو فيجوز فيه القصاص هذا

اذا لم يجر على اهل المصر احكام اهل البغي بل ازجهم امام العدل قيل **﴿ جانبته ﴾** ذلك من ذلك المصر لان ولاية امام اهل العدل لم تنقطع قبل ان تجرى احكامهم فيجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب اه في (كتاب القبط) لما كان في الانقطاع دفع الهلاك عن نفس القبط ذكره عقب الجهاد الذي فيه دفع الهلاك عن نفس عامة المسلمين وهو في اللغة ما يقطع اي يرفع عن الارض وقد غلب على الصبي المتبوء لانه على صرضة ان يقطع كذا في المغرب وفي الشرع اسم لمولود حتى لا يعلم نسبه طرحه اهل خوف من افترار من تهمة الزنى مضبحة آم ومحزنة فاه في

(او يصدق القبط) لان تصديقه من نفسه مؤاخذته اهـ ق
واحد ثبت نسبة (١٨١) وهذا استحسن والقياس ان لا يقبل قوله لانه يتضمن ابطال

حق الملتقط اهـ ق

(وقيل له اجارته) اى رواية
القدورى له اجارته لانه يرجع
الى تأديبه ووجه الاصح انه
لا يملك اتلاف منافعه فاشبه
المر بخلاف الام فانها تملك
على ما في كتاب الكراهية ولذا
ليس له ختد فان ضل فهلك
ضمن كافي فاضبحان اهـ ق

(هى امانة) بالاتفاق لا يضمنها
الملتقط الا بالتدنى او المنع بعد
الطلب اهـ ق

(والا ضمن) واى يوسف
لم يشترط الاشهاد قيد بالاشهاد
لا يخلو اقراره اخذها لنفسه
يضمن اتفاقا ولو ناصا دقا انه
اخذها ليردها لم يضمن اهـ ق

(وعند ابى يوسف للملتقط)
فلا يضمن لان الظاهر شاهد
له لا اختياره الحبسية دون

جنايته وارثه وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا
انما نحن الحاكم بشرط الرجوع او يصدق القبط
اذا بلغ * ولا يؤخذ من ملتقطه * وان ادماه واحد
ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان
لم يكن في مفرهم وذمى ان كان فيه * وان ادماه اثنان
معا ثبت منهما وان وصف احدهما علامة فيه اوسبق
فهو اولى * والحر والمسلم اولى من العبد والذمى وان
شد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له يتحقق منه
عليه باصر قاض وقيل بدونه ايضا * وله شراء ما
لا يملكه منه من طعام وكسوة وقبض جبة وتسليمه
في حرفة لا تزويجه وتصرفه في ماله لغيره ماذكروا
اجارته في الاصح وقيل له اجارته ويرد

بغليظ
الشر

كتاب اللقطة

هى امانة ان اشهد انها اخذها ليردها على صاحبها والا
ضمن والقول للمالك ان انكر اخذه للرد وعند ابى
يوسف للملتقط * ويكفى في الاشهاد قوله من سمعته
يؤيد لقطة فدلوه على ويرفها في مكان اخذها وفي
المجامع مدية يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها
هو الصحيح وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر
فحولا وان كانت اقل فاياما * ومالا يبق يعرف الى ان

المقصية ولها ما لا اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير وان ادعى ما يبرره وهو الاخذ
للمالك وفيه وقع الشك فلا يبرأ وما ذكره من الظاهر يعارضه مثله لان الظاهر ان يكون
التصرف ما ملأ نفسه كذا في الهداية اهـ ق
عشرة دراهم فاياما يعنى بالتقدير بل بحسب ما يرى الملتقط اهـ ق

(لا يرجع على الآخر) لان كلا منهما ضامن بفعله فان قيل الملتقط غر الفقير فيرجع عليه قلنا اذا لم يكن في ضمن العقد فلا يوجب شيئا له في (على ربها) لان للقاضي ولاية في مال الغائب نظر اليه فصار امره كامر المالك لا يأمره بالاتفاق حتى يقيم البينة ان لقطه عنده في الصحيح لانه يحتمل ان تكون غصبها في يده فيحتمل لايجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة ليست للقضاء وانما هي ليكشف (١٨٢) الحال فتقبل مع غيبة

صاحبها وان عجز عن اقامة البينة يأمره بالاتفاق عليها بعد ان يقول عند نقضه اخذها واتى امره بالاتفاق ان كان الامر كما قاله في (وامره بحفظ ثمنه) اي امره القاضي بحفظ الثمن عنده لان ابقاء الثمن كإبقاء العين وفي البدائع لا يقبلها القاضي حتى يقيم البينة على ما ذكر في الانصاف والابق في هذا كاللقطة الا انه لا يؤجر لانه يخاف ان يأبى في (وان كانت حقيرة الخ) لان ربهما ابا حصة للاخذ دلالة وفي السبل بدلالة الحال وعليه جميع الناس في جميع البلاد وقال ابو يوسف من اتى شاة ميتة فبعها احد اخذ صوفها وجلدها ودبغه فهو له فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد وعليه ما زاد الدباغ

له في (ولمالك اخذها) لان الاباحة لا تنفذ المالك عن العين ويرفان خصوص الفقير معين وان كان كثير الميراث لا تنفع (الابينة) فانما دفعها ببينة وجاء آخر فاقام بينة انها له ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وفي الثانية هذا اذا دفعها بغير قضاء القاضي وان دفعها به لا يضمن وان دفع بالبينة الصحيح انه لا يأخذ كقيل من مدعى اللقطة في (كتاب الا بقاء) هو فاعل من الاباق بالكسر وهو المهرب نذب اخذ لانه ابقاه على مالكه ثم له الخيار ان شاء حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء رفعه الى الامام فاذا رفعه اليه لا يقبل منه الا باقامة البينة على نحو ما ذكرنا في اللقطة وكذا الضال في

◆◆◆ كتاب الا بقاء ◆◆◆

نذب اخذ من قوى عليه وكذا الضال وقيل تركه افضل

(فيمس الآبق الخ) نعر زاله ولانه لا يؤمن من الابق ثانيا ولهذا ابوجرمان كان له منفعة ويتفق عليه من بيت المال ويجملها ديناً على مالكه وان طالت المدة ولم يجيء صاحبها عنه القاضي وحفظ منه قال في الظهيرية ثم اذا حبسه الامام فجاء رجل واقام بينه انه عبده قبل القاضي بيته ولم يذكر محمد ان القاضي هل ينصب خصماً قاله شمس الاثمة الحلواني اه ق (١٨٣) (والافلاشي له الخ) لان ترك الاشهاد يدل على انه اخذه

لنفسه وعند أبي يوسف لا يضمن ويستحق الجمل اذا رده اه ق (وعلى ولي الجناية ان دفعه) اي اختار دفعه الى اولياء الجناية فالجمل عليهم لانه احياء حقهم كذا والكافي اه ق

(فلاشي له) لان الجمل مؤنة الملك واذا ابق العبد وذهب بمال المولى فجاء به رجل وقال لم اجتمع شيئاً قبل قوله ولا شيء عليه ولا يكون وصوله الى العبد دليلاً على وصوله الى المال اه ق

(كتاب المفقود) وهو المعلوم لغة من فقدت الشيء اذا طلبته فلم تجده وقيل هو من الضدائم تقول فقدت الشيء اي طلبته وفقدته اضلته فكل من المضيئ فمحقق في المفقود وفي الشرح هو الغائب الذي لا يدري مكانه ولو قال المصنف هو غائب لم يعلم خبره لكان اولي لان المعتبر

ورفعنا الى الحكم فيمس الآبق دون الضال ولن رده من مدة سقرار بعون درهمين وان كانت قيمته اقل من اربعين فقيمتها الا درهمين عند محمد وعند أبي يوسف رحمه الله اربعون وان رده من دونها فخصاً به فان ابق منه لا يضمن ان اشهد انه اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق منه وجعل الرهن على المرتين وجعل الجاني على المولى ان فداءه وعلى ولي الجناية ان دفعه وجعل المدبوع من ثمنه ويقدم على الدين ان بيع فيه وعلى المولى ان اداه عنه وجعل الموهوب على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الرد وامر نفقته كالقطة والمدبر وام الولد كالقن وان كان الزاد اب المولى وابنه وهو في عياله او وصيته او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ

كتاب المفقود

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويبيع ما يخلصه عليه تلفه من ماله وينفق على زوجته وقربيه ولاداً وهو حق في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا يقيم ماله ولا نفقته اجازته ميت في حق غيره فلا يرث من مات في حال فقده ان حكمه

عدم معرفة حاله لعدم معرفة موضعه فليتأمل اه ق (ولا حياته ولا موته) واهله في طلبه يجدون وقد انقطع عنهم خبره وخفي عليهم اثره فبالجدة يصلون الى المراءد وربما يتأخر اللقاء الى يوم التشاد اه ق (وقريبه ولاداً) اي من حيث الولادة وهو فروعته واصوله وان علوا وان سفلوا لان نفقة هؤلاء واجبة من غير قضاء القاضي ولهذا لو طغروا بماله اخذوه من غير قضاء ويكون القضاء اعانة فلا يكون قضاء على الغائب اه ق (لا نكاح امرأته) اي عندنا لقوله عليه السلام في امرأة المفقود انها امرأته حتى يأتيها البيان اه ق

(ما لا يبش إليه أقرانه) وهذا هو ظاهر الرواية وهو المختار عند المصنف بناء على قاعدة لأن ما تدعو الحاجة إلى معرفته فطريقه في الشرع الرجوع إلى أمثاله وبناؤه بصحوت أقرانه تأدروا بناء الأحكام الشرعية على الظاهر ويعتبر موت أقرانه من أهل بلده لأن الشخص من حال الأقران في كل البلدان متعذرا في (وقيل تسعون سنة) وبه جزم صاحب الكنز وغيره قال في الكافي ١٨٤ عليه القنوي

لأن الحياة بعده نادرة في زماننا ولا عبرة للنادر اهـ في (وقيل مائة وعشرون سنة) لأنها نهاية أعمارنا وعن أبي يوسف مائة سنة والمختار أنه يفرض للراي الإمام لأنه يختلف باختلاف البلدان والطابع اهـ في

(عند ذلك) أي عند الحكم بموته وقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت الحكم اهـ في (كتاب الشركة) الشركة النصيب قال عليه السلام من اعتق شركا له في عبدى أي نصيبا وفي الشرع عبارة عن الخلطة وثبت الحصص اهـ في (أو اختلف ما لم يباحث لا يتغير) لأن الخلط استهلاك معنى فاورث شبهة زوال ملك نصيب كل واحد منهما إلى صاحبه وفيما ثبت بالميراث والبيع والهبة والوصية يجوز بيع أحدهما

بموته غير وقف نصيبه منه كالأول بعضا إلى أن يحكم بموته فإن جاء قبل الحكم به فهو له والإفليس يرث ذلك المال لولاه وإذا مضى عن عمره ما لا يبش إليه أقرانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرث من مات قبل ذلك ونفذ زوجته للموت عند ذلك أو عند الحكم

شركة كتاب الشركة ع

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد (فالأول أن يملك اثنان شيئا أو شراء أو اتها بما أو استئلاء أو اختلط ما لهما بحيث لا يتغير أو خلطاء وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر* ويجوز بيع نصيبه من شركته في جميع الصور وفي غيره بغير انضمام في ما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا انضمام (والثانية أن يقول أحدهما شاركك في كذا وقبل الآخر تركها) الإيجاب والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من الإيجاج لأحدهما وهي أربعة أنواع (شركة مفوضة وهي أن يشترك منسا وإن تصرفا ودينارا ولاوربجيا وتنضمين الوكالة والكفالة فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين أو عبيدين

نصيبه من اجنبي يتغير إذا ضاع صاحبها لأن ملك كل واحد منهما قائم في نصيبه من كل (أو وجه والشركة على ثلاثة أوجه شركة بالأموال وشركة بالأعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منها على قسمين مفوضة وعنان فصارت ستة أقسام الأولى شركة مفوضة اهـ في (وتضمن الوكالة الخ) أي شيئا فلا يبيع مطالبه الثمن من الشريك الآخر لا يقال إن الوكالة بالبيع لا يجوز قصدا ويجوز ضمنا حتى صححت المضاربة مع الجهالة اهـ في

(ولا بد من لفظ المفاوضة الخ) لعدم صحة الكفالة من هؤلاء اهـ في (اويان جيع مقتضياتها) لان اكثر الناس لا يعرفون شرائطها فيشترط النجس عليها او على مقتضياتها لتكون معلومة ظاهرة اهـ في (ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه) لان المقصود الخلط في المشتري وكل واحد منهما يشترى بما يقيد بخلاف المضاربة لانه ﴿١٨٥﴾ لا بد من التسليم اهـ في (فلهما)

علا بعد المفاوضة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراء احدهما كشراهما الا ما استثنى للضرورة اهـ في

(فشركة عقد عند محمد) لانها تصح ثما لموجوبها دينا في الذمة الا انه قبل الخلط لا تحقق الوكالة فانه لو قال له اشتر بحصتك شيئا على ان يكون ديني لا يصح لان توكل الغير في بيع ملك نفسه لا يجوز وبعد الخلط تحقق الوكالة فصحت الشركة اهـ في (وملك عند ابي يوسف) لانها ليست ثمانا فلا يصح التفاضل في البيع اهـ في

(دون الكفالة) لانها ثبتت في المفاوضة للمساواة ولما واة ههنا اهـ في

او مكاتين * ولا بد من لفظ المفاوضة اويان جيع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشترى وكل منهما سوى طعام اهله وكسونه * فلهما كل دين زعم احدهما يصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار زعم الآخر وان زعم بكفالة بامر زعم الآخر خلافا لهما وكذا ان زعم يقصب خلافا لابي يوسف وفي الكفالة بلا امر لا يزعم في الصحيح وان ورث احدهما يانصح به الشركة او وهب له وفيه نصارت عانا وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في الثمن * وان ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضة * ولا تصح مفاوضة ولا عان الا بالدرهم او الدينار او بالفلوس النافقة عند محمد او بالبر واليرة ان تعامل الناس بها ولا تصحان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة ولا بالكيل والموزن والمعدى المتقارب قبل الخلط * وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف وان خلطا جنسين لا تعقد انفاقا (وشركة عنان) وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين ونضمن الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من البصارات

من ان

من

كيفية

(والوضعية) أى الحسرة على قدر المال وان شرطاً غير ذلك لقوله عليه السلام
الربح على ما شرطاً والوضعية على قدر المالكين من غير فصل بين النساوي والتفاضل
أهـ ق (من ماله) لأنه وكيل من جهته في حصته فإذا أدى الثمن من
مال نفسه رجع عليه فإن كان لا يعرف ذلك بقوله فعلية المحبة لأنه يدعى وجوب المال
في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للذكر مع يمينه كذا في العتي أهـ ق (١٨٦)

(فالمشتري بينهما) يعنى

يكون المشتري لهما على ما
شرطان الملك وقع مشتركا
بينهما لقيام الشركة وقت
الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك
مال الآخر لان الشراء قد
وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال
بعدم ذلك أهـ ق

(ورجع المشتري على
شريكة) لأنه وكيل في حصته
شريكة وقد قضى الثمن من
ماله فيرجع عليه بحسابه لعدم
الرضى بدون ضمانته أهـ ق

(فان كان وكله الخ) بان قال
كل منهما لصاحب وكلت
في ما اشترى به المال الذي معك
أهـ ق

(ويضارب) أى يدفع المال
مضاربة لانه لا يشتري جر من
يتصرف في مال الشركة أهـ ق
(ويستأجر) من يتجر فيه او من
يحفظ المال لانه من باب

وفي عمومها ويبعض مال كل منهما وبكله ومع التفاضل
في رأس المال والربح ومع النساوي فيهما اوفى احدهما
دون الآخر عند عملهما ومع زيادة الربح للعامل
عند عمل احدهما ومع كون مال احدهما دراهم
والآخر كنانين ولا يشترط الخلط فيها ايضا والوضعية
على قدر المال وان شرطاً غير ذلك وما شرع كل
منهما بطول يمينه هو فقط ورجع على شريكه بحصته
منه ان اداء من ماله وتبطل الشركة بهلاك المالكين
او احدهما قبل الشراء وهو على مالكم قبل الخلط
هناك في يده اوفى بالآخر وعليهما بعده فان هلك بعد
ما شرى الآخر من ماله فالمشتري بينهما ورجع المشتري
على شريكه بثلث حصته وان هلك قبل شراء الآخر
فان كان وكله حين الشركة كصريحاً فالمشتري لهما
شركة ملك ورجع بحصته والا فليشتري منه فقط
واكمل من شريكي المفاضة والعنان ان يرضع
ويضا رب ويستأجر وبوكله ويودع ويده في المال
يدامانه وشركة الصنائع والتبلي وهي ان يشترك
خبياطلان او صنيانغ وخبياط على ان يتقبلا
الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرطيا
العمل نصفين والربح اثلاثا بخلاف وكل عمل يتقبله

الحفظ وليس لاحد شريكي العنان ان يرهن ويستزهن وكان لاحد * احدهما
المفاوضين ذلك لانه كان بملاك الايفاء والاستيفاء حقيقة من نصيب شريكه فيملك حكما
ولا كذلك شركة العنان أهـ ق (او صباغ وخبياط على ان يتقبلا الاعمال)
وقال زفر لا يجوز مع اختلاف العمل لان الشركة تنبئ عن الخلط ولاختلاط مع الاختلاف
وانما انها شركة في ضمان العمل وفيما يستفاد به وهو الاجر لا نفس العمل والوكالة فيه ممكنة
لان ما يتقبل كل واحد منهما من العمل فهو اصل في نصيبه وكي في نصيبه وبذلك
تحقق الشركة كذا في الاختيار أهـ ق

وكل منهما طلب الاجر) وهذا استحسنان والقياس ان لا يلزم شر بكة لان ذلك مقتضى المساواة والشركة هنا مطلقة ووجه الاستحسان ان هذه الشركة تقتضي الضمان حتى كان ما يتقبله كل واحد منهما مضمونا على الآخر اهـ ق (وشركة الوجوه) سميت بذلك لان الشراة بالنسبة يكون لمن له واجهة عند الناس والتعامل بذلك جاري بين الناس من غير تكبر اهـ ق (١٨٧) فان شرطها معاوضة صحت) لانه يمكن تحقيق الوكالة والكفالة في الابدال اهـ ق

(وتضمن الوكالة الخ) لان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او بولاية ولا ولاية فتعنت الاولى اهـ ق (فارجح كذلك) لان استحقاق الربح بالضمان والضمان يتبع الملك في المشتري فيستقدر بقدره اهـ ق

(فصل) اي في بيان الشركة الفاسدة

(وما جمعه كل فله) وعلى هذا الاشتراك في كل شيء مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المباح باطل لان امر الموكل غير صحيح اهـ ق

(خلافا لمحمد) فان عنده له اجر مثله باغما ما بلغ اهـ ق (ويبطل شرط الفضل) لان الربح فيه تابع للمال فيقدر بقدره كما ان الزرع تابع للبذر

في المزارعة والزيادة انما تستحق بالتسمية وقد فسدت في الاستحقاق على قدر رأس المال اهـ ق (ان حكم به) اي لحاقه ولا فرق بين ان يعلم موت صاحبه او لم يعلم لانه عول حكمي فاذا بطلت الوكالة بطلت الشركة بخلاف ما اذا فسخ احدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بان كان المال دراهم او دنانير يتوقف على علم الآخر لكونه عرا لقصديا وفي الظهيرية لو كان الشركاء ثلاثة مات احدهم انفسخت الشركة في حقه ولا تنفسخ في حق الباقيين اهـ ق

احدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل ولكل منهما طلب الاجر ويبرأ الدافع الى واحد هما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط (وشركة الوجوه) وهي ان يشتركا ولما لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا والربح بينهما فان شرطها معاوضة صحت وطلباها جناح وتضمن الوكالة فيها يشترط ان يكون شرطها منافع المشتري او مشاا فارجح كذلك وشرط الفضل باطل

فصل

ولا تجوز الشركة في لاتفصح الوكالة به كالا خطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء وما جمعه كل فله وان طامه الآخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن المأخوذ عند ابي يوسف خلافا لمحمد وما اخذاهما فلهما نصفين وان كان لاحد هما بفعل وللآخر رواية فاستقوا احدهما فالكسب له وللآخر اجر مثل ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفضل ويبطل الشركة بموت احدهما وبالحاقه مرتدا ان حكم به ولا يبرى احدهما مال الآخر بلا انة فان اذن كل اصحابه قاديا معا ضمن ككل حصته وان ادبا متعاقبا ضمن الثاني على باداء الاول اولا وقال

في المزارعة والزيادة انما تستحق بالتسمية وقد فسدت في الاستحقاق على قدر رأس المال اهـ ق (ان حكم به) اي لحاقه ولا فرق بين ان يعلم موت صاحبه او لم يعلم لانه عول حكمي فاذا بطلت الوكالة بطلت الشركة بخلاف ما اذا فسخ احدهما الشركة في حالة يكون له الفسخ فيها بان كان المال دراهم او دنانير يتوقف على علم الآخر لكونه عرا لقصديا وفي الظهيرية لو كان الشركاء ثلاثة مات احدهم انفسخت الشركة في حقه ولا تنفسخ في حق الباقيين اهـ ق

(الان يصححكم بحاكم) ولله الامام فانه حينئذ يزول ملك الواقف عنه لفضله في امر مجتهد
 بخلاف الحاكم بهكمي المصميين فانه لا يرجع خلافا على الصحيح وفي النهاية صورة الحكم
 ان يسلم الواقف وقفه الى المتول ثم يرد ان يرجع بعهده عدم الزوم فيختصمان الى القاضي
 فيقضي بالزوم اهـ في (ما لم يسلم الى متول) قال شمس الاثمة السرخسي
 ووطن بعض اصحابنا انه غير جازع على قول ابن حنيفة واليه (١٨٨) يشهد في ظاهر الرواية

فقول فاما ابو حنيفة فكان
 لا يجبر ذلك ومراعاة لا يجبره
 لازما فاما اصل الجواز فانه
 ثابت عند ما هـ في

لا يضمن ان لم يعلم فان اخذ احدا المتفاوضين لشريكه
 ان يشتري امة ليطلقها فضل فهي له خاصة بلائق
 ويؤخذ كل بنتها وقال لا يضمن حصة شريكه

﴿ كتاب الوقف ﴾ لعمدة حسوس

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالثمنه كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يصحكم
 بمحكم قبل او يملكه بموته بان يسقط اذا مات فقد
 وقف وعندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى
 على وجه يعود فمحم على العباد فيلزم ويؤول ملكه
 بمجرّد القول عند ابن يوسف وعند محمد لا ما لم يسلم
 الى متول فلو وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانقا
 او رباطا لبي السبل او جعل ار ضه مقبرة لا يزول
 ملكه عنه الا بالحكم وعند ابن يوسف يزول بمجرد
 القول وعند محمد اذا سلم الى متول واستيق الناس
 من السقاية وسكنوا الخان والرباط وذقنوا في المقبرة
 وشرط لتمامه ذكر معترف مؤيد وعند ابن يوسف
 يصح بدونه واذا تقطع بيع صرف الى الفقراء وصح
 عند ابن يوسف وقف الشارع وجعل غلة الوقف
 او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لامهات
 اولاده او مديريه ماداموا احياء

(صرف الى الفقراء) لان
 المقصود هو التقرب الى الله
 تعالى وهو مؤثر عليه لان
 التقرب نارة يكون بالصرف
 الى جهة تنقطع ومرة
 بالصرف الى جهة مؤيدة
 فيصح في الوجهين ولهما
 ان موجب الوقف والملك
 بدون التملك وان يمتد بدكا متق
 فاذا كانت الجهة يتوهم
 انقطاعها لا يتوقف عليه
 مقتضاه ولهذا كان التوقيت
 مبطلا له كالتوقيت في البيع
 كذا في الهداية اهـ في
 (وصح عند ابن يوسف وقف
 الشارع) وعند محمد لا يصح
 كما سيجي وهذا فيما يحتمل
 القصة واما ما لا يحتملها

كالجام فانه يجوز وقفه مع الشروع كالهبة والصدقة الا في المسجد والمقبرة فانه ﴿ و ﴾
 لا يتم مع الشروع مطلقا بالاتفاق لان بناء الشركة فيها يمنع التلخيص لله تعالى ولان
 المهايأة فيها من افع ما يكون لان ذلك قديودي الى ان يدفن في المقبرة سنة دون سنة
 اهـ في (او الولاية لنفسه) وفي وقف هلال اذا وقف وقفنا صحبا
 فلم بشرط الولاية لنفسه ولا لغيره فالولاية اليه وهذا اول من غيره في قول ابن يوسف
 وهلال اهـ في

وأيضا هم الفقراء) أي والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقف قبل هو على الخلاف أيضا وهو الصحيح لأن اشتراطه لمن في حياته كاشتراطه لنفسه كذا في الهداية اهـ في (أن يستبدل به غيره إذا شاء) عند أبي يوسف لأن شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف عند أبي يوسف ولا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنده اهـ في (وقف السلاح والكرام) لوجود التحمل في هذه (١٨٩) الأشياء بالتعامل بذلك القابل لا لاستصناع اهـ في (وسائر آلات الحراثة) كوقف

الدولاب ومعه سانية وعليها حبل ودلو (ولا يملك) لا يسطل التأيد وهو المقصود من الوقف اهـ في

(وعمره من أجرته) بقدر عمارة الوقف على الصفة التي وقفها ولا يزيد على ذلك على الصحيح اهـ في

(ولا يقسم بين مستحق الوقف) لأنه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيها وإنما حقهم في المنفعة والعين حق الله تعالى فلا يصرف إليهم اهـ في

(حتى يفرزه) فحبث يزول عن ملكه عند أبي حنيفة أما الإفران فإنه لا يخلص لله تعالى إلا به وأما الصلاة فيه فلا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد ويشترط تسليم نوحه

وبعدهم للفقراء بشرط أن يستبدل به غيره إذا شاء خلافا لمحمد في الكل * ومع وقف القيسار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالقاضي والمير والقدوم والنشار والجنينة وثيابها والقيدور والمرآجل والمصاحف والكتب وأبو يوسف معه في وقف السلاح والكرام كالحبل والأبل في سبيل الله تعالى لمن وقف به وبه يفتى وكذلك يصح عند أبي يوسف وقفه بما كان وقف منبغة يفرها وأكرهها وهم عبيده وسائر آلات الحراثة * وإذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك إلا الله يجوز قسمه المشاع عند أبي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بمجاريه وإن لم يشترطها الواقف إن وقف على الفقراء وإن على معين فعليه فإن امتنع أو كان فقيرا آجره الحاكم وعمره من أجرته ثم رده إليه * ويقصن الوقف يصرف إلى عمارته إن احتاج والأحفظ إلى وقف الحاجة وإن تعذر صرف عبيده يباع ويصرف ثمنه إليها ولا يقسم بين مستحق الوقف

فصل في

إذا بني مسجد لا يزول ملكه منه حتى يفسد من ملكه بطريقه وبأذن بالصلاة فيه ويصلى فيه واحد وفي رواية شرط

وذلك في المسجد بالصلاة فيه أولاه لما تم ذكر البعض يقام تحقق المقصود مقامه ثم يكتفي بصلاة الواحد فيه في رواية عن أبي حنيفة وكذا عن محمد لأن فعل كل الجليس متمتع فبشرط أدائه اهـ في

(المصلحة) وجاز في مسجد بيت المقدس اهـ ق (وله بيعه ويورث عنه)
 لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء للتقدم متعلقا به اهـ ق (مطلقا) لان الوقف
 عنده اسقاط الملك كالاعطاق والتسليم ليس بشرط عنده اهـ ق (ان وجد)
 لانه اخرجه عن ملكه بشرط معلوم فيتيقنه حتى اذا بشرط ان لا يؤجر اكثر من سنة والناس
 لا يرغبون في استجاره سلك وكان اجارته اكثر من سنة اضرب ١٩٠ على الوقف واقنع الفقهاء

قلبي للقيم ان يخالف شرطه
 ويؤجر اكثر من سنة
 اهـ ق
 (الاجار المثل) فلو اجر متولى
 الوقف دار الوقف بدون اجر
 المثل لزمه اتمامه وكذا اب اجر
 منزل صغير دون اجر المثل
 لزمه اتمامه كذا في الخلاصة
 اهـ

(وان شرط ان لا يزرع) لانه
 شرط يخالف الشرع فيبطل
 اهـ

(مبادلة مال بمال) وفي الحواشي
 القدسي المال اسم لغير الادمي
 وامكن احرازه والتصرف
 فيه على وجه الاحتيار والعد
 وان كان فيه معنى المسالية

ولكن ليس بمال حقيقة حتى
 لا يجوز قتله واهلاكه وفي
 المستصفي البيع عبارة عن اثر
 معنى شرعي يظهر في العمل
 عند الايجاب والقبول حتى

صلاة جماعة ولا يضر جملة تحته مبردا لمصلحة
 فان جعله لغير مصلحة او جعل فوقه بيتا وجعل
 بابه الى الطريق وعزله او اتخذ وسط داره مسجدا
 واذن بالصلاة فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث
 عنه وعند ابى يوسف يزول بمجرد القول مطلقا
 ولو ضاق المسجد ويحبه طريق الصلابة يوسع منه
 وبالعكس رباط استثنى عنه بصرف وقفه الى اقرب
 رباط اليه * والوقف في المرض وصية * ويتبع
 شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد والا فيختار
 ان لا يؤجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها
 لكثير من سنة ولا يؤجر الا باجر المثل ثم لا ينقض
 لانه زادت الاجرة لكثرة الرقبة وليس للموقوف
 اختيار ان يؤجر الا بالنيابة او الولاية ولا يمار ولا يرهن
 وان غصب عقاره يختار وجوب الضمان او شرط
 الولاية لنفسه وكان خائشا يزرع منه وان شرط ان لا يزرع

❖ كتاب البيع ❖

البيع مبادلة مال بمال وينتفد بايجاب وقبول
 بلغضلى الماضي كفت واشترت بمبادل على
 مضاها وبالنسبة في النفس والحسب هو
 الصحيح ولوقال خذه بكذا فقبول اخذت

يكون العاقد قابلا للتصرف ورده ابن الهمام بانه نفس حكمه وهو الملك فله اوار
 القدرة على التصرف ابتداء الا لانع فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصى والمتولى
 اهـ ق (والتعاطي) البيع كانه قد بالقول وركنه الايجاب والقبول كذلك يتمقد
 بالفعل وركنه التعاطي ذكره صاحب البدائع اهـ ق (ولو قال خذ الخ) لانه
 في معنى بيع واشترت والمضني هو المضرب في هذه العقود كذا في الهداية آهـ ق

عليه

منه

عزله الى
 البسطة

اي

فلاخر ان يقبل الخ لا يقبل الاخر بانما كان او مشترى بالان رضى الاخر بذلك بعد قبوله
في البعض ويكون المبيع مما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء كعبد واحد او مكيل او موزون
اه في (الاذا بين ثمن كل) اي كل واحد قال في الهداية وليس لان يقبل

في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن لعدم رضى الاخر اه في
(زمن البيع الخ) (١٩١) في قوله لم اشارة الى ان البائع اذا باع وفي المشتري لاحتاج

بعد ههنا اجازة البائع وهو
الصحيح على ما في الذخيرة
اه في

(بلا معرفة قدره ووصفه) لان
الاشارة الى اسباب التعريف
وجها له وصفه وقدره بعد
ذلك لانقضي الى المنازعة فلا
يمنع الجواز اه في

(وان اطلق الثمن الخ) مراده
بالاطلاق ان يكون مطلقا عن
قيد البلد وعن قيد وصفه
الثمن بعد ان سمي قدره بان قال
عشرة دراهم مثلاً اه في

(فن الاروج) في البلد لانه
معلوم صرفا فصا ركا لمعلوم
شرعا اه في

(ما لم يبين) فان بين صح
لا رتفاع لمفسداه في
(ومن باع صبرة) اي ما جمع من
طعام بلا كيل ولا وزن فلا
يحتاج الى اضافتها الى الطعام
ومن اضافها اراد اليان

اه في (وكذا الوباخ ثوبا الخ) لا يصح البيع حنيفة اي حنيفة في شيء
(كل ذراع بدرهم) لما ذكرنا من الجهالة الا الواحد متيقن
فيصرف اليه غير ان افراد الشاة متفاوتة فلا يجوز بيع واحد منها فيفسد وقطع ذراع
من ثوب يكون ضررا على البائع فلا يجوز كما لو باع جذعا من سقفاه في

او رضى به صح * واذا اوجب احدهما فلاخر
ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك
لا بعضه ساذون بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع
الموجب او قام احدهما عن المجلس قبل القبول
بطل الايجاب واذا وجد الايجاب والقبول لم يمتنع البيع
بلا خيار مجلس ويصح في عوض المشاوي اليه بلا
معرفة قدره ووصفه لافي غيره و يمين يمين وموئل
باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فتم البائع المبيع
حتى مضت ثم سلمه لاجل سنة اخرى خلافا لهما
وان اطلق الثمن فان استوى مائة النقاد وزوا
صح وزمن ما قدر من اي نوع كان وان اختلفت روبا
في الاروج وان استوى روبا لا ماليتها فسد
ما لم يبين ويصح في الطعام وكل مكيل وموزون
كيلا ووزنا وكذا جذا ان يبيع بغير حسه وبيانا وجم
معين لا يدري قدره * ومن باع صبرة كل صاع بدرهم
صح في صاع فقط الا ان يسمى بجلتها والمشتري
الفسخ بالخيار وان كملت او سمي بجلتها في
المجلس بعد ذلك * ومن باع قطع غنم كل شاة
بدرهم لا يصح في شيء منها وكذا لو باع ثوبا
كل ذراع بدرهم وكذا كل معدود متفاوت
وعند ههنا يصح في الكل في جميع ذلك وارباع صبرة

ذلك
الى كون
الذخيرة

بما يقبل
ولا ويرى

في

(أخذ المشتري الأقل) لأن البيع وقع على مقدار معين والقدر ليس بوصف اهـ ق
 (وفي المذروع بالخ) أي لو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة أو أراض على أنها مائة
 ذراع بمائة فوجد في أقل فالمشتري بالخيار ﴿١٩٢﴾ ان شاء أخذها بحسب التمن وإن شاء

تخلها اهـ ق

(وإذا ناله) أي للمشتري فيها
 إذا وجد المذروع أكثر من
 الذرع الذي سماه

اهـ ق

(قسطا) أي من الثمن بأن قال
 بعتك هذا الثوب على أنه
 حائنة ذراع بمائة درهم كل
 ذراع بدرهم فظهر أقل أخذ
 الأقل اهـ ق

(وله الخيار في الوجهين) أما في
 التقصان فلتفرق الصفقة
 وأما في الزيادة فلما يلزم من زيادة
 الثمن وثبوت الخيار فيهما يدل
 على بقاء العقد الأول فيهما

اهـ ق

(فصل) فيما يدخل في البيع
 تبعا بغير تسمية وما لا يدخل
 الأصل أن كان ما يتاونه اسم
 المبيع حرقا أو كان متصلا به
 اتصال قرار يدخل والأعلا
 فيترجح على ذلك قوله يدخل

الخ اهـ ق

لقرار البناء عليها اهـ ق

على أنها مائة فقير بمائة درهم فوجدت أقل أو أكثر
 أخذ المشتري الأقل بحصته أو فسخ والرائد للبائع ♦
 وفي المذروع يأخذ من قل بكل الثمن أو يفسخ والرائد له
 بلا خيار للبائع * وإن سمي لكل ذراع قسطا أخذ
 الأقل بحصته وكذا الرائد وله الخيار في الوجهين وصح
 بيع عشرة أسهم من مائة سهم من دار لا بيع عشرة
 أذرع من مائة ذراع منها وعندهما يصح فيهما *
 ولو باع عدلا على أنه عشرة أثواب فآذاهو أقل
 أو أكثر فسد البيع ولو فصل الثمن فكذا في الأكثر يصح
 في الأقل بحصته وبخيار المشتري * وإن باع ثوبا على
 أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه المشتري بعشرة
 أو عشرة ونصفا بلا خيار وبتسعة أو تسعة ونصفا
 بخيار وعند أبي يوسف بخير في أخذه بأحد عشر
 في الأول وبعشرة في الثاني وعند محمد بخير في أخذه
 في الأول بعشرة ونصف وفي الثاني بتسعة
 ونصف

♦ فصل ♦

يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر وكذا
 الشجر في بيع الأرض ولو أطلق شراء شجرة
 دخل مكانها عند حجر وهو المختار خلا فالأبي
 يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الأرض

﴿١٩٣﴾

(يدخل البناء) لأن العرصة أصل في البناء

(وان ذكر الحقوق والمرافق) بان قال بعت واشترت الارض بحقوقها وبمرافقها لا بد خلان لانها لبا منها ولو قال بتمكها بكل قليل او كثير هو له فيها او منها من حقوقها ومن مرافقها دخلا فيه لانها من الذي له فيها او منها للاتصال في الحال بخلاف الثمر المجذوذ او الزرع المحصود اهـ في (وسلم المبيع) اي المشتري لا يشغال ملكه بمالك ١٩٣ الباع فعمله تفريغه تسليما في (ولم يثبت بعد) او ثبت وصار له قيمة وتعرف قيمته بتقويم الارض بدون الزرع وبه فان تفاوتتا علم تقويمه اهـ في (ولو بعد تناهي عظمها) لانه شرط لا يقضي به العقد وفيه نفع للمشتري اهـ في (خلافا لمحمد) فانه استحسن صحة البيع في المتأخرات للتعرف لان التعامل لم يكن بشرط الترك وانما كان بالاخذ بالترك من غير شرط اهـ في (طالب له الزيادة التي الحاصلة في ذات الثمرة الترك بها استعارة للشجر اهـ في (تصدق بما زاد في ذاتها) بان تقوم قبل الادراك وبمده فيتصدق بما بينهما لحصوله بجهة محصورة وهي غضب الارض والشجر ان كان الترك على الشجر بغير اذن اهـ في (واقول في قدر الحامدات

ولا الترفيع الشجر الا باشتراطه وان ذكر الحقوق والمرافق ويقال لبا نفع اقله واقطعها وسلم المبيع وكذا لا بد خسل حب بدولم يثبت بعد وان ثبت ولم يصر له قيمة بعد دخل وقبل لا من باع ثمرة بدل صلاحها او لم يصر حب وقطعها المشتري لصلاح وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناهي عظمها خلافا لمحمد وكذا شراء الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط طالب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما شئت لا تصدق بشئ وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة وان استأجر الارض لتترك الزرع فسمت ولا تعيب الزيادة ولو اتمت ثمرا آخر قبل القبض فسد المبيع وبعد القبض يشركان والقول في قدر الحادث للمشتري * ولو باع ثمرة واستثنى منها ارطالا معلومة صح وقيل لا ويجوز بيع البر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا الباقلاء في قشره والارز والسمسم وكذا اللوز والفسق والجوز في قشرها الاول واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه ووزعه على البائع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وفي بيع سلعة بثمن لم هو او ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمر

المشتري) لا يندر الزيادة واظهار شاهد له لدون المبيع فيه وكذا الحكم في البذخيان والمخلص ان يشتري الاصول تحصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الاصول بدفعها حاجته من البائع انشا اهـ في (واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري) اقول ما ذكره المصنف في نقد الثمن هو الصحيح كما في الخلاصة وهو ظاهر الزيادة وبه كان جنى الاثنا قبض البائع الثمن ثجا بوجه الزيادة على الثمن وانما جرة نقد لدين في المديون اهـ في (سلعة بسلعة) لا يتوهم في التمين وعده كعهده في احد هما

ورجع بلا مخرج اهـ في

(صح خيار الشرط) من اضافة الشيء الى سببه لان الشرط سبب للخيار وهو ثابت بالسنة
على خلاف القياس وحين وردت السنة جعلناه اذ اخلا في الحكم ما دام له تمليل بغيره الا كان
ولم يجز له اذ اخلا على اصل البيع للنهي عن بيع بشرط والبيع الذي شرط فيه الخيار
يقال فيه على اسما ومعنى لاحكامه ولو قال صح شرط الخيار اكان اولي لان الموصوف بالصفة
شرط الخيار لانفس الخيار اه في (الا ان اجاز في ١٩٤) (ثلاثة) فبعضه زعم انه انعقد

سلكا معا

باب الخياران

صح خيار الشرط لكل من المتعاقدين ^{في} اولهما معا
ثلاثة ايام لا اكثر الا ان اجاز في الثلاثة وعند هـ ايجوز
ان بين مدة معلومة اي مدة كانت وان اشترى على انه
ان لا يتعد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع صح والى اربعة لا
الا ان يتعد في الثلاثة وعند محمد يجوز الى اربعة
واكثر وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان
قبضه المشتري فله ان يرد فتيمة وخيار المشتري لا يمنع
فان ملك في يده ان يرد الثمن وكذا لو نصب الا انه لا يدخل
في ملك المشتري خلا فانهما فلو اشترى ذو جنيته
بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردها لا يبا نكاح
الا في البكر ولو ولدت في مدته لا يصير ام ولده * ولو
اشترى قربة او صيدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو
حر لا يعتقان في مدته ولا يعد حبس المشتري به في مدته
من الاستبراء ولا استبراء على البائع ان يردت ولو قبض
المشتري به المبيع بانفسه المانع ثم اودعه عنده فله ان يرد
فهو على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو
اشترى المأثور شيئا فله ان يرد من ثمنه ببق خياره وله

فاسدا الا ان المفسد زال قبل
تقرره بدخول اليوم الرابع
فيجوز العقد وقبل العقد لم يقع
فاسدا بل هو موقوف فلو فاسد
اتصل باليوم الرابع فاذا جاء
قبل الرابع فقد منع الاتصال
المفسد بالعقد وصار كخيار
لم يكن مشروطا في اليوم الرابع
اه ق

(صح) اي البيع عند علمنا
الثلاثة والقياس وهو قول
زفر ان لا يجوز لما انه بيع بشرط
فيه اقالة فاسدة لتعلقها
بالشرط وهو عدم النقد
واشترط صحيح الاقالة بان
يقول بعتك هذا بشرط ان
تقبل البيع مفسد لكونه على
خلاف العقد فاشترط
فاسدا وان يفسد واستحسن
العلماء جواز وجهه ان هذا
في معنى شرط الخيار من حيث
الطاقة اذ الخاطبة مست الى

الانقضاء عند علم العقد فخر زاهر المماثلة في الفسخ اذ كان في مدته كان ملحقا به * ^{ال}
ورد باننا لانسلّم انه في ممانه لان هناك لو سكحت حتى مضت المدة صح العقد هـ لو سكحت حتى
مضت المدة بطل اه في (خلافا لهما) فانه يدخل عندهما لانه اخرج عن
ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري اكان زائلا لا الى مالك ولا هـ لنا في شرع له
ان الثمن لم يخرج عن ملكه لا الخيار يعمل في حق من له الخيار ولو دخل في ملكه دخل
بلا عوض اه في

(وهذا الرد الح) وهندهما ينقل لانه يملكه في الرد تملك بغير عوض فلا يملكه المأذون
وصح الراء استسناها في (والاتم) اي وان لم يملك في المدة به ومضت ثم العقد
لوجود الرضى دلالة حيث لم يتم الفسخ اه ق (بموت من له الخيار) فلا ينقل
الى ورثته وقال الشافعي يورث عنه لانه حق لازم ثابت في البيع فيمضي فيه الارث كخيار
العيب والتعين ولنا (١٩٥) ان الخيار ليس الا مشبهة وارادة فلا يتصور انتقاله والارث

فيما قبل الانتقال بخلاف
خيار العيب لان المورث
استحق البيع سليما وكذا
الوارث اما نفس الخيار فلا
يورث اه ق

(كأن كوب لغير الاختيار) فان
ركو بهاله لا يكون رضاه ق

(ولو شرط المشتري الخيار
لغيره) عاقدا كان او غيره لعموم
الغير جاز الخيار وكذا البائع
لو شرط الخيار لغيره والتعبد
بالمشتري لانه المحتاج الى رأى
الغير فبالا اه ق

(فالفسخ) اي فان فسخ
احدهما واجاز الآخر في وقت
واحد فالفسخ اولى من اجازة
يهما كان وهو رواية كتاب
المأذون من التيسر وفي
البوع يصبر تصرف المالك
اولا فمضا كان او اجازة لان
الاصل اقوى اذ النائب يستفيد

الرد لانه بلى عدم التملك * ولو اشترى ذمي من ذمي
خبره فاسلم في مده بطل شرائه كبلات تملكها اسلمها
بالاجارة خلافا لهما في الجميع ومن له خيار يخير بمحضرة
صاحبه وغيثه ولا يفسخ الا بمحضرة خلافا لابي
يوسف فان فسخ وعلم به في المدة انفسخ والاتم *
ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار وكذا بمضى المدة
وبالاخذ بشفعة بسبب البيع وبكل ما يدل على الرضى
كأن كوب لغير الاختيار والوطى والاعتاق وتوابعه
ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز ويهمل اجاز او فسخ
صح وان اجاز واحد وفيصح الاخر اعتبر السابق وان
كانا معا فالفسخ ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما
فان شئت وفصل عن كل صح والا فلا ويجوز خيار
التعين وهو بيع أحد شئتين او ثلاثة على ان يأخذ
المشتري اي شاء ولا يجوز في اكثر من ثلاثة ويتعبد تخيير
بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي
امانة فلو قبض الكل وهلك واحد او تعذر لزم البيع
فيه وتعين الباقي في الامانة وان هلك الكل لزمه
نصف ثمن كل او ثلثه وليس له رد الكل الا ان ضمن
اليه خيار الشرط ويورث خيار التعين والعيب
لا الشرط والرؤية ولو اشترى باعلى اليه بالخيار فرضى

الولاية منه فلا يصلح ان يكون معارضا للاصيل اه ق
اي الهالك او التعبد بالثمن لامتناع الرد بسبب العيب الذي حدث فيه عنده والهالك
لا يبرى عن مقدمة عيب فلو هلك الباقي هلك بغير شيء اه ق (وبموت
خيار التعين) لان المورث كان مخصوصا بتعين ملكه المخلوط برضى البائع فكذا ورثه
حيث انتقل الملك اليه مخلوطا بملك البائع وخيار العيب يورث لاحيا والشرط واروية
لانهما يثبتان للعاقبة بنص الحديث والمورث ليس بعاقبة اه ق

(خلافا لهما) لهما ان اثبات الخيار لهما مستلزم اثباته لكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن اهـ ق (في خيار الرؤية) قدمه على خيار العيب لانه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزوم الحكم والازم بعد التمام والاضافة من قبيل اضافة الشيء الى الشرط اهـ ق (جاز) اي البيع لارواه ابن ابي شيبه من اشترى شيئا لم يره فبالخيار ان شاء اخذه وان شا تركه وجهاته بعد الرؤية لاحضى (١٩٦) الى المنازعة لانه

احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما وعلى هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا على انه خيار او كاتب فظهر بخلافه اخذه بكل الثمن وترك

فصل في خيار الرؤية

من اشترى ما لم يره جاز وله رده اذا رآه ما لم يوجده ما يطلعه وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع ما يره ويطل خيار الرؤية ما يطل خيار الشرط من تعيب وتعييب فيده وتعدر رده عنه وتصرف لا يفسخ كالاختلاف وتواضعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعدها وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالمساومة والهمة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها وكف رؤية وجه الرقيق والدابة وكفلها وفي شاة اللحم لا بد من الجسد وفي شاة الغنم لا بد من رؤية الضرع ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية ورؤية عليه ان غطى ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها وعند زفر لا بد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم وان رأى بعض المبيع قبل الخيار اذا رأى باقيه وما يعرف بالتدريج كالكيل والموزون فروؤية بمضه كروية كله وفي ما يطل لا بد من الذوق ونظر الوكيل بالشركة او الغنم كاف لانظر الرسول

لوام يوافقه يرد فصار كجهالة الوصف من المعايين المشار اليه واطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سمى جنس المبيع ام لا وسواء اشار الى مكانه او اليه وهو حاضر مستور ام لا اهـ ق (بأنه لو لم يره) (ويبطل خيار الرؤية الخ) من صريح ودلالة وضرورة فافعل للاختصاص لا يبطلها ان لم يتكرر فان تكرر ابطالها اهـ ق (من تعيب وتعييب) بغير كقطع اليد لامتناع الرد معيبا بعد قبضه سليما فلو مرض فزال يرد اهـ ق (قبل الرؤية وبعدها) فتمنر الفسخ شرطا فيبطل الخيار ثم لو عا الى ملكه بغض لبيع لو فك الرهن او فسخ الاجارة قبل الرؤية ثم رآه خيار له لم يوطئه فلا يرد بغير سب

جديد اهـ ق (لا قبلها) لانه لو بطل الخيار وعند كان باعتبار دلالة على الرضى وصريح الرضى قبل الرؤية لا يبطل الخيار فدلالته اولى اهـ ق (والدابة) اي وجه الدابة وكفلها لانهما المقصودان منها وظاهره انه لا بشرط رؤية القوم وهو المروي عن ابي يوسف وهو الصحيح اهـ ق (الدار) هذا من المسائل الالاقى الفتوى فيها على القياس لافساق الدور بكثرة المرافق وقتلتها فلا تعلم برؤية بعضها وشرط بعضهم رؤية العلوى والطبع وهو الاظهر اهـ ق

(وبوصف العقاره) لان الوصف بتمام مقام الرؤية كما في السلم اه في
 اخذهما اوردهما لان رؤية احدهما لا تغني عن رؤية الآخر لاختلاف في خياره فبما
 لم يردوا ليس له ان يردوه وحده لئلا يفسد عليه السلام عن تفريق الصفقة فبذلك جازا ضرورة
 اه في (فاقول للبائع) اي مع يمينه لان الاصل بتمام ما كان على ما كان الابن
 بعدت المدة والشهر ١٩٧ بعد اوانادونه قريب وفي فتح القدير جعل الشهر قليلا

لان الظاهر شاهد له الاتري
 ان الجارية الشابة تكون عجوزا

يطول الزمان اه في

(زطى) جبل من الهند تنسب

اليه الشابة اه في

(اوشراط) لان الرد قد تعذر

فيما اخرجه عن ملكه ولا يمكنه

ان يرد اليها في خيار الرؤية او

المشرط لما فيه من تفريق

الصفقة قيل التمام وفي خيار

العيب يملك التفريق يصيد

القبض فلو طاء اليه بسبب هو

فسخ وهو على خيار الرؤية

لا تنصاع لما منع من الرد وهو

تفريق الصفقة وعن ابي

يوسف انه لا يعود وعليه اعتمد

القدوري اه في

(فصل) اي في بيان خيار

العيب كما ان عيب السلعة

حرام قاله العلامة ابن نجيم

وفي البرازية اذا باع سلعة معينة

عليه اليان وان لم يبين قال

(فهو عيب) لان الضرر اللاحق

بسبب العيب هو انقصان في المالية فيرجع فيه الى اهله اه في (وهي في الكبير

عيب آخر) لان هذه الاشياء توجب نقصان القيمة عند البعائ ثم الاباق عيب بالانفا في

اه في (وان عارده عنده بعد البلوغ لا) لان البول يزول بالبلوغ فاذا عاد بعد

البلوغ يكون عيبا احادنا زوال الاول بالبلوغ فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فان البول

قبل البلوغ لضعف في الثامنة ويعد له في الباطن اه في

وعندهما هو كالموكل وبيع الاعى وشراؤه صحيح
 وله الخيار اذا اشترى ويسقط بجمعه المبيع او شراؤه
 او ذوقه فيما يعرف بذلك بوصف العقار ومن رأى
 احد الثوبين فشرهما ثم رأى الآخر فله اخذهما
 او ردهما لاراد احدهما ومن رأى شيئا ثم شره فوجده
 متغيرا بغيره والا فلا وان اختلفا في تغيره فالقول للبائع
 وان في الرؤية فلم يشرى ومن اشترى عدل رطبي
 فباع منه ثوبا او وهب فسلم فله ان يرد به عيب
 لا بخيار رؤية او شرط

فصل

مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فلن وجد في مشريه
 عيبا رده او اخذه بكل منه لانهما كونه ونقص منه الا
 رضى بائعه وكل ما اوجب نقصان الثمن عند البعائ
 فهو عيب فالاباق والوال مادون سفر من صغير يعقل
 عيب وكذا السرقة والبول في الفرائش وهي في الكبير
 عيب آخر فلو باق او سرق او بال في صفه ثم عارده عند
 المشتري فيزده وان عارده عنده بعد البلوغ لا والجنون
 عيب مطلقا فلو جن في صفه او عارده عند المشتري
 فيه او في كبره رده وبالحذر والذفر والثنى والتم لدمنه

بعض مشايخنا يفسق وترد شهادته اه في

بسبب العيب هو انقصان في المالية فيرجع فيه الى اهله اه في (وهي في الكبير

عيب آخر) لان هذه الاشياء توجب نقصان القيمة عند البعائ ثم الاباق عيب بالانفا في

اه في (وان عارده عنده بعد البلوغ لا) لان البول يزول بالبلوغ فاذا عاد بعد

البلوغ يكون عيبا احادنا زوال الاول بالبلوغ فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فان البول

قبل البلوغ لضعف في الثامنة ويعد له في الباطن اه في

(هو الصحيح) وعن ابي يوسف ترد بلايين البائع لصنف البائع قبل انقبض اه ق (رجع بالنقصان) لانه تمذر الرد بسبب العيب الحادث ١٩٨ وطريق معرفته ان يقوم بهذا

العيب ثم يقوم وهو سالم فاذا عرف التفاوت بين العيتين يرجع عليه بمحضته من اثني اه ق

(سقط رجوعه) لان الرد خير ممنع رضي البائع حابسا للبيع فلا يرجع بالنقصان اه ق

(رجع بنقصانه) تمذر الرد بسبب الزيادة بخلاف الزيادة المتصلة كالسمن والجمال حيث لا يمنع الرد وهي نوعان متولدة من الاصل كالجمال لا يمنع وغير متولدة منه كالصنع يمنع اه ق

(لا يسقط الرجوع) لتمذر الرد بالزيادة ولا تأثير للبيع لامتناع الرد قبله فلا يصير به حابسا بخلاف القطع من غير خباطة اه ق

(رجع) اي بالنقصان والقياس لانه لا يرجع لانه امتنع الرد بفعله فصار كالقتل والاستحسان

يرجع لان العتق انهاء الملك اه ق

وحبس البديل كحبس المبدل اه ق

عيب في الجارية لافي الغلام الا ان يكون من داء والاستحاضة عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف ذلك بقول الامه فتد واذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب فيهما وكذا الشيب والدين والسعال القديم والشعر والماء في العين فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري آخر رجوع بالنقصان كتوب شراء فقطعه فاطلع على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باع المشتري سقط رجوعه فان خاط الثوب او صبغه احمر اولت السويق بسمن ثم ظهر عيبه رجع بنقصانه وليس بآثمه ان يأخذه حتى لو باع بعد رؤية عيبه لا يسقط الرجوع * ولو اعتق بلا مال اودبر او استولد ثم ظهر عيب رجع وكذا ان ظهر له بعد موت المشتري وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل طعام كله او بعضه او ليس الثوب فتمزق لا يرجع خلافا لهما وان شري بيضا او جوزا او بطيخا او قثاء او خبارا فكسره فوجده فاسدا فان كان يتفقع به رجع بنقصانه والا فبكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد او الاثنين في المائة

(لا يرجع بشئ) لانه حبس ببله صح

(صح البيع) استحسانا لانه لا يخلو عن قبيل من الفاسدة عادة فلا يمكن العزم حسبة
 اه في (والافسد) لجمعه في العقد بين ماله قيمة ومالا قيمة فصار كبيع
 حرره بعد ماعا ليصح العقد عندهما فيما كل صحيحا وقيل يفسد العقد في الكل اتفاقا لان الثمن
 لم يفصل لكن الاصح انه يجوز عندهما اه في (لا يرد عليه) وقيل في عيب
 لا يحدث مثله كالاصح ١٩٩ الزائدة رد للتيقن به عند البائع الاول والاصح انه لا يرد
 عليه في الكل اه في

(وما به هذا العيب) اي ادعى
 عيبا يطالع عليه الرجال ويمكن
 حدوده فلا بد من القامة البينة
 او لا على قيامه بالمبيع مع قطع
 النظر عن قدمه وحدوده
 لينصب البائع خصما اه في

(يخلف بالله) لان الباقي في
 الصغير لا يوجب رده به بعد
 البلوغ اه في
 (يخلف البايع عندهما الخ)
 لان الدهوى معتبرة حتى ترتب
 عليها الياسة فكذا يترتب

التخلف اه في
 (واختلفوا على قول الامام)
 فقيل يخلف وقيل لا وهو
 الاصح لان الخلف يستترتب
 على دهوى صحيحة ولا تصح
 الامن خصم ولا يصير خصما
 فيه الا بعد قيام العداوة في
 (فالقول له) لان الاختلاف

صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه ومن باع ما شره
 فرد عليه بعيب بقضاء باقرار او نكول اه يئنه رده على
 بائنه ولو قبله برضاه لا يرد عليه ومن قبض ما شره
 ثم ادعى عيبا لا يجبر على دفع ثمنه ولكن يبرهن او يخلف
 بائنه فان قال شهو دى غيب دفع ان حلف بائنه
 وزم العيب ان نكل ومن ادعى اباقي مشريه يبرهن
 اولاه ابق عنده ثم يخلف بائنه بالله لقد باعه وسلمه
 وما ابقى قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه
 الذي يدعى او بالله ما ابقى عندك قط لا بالله لقد باعه
 وما به هذا العيب اول قد باعه وسلمه وما به هذا العيب
 وفي الباقي الكبير يخلف بالله ما ابقى منذ بلغ مبلغ ارجال
 وعند عدم بينة المشتري على اباقه عنده يخلف البايع
 عندهما انما يعلم انه ابقى عنده واختلفوا على قول
 الامام فان نكل على قولهما حلف ثانيا كما مر. لو قال
 بائنه بعد التفاهض بعتك هرا مع آخر وقال المشتري
 بل وحده فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر
 البيع واختلفا في المقبوض ولو اشترى عبد بن
 صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض اوبا لا آخر
 عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد المبيع وحده
 الا ان ظهر العيب بعد قبضهما ولو وجد بعض

في مقدار المقبوض فيكون القول للبايع كافي الغصب اه في (ردهما)
 لان الصفقة تتم قبضهما فيكون اخذ احدهما تفريقا قبل التمام وعن ابى يوسف
 انه يرد المقبوض خاصة والاصح الاول لان تمام الصفقة تعلق بقبض المبيع وهو اسم
 للكل اه في (الا ان ظهر العيب) لان تفريق الصفقة بعد التمام فلا يمنع من
 ارد وحده ووضع المسئلة في عيدين لكونه ينتفع باحدهما دون الآخر فلو اشترى شيئين
 لا ينتفع باحدهما دون الآخر كنعيلين او خفين فانه يردهما او يسكنهما بالاتفاق اه في

(ردكاه الخ) لانه كاشى الواحد قلبه له ان ياتى اخذ البعض اه. ق. (والافهور كالعبدى) كما اذا اشترى على خنطة صفقة فوجد باخذ هما عيا فانه رد ذلك العبدى خاصة ذكره فخر الاسلام اه. ق. (فلا) اى فلا رضى اسفها نالا حتياج اليه وقيل الركوب الرد لا يكون رضى كيفما كان وغيره يكون رضى عن ضرورة وفى الخلاصة لو حل عليها علف دابة لخرى ركبتها ولم يركبها **٢٠٠** فهو رضى اه. ق.

(وغبر قاتل) لان هذا بمنزلة العيب فيقوم به ويدونه فيضمن التفاوت كما اذا اشترى حاملا فقاتت في يده بالولادة فانه يرجع بالفضل وله ان سبب الهلاك كان في يد البايع فاذا هلك في يد المشتري يكون مضافا الى ذلك السبب بخلاف الحمل لان الحمل ليس سببا لهلاك اه. ق. (والافلا) اى فلا يرجع لان العلم بالعيب رضى به اه. ق. (الباعة) جمع بائع كما لا كذا جمع حائك اه. ق. (عند ابي يوسف) وهو قول وفرلان البراءة تنسأول الثابت ولا يى يوسف ان الغرض ازاد العقد باسقاط حقه عن صفقة السلامة وذلك بالبراءة من السجود والحادث اه. ق.

(باب البيع القاسد) البيع انواع صحيح وقاسد وباطل

الكلى او الوزنى معيبا بعد القبض ردكاه لو اخذه وقيل هذا ان لم يكن فى وطائين والافهور كالعبدى ولو اسحق بعينه بعد القبض ايس له رد ما ينى بخلاف الثوب ومدا واما الملب بعد رؤية العيب وركوبه رضى ولو ركبه لرد له لوسقيه او شراء علفه ولا بد له منه فلا واقطع المبيع بعد قبضه او قتل بسبب عند البائع رده واخذ ثمنه وقا لا يرجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغبر قاتل ان لم يعلم بالمعيب عند الشراء والا فلا ولولد اولته الا يدى ثم قطع في يد الاخير يرجع الباعة بعضهم على بعض كما فى الاستعقلى وعندهما يرجع الاخير على بائعه لا بائعه على بائعه ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يمد العيوب ويدخل فى البراءة الحادث قبل القبض عند ابي يوسف خلافا لعمد

باب البيع القاسد

بيع ما ليس بمال والبيع به باطل كالسم والبيضة والحمر وكذا بيع ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب بالا ان يجيره وكذا بيع مال غير منقوم كالخمر والخنزير بالثمن وبيع قن ضم الى حر وذكية ضمت الى ميتة وان بين عمر كل وعندهم يصح في البده الذكبة

ومكره وموقوف فالصحيح ما شرع باصله ووصفه واما سدد ما شرع باصله **ان** دون وصفه وبالباطل غير مشروع بواحد منهما وقد قالوا ان القاسد اعم وفيه بحث وزيادة قى ابن الهمام والمكره ما يصح اصله ووصفه اه. ق. (والبيع به باطل) لانعدام ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الاشياء ليست بمال اه. ق.

(ان بين الثمن) لان الصفة متعددة بتفصيل الثمن فلا يبرى الفساد من احدهما الى الآخر ولان الصفة واحدة وان افسد في بعض المواضع فسد في الباقي ضرورة اهـ في
(وكذا يبيع بالخزير) حتى يبيع بقيمة العرض عند القبض وكان الانسب ان يذكر هذه
المسئلة فيهما من بعد قوله وكذا يبيع ما لا يتقوم اهـ في (ولا يجوز بيع طير الخ)
لما روى انه عليه السلام (٢٠١) نهى عن بيع الفرير وواحد او يود او داه في

(ولا يبيع الخيل الخ) هو ما تحمله
هذه الدابة وقد كانوا يمتادون
ذلك في الجاهلية فطل ذلك
بما هي عنه ولا يحتاج دوم
هو ليس بمال والجل ايضا
لا يكون مالا لانه مشكوك
الوجود اهـ في

(والبن في الضرع) اي
ولا يجوز بيع اللبن في الضرع
لغير رفاة لا يدري ان ما في
الضرع لبن اوريد او دم ولان
البن يزاد ساعة فساعة وتلك
الزيادة لم يبتا ولها البيع
واختلاط المبيع بما ليس
بيعه مبطل للبيع اهـ في
(وكذا التلؤؤ في الصدق) لانه
مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره
ولا يمكن تسليمه الا بضرر وهو
كسر الصدق ولو اشترى
دجاجة فوجد في بطنها
بؤلة ففيه البيع اهـ في
(ولا ضرر في القانيص)

ان بين الثمن وصح في فن ضم المدبر او ال فن غيره
بالخصه وكذا في ملك ضم الى وقف في الصحيح
وبيع العرض بالخمر او بالعكس فاسد وكذا يبيع
بالخزير ولا يجوز بيع طير في الهواء ومك لم يصد
او صيد والى في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة
او دخل اليها بنفسه ولم يصد مدخله وان صيد والى
فيها وامكن اخذه بلا حيلة صح ولا يبيع الخيل والناج
والبن في الضرع وكذا التلؤؤ في الصدق والصوف
على ظهر الغنم خلافا لابي يوسف فيهما ولا يبيع
للحم في الشاة ولا ضرر في القانيص ولا جدع في سقف
وذراع من ثوب وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع
الذراع وسلم قبل الضحك عاد صحيحا ولا المزابنة
وهي بيع الثمر على الثعل بثمر مجذوذ مثل كبله خرصا
والحاقة وهى بيع العرفى مثله بعر مثل كبله خرصا
ولا البيع بالملازمة والمنازمة واقاء الحبر بل يفسد او ما
سلعة قبلزم البيع لو لم يفسد المشتري او وضع عليها
حجرا او نبذها اليه الباسع ولا يبيع ثوب من ثوبين الا
بشرط ان يأخذ ايدها شاه ولا يبيع المايح ولا اجازتها
ولا الثعل بلا كوارتها خلافا لمحمد ولادود القزويني
وعند ابي يوسف يجوز في السدود اذا كان
مع القزوي في البيض عنه قولان وعند محمد يجوز

بالغاف والنون وهو ما يخرج من الصيد يضرب الشبكة وهو من القبض يقال قصص اذا
اصطاد وروى ضرورة القانيص بانعين العجوة والباء آخر الحرف بعد الالف وهو غرض
المصائد في الماء اهـ في (ولامزابنة) من الزين بالزاي المججمة والباء
الموحدة وهو الدفع اهـ في (خرصا) هو يفتح الحاء المججمة والراء والصاد الحزى والتقدير
اهـ في (او وضع عليها حجرا) على طريق الف والتشر وهي من
بيع الجاهلية وقد انتهى منها اهـ في

(وعند أبي يوسف يصح الخ) لأنه يجوز إيراد العقد على نفسها وكذا على جريها قلنا
 الرق قد حل نفسها فاما اللبن فلا رق فيه اه ق (للخر ضرورة)
 لان خبز النعال والاختاف لا يأتى الابن كذا قالوا اقول هذا في زمانهم فاما في زماننا
 فلا حاجة اليه كما لا يخفى اه ق (ويفسد الماء الخ) لان الانتفاع
 للضرورة وهي لا تظهر الا في حالة الاستعمال ﴿٢٠٢﴾ وحالة الوقوع

تغايرها والمختار قوله لا عند محمد
 اه ق

(ولا شيء من اجزائه) لان
 الادى مكرم غير ميتة
 ولا يجوز ان يكون شيء من
 اجزائه مهنا ميتة لا
 اه ق

(ويجوز بعده) لانها ظهرت
 بالدباغ اه ق

(خلا فالحمد) فانه كالخزير
 نجس العين والمختار قولهما
 اه ق

(ولا يجوز بيع علوسقط) لانه
 حق التعلل لا غير وهو ليس بمال
 ومحل البيع المألوف اه ق
 قبل الانهدام باعتبار البناء
 القائم ولم يبق بخلاف الشرب
 حتى يصح بيعه تبعا باقيا ق
 الروايات اه ق

(وكذا شراؤه الخ) لانه لا بد
 ان يجعل بعض الثمن بمقابلته
 التي لم يبعها منه فيكون مشتركا

بينهما مطلقا وهو المختار ولا يبيع الا بقى الامن يزعم
 انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحبها وقيل
 ينقلب ولا لبن امرأه ولو بعد الطلب وعند أبي يوسف
 يصح في ابن الامة ولا شمر الخزير ولكن يساح
 الانتفاع به للخر ضرورة ويفسد الماء القليل عند
 أبي يوسف لا عند محمد ولا يبيع شمر الادى ولا
 الانتفاع به ولا بشيء من اجزائه ولا يبيع جلود الميتة
 قبل الدباغ ويجوز بعده ويتفع به ويباح عظمها
 ويتفع به وكذا عصبها وقرنها وصوفها وشعرها
 ووبرها وكذا عظم الفيل خلا فالحمد ولا يجوز
 بيع علوسقط ولا المسبل ولا هبته وصحها في الطريق
 ولا يبيع شخص على له امة فاذا هو عبيد ولو باع
 كبشا فاذا هو نجسة صح وتخير ولا شراء ما باع
 باقل مما باع قبل نقد الثمن وكذا شراؤه مع غيره
 بتمه الاول قبل نفسه وبصح في الفبر بمحضته
 ولا شراء زيت على انه يزنه بظرفه ويطرح منه لكل
 ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن
 الظرف يصح وان اختلفا في الظرف وقدره
 فالقول للمشتري ولو امر مسلم ببيع خمر او شراؤها
 صح خلا فالحمد وكذا لو امر المحرم بغيره ببيع
 صيده ولو شري كافر عبدا مسلما او مملوكا صح * يجبر

وان شرط طرح مثل وزن * على

الاخر باقل مما باع ضرورة اه ق

الظرف يصح لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه اه ق
 (خلا فالحمد) وعلى هذا الخلاف ايضا التوكيل ببيع الخزير اه ق

﴿ان لا يبيع الدابة المبيعة﴾ فانها ليست باهل للنفع كذا في الدرر اهـ ق
 ﴿اوامه على ان يستولدها﴾ لانه عليه السلام نهى عن بيع وشرط اهـ ق
 ﴿فانزمت القيمة﴾ لان الاعناق متى كان بشرطه مفسدا كان بمحقته مقرا للفساد لارافعاله
 كسائر الشروط المفسدة الا ترى انه لو استلكه بوجه اخر لا ينقلب جائزا اهـ باقي
 ﴿وكشرط ان يستخدمه الخ﴾ ٢٠٣ * لان هذه شروط لا يقتضيها العقد وفيها منفعة

لبائع اهـ ق
 (او يحذوا لنعل) من حذوت
 النعل بالنعل اذا قدرت كل
 واحدة على صاحبتها
 اهـ ق

(او يشركه) من الشريك وهو
 وضع الشراك على النعل وهو
 السير الذي على ظهر القدم
 اهـ ق

(النير وزوا المهرجان) هما
 معربان والاصل نوروز
 ومهر كان الاول يوم في طرف
 اربع والثاني في طرف
 الخريف اهـ ق

(والدياس) وهو دوس الزرع
 بالدواب اهـ ق
 (والجزاز) هو جز الصوف
 ولاى الجذا ذو هو بالجم
 والذال المجمة قطع الثمار
 وبالمهمله خاص بالفضل
 اهـ ق

على اخر اجهما من ملكه والبيع بشرط يقتضيه العقد
 صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه
 ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة *
 ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين
 او لبيع يستحق فهو فاسد كبيع عبد على ان يعتق
 المشتري او يدبره او يكاتبه او امه على ان يستولدها فلو
 اعتقه المشتري عاـ البيع صحيحا فيلزم الثمن وعند
 همالا يعود فنزمت القيمة وكشرط ان يستخدمه
 البائع شهر او ليسكنها ولا يسلمه الى رأس الشهر
 او يقرضه المشتري دهما او يهدي له هدية او يقطع
 البائع الثوب ويخبطه قباء او قبصا او يحذ والنعل
 او يشركه ويصح في النعل استحسانا ولا يجوز بيع
 امه الا حلقها ولا البيع الى النير وزوا المهرجان وصوم
 النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا
 البيع الى الحصاد والدياس والقطاف والجزاز وقدم
 الحاج * ونصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط
 الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع مطلقا ثم اجل الى
 هذه الاوقات ومن باع نصيبه من دار يجوز ان يملكه
 المتعاقدان خلافا لابي يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد

﴿فصل﴾

﴿ان علم المتعاقدان﴾ علم مقدار نصيبه شرط عند ابي حنيفة اهـ ق

(لا يملكه) لان العقد غير معتبر فبقي القبض باذن المالك فيكون امانة في يد المشتري فاذا هلك
لا ضمان عليه اهـ (عند القبض) لانه لا يكون ادنى حال من المقبوض اهـ
(على سوم الشراء) وهو ما يأخذه المشتري ليريه بمديان الثمن حتى اولم يبينه البائع
وقال انه بهذا ان رضيته اشتريته فذهب به فهلك بضمن وفي العيون المقبوض على
سوم الشراء مضمون وان قال البائع ان هلك فلا ضمان ﴿٢٠٤﴾ عليك قد مر الكلام

عليه سابقا اهـ

(خلا فالهما) فانه بضمن
عندهما وقد مر الكلام عليه
باع الوصى مال اليتيم بغبن
فهو باطل لا يملك بالقبض
ثم رفسم الآخر بانه فاسد
اهـ

(وكل من عرضه) اي عوضى
البيع وهما الثمن والمبيع مال
حتى لو كان احدا العوضين غير
مال كالحروا لينة ولام يكون
البيع باطلا ولا يفيد الملك
كما مر ملكه المشتري لان البيع
الفاسد مشروع لا يعبأ له
مال يمال فيفيد الملك بهذا
الاختبار وقبل يغيب ملك
التصرف في البيع لملك العين
اهـ ق

(ولكل منهما فسخه) اي
فسخ البيع الفاسد فده الفاسد
لان دفع الفساد واجب عليهما

قبض المشتري المبيع بما باطل باذن بائنه لا يملكه
وهو امانة في يده عند القبض ومضمون عند البعض
على سوم الشراء وقبل الاول قول الامام والشافعي
فولهما اخذا من الاختلاف في الما بيع مديرا وام
ونديات في يد مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا
لهمما ولو قبض المبيع يفسا فاسدا باذن بائنه
صريحاً او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من
عوضيه مال ملكه وزنه لهلاكه مثله حقيقة او حكماً
كالقيمة في القيمي ولكل منهما فسخه قبل القبض
وبعد ما دام في ملك المشتري اذا كان الفساد
في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وان كان
بشرط زائد كشرط ان يهدى له هدية فكذا قبل
القبض واما بعد فالفسخ لمن له الشرط لا لمن
عليه ولا يأخذه البائع حتى يرد ثمنه فان مات البائع
فالمشتري احق به حتى يأخذه ثمنه وطالب البائع برج
ثمنه بعد التقايض لالا، يشتري ربح مبيعه فيتصدق به
كطالب ربح ما اداء ففرضي ثم تصادقاً على عدمه
فرد به بعد ما ربح فيه المدعى فان باع المشتري ما شراه
شرا فاسدا صح وكذا لو اعتقه او وهبه وسقط
حق الصنع وعليه قيمته ولو بنى في دار اشتراها فاسدا

حقاً للشرع فتكون اللام في قول المشتري لكل منهما يعني على كما افاده
الزباجي اهـ ق (لا لمن عليه) لقوة العقد لانه لم يتحقق الرضا في حق
من له الشرط الا بالشرط ذكره في الايضاح اهـ ق (فالمشتري احق به)
لانه مقدم عليه حال حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى هذا ارباب الديون
والورثة اهـ ق (ثم تصادقاً) اي على انه لم يصحكن على المدعى عليه شيء اهـ ق

ولم يشك محمد) وهذا الشك في حفظ الرواية عنه لا في حذبه غير ان حكاية شمس الأئمة
قول أبي يوسف لمحمد ما رويت لك عن أبي حنيفة ما يوافق مذهبهما وعدم الاختلاف
اه في (البيع) هو قهقري و يروى بسكون الجيم وهوان يزيد في الثمن
ولا يريد الشراء ليرغب لغيره الا انه اذا زاد الى تمام قيمته كان محمودا غير مذموم لذا في شرح
الطحاوي اه في (٢٠٥) (وبيع الحاضر للبادي) في النهاية

صورته ان يبيع الرجل طعامه
من اهل البدو يثمن قال ولا يبيعه
من اهل البلد واليه يشير كلام
الكافي والهداية فعلى هذا
اللام بمعناها وعلى الاول بمعنى
من اه في

(كره له الخ) لانه لا يبيعه
ولا بد من اجتماعهما في ملكه
حتى لو كانا اخدهما له والاخر
لابنه الصغيره ان يبيع احدهما
لتفرق الملك اه في

(وفي الجبيع في اخرى) لان
النص ورد على خلاف القياس
في القرابة المحرمة للشكاخ
في الصغير فلا يلحق به غيره اه في
(باب الاقالة) اي باب الالام
فيها لغة وشرعا وركبها
وشرطها وصفها وحكمها
ومن ملكها ومن لا يملكها
ودليلها وسببها ومحاسنها
امالفة فهي مصدر مشاء
القلع والرفع وقبل مشتقة

او غرس فعليه قيمتها وقالا ينقض البناء والفرس
ويرد وشك ابو يوسف في رواية محمد عن الامام
ازوم قيمتها ولم يشك محمد وكره البيع والسوم
على سوم غيره اذا رضى يثمن وتلقى الجلب المضر
باهل البلد وبيع الحاضر للبادي طمعا في غلاء الثمن
زمن القسط والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع من يزيد وصح
البيع في الجبيع ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرين
وصغير احدهما ذورهم محرم من الآخر كره له
ان يفرق بينهما بدون حق مستحق ويصح البيع
خلافا لابي يوسف في قرابة الولاد في رواية وفي الجبيع
في اخرى فان كانا كبيرين فلا بأس بالفرق

ابن دلال في باب الاقالة

نصح بافظين احدهما مستقبلا خلافا لمحمد وتوقف
على القول في المجلس كالبيع وهي بيع جديد في حق
غير الماقيدين اجسا ما وفي حقهما بعد القبض ففسخ
فان يميزر جعلهما فسخا بطلت وعند أبي يوسف بيع
فاسد فان تعذر ففسخ فان تعذر بطلت وعند محمد
في فسخ فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت وقبل القبض
فسخ في النقلي وغيره وعند أبي يوسف في المقار بيع
* فلو شرط فيهما اكثر من الثمن الاول او خلاف

من القول والهبة للسلب اي ازال البيع الاول كما ازال سواء وهذا لا يصح لانه يقال قلته البيع
بالكسر فهذا يدل على ان عينه باء ولو كانت من القول لقليل قلته بالضم كما في الزايجي
واما شرطا فهي رفع المقد وهذا تعريف الاعم من اقالة البيع والاجارة ونحوهما وان
اردت خصوصهما فقد رفع عقد البيع واما الطلاق فهو رفع عقد النكاح واما ركنهما
فالايجاب والقول اه في (فان تعذر) اي كما في النقول قبل القبض ففسخ
(فان تعذر فبيع) اي فان تعذر جعلهما فسخا بان تقابلا بعد القبض ففسخ فان تعذر
جعلهما يباعان تقابلا في النقول قبل القبض بطلت اه في

(وعند أبي يوسف يجعل يتأخلف) لان في الاقالة معنى البيع وهي مبادلة مال بمال بلتراضي
 فاعتبار جانب المعنى اولى اذا امكن واذا لم يمكن يجعل فسخا ولا في حنيفة ان الاقالة
 في الاقالة اسقاط قبض فسخا في حقهما انما لا لموجبهما لان لهما ولاية على نفسها
 ويبيع في حق ثالث يحكم الاقالة وهي مبادلة مال بمال بلتراضي لانه ليس لهما ولاية على غيرهما
 ومحمد وافق هذا الاصل اه في (٢٠٦) (اتسافا) ويجعل الخط

بازاء ما فات بالمعيب ولا بد
 ان يكون الناقصان بقدر
 حصصه الفسائت ولا يجوز
 ان ينقص من الثمن اكثر منه
 قاله بن الهمام هذا اذا كانت
 حصص المعيب مقدار المحطوط
 اوز ائدة او ناقصة بقدر ما
 يتعين اناس فيه اه في
 (ولا تصح) اي الاقالة بعد
 ولادة الميعة عند أبي حنيفة لان
 الولد مانع الفسخ اه في
 (او لا يمنعها هلاك الثمن بل
 هلاك المبيع) في البرازية
 تقبلا فاني العبد من يد
 المشتري ويجز عن تسليمه
 تبطل الاقالة وشار الى ان
 المبيع اذا هلك بعد الاقالة
 بطلت قيد بالهلاكة لانه لو باع
 صابونا ربطا ثم تقبلا بعد ما
 جف منقص وزنه لا يجز على
 المشتري شيء لان كل المبيع باق
 كذا في فتح القدير اه في

الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول وعندهما
 يصح الشرط لو كان بعد القبض وتجعل يمس
 وان شرط اقل من غير تعيب لزم الاول ايضا وعند
 أبي يوسف تجعل يمس ويصح الشرط وان تعيب
 صح الشرط اتفاقا ولا تصح بعد ولا دقة الميعة
 خلا فالحما ولا يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع
 وهلاك بعضه يمنع تعذره

باب المراجعة والتولية

المراجعة بيع مباشر بما شراه به ووز يادة والتولية
 بيعه به بلاز يادة ولا تقص والوضعية بيعه بانقص
 منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول مثليا وفي
 ملك من يريد الشراء او الربح معلوما ويجوز ان يعلم
 الى رأس المال اجرة القصاراة والصنغ والطراز
 والقتل والحمل وسوق الفم والتمسار لكن يقول قام
 على كذا لا شريته ولا يضمن نفقته ولا اجرا لرائي
 والطبيب والعلم ويت الحفظ فان ظهر للمشتري
 خيانه في المراجعة خير في اخذه بكل ثمنه او تركه
 وفي التولية يحط من ثمنه قدر الخيانة وهو القياس في
 لوضعية وعند أبي يوسف يحط فيها قدر الخيانة مع
 حصتها من الربح في المراجعة وعند محمد يحط فيها

(والتولية بيعه) في اللغة جمع الشخص الياء في لشرع بيعه اي بمثل (وقوله)

مشره ولو قال بما قام عليه لكل احسن والمرديق له يده اي بيع العرض احترازا
 من انصرف فالتولية والمراجعة لم يكونا في بيع الدرهم والدينار كما اكدناه في
 (ولا يضمن نفقته) اي ما نفقه على نفسه في سفره من وقت شرائه لمبيع قيد به لان نفقة
 المبيع وكسونه وكرامه يضمن كذا في المحيط اه في

لنقصان

ومنه

ممن

(لزم كل الثمن اتفاقا) اقول فيه تسامح مستغنى عنه ولم يذكر لفظ اتفاقا احد غيره قال في الهداية يلزم الثمن في الروايات الظاهرة لانه مجرد خيار لا يقابله شيء وفصل في الكافي الروايات اهـ في (وبالعكس) وهوان يشتري المولى ثوبا بعشرة ثم يبيعه من عبده المائون بخمسة عشر اهـ في (على عشرة) لانه لا غير لان العقد بينهما وان كان محججا (٢٠٧) ولكن له شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يتخلو عن حقه فصار كأنه اشتراه

المولى بعشرة فيعتبر هذا الاخير وقيد المديون اتفاقا ليعلم حكم غيره بالاولى لوجود حكم الولي في اكتسابه اجماعا والمكاتب كالأذن اهـ في (على اثني عشر ونصف) لان نصف الربح وهو درهمان ونصف سلم الرب المال ولم يخرج من ملكه فيحيط من الثمن فيبقى اثنا عشر ونصف فيربح عليها اهـ في

(وربح بلا بيان الخ) اما بيان نفس العيب فلا بد منه ا قوله عليه السلام من غشنا فليس منا كما يثبه بقوله وارفعت الخ اهـ في

(خبر المشتري) لانه في المسئلة الاولى فات وصف وهو لا يقابل بشيء من الثمن اذا فات بلا صنع احد وفي الثانية ان

(فصل)

الا وضاف اذا صارت مقصودة كان لها حصة من الثمن اهـ في بيان البيع قبل قبض المبيع والتصرف في الثمن بل زيادة والنقصان وغير ذلك اهـ في (قبل قبضه) لانه عليه السلام من بيع مأم يقبض لان فيه ضرر انفساخ العقد على اعتبار الهلاك لان هيبه واقراضه غير البائع جائزة عند محمد وهو الاصح خلافا لابن يوسف اهـ في

فلو هلك قبل الرد او امتنع الفسخ لزم كل الثمن اتفاقا ومن شري شيئا بعشرة فباعه بخمسة عشر ثم اشتراه ثانيا بعشرة يربح على خمسة وان اشتراه ثانيا بخمسة فلا يربح وعندهما يربح على الثمن الاخير مطلقا وان اشترى مأثور من مديون ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر او بالعكس يربح على عشرة والمضارب بالنصف لو شري بعشرة وباع من رب المال بخمسة عشر يربح رب المال على اثني عشر ونصف * وربح بلا بيان لو اعوررت البيعة او وطلت وهي ييب او اصاب الثوب قفرة او حرق ناروان فقتل عنها او وطلت وهي بكر او تكسر الثوب من طيه ونشره لزم البيان وان اشترى بشيئ ورشح بلا بيان خير المشتري فان اتلفه ثم علم ان كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة واحدة كلا بخمسة كره بيع احدهما مرا بحة بخمسة بلا بيان ومن ولي بمقام عليه ولم يعلم مشريه قدره فقد وان علمه في المجلس خير

فصل

لا يصح بيع المتقول قبل قبضه ويصح في المتقال خلافا لمحمد ومن اشترى كلبا لا يجوز له بيعه ولا كلبه حتى يكله وكفى

نذ

(ومثله الوزني والعددي) وهو مقيد بغير الدراهم اماهما فيجوز التصرف فيهما بعد القبض قبل الوزن وقيد بالبيع لانهما لو كان الكيل والموزون ثمتا يجوز التصرف فيه قبل الكيل اه في (في الفصلين) اي فصل الزيادة على الثمن والخط منه وانما لم تظهر الزيادة في حق الشفع لان حقه متعلق بالتمتع الاول فلا يمكن التصرف فيما فيه يرجع الى الاضرار بالشفع اه في ﴿٢٠٨﴾ (ومن قال بع عبدك الخ) صورته ان

يطلب زيد شراء عبد عمر و
بالف درهم ويجزو لا يبيع
الا بالف وخمسة مائة فقال آخر
فعمرو بع عبدك من زيدا في
مكيل البائع بعد المقد بمحضته هو الصحيح
ومثله ان وزني والعددي لا المذروح وصح التصرف
في الثمن قبل قبضه والخط منه والزيادة فيه حال قيام
المبيع لا بعد هلاكه وكذا الزيادة في المبيع ويتعلق
الا استحقاق بكل ذلك فدايح وبول على الكل
ان زيد وعلى ماني ان خط والشفع يأخذ بالاقل
في الفصلين ومن قال بع عبدك من زيد بالف على ابي
سنا من كذا من الثمن سوى الالف اخذ الالف من
زيد والزيادة منه وان لم يقل من الثمن فالالف على
زيد ولا شيء عليه وكل دين اجل باجل معلوم صح
تأجيله الا القرض الا في الوصية ولا يصح التأجيل
الى مجهول متفاضل كهبوب الربح ويصح في
التقارب كالحصاد ونحوه

باب الربا

هو فضل مال خال عن عوض شرط لاحد
المساكين في معاوضة مال بمال وعلمه القدر
والجنس فحرم بيع الكبلي او الوزني بجنسه متفاضلا
او بسببه ولو غير مطهون كالجس والحد يد * وحل
متماثل لاعم للتفاضل بين متفاضلا غيرهما كخمس
بمفنتين * بيضة يذبتين وقمرة بقرتين فان وجد

(صح تأجيله) لان الدين
حقه فله ان يؤخره سواء كان
نمن مبيع او غيره يسيرا على من
عليه الدين الا ترى انه يملك
ابراءه مطلقا فكذلك وقتا ولا بد
من قول من عليه الدين فلولم
قبله بطل التأخير فيكون حالا
كما ذكره الاسيحي في اه في
(الا القرض) لانه عارية وصلة
في ابتداء حتى يصح بلفظ الا
قارة ولا يملكه من ابتداء التبرع
كالصبي والموصي ومما وصفت في
الانتهاء فعلى اعتبار ابتداء
الباين لنا جيل فيه على العارية
اذ لا جبر على التبرع اه في
(الافى الوصية) فانه يصح بان
اوصى ان يقرض من ماله الف

درهم فلما الى سنة حيث يلزم اه في
الراء وقهها خطأ وبفسب اليه على انقله فيقالد بوى قاله ابو عبيد وزاد انظر في
فقال الشفع في النسبة خطأ اه في اللغة الزيادة وفي الشرع هو فضل الخ اه في
(كالجس واحد) الاول من المكيات والثاني من المرفقات اه في

(الوصفان) وهما القدر والجنس اهـ
 بالروى وجاز فيه التفاضل لانعدام القدر ونظير انعدام الجنس الخطئة والشعير
 اهـ ق (والتفاضل في الصرف) في المجلس لقوله عليه السلام الفضة بالفضة
 هاوها معناه يداهد كذا في الهداية اهـ ق (في غيره) اى في غير الصرف
 ولا يشترط التفاضل (٢٠٩) لا يبيع سبعين اهـ ق (ولو نعرف بخلافه)

لان النص اقوى من العرف
 والاقوى لا يترك بالادنى اهـ ق

(مما تلا كيلاً) عند هما وان
 تعارفوا ذلك لتوهم الفضل
 على ما هو المصارف كذا في
 الهداية اهـ ق

(خلافاً لمحمد) فانه لا يجوز
 عنده لامتناعنا باصطلاح
 الناس مكلهم فلا يطل
 باصطلاحهما فصار كبيع
 درهم بدرهمين ولهسا ان
 التمسك ثبت في حقهما
 باصطلاحهما وقد ابطال
 اصطلاحهما تصحهما
 لتصر فهما قيد باعنا لهما
 لانهما لو كانا بفراهما لهما
 لا يجوز لانه يؤدى الى الرياء في
 (بالقطن) وكذا بالقرن كبيع
 ما كان لاختلافهما جنسا
 اهـ ق

الوصفان حرم الفضل والنساء وان تعدما حلا وان وجد
 احد هما فقط حل التفاضل لالنساء فلا يصح سلم
 هروى في هروى ولا يقي شعير وشرط التعيين والتفاضل
 في الصرف والتعيين فقط في غيره وما نص على تحريم
 الربا فيه كيلاً فهو كيلي ابدأ كالبر والشعير والتمر والمخ
 او على تحريمه وزناً فهو وزنى ابدأ كالذهب والفضة
 ولو نعرف بخلافه وما لانص فيه حل على العرف
 كثير السنة المذكورة فلا يجوز بيع البر بالبر مما تلا
 وزناً ولا الذهب بالذهب مما تلا كيلاً وراز بيع فلس
 سبعين بثلثين مبيعين خلافاً لمحمد ويجوز بيع الكراس
 بالقطن وبيع اللحم بالحيوان عندهما وعند محمد
 لا يجوز بيعه بغيره بغيره حتى يكون اللحم اكثر
 مما في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق
 مما تلا كيلاً لا بالسويق اصلاً خلافاً لهما ويجوز
 بيع الرطب بالرطب مما تلا كيلاً وكذا بيع الرطب
 بالتمر والتمب بالزبيب مما تلا خلافاً لمحمد وكذا بيع
 البرزطيا او بملوا مثله او بالبايس والتمر والزبيب
 مبيعين بثلثهما متساوياً خلافاً لمحمد رحمه الله
 ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير جنسه
 متفاضلاً وكذا اللبن والجاسوس مع
 زباديه

(خلافاً لهما) لانهما جنسان لاختلاف المقصود اهـ ق
 لمحمد) لانه يعتبر المساواة في اعدل الاحوال وهو المال وابو حنيفة يعتبرها في الحال
 وكذا ابو يوسف عملاً بطلاق الحديث الا انه ترك هذا الاصل في بيع التمر بالتمر اهـ ق

(بخل الدقل) بفتح الدال واقف وهو الردي من الترخص به اجراء الكلام بحري
 العادة لانهم اعتادوا اتخاذ الخل من الدقل والافالحكم في كل خل تراه في
 (بالاية او بالعم) لانها اجناس للاختلاف بين اصلهما اه في (ولخبز بالبر)
 (لان الخبز همدى او وزنى والبر كلى) فلم يجمعهما القدر اه في (به يفتى)
 وفي نوادر ابن رستم انه على قول ابى حنيفة ومحمد لا يصح ﴿٤١٠﴾ في الخبز ولكن

الصحيح الاول اذا كانا نعتين
 فان كانت الحظية نسبة جاز
 ايضا اه في

(او السهم بالشيرج) بالتخير
 لانه عند ذلك يعرى عن الربا
 اذ ما فيه من الدهن موزون
 وهذا لان ما فيه لو كان اكثر
 او مساويا له فالتخير وبعض
 الدهن او التخير وحده مفضل
 ولولم يعلم مقدار ما فيه لم يحز
 لاحتمال الربا والشبهة فيه
 كالحقبة والجلوز بدهنه والابن
 يستنه والجنب بمصيره والتمر
 يدبسه على هذا الاعتبار

واختلفوا في الفطن بفزله
 والكرباس بالغطس كيف
 ما كان يجوز بالاجماع اه في

(ولا يستقرض الخبز اصلا)
 اى لا عدا ولا وزنا عند ابى
 حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخباز
 والنتور واقدام والتاخر اه في

البرجنس واحد وكذا المعزج الضبان والبضجع
 العرب ويحوز بيع خل العنب بخل الدقل متفاضلا وكذا
 شحم البطن بالاية او بالعم والخبز بالبر والدقيق
 او السويق وان كان أحدهما نسبة به يفتى ولا يجوز
 بيع الجيد بالردي مما فيه من الربا الامساويا وكذا
 البسر بالتمر ولا بيع البر بالدقيق او بالسيويق او بالخالة
 مطلقا ولا بيع الزيتون بالزيت او التمسح بالشيرج حتى
 يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون والسهم
 لتكون الزيادة بالشيرج ولا يستقرض الخبز اصلا
 وعند ابى يوسف يجوز وزنا به يفتى وعند محمد يجوز
 عددا ايضا * ولا ربا بين السيد وعبد واسلم والحربي
 في دار الحرب

﴿باب الحقوق والاستحقاق﴾

يدخل العلو والكثيف في بيع الدار لا لظلة الا يذكر
 كل حق هو لها او مرافقها او بكل قليل او كثير هو
 فيها او منها وعندهما تدخل ان كان مقيما في الدار
 ولا يدخل العلو في شراء المنزل الا يذكر نحو كل حق
 ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا الطريق
 ولا المسيل والشرب الا يذكر نحو كل حق وتدخل

(ولا ربا بين السيد وعبد) لان العبد وما في يده ملك مولاه فلا يتحقق الزبا هذا ﴿٤١١﴾
 اذا لم يكن مأثونا غير مديون لانه لو مدونا مستغرقا لرقبه لتحقق الربا بينهما اتفاقا ما
 ضد ابى حنيفة فلان ما في يده ليس ملكا لمولاه واما ضدهما فلتعلق حق الغرماء به وكذا
 المتفاوضان لاربايتهما لان الكل مالهما اه في (باب الحقوق الخ) الحقوق
 جميع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر جنى الشيء من باب ضرب اه في

اه في

دخول العلو

(فصل) ای فی بیان احکام الاستحقاق اه ق (متعدیه) ای الی الغير نظهر فی حق کافة الناس اذا اتصل بها قضاء القاضي لانه ولاية عامة فينفذ قضاؤه فی حق الکافة کذا قال الزیلعی اه (وقبل یکنی القضاء بالام) لانه تبع لها وقبل بشرط القضاء بالولد وهو الاصح اه (والاخین) ای وان لم یبغ غیبة معروفة بان غایب غیبة منقطعة ضمن اه ﴿ ٢١١ ﴾ (ورجع علی البائع الخ) لانه قضی دینا علیه وهو مضطر فیہ

فلا یكون متبرعا وعند ای یوسف لا يرجع المشتري علی العبد بشئ اه

(فلا ضمان اصلا) ای سواء علم مکان از اهن او لا لانه لبس بعقد معاوضة ولهذا یصح الرهن برأس مال السلم او السلم فیہ واذا هلك یقع الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان استبدالا برأس مال السلم او السلم فیہ وهو حرام فلا یجوز الأمر بالارتیان ضمانا لسلامة اه فی (فلا رجوع علیه) ای علی المدعی بشئ لان دعواه یجوز

ان تكون قیامتی وان قل فادام فی ینہ شی لا يرجع علیه بشئ (وفهم منه صحة الصلح عن المجهول) یعنی دلت المسئلة علی ان الصلح عن المجهول علی معلوم جائز وعلی ان صحة الدعوی لبست بشرط لصحة

الصلح الا ان دعوی الحق فی الدار لا یصلح للجهالة الا اذا ادعی اقرار المدعی علیه فثبت نصح الدعوی وتقبل الینة اه ق (فصل) ای فی بیع الفضولی (بشرط بقاء العاقدین) اما عدم شرط بقاء المشتري فلان الثمن لم یلزم فی حال حیاته فكیف لزم بعد وفاته واما المعقود علیه فلان المالك لم ینقل الیه بالمعقد فلا ینقل بحد هلاک اه ق (والا فقیته) لانه شراء من وجه والشراء لا یتوقف علی الاجازة اه ق

فی الاجازة بدون ذکر

فصل فی بیان احکام حقوق

الینة حجة متعددة والاقرار حجة قاصرة والتناقض ینزع دعوی المالك للحرية والطلاق والتسبب قلو وادلت امة مبينة فاستحقت بینه تبعها ولدها ان كان فی ینہ وقضی به ایضا وقبل یکنی القضاء بالام وان اقر بها الرجل لا ینبغها وان قال شخص لا یشترئ قانا صدد فاشترأ فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا او مكانه معلوما لا یضمن الامر والاخین ورجع علی البائع اذا حضر وان قال ارتهنی فلا ضمان اصلا ومن ادعی حقا مجهولا فی دار فصول علی شی فاستحق بعضها فلا رجوع علیه ولو استحق کلها رد کل العوض وفهم منه صحة الصلح عن المجهول ولو كان ادعی کلها رد حصة ما استحق ولو بعضا

فصل

ولم یباع فضولی ملكه ان ینقضه وله ان یجعله بشرط بقاء العاقدین والمعقود علیه والمالك الاول وكذا بقاء الثمن ان سکان عرضا واذا اجاز فالثمن العرض ملك للفضولی وعلیه مثل المبیع لو مثلیا والا فقیته وغیر العرض ملك للمبیع امانة

(والفضولي الخ) دفع الموقوف عن نفسه لارتجاع اليه فله صغير وميراثه
 (فأرضه) أي أرض البذل للمشتري لأنه بالإجازة ثبت الملك له من وقت الشراء فظهر أن
 القطع كان على ملكه فكان الأرض له أي (لا تقبل) أي يمتنع بطلان دعواه
 بالتناقص إذا أقدم على الشراء اقرار لصحته ثم دعواه بعد ذلك أنه متبرع بوجهه بغير
 اقرار منه بعدم صحته أي (سوى التفتين) ﴿٢١٢﴾ من الدراهم والله تعالى

لأنها موزونة ولكنها غير متحدة
 بل هي اثنان فلا يجوز السلم
 فيها أي
 (وفي المدي) وهو الذي
 لا تغفلون آحاده في القيمة أي في

(المتقارب كالجوز الخ) لأنه
 معلوم مضبوط عند التسليم
 ولكنه إنما يجوز من حيث
 العدد ومن حيث الكيل قيد
 بقوله المتقارب لأنه لا يصح
 في المدي المتفاوت كالبطيخ
 والرحان أي

(وكذا الفلوس) لأنها مدي
 يمكن ضبطه خلافاً لمحمد
 فإنه لا يصح ضده لأنه من مادام
 يروج كذا قبل وفيه كلام أي في

(وفي المذروع) أي ويصح
 في المذروع إذا بين طوله
 وعرضه ورفضته لأن مقدار
 المالبية في الثياب معلوم بذكر

فريد الفضولي والفضولي أن يفسخ قبل إجازة المالك
 وصح احتاق المشتري من الغاصب إذا أجبر البيع
 خلافاً لمحمد ولا يصح بيعه ولو قطعت يده عند
 المشتري فأجبر فأرضه ويصدق بإجازته على نصف
 ثمنه ومن اشترى عبداً من غير عبده ثم أظلم يثبته على
 اقرار البائع أو السيد بعدم الأمر وأراد رده لا تقبل
 ولو أقر البائع بذلك عند القاضي فله رده ولو اشترى
 داراً من فضولي وأدخلها في ثلثه فلا ضمان على
 الفضولي خلافاً لمحمد ونحوه الله

﴿باب السلم﴾

هو بيع أجل بما جاز ويصح فيما أمكن ضبط صفته
 ومعرفة قدره لاقى غيره فيصح في المكيل والموزون
 سوى التفتين وفي المدي المتقارب كالجوز والبيض
 عدداً وكذا الفلوس خلافاً لمحمد وفي الثمن
 والأجر إذا سمى ثلثين مملوئاً وفي المذروع كالثوب
 أن بين طوله وعرضه ورفضته وفي البيع المبيع وزناً
 فهو مملوئاً وسكنه لا يخرى في جنسه فقط
 ولا يجوز فيها عدداً ولا في الحيوان وأطرافه
 ولا في جلوده عدداً ولا الحطب خبزاً والطبقة
 جراً ولا في الجواهر والخمر ولا في غيرها وأقال

هذه الأشياء والتفاوت بغيرها يسير فلا يضر لانه لا يفضى إلى التنازع في المانع
 من السلم والسليم ونسفاً في غير الحرير وأما الحرير فلا بد فيه من ذكر الوزن أيضاً
 (والخرز) نحو الخرز والعقيق والبلور ونحوها لأن أجادها فمقتضاؤه

تفاوتاً فاختار الله

طوله
 العرض
 الوزن
 المبيع
 المذروع
 المذوق
 المذوق

(بجسيمة) هي ما تنسب بالطير نسبة الى الجنس لانها مجنونة الحظ من الماء اه ق
 (فلا يجوز في جنسين الخ) كما اذا اسلم مائة درهم في كرز وكر شعير ولم يبين رأس والي كل
 منهما لا يصح لان اعلام قدر رأس المال شرط فتقسم المائة على البر والشعير باعتبار
 القيمة وهي تعرف بالظن فتكون بمحولة اه ق
 كما اذا اسلم دراهم (٢١٣) ودنانير وقدر علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الآخر لا يصح
 عنده فاذالم يعلم احدهما بطل

العقد في حصته فيبطل
 في حصته الآخر لانحصاء
 الصفقة اه ق

(ولامكان الايفاء) احتز به
 عما قيل يتعين مكان العقد
 للايفاء ولو شرط مكان الايفاء
 في هذه الصورة قبل لا يتعين
 لان هذا الشرط غير مفيد
 وقبل يتعين لانه يفيد سقوط
 خطر الطريق عن رب السلم
 وهذا هو الاصح وكذا مكان
 القرض والنصب والاستهلاك
 بتعيين الايفاء كذا في شرح
 الوقاية اه ق

(و يوفيه في مكان عقده) لان
 العقد يوجب التسليم فتعين له
 موضع وجوده كما في البيع
 ولهذا وجب تسليم رأس مال
 السلم في ذلك المكان فكذا
 البذل الآخر اذ العقد يوجب
 المساواة لانه السبب الموجب

يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة
 ولا يجوز السلم بكل او فراع معين لا يدرى قدره ولا في طعام
 قرية او ثمر نخلة معينة ولا فيما لا يتي من حين العقد الى
 حين الحمل وشرطه بيان الجنس كبر او شعير والنوع
 كغصن او خضيرة والصيغة كجدا ووردى والقدر نحو كذا
 رطلا او كلبا لا يلتقي ولا ينسب واجل معلوم
 واقفه شهر في الاصح وقدر رأس المال ان كان كلبا
 او زينا او عدا فلا يجوز في جنسين بلا بيان رأس
 مال كل منهما ولا يتعين بلا بيان حصه كل منهما
 من السلم فيه ومكان ايفاءه ان كان له محل ومؤونة
 وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال اذا كان
 مينا ولا مكان الايفاء ويوفيه في مكان عقده ومثله
 الثمن والاجرة والعمرة وما لاجل له يوفيه حيث شاء
 في الاصح اتفاقا وقبض رأس المال قبل التفريق
 شرط بقائه فلو اسلم مائة نقدا ومائة دينارا على السلم
 اليه في حكر بطل في حصه الدين فقط ولا يجوز
 التصرف في رأس المال او السلم فيه قبل قبضه
 بشركة او قولية ولا يثبته شيء من السلم اليه برأس
 المال بعد التقابل قبل قبضه ولو اشترى كرا وامر
 رب السلم قبضه قضاء لا يصح ولو امر مريض بذلك

الايفاء
 محذور

سواء
 وعد بغيره

موقوف
 دالة

للاحكام المتعلقة به اه ق (و القسيمة) بشرط دين لاحدهما على الآخر لمصلحة
 مؤونة اما الثمن فكما لو باع عبدا ثمن موصوف في الذمة الى اجل فتعدي حنيفة رجحه اقله
 يشترط مكان الايفاء وعندهما لا يشترط ويتعين مكان العقد واما الاجرة فكما لو استأجر دارا
 او دابة بمؤجل له اجل مؤونة فعنده يشترط بيان مكان الايفاء وعندهما لا يشترط ويتعين
 موضع الدار اه ق (قبل قبضه) لقوله عليه السلام لا تأخذوا السلم اوراقا ولا
 معناه لا تأخذوا ما اسلمت فيه قبل الاقالة او رأس مالك بعدها ولو وقع السلم فاسدا بغير قبضه
 ثم روطه فالشراء برأس المال جائز لانه يكون له حكم السلم فصار كسائر الديون اه ق

(ثم لنفسه صح) ويكون ذلك قضاء لحقه لوجود شرط الصففتين وهو الكيل فيهما
 اهـ (او في ناحية يته) لان المشتري لا يكون قابضا لان البيت ونواحيه
 في يد البائع اهـ ق (ولو اكل كمال الدين والعين) يعني اذا اجتمع العين والدين بان اشترى
 كرامه مينا وله على البائع كرا آخر ديننا وهو المسلم فيه اهـ ق (وتجب قيمتها يوم
 قبضها) لان صحة الاقالة تعتمد قيام العقد وقيامه قيام المعقود ﴿٢١٤﴾ عليه وهو المسلم

فيه وهو ان كان ديننا فهو
 في حكم العين حتى لم يجز
 الاستبدال قبل قبضه فصحت
 اضافة الاقالة اليه بعد موتها
 واذا انفسخ العقد في المسلم
 فيه ينفسخ في الامة اهـ ق
 (ثم تقابلا صح) اي التقابل
 لان صحته تعتمد بقاء المعقود
 عليه وهو المسلم فيه اهـ ق
 (وكذا المفاضة) فانها كالسلم
 في الوجهين اي اذا باع امة
 بعرض فهلك احدهما دون
 الآخر فتقابلا صح التقابل
 ولو تقابلا ثم هلك احدهما
 بقي التقابل فقلوه وكذا الخ
 تقديره بقي تقابل المفاضة
 وصح تقابلهما في كلا الوجهين
 اما البقاء في صورة تقدم
 التسايل على الهلاك واما
 الصحة في صورة تأخره عنه
 بخلاف الشراء بالثمن فيهما اي
 في الوجهين يعني لو اشترى

صح وكذا لو امر رب سلم بقبضه له ثم لنفسه فاكله
 لاجل المسلم اليه ثم لنفسه صح ولو اكل كمال المسلم اليه
 في ظرف رب السلم بامرء وهو غائب لا يكون قبضا
 ولو اكل البائع كذلك كان قبضا بخلاف ما لو اكله
 في ظرف نفسه او في ناحية يته ولو اكل كمال الدين والعين
 في ظرف المشتري ابتداء بالعين كان قبضا وان بدأ
 بالدين فلا وعندهما صح قبض العين فان شاء رضى
 بالشركة وان شاء فسخ البيع ولو اسلم امة في كسر
 وقبضت ثم تقابلا فانت قبل ردها بقي التقابل وتجب
 قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تقابلا صح وكذا المفاضة
 في الوجهين بخلاف الشراء بالثمن فيهما * ولو ادعى
 احدهما قدى السلم بيان الاجل واشترط الزيادة وانكر
 الآخر فالقول له عيهما مطلقا وقالا للينكر ان كان
 رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية والاستصناع
 باجل سلم فيصح فيما يمكن ضبط قيمته وقدره
 يعترف اولو بلا اجل يصح فيما يعرف كيف وطست
 وقيمته وهو بيع لا صدة فيجوز الصانع على عمله
 ولا يرجع المستصنع عنه والبيع هو الدين لاعمله
 فلو اتى بما صنع غيره او بما صنع هو قبل العقد
 فاخذ صح * ولا يتعين للمستصنع بلا اختياره

امة بالثمن ثم تقابلا فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا بعد موتها فيصح *
 فالاقالة باطلة ايضا لان المعقود عليه الامة فيبقى العقد يقاتها او يطل بموتها اهـ ق
 (وقال للينكر) اي القول لرب السلم اذا ادعى المسلم اليه التأجيل لانه ينكر حقا عليه وهو الاجل
 والقول قول المنكر اهـ (والاستصناع الخ) وهو ان يقول للصانع لا تخف
 مثلا اصنع لي من مالاك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا فان اجل فيه اجل
 معلوما كان سلفا فاعتبر شرائطه اهـ ق

ورب
 شديد في مال
 ورسم اوله
 بادله
 وهو انهم
 انكر انهم دول
 انكر العين
 حرق في زنة
 كان
 انشئ ذلك
 معلوم كقولهم

(شئ) جمع شئت وهو المتفرق اهـ
 آلة للاصطياد ومتنوعه اما المعلم فلا اشتباه فيه لانه نافع في الزراعة والصيد فيكون محلا
 للبيع لكونه متغنا به حقيقة وشرا فيكون مالا واما غير المعلم فلانه يمكن ان ينفع به بغير
 الاصطياد فان كل كلب يحفظ بيت صاحبه ويمنع الاجانب اهـ (حتى ينقذ
 حصته) لانه مضطر ٢١٥ الى اداء حصته فيكون الحاضر وكبلا عن صاحبه

لا مضطرا فلا يتبرع مع الضرورة
 كبير الرهن يرجع بما ادى لانه
 مضطر في تخليص ماله اهـ
 (فهما نصفان) اي خمسمائة
 مثقال ذهب وخمسمائة مثقال
 فضة لانه اضاف المثقال اليهما
 فلا رجحان لاحدهما على
 الآخر فاستويا اهـ
 (وزن سبعة) لانه اضاف العقد
 اليهما فينصرف الى الوزن
 في ذلك البلد الذي وقع العقد
 فيه لانه اليهود المتفاهم من
 كلام الناس ووزن السبعة
 لم يبق معهودا ولا يفهم ذلك
 في عرفنا من اطلاق اللفظ
 اهـ

(فهو قضاء) اي عند ابي
 حنيفة ومحمد لان المقبوض
 من جنس حقه حتى لو تجوز به
 في الصرف والسلم جاز ولو
 لم يكن من جنس حقه لكان

فيصح بيع الصانع قبل رؤيته وله اخذه وزكوه ولا
 يصح فيما لم يتصرف كالتوب

هذه مسائل شتى متفرقة

يصح بيع الكلب والعهد وسائر السباع قبل اول
 والذئبي في البيع كالسليم الا في الخمر والخنزير فانهما
 في حقه كالحمل والخنزير في حقه كالشاة ومن زوج
 مشريته قبل قبضها جاز فان وطئت كان قبضا
 والا فلا ومن اشترى شاة فغاب عينة معروفة لا يساع
 في دين بائعه وان لم تكن معروفة يساع فيه اذا برهن
 انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب احد المشتريين
 فللمحاضر دفع كل الثمن وقبض المبيع وحسبه اذا
 حضر الغائب حتى ينقذ حصته وان اشترى بالف
 مثقال ذهب وفضة فهما نصفان وان قال بالف
 من الذهب والفضة فن الذهب خمسمائة مثقال ومن
 الفضة خمسمائة درهم وزن سبعة ومن قبض
 زينا بديل جيد غير ماله فاقضه او هلك فهو قضاء وقال
 ابو يوسف يرد مثل الزيف ويقضي الجيد وان فرخ
 طير او باض في ارض او تكس طي فهو لمن اخذه
 وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للخصم في
 اودخل دارا ودرهم اوسكر نثر فوقه على نوب فان

ص

فيان يرد
 الف

استبدل الا يدل الصرف وهو حرام فوقع به الاستيفاء وانما بقي حقه في الجودة ولا قيمة
 لها عند الاقامة بالجنس اهـ
 (او تكس طي) اي جعل له كاسا وماوى
 وفي بعض النسخ تكسر اي انكسرت رجله كذا في شرح الوقاية لابن قريشه وقال صدر
 الشريعة تكس اي دخل في الكناس وهو مأواه وفي الصحاح الكناس بكسر الكاف
 مكان الظهي في الشجر يكس فيه ويستتر اهـ

(ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو أربعة عشر شيئاً على ما ذكره المصنف نجا لصاحب
 الكثر ولم يذكره أحد من الكتب التي قل عنها المصنف غير صاحب الكثر اهـ في
 (وما لا يطله الشرط الفاسد) وهو سبعة وعشرون شيئاً الاول القرض بان قال اقرضت
 لك هذه المائة بشرط ان تخدمني شهراً مثلاً لا يطل بهذا الشرط وذلك لان
 الشروط الفاسدة من باب اربا وهو يختص بالمبادلة المالية ﴿ ٢١٦ ﴾ وهذه العقود كلها

اعده صاحبه لذلك او كفه بعد السقوط او اغلق
 باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما
 لو حصل الحال في ارضه او نبت فيها شهراً واجتمع
 تراب بجزء من الماء ما لا يصح تعليقه بالشرط ويطله
 الشرط الفاسد البيع والاجارة والتجعة والاجارة
 والرجعة والصلح عن مال والايارة من الدين وعزل
 الوكيل والاعتكاف والمرارعة والمصلحة والافرار
 والوقف وكذا التكليف عند ابي يوسف خلافاً لمحمد
 وما لا يطل الشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة
 والتكليف والطلاق والخلع والعتق والرهن والايارة
 والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة
 والكفالة والجوالة والاقالة والكتابة واخذ الهدى في التجارة
 ودعوى الولد والصلح عن دم العمد والجراحة وعقد
 النعمة وتعلق الرديع او بخيار شرط وعزل القاضي

﴿ كتاب الصرف ﴾

هو بيع ممن يحن نجاشيا او لا بشرط فيه التفاضل قبل
 التفريق وصح بيع الخنزير بغيره بمجازفة وبفضل لا يسه
 يحنسه الامساويا وان اختلفا جودة وصية جهة فان بيع

ابست بمعاوضة مائة فلان تور
 فيها الشروط الفاسدة اهـ
 (والعق) بان قال اعتقتك
 على ان يكون لي خيار ثلاثة
 ايام اهـ
 (والرهن) بان قال رهنك
 عندك عدي بشرط ان
 استغنى عنه اهـ
 (والايصاء) بان قال اوصيت
 اليك على ان تزوج ابنتي اهـ في

(والمضاربة) بان قال مضارتك
 في الف على النصف في الربح ان
 شاه فلان اهـ
 (والقضاء) بان قال الخليفة

وليتك قضاء بركة مثلاً على ان لا تمرل ابدا اهـ في (والامارة) بان قال مجازفة
 الخليفة وليتك امر الشام مثلاً على ان لا تركيب فهذا الشرط فاسد اهـ في
 (والصلح) بان صالح ولي المقتول عدا القاتل على شيء بشرط ان يقرضه او يهدي اليه
 شيئاً فان البيع صحيح والشرط فاسد ويسقط البع لانه من الاسقاطات اهـ في
 (تجانسا) اي لنقد ان بان باع احدهما بجنس الآخر كالذهب بالذهب والفضة
 بالفضة ولا اي اولم يحناسيا كذهب بفضة او فضة بذهب اهـ في

هذا هو الذي
 في كتاب الصرف
 شرطه في كل
 باب

(فسد بيع الثوب) وبقي الصرف على حاله لو قبضه منه يتم العقد الاول لان القبض المعين واجب في بدل الصرف وبلا سبب بل بقوت القبض المعين اهـ ق
(فهو ثمن الطوق) لان حصة الطوق بحسب قبضه في المجلس لكونه بدل انصرف اهـ ق
(فالعقد ثمن الطوق) لان الاجل في الصرف باطل وفي بيع الجارية جائز والظاهر انه يباشره * (٢١٧) على وجه الجواز اهـ ق
(صح فيما قبض فقط) وبطل فيما لم يقبض

وانما لم يستعد الفساد الى ما بقي لانه طارئ فانه يصح ثم يبطل بالافتراق قبل القبض اهـ ق

(اورده) لان الشركة عيب

في الاتاء اهـ ق

(بلا خيار) لان الشركة ليست

بعيب فيها لانها لا تنقص

بالقبض هذا اذا استحق بعد

قبضها فاما اذا استحق قبله

فله الخيار لتفريق الصفقة

عليه قبل التمام اهـ ق

(بدرهمين صحيحين) بان يجعل

كل جنس مقابلا بخلاف

جنسه فيصحح للعقد وليس

فيه تغيير اصل التصرف بل

وصفه اذ وجبه ثبوت الملك

في الكل بمقابلته الكل وهو

حاصل بهذا الوجه اهـ ق

(ودرهم غللة) الفللة ما يرد

يت المال وبأخذ الجار

بجاء فذمهم لم يبايعة قبل التفريق جاز ولا يجوز ان تصرف
في بدل الصرف قبل قبضه فلو باع فيها بفضة واشترى
بها ثوبا قبل قبضها فسد بيع الثوب * ولو اشترى امة
بساوي الفاع طوق قيمته الف بالعين ونقد الفاقه وثن
الطوق * ولو اشترى بالعين الف نقد والف نسبة
فانتهى ثمن الطوق وان اشترى سيفا حاميته خسون
بمائة ونقد خسون فهي حصة الحليسة وان لم
يسين اوقال هي من ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح
في السبب دونها ان تخلص بلا ضرر والا بطل
فيهما وان باع ثاء فضة وقبض بعض ثمنه واغترقا
صح فيما قبض فقط والابناء مشترك بينهما
وان استحق بعضه اخذ المشتري ما بقي بحصته اورده
ولو استحق بعض قطعة بقرعة اشترى اخذ الباقي
بحصته بلا خيار * وبيع درهمين ودينار بدينارين
ودرهم * وبيع كربر وكرشعير بكرى وكرى شعير وبيع
احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم
صح ودرهمين بثلثة بدرهمين صحيحين ودرهم غللة
وبيع دينار بعشرة هي عليه او بعشرة مطلقا ان
كان دفع الدينار ونقبا صان العشرة بالعشرة *
وما غلبه الفضة والذهب فضة وذهب حكما فلا
يجوز بيع الخالص به ولا بيع

صغير (ط)

اهـ ق (ويقتاصان) اذ صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم

فتمت ايضا العشرة بالعشرة اهـ ق

(الامساويا وزنا) لان القود لا تخلو عن قليل الفش عادة فيكون الحكم للغالب اهـ
(بشرط التقابض في المجلس) لوجود الفضة من الجانبين ومتى شرط القبض في الفضة
اعتبر في التماس لعدم تميزه اهـ ق (يعروج منه وزنا الخ) لانا لمعتد في الانصاف
عليه العادة وهذا لانها لما كانت الغالب فيهما الفش صارا كالفلوس فيعتبر فيها عادات
الناس حتى اذا كانت تروج بالوزن فبالوزن وان كانت (٢١٨) تروج بالعدد فيالعدد

وان كانت تروج بهما فيكل
واحد منها اهـ ق

(يتعين بالتعين) لانه حيث
يحول الى القيمة فيتعين يومئذ
وجه الكساد ان تترك المعاملة
بها في جميع البلدان عند محمد
وعند هما في بلد المتعاقدين
وان كان يروج في بعض البلاد
لا يطل البيع لكنه يجب
اذا لم يروج في بلد المتعاقدين
فيختار البايع ان شاء اخذه وان
شاء اخذ قيمته اهـ ق

(يوم الكساد) وفي الخلاصة
رجل يزوج امرأه على الف
درهم فكسدت الدراهم
وصارت القود غيرها يجب
قيمة تلك الدراهم يوم كسدت
هو المختار ذكره الصدر الشهيد
وفي الاشياء الفش حرام فلا
يصح اعطاء الزبوف لدائن
ولا بيع العروض المشوقة

بعضه ببعض الامساويا وزنا ولا استقراضه الا وزنا
وما غلب عليه الفش منها فهو في حكم
المروض فيبعه بالخاص على وجه حلية السيف
ويصح بيعه بخمسة متغاضلا بشرط التقابض
في المجلس * ويصح التبايع والاستقراض بما
يروج منه وزنا او عددا او بهما ولا يتعين بالتعيين لكونه متنا
* ولو اشترى به فكسد بطل البيع وقال لا يطل ونجب
فيته يوم البيع عند ابي يوسف وبغني وآخر ما تسوول
به عند محمد * وما لا يروج منه يتعين بالتعين والمساوي
الفش كملو به في التبايع والاستقراض وكذا
في الصرف وقيل كضال به * ويجوز البيع بالفلوس
التافقة وان لم يتعين فان كسدت فالتحلاف كافي
كساد المشوش * ولو استقرضها فكسدت يرد
مثلها وعند ابي يوسف قيمتها يوم القرض وعند
محمد يوم الكساد ولا يجوز البيع بغير التافقة ما لم يتعين ومن
اشترى بنصف درهم فلوس او دنانير فلوس او قيراط
فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم او دنانير
او قيراط منها * ولو دفع الى صير في درهمها وقال
اعطني بنصفه فلوسا وبنصفه نصفها الاحبة فسد
البيع في الكل وعندهما صح في الفلوس ولو كرر اعطني

بلا يسان الا في شراء الاسير من دار الحرب وفي اعطاء الجبل
يميزه اعطاء الزبوف والسوق اهـ باقي
بيان لقوله ما يباع وما يباع بنصف درهم وغيره من الفلوس مطوم عند الناس فصار
كأنه صرح بقدر الفلوس اهـ ق (فسد البيع في الكل) اي عند ابي حنيفة لان
منه اعطى بنصفه فضة تساوي نصف درهم الاحبة فيكون ربا لانه باع الفضة
بالفضة متفاضلا وزن الاحبة وهذا القياس يسرى الى بيع الفلوس اهـ باقي

(كتاب الكفالة) هي لغة الضم مطلقاً قال الله تعالى وكفلها زكريا أي ضمها الى نفسه
والاصل في مشروعيتهما قوله تعالى ولما جاءه حمل بعير واثله زعيم اه في
(من يملك التبرع بان يكون حراً مكافاً فلا تصح من العبد والصبي لكن العبد ومطالب بعد
العقوبة كذا في الخلاصة اه في (او عشره) لان النفس الواحدة في حق
الكفالة لا تتبرأ فكان ﴿٢١٩﴾ ذكر بعضها شاملاً كذكر كلها بخلاف ما اذا قال كفلت

يد فلان او رجلاه لا يعبر بهما
عن البدن حتى لا تصح اضافة
الطلاق اليهما فتعقد اه في
(فان لم يحضره حبس)

الى ان يظهر للقاضي تميز
احضاره بدلالة الحال
او يشهد ذلك فخرج من
الحبس وينظر الى وقت
القدرة كالا عسار بالدين واذا
خرج لا يحول بينه وبين
المكفول له فيلزمه ولا يمتنع
من اشغاله اه في

(اذا طلبه) اي في ذلك الوقت
وفاء بما التزمه فان احضره
والاحبس الحاكم لامتناعه
عن اغناء حق مستحق ولكن
لا يحبس اول مرة له ما دزى
بما ذابدى اه في

(لا يطالب به) لغيره عن
احضاره كالموت الا انه في الموت
تبطل الكفالة اصلاً للتيقن
بالجزء وهنا الاحتمال القدرة بالعالم

صح في الفلوس اتفاقاً * ولو قال اعطى به نصف
درهم فلوس ونصفها الا حجة صح في الكل
والنصف الا حجة بمثله والفلوس بالاقى

كتاب الكفالة

هي ضم ثمة الى ذمة في المضاربة لاقى الدين هو الاصح
ولا تصح الايمن يملك التبرع وهي ضربان يا نفس
وبالمال فالاولى تنفذ بكفالت بنفسه او بقرينه وتحوها
م يعبره عن البدن او بجزء شائع منه كصفه او عشره
او بضمته او هو على - او هو الى - انا زعيم او قبيل
به لا بائنا من معرفته وصح اخذ كفيلين واكثر
ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له
فان لم يحضره حبس وان عيّن وقت تسليمه لزمه
ذلك فيه اذا طلبه فان سلمه قبل ذلك برئ فان غاب
المكفول به وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه
واياه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم
مكانه لا يطالب به * وتبطل بموت الكفيل
والمكفول به ولو عبدا دون موت المكفول له بل
يطالب وارثه او وصيه الكفيل وبيراً اذا سلمه حيث
يمكن مخاصمته وان لم يقل اذا دفعته اليك فانا برئ
وبتسليم وكيل الكفيل ورسوله وبتسليم

ببطلته ولو اراد المكفول به ولحق بدار الحرب ان علم القاضي انه يمكنه دخول دار الحرب
واحضاره فهو كالغنية المملومة وان كان لا يمكنه فكالغنية المجهولة ولا تبطل الكفالة
لانه مطالب بالتوبة والرجوع يمكن فيمكن احضاره بعد رده كالغنية المجهولة اه باقاني
(وتبطل بموت الكفيل الخ) لحصول العجز الكلي عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد
موته وورثه لم يكفلوا له بشئ وانما يكفلونه فياله لا في اعياله ولا تبقى الكفالة باعتبار زكاته
لا امتناع اسبقاؤه النفس من المال اه في

(لا يبرأ منهما) لانه لم يأت بما التزمه وهذا القيد مفيد لاحتمال ان يكون بشهود فيه
 اه في (ويبرأ عند الامام) لان المتبرئ تسليم على وجه يتمكن من خصامته
 وقد حصل والاحتمال موهم غير معتبر في التسليم سالما عن المصارف اه في
 (ان سلمه في السجن) لانه لم يتمكن من احضاره مجلس الحاكم هذا اذا كان السجن مجبر
 قاض اخر في بلد آخر اما لو كان سجين ﴿٢٢٠﴾ هذا القاضي يرى اه في

(فهو ضامن لما عليه) من
 المال ولم يسلم غدا صحبت
 الكفالتان اه في
 (خلافا لمحمد) قيل عدم
 الجواز عنده بناء على انه اطلق
 المائة ولم يقل التي على المدعي
 عليه فقل هذا لا فرق بين
 بيان المدعي المال وعدم بيانه
 وقيل بناء على انه لما بين
 المدعي لم تصح الدعوى فلم
 يستوجب احضاره المدعي
 عليه في مجلس القضاة
 اه في
 (في حد وقصاص) لان
 مباهيا على الدرع فالجبر على
 اخطاء الكفيل فيهما
 يقضي الى فساد الوضع
 اه في
 (مع) اي اتفاقا لانه امكن
 ترتيب موجه عليه لان تسليم
 النفس فيهما واجب فيطالب
 به الكفيل فيحقق الضم
 اه في (وحد الغنى) لان فيه حقا للعبد والذائب في القصاص ﴿بحو﴾
 حق العبد بخلاف الحدود الخالصة لله تعالى اه في (مستوران) اي غير معلوم
 فسادهما في كفالة قود اه في (عدل واحد) لان الحبس للتهمة ههنا والتهمة
 تثبت باحد شطري الشهادة اما العدد واما العدة بخلاف الحبس في باب الاموال لانه افضاء
 مقبولة فلا تثبت الإجماع كاملة اه في

المكفول به نفسه من كفالاته فان بشرط تسليمه
 في مجلس القاضي فسله في السوق قالوا يبرأ والخناذ
 في زماننا انه لا يبرأ وان سلمه في عصر آخر لا يبرأ
 عندهما ويبرأ عند الامام وان سلمه في ربة اوفى السواد
 لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن وقد حبسه غير
 الطالب فان كفل بنفسه على انه ان لم يوف
 به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوف به غدا لزمه
 ما عليه وان مات ولا يبرأ من كفالة النفس ومن ادعى
 على آخر مائة دينار بينهما اولم بينهما فكفل بنفسه
 رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة فلم
 يوف به لزمه المائة خلافا لمحمد ولا يجبر على
 اعطام مكفيل بالنفس في حد وقصاص فان
 سمعت بم نفسه جمع وقالا يجبر في القصاص
 وحد القنفذ فان شهد عليه مستور ان في حد
 او قود حبس وكذا ان شهد عدل واحد خلافا لهما
 في رواية وصح الزهري والكفالة بالخارج والكفالة
 بالمال صحيحة ولو جبره لا اذا كان ديناً صحيحاً يتكفلت عنه
 بالنفس او بمالك عليه او بما يدرك في هذا البيع
 وكذا لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق
 بخروجها يبيع فلانا او غصيتك او ما ذاب لك عليه او
 ان اسحق البيع فقل وكشرط امكان الاستيفاء بمحوان
 قدم زيد وهو المكفول عنه وكشرط تعذر الاستيفاء

بغيره على سداد
 الكفالت
 في الحقة

في كسر
 فلا تفتن

بملاات سواد

(ويجب المال حالا) كذا الهداية وهذا سهو فان الحكم الذي فيه التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كالوعلقه بدخول الدار ونحوه مما ليس بملائم ذكره قاضيان اهـ ق
وذلك بقضى بقاه الاول اهـ ق (كفالة) لان العبرة للمالئ لا للفاظ والمباقي اهـ ق (له مطالبة الآخر) (٢٢١) بخلاف النصب اذا اختار المالك تضييع احد

الفاضلين ليس له مطالبة الآخر لانه لما اختار تضييعه فقد ملكه العين فليس له ان يملكها الاخر اهـ ق
(والاصيل في اقراره) فلا يصدق في اقراره على الكفيل باكثر لان اقراره على الغير ولا ولاية عليه اهـ ق

(وان حبس فله حبسه) لانه لحقه ما لحقه من جهته فيعمل بمثله اذا لم يكن على الكفيل دين مثله فان كان عليه دين مثله فليس له ملازمة الاصيل اذا ائزم ولا انحبس اذا حبس ولا الرجوع اذا ادى اهـ ق

(بإداء الاصيل) لانه يبرأ بالإداء وبرامة توجب برائة الكفيل لانه ليس عليه دين في الصحيح وإنما عليه المطالبة فقط وبسبب ان تبقى المطالبة بدون الدين اهـ ق

نحو ان قاب عن البلد وان علقها بمجرد الشرط كهبوب الريح وبجنى المطر بطل وكذا ان جعل احدهما اجلا فتصح التكفالة ويجب المال حالا والمطالب مطالبة أي شاء من كفيه واصيله الا اذا شرط برائة الاصيل فتكون حوالة كما ان اخوالة بشرط عدم برائة المحيل كفالة * ولو طالب احدهما مطالبة الآخر فان مكفلا بما له عليه فبرهن على الفرضه وان لم يبرهن تصدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه والاصيل في اقراره باكثر على نفسه خاصة فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى عنه وان اجازها المكفول عنه وان كفل بامر مرجع ولا يطالبه قبل الاداء فان لم يؤزم فله ملازمته وان حبس فله حبسه ويبرأ الكفيل بإداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه برى الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل او تأخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه فان كفل بالدين الحلال مؤجلا الى وقت يتأجل من الاصيل اينسأ ولو صالح الكفيل من الف على مائة برأ ورجع بها فقط ان كفل بامره وان صالح من الالف بيمين آخر رجع بالالف وان صالح من نوجب الكفالة لبرى هو دون الاصيل وان قال الطالب للكفيل بالامر رتب الى من المال

(او اخر عنه) لما ذكرنا انه ليس عليه الا المطالبة وهي نفع الدين فتسقط بمغوطه وتأخر بتأخره بخلاف ما اذا تكفل بشرط برائة الاصيل ابتداء حيث يبرأ الاصيل وحده دون الكفيل لان الكفالة فيه صارت عبارة عن اخوالة مجازا واللفظ اذا ارادته المجاز سقطت الحقيقة فصار الكفيل محال عليه وبرائة المحيل لا توجب برائة اهـ ق (يتأجل من الاصيل) لان الدائن لاحق له الا الدين حال وجود الكفالة فصار الاجل داخل في عقد الكفالة ولو ابرأ الطالب الكفيل فقط برى وان لم يقبل او لو وهب الدين له او تصدق عليه بشرط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة لان هبة الدين لغير من عليه الدين تصح اذا ساط عليه اهـ ق

(وكذا) أى وكذا يرجع التكفل على أصيله في قول الطالب لا تكفل برئت عند أبي يوسف
 لأن هذا أقر من الطالب بالنقض من التكفل لأن البراءة التي يكون ابتداءها من التكفل
 وانتهائها إلى الطالب لا تكون إلا بالإبقاء منه فصار كأنه قال دفعت إلى أوقضت منك فبإبقاء
 فيرجع التكفل على أصيله ولا يرجع الطالب على واحد منهما لا أقراره بالاستبقاء من التكفل
 ١٥٦ (ولا إلامات) فإنها غير مضمونة (٢٢٢) ومن شرط جواز الكفالة

كون المكفول به مضمونا على
 الأصل بحيث يجبر على تسليمه

١٥٦ في

(كالوديعة الخ) فإن هذه
 الأشياء غير مضمونة وفي
 العمادية أنه إذا أخذ المبيع
 من المستير كفلا بالرد يصح
 وإذا رد يرجع عليه بأجر المثل
 بعمله ١٥٦ باق

(خلافا لهما) فإنه يجوز لأن
 الدين كان ثابتا في حياته فلا
 يسقط الإلزام والبراءة
 (جاز اتفاقا) لأن ذلك وصية
 في الحقيقة ولهذا يصح وإن لم
 يسم المكفول له ١٥٦ في

(وتجوز بالإعيان المضمونة)
 الكفالة بالإعيان ثلاثة أنواع
 أحدها الكفالة بعين هي أمانة
 غير واجبة التسليم كالوديعة
 ومال المضاربة والشركة وهي
 لا تصح أصلا والثاني الكفالة

بعين هي أمانة لكن واجبة

رجع على أصيله وكذا في برئت عند أبي يوسف
 خلافا لمحمد وفي إبرأتك لا يرجع وإن كان الطالب
 حاضرا يرجع إليه في البيان في الكل ولا يصح
 تعليق البراءة من الكفالة بالشروط كسائر البراءات
 والختار الصحة ولا تجوز الكفالة بماتعة استيفاءه
 من التكفل ~~كما~~ لحدود والقصاص ولا بالإعيان
 المضمونة بغيرها كالمبيع والمرهون ولا إلامات
 كالوديعة والمستأجر والمستأجر ومال المضاربة
 والشركة ولابد من غير صحيح كبدل الكتابة حر كفل به
 أو عبد وكذا بدل السعاية عند الإمام ولا بالمثل على دابة
 معينة أو بخدمة عبد معين بخلاف غير المعين ولا عن
 ميت مفلس خلافا لهما ولا بقبول الطالب في المجلس
 وقال أبو يوسف تجوز مع غيبته إذا بلغه فجاز فإن
 قال المريض لو أرتبه تكفل عني بما علي فتكفل مع
 غيبة الغرماء جاز اتفاقا ولو قال لأجنبي اختلف
 فيه المشايخ وتجوز بالإعيان المضمونة بنفسها
 كالمقبوض على سوم الشراء والمقصور والمبيع
 فاسد أو يسلم المبيع إلى المشتري والمرهون إلى الراهن
 والمستأجر إلى المستأجر وبالثمن لا
 (فصل)

التسليم كالعارية والمستأجر في يد المستأجر وكذا العين المضمونة بغيرها كالمبيع (و)
 قبل القبض بالثمن وكالرهن المضمون بالدين والجواب في الكل واحد وهو أنه تصح الكفالة
 بتسليم العين فتي ذلك لا يجب على التكفل قيمة العين والثالث العين المضمونة بنفسها
 كالقصور والمبيع يعا فاسدا أو المقبوض على الشراء تصح الكفالة به ويجب عليه تسليم
 العين مادام باقيا وإذا هلك يجب عليه تسليم قيمته متى ثبت القصد بالينة أو الإقرار ١٥٦ في

(لا يسترد منه) أي لا يسترد المطلوب ذلك المال من الكفيل لأن ذلك صار حقا للقائض
اهـ في (خلافا لهما) ولا يجب عليه في الحكم وهذا عند أبي حنيفة

وقال أهله ولا يرد على الذي قضاه وهو رواية عنه وعنه أنه يتصدق به ولهما أنه ربح
في ملكه على الوجه الذي ينسب له اهـ في (لا يقبل) أي برهانه لانه

كفل ما لا يجب في المستقبل ﴿٢٢٣﴾ بالقضاء أو بأي سبب كان وذلك لم يوجد
والقضاء على الغائب لا يجوز

اهـ في

(عليهما) أي على ذلك و
على الذي أحضره وأقام

عليه البينة أنه كفيله اهـ في
(بعد ذلك) لأن أقدمه

على الضمان أقرار منه بأن
البائع لاحق له فيه وقت البيع

فلا يصح دعواه بعد ذلك اهـ في
(باطل) لأن الكفالة التزام

المطالبة وهي اليها فيصير
كل واحد منهما ضامنا لنفسه

اهـ في

(صحیح) أما ضمان الدرك
فجائز بالاتفاق وأما ضمان

الخراج فهو دين واجب
يجب به ويمنع وجوب الزكاة

وأما ضمان القسمة فقد وجب
حقا للمقاتلة اهـ في

(كالجبايات) في زمانها والكفالة
بالأولى صحيحة اتفاقا

ولو دفع الأصل المال إلى كفيله قبل دفع الكفيل
إلى الطالب لا يسترد منه وما ربح فيه الكفيل فله
ولا يتصدق به ورده إلى المطلوب أحب إن كان
المسد فوع شبايتين كالبر خلافا لهما ولو أمر
الأصل بكفيله أن يضمن عليه ثوبا ففعل فالثوب للكفيل
والربح عليه ومن كفل لآخر بما ذاب له على غيره
أو بما قضى له به عليه فغائب الغريم فبهرن الطالب على
الكفيل بانه على الغريم الغالب يقبل ولو برهن أن له على
زيد الفاء وهذا كفيله بأمره قضى به عليه ما ولو بلا أمره
فمضى على الكفيل فقط وضمان الدرك للمشتري عند
البيع تسليم بطل دعوى الضامن المبيع بعد ذلك وكذا
لو كتب شهادته وختم على صك كتب فيه باع ملكه
أو يمسأ بآنا بخلاف ما لو كتبها على أقرار العاقدین
وضمان الوكيل بالبيع الثمن للوكيل باطل وكذا ضمان
المضارب الثمن رب المال وضمان أحد الشريكين
حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة وصح
لو بصفتين وضمان الدرك والخراج والقسمة صحیح
وكذا ضمان النواصب سواء كانت بحق ككرى النهر واجرة
الحارس أو بغير حق كالجبايات وضمان العهد باطل
وكذا ضمان الخلاص خلافا لهما ولو قال الكفيل ضمانته

وفي الثانية خلاف والفنوى على الصحة فإنها كالديون الصحيحة حتى لو أخذت من الأكار
فهو الرجوع على مالك الأرض اهـ في (وكذا ضمان الخلاص) ضمان الخلاص

باطل عند أبي حنيفة لأن الخلاص عنده تخلص المبيع من المستحق وتسليمه إلى المشتري
وهذا باطل لأنه غير قادر عليه اهـ في (خلافا لهما) لأن معناه عندهما ضمان

ثمن أن يحجز عن تسليم العين فيكون كالدرك اهـ في

(ان استحق الخ) لانه بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية عالم يقضى له
بالتمسك على البائع فيجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل ومن ابي يوسف

انه يطل البيع بالاستحقاق فلي قباسه يرجع اه ق (دين عليهما)

اي دين على رجلين من ثمن متاع اه ق (لا يرجع به) لانه محسوب من

نصيبه من الثمن اه ق (الا اذا زاد على النصف) ﴿٢٤٤﴾ لان كل واحد

في النصف اصيل وفي النصف

كفيل فا يؤده بنصف الى

ما عليه اصالة لانه لا معارضة

بيده وبين ما عليه بطريق

الكفالة لان الاول دين ومطالبة

والثاني مطالبة فقط اه ق

(رجع كل على الآخر الخ)

هذا استحسنان والقياس انه

لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب

بيد الكتاب وكل واعبد بفراده

باطل ففقد الاجتماع اولى

فصار كما اذا كانت كتابتهما

يفقدن ووجه الاستحسنان

ان تصرف الانسان يجب

تصحيحه بقدر الامكان وقد

امكن تصحيح هذه الكفالة

بان يجعل المالك على واحد

في حق المولى وفي حق نفسه

وعنى الآخر معلق بالاداء

اه ق (وله ان يأخذ الخ) يعنى

السيد ان يأخذ حصة من

ال شهر وقال الطالب بل حالا فالقول للكفيل وفي

الاقرار للمقره ولا يأخذ ضمان الدرك ان استحق

المبيع مالم يقض بثمنه على يائمه

باب كفالة الرجلين والعبدين ﴿٢٤٤﴾

دين عليهما كفل كل من صاحبه فا اداه احدهما

لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف

ولو كفلا بمال عن رجل وكفل كل منهما به

عن صاحبه فا اداه رجع بنصفه على شريكه

او بكفه على الاصيل لو بامرهم وان ابرأ الطالب

احدهما فله اخذ الآخر بكفه ولو فسخت

المفاوضة فلرب الدين اخذ من شاء من شريكهما

بكل دينه واما اداه احدهما لا يرجع به على الآخر

ما لم يزد على النصف واذا كوتب العبد ان يعقد

واحد وكفل كل منهما عن صاحبه رجع كل

على الآخر بنصف ما ادى وان اعتق السيد

احدهما قبل الاداء صحح وله ان يأخذ حصة

الآخر منه اصالة او من المعتق كفالة ويرجع

المعتق فقط بما ادى عن صاحبه ولو كان على

عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكفل به

رجل كفالة مطلقة لزم الكفيل حالا واذا ادى

لا يرجع على العبد الا بعد عتقه

اه ق

مقال محال

ام يعتق ان شاء المعتق لانه كفيل عن صاحبه والاخر لانه اصيل اه ق ﴿٢٤٥﴾

(كفالة مطلقة) قيد بالمطلقة لانه لو كفل بدين مؤجل لا يطالب قبل حلول الاجل اه ق

(على الآخر) لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لاستحالة ان يجب لاحدهما دين على الآخر فلا تنقلب موجبة للرجوع قيد بكونه غير مديون لانه لو كان مديوناً أدونا لبطلت كقائه لحق الغرماء اهـ في
 (باب الحوالة) هي في اللغة التحويل والنقل وفي الشرع هي نقل الدين الخ وانما خصت بالدين لانها نقل شرعى في الدين ووصف شرعى يظهر ﴿٢٢٥﴾ انه في المطالبة فانقل الشرعى جاز ان يؤثر في الوصف

الشرعى كما ان البيع الشرعى جاز ان يؤثر في نقل الملك الذى هو وصف شرعى ويتبعه نقل العين الذى هو البيع اهـ في
 (وتصح بالدراهم المودعة)

يعنى اذا اودع رجل رجلاً ألف درهم واحال بها عليه آخر فهو جاز اهـ في

(بتفليس الفاضل اياه) اى حكمه بافلاسه قبل موته بعدما حبسه لانه عجز عن الاخذ منه بتفليس الحاكم اهـ

(ولا يبرأ بهلاكها) اى لا يبرأ الفاضل بهلاك المصوب لانه لا يطل الحوالة لانه فات الى خلف وهو الضمان

والخلف يقوم مقام الاصل وكان المصوب قائماً معنى فلا يطل وما اذا استحق المصوب بطلت الحوالة لان المصوب وصل الى مالكه فهو يوجب براءة الفاضل

ولو ادعى رقبة عبد فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعى لعله يضمن الكفيل قيمته * ولو كفل سيد عن عبده بغيره او عبد غير مديون عن سيده فعق قاضى ادى لا يرجع على الآخر

باب الحوالة

هى نقل الدين من ذمة ٥ ونصح في الدين لاقى العين برضى المحتال والمحتال عليه وقبل لا بد من رضى المحيل ايضاً واذنقت برى المحيل من الدين بالقبول فلا يأخذ المحتال من تركته لكن يأخذ كفيلاً من الورثة او الغرماء مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توى حقه وهو يموت المحتال عليه مطلقاً وانكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت عليها وعند مسابقتفليس الفاضل اياه ايضاً ونصح بالدراهم المودعة ويبرأ المحتال عليه بهلاكها وبالمصوبة ولا يبرأ بهلاكها * واذا قيدت الحوالة بالدين او بالوديعة او بالغصب لا يطل المحيل المحتال عليه مع ان المحتال استوفى لغرماء المحيل بعد موته وان لم يقيد بشئ فيه المطالبة ولا يطل الحوالة باخذها معالى المحتال عليه او عنده * واذا طالب المحتال عليه المحيل مثل ما حال به فقيل

من الضمان اهـ في (لا يطل المحيل الخ) يعنى لا يأخذ المحيل ذلك من المحتال عليه لتعلق حق المحتال كالمدين فانه لا يملك الزامن مطالبة لتعلق حق المرتهن به واودعه المحتال عليه الى المحيل ضمن لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال اهـ في

(لا تقبل بلاجة) والقول قول معين من المحتال يدعى عليه بدین وهو ينكره والقول للنكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحالة واقدامه عليها اقرارا منه بان عليه ديننا للمحتال لان لفظ الحوالة يستعمل بمعنى الوكالة اهـ (كتاب القضاء) وهو في الائمة لمسان مختلفة قال ابن قتيبة كلها تعود الى معنى واحد اصله الختم والفراغ من الامر وفي المشرع الزام وقصل الخصومات وقطع المنازعات ﴿ ٢٣٦ ﴾ وهو فرض كفاية

بالاجماع فان لم يصلح للقضاء الا واحد تعين عليه كما قال المصنف اهـ (ويصح تقليد الخ) وقيل لا يصح قضاؤه اصلا لانه

احلت بدین لي عليك لا تقبل بلاجة * ولو طالب المحيل المحتال بما احال فقال احلتي بدین لي عليك لا تقبل بلاجة * ونكره السفيينة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق

﴿ كتاب القضاء ﴾ شرحه الشريف في حكم

لا يأمن على نفسه لغسته وهو قول الائمة الثلاثة وينبغي ان يفتى به خصوصا في هذا الزمان وفي خلاصة الفتاوى اختلف الروايات في تقليد الفاسق القضاء والاصح له يصح التقليد ولو فسق العدل استحق العزل ولا يعزل في ظاهر الرواية وعليه مشايخنا اهـ (ووجوه الفقه) اى الطرق

القضاء بالحق من اقوى الفرائض وافضل المبادات * واهله من هو اهل الشهادة * وشرط اهليته شرط اهليتها والفاسق اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا يقبل كما يصح قبول شهادته ويجب ان لا تقبل * ولو فسق العدل يستحق العزل ولا يعزل في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا * ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا * والفاسق يصلح مقنيا وقيل لا * ولا ينبغي ان يكون القاضي فظا غايضا جبارا عنيدا

الاول

وينبغي ان يكون موثوقا به في دينه وعفافا وعقله وصلاجه وفهمه وعليه بالسنة والا ياروجوه الفقه * وكذا الفتن والاجتهاد شرط الاولوية فيصح تقليد الجاهل ويختار الإقندر والاولى * وكره التقليد لمن خاف الخيف والخز عن القيام به ولا بأس به لمن يثق من نفسه باداء فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا يستلهم ويجهز تقليده من السلطان الجبرون

القول له

اليمين او

من عا

اعضات به

اثنى يستنبط الفقه منها رائد اصول التي ينبغي عليها اهـ (وكره التقليد لمن خاف الخ) كبر لا يصير الدخول فيه شرطا لما بشرة القبيح وقيل بكره الدخول فيه مختار القول عليه

السلام من ابتلى بالقضاء فكلما ذبح نفسه بغير سكين وقد روى ان ابا حنيفة * اهل رجه الله دعى الى القضاء ثلاث مرات فالى حتى حبس وجلد كل مرة ثلاثين سوطا حتى قال له ابو يوسف لو قلدت لمنفعة الناس فنظر اليه شبه الم غضب فقال لو امرت ان اقطع البحر سباحة لكنت اقدر عليه فكاثر بك قاضيا ونكس رأسه ولم ينظر اليه بعد وهذا يدل على كراهة الدخول فيه وهو قول البعض والصحيح ان الدخول في القضاء رخصة طمعا في اقامة العدل اهـ

(وهي الخرائط) جمع خريطة وهي الكس اهـ في
 يكسر السين والجيم وتشديد اللام وهو الصك قال الله تعالى كطي السجل للكتب ومنه
 اسجل القاضي وتسجيله اهـ في
 (وغيرهما) اي غير السجلات والمحاضر مثل
 الصكوك ونصب الاوصياء والقيمين في الاوقاف وتقرر التفتقات المفروضة لان الديوان
 وضع ليكون حجة ٢٢٧ * عند الحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاء وهذا لان

القاضي يكتب تحتين
 احدهما في يده والاخرى

في يد الخصم اهـ في

(ويظهر) اي الجديد في حال

المجوسين لانه نصب ناظرا

للمسلمين والمراد المجوسين

في سجن القاضي فيبعث

القاضي ثقة بمحبهم في السجن

ويكتب اسماءهم واخبارهم

وسبب حبسهم ومن حبسهم

اهـ في

(فلا بأس به) لان الحكم عبادة

فلا يختص بمكان ولا ينعم احدا

من الدخول فيه ولا بأس ان

يكون منزله في وسط البلدة

وفقا بالناس ولا يجلس وحده

لانه يورث التهمة الا اذا كان

عالما بالقضاء ويعد عنه

الاعوان لانه اريب ويستحب

ان يحضر مجلسه جماعة من

الفقهاء ويشاورهم اهـ في

(ويسوي بين الخصمين) لقوله

عليه السلام اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليسوي بينهم بالجلوس والاشارة والنظر ولا فرق

في ذلك بين الكبير والصغير والاب والابن والخليفة والرعية والذمي والشريف والحر

والعبد والسلطان اهـ في

(جلوسا) اي بين يديه غير متربعين ولا مقفين

ولا محبتين ويكون بينهما قدر ذراعين ولا يقعد احدهما من الجانب الايمن والاخر

من الجانب الايسر لان جانب اليمين افضل اهـ في

اهل الديار الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق
 واذا تقلد يسئل ديوان قاض قبله وهي الخرائط التي
 فيها السجلات والمحاضر وغيرهما ويثبت امين
 يقضانها بمحضرة الموزل او امينه ويستلذه شيئا
 فشيئا ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة ويظهر
 في حال المجوسين من اقر بحق او قامت عليه به
 بينة الزمه * ولا يعمل بقول الموزل ولا ينادى عليه
 ثم يخلي سبيله بعد ما استظهر في امره * ويعمل
 في الودائع وغلات الموقوف بالبينه او باقرار ذي اليد
 لا يقول الموزل الا اذا اقرت بالبينه منه * ويجلس
 الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد والجامع اولى *
 ولو جلس في داره واذن في الدخول فلا بأس به *
 ولا يقبل هدية الامن قريبه او ممن حرت عهده بمهاداته
 ان لم يكن لهما خصومة ولم يزد على العادة * ومحضر
 الدعوة الصامة لا يتلوه وهي ما لا يتخذان لم يحضر
 * ويشهد الجنازة ويعود المريض ويقض مترجا
 وكاتب عدلا * ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا
 ونظرا ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يصفه
 دون الآخر ولا يصفه اليه ولا يمزج معه ولا يلقنه
 حجة * ويكره تلقيه الشاهد بقوله انشهد بكذا

(في غير موضع التهمة) اى فيما لا يستفيد بتلقيه زيادة علم كما اذترك لفظ الشهادة لان
لمجلس القاضي هيئة فكان تلقيه احياء لحقوقي المسلمين اهـ (ولا يبيع)
ولا يشتري في مجلسه لما فيه من التهمة ولا بأس بذلك في غير مجلس القضاء وروى الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكرهه ذلك وانما يبيع ويشترى من يعلم انه لا يجهل به وان علم انه
يجهل به لحكمة القضاء فانه يكرهه ان يبيع ويشترى منه كذا (٢٢٨) في المصطلح اهـ

واستحسنه ابو يوسف في غير موضع التهمة ولا يبيع
ولا يشتري في مجلسه ولا يمازج فان عرض له هم او نكاح
او غضب او جوع او عطش او حاجة كف عن
القضاء واذا تقليم اليه الخصمان فان شاء قال لهما
ما لكم ان شامسكت واذا تكلم احدكما سكبت الاخر

فصل

واذا ثبت الحق للمدعى وطلب حبس خصمه فان ثبت
بالاقرار لا يجهل به الا اذا امره بالاداء فاني (وان ثبت)
بالينة حبسه قبل الامر بالدفع وقيل لا (فان ادعى)
الفقر حبسه في كل ما زعمه بدل مال كالتن والقرض
او بالتزامه كالمهر والمجمل والكفالة لافيا حدا
ذلك الا اذا رهن خصمه ان له مالا (ويحبسه مدة)
يغلب على ظنه انه لو كان له مال لانه يظهر هو الصحيح
وقيل شهرين او ثلاثة فان لم يظهر له مال خلى
سبيله الا ان رهن خصمه على يساره فيؤبد حبسه
ولا تسمع البينة على ايساره قبل حبسه وعليه طاعة
المشايخ (ويحبس الرجس لثغرة زوجته)
لا يولد في دين ولده الا ان ابي من الانفاق عليه
ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه

من كان فيه
عقود له بالي
الحرم وروى
ابن حنبل

من كان فيه
عقود له بالي
الحرم وروى
ابن حنبل

(ولا يمازج) اى مطلقا معها
او مع احد هما او مع غيرهما
في مجلس الحكم ولا بأس به
في غيره بدون اكثار اهـ
(كف عن القضاء) لقوله عليه
السلام لا يقضى القاضي وهو
غضبان وفي رواية وهو شعبان
ولا نه يحتاج الى التفكير وهذه
الا حراض تمنح صحة التفكير
فتخل بالقضاء ويكره له صوم
الطهوع يوم القضاء لانه
لا يخلو عن الجوع ولا يتعب
نفسه بطول الجلوس لانه ربما
ضجر ويل ويشهد طرق النهار
واذا طمع في رضى الخصمين
ردهما مرة او مرتين لقول عمر
ردوا الخصوم عسى ان
يصلحوا وان لم يطمع انفذ
القضاء بينهما لعدم الموجب
للتأخير اهـ

(او بالتزامه) لانه اذا حصل
المال في يده ثبت غناؤه واقدامه

على التزامه باختياره دليل بساره انه لو لا يلزم الامانة على ادائه والمال (والاول)
الذى يحبس فيه غير مفتر حتى يحبس في الدرهم ومادونه اهـ (ويحبسه)
مدة يغلب الخ (وتلك يختلف باختلاف الشخص والزمان والمكان والمال فلامعني لتقديره
وما جاء فيه من التقدير بشهرين او ثلاثة اواربعة او خمسة او ستة او شهر انفا في
وبس بتقدير حتما اهـ في

(والاخرج) ثلاثه ملك كالورض مرض مرضا مخوفا ولا يخرج لجمعة ولا جنازة ولو اعطى كقبلا
 ولما قارب الا اذا لم يجد من يجهره ولا يمنع قريبه وجيرانه من الدخول عليه ولكن
 لا يمكنون من المكث طويلا هـ ق (ولا يمكن المحترف الخ) اعلم ان هذه المسئلة
 لم تذكر في الكتب التي نقل عنها في هذا العمل ووفقني الله بفضلها ان ظفرت بها في كتاب
 الجبر من الهداية ٢٢٩ و كذا قوله ويمكن الخ والمحترف لا يمكن من الاشتغال بعمله هو
 الصحيح ليخبر قلبه فينبعث

على قضاء دينه بخلاف ما
 اذا كانت له جارية وفيه
 موضع يمكن وطؤها لا يمنع منه
 لانه قضاء احدي الشهوتين
 فيصبر قضاء الاخرى

(بل يلزمونه) لقوله عليه
 السلام لصاحب الحق يد
 ولسان اراد بالبد الملازمة
 وباللسان التقاضي هـ ق

(حيث دار) ولا يجسوه في

موضع لانه حبس ولو اختار
 المطلوب الحبس والطالب
 الملازمة فالحيار للطالب لانه
 ابلغ في حصول المقصود
 لاحتيازه الاضيق عليه الا اذا
 علم القاضي انه يدخل عليه
 بالملازمة ضرر ريبين فحينئذ
 يجسبه دفعا للضرر عنه هـ ق

(ان له مالا) لان القضاء

بالافلاس عندهم يصح

فثبت المسرة ويستحق النذرة للبصرة وعند ابي حنيفة لا يتحقق القضاء بالافلاس
 لان وقوف الشهود على عدم المال لا يتحقق الاظهارا فيصلح للدفع لا بابطال الحق
 في الملازمة هـ ق من كتاب الجبر من الهداية هـ ق
 والمضاربة بالمجبودين لتكون بمنزلة الدين اذ لو لم تكن مجبودة لصارت من جملة
 الاعيان المنقولة ولا يقبل كتاب القاضي فيها هـ ق

والاخرج * ولا يمكن المحترف من اشتغاله فيه هو
 الصحيح * ويمكن من وطئ جاريته ان كان فيه خلوة *
 واذا ثبت المدقة لم يظهر له مال خفي سبيله * ولا يجوز
 بينه وبين غريمه بل يلزمونه ولا يمنعونه من التصرف
 والسفرويا خذون فضل كسبهم بينهم بالخصص *
 والملازمة ان يدوروا معه حيث دار فان دخل داره
 جالسوا على الباب * ولو كان الدين لرجل على
 امرأة لا يلزمها بل يبعث امرأته تلازمها وقالا
 اذا اقلبه الحاكم يحول بينه وبين غريمه الان يبرهنوا
 ان له مالا

فصل

اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر حكم بها
 وكتب بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب
 لا يحكم بل يكتب بها ليحكم المكتوب اليه وهو كتاب
 القاضي والكتاب الحكمي وهو قتل الشهادة في
 الحقيقة * ويقبل في كل ما لا يستط بالشبهة كالدين
 والمصار والكاح والنسب والفسب والامانة والمضاربة
 المجبودين وعن محمد قوله في كل ما ينقل وعليه
 المتأخرون وبه يفتي * ولا بد ان يكون الى معلوم بان

(من قضاة المسلمين) لان غيره صار تبعاله وهو معروف ولومات القاضي الكاتب بعد ما اقر الكتاب لا يطل في طاهر الرواية ويحكم به ﴿٢٣٠﴾ المكتوب اليه لانه وجب

يقول من فلان الى فلان ويد كر نسبهما فان شاء قال بعده والى ~~كل~~ من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقرأه على من يشهدهم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسمائهم داخله ويختتم بحضرتهم ويحفظوا ما فيه ويسلمه اليهم ^{كذلك} وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم ^{بأنه} كانه لما ابتلى بالقضاء واختار المرخصى قوله وليس الخبر كالبيان واذا وصل الى المكتوب اليه ينظر الى ختمه ولا يقبله الا بحضور الخصم وبشهادة رجلين اورجل وامرأتين انه كتاب فلان القاضي قرأه عليا وختمه وسلمه اليها في مجلس حكمه وعند ابي يوسف انه كتاب فلان وختمه وعنده ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا فقهه وقرأه على الخصم والزمه بما فيه • ويطل الكتاب بموت الكاتب ^{او} موته قبل وصول الكتاب بموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين • لا يموت الخصم بل ينقل على وارثه • واذا علم القاضي بشئ من حقوق العباد في زمن ولايته ومحلها جازله ان يقضى به

فصل • كذا في كتابه

فصل • كذا في كتابه

لا يطل ا ه ق
(وليس الخبر كالبيان) يعني ان ابا يوسف قبل ان ابتلى بالقضاء كان يقول فيه مثل ما قاله ولما ابتلى بالقضاء وما بين ما فيه قال جيع ذلك ايس بشرط تسهلا على الناس ا ه سواسي
(ايس بشرط) وهذا عند ابي حنيفة ومحمد ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة والصحح انه يفيض الكتاب بعد ثبوت العدالة ا ه ق
(بل ينقل على وارثه) لقيامه مقامه ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحدود والقصاص لان فيه شبهة البدلية فصار كالشهادة على الشهادة ا ه ق
(جازله الخ) لان علمه كشهادة

الشاهدين بل اول لان اليقين حاصل بما علمه بالمعينة والسماع والحاصل • (و) بالشهادة غلبة الظن والاجماع على ان قوله على الانفراد مقبول فيما ليس خصما فيه ا ه ق

في غير حد وقود) لان شهادتها لا تقبل فيهما فلا يصح قضاؤها فيهما وفي شرح
الجامع الكبير لو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل واحد أنين نفذ قضاؤه ولبس لغيره
ابطاله لانه قضاء في فصل مجتهد فيه فان شربها اجازته شهادة النساء في الحدود اهـ في
(فتاؤه لا ينزل الخ) واذا عزل السلطان القاضي لا ينزل مالم يصل الخبر اليه كالوكيل
وموت السلطان لا يوجب (٢٣١) عزل القاضي بخلاف الوكالة والقاضي اذا قال

عزلت نفسي او اخرجت
نفسى وسمع السلطان ينزل
كافي الوكالة اما بدون سماع
السلطان لا وقيل لا ينزل
القاضي بعزل نفسه اهـ في
(كافي الوكالة) يعنى الوكيل
بالبيع والشراء اذا وكل غيره
قباشرو وكيله بحضرته
او بغيره فاجاز لان
المقصود حضوره وقد حصل
كذا في الهداية اهـ في

(والاجماع) اى اذا قضى
القاضي ورفع حكمه الى قاض
اخر يجب عليه امضاؤه الا
ان يكون مخالفا للكتاب
كالتقضاء بجعل متروك التسمية
حامدا فانه يخلف لقوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه وذكر في اصول الفقه
ان العلماء اختلفوا في ان
الاجماع هل يتعقد باتفاق
اكثر المجتهدين او لابد من

ويجوز قضاء المرأة في غير حد وقود ولا يستخلف قاض
الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة
واذا استخلف المفوض اليه فتاؤه لا ينزل بعزله
ولا بموته بل هو نائب الاصيل وغير المفوض ان
قضى فتاؤه بحضرته او بغيره فاجازه جاز كافي الوكالة
* واذا رفع الى القاضي حكم قاض آخر في امر
اختلف فيه الصدر الاول امضاه ان لم يخالف
الكتاب والسنة المشهورة او الاجماع وما اجمع
عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض * والقضاء
بجمل او حرمة ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور
اذا ادعى بسبب معين وعندهما لا ينفذ باطنا بشهادة
الزور * فلوا قامت بينة زورا انه تزوجها وحكم به حل
لها تكيته خلافا لهما وفي الاملاك المرسلة لا ينفذ
باطنا اتفاقا * والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه
ناسيا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتى وعند الامام
ينفذ اوناسيا وفي العمد رويتان * وشيخى على فائب
الاجمعة تائه حفيظة وكيله او شرعا كوصى
نصبه القاضي او حكما بان كان ما يدعى على
القائب سببا لما يدعى على الخاضر فان كان شرطا
لا يصح * ويقرض القاضي مال اليتيم ويكتب

اتفاق الكل في الهداية اختاران تفق الاكثر كافي في مقابلة الاكثر لايه تبرخلاف الاقل
وفي كتب اصول الفقه رجحوا هذه المسئلة اهـ في
وانطلاق والبيع والشراء والاقانة واورد بانعيب اهـ في
قال في الهداية وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضاء بما هو خطأ عنده وعليه الفتوى
ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا اى من الكتاب والسنة المشهورة والاجماع اهـ في

(قبل حكمه) لان حكمه موقوف على رضاها فاذا رجع واحد منهما قبل تنفيذ الحكم يتعدم الحكم لعدم الرضى اهـ في
 شرعية عليهما كالفاضي اذا حكم لهم اهـ في
 على ذلك بفعل الاحتياج الى الفاضي فلا يبقى رونق لحكم الشرع اهـ في (لا ينفذ)
 لان حكمه ينفذ في حقهما دون العاقلة لانهم مارضوا به (٢٣٢) ولو حكم بالدية على

القاتل في ماله لا يجوز ايضا
 لان الشرع اوجب الدية على
 العاقلة لا في مال القاتل ولو
 ثبت القتل باقرار القاتل يجوز
 الحكم بالدية لان العاقلة
 لا تحصل صلحا ولا عمدا ولا
 اعترافا اهـ في

(مسائل شتى) اى متفرقة
 وهو جمع شئت ومسائل خبر
 لمبتدأ محذوف وشئ صفة
 لمسائل اهـ في

(تفسير لقوله) اى لقول ابن
 حنيفة لانه انما يمنع ما فيه
 ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه
 فلا خلاف بينهم وقيل لابل
 بينهم خلاف وهو في محل
 وقوع الشك فالاشك في عدم
 ضرره كوضع مسمار صغير
 او وسط يجهز اتفاقا وما فيه
 ضرر ظاهر كفتح الباب بئبغى
 ان يمنع اتفاقا اهـ في

(زائفة) اى سكة من زائفة
 الشمس اذا مالت وتسمى المحلاة والسكة زائفة ليلها من طرف الى طرف (و)
 اهـ في (غير نافذة) اى الى سكة اخرى لان الباب يقصد للمرو ولا حتى لهم
 في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لاهلها على الخصوص الا ترى انه لو بيعت
 دار منها كان حق الشفعة لهم لاهل الاولى اهـ في

لاجل ذكر الحق * ولا يجوز ذلك للوصى وللأولاد
 في الأصح

(فصل)

ولو حكم الخصمان من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح
 ونفذ حكمه عليهما بيينة او اقرار او نكول واخباره
 باقرار واحد الخصمين وبعد آلة الشاهد حال ولايته *
 ولكل منهما ان يرجع قبل حكمه لا بعده * واذا رفع
 حكمه الى قاض امضاء ان وافق مذهبه والافضه *
 ولا يجوز الحكم في حد وفود * ويصح في سائر
 المجتهدين قالوا ولا يفي به دفعا لعماسر العوام *
 ولو حكمه في دم خطأ في حكم بالدية على العاقلة لا ينفذ
 ولا يصح حكم المحكم ولا المولى لاويه وولده وزوجته
 ويصح عليهم ويصح لمن ولاه وعليه ذهبة كنه زكاة

(مسائل شتى)

لبس لئى سفل عليه علو لغير ان يتد في سفله او يتقب
 كوة الارضى دى الملو * ولا لئى العلوان يبنى عليهم *
 وعند هما الكل منهما فعل ما لا ضرر فيه بلا
 رضى الآخر وقيل قولهما صغير لقبوله *
 وليس لاهل زائفة مستطيلة بئبغى منها
 مستطيلة غير نافذة فتح باب في المشعة وفي النافذة

اهـ في (مسائل شتى) اى متفرقة وهو جمع شئت ومسائل خبر لمبتدأ محذوف وشئ صفة لمسائل اهـ في

سبحان الله

وغيره

ولا يروى

(لهم ذلك) لان لكل واحد منهم حق المروفي كلها اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دارونها هـ ق

(ولان اقر بقبض الجباد الخ) ثم ادعى انها زيوف لانه تناقض لان حقه في الجباد فالاقرار بقبض حقه اقرار بقبض الجباد وان الثمن كان جبادا والاستيفاء عبارة عن القبض بوصف التمام واذا ادعى انها زيوف بعد الاقرار بها ﴿٢٣٣﴾ يكون تناقضا ولهذا يجوز في الصرف والسلم

بالنهر جرة والزيوف لا يستدرة لئلا يطرأها لهم ذلك * ومن ادعى هبة في وقت فسل بينه فقال بجحد في الهبة فاشترته منه ولم يقل ذلك فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل ومن ادعى ان زيدا اشترى جاريته فانكر زيد وتركه وخصومته حل له وطئها * قوله هـ ق

ومن اقر بقبض عشرة وادعى انها زيوف او نهر جرة صديق * لان ادعى انها ستوفة ولا ان اقر بقبض الجباد او حقه او الثمن او بالاستيفاء * والزيوف ما يرد به المالك * والنهر جرة ما يرد به التجار ايضا * والستوفة ما غلب غشه * ومن قال لمن اقر له بالف لبس لي عليك شيء ثم قال في مجلسه نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال له اشتريت مني هذا ثم صدقه * ومن قال لمن ادعى عليه مالا ما كان ذلك على شيء قط فبرهن عليه به فبرهن هو على القضاء او الابرأ قبل وان زاد على انكاره ولا عرفك فلا * ولو ادعى على آخر بيع امته منه واراد ردّها يعيب فانكر فبرهن المدعى على البيع وانكر على البراءة من كل عيب لا يسمع برهان المنكر * وذكر ان شاء الله في آخر صك يبطل كله وعندهما آخره فقط وهو

(فلا) اي فلا تقبل بينة المدعى عليه على القضاء او الابرأ لتعذر التوفيق بين قولييه لانه لا يكون بين اثنين معاملة وقضاء واقضاء بلا معرفة احدهما صاحبه وذكر القدوري انها تقبل ايضا هـ ق (يبطل كله) اي عنداني حنيفة وهو قياس لان الكل كشيء واحد يحكم العطف ولوترك فرجة قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل السكون هـ ق (وعندهما آخره فقط) لان الاصل في الجمل استقلال الصك يكتب للاستيثاق فلا وانصرف الى الكل كان مبالا فيكون ضد ما قصدوه فينصرف الى ما يليه ضرورة هـ ق

(فأقول له) أي للوارث مع عيذه لأن الإسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها أي
 كما في مسألة الطاحونة إذا اختلف المؤجر والمستأجر في جريان الماء ١٥٠ ق
 (دفع الوديعة إليه) لأنه أقران ما في يده حتى الوارث بطريق الخلافة فصار كما لو أقرنه حتى
 المورث وهو صحيح بطريق الأصالة ١٥١ ق (قضى للاول) أي قضى بالمال
 كله للاول لأن هذا شهادة على الاول بمسد انقطاع يده ﴿٢٣٤﴾ عن المال فلا يتقبل

١٥١ ق

(وعندهما يؤخذ) لهما
 أن القاضى ناظر للعيب
 والظاهر أن في التركة وارتا
 غائباً أو غيرهما غائباً بالان الموت
 قديم بختة فيضاط بالكفالة
 كما إذا دفع الأبق أو اللقطة
 إلى صاحبه أو أعطى امرأة
 الفائب الغفغة من ماله

١٥٢ ق

(ووضع عند أمين) وإن ترك
 في يده لهما أن الجاحد خائن
 فلا يترك المال في يده بخلاف
 المقر له أمين وله أن القضاء
 وقع للميت مقصوداً واحتمال
 كونه مختاراً للميت ثابت فلا
 ينقص به كما إذا كان مقراً
 وبجسوده قد ارتفع بعضه
 القاضى والظاهر عدم الجسود
 في المستقبل لصيرورة الحادثة
 معلومة له والقاضى كذا في
 الهداية ١٥٢ ق

استحسان

﴿فصل﴾

مات نصراني فقالت زوجته اسلمت بدم موته وقال
 وارثه بل قبله فأقول له وكذا لو مات مسلم
 فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الوارث بل
 بعد ١٥٣ ق وإن قال المودع هذا ابن مودعى الميت
 لا وارث له غيره دفع الوديعة إليه ١٥٤ ق وإن قال لآخر
 هذا ابنه أيضاً وكذبه الاول قضى للاول ١٥٥
 ولو قسم الميراث بين الورثة أو الغرماء بنهضة
 لم يقولوا فيها لانعرف له وارثاً أو غيرهما آخر لا يؤخذ
 منهم كفيلاً وهو احتياط ظلم وعندهما يؤخذ ١٥٦
 ق ومن ادعى عقاراً ارتأه ولاخيه الغائب وبرهن عليه
 دفع إليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا أخذ كفيلاً
 منه ولو جاحداً وقال إن كان جاحداً أخذ النصف
 الآخر منه ووضع عند أمين وفي المنقول يؤخذ منه
 بالاتفاق وقيل على الخلاف وإذا حضر الفائب
 دفع إليه نصيبه بدون إعادة البيعة ومن أوصى بثلاث
 ماله فهو على كل مال ١٥٧ ق ولو قال مالى أو ما أملك
 صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه أرض
 العشر عند أبي يوسف خلافاً لمحمد فإن لم يكن له

(بدون إعادة البيعة) لأن أخذ الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين فيما يستحق له مال ١٥٨
 وعليه ديناً كان أو عيناً لأن المقضى له وعليه تمامها والميت في الحقيقة وواحد من الورثة
 يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الأسبق لنفسه لأنه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً
 عن غيره ١٥٩ ق (فهو على مال الزكاة) والقياس أنه يلزمه التصديق بالكل وبه
 قال زفره وم اسم المال كما في الوصية ١٦٠ ق

(بخلاف الوكيل) فان وكله شخص ولم يعلم بها لا يكون وكلا حتى لو باع شيئا من المال الموكل فيه قبل العلم ثم علم لم يجز اه ق (وان فاسقا) او صغيرا يعقل لانه من المعاملات وليس فيه الزام ولذا لا يشترط فيه الحرية والاسلام ولا يشترط فيه الاتمير اه ق (هو كالاول) لانه من المعاملات ولا يي حنيقة ان فيها الزامه من وجه فبشترط فيه احد شرطى * ٢٣٥ الشهادة اما العدالة او العدد وبيان الزام ان الوكيل يلزمه العهدة على تقديره

ان يتصرف اه ق (لا يضمن) اي القاضي او امينه الثمن للمشتري لان امين القاضي قائم مقام القاضي والقاضي قائم مقام الخليفة وعلى واحد منهم لا يلزمه الضمان لانه يؤدي الى تقاعدهم عن قبول الامان فتعطل مصالح الناس اه ق

(وهو على الغرماء) لانه عامل لهم وقيل لا يرجع عليهم لان الضمان وجب عليه بفعله والاول اصح والوارث اذا تبع له كان بمنزلة الغريم لانه اذا لم يكن في التركة ذين كان العاقد عاملا له فيرجع عليه بما لحقه من العهدة كذا في الزايعي اه ق (وسمك فعلة) اي ولا تلام عليه عند الله تعالى لان اطاعة ولي الامر واجبة اه ق

(والا فلا) اي وان لم يكن

بالصفة المذكورة بان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا اه ق (صدق القاضي) لان المعضي عليه لما اقرته فعل ذلك في حال قضائه صار معترفا بشهادة ظاهرة للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب الضمان عليه بحال فيجوز القول قوله اه ق (ولا يبين عليه) اي على القاضي لانه لو لم يبين اليقين لكان خصما وقضاء الخصم لا ينفذ اه ق

مال غيره امسك منه قوته فاذا اصاب ما لا تصدق بمثل ما امسك ومن اوصى اليه ولم يعلم فهو وصي بخلاف الوكيل * وقيل في الاخبار بان وكيل خبر فرد وان فاسقا لا في العزل منه الا خبر عدل او مستورين وعندهما هو كالاول * وكذا الخلاف في اخبار السيد بجنابة عبده والشفع بابيع والبكر بالتزويج ومسلم لم يهاجر بالشرائع * ولو باع القاضي او امينه عبدا للغرماء واخذ المسال فضاغ واستحق البند لا يضمن ويرجع المشتري على الغرماء ولو باعه الوصى لاجلهم بامر القاضي ثم استحق او مات قبل قبضه فضاغ المال رجع المشتري على الوصى وهو على الغرماء * ولو قال لك قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وسعك فعلة وكذا في العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره والا فلا * ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا ما لم يبين سبب الحكم * ولو قال قاض عزل لشخص اخذت منك الف ساود فعتها الى فلان قضيت بها عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق ففسال بل اخذتها او قطعت ظمنا واعترف بكون ذلك حال ولا يته صدق القاضي ولا يبين عليه * ولو قال

(هو الصحيح) لانه متى اعترف انه كان غاصبا صححت اضافته الاخذ الى حالة القضاء لان حالة القضاء مبهمة وهي منافية للظن فكان القول له اه (هنا) وهو زعم المأخوذ منه والمقطوع ان القاضي فعل ذلك قبل التقليد او بعد المرئ بما اقر القاضي فافر القاطع والقاضي اني فعلت ذلك بامر القاضي اهق (كتاب الشهادات) الشهادة على الوقف المشهور بالشهرة جائزة على اصل الوقف واقبت بجوازها اما شرائط (٢٣٦) الوقف فلا كما قال شمس الأئمة

فصله قبل ولا يتك او بعد هـ ذلك وادعى القاضي فمله في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح والقاطع او الآخذ ان كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن هنالا في الاول

كتاب الشهادات

هي اخبار بمحق للغير على الغير عن مشاهدة لاصن ظن ومن تعيين لعملها لا يبعد ان يتمتع منه ويقرض اما وما بعد العمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغيره وسترها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق * وشرط للزنى اربعة رجال * وللفصاص وبقية الحسد ود رجلان * وللولادة والبكارة وعيوب النساء مما لا يطلع عليه الرجال امرأة وكذا لاستهلال المولود في حق الصلاة لا الارث وعندهما في حق الارث ايضا * ولغير ذلك رجلان او رجل وامرأتان مالا كان او غير مال كالكاح والرضاع والطلاق والوكالة والوصية * وشرط لكل الحرية والاسلام والعبدالة ولفظ الشهادة فلا تصح اوقال اعلم او اتيقن (ولا يسأل قاضي عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حد او قود وعندهما يسأل في سائر الحقوق سرا وعلتا وبه يفتى في زماننا * ويجزى

المرخصى قلت هكنا ونص الفضلى ان الشهادة على الوقف بالشهرة لا يجوز ذكره في فتاواه قبل القضاء بشهادة كال الشيخ الامام ظهير الدين لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا ان هذا وقف على المسجد او على المقبرة او ما اشبههما حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم اه تمة الفتاوى (وعندهما في حق الارث) لانه صوت عند الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهم على نفس الولادة كذا في الهداية

اه في (فلا تصح الخ) لان ركنها لفظ الشهادة فلا تصح بغيرها قاله حينئذ للتفريع اه في

(لا في حد) لقوله عليه السلام

المسلمون عدول لبعضهم على بعض الا بعدوا في القذف اهق * الاكتفاء

(لا بد من الاثنين) لان التزكية في السر في معنى الشهادة عنده ولهما انها ليست في معنى الشهادة اهـ ق (يشهد بكل ما سمعه الخ) الشهادة بالسماح لا تجوز الا في اربعة مواضع الموت والنسب والنكاح والقضاء واما الوقف فالصحيح جواز الشهادة على اصل الوقف لا يقي بعد انقضاء قرون وانه يشتهر لكن على شرائط للوقف لا تجوز ولا يشترط ان تلفظ ﴿٢٢٧﴾ المخبر بلفظ الشهادة عندهم يشهد اما الذي يشهد عنده القاضي فانه يلفظ بلفظ

الشهادة اهـ خلاصة الفتاوى

وان فسر الشاهد للقاضي بالناسم بطلت الا في الوقف والصحيح انه قبل الشهادة بالناسم في اصله دون شرائطه اهـ زاهدي

(ولا يشهد على شهادة غيره)

الا ان يشهد عليها

اهـ ق

(بخطه) لان الخط يشبه الخط فلم يحصل العلم قبل هذا على قول ابي حنيفة رحمه الله

اهـ ق

(واصل الوقف) اي بان فلانا وقف هذه الدار مثلا على كذا واحترز بقوله اصل الوقف عن شرائطه لان اصله هو الذي يشهده دون شرائطه فلا قبل فيها بالناسم اهـ ق (من عدلين الخ) لانه اقل

(وهو المختار) لان

الاكتفاء بالسر* وبكفي في التزكية هو عدل في الاصح وقبل لا بد من قوله عدل جائز الشهادة* ولا يصح تمثيل الخدم بقوله هو عدل لكن اخطأ أو نسي فان قال هو عدل صدق ثبت الحق* وبكفي الواحد لتزكية السر والترجة والرسالة الى المزمكي والاشنان احوط* وعند محمد لا بد من الاثنين* وتشترط الحرية في تزكية العلانية دون السر

فصل

يشهد بكل ما سمعه او رآه كالباع والافرار وحكم الحاكم والنصب والقتل وان لم يشهد عليه* ويقول اشهد لا اشهد في ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداءها او اشهاد الغير عليها ما لم يشهد هو عليها* ولا يعمل شاهد ولا خاض ولا راو بخطه ما لم يتذكر وعندهما يجوز ان كان محفوظا في يده* ولا يشهد بما لم يصاب به الا بالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذا اخبره بها من شقيه من عدلين او عدل وحدثين وفي الموت يكفي العدل ولو اثنى وهو المختار* ويشهد من رأى جالسا مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن رأى رجلا وامراة يسكنان معا ويتبعهما انبساط

نصاب يفيد العلم الذي يبنى عليه الحكم في المعاملات اهـ ق

الاس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يحضره غالبا لا واحدا وواحدة اهـ ق

(ان وقع في قلبه ذلك) لان الملك في الاشياء انما يعرف بطريق الظاهر ولا دليل لمعرفة الملك في حق الشاهد سوى اليد بلامنازعة قالوا انما يحل له ان يشهد بالملك الذي اليد اذا وقع في قلبه انه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك غيره لا يحل له ان يشهد بالملك لان الاصل اعتبار علم اليقين فيصير الى ما يشهد به القلب وقول المصنف ان وقع في قلبه ذلك هذا من ابي يوسف على ما في الهداية فتدبر اهـ

﴿ ٢٣٨ ﴾

الازواج انها زوجته ومن رأى شيئاً سوى الادعى في يد متصرف فيه تصرف الملاك انه ان وقع في قلبه ذلك والادعى ان علم رقه او كذا ان صغيراً لا يصبر عن نفسه فكذلك * ولو فسر للقاضي انه شهد بالنساع او بمعاينة اليد لا يقبلها * ومن شهد انه حضره فن زيد او صلى عليه قبلت وهو عاصي

﴿ باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ﴾

لا تقبل شهادة الاعمى خلافاً لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيراً ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحملها حال الرق والصغر واديا بعد التقى والبلوغ ولا شهادة المحدود في قذف وان تاب الا ان حد كافراً ثم اسلم ولا الشهادة لاصله وان علا وفرعه وان سفل وعبد ومكاتبه واحد الزوجين للآخر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة المختف الذي هو يفعل الردي * وانما نعمة والمغنية والعدو بسبب دنيا على عدوه وممدن الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور او بالضبور او يغني للناس او يلعب بالنرد او يقاتر بالشرنج او تقوته الصلاة بسببه او يرتكب ما يوجب الحد او يأككل الربا

(ان علم رقه) لان الرقيق لا يكون في يد نفسه وكذلك الصغير الذي لا يصبر عن نفسه لا يده اهـ
(لا يقبلها) الا في الوقف فان الشاهدين اذا فسر اشهادهما بالنساع تقبل اهـ فصول عاصي

(وهو عاصي) للموت حكماً حتى لو فسر للقاضي قبل تفسيره فقبل شهادته لان ذلك يزيد للقاضي علماً وهو لم يشهد الا بما علم فوجب قبولها اهـ
(وان تاب) ومن اتهم شرب الخمر في بيته لا تسقط عدالته وان كانت كبيرة وانما تسقط ان اظهر ذلك او خرج سكراناً يسخر منه الصبيان لان مثله لا يمتنع عن اسكذب اهـ
قاضيخان
(الذي هو يفعل الردي)

(او يغني للناس) لانه يجمع الناس على ﴿ او ﴾

فيشبه بالنساء اهـ ق

لهو ولعب والمغني يسميهم غناه لانه لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره لا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح وان اشد شمرافه وعظا وحكمة فهو جائز بالاتفاق اهـ ق

(السلف) وهم الصحابة والتابعون ومن اقتنى آثارهم في الدين اهـ ق
 (دون عكسه) أي لا تقبل شهادة المستأمن على الذي لعدم ولايته عليه اهـ ق
 (لا تقبل) أي لا تقبل شهادتهما للتهمة لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الفائب
 فلم تثبت بشهادتهما مكان التهمة اهـ ق (وهو يدعيه قبلت)
 والقياس أن لا تقبل ﴿٢٣٩﴾ وان ادعى لان لهم في هذه الشهادة نفعاً بان الوارثين

قصدا به نصب من يتصرف
 لهما ويقوم باحياء حقوقهما
 اهـ ق

(على جرح مجرد) قال العلامة
 ابن الهمام المراد بالجرح
 المجرد ما جرد عن حق
 الشرع أو العبد فان كان
 منضمّا الى احد هما سمحت
 الشهادة وحكم بهما وذلك
 بان يشهدوا ان الشهود فسقة
 او زناة او اكلف الزبا وعلى
 اقرارهم انهم شهدوا بالزور
 او انهم وجعوا عن الشهادة
 او اقرارهم ان المدعى يبطل
 في هذه الدعوى او اقرارهم
 ان لا شهادة لهم على المدعى
 عليه في هذه الحادثة لا تقبل
 لثلاثة اوجه اصحها الوجهان
 اللذان ذكرهما المصنف
 احدهما ان الشهادة انما تقبل
 للحكم فلا بد من كون المشهود
 به مما يدخل تحت الحكم

او يدخل الحزام بلا اضرار او يفعل ما يستحق به كالبول
 والاكل على الطريق او يظهر سب السلف * وتقبل
 الشهادة لاجبه وعنه ومجرمه رضاعا او مصاهرة
 * وشهادة اهل الاغواء الا الخطاوية * والذي
 على مثله وان اختلفا ملة وعلى المستأمن دون عكسه
 والمستأمن على مثله ان كانا من دار واحدة وهدو
 بسبب الدين ومن الم بصغيرة ان اجنب الكبار غلب
 صوابه على خطاه والافلف والخصى وولد الزنى
 والخشي والعمال والمعتق لمعتقه والمعتبر حال الشاهد
 وقت الاداء لا وقت التحمل * ولو شهد ان اباهما
 اوصى الى زيد وهو يدعيه قبلت وان انكر فلا *
 ولو شهدا ان اباهما الفائب وكلاه لا تقبل وان ادعاه
 ولو شهدا ثمانية اوصى الى زيد وهو يدعيه
 قبلت وكذا لو شهد مد يونه او من اوصى لهما
 او وصياه ولا تقبل الشهادة على جرح مجرد
 وهو ما يفسق به من غير ايجاب حق للشرع
 او لهبده نحو هو فاسق او آكل ربا او انه
 استأجرهم * وتقبل على اقرار المدعى بنفسه
 وعلى انهم عبيد او محذودون في فئدة او شاربوا
 خمر او قذفوا او شرعوا المدعى او انه

والفسق لا يدخل تحت الحكم ولبس في وسع القاضي الزام الفسق لاحد الثاني انه بمجرد
 هذه الشهادة يفسق الشاهد فلا تقبل وهذا لان فيه اشاعة الفاحشة وهو متوعد عليه
 قال الله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة الخ اهـ ق

(موافقة الشهادة الدعوى) لا تنفع الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت فيما يخالفها والشرط بوافقها في المعنى دون اللفظ حتى لو ادعى المدعى الغصب فشهد احدهما على الغصب والآخر باقرار المدعى عليه بالغصب تقبل اهـ ق (بملك مطلق ردت) اى الشهادة لانهما شهدا باكثر مما ادعى المدعى لانه ادعى ملكا حادثا وهما شهدا بملك قديم وهما ﴿٢٤٠﴾ مختلفان

استأجرهم لها بكذا او اعطاهم ذلك مما كان لى عنده او اتى ماله لهم بكذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على فشهدوا * ومن شهد ولم يبرح حتى قال او همت بعض شهادتي قبل ان كان عدلا

باب الاختلاف في الشهادة

شرط موافقة الشهادة الدعوى فلو ادعى دارا شراء او ارنا وشهدا بملك مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهد في اللفظ ومعنى فلا تقبل لو شهد احدهما بالف او مائة او طلقة والآخر بالفين وبمائتين وبطلقتين او ثلاث وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالف والآخر بالف ومائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت على الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة ومائة وطلقة ونصف * ولو شهدا بالف او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الالف لاهل القضاء مالم يشهد به آخر * وينبغي لمن علمه ان لا يشهد حتى يقر المدعى به * ولو شهدا بقتله زيدا يوم الخميس وكذا آخر ان يقتله اياه فيه باكوفة ردنا فان قضى باحدهما او لا بطلت الاخيرة * ولو شهدا بسرقة بقرة واختلفا في لونها قطع

فان الملك المطلق ثبت من الاصل حتى يستحقه المدعى بزواجه بخلاف الملك الحادث ويرجع الباعة بعضهم على بعض فيه فصارا غيرين (وفي عكسه تقبل) وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدا بالملك بسبب معين لانهما شهدا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة اهـ ق

(ومعنى) اى عند ابي حنيفة وعندهما تكفي الموافقة معنى والمراد من اتفاقهما لفظا تطابق اللفظين في اعادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن وفي الخلاصة اذا شهد احد الشهود على الحق فمضرا واثاني شهد على شهادته او على مثل شهادته لا تقبل وقال في منية المعنى لا تقبل

بالاجماع اهـ ق

(تقبل على الاقل) لانهما اتفقا على الاقل وتغرد احدهما بزبادة فثبت ما اتفقا * (تقبل على الاقل) لانهما اتفقا على الاقل ولا يكون مكذبا عليه دون ما اتفرده احدهما ولكن الشرط ان يدعى المدعى الاكثر لئلا يكون مكذبا بالشهادة اهـ ق (على الالف اتفاقا) لانهما اتفقا على الالف لفظا ومعنى اهـ ق (ردنا) لان احدهما كاذب يبين وايسر احدهما اولى من الاخرى فنهارتا اهـ ق (بطلت الاخيرة) لان الاولى رجحت باتصال القضاء بها فلا

تنقض بالثانية اهـ

(وفي النصب لا تقبل اتفاقاً) بان قال احدهما غصبت برة يضاء فقال الآخر سوداء لان النصب يقع بالهار وهو يقرب منه غالباً فلا يشبه عليه الحال فلا تقبل الشهادة اهـ في (والمرأة) اى في الخلع لان هؤلاء يصدقون اثبات الملك فكان المقصود اثبات العقد وهو مختلف فلا تقبل اهـ ق (وان ادعى الآخر) اى المولى في الخلق على مال ٢٤١ وولى المقتول في الصلح عن قود والمرتهن في الرهن والزوج

في الخلع اهـ ق

(عند اول المدة) يعنى اذا كانت الدعوى في الاجارة في اول المدة قبل استيفاء المقتود عليه واختلف الشاهدان لا تقبل الشهادة كما لا تقبل عند الاختلاف في المبيع للحاجة الى اثبات العقد اهـ ق

(او في يده) اى عند الموت او في يد من قام مقامه من المستعير وغيره لان يده ان كانت يد ملك عند الموت فظاهر وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تغلب يد ملك بواسطة الضمان اذ امانات مجهول والمضمون بملكه الضامن على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتاً للملك اهـ

(منذ كذا ردت) يعنى اذا ادعى داراً في بدرجل فاقام البيئنة

وان اختلفا في الذكورة والاوثنة لا وعندهما لا يقطع فيها وفي النصب لا تقبل اتفاقاً * ولو شهد واحد بالشراء او الكتابة بالف والآخر بالف ومائة ردت وكذا المتق على مال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد والغسال والزائن والمرأة وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين * والاجارة كالبيع عند اول المدة وكالدين بعدها * وفي الكاح تقبل بالالف استحساناً ولا فرق فيه بين دعوى الاقل او الاكثر وقالوا ردت فيه ايضا ولا بد من الخبر في شهادة الارث بان يقول السامع مات وترك ميراثاً للمدعى او مات وهذا ملكه او في يده خلافاً لابى يوسف فان قال كان هذا الشئ لابي المدعى اعاره من ذى اليد او اوزعه اياه قبلت بلاجر وان شهدا ان هذا الشئ كان في يد المدعى منذ كذا ردت وان شهدا انه كان ملكه قبلت * ولو اقر المدعى عليه انه كان في يد المدعى امر بالدفع اليه وكذا لو شهدا باقراره بذلك

باب الشهادة على الشهادة

تقبل في غير حد وقود وان تكررت * وشرط لها تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر وان يشهد عن

وقالا تشهد ان الدار كانت في يد المدعى منذ شهر او سنة والحال انها ليست في يد المدعى وقت الدعوى لا تقبل شهادة تهما لانها قامت على شئ مجهول لانها تتحمل يد ملك او ودیعة او اجارة او غضب فلا يحكم باعادتها مع قيام الشك وعن ابى يوسف انها تقبل ولو شهدا الميت وقالوا انها كانت في يده وقت الموت تقبل على ما فهم من المتن سابقاً اهـ ق (تقبل في غير حد الخ) وكان القياس ان لا تقبل لتكثّر زيادة الشبهة الا ان لئس محتاجون اليها فان الاصل قد يجزى عن اداء الشهادة لموته او غيبته فلو لم تقبل شهادة الغرور لم تعط حقوق الناس اهـ ق

(وصفتها ان يقول الخ) وبعض المشايخ طولوا وزادوا على هذا والاحسن الاقتصار قول
ابن جعفر الطحاوي ويقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول انفرح اشهد على
شهادة فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة وعليه لغتوي اهـ (ترد شهادة)
لانه لا شهادة الا بالعدانة فاذا لم يعرفوها لم ينقلوا الشهادة فلا تقبل فلاني يوسف الواجب
عليهم القبل لا التعذيل لانه ربي يخفى عليهم فاذا نقلوا ﴿٢٤٢﴾ فالقاضي يعرف امدالة

كل اصل اثنان لا تقار فرعي الشاهدين ﴿٢٤٣﴾ وصفتها
ان يقول الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا
ويقول الفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهدني
على شهادتي بكذا وقال لي اشهد على شهادتي به ﴿٢٤٤﴾
ويصح تمديد الفرع اصله واحدا للشاهدين الاخر
فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ابن يوسف
وقال محمد ترد شهادته ﴿٢٤٥﴾ وتبطل شهادة الفرع بالسكر
الاصل الشهادة ﴿٢٤٦﴾ وان شهدا على شهادة اثنين
على فلانة بذت فلان الغلانية وقالوا خبرنا انهما
يعرفانها وجاء المدعي باصرة لم يدريا هي ام لا قبل له
هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة فان
قالا فيهما التعمية لا يجوز حتى ينسباها الى فخذها
والتعريف يتم بذكر الجذر او الفخذ او بنسبة خاصة ﴿٢٤٧﴾
والنسبة الى المصير او المحصلة الكبيرة عامة والى السكة
الصغيرة خاصة

﴿باب الرجوع عن الشهادة﴾

لا يصح الرجوع عنهما الا عند قاض ﴿٢٤٨﴾ فلو ادعى
الشهود عليه رجوعهما عند غيره لا يتخلان
ولا يقبل برهانه عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند
قاض ونصينه اباهما فان رجعا قبل الحكم لا يحكم
وان بعده لا ينقض وضما ما اتفقا بهما اذا قبض

كالو حضروا بانفسهم وشهدوا
اهـ ق
(بانكار الاصل الشهادة) لان
التعميل لم يثبت للتعارض
بين الخبرين وهو شرط اهـ ق
(قبل له هات شاهدين) اي
قال القاضي للمدعي ثبت لك
الحق على فلانة بشهادة هذين
الشاهدين اهـ ق

(اي فخذها) الفخذ يسكون

الخاء انقبيلة الخاصة اهـ ق

(والتعريف يتم الخ) وفي

قاضيته ان حصل التعريف

باسمه واسم له ولقبه لا يحتاج

الى ذكر الجذر وان كان لا يحصل

الا بذكر الجذر لا يكتفي بذلك ونقل الاستدلال في اشراط ذكر الجذر اختلافا ما اذا ﴿٢٤٩﴾ المدعي
قضى القاضي بدونه ينفذ لانه وقع في فصل يجتهد فيه اهـ ق (لا يصح الرجوع) لانه فسح
للسهادة فيختص بما يختص به الشهادة في مجلس الحاكم اي حاكم كان فاذا كان الرجوع
عند غيره لم يصح اهـ ق (اذا قبض المدعي الخ) حتى لو لم يقبضه لا يجب
ضمنان بل يتوقف على القبض فلا قبض ضمن للشهود هذا مختار الامام الدرر خسي اهـ ق

(فان رجع آخر الخ) هذا اشارة الى الاصل وهو ان العبرة في الرجوع بقاء من بقي لارجوع من رجع لانه لو كان العبرة بارجوع من رجع لزم ان يكون الضمان راجعا على الراجع مع بقاء الحق اه في (ضمنت ربما) لبقاء ثلاثة الارباع ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل وحده بالنصف اه في (وعليهن نصف) لانهن وان كثرن يقمن مقام رجل واحد قال ﴿٢٤٣﴾ عليه الصلاة والسلام في نقصان عقلمن عدلت شهادة

ثنتين منهن شهادة رجل اه في (مسمى عليها او عليه) لان المتلف ههنا منافع البضع ومنافع البضع عندنا غير مضمونة بالانلاق لان التضمين يقتضي المائلة بالنقص وبالمائلة بين المين والمنفعة اه في

(ويضمن في الطلاق الخ) لانهما اكدا عليه ما كان على شرف السقوط الا ترى انها لو طاعت ابن الزوج واوردت سنط المهر اصلا ولان القرعة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كالمهر في الكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق التهمة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية اه في

(الدية فقط) اي اذا شهدا بنقصان ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولم يقتص منهما

المدعى مداه دينا كان او عينا فان رجع احدهما ضمن نصف العبرة لمن بقي لامن رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لا يضمن فان رجع آخر ضمننا نصفاً وان شهد رجل وامرأة فان فرجعت واحدة ضمن ربما وان رجعتا ضمننا نصفاً وان شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان لا يضمن شياً فان رجعت اخرى ضمن التسع ربما وان رجع العشر ضمن نصفاً وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن خمسة اسداس وعندهما عليه نصف وعليهن نصف وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فالفرع على الرجلين خاصة * ولا يضمن راجع شهد بنكاح بمهر مسمى عليها او عليه الا ما زاد على مهر المثل ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وفي البيع ما نقص عن قيمة المبيع وفي العتق القيمة وفي القصاص الدية فقط * ويضمن الفرع ان رجع لا لاصل ان قال ما اشهدته على شاهة نى ولو قال اشهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما وان رجع الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعن محمد يضمن المشهود عليه امره الفرقيين شاء * وقول الفرع ككذب اصلى او غلط ليس بشئ * وان رجع المزكى عن الزكبية ضمن خلافا

لان القصاص جزاء مباشرة القتل ولم يوجد منهما القتل مباشرة اه في

(ان قال الخ) اي اذا رجع شهود الاصل بعد القضاء بشهود الفرع وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا لانه لم يوجد من جهتهم سبب موجب للضمان لانكارهم الاشهاد على شهادتهم اه في (اي الفرقيين شاء) اي المشهود عليه بالتجارب ان شاء

ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع اه في

(وعندهما يوجب ضرباً) روى ان عمر ضرب شاهد زور اربعة من سوطا ومخيم وجهه قبل
هذا محمول على السياسة ولا بد من حنيفة رجة الله ما روى ان ٢٤٤ شريكاً كان يشهر

ولا يعز زعيمه شه الى السوق
ان كان سوقاً فبقول انا وجدناه
شاهد زور فاحذروه اه ق
(في التصرف) اي في امره
وارسائه تبليغ الكلام الى الغير
بلا دخل له في التصرف اه ق

لها ولا يضمن شاهد الا حصان برجوه * ولورجع
شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد اليمين
خاصة ولورجع شاهد الشرط وحده اختلف المتأخر
* ومن علم انه شهد زورا شهر ولا يعز وعندهما
يوجب ضرباً ويحبس

كتاب الوكالة

هي اقامة الغير مقام نفسه في التصرف * وشرطها
كون الموكل بملك التصرف والوكيل بعقل العتد
ويقصد * فيصح توكيل الحر البالغ او المأذون حراً
بالفا او مأذوناً او صبياً باقلاً او عبداً محجورين بكل
ما يقدر هو بنفسه * وبإغاء كل حق وبإستيفائه الا
في قود وحده مع غيبة الموكل وبالحصومة في كل حق
بشرط رضى الخصم للزومها الا ان يكون الموكل
مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائباً مسافة
سفر او مردياً للسفر او مخدرة غير معتادة الخروج الى
مجلس القاضى وعندهما لا يشترط رضى الخصم
وحقوقي عقد يضيغه الوكيل الى نفسه كبيع واجاره
وصلح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجوراً فبإسليم
المبيع وبإسليمه وبقبض الثمن وبطالب به ويرجع به
عند الاسخفق وبإخام في ميب مشتراه ويرده ان لم

(وبالتخصيص) اي ومح
التوكيل بالخصومة اه ق
(بشرط رضى الخصم للزومها)
لا خلاف في الجواز والخلاف
انما هو في الزوم في الكافي
هذا هو الصحيح اه ق
(او مردياً للسفر) بان ينظر
القاضي في حالة فاته لا ينجي
هيئة من يسافر ولا يقبل قوله
ان اريد ان اسافر كذا في الدور
اقول انما لم يقبل قوله لانه يريد
بهذا ان يشغل الوكيل بالليل
لبدفع حتى خصمه اه ق
(وحقوقي عقد الخ) اهم ان
الحقوق نوعان حتى يكون

للوكيل وحق يكون عليه والاول كقبض المبيع والمطالبة بثن المشتري * وبسليمه *
والتخاصمة في العيب والجور بثن المشتري في هذا النوع للوكيل ولا يفي هذه الامور ولا يجب
عليه فان امتنع لا يجبره الموكل عليها لانه متبرع في العمل بل يوكل الموكل لها وان مات
الوكيل قولاً يتها لورثته فان امتنعوا وكأوا موكل مورثهم اه ق

(فلا يعنى قريب وكيل بشرائه) وكألة وهذا على القولين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان حقوق تلك الوكالة غير مقررة بل تنقل للموكل ثبت له فيكون ناقصا فلا تبنى لفرضه في ا هـ ق (وصلح عن انكار) هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل بل لابد من اضافته الى الموكل بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت ﴿٢٤٥﴾ اختلاف المراد من الاضافة في الموضوعين فافتقر الصالحان في الاضافة اقول

قول صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار في الاضافة محل نظرا هـ ق (عن الموكل) يعنى اذا باع الوكيل بالبيع ثم طالب الموكل المشتري بالثمن يجوز للمشتري ان يمنع الثمن عنه ولا بدفعه لانه اجنبى عن العقد وحقوقه لئان الحقوق تعود الى العاقد ا هـ ق

(ولا يطالبه الخ) اى لا يطالب الوكيل المشتري لان نه س الثمن حقه وقد وصل اليه فلا فائدة في اخذه ا هـ ق

(لا يصح التوكيل بشراء شيء الخ) من وكل رجلا بشراء شيء بغير عينه فلا بد لصحته من تسمية جنسه وصفته وبلغ نفسه في الهداية المراد بالجنس والنوع ههنا غيره

يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه * ويخاصم في عيب مبيعه وفي شفقه ان كان في يده وكنا شفقه مشريه والملك يثبت للموكل ابتداء فلا يعنى قريب وكيل بشرائه * وحقوق عقده بضيعة الى موكله تتعلق بالموكل كتنكاح وخلع و صلح عن انكار ودم عمد وكألة وصنع على مال وهبة وصدقة واعازة وايداع ورهن واقراض وشركة ومضاربة فلا يطالب وكيل الزوج بالهرول او وكيل المرأة بتسليمها ولا يبدل الخلع * والمشتري منع الثمن عن الموكل فان دفعه اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانيا * وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه عليهما فالقاصة بين الموكل دون الوكيل

باب وكالة بالبيع والشراء

لا يصح التوكيل بشراء شيء بشمل اجناسا كالزبيب والثوب والدابة او ما هو كالاجناس كالدار وابن الثمن فان سمي نوع الثوب كالهروى جاز وكذا ان سمي نوع الدابة كالفرس والبغل او بين ثمن الدار والمحلة او بين جنس الزبيب كالعبد ونوعه

ما اصططح عليه اهل المنطق فان الجنس عندهم هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو كالحيوان والنوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو كالانسان مثلا والصنف هو النوع المقيد بغيره عرضى كالتركي والهندي والمراد ههنا بالجنس ما يشمل اصنافا على اصطلاح اوائك وبالنوع الصنف ا هـ ق (كالدار) لانها تستعمل على ما هو في معنى الاجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاغراض والحيوان والمرافق والمحال والبلدان فيتعد لامثال كذا في الاكل ا هـ ق

(فقال ابتع لي ما رأيت) جازلته فوض الامر الى رأيه فأى شئ يشتره يكون ممثلاً كما اذا ظله اشترى أى ثوب شئت أو اى دابة اردت أو ما تيسر عليك منها فانه يصح ويصير حكمه حكم البضاعة والمضاربة ولو وكله بشراء جارية سمى جنسها وثنىها فاشترى له عيها فذلك جائز على الموكل عند ابى حنيفة وعندهما لا يجوز على الموكل لان من عادة الناس لا يشترون ذلك اهـ ق (ان يسلم ماعليه) ٢٥٦ اهـ اى الى فلان مع وان لم يمين

فلان لم يجز عنده وعندهما يجوز سكيف ما كان وكذا لو امره ان يصرف ماعليه من الدين واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند ابى حنيفة اذا لم يكن البائع او المبيع متعيناً وعندهما يصح كيف ما كان لهما اهـ ق

(فالقول للموكل الخ) لان المأمور اخبر عما لا يملك استئناف سببه وهو الرجوع بالثمن على الأمر فان سبب الرجوع على الامر هو المقدور وهو لا يقدر على استئنافه لان العبد ميت وهو ليس بعمل للمقد فكان قول الموكل فطت ومات عندى لا رادة الرجوع على الموكل وهو منكر فالقول قوله كذا في الهداية اهـ ق

(ان لم يكن دفع الثمن والا فلا وكيل) اى ان دفع الموكل الثمن للوكيل في هذه الصورة

كالترك او ثمانية نوا وعزم فقال ابتع لي ما رأيت * ولو وكله بشراء الطعام فهو على البر ودقيقه وقيل على البرقى كثير الدراهم وعلى الخبر في قاييلها وعلى الدقيق في وسطها وفي مقصد الوجبة على الخبر بكل حال * ومع التوكيل بشراء عين يدين له على الوكيل * وفي غير العين ان هلك في يد الوكيل فليه وان قبضه الموكل فهو له والا فلا لازم للموكل ايضا وهلاكه هابه اذا قبضه الوكيل وعلى هذا اذا امره ان يسلم ماعليه او يصرفه * ولو وكل عبداً يشتري نفسه له من سيده فان قال بعتى نفسي افلان فباع فهو له وان لم يقبل افلان عتق * وان وكل العبد غيره يشتره من سيده فان قال الوكيل للسيد اشترته لنفسه فباع عتق على السيد ولاؤه وان لم يقبل لنفسه فهو للوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن للموكل * واذا قال الوكيل لمن وكله بشراء عبد اشتريت لك عبداً فبات وقال الموكل اشتريته لنفسك فالقول للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فلا وكيل * وللوكيل طلب الثمن من الموكل وان لم يدفعه الى البائع وحبس المشتري لاجله فان هلك قبل حبه هلك على الأمر ولا يسقط ثمنه وان بعد حبه

فالقول للموكل لانه يمين يرد الخرج من عهدة الامانة فيقبل قوله كذا * وسقط * في الهداية ولا يخفى ان كلامنا تعليلين المذكورين في الهداية مخصوص بصورته غير شامل للصورتين لا كما قيل ان كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم الفرق بل لابد من انضمام امر آخر وهو انه فيما اذا لم يدفع الثمن على الأمر وهو يتكرر فالقول للذكر وفيما لو دفع الثمن يدعى الأمر الثمن على المأمور فالقول المذكور له الرجوع بالثمن على الأمر دفعه الى بائعه اولاً اهـ ق

(لنفسه) لانه يؤدي الى تغري الامر حيث يعتمد عليه ولان فيه تغري نفسه فلا يملكه
 على ما قيل الامحضر من الموكل كذا في لهداية اه ق
 (وقع له) اي للوكيل
 لانه خالف امر الموكل فينخذ على الموكل اه ق
 اشترت بهذا الالف والالف ملك الموكل او اطلق اي اشترى بالف مطلق من غير ان
 يقيد بالف هو ملك ﴿٢٤٧﴾ الموكل لكن نوى الشراء للامر يكون للامر اه ق

(معارفة الوكيل) لانه هو
 المعاهد فاذا قبضه ثم العقد
 وان فارق قبل القبض بطل
 العقد لانه شرطه لا الموكل
 يعني لا لتعبر بمعارفته قبل
 القبض لانه ليس بعاقده
 بخلاف الرسول فيهما
 لان الرسالة حصلت في العقد
 لا في القبض وكلام الرسول
 ينتقل الى المرسل اه ق

سقط وعند ابي يوسف هو كارهن • وليس للوكيل
 بشراء معين بشراؤه لنفسه فان شراء بخلاف جنس
 ما يهي من الثمن او بغير التهود وقع له وكذا ان امر
 غيره فشرى بغيره وان بخصمه فلموكل وفي غير
 المسين هو للوكيل الا ان اشاف العقد الى مال
 الموكل او اطلق ونوى له • ويعتبر في السلم والتصرف
 مفارقة الوكيل لا الموكل • ولو قال يعني هذا زيد
 فباع ثم انكر كون زيد امره فلزيد اخذه ان لم يصدق
 انكاره فان صدقه لا يأخذه جبرا فان سلمه المشتري
 اليه صح • ومن وكل بشراء رطل لحم بدرهم فشرى
 رطلين بدرهم مما يباع رطل بدرهم لزم موكله رطل
 بنصف درهم وعندهما يلزمه الرطلان بالدرهم •
 واوكل بشراء عشرين بعينه فشرى • احدهما
 جاز وكذا ان وكل بشرا ثهما بالف وفيتهما سواء
 فشرى احدهما بنصفه او باقل وان باكثر لا وفاقا
 يجوز ايضا ان كان بآئنه بن فيه وقد بقي ما يشترى
 بمثله الاخر فان شري الاخر بمافي قبل الخصومة
 جاز اتفاقا • وان قال الوكيل بشراء عبد غير معين
 بالف شريته بالف وقال الموكل بنصفه فان كان
 قد دفع اليه الالف صدق الوكيل ان ساوى الالف

(ان لم يصدق انكاره) لان
 قوله يعني لزم اقرار بتوكيله
 لان البيع لا يكون له الا بامره
 فلا يصدق في انكاره اه ق
 (جاز) لان التوكيل مطلق
 وقد لا يتفق له الجمع بينهما
 في بيع اه ق
 (وان باكثر) اي لا يجوز اي
 لا يقع عن الامر بل يقع عن
 الوكيل اه ق
 (وقد بقي ما يشترى الخ) لان

التوكيل مطلق لكنه يقيد بالتعارف وهو فيما قلنا لكن لابد ان يتيقن من الالف ما يشترى به
 الباقي لتحصيل غرض الامر اه ق
 (جاز اتفاقا) اي لزم الموكل باتفاق الثلاثة
 لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصرح به وهو تحصيل المدين وام ثبتت
 الانقسام الادالة وقال زفر يلزم الوكيل مطلتا (فروع) الوكيل اذا خالف امر الامر
 ان كان خلافا الى خبري الجنس بان وكله ببيع عبده بالف فباعه بالف ومائة بنفذ ولو وكله
 ببيعته بالف درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في الخلاصة اه ق

(تحلفا) لان الموكل والوكيل هنا كالبائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحلف ويصح العقد ويكون العبد للمأمور اهـ ق
 فان عقد لوكيل بالبيع والشراء معهما غير جائز اتفاقا وفي الخلاصة لو باع من ابنه الصغير لا يجوز بالاجماع انتهى هذا اذا لم يقل الموكل للوكيل بع من شئت ولو قال ذلك يجوز بيعه لهم اتفاقا اهـ ق (بالنسبة) لان التوكيل * (٢٤٨) * مطلق والبيع بالنسبة متعارف

وفي العيون لو قال بعه بالعقد فباعه بالنسبة يجوز ولو قال لم تبع الا بالتقدي فباعه بالنسبة لا يجوز اهـ ق
 (اوضاع الرهن في يده) لان

الوكيل بالبيع قبض اصالة ولهذا لا يملك حجرة عن قبض الثمن فكان له ولاية الارتهان واخذ الكفيل فاذا ضاع الرهن في يده فقد صار مستوفيا اهـ ق
 (ويضمن) اي يضمن الوكيل الثمن كله في الحال في الفصول كلها عندهما اهـ ق

(وعند ابي حنيفة لا يجوز) لانه تصرف منه في مال الموكل لا الثمن الذي تعين بيده مال الموكل دون ماله اهـ ق
 (لا يسقط عن المشتري) هذه المسئلة اخذها المصنف من المجمع من كتاب البيوع وهي من الزوائد على المتون من

وان لم يكن دفعها فان ساوى نصفها صدق الموكل وان ساواها نكحها والعبد للمأمور وكذا في متعيني اسم له ثمن فشرائه واختلاف في ثمنه ولا عبرة لتصدق البائع في الاظهر

فصل

لا يصح عقد الوكيل بالبيع او الشراء مع من رد شهادته * وقال لا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب * والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قل او كثر والعروض وقال لا يجوز الا بمثل القيمة وبالتقيد ويجوز بيعه بالنسبة وبيع نصف ما وكل بيده واخذ بالثمن كفيلا اورنه فلا يضمن ان توي ما على الكفيل او ضاع الرهن في يده * ولو وهب الثمن من المشتري او ابراء منه او حط منه جاز ويضمن وعند ابي يوسف لا يجوز وكذا الخلاف او اجماله او قبل به حواله او اقاله مع وسقط الثمن عن المشتري ولزم الوكيل وهد ابن يوسف لا يسقط عن المشتري * والوكيل بالشراء يجوز شراؤه بمثل القيمة وزيادة يتعين الناس بها وهي ما يقوم به مقوم * وقد رفي العروض ده نيم وفي الجواز انه يازده وفي العقار ده يوزده لا بما لا يتعين بها * ولو وكل يبيع عبدا فباع نصفه جاز وقال

(لا بما لا يتعين بها) لان التهمة فيه متحققة * (لا) لجواز انه اشتراه لنفسه فلما لم يتبعه لغلاء الثمن الحق به بالامر حتى لو كان وكيلا بشراء شيء بعينه قالوا يتخذ على الامر لانه لا يملك شراؤه لنفسه اهـ ق (جاز) اي عند ابي حنيفة لان اللفظ مطلق عن قيد الافتراق والاجتماع اهـ ق

وكيلا بغير

تسريح

يرحم

يرحم

(وهو استحسان) أي عندهما قيد بالعبد لأن بيع نصف ما وكل يبيعه مما ليس في بيعه ضرر جاز بالاتفاق كذا في النهاية ١٥٠ ق
 القضي رده بيئته أو نكول أو اقرار لأن القاضي يتقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا إلى هذه الحجج ١٥١ ق
 مطلقا ونكول لأن ٢٤٩ * الوكيل مضطر في النكول لبعد العيب عن علمه باعتبار عدم

ممارسة المبيع فلزم الأمر ولزم الوكيل لأن الإقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر إليه لأنه يمكنه السكوت والنكول ولكن له أن يخاصم الموكل فيلزمه بيئته أو ينكول بخلاف ما إذا كان الرد قضاء والعيب يحدث مثله ١٥٢ ق

(وليس الوكيل أن يوكل الخ) لأنه فوض إليه التصرف دون التوكيل به ولا يرضى برأيه دون رأي غيره لكن الوكيل يقبض الدين إذا وكل من في عياله صح حتى لو قبض فهلك في يده لا يضمن كذا في الجامع ١٥٣ ق

(جاز) لأن المقصود حضور رأي الأول وقد حضر وتكلموا في حقوقه فقبل ترجع إلى الأول وقبل إلى الثاني وهو الصحيح كذا في الكافي

لا يجوز إلا أن يباع الباقي قبل الخصومة وهو استحسان * وان وكل بشراء عبد فاشتري نصفه لا يلزم الموكل إلا أن اشتري باقيه قبل الخصومة اتفاقا * ولو رد بالمبيع على الوكيل لعيب بقضاء رده على أمره مطلقا فيما لا يحدث مثله * وكذا فيما يحدث مثله أن بيئته أو نكول وان باقرا فلا يلزم الوكيل * ولو باع بنسبة وقال الموكل امرئك بالثمنين وقال بل اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة صدق المضارب * ولا يصح تصرف أحد الوكيلين وحده فيما وكل به إلا في خصومة ورد ودبسة وقضاء دين وطلاق وعتق لا عوض فيهما * وليس للوكيل أن يوكل إلا بأذن موكله أو بتوليه عمل برأيه فان أذن فوكل كان الثاني وكيل الموكل الأول لا الثاني فلا يضمن له ولا بموته ويضمن لأن يموت الأول وان وكل بلا إذن فعقد الثاني بحضرة جاز وكذا لو عقيد بغيره فأجاز أو كان قد قدر الأول الثمن * ولا يجوز لعبد أو مكاتب التصرف في مال طفله يبيع أو يشراء ولا تزويجه * وكذا الكافر في حق طفله المسلم

*** باب الوكالة بالخصومة والقبض ***

للوكيل بالخصومة القبض خلافا لفرق الفتوى اليوم على

١٥٤ ق (قدرا الأول الثمن) للثاني فعقد بغيره جاز لأن الرأي يحتاج إليه فيه تدير الثمن ظاهرا وقد حصل ١٥٥ ق

(قبل القبض) عند أبي حنيفة كالوكيل رد الغصب حتى لو اقام المذيون يثمة ان صاحب الدين ابراء او استوفاه قبلت يثمة ١٥٠ ق (خلافا لهما) وهو رواية عن ابي حنيفة لان القبض غير المصومة فلا يكون خصما كالوكيل بقبض الوديعة ولا يثمة حنيفة ان قبض الدين حقيقة غير متصوراتما يقضى بمثله لان المقبوض بدل حقه لابعينه ١٥٠ ق (بعد مباشرة) ولا يكون خصما قبل مباشرة الشراء ١٥٠ ق (وليس للوكيل)

اتفاقا لانه امين محض والقبض ليس بمبادلة فاثبت الرسول ١٥٠ ق

(تقصير يد الوكيل) اي توقف الى ان يحضر الغائب ١٥٠ ق (اذا حضر الموكل) هذا استحسان والتقتباس ان يدفع الى الوكيل لان البينة قامت لاعلى خصم فلم يتضر وجه الاستحسان انه خصم في قصريده لقيامه مقام الموكل في القبض ١٥٠ ق

(الوكيل ينقل الزوجة) اي اذا وكل رجلا ان ينقل زوجته من مكان الى مكان ١٥٠ ق (عليهما) اي على الطلاق والعنق ١٥٠ ق

(بلا حضور الموكل) مضاه قبل في قصريده حتى يحضر الغائب استحسانا دون العنق والطلاق ١٥٠ ق

(صحح) سواء كان وكلا من

قوله ومثله الوكيل بالقاضي والوكيل بقبض الدين المصومة قبل القبض خلافا لهما * والوكيل باخذ الشفعة المصومة قبل الاخذ اتفاقا * وكذلك الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقسمة او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة واپس ولا وكيل بقبض العين المصومة * فلو برهن ذواليد على الوكيل بقبض عبيدان وكله باعه منه قصير يد الوكيل ولا يثبت البيع فيلزم اعادة البينة اذا حضر الموكل * تقصير يد الوكيل ينقل الزوجة او العبد * ولا يثبت الطلاق والعنق لو برهن عليهما بلا حضور الموكل * واقرار الوكيل بالمصومة على موكله عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي خلافا لابي يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء خرج من الوكالة ولا يدفع اليه المال كالأب او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال * ولا يصح توكيل رب المال بقبضه بقبض ما على المكفول عنه ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدقه صاحب الدين فيها والا امر بالدفع اليه ايضا ورجعه على الوكيل ان لم يهلك في يده وان هلك لا الا ان كان ضمه عند دفعه

قبل المدعي فاقرب القبض او الإبراء او من قبل المدعي عليه فاقرب بثبوت الحق * (او) ١٥٠ ق (ولا يصح توكيل رب المال) لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صححناه صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانهدم الركن وهو العمل لغيره فانهدم عقد الوكالة ١٥٠ ق (ان لم يهلك في يده) لان غرضه من الدفع ابراء ذمته ولم تحصل فله ان ينقض قبضه ١٥٠ ق

(غير مصدق وكأنه) فان رجع صاحب المال على التبريم رجع على الوكيل لانه لم يصدق
 في الوكالة واتخذ دفع اليه على رجاء الاجازة فاذا قطع رجاءه رجع عليه اه في
 (لا يؤمر بالدفع اليه) لان تصديقه اقرار بمسئولية الغير بخلاف الدين اه في
 (وتركها) اي الامانة كالوديعة اه في (ميراثا) ولا وارث له غيره وصدقه
 اه في (امر بالدفع اليه) لانه لا يثق له بمدة مودة فقد

اتفقا على انه مال الوارث
 اه في

(يدفعه اليه) اي للوكيل لان
 الوكالة قد ثبتت والاستيفاء
 لم يثبت بمجرده سواء فلا يؤخر
 الحق اه في

(ولا يستغلفه) لانه نائب
 والنيابة لا تعمري في الايمان
 اه في

(قبل حلف المشتري) اي وكل
 المشتري رجلا يرد المبيع بالعيب
 وخاب المشتري فاراد الوكيل
 الرد فقال البائع رضني المشتري
 بالعيب فالوكيل لا يرد بالعيب
 حتى يحلف المشتري له
 لم يرض بالبعب اه في

(فهى بها) لان الوكيل
 بالاتفاق وكيل بالشرأء والحكم
 فيه ماذكر قبل هذا استحسن
 وفي القياس له ذلك ويصير
 متبرعا لانه خالف امره فيرد
 العشرة على الموكل اه في

اودفع اليه على ادعائه غير مصدق وكأنه ومن
 صدق مدعى الوكالة بقبض الامانة لا يؤمر
 بالدفع اليه وكذا لو صدقه في دعوى شرائها
 من المالك * ولو صدق في ان المالك مات وتركها
 ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعى المديون على الوكيل
 بقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له امر بدفعه
 اليه ولا يستغلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع
 رب الدين ويستغلفه انه ما يستوفي * ولو ادعى البائع
 على وكيل الرد بالبعب ان موكله رضني لا يؤمر بدفع
 الثمن قبل حلف المشتري ومن دفع الى آخر عشرة
 يتفقا على اهلك فانفق عليهم عشرة من
 عنده فهى بها

باب عزل الوكيل

للموكل عزل وكيله الا اذا تعلق به حق الغير كوكيل
 الخصومة يطلب الخصم ويتوقف امره على عمله
 فنصرفه قبله صحيح * وتبطل الوكالة بموت الموكل
 وجنونه مطبقا وحده شهر عند ابى يوسف وحول
 عند محمد وهو المختار ولو لحاقه بدار الحرب مرتدا خلافا
 لهما وكذا بغير موكله مكاتب وجنونا واقترا
 الشر بكنين ونصرف الموكل فيما وكل به ولا يشترط

او يتوقف امره على عمله) لان في العزل اضراؤه من حيث ابطال ولا يثبت فيه توقف على
 عمله ولو عزل الوكيل نفسه لا يصح اه في (بموت الماركل) لان العقد
 في الوكالة غير لازم فالتوكيل في كل ساعة لازم ثابت تقديرا فيمنع من الميت قاله ابن
 قريشة (فروع) الموكل اذا دفع المال الى العاقل ثم دفع الوكيل المال الذي معه ان
 علم بدفع الموكل ضمن والا فلا اه في

(كتاب الدعوى) لما كانت الوكالة بالخصوص لاجل الدعوى ذكر الدعوى عقب الوكالة والدعوى اسم على فعلى وانفها فتأنيث فلاتنون وجهها دماوى كفتاوى اه ق (بغير حق) دفعا لاحتمال ان يكون مرهونا او محبوسا لاجل الثمن قال صدر الشريعة هذه الالة تشمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه تخصيص النقول بهذا الحكم انتهى وقال بعض المحققين اقول دراية بوجهه موقوفة على ﴿ ٢٥٢ ﴾ مقتدين مسلمين احداهما

في الموت وما بعده علم الوكيل
 ﴿ كتاب الدعوى ﴾
 هي اخبار بحق له على غيره والمدمى من لا يجبر على الخصومة والمدمى عليه من يجبر ولا تصح الدعوى الا بذكر شيء علم جنسه وقدره فان كان دينا ذكرناه يطالب به وان كان عينا ^{تقليا} ذكرناها في يد المدمى عليه بغير حق وانه يطالب به بها ولا بد من احضارها ان امكن لبشار اليها عند الدعوى والشهادة والحلف وان تذكر فيمنها * وفي العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق ولان ثبت اليد فيبصا دقهما بل يدينه او يعلم القاضى في الصحيح * ولا بد فيه من ذكر البلد والمحلة والحدود الاربعة في الدعوى والشهادة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد وفي الرجل المشهور يكتفى بذكره فان ذكر ثلاثة وترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا واذ اصبحت سأل القاضى الخصم عنها فان اقر حكم عليه وان انكر سأل المدمى اليه فانه اقامها قضى بها والا حلف الخصم ان طلبه ^{ثمة} خصمه فان حلف تقطعت الخصومة حتى تقوم اليه فانه ينكر مرة او سكت بلا آفة ففرض بالنيكول صح وعرض ^{لا} الجين ثلاثا ثم القضاء

ان دعوى الاعناق لا تصح الا على ذى الاعناق وانما ينصب حكما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الـ بالمحقة الحقيقية لا شبهة الشبهة اه ق (والحلف) اى استخلاف المدمى عليه عند علم اليقين وذا في النقول بالاشارة لانها ابلغ اسباب التعريف اه ق (يذكر قيمتها) لصبر المدمى معلوما قال ابو الليث يشترط مع ذلك ذكر الذكورة والاثوثة وقال قاضيخان ان كان المعين غالبا وادعى انه في يد المدمى عليه فانكر ان بين المدمى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل يمينه وان لم يبين القيمة فقال غصبت مني عين كذا ولا ادري قيمتها تسمع اه ق (والشهادة) اى كما يشترط

التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وكذا ايضا في ذكر اسماء اصحابها ﴿ احوط ﴾ اه ق (يكتفى بذكره) لحصول المقصود به هذا عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما في دعوى الدار لا يشترط التحديد ان كانت مشهورة لان الشهرة مغنية عنه ولا بد حنيفة ان قدرها لا يصير معلوما الا بالتحديد اه ق

(أحوط) لا حتم أن يحلف بعد مرة أو مرتين ولا عبرة بعد القضاء لقوله أحلف لانه
 أبطل حقه بالتكول فلا ينفذ به القضاء اهـ ق (وولاه) فهذه سبع مسائل
 لا يحلف فيها عند أبي حنيفة ويحلف عندهما اهـ ق (والسارق يحلف الخ)
 أي يحلف بالله ما أخذت وما له عليك هذا المال اهـ ق (وكذا في الكاح)
 أي وكذا يحلف الزوج في النكاح * (٢٥٣) اهـ ق (وغيرهما) أي

إذا ادعى حقا آخر سوى
 النسب كالخبر في اللقيط اهـ ق

(وفي القصاص) أي ويحلف
 في القصاص اهـ ق

(يعني الارش فيهما) ولا
 يقضي بالقصاص لأن التكول
 دليل فيه شبهة فلا يصلح
 للقود فيجب المال اعتبارا
 بالخطأ اهـ ق

(لا يحلف) أي عند أبي حنيفة
 قال في المضمرات وهو الصحيح
 وعندهما يحلف وإن قيدنا
 في المصر لأنها لو كانت خارج
 المصر يحلف بالاتفاق وإن
 كان في مجلس الحكم لا يحلف
 بالاتفاق اهـ ق

(ثلاثة أيام) أي يقال للمدعى
 عليه أعط كفيلا بنفسك ثلاثة
 أيام والتقدير بثلاثة أيام مروى
 عن أبي حنيفة وهو الصحيح
 وعن أبي يوسف يأخذ كفيلا

أحوط أن ترد عين على المدعى ولا يقضي بشاهد
 وعين ولا يحلف في نكاح وجعة وفي إيلاء واستيلاد
 ورق ونسب وولاء وعندهما يحلف وبه بفتح ولا في حد
 ولسان والسارق يحلف فإن نكل ضمن
 ولا يقطع ويحلف الزوج إن ادعت طلاقا قبل
 الدخول أجمعا فإن نكل ضمن نصف المهر وكذا
 في النكاح إن ادعت مهرها وفي النسب إن ادعى
 حقا كإرث وتنفقة وغيرهما وفي القصاص
 فإن نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف وفيما
 دونها يقتصر وعندهما يعنى الارش فيهما * فإن
 قال المدعى لي بينة حاضرة وطلب يمين خيمه
 لا يحلف ويكفل بنفسه ثلاثة أيام فإن أبي لازمه
 ودار معه حيث دار وإن كان غريبا يكفل أو يلازم
 قدر مجلس القاضى واليمين بالله تعالى لا بطلاق
 وعناق وقبل إن أخرج الخصم صح بهما في زماننا ويقلظ
 بذكر صفاته أرش القاضى ويحترز من التكرار لأبزمان
 أو مكان ويحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة
 على موسى والنصراني بالله الذى أنزل الانجيل
 على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار والوثني بالله
 ولا يحلفون في معابدهم * ويحلف على الحاصل ففي

الجلوس القاضى المحكم وهو حسن وفي الحسبة وهو الصحيح اهـ ق
 (قدر مجلس القاضى) فإن أتى بالينة فيها أو لا يحلفه إن شاء أو بدعه لأن في الزيادة على هذا
 والكفالة أضرا بالفریب بالنع عن السفر اهـ ق (من التكرار) لأن السقنق
 عين واحدة فإنه لو قال والله والرحمن والرحيم كان أيمنا ثلاثة وبجذف الواو ين الإخيرين
 كانت يمينا واحدة اهـ ق

(ما به) لانه لو حلف على السبب يتضرر به المدعي عليه خلافا لابي يوسف فانه يحلف في جميع ذلك على السبب ليكون اليقين على وفق الدعوى وانما هي على السبب الا اذا عارض المدعي عليه بان يقول ايها القاضي قد يبيع الانسان شيئا ثم يقل حينئذ يحلف على الحاصل اهـ قـ (وكذا في سبب) يعني اذا وقعت الدعوى في سبب لا يرتفع بعده وقوعه رافع فالحلف على السبب اهـ قـ (يدعي المتق) ٢٥٤

المسلم اذا ادعى المتق على مولاه ووجد المولى يحلف على السبب بان يقول بالله ما اعتقت لانه لا ضرورة الى التحلف على الحاصل اذ لا يجوز ان يعود البدر قريبا بعد المتق اهـ قـ (فملى البتات) وحينئذ يحلف بالله لبس هذا ملكا للمدعي فانه مالك بسبب شرعي ووضع للملك وهذا يفيد علما بالله ملكه فيصح تحليفه على البتات ولو امتنع عن اليقين مع كونه صادقا يتضرر به فطوب بالعلم اهـ قـ

البيع والنكاح بالله ما بينكما بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي بان منسك الا ان وفي النصب ما يجب عليك رده وفي الوديعة ما له هذا الذي يدعي في يدك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق لا على السبب نحو بالله ما بيعت خلافا لابي يوسف فان كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي حلف على السبب اجساما كدعوى الشفعة بالجوار ونفقة المبتوتة والخصم لا يراها وكذا في سبب لا يرتفع كبدعوى مدعي المتق بخلاف الكافر والامة * ومن ورث شيئا فادعاه آخر حلف على المسلم وان اشتراه او وهب له فعلى البتات ولو اقتدى المدعي بيمينه او صالح عنها على شيء صحيح ولا يحلف بعده

باب التحالف

(صح) اي الافتداء والصالح لما روي ان الامام عثمان ادعى عليه باربعين درهما فاعطى شيئا واقتدى بيمينه واه يحلف فقلل الاتفاق وانت صادق فقال اخاف ان يوافق القدر يعني فبقتال هذا سبب بيمينه الكاذبة اهـ قـ

ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او فيهما حكم لمن برهن وان برهنا فلبت الزيادة وان عجزا عن البرهان قبل لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر والا فسخنا البيع فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر فحلفا وبدي يمين المشتري وفي المقايضة بايهما شاء ومن نكحل لزمه دعوى

(لمن برهن) وفي الهداية لو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فينبغي البائع صاحب اولى في الثمن وبيته المشتري اولى في المبيع نظرا للزيادة الاثبات اهـ قـ (فلتبت الزيادة) اي فتيمة المثبت للزيادة اولى لان البينات للاتبات فلا تعارض في الزيادة كذا في الهداية اهـ قـ (تحالف) اي استخلف الحاكم كلاهما على ما انكر من دعوى الآخر بيمينه التحالف على ما ذكر في المبسوط اهـ قـ

طوبى بالمدعي

(ولا بعد هلاك المبيع) أي ولا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف إذا اختلفا في قدر الثمن هذا إذا كان الثمن ديناً فإن كان عيناً يتحالفان كذا في الهداية اهـ ق (والقول للمشتري الخ) وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع عينه عند أبي حنيفة إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له وقال أبو يوسف يتحالفان في الحلي ويفسخ العقد في الحلي والقول قول المشتري في حصة الهالك اهـ ق ﴿ ٢٥٥ ﴾ (وتعتبر قيمتهما) أقول ليس في كلامه

ما يدل على مرجع الصغير للثنية وإنما ذاك في الهداية حيث صورهما في عيدين فصوابه وتعتبر القيمة فافهم اهـ ق

(أن لم يقبض البائع المبيع) لأن التحالف قبل القبض موافق للقياس لما نكل واحد منهما مدع ومنكر فيتعنى إلى الإقالة كالتسدي إلى الإجارة وإلى الوارث وإلى قيمة المبيع فيما ذا استهلك المبيع غير المشتري اهـ ق

(للمسلم إليه فيه) لأن رب السلم يدعى على المسلم بالزيادة وهو ينكر ولا يعود السلم لأن المقصود من التحالف فسخ العقد حتى يعود كل واحد منهما إلى رأس ماله والتحالف في الإقالة في السلم لا يفيد هذا المقصود لأن الإقالة فيه لا تحتمل الفسخ فإنهما لو اقالا نقصنا الإقالة لانتقض الأثرى إن رأس المال لو كان عرضاً

صاحبه وإن خلفا فسخ القاضي البيع بطلب أحدهما ولا تحالف لو اختلفا في الأجل أو شرط الخيار أو قبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك المبيع وحلف المشتري وعند محمد يتحالفان ويفسخ وتلزم القيمة وكذا الخلاف لو تعذر إره وهو قائم ولا بعد هلاك بعضه إلا أن يرضى البائع بترك حصة الهالك وعندهما يتحالفان ويرد الباقي والقول للمشتري في حصة الهالك عند أبي يوسف وتلزم قيمته عند محمد وتعتبر قيمتهما في الانقسام يوم القبض * وإن اختلفا في قيمة الهالك فيه فاقول للبائع وإن برهنه فبرهنة أولى * وإن اختلفا في قدر الثمن بعد إقالة البيع تحالفا وعاد البيع أن لم يقبض البائع المبيع وأن قبضه فلا تحالف خلافاً لمحمد * ولو في قدر رأس المال بعد إقالة السلم فالقول للمسلم إليه فيه ولا يعود السلم * وأو اختلف في قدر الإجارة أو المنفعة أو فیهما قبل استيفاء المنفعة تحالفا وتراد أو بدو يبرهن المستأجر أن الإجارة يبرهن المؤجر لوقى المنفعة وإيهما يبرهن قبل وأن برهنه فحجة المستأجر في المنفعة وحجة المؤجر في الإجارة * وبمسد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمستأجر

فقبضه المسلم إليه ثم رده بالعيب أي حكم القاضي به وهلك قبل التسليم إلى رب السلم لا يعود السلم اهـ ق (لا يتحالفان) يعني إذا اختلفا بعد استيفاء المنفعة لم يتحالفان لأن جريان التحالف لما تده الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها فإن قيل ينبغي أن يجري التحالف عند محمد لو هلك المبيع قلنا إذا انفسخ البيع بالتحالف يمكن إيجاب قيمة المعقود عليه

(وتفسخ فيما بيني) لان العقد يعقد ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كأنه ابتداء عقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر في الكل اهـ ق
قال في المنية غزلت قطن زوجها فان قال اغراضه لي باجر كذا فالغزل له ولها
المسمى لكونها اجارة صحيحة وان لم يذ كر اجرا فالغزل **٢٥٦** لزوج اهـ ق

(ان دفع خصومة المدعى)
في هذه الصور الخمس لانه
اثبت ببيئته ان يده ليست
بيد خصومة وقال ابن شبرمة
لا تندفع الخصومة وقال ابن
ابي ليلى لا تندفع الخصومة وان
لم تقم البينة اهـ ق

(وبه يؤخذ) في انقضائه
والغزوى لان المحتال من الناس
قد يدفع ماله الى مسافر يودعه
اياه ويشهد عليه الشهود
فيقتال لابطال حق غيره
اهـ ق

(عند الامام) لانه ثبت ببيئته ان
المعين وصل اليه من جهة غيره
حيث عرفه الشهود بوجهه
بخلاف الفصل الاول فلم تكن
يده خصومة وهو المقصود
والمدعى هو الذي اضر بنفسه
حيث نسي خصمه وما خبر به
شهوده اهـ ق

(لا تندفع) اي للخصومة

و بعد ان لم يفسد البعض يتحالفان وتفسخ فيما بيني
والقول للمساكن جرم فيما مضى وان اختلفا في قدر بدل
الكتابة لا يتحالفان والقول للعبد وقالا لا يتحالفان
وتفسخ وان اختلف الزوجان في متاع البت
فالقول لهما فيما صلح لهما ولم فيما صلح له
اولهما **٢٥٧** وبعد موت احدهما القول في المحمل للمحلى
وعند ابى يوسف كذلك في الزائد على جهاز مثلها
وفي جهاز مثلها لهما اولورثتها وعند محمد للرجل
اولورثته وان كان احدهما محمولا كذا كل المهر في الحياة
والمحلى في الموت وقالا المأذون والمكاتب كالحر

فصل في دفع دعوى

لو قال ذو اليد هذا الشيء او دعني فلا ان الغائب
او اجارني او اجرني اوردني اوردني اوردني اوردني
على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال ابو يوسف
فمن عرف بالحيل لا تندفع وبه يؤخذ **٢٥٨** وان قال
اليهود اودعه من لا تعرفه لا تندفع بخلاف قولهم
نعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند
الامام خلافا لمحمد **٢٥٩** واو قال شريكه منه
ولا تندفع وكذا لو قال المدعى ميرقته او غصبته
مني **٢٦٠** وان برهن ذو اليد على ابداع الغائب
وكذا ان قال شريك مني خلافا لمحمد **٢٦١** ولو قال

لا احتمال ان يكون المودع هو هذا المدعى لانه ما حاله الى معين يمكن **٢٦٢** المدعى
للمدعى اتباعه فلو اندفعت لتضرره المدعى اهـ ق
تدفع عنده لانه لم يدع الفعل عليه فصار كالمو قال غصب مني على ما لم يسم فاعله ولهما
ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا المآلة وانظروا هو الذي في يده الا انه ابعينه درأ الحمد
شفقة عليه واقامة الحجة الست فصار كما اذا قال سرق اهـ ق

(أحق) وأولى لأنها أكثر إثباتا وقال الشافعي بينة ذى اليد أولى أھق
 (قضى به لهما) وقال الشافعي تساقطتا وفي قول يجرع بينهما لأن أحدى البنتين
 كاذبة يبين لاستحالة اجتماع الملكين في الكل في حالة واحدة فقد تعذر التميز فلتساقطتا
 أو يصار إلى القرعة أھق (سقطا) لتعذر العمل بهما لأن البضع لا يقبل
 الاشتراك أھق ﴿٢٥٧﴾ (وهي لمن صدقته) لأن النكاح يباحكم به بتصادق
 الزوجين وهذا إذا لم يوف

البنات أھق

(الآن أثبت سبقه) لأنه ظهر

الخطأ في الأول يبين فصار كما

إذا قضى بالاجتهاد ثم وجد

نص أو اجماع بخلافه فإله

ينقض أھق

(لا يأخذ الآخر كله) لأنه

صار مقضيا عليه بالفصل

فأنسخ العقد فيه أھق

(فهو أولى) لأنه باليد يمكن

من قبضه فيبدل على سبق

شراءه وبالتاريخ أثبت الشراء

في زمن فأن دفع الآخر به

(فروع) ادعى على منكوبة

الغير نكاحا بشرط حضرة

الزوج عند إقامة البينة رجل

وأمرأة في دار أقم الرجل

البينة أن الدار له وهي أمرأته

وأقامت هي أن الدار لهما

وهو عملوكها تقبل بينته

في النكاح لا غير وبينتهما

الميدى ابتعته من زيد وقال ذواليد أودعني به هو
 اندفعت بلا حجة إلا إذا برهن المدعى أن زيدا وله قبضه

باب دهوى الرجلين

لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينه الخارج
 فيه أھق * برهن على ما في يد آخر قضى به لهما * ولو على
 نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقته فإن أرضا
 فالسابق أھق وإن أقرت لأحدهما قبل البرهان
 فهي له * وإن برهن الآخر بعد ذلك قضى له وإن
 برهن أحدهما فقضى له ثم برهن الآخر لا يقبل إلا
 أن ثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذى اليد
 نكاحه ظاهر إلا أن أثبت سبقه وإن برهن على شراء
 شيء من آخر فكل نصفه بنصف ثمنه وتركه وبترك
 أحدهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ الآخر *
 فإن كان لأحدهما يوم أو تاريخ فهو أولى وإن أرضا
 فالسابق أولى وإن كان لأحدهما يد وللآخر تاريخ
 فذواليد أولى * والشراء أھق من هبة وصدقة
 مع قبض * والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة
 سواء * وكذا الشراء والمهر عند أبي يوسف
 وقال محمد الشراء أولى وعلى الزوج القيمة
 * والرهن مع القبض أولى من الهبة معه

في الدار لا غير أھق (والشراء أھق الخ) لأنه أقوى بخلاف ما إذا اختلف

الملك لهما أو كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء فيه أولى وقيد بالقبض لأن تمكنه

من القبض دليل سبق الشراء أھق ﴿١٧﴾ (أولى من الهبة معه) أي مع القبض

استحسانا وفي القياس الهبة أولى لأنها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان أن

المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان أولى أھق

(فهما سواء) لان كلاهما يثبت الملك لبائعه وملك بائعه مطلق ولا تاريخ فيه فيثبت
 لكل من البائعين ملك مطلق فيكون بينهما نصفين سواء كان تاريخ احدهما اقدم
 ام لا اهـ في (وكذا لو وقت احدهما) لان توقيت احدهما لا يدل على تقديم
 الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم اهـ (خلافا لمحمد) لان اليثين قلنا
 على ملك مطلق ولم يشرضا لجهة الملك فكان التقديم ٢٥٨ والتاخر سواء ولهما

وهو رواية عنه ان البيعة مع
 التاريخ متضمنة معنى الدفع
 فان الملك اذا ثبت لشخص
 فثبوته لغيره بعده لا يكون الا
 بالتناهي من جهته وبينه ذي اليد
 على الدفع مقبولة اهـ في
 (ذو الوقت اولى) وهو رواية
 عن ابي حنيفة لانه اقدم
 فصار كما في دعوى الشراء
 ولهما ان بيعة ذي اليد انما
 تقبل لتضمنها معنى الدفع
 ولا دفع هنا حيث وقع الشك
 في التناهي من جهته اهـ في
 (الذي اطلق اولى) لانه دعوى
 اولية الملك بدليل استحقاق
 الزوائد ورجوع الباعة بعضهم
 على بعض ولا يبي يوسف ان
 التاريخ يوجب الملك في ذلك
 الوقت يقيين والاطلاق
 يحتمل غير الاولية يقيين الترجيح
 ولا يبي حنيفة ان التاريخ
 يعارض احتمال عدم التقديم

فان كانت بشرط العوض فهي اولى * فان برهن
 خارجان على ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد
 غير ذي اليد فالسابق اولى * وان برهن احدهما على
 الشراء من زيد والاخر عليه من بكر واتفق تاريخهما
 فهما سواء وكذا لو وقت احدهما فقط * ولو برهن
 خارج على الشراء من شخص وآخر على البيعة
 والقبض من غيره وآخر على الارث من ابيه وآخر
 على الصدقة والقبض من رابع قضى بينهم اربابا
 ولو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو اليد على ملك
 اقدم منه فهو اولى خلافا لمحمد في رواية وكذا الخلاف
 او كانت البدلها * ولو برهن خارج وذو يد على ملك
 مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى وعند
 ابي يوسف ذو الوقت اولى * ولو كان المسمى في
 ايديهما اوفى بدئال والمسئلة بحالها فهما سواء وعند
 ابي يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي اطلق
 اولى وان برهن خارج وذو يد على التناهي فذو اليد اولى
 وكذا لو برهن كل على ثلثي الملك من آخر وعلى التناهي
 عنده ولو برهن احدهما على الملك المطلق والاخر
 على التناهي فهو اولى وكذا لو كانا خارجين * ولو قضى
 بالتناهي لذى اليد ثم برهن ثالث على التناهي قضى له

فقط باعتباره فصار كما لو اظلم البيعة على ملك مطلق بخلاف الشراء لانه امر * (الا
 سادت فيضاف الى اقرب الاوقات فيترجح جانب صاحب التاريخ اهـ في (فدو بالداولى)
 لان بيعة ذي اليد بالارضية هي الصريح خلافا لما يقوله عيسى بن ابان لانه نهاترت البيئات
 ويترك في غيره لاهل وجه القضاء كذا في الهداية اهـ في (قضى له) لان
 الثالث لم يصر مقضيا عليه بتلك القضية اهـ في

(وينقض القضاء) لانه بمنزلة النص في دلالة على الاولوية قطعا وكان القضاء واقعا على خلافه كالقضاء الواقع على خلاف النص وهذا استحسنان والقياس ان لا تقبل بينته لصيرورته مقضيا عليه بالملك وجوابه ان لم يصبر مقضيا عليه لانه باقاة اليقينة على النتائج تبين ان الدافع ليقينة المدعى كان موجود والقضاء كان خطأ فاقى يكون مقضيا عليه اهـ في (كنسج الحزن) فاذا ادعى ثوبا له ملكه من خزنه او ادعى دارا انها ملكه بناها بماله

او ادعى غرساته ملكه غرسه او ادعى حنطة انها ملكه وزرعها واقام على ذلك بينة او ادعى ذواليد مثل ذلك واقام بينته قضى به للخارج لانها ليست في معنى النتائج لتكررها اهـ في

(يقضى للخارج) لان العمل بهما يمكن فيجعل كانه اشتراها ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع ولم يقبض لان دلالة السبق على ما مر ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار اهـ في (والباقي للآخر) بطريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا لان في هذه المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة لصاحب الكل سهمان ولصاحب

الان يعيد ذواليد برهانه كالورهن المنقضى عليه بالملك المطلق على النتائج يقبل وينقض القضاء * وكل سبب لا يتكرر فهو مثل النتائج كنسج ثياب لا تسج الامرة وتكلم اللبن واتخاذ الجبن والبيد والمره في وجه الصوف وما يتكرر بمنزلة الملك المطلق كنسج الخبز وكالبناء والفرس وزراعة البر والحبوب * وما اشكل يجمع فيه الى اهل الجلبة فان اشكل عليهم جعل كالمطلق وان برهن بخارج على ملك مطلق وثبوت على شراء منه فهو اول ان برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ لهما فيها تراوكت المال في يد ذي اليد * وعند محمد يقضى بالخارج وان ارجا في العقار بلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضى لذى اليد وعند محمد للخارج وان اثبتا قبضا قضى لذى اليد اتفاقا * وان كان وقت ذي اليد اسبق قضى للخارج في الوجهين ولا ترجح بكثرة الشهود * وان ادعى احد خارجين نصف دار والآخر كلها فالرجح الاول وعندهما الثلث والباقي للآخر * وان كانت في ايديهما مكلها لمدى اشكل نصف بقضاء ونصف بلا قضاء * وان برهن خارجان على تساج دابة وارخا فيقضى لمن وافق

النصف سهم هذا هو العول واما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فصاحب السكك له الثلثان فيضرب الثلثين في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فيحصل له ثلث لان ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث مضى ثلث الستة وهو اثنان اهـ في (بلا قضاء) لانه خارج بالنصف فيقضى بينته والنصف الذي في يد صاحبه لا يدعيه صاحبه لان مدعى النصف وهو في يده سالمه ولو لم تنصرف اليه دعواه كان ظالما باسائه ولا قضاء بدون الدعوى فيترك في يده اهـ في

(تاريخه) لظهور علامة الصدق فيه فتخرجت يئنه سواء كانت الدابة في ايديهما
 اوفي يداحدهما اوفيد ثالث وان لم يكن تاريخ يحكم بهالذي البدان كانت في يداحدهما
 واهما ان كانت في ايديهما اوفي يد ثالث اه ق (استويا) فيقضى بينهما نصفان
 اه ق (والرا كبن بلاسرج اوفيه سواء) اي بينهما لماصر وهذا تصرح بما علم
 فلايضاح على طاعة اه ق (اتصال تربيع) ٣٦٠ تقصير التزييع على ما ذكر

في الذخيرة اذا كان الحائط من
 صدر او آجر ان يكون انصاف
 بين الحائط المتنازع داخله
 في انصاف الغير المتنازع فيه
 واذا كان من خشب فان يكون
 ساجة مربعة في الاخرى
 وانما سميت اتصال تربيع لان
 مثل هذا الاتصال يكون فيما
 بين مربعا اه ق

(هراوى) جمع هروبة قضبان
 تضم ملثوبة بطاقات من الكرم
 فترسل عليها قضبان الكرم
 اه ق

(كذى بيوت منها) لاستوائهما
 في استعمالها وهو المورد فيها
 اه ق

(قضى يديهما) فان طلبا
 القسمة بعد ذلك يقسم بينهما
 حتى بقية البينة على الملك قبل
 هذا قول ابى حنيفة وعندهما
 يقسم اه ق

(او كان له بين فيها الخ) لان

سنتها تاريخه وان اشكل فلهما وان خالفهما باطلا
 وان برهن احدا الخارجين على غضب شئ والاخر
 على وديعته استويا

فصل في التنازع بالايدي

لا يمس الثوب اولى من الاخذ بكفه والراكب احق
 من الاخذ بالهام ومن في السرج احق من الرديف
 وصاحب الجمل اولى ممن خلق كونه عليها والرا كبن
 بلاسرج اوفيه سواء وكذا الجالس على السياط
 والمتعلق به ومن معه ثوب وطرفه مع آخر
 والحائط لمن جذوعه عليه او اتصل ينسأه اتصال
 تربيع لالمن له عليه هراوى بل الجار ان فيه سواء
 وان كان لكل عليه ثلاثة جذوع فينبهما ولا ترجع
 بالاكثر منهما وان كان لاحدهما ثلاثة وللآخر اقل
 فهي ولصاحب الثلاثة وللآخر موضع خشبه ولو كان
 لاحدهما جذوع وللآخر اتصال فلذى الاتصال
 وللآخر حق الوضع وقبل لذي الجذوع وذويت
 من دار كذى بيوت منها في حق صاحبها ولو ادعيا رضيا
 كل انها في يده وبرهن اقضى يديهما فان برهن احدهما
 او كان له بين فيها او بين او حفر قضى يده في يده صبي
 يعبر عن نفسه قال اما حر فالقول وان قال انا عبد فلان

فان

(فالقول له) لانه فهو

التمكن من هذه الاشياء دليل على انها في يده اه ق
 اذا كان يعبر عن نفسه فهو في يد نفسه فلا يقبل قول احد عليه انه عبده ضد انكار
 الابينة اه ق

(فهو عبد لذى اليد) حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في يده فان قبل الاقرار بالرق فكان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلت الرق لم يثبت بقوله بل بدعوى ذى اليد لعدم المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعى بقى كالتماش في يده فيعتبر اقراره عليه اهـ ق (باب دعوى النسب) اعلم ان الدعوى ثلاث دعوى استيلاء ودعوى ٣٦١ تحرير ودعوى شبهة فالاول ان يدعى نسب ولد لعلى في ملكه

بقينا كما اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها ولذا يثبت له حقيقة الحرية والثانية ان يدعى نسب ولد لعلى في غير ملكه فيصح في الملك خاصة والثالثة ان يدعى ولد جارية ولده فيصح بناء على ولايته على ولده من وقت العلوق الى وقت البدعوى ثم الاولى اول اهـ ق

(ويرد الثمن وان ادعاه المشتري) لان دعوى الالبائع اسبق لاستيادها الى العلوق لكونها دعوى استيلاء ودعوى المشتري بدعوى تحرير او العلوق لم يكن في ملكه اهـ ق (فالحكم كالاول) للتيقن بعد العلوق في ملكه اهـ ق (صحت دعوى) لان البائع يحتل النقص وماله من حق الدعوة لا يجتله فيقتضى البيع لاجله اهـ ق

فهو عبد لذى اليد وكذا من لا يعبر عن نفسه فلو ادعى الحرية عند كبره لا يقبل بلا حجة ^{سريته}

باب دعوى النسب

وليت مبينة لاقل من نصف سنة منذ بيعت فادعاه البائع فهو بائع وهي ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوى او بعد ما وكذا لو ادعاه بعد موت الام او اعتقها يرد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت وقالا حصته فيهما ولو ادعاه بعد موته او عتقه رمت ^{لها} ولو وادت لا كثر من نصف سنة واقل من سنتين ان صدقه المشتري فالحكم كالاول والا فلا يثبت وان كان لا كثر من سنتين لانصح ^{دعوى} فان صدقه المشتري ثبت نسبه وحل على النكاح ولا يرد المبيع ولا يعق الولد وان باع عبدا ولد عنده ثم ادعاه بعد بيع مشتريه صحت دعوى ورد بيع مشتريه وكذا لو كاتبه المشتري او كاتب امه او رهن او اجر او زوجهما ثم كانت الدعوى صحت ونقضت هذه التصرفات ^{لها} ولو باع احد يوا مين ولدا عنده فاعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها منه وبطل عتق المشتري ^{هو} من في يده يبي فقال هو ابن زيد ثم قال

(وكذا لو كاتبه المشتري الخ) مرجع الضمير في كاتب الولد المشتري وفي كاتب الام من

في من باع اهـ ق (وبطل عتق المشتري) لان من ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الآخر ومثل بالتوا مين لانه لو كان واحدا فباعه واعتقه المشتري ثم ادعاه البائع لا يبطل عتق المشتري اهـ ق

(وكذا كذا احد عشر) يعني لو قال على كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد عشر لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعددين مجهولين ليس بينهما حرف العطف واقل عددان ليس بينهما حرف العطف من المفسر احد عشر ا هـ ق (وان ثلث زيد مائة) يعني لو قال كذا وكذا وكذا درهم فليزنه مائة واحد وعشرون لانه اقل ما يسرع منه ٢٣٣ ثلاثة اعداد مع العاطف ا هـ ق (وان ربع

زيد الف) وهذا كله اذا

ذكر الدرهم بالنصب وان

ذكره بالخفض بان قال كذا

درهم عن محمد مائة درهم

لان اقل عدد يذكر الدرهم

عنه بالخفض مائة وان قال

كذا كذا درهم يلزمه ما شان

ولو قال كذا كذا دينار او درهما

فعليه احد عشر بالسوية

عملا بالشركة ولو قال عشرة

ونيف فالبيان في النيف

ا هـ ق

(اقرار بامانة) اي في يده لان

كل ذلك اقرار بكون الشيء

في يده وذلك تنوع الى مضمون

وامانة فثبت اقلهما وهو

الامانة ا هـ ق

(فقد اقر) اي بها لان الضمير

في اقرنها راجع الى الالف

انها باعتبار دراهم فكانه قال

اقرن الالف التي لك علي حتى

لو قال اقرن بلا ضمير لا يكون

نصب ودرهم ثلاثة ودرهم عشرة وعندهما

نصاب وكذا درهما درهما وكذا كذا احد عشر وان

ثلث فكذلك وكذا وكذا احد وعشرون وان ثلث

زيد مائة وان ربع زيد الف وكذا كل مكيل وموزون

وبشركية في عبد فهو نصف عند ابي يوسف

وعند محمد يومس بالبيان وقوله علي اوقبل اقرار

بدن فان وصل به هو وبعينه صدق وان فصل لا

وعندي ابي ابي اوقى بني اوصند وقى اوقى كبسي اقرار

بامانة ولو قال لمن ادعى عليه الف اقرنها او انتقمها

او اجلي بها او قد قضيتكها او ابرأني منها او عتبت الي

او تصدقت بها علي او اجلتك بها فقد اقر وبلا

ضمير لا ولو اقر بدني مؤجل وقال المقر له حال

لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل ولو قال هلي

مائة ودرهم فالحكم دراهم وكذا كل ما يكال او يوزن

ولو قال مائة وثوب او مائة وثوبان لزمه تفسير المائة

وان قال مائة وثلاثة اثواب فالحكم ثياب ولو اقر

بتمرفي فو حيرة لزمه او بختام لزمه الحلقة والغص

او بسيف فالتصل والجفن والحيائل او بمحلاة

فالكسوة والعبدان وان بداية في اسطبل

لزمه البائة فقط وثوب في منديل لزمه وكذا

اقرارا لان الاتزان يحتمل ان يكون مصروفا الى الالف والى غيره فلا يكون اقرارا بالشك

هـ ق (لزمه) اي الترو القوصرة لان الاقرار بالمظروف لا يتحقق بدون

ظرفه حتى لو قال من قوصرة لان كلمة من لا تتراجع فيكون مقرا بالمترو وع على هذا الطعم

في الجواني اوقى السفينة ا هـ ق (لزمه الحلقة والغص) لاطلاق الخاتم على

جميع الاجزاء ولهذا يدخل الغص في بيع الخاتم من غير تسمية ا هـ ق

(واحد عشر عند محمد) لان النفيس من الثياب قد يلف في عشرة اثواب فامكن تحمله على الطرف ولا ييوسف ان حرف في يستعمل للين والوسط ايضا قال الله تعالى فادخلني في عبادي اى بين عبادى فوق الشك والاصل براءة الذم ا هـ ق (وان نوى الضرب) لان الضرب في تكثير الاجزاء لافى تكثير المسال وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن زياد عليه خمسة وعشرون بعرف ﴿٢٦٥﴾ الحساب ا هـ ق

(يلزمه تسعة) اى عند

ابى حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الضاية الثانية ا هـ ق

(وعندهما عشرة) فتدخل الغايتان وقال زفر يلزمه ثمانية ولا تدخل الغايتان ا هـ ق

(من نصف حول) اى من اقراره فله ما قر به لعلنا انه كان قائما وقت الاقرار وان وضعت

لاكثر من ستة اشهر لم يستحق شبهة الان تكون المرأة معتدة فاذا ولدت لاقل من حنتين

حتى حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما للوجوده في البطن حين مات المورث والموصى

ا هـ ق

(فللموصى والمورث) يعنى المال مردود على ورثة الموصى والمورث لانه اقرار فى الحقيقة

لها ما اذا التزكة محكوم ببقائها على ملك الميت ما لم تصرف

الى ورثته او الى من اوصى له بها ا هـ ق (وبطل الشرط) لان الاقرار

اخبار ولا مدخل للخيار فى الاخبار لان الخبر ان كان صادقا فهو واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الرد ولا يتغير باختياره وعدم اختياره ا هـ ق

ثوب فى ثوب • وان بثوب فى عشرة اثواب لزمه ثوب

واحد عند ابى يوسف واحد عشر عند محمد ولو قال على خمسة فى خمسة لزمه خمسة وان نوى الضرب

وبنية مع يلزم عشرة • وفى قوله على من درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة يلزمه تسعة وعندهما

عشرة وان قال له من دارى ما بين هذا الجدار الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط • ووجه الاقرار

بالجمل وحل على الوصية من غيره وللعمل ان بين سببا لصالحا كارت او وصية فان وليت حيا لاقل من نصف حول منذ اقر فله ما اقر • وان حين فلهما

وان ميتا فللموصى والمورث • وان فسر ببيع او اقراض او اديهم الاقرار لفسا • وان اقر بشرط الخيار لزمه

الاقرار وبطل الشرط

باب الاستثناء وما فى معناه • صح استثناء بعض ما اقر به لو اتصل بالزمان باقبيه

وبطل استثناء الكل • وان اقر بشئين واستثنى احدهما او احدهما وبعض الآخر بطل استثناءه

خلافا لهما • وان استثنى بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا • ولو استثنى كلبا او ديتا او عددا

مقاربا من دراهم صح بالقيمة خلافا لهما • ولو استثنى

باب الاستثناء وما فى معناه •

وامر لا يرد

الى ورثته او الى من اوصى له بها ا هـ ق (وبطل الشرط) لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار فى الاخبار لان الخبر ان كان صادقا فهو واجب العمل وان كان كاذبا فهو واجب الرد ولا يتغير باختياره وعدم اختياره ا هـ ق

(باب الاستثناء) الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبا عندنا واخراج بعد الدخول عند الشافعى وفيه كلام مذكور فى كتب الاصول ا هـ ق (وما فى معناه) مثل قوله له على الف من ثمن حبل اقبضه فان قوله

لم اقبضه فى معنى الاستثناء ا هـ ق

(كاللائكة والجن) اي ان شاء الجن والملائكة لانه لا تعرف مشبهتهم فلا يرفع عليه شيء لان
الاصل براءة الذم فلا يثبت بالثبوت ولو قال ان شاء فلان فشاء لا يلزمه شيء لان مشبهة فلان
لا توجب الملك وكذلك ان جاء المطر او هبت الريح او كان كذا في الاختيار
اهـ (كان كمال) لان العرصة اسم للبقعة دون البناء ولو اقرله
بمحاط لزمه بارضه ٢٦٥ لان المحاط اسم للجن ولا يصور بدون الارض وكذلك

اذا اقرله باسطوانه من آجر
وان كانت من خشب لا يلزمه
الارض لان الخشبية تسمى
اسطوانة قبل البناء فان امكنه
رفعها بغير ضرر فلا ضمان
والاضمن قيمتها للمقرله كافي
غصب الساجدة اهـ

(كنائها) لانه يدخل
في الاقرار تبعاً لا لغضا وقال
صدر الشريعة ان قال هذا
الخاتم لفلان الا فصداه هذا
البيعتان له الا نخله لا يصح
الاستثناء ولو قال الخافضة له
والفصل لي او الارض له

والفصل لي يصح اهـ
(لا يصدق) عند ابي حنيفة
وصل كلامه او فصل وقال
ان وصل صدق ولا يلزمه
شيء وان فصل فان انكر
المقرله سبب الوجوب
لم يصدق وان صدقه المقرله
لانه بيان تمييز فيصح موصولا

منها شاة او ثوبا او دارا بطل انصافا ومن وصل
باقراره ان شاء الله بطل اقراره وكذلك ان حلقه
بمشبهة من لا تعرف مشبهتهم كاللائكة والجن ولو اقر
بدار واسكني بناءها كانا للمقرله ولو قال بناؤا هالي
والعرصة له كان كمال وفيها الخاتم ونخل البستان
كتبتهما وان قال له على ألف من ثمن صيد
ام اقبضه فان عينه قبل للمقرله سلم وتسلم ان شئت
وان لم يبينه لزمه آلاف وليس قوله ام اقبضه ولو قال
على ثمن نخرا وخنزير لا يصدق وعندهما ان وصل
صدق ولو قال من ثمن متاع او اقرضني وهي زبوف
او بهرجة لزمه الجباد وقالوا يلزمه ما قال ان وصل
وان قال من غصب او دبيعة وهي زبوف او بهرجة
صدق ولو قال صدقة او رصاص فان وصل صدق
والافلا ولو قال غصبت ثوبا وجاء به صدق ولو قال
على ألف الا انه ينقص مائة صدق ان وصل والازم
الالف ولو قال اخذت منك الفسا ودبيعة فهلكت
وقال المقرله اخذتهما غصبا ضمن ولو قال بدل
اخذت اعطيني لا يضمن ولو قال غصبت هذا
الشيء من زيد لا بل من عمرو فهو زيد وعليه قيمته
لعمر وولو قال هذا كان لي ودبيعة عندك
فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه

وإذا كان
المراد
بالمقرله
المراد
بالمقرله
المراد
بالمقرله

ومفصولا وله الله رجوع بعد الاقرار فلا يصح لاموصولا ولا مفصولا اهـ في

(والافلا) اي والابان فصل لا يصدق والفرق بين البيع والقرض وبين الغصب والوديعة
ان الاولين يقعان على الجباد فان قسر الدرهم بغير الجباد يكون رجوعا والغصب والوديعة
يقعان على كل ذلك اهـ (وقال المقرله الخ) والفرق ان في الاصل الاول
اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرأ به وهو الاذن والاخر ينكره فيكون القول له
مع اليمين وفي الثاني اضاف الفعل إلى خبره وذلك يدعي سبب الضمان وهو الغصب اهـ في

(وعندهما القول للأخوذ منه) وهو القاي وهو وجه بمقتضى انما في الوديعة ووجه الاستحسان ان اليد في الاجارة ضرورية تثبت ضرورة استبقاء المعقود عليه وهو النافع

فيكون اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة اهـ في (فالقول) اي فلان المقر له لان الدين تقضى بمثلها وذلك انما يكون بقبض مضمون فاذا اقر قبض مال الغير وهو سبب الضمان ثم ادعى ما يبرأه ﴿٢٦٦﴾ منه وهو المقاصة

والآخر يتكرران القول قول المنكر كذا في الكافي اهـ في

(فالقول للمقر) لظهور يده في الحال ولم يقره كان في يد الغير من قبل وانما اقر بمجرد فعله فيه وذلك يدل على اليد لان العمل قد يكون من المعين والاجير والمعين في يد صاحبه فصار كالوقال بخاط لي الخطاط قبضى هذا بنصف درهم

ولم يقل قبضته منه وقال الخطاط هوى فان القول للمقر لانه ما اقر بثبوت اليد للخطاط لجواز ان يخطب الخطاط في دار وبالثوب فلا تثبت يد الخطاط عليه فلا يلزمه الرد عليه كذا في الكافي اهـ في

(لا يطل اقراره) ووجه الفرق ان دعوى النسب تستدلى وقت الطلق فتبين انه اقر لابنه فلا يصح ولا كذلك الزوجة لانها تقتصر على

وان قال اجرت فرسى او ثوبى هذا فلا فرك به اوبسه ورده على او امرته او اسكنته دارى ثم ردها على صدق وعندهما القول للأخوذ منه ولو قال خاط ثوبى هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الآخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح * ولو قال اقتضبت من فلان الفسا كانت لي عليه او اقرضته الفائم اخذتها منه وانكر فلان فالقول له * ولو قال زرع فلان هذا الزرع او بنى هذه الدار او غرس هذا الكرم لي استغنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر

باب اقرار المريض

دين صحته وما لزمه في مرضه بسبب معروف سواء ويقدمان على ما اقر به في مرضه والتكل مقدم على الارث * ولا يصح تخصيصه بغير ما بقضاء دينه ولا اقراره لو ارثه الا ان يصدق به بقية الورثة وان اقر لاجنبى صح ولو احاط بماله * وان اقر لاجنبى ثم اقراته ابنته ثبت نسبهم وبطل اقراره وان اقر لاجنبية ثم تزوجها لا يطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو ودها ثم تزوجها فله الرجوع * وان اقر بفلام مجهول النسب يولد مثله لمثله انه ابنة وصدقه الفلام ثبت نسبهم ولو مريضا وشارك

ثمان الاقرار في اقراره لاجنبية كذا في الهداية اهـ في (ثبت نسبته الخ) لانه لما اقر بما يلزمه وادس فيه فحمل النسب على الغير والشرط ان تكون المرأة خالصة عن نكاح الغير وحده وان لا يكون تحت المقر اختها ولا ربيع سواها ولا فرق بين ولاء الاعلى او الاسفل اذا لم يكن للمتيق ولاء من جهة الغير اهـ في

الورثة

(بعد موتها) أي بعد موت المرأة فإنه لا يصح لانهطاع لنكاح وكذا إذا أقر الرجل بالزوجة
فصدقته المرأة بعد موته عندناي حنيفة رحمه الله اه في
أي يصح تصديقها بعد موته لبقاء النكاح بعد موت المرأة في حق الارث والافرار قائم
والتكذيب منه لم يوجد فيصح التصديق في هذه الحالة فيثبت النكاح بتصادقهما فيثبت
منها ولهذا لو أقام البينة ﴿٢٦٧﴾ على النكاح بعد موتها تقبل اه في

(ولو بعيدا) أي ولو كان
الوارث بعيدا لان الميراث حقه
فيقبل فيه قوله عند علم
المراجع اه في

(كتاب الصلح) هو اسم بمعنى
المصالحة وهي المسالمة
خلاف الخصومة وحكمه البرآة
من الدعوى ولا يجوز الصلح
على مكمل او موزون لمسا فيه
من احتمال الزبائن كان نصيبه
من التركة من جنسه انتهى
عمادى وقوله على مكمل
او موزون متعلق بالصلح يعنى
إذا لم يكن في التركة دين
واعيانها غير معلومة وأريد
على الصلح مكمل او موزون
قبل لا يصح لاحتمال ان يكون في
التركة مكمل او موزون وأن كان
فيحصل ان يكون نصيبه اقل
من بطل الصلح فكان القول
بعد الجواز مؤديا الى اعتبار
شبهة الشبهة ولا عبرة بها

الورثة * وصح اقرار الرجل بالوا لدين والولد
والزوجة والولي * وشروط تصديق هؤلاء وكذا
اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد تصديق
الزوج ايضا او شهادة قابلية * وصح تصديق
بعد موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها
وعندهما يصح ايضا وان اقر بنسب غير الولاد
كاخ وعم لا يثبت ويبره ان لم يكن له وارث معروف
ولو يمين * ومن مات أبوه فاقر بأخ شاركة
في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لا يبره حيا الميت
دين على شخص فاقر احدهما بقبض ابيه نصفه
فانصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

كتاب الصلح

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت وانكار
خلافه كالبيع ان وقع عن مال بمال فيثبت فيه الشفعة
والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ويفسد جهالة
البدل لاجهالة المصالح عنه * وشروط القدرة على
تسليم البدل وان استحق بعض المصالح عنه او كله
رجع بكل البدل او بعضه وان استحق بعض البدل
او كله رجع بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع
عن مال بمنفعة اعتبر اجارة فيشترط فيه التوقيت

اه درر
(اعتبر اجارة) صورته ادعى على رجل شيئا فا عترف به ثم صالحه
على سكنى داره سنة او على ركوب دابة معلومة او على لبس ثوبه او على خدمة
عبده او زراعة ارضه مدة معلومة فهذا الصلح جائز فيكون في معنى الاجارة فيجوز فيه
احكام الاجارة اشارة اليها بالغاء بقوله فيشترط اه في

(و يرجع بالخصومة) لان ما اخذه في ذم المدعى وبالاتفاق فان العوض فله رده العوض
 اه في (يرجع المدعى) لان البذل في الصلح عن انكاره والدعوى بخلافه فالوادعى دارا
 فصالحه المدعى عليه على بيع الثوب بهامته فاستحق الثوب من يد المدعى يرجع المدعى
 بالمدى على المدعى عليه الى الدعوى لان الاقدام على البيع منه بالمدى اقرار منه بكون
 المدعى حقا له اه في (كاستحقاقه) اي كاستحقاق **﴿ ٢٦٨ ﴾** بدل الصلح في بطل

ويبطل بموت احدهما (والاخير ان) معاوضة في حق
 المدعى وفيما بين وقطع المنازعة في حق الآخر
 فلا خصة في دار صلح عنها مع احد هما وتجب
 في دار صلح عليها وما استحق من المدعى كلا
 او بمضارد المدعى حصته من البذل ويرجع بالخصومة
 فيه وما استحق من البذل بمضا او كلابرجع المدعى
 الى دعواه في قدره وهلاك البذل قبل التسليم
 كاستحقاقه في الفصلين ولو صالح على بعض دار
 بدعيها لم يصح وجبته ان يزيد في البذل شيئا او يبرأ
 من دعوى الباقي

فصل

يجوز الصلح عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم ويجوز
 عن دعوى المال والمنفعة والجناية في النفس وما
 دونها بعد اخطأ وعن دعوى الرقي وكان متقابلا
 ولا ولا عليه ودعوى الزوج النكاح وكان خطبا بمهر
 عليه ديانة ان كان مطلقا ولو صالحها بمال بقره
 بالنكاح جاز * ولا يجوز ان ادعته المراءى وقيل يجوز *
 ولا عن دعوى الحد وان قتل عبدا ذوق رجل اعدا
 وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلحه عن نفس عبده
 قتل رجلا عددا وان صالح عن منسوب ثلث باكثر
 من قيمته جاز وقال يبطل الفضل ان كان لا يتغلب

به لان هلاك البذل في المبيع
 يبطل البيع فكذا اذا كان
 البذل مما يمتنع بالتعيين
 والا كان كالدرهم والثانير
 لا يبطل بهلاكه في الفصلين
 اي فصل الاقرار والانكار في
 الاقرار يرجع ب كله او بمضه
 وفي الانكار يرجع بالدعوى
 اه في

(يزيد في البذل شيئا) ثوبا
 او درهما حتى يكون ذلك الشيء
 عوضا عن الباقي في رده اه
 (او يبرأ) هو بضم اوه وقبح
 ثأله اي يبرئ المدعى المدعى
 عليه قاله الشافعي

(من دعوى الباقي) بان يقول
 له المدعى ابرأك او برئت من
 دعوى هذه الدار لان الابراء
 من دعوى العين جائز اه في
 (يجوز الصلح عن مجهول الخ)
 لانه تمليك فيؤدي الى المنازعة
 والصلح على اربعة اوجه

تظهير
 للمع

معلوم على معلوم ومجهول على معلوم وهما جائزان ومجهول على مجهول ومعلوم **﴿ ٢٦٩ ﴾** فيه
 على مجهول وهما فاسد ان والحاصل ان كل ما يحتاج الي قبضه لابد ان يكون معلوما لان
 جهاته تنفي الى المنازعة اه في (وصالح عن نفسه لا يجوز)

لانه لا يجوز له ان يتصرف الا فيما هو من باب البصارة وتصريفه في نفسه ليس من البصارة
 فلا ينفذ في حق الولي اذا كان بموضع اه في (باكثر من قيمته جاز) لان الواجب هو
 القيمة وهي مقدرة فزيادة عليها تكون ربا ولا يبي حقيقته ان حقه في الهالك باقي وانما
 ينتقل الى القيمة بالقضاء اه في

تتبع
 وهو لا يبرئ

الملك

(لا الوكيل الا ان ضمنه) لان الصلح من القود معاوضة باسقاط الحق والصلح من بعض الدين اسقاط محض فالوكيل فيه صغير ومنبر فلا يكون البذل عليه كالوكيل بالكاخ وقد مرت هذا المسئلة في الوكالة اهـ (وان صالح فضولي) اي من جانب المدي عليه مع المدي اهـ (او اضاف الى ماله) بان قال على الف من مالي وعلى عبدي هذا اهـ (بلا اضافة) بان قال على هذا الالف

او على هذا العبد اهـ (وسلم صح) اما اذا ضمن البذل فلان الحاصل للمدي عليه ليس الا البراءة والاجنب مساو له في ذلك وقد جاز للمدي عليه اشتراط بدل الصلح عن نفسه فكذا الاجنب فصار كالاجنب في الخلع من جانب المرأة اذا ضمن البذل واما اذا اضاف الى ماله فلا به هذه الاضافة الزم التسليم الى المدي وهو قادر على ذلك فيجب عليه وصار كالواضحة اهـ

(وكان متبرعا) لان المصالح هنا وهو الفضولي لا ولاية له على المطلوب فلا يتخذ تصرفه عليه اهـ (باب الصلح في الدين) لما ذكر حكم الصلح عن عموم الداوى ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو

فيه * وان برض صم مطلقا اتفاقا وان احتق موسر صديقا مشتركا وصالح عن باقيه اكثر من نصف قيمته بطل الفضل وان برض صم * ويجوز صلح المدي بميل يدفعه الى المنكر ليعرله وبدل الصلح عن ممد او على بعض دين يدعيه يلزم الموكل لا الوكيل الا ان ضمنه * وبدل ما هو كبيع يلزم الوكيل وان صالح فضولي ضمن البذل او اضاف الى ماله او اشار الى مرض او قيد بلا اضافة او اطلق وسلم صم وكان مستعرا * وان اطلق ولم يسلم توقف فان اجازته المدي عليه جاز ولزمه البذل والايصال

باب الصلح في الدين

الصلح عما استحق بعقد المداينة على بعض جنسه اخذ البعض حقه واسقاط لباقيهم لامعاوضة * فلو صالح عن الف حاك على مائة حالية او الف مؤجل صم وكذا عن الف جبايد على مائة زبوف * ولا يصح من دراهم على مائة مؤجلة او عن الف مؤجل على نصفه حالا او عن الف مؤجل على نصفه ايضا * ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم جالية او مؤجلة صم وان قال من له على آخر الف اذ خذ نصفه على

دعوى الدين لان الخصوص يكون ابدا بعد الصوم كذا في الاكل اهـ (عما استحق الخ) قال الزيلعي قوله اما استحق سهولته اذا صالح عن الدين لا يكون صورة احتياقه لبعض حقه واسقاط لباقيهم وانما يكون كذلك لو وقع الصلح عن الدين على بعض الدين والصواب ان يقال والصلح عما استحق بعقد المداينة اهـ (مؤجلة) لان النجل خير من المؤجل وهو غير مستحق بالعقد فيكون بازاء ما حط عنه وذلك احتياض عن الاجل وهو حرام اهـ

(خلافا لابي يوسف) فانه يبرأ عنده لانه ابراء مطلق وكلمة على وان كانت للمفاوضة لكن مدخولها وهو اداء النصف لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فوجوده كالعدم اهـ ق (لا يبرأ) اذ لم يدفع اجزا) لانه اتى بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل اهـ ق (برئ من نصفه الخ) لانه اطلق الابراء واداء النصف فغدا لا يصلح عوضا ويصلح شرطا مم الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك اهـ ق ﴿٢٧٠﴾

انك برى من باقيه ففعل برى والا فلا يبرأ خلافا
 لابي يوسف وان قال صالحك على نصفه على انك
 ان لم تدفع غدا النصف فالالف عليك لا يبرأ اذا
 لم تدفع اجماعا وان قال ابرأك من نصفه على ان تعطيني
 نصفه غدا برى من نصفه اعطى او لم يعط وكذا لو قال
 اذ ان نصفه على انك برى من باقيه ولم يؤقت
 ولو قال ان ادبت الى نصفه فانت برى او اذا ادبت
 اومتى ادبت لا يصح الا براء وان ادى ومن قال سرا
 رب دينه لا اقرلك حتى تؤخره حتى اوتجمل في
 ففعل حاز وان اعلن زنه للمال

﴿ فصل ﴾ اخلاصی کین

ان صالح احدث ربى الدين عن نصيبه على ثوب ولشريكه
 من بيع المديون بنصفه او يأخذ نصف التوب الا ان
 يضمن له الصالح ربع الدين * وان قضى شيئا من
 الدين شاركه شريكه فيه واتبما الغريم بما بقى
 وان اشترى بنصيبه شيئا حقه شريكه ربع الدين
 او اتبع الغريم ومن أبرأ من نصيبه او قاص الغريم
 بدين سابق لا يضمن لشريكه وان أبرأ من البعض
 قسم الباقي على سهامه وان اجل نصيبه لا يمنع
 خلافا لابي يوسف * وبطل صلح احسد ربى سلم
 فى سلم عن نصيبه على ما دفع خلافا له ايضا وان اخرج

(والموت) أي للاداء وقتا
قآله يصح الابرآه ولايمود الرب
لان هذا ابرآه مطلق لآه اذا
الموت للاداء وقتا لا يكون
الاداء غرضآ صحيحآ لآه واجب
عليه في مطلق الازمان
ولم يتقيد اه في
(لا يصح الابرآه) لآه علقه
بالشرط صريحآ وتعلق الربآه
بالشرط باطل للمقيد من معنى
التمليك حتى يرتد بارد بخلاف
ما تقدم لآه اتي بصريح
الشرط حمل على التقييده
كذا في الهداية اه في
(نصفه) لآه ~~كان~~ عليه
ولم يستوفه فيبقى في ذمته
اذا القايض قبض نصيبه
لكن له حق المشاركة اه في
(الغريم) وهو المسبدون لان
قسمه الدين حال كونه في الذمة
لا نصح والمقبوض بدل عنه
فله ان يشارك فيه ان شاء لآه

عين حقه من وجهه اى (لا يضمن لشريكه) في الصورتين اما في الاولى ﴿الورثة﴾
 فلان الابراء اتلاف وبس بقبض فلا يرجع عليه واما في الثانية فلانه قاض ديننا بالمقاسمة
 لا قابض شبا اى (لا يصح خلافا لابي يوسف) فانه يصح عنده اعتبارا
 بالابراء المطلق ولا يصح عندهما لانه يؤدى الى قسمة الدين قبل القبض ولو غصب
 احدهما عيناه واشترى شراء فاسدا وهلك في يده فهو قبض والاستنجار ينصبه قبض
 وكذا الاحراق عند محمد خلافا لابي يوسف اى ق

(قل البدل او كثر) لانه يمكن تصحيحه بغيره اه في
 تعالىك الدين من غير من عليه الدين وهو حصة المصالح اه في (اختلاف)
 والصحيح انه يجوز كذا في الكفاية اه في (قبل فضله) اه في قضاء دينه
 تقديم الحاجة اليه اه في (والقسمة تجوز) لان الزكاة لا تخلص من قليل دين
 والدائن قريبون غايها فلو جمعت ﴿٢٧١﴾ الزكاة موقوفة بتضرر الورثة والدائن
 لا يتضرر لان على الورثة

قضاء دينه اه في

(ويقسم الباقي) وجد القياس
 ان الدين يتعلق بكل جزء من
 الزكاة وجه الاستحسان لزوم
 ضرر الورثة ومن المسائل المهمة
 انه هل يشترط صحة الصلح
 صحة الدعوى او لا بعض
 الناس يقولون يشترط لكن هذا
 غير صحيح لانه اذا ادعى حقا
 مجهولا في دار فصول على شيء
 يصح الصلح على ما مر في باب
 الحقوق والاستحقاق وقد

ينقل عن بعض القضاة
 ان الصلح لا يصح الا ان تكون
 الدعوى صحيحة فهذه المسئلة
 تدل على ان هذه الرواية غير

صحيحة لان دعوى حق

المجهول دعوى غير صحيحة

وكثير من مسائل الذخيرة يدل

على عدم صحة تلك الرواية

اه باقاني

الورثة احدثهم ان مرض او عجز بمال او عن احد
 التقدين بالآخر او عنهما بهما صلح قل البدل او كثر
 وعن تقدين وغيرهما بأحد التقدين لا يصح الا ان
 يكون الميعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس
 وان يمرض هاز مطلقا وان في التركة دين على
 الناس فاخير جوه ليكون الدين لهم بطل الصلح
 فان شرطوا برآءة الغرماء من نصيبه صح وكذا
 ان قضاوا حصته منه تبرعا او اقرضوه قدرها
 واحالهم على الغرماء وصالحوه عن غيرهم وفي صحة
 الصلح عن تركه هي اعيان غير معلومة على مكيل
 او موزون اختلاف والاصح الجواز ان علم انها غير المكيل
 او الموزون اذا كانت كلها في يد البقية وبطل الصلح
 والقسمة اذا كان على الميت دين مستغرق وان غير
 مستغرق فالاول ان لا يصالح قبل قضاءه ولو فعل
 قانوا بجوز والقسمة تجوز قياسا لاستحسانا وقيل
 القياس ان يوقف الكل والاستحسان ان يوقف
 قدر الدين ويقسم الباقي

كتاب المضاربة ﴿٢٧٢﴾

هي شركة في الربح مال من جانب وعمل
 من جانب والمضارب أمين فاذا تصرف
 فوكيل فان ربح فمشارك وان خالف

(كتاب المضاربة) هي في اللغة مفاعلة من الضرب بمعنى السير وبها قال الله
 تعالى وآخرون يضر بوزن الأرض اي يسافرون للتجارة سمي هذا العقده لان التعامل
 فيه يسير في الأرض غالبا لطلب الربح وفي الشرح هي شركة الخ اه في

تجوز تكبير

(فستقرض) لانه لا يستحق الرجح الا اذا صار المال ملكا له لان الرجح فرع المال فاذا شرط ان يكون جميع الرجح له فقد ملك جميع رأس المال اهـ ق (تستبضع)
 لان المضارب لما يطلب لعمله بدلا وعمله لا يتقوم الا بالتسمية كان وكلا متبرعا وهذا معنى البضاعة فكانت نص عليها كذا قاله الشئني اهـ ق (ولا يضمن المال فيها ايضا) اي المال في المضاربة ﴿٢٧٢﴾ الفاسدة غير مضمون بالهلاك

اعتبارا بالصحة ولانه مال غير مستأجر في يده وملك شرط وجب فسادا لاختلال مقصوده لا يفسدها ويطل الشرط كذا في الهداية اهـ ق (جازت ايضا) لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه فيكون مضاربة به اهـ ق (وشرط تسليم المال الى المضارب) لان المال امانة في يد فلان فلا بد من التسليم اليه اهـ ق (بلايد رب المال فيه) لان يد المالك ثابتة وبقاءه يمنع التعليل الى المضارب كذا في الهداية اهـ ق (ان شرط لاحدهما الخ) لانه قد حصل فيها ذلك المقدار فقطع فتقطع الشركة في الرجح اهـ ق

فغاصب وان شرط كل الرجح له فستقرض وان شرطه لرب المال فستضم وان فسدت فاجبر فيه اجر مثله ربح او لم يربح ولا يراى على ما شرطه عند اني يوسف خلافا لحمد ولا يضمن المال فيها ايضا ولا تصح المضاربة الا بمال تصح به الشركة وان دفع عرضا وقال بهد اعلم في ثمنه مضاربة او قال اقض مالي على فلان واعمل فيه مضاربة جازت ايضا وشرط تسليم المال الى المضارب بلايد رب المال فيه ما قلنا وان اغير ما قلنا كالصغير اذا عقيدها له وليه واحد الشريكين اذا عقيدها الاخر وكون الرجح بينهما متساويا ففسدان شرط لاحدهما عشرة دراهم مثلا وكل شرط يوجب جهلا للرجح يفسدها او ما افلا ويطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب والمضارب فيه طلقها ان يبيع ويشترى ويوكل بهما ويسافر ويضع ويودع ويرهن ورهنه ويؤجر ويستأجر ويحتال بائنه على الايسر وغيره ولو اضمرب المال صح ولا تنسده المضاربة وليس له ان يضارب الا باذن رب المال وقوله له اعلم برأيك ولا ان يقرض او يستدين او يهب او يصدق الا بتصريحه فان شري بما يهب او قصره او حله بما له فهو متبرع * وان قيل له اعلم

تفرق

(على المضارب) فله شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الرجح ولا الجهالة فيه فلا يكون مفسدا ويكون الوضعية على رب المال لان ما فات جزء من المال فالهلاك يلزم صاحب المال دون غيره والمضارب امين فيه فلا يلزمه بالشرط اهـ باقاني (ولا تنسده المضاربة) وقال زفر تنسده لان رب المال حينئذ متصرف في مال نفسه وهو لا يصح ان يكون وكلا فيه فيكون مسترداه ولما ان التصرف في مال المضاربة صحا حقا للمضارب فيصح ان يكون رب المال وكلا في التصرف فيه اهـ ق

(غير اهلها) اى في غير سوق من اطرافها لا يكون مخالفا لان المصرفع تبين اطرافه
كبقة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالنهاى اه ق (لا يكون مخالفا)
لان فائدة الاول التقييد بالمكان وفائدة الثانى التقييد بالنوع وهذا هو المراد عرفا لا فنيا
وراء ذلك كذا في الهداية اه ق (واعمل به فيها) وصبراه الهداية خذ هذا
المال واعمل به ﴿٢٧٣﴾ في الكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف

فيصير بمنزلة المشورة انتهى
قال الزيلعي لان الواو للعطف
والشئ لا يعطف على نفسه
وانما يعطف على غيره وقد
يكون للاستثناء اذا كان بعد
جمله فيكون مشورة لاشروطا
في الاول اه ق

(لا يبيع اليه التجار) اى ليس له
ان يبيع الى اجل لا يبيع التجار
اليه وقال ابن ابي ليس له
ان يبيع نسبة لان ذلك
يصرف يوجب قصر يده
عن مال المضاربة ويعجز عن
التصرف فيه ونحن نقول البيع
بالنسبة من صنع التجار وهو
متعارف عندهم فيدخل عند
الاطلاق لان المتعارف
كالنصوص عليه وهو اقرب
لتحصيل الربح عادة فكان
اوفق لرب المال كذا في الزيلعي
وفي الهداية ولهذا كان له
ان يشتري دابة للركوب وليس

برأيه ولا يخلط بماله والصبح ان قيل له ذلك
فلا يضمن به ويصير شريكا بما زاد الصبح وحسنه
اذا بيع وحصة الثوب في المضاربة وان قبلت ببلد
اوسلمة او قري او سمل معين فليس له ان يتجاوز
كما في الشركة فان تجاوز ضمن والربح له فان قال له عامل
اهل الكوفة او الصبارة فعامل في الكوفة غير اهلها
او صارف مع غير الصبارة لا يكون مخالفا وكذا
لو قال اشترى في سوقها فاشترى في غيره بخلاف قوله
لا تشتري في غير السوق وان قال خذ هذا المال تعمل به
في الكوفة او اعمل به فيها او خذ به النصف فيها فهو
تقييد بخلاف خذه واعمل به فيها والمضارب ان يبيع
بنسبة مالم يكن اجلا لا يبيع البيع التجار وان باع بنقد
ثم اخرج صح اجاها وله ان يأذنه بد المضاربة في التجارة
وليس له ان يزوج عبدا او امه من مالها ولا ان يشتري
من يعتق على رب المال فان شري كان له لاله ولا
ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال يبيع
فان فعل ضمن وان لم يكن يبيع مع فان حدث ربح
بعد الشراء حتى نصيبه ولا يضمن بل يسعي
المعتق في نصيب رب المال ولو اشترى المضارب
بالنصف امة بالف وقيمتها الف فوطئها فولدت ولدا

له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكر بها اعتبارا بالعادة اه ق (صح)
اجاها) اما عندهما فلان الوكيل يملك ذلك والمضارب اولى لان المضارب لا يضمن
اه ق (وله ان يأذن الخ) في الرواية المشهورة لانه من صنع التجار وعند محمد
لا يملك ذلك باطلاق العقد كذا في الكافي اه ق (او امة من مالها) وعن ابي
يوسف انه يزوج الامه لانه من باب الاكتساب اه ق ﴿٢٨١﴾

(فله بيعها) لان حقه في الربح وانما يظهر بالقسمة وقسمة الربح تتوقف على ان ينقص رأس المال اهـ في (فله تبديله بجنسه استحصانا) والقياس ان لا يدل لوجود المجانسة بين التقدين في الثنية ووجه الاستحصان ان الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال وهذا لا يمكن الا باذن بيع ما في يده بجنس رأس المال فصار كالعرض اهـ في (زعمه الاقتضاء) ٢٧٥ اي ان يقضيه لان المضارب كالاجير وحسنه من الربح كالاجرة وقد سلمت له فيجبره

على اتمام العمل اهـ في (ولا فلا) اي فلا يلزمه الاقتضاء لانه وكيل محض اهـ في

(المالك به) اي بالاقتضاء لان حقوق العبد تنزج بالعقد وهو المضارب اهـ في (لا يستردان الربح) الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت بالفسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فهلاك المال في الثانية لا يوجب انتفاض الاولى فصار اذا دفع اليه مالا آخر اهـ في

(حتى يتم رأس المال) لان الربح تابع فلا يسلم بدون سلامة الاصل اهـ في (فان فضل شيء اقتسماه) لان رب المال لم يبق له حق بعد استيفاء ماله الا الربح اهـ في (في مصره) اي الذي ولد

فيه لان نفقته انما كانت من المال لاحتباس نفسه لعمل المضاربة وما دام في مصره غير محبس فانه ساكن بالسكنى الاصلية اهـ في (اوفي مصره اتخذ دارا) قيد به لانه لم ينو الإقامة ولم يتخذ دارا فله النفقة ولا يتفق المضارب في المضاربة الفاسدة لانه لا يكون فيها الاجيرا والاجير لا يستوجب النفقة اهـ في (من ماله) اي من مال نفسه لانه لم يحبس لمال المضاربة فلا يجب له النفقة فيه اهـ في

ولنفسه ثلثا صحيح * وتبطل بموت احدهما وبالحاق رب المال من تداءي المضارب ولا ينزل بعزله ما لم يعلم به فان علم والمال عروض فله بيعها ولا يتصرف في غنها وان كان قدما من جنس رأس المال لا يتصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديله بجنسه استحصانا ولو افترقا وفي المال دين على الناس لزعم الاقتضاء ان كان ربح والإفلا وبوكل المالك وكذا ما سار الوكلاء والبيع والسعيار يحيران عليه وما يهلك من مال المضاربة صرف الى الربح او لا فان زاد على الربح لا يصح المضارب فان اقتسماه وقبضت ثم عقدت فهلك المال او بعضه لا يستردان الربح وان اقتسماه من غير فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم ينف فلا ضمان على المضارب

فصل

ولا يتفق المضارب من ماله في مصره او في مصر انجذه دارا ولا في الفاسدة فان سافر قطعاه وشراه في ماله بالمعروف وكذا كسبونه وركوبه وشراه واستنجا را وكذا اجرة خادمه وفراش ينام عليه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج فيه اليه وصح ما كان زائدا على العادة ونفقته في مصره من ماله

فيه لان نفقته انما كانت من المال لاحتباس نفسه لعمل المضاربة وما دام في مصره غير محبس فانه ساكن بالسكنى الاصلية اهـ في (اوفي مصره اتخذ دارا) قيد به لانه لم ينو الإقامة ولم يتخذ دارا فله النفقة ولا يتفق المضارب في المضاربة الفاسدة لانه لا يكون فيها الاجيرا والاجير لا يستوجب النفقة اهـ في (من ماله) اي من مال نفسه لانه لم يحبس لمال المضاربة فلا يجب له النفقة فيه اهـ في

(كسوف المصّر) أي فهو كالسوق في المصّر فلا تكون نفقته في مال المضاربة أهق
(من الربح أولا) وعبرة الكثر فان ربح اخذ المالك ما اتفق من رأس المال وقد توهم
الخالفه بينها وبين عبارة المصنف فقول الجار والمجرور متعلق بانفق لا باخذ أي ما اتفق
المضارب من رأس المال اخذه المالك من الربح ليقع مشتركا أهق (من اجل
ونحوه) كاجرة الطراز والسماور ونحو ذلك مما ذكره في باب (٢٧٦) المراجعة ويقول قام

على بكذا أهق

(يقوم المضارب ربهما)
أي الاثنين لان المال للمصار
الفين ظهر الربح في المال وهو
الالف فكان بينهما فربعه
للمضارب وثلاثة ارباعه لرب
المال أهق

(وباقيه المضاربة لان نصيب
المضارب خرج من المضاربة
لانه صار مضمونا عليه ومال
المضاربة امانه وبينهما تانف
ونصيب رب المال على المضاربة
لعدم ما بينهما أهق

(ورأس المال) وهو جبيع
مادفع رب المال الى المضارب
وهو الفان أهق

(الا على خمسمائة) لا الف
لان يبعه من المضارب كييعه
من نفسه لانه وكبله فيكون
بيع ماله بماله فيكون كالمعدوم
وكذا لو كان بالعكس كما مر
في المراجعة أهق

كالدواء ويرد ما بقي من كسوته وغيرها اذا قدم الى
رأس المال ومادون السفر كسوف المصّر ان كسبه
ان يفيد ويبييت في اهله والافكال سفر ولبس
للمستضعف الانفاق من مالها * ويؤخذ ما انفق
المضارب من الربح أولا وما فضل قسم وان سافر
بماله ومال المضاربة او بمالين لرجلين انفق بالخصه
وان باع متاع المضاربة من اجهة حسب ما انفق عليه
من حل ونحوه لان نفقته نفسه ولو اشترى مضارب بالنصف
بالف المضاربة بزا وباعه بالفين واشترى بهما عبدا
فضا في يده قبل تقديهما يقيم المضارب ربهما
والمالك الباقي ور بع العبد للمضارب وباقيه للمضاربة
ورأس المال الفان وخمسمائة ولا يبيع من اجهة الا
على الفين فلو بيع باربعة آلاف لخصه المضاربة ثلاثة
آلاف والربح منها خمسمائة بينهما * ولو اشترى رب
المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بالف
لا يبيع من اجهة الا على خمسمائة ولو اشترى مضارب
بالنصف بالف المضارب عبدا يعدل الفين فيقتل رجل
خطأ فربع الفداء عليه وباقيه على المالك واذا قضا
العبد خرج من المضاربة ويخدم المضارب يوما والمالك
ثلاثة ايام ولو اشترى بالف المضاربة عبدا وهلك

(وباقيه على المالك) أي اذا امتنع من الدفع واختار الفداء يعني ارش * (الالف)
الجنسية يفديان بقدر المالك والعبد ربه للمضارب لان رأس المال الف والعبد
ساوي الفين أهق

(وجميع مادفع رأس المال) بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عند هلاك الثمن بقصد الشراء
 الابرة واحدة والفرق ان يد المضارب امانة ولا يمكن حله على الاستيفاء بخلاف الوكيل
 فان قبضه بعد الشراء استبقاء فيصير مضمونا عليه اهق (فلا مالكا) لانهما

اتفعا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته وفي الاشباه اذا ادعى المضارب فسادها
 فالقول لب المال * ٢٧٧ * او عكسه فالقول لمضى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت
 لك الثلث وزيادة عشرة وقال

المضارب الثلث فالقول

للمضارب اهق

(كتاب الوديعة) ركنها

الايجاب والقبول وشرطها

كون المال قابلا لاثبات اليد

ليتمكن من حفظه حتى لو

أودعه العبد الا بقا او المال

السابع في البحر لا يصح وكون

المودع مكلفا شرط لوجوب

الحفظ حتى لو اودع صيا

فاستهلكها لم يضمن ولو كان

عبدا محجورا ضمن بعد العتق

كذا في المحبط اه باقاني

(فيما له حمل ومؤونة) لان

الظاهر عدم الرضى للابنة

من مؤونة الحمل فلنابنه ذلك

ضرورة امثال امره فلا اعتبار

به سما اذا كان من اهل العشوة

ولا بد له من رحلة الشتاء

والصيف في الاختيار اهق

(ضمن) لان صاحبها لم يرض

الالف قبل نقده دفع المالك الثمن ثم وجب مادفع
 رأس المال * ولو كان مع المضارب القان وقال دفع
 الى الفا ورجعت الفا وقال المالك بل دفعت اليك الفين
 فالقول للمضارب ولو اختلعا مع ذلك في قدر الربح
 فللمالك * ولو قال من معي الف قدر ربح فيها هي
 مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد وكذا
 لو قال ذرا بسد هو قرض وقال زيد بضاعة او دية
 او مضاربة * ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك
 عيت نوما فالقول للمضارب * ولو ادعى كل واحد
 منهما نوما فللمالك

كتاب الوديعة

الابداع تسليط المالك غيره على حفظ ماله والوديعة
 ما يترك عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن
 بالهلاك * وللمودع ان يحفظها بنفسه وعياله وله
 السفر بها عند عدم النهي والخوف خلافا لهما
 فيما له حمل ومؤونة فان حفظها بغيره ضمن الا اذا
 خاف الحرق او السرقة فدفقها الى جاره او الى سقية
 اخرى فان طلبها رجعها خبسها وهو قادر على
 تسليمها صار غاصبا وكذا لو جحد اياها وان اقر بعده
 بخلاف ما لو جحد بها عند غيره وان خلطها بماله بحيث
 لا يتميز فان يجنسها ضمن وانقطع حق المالك فيها في

كثير

غيره واذ يلى تختلف في الامانة ولا يخفى ان هذا على اشراط كون التعر في عياله وهو
 ظاهرا متونا والابوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله اختار صاحب النهاية تبعا
 لغيره عدم الاشتراط وقال عليه القوي حتى جوز الدعي الى وكيله او امين من امانته ولبس في
 عياله كما قد مناه اهق (خبسها وهو قادر) يعني اومنع صاحب الوديعة بعد طلبه
 وهو قادر على تسليمه يكون ضامنا لانه ظالم بالنع حتى لو لم يكن ظالما بالنع لا يضمن اهق
 (عند غيره) اي عند غير المالك فانه لا يضمن وقال زفر يضمن لانه جحد الوديعة ولنا ان انكاره
 عند غيبة المالك كان لحفظ الوديعة خوفا عليها من طمع الناس فلا يكون موجبا اهق

(ان يشركه ان شاء) لانه استهلاك من وجدهم قالوا لا يباح الخاط التاول قبل اداء الضمان
 قاله المعنى ا هـ ق (ضمن ونقطع حق الملك) لانه استهلاك صورة وكذا
 معنى لتسدر القصة باعتبار اختلاف الجنس ا هـ ق (اشتركا اجما) لان
 الضمان لا يجب عليه الا بالتعدي ولم يوجد ا هـ ق (بمخلاف المستعير والمستأجر)
 لانه مأمور بالحفظ في كل الاوقات فاذا خالف في البعض ﴿٢٧٨﴾ رجع الى المأمور به

كما اذا استأجر للحفظ شهرا
 فترك الحفظ في بعضه ثم حفظ
 في الباقي استحق الاجر بقدره
 ا هـ ق (ضمن) اي ضمن المودع
 قدر ما اتفق لان التعدي
 لم يوجد فيما بقي ا هـ ق
 (ضمن الجميع) لانه خلط مال
 غيره بماله فيكون استهلاكه
 ولان ما انفقه صار دينه
 في ذمته والدين لا يؤدى الا
 بالتسليم الى صاحبه ولم يوجد
 وهذا اذا لم يحصل على ماله
 علامة فلو جعل لا يضمن الا
 ما اتفق كذا في الفصول ا هـ ق
 (يطيب له) اذا ادعى الضمان
 لان شرط طيب الربح عنده
 الضمان وقد وجد بالتصرف
 فيها فيكون هذا الربح ملكه
 فيطيب له ا هـ ق
 (ضمن الدافع) اي عند
 ابي حنيفة فانه مودع المودع

المائع وغيره عند الامام وعندهما في غير المائع للمالك
 ان يشركه ان شاء وكذا في المائع عند محمد * وعند
 ابي يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر فيه * وان بغير
 جنبها كبر بشعير وزيت بشبر ج ضمن ونقطع حق
 الملك منها اجما * وان خلطت بالاعتد اشتركا
 اجما وان تعدي فيها بان كانت نوبا فليس لودابه
 فركبها او عبدها فاستخدمه ضمن فان زال التعدي زال
 الضمان بخلاف المستعير والمستأجر وكذا لو اودعها
 ثم استردها * وان اتفق بعضهما فلهك الباقي ضمن
 قدر ما اتفق فقط وان رد مثله و خلط بالباقي ضمن
 الجميع * ولو تصرف فيها فربح تصديق به وعند
 ابي يوسف يطيب له * وان اودع اثنان من واحد شيئا
 لا يدفع الى احدهما حصته بغيره الا خر خلافا لهما
 وان اودع عند اثنين بما قسم اقسما وحفظ كل حصته
 فان دفع احدهما الى الآخر ضمن الدافع لا القايض
 وعندهما ليكل حفظ الكل باذن الآخر * وان بما
 لا يقسم حفظه احدهما باذن الآخر اجما وان نهى
 عن دفعها الى هبالة فدفع الى من له منه بل ضمن وان الى
 من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وشي يحفظه النساء
 المذوجته لا يضمن * وان ابر بحفظها في بيت مدين من

دعوى
 مدعى

ا هـ ق (وعندهما لكل الخ) لانه رضى بامانهما فكان لكل * دار
 واحد منهما ان يسلم الآخر ا هـ ق (دفع الى من له منه بد) بان نهى ان
 يدفعها الى امرأته فلانة وله امرأة اخرى او نهى ان يسلمها الى غلامه فلان وله غلام
 آخر فخالفه ضمن لان الناس يختلفون في الامانة وطرق الصيانة وان دفعها الى من لا بد له
 منه لا يضمن لان له الحفظ مع مراعاة هذا النهي فلم يكن مقيدا به فافهم ا هـ ق

(في غير هاتين) لان الامارين يتفاوتان في المفظ فكان مقبدا فصح التفسير ا هـ ق
 (ضمن اياشاء) لانها احتويا على ملك الغير فله الخيار فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني
 وان ضمن الثاني رجع على الاول قال الامام الحلواني هذا اذا لم يعلم انه مال غصب واما
 اذا علم فلا يرجع كذا في شرح الوقاية ا هـ ق (بعد العتق) فقط عند ابي
 حنيفة ولبس على ﴿٢٧٩﴾ العبد الثاني ضمان لانه مودع ولا ضمان عليه هذه اذا

لم يشهد ا هـ ق

(كتاب العارية) هي في اللغة
 على ما قاله المغرب قطعية
 بالشديد منسوبة الى العارة
 اسم من الاعارة كالغارة من
 الاغارة واخطأ الجوهري
 حيث ظن انها منسوبة الى
 العار لان طلبها عار انتهى
 ويحوز التخفيف وفي النهاية
 ان ما في المغرب هو المعول
 عليه لانه عليه السلام باسرها
 فلو كان العار في طلبها لما
 باسرها وفي المبسوط انها
 ما شؤدة من التعاور يعني
 الثاوب كان المعير يجعل ثوبه
 للغير للاتساع بملكه فهي
 معلة العين وقيل معلة اللام

ا هـ ق

(هي تملك منفعة) وهو
 اختيار ابي بكر الرازي وقال
 الكرخي اياحة المنافع حتى
 لا ملك المستعير اعادة ما استعاره
 ولو ملك المنافع والاول اصح

دار فحفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه
 خلل ظاهر * وان احمى بحفظها في دار فحفظ في غيرها
 ضمن ولو اودع المودع فهلكت ضمن الاول فقط
 وعندهما ضمن اياشاء فان ضمن الثاني رجع على الاول
 لا بالعكس * ولو اودع الغاصب ضمن اياشاء اجماعا *
 ولو اودع عند عبد شيئا فالغير ضمنه بعد عتقه وان
 عند مبي فالتفدية فلا ضمان اصلا وقال ابو يوسف
 يضمن للحال وان دفع العبد القديمة الى مثله فهلكت
 ضمن الاول بعد العتق وعند ابي يوسف ضمن ايهما
 شاء للحال وعند محمد ان ضمن الاول فبعد العتق وان
 ضمن الثاني فللحالي * ومن معه الف فادعى كل من
 اثبت ايداعها عنده فملك لهما فهي لهما وضمن
 لهما مثلها

كتاب العارية

هي تملك منفعة بالابدل ولا يكون الا فيما ينفع به مع
 بقاء عينه واعارة المكيل والموزون والمعدود فريض
 الا ان عين اتفعا يمكن رد العين بعده ونصح باعترفت
 ومعتك والطعيتك ارضى او جعلتك على داني
 واخذ منك عدي اذا لم يرد بذلك الهبة ودارى
 لك سكنى او عبرى سكنى وللمعير الرجوع فيها متى شاء

سند
 ابو حنيفة

وقوله بالابدل احتراز عن الاجارة ا هـ ق
 مختك هذا الثوب وجعلتك على هذه الدابة اذا الم رد به الهبة لانها لتملك العين وعند
 عدم ارادة الهبة يحتمل على تملك المنافع تجوزا مشكل من وجوه احدها انه قال اذا لم يرد به
 الهبة وكان ينبغي ان يقول اذا لم يرد بها بديل التعليل وثانيها انه جعل هذين اللفظين
 حقيقة لتملك العين وبجازا لتملك المنفعة وثالثها انها تملك العين حقيقة والحقيقة تراد
 باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحتمل على تملك المنفعة بل على الهبة ا هـ ق

(كالجل على الدابة) فلو استعار دابة ولم يسم شئاً له ان يحمل ويعبر للحمل لان الحمل لا يتفاوت كذا في الهداية اهـ في (الى شرف فقط) قيد بقوله الى شرف فلو خالف الى مثل المسمى بان استعار دابة ليحمل عليها عشرة افرة من حنطة معينة فحمل عليها هذا القدر من حنطة اخرى او خالف الى خير من المسمى لا يكون ضامناً اهـ في (بالقلم) ومعنى ضمان المعير ما نقص البناء والفرس ٢٨٠ ان يقوم قائماً غير مقلوع

لان القلم غير مستحق قبل الوقت وفي المحيط لو كان البناء من تراب الارض فاسترد هـ انغير ليس للمستعير ان يهدمه ولان يرجع عليه بما اتفق اهـ في

(لمالك الخبار) لانه صاحب اصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالاصل كذا في الهداية اهـ في

(على المستعير) لان الرد واجب عليه لما انه قبضه لمنفعة نفسه والاجر مؤنة الرد اهـ في

(والمؤجر) لان الواجب على المستأجر التمكن والخلية دون الرد فان منفعة قبضه سالمة للمؤجر معنى فلا يكون عليه مؤنة رد كذا في الهداية اهـ في

(والمودع) بكسر الدال لان منفعة حفظها عائدة اليه

فكانت مؤنة ردها عليه اهـ في (والمغصوب) لان الرد الى المالك واجب عليه والاجرة مؤنة قجب عليه ونفقة الصيد المستعار وكسوة على المعير اهـ في

او المبدع والثوب استحصانا والقياس ان لا يرد لانه لم يردعه الى مالكهم اهـ في (بمخلاف الغصب والوديعة) اما في الغصب فلان الغاصب متمتع باثبات يده في المغصوب وازالة يده مالكة فلا بد من ازالة يده واثبات يده مالكة وذلك بحقيقة التسليم الى مالكه واما الوديعة فلان المالك رضى بحفظ المودع دون غيره اهـ في

ولو لم يكن بلا تعد فلا ضمان ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فان اجراها فلفت ضمن ايها شاء فان ضمن المؤجر لا يرجع على احد وان ضمن المستأجر يرجع على المؤجر ان لم يعلم انه حاربه وله ان يعبر ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالجل على الدابة لا ما يختلف كالركوب ان عين مستملاً وان لم يعين جاز ايضاً ما لم يعين فان تعين لا يجوز فلو ركب هو ليس له اركاب غيره وان ركب غيره فليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى شرف فقط وان اطلق فيهما فله الانتفاع بأي نوع شاء في اي وقت شاء ونصح اعادة الارض للبناء والفرس وله ان يرجع متى شاء ويكلفه قلعهما ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلم وقيل يضمن فحتمه وتلكيد والمستعير قلعها بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثير او عند ذلك للمالك الخيار وان اجارها للزرع لا تؤخذ حتى يحصد وقتاً ام لا واجرة رد المستعار والمستأجر والوديعة والرهن والمغصوب على المستعير والمؤجر والمودع والمرقون والقباصب واذا رد المستعير الدابة الى اصطلح ربهما او العبد او الثوب الى دار مالكة برئ بمخلاف الغصب

(والمغاصب) عليه اجرة رد و

(برئ) اي من الضمان اذا هلك الدابة او المبدع والثوب استحصانا والقياس ان لا يرد لانه لم يردعه الى مالكهم اهـ في (بمخلاف الغصب والوديعة) اما في الغصب فلان الغاصب متمتع باثبات يده في المغصوب وازالة يده مالكة فلا بد من ازالة يده واثبات يده مالكة وذلك بحقيقة التسليم الى مالكه واما الوديعة فلان المالك رضى بحفظ المودع دون غيره اهـ في

(مع اجبر بها) لانه من عيال المستعير وله ردها يد من في عياله اه ق (على الدابة اولا)
وهو الصحيح لان الدابة وان لم تكن في يده دائما الا انها تدفع اليه في بعض الاوقات فيكون
رضي المالك بدفعها اليه موجودا اه ق (والاجبر بماومة) لانه لا يمد من العيال
فلا يبرأ بالرد معه اه ق (ويكتب مستعير الارض للزراعة) اي عند ابي
حنيفة لان اعارة الارض ﴿٢٨١﴾ قد تكون للزراعة وقد تكون لغيرها فكان مبهما
والاطعام وان كان مجازا فهو

معلوم اه ق
(خلافا لهما) فانه عندهما
يكتب اعزني ارضك لان
لفظ الاعارة حقيقة وكان اول
اه ق
(كتاب الهبة) هي لغة
التفضل على الغير بما ينفعه
ولو غير مال وفي الشرع عملي
عين الخ اه ق
(بالقبض الكامل) افاد ان لا بد
من القبض في هبة الشئ الملك لا
للصحة والتمكن من القبض
كالبعض اه ق
(هذا الطعام) فانها صريحة
فيها اطلاقها فشمل ما اذا كان
على وجه المزاج فان الهبة
صححة اه ق
(هذا الثوب) فله براديه التملك
قال الله تعالى او حكو سوتهم
وقال كسا الامير فلانا ثوبا
اذا ملكه اليه لا اذا اطاره اه ق
(وجعلته لك عمري) لقوله

والوديعة وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجبره
مشاهرة او مسانحة برئ وكذا ان ردها مع اجبر بها
او عبده يقوم على الدابة او لا بخلاف الاجنبي والاجبر
مباومة ورد شئ نفيس الى دار مالكة ويكتب
مستعير الارض للزراعة قد اطعمني ارضك لا اعزني
خلافا لهما

كتاب الهبة

هي تملك عين بلا عوض وتصح بالقبض وقبول
وتتم بالقبض الكامل فان قبض في المجلس بلا إذن
وبعدية لا بد من الاذن وتشهد بوجهين وتحت واعطيت
واطعيتك هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعزتك
هذا الشئ وجعلته لك عمري وداري لك هبة تسكنها
ويذيقها في جنتك على هذه الدابة وان قال داري لك
هبة سكني او سكني هبة او جعل سكني او سكني صدقة
او صدقة عارية او عارية هبة فمارية وتصح هبة
مشاع لا يخلع القسمة لا ما يملكها فان قسم وسلم صحت
ولا يصح هبة دقيق في برود من في تيسير ومن في لبن
وان طعن او استخرج وسلم وهبة لبن في صحيح و
صوفي على ضم ونخل وزرع في ارض وغير في نخل كهبة
المشاع وهبة شئ هو في يد الموهوب له تتم بلا تجريد
قبض وهبة الاب اطلقه تتم بالقبض ان كان الموهوب

او حكو

فوسر
بي دك
سوكي

عليه السلام من عمر عمري فهي له واورثته من بعده اه ق
اي داري لك بطريق السكني حال كون السكني صدقة
اي داري لك حال كونها صدقة بطريق العارية فمارية تميز فهم منه المنفعة اه ق
(لا يخلع القسمة) كالمد والدابة لان القبض الكامل فيه لا يتصور قبل المشاع بما لا يخلع
القسمة لان المشاع الذي يمكن قسمته لا يصح اه ق

(اويد مودعه) اومر هون اومستاجر فلا يجوز لان كلا منهم قابض لنفسه اهـ
 (ان كان الطفل في عياله) لوجود الولاية في التأديب والتسليم في الصنعة وقبديا لطفل لان
 الهبة للولد الكبير لانهم لا يقبضه ولو كان في عياله كذا في المحيط اهـ
 (لاعكمه) وهو ان يهب واحد من اثنين عند ابي حنيفة اهـ (لغنيين خلافا
 لهما) فانه يجوز عندهما ولا شوبع فيها لانها تملك ﴿٢٨٢﴾ واحد فصارت كالهبة من

اثنين والفرق لابي حنيفة ان اعطاء الفقير يراد به وجه الله تعالى وهو واحد وسواء كان بلفظ الصدقة او بلفظ الهبة وسواء كان فقيرا واحدا او اكثر اهـ
 (صح الرجوع فيها) اي يصح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يمنع مانع من الموانع الآتية والمراد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لاقى حق الاقوال وقال الشافعي لا يصح الرجوع الا في الولد وله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا للولد في هبة ولده والعائد في هبته كالكلب يعود في قبته اهـ (وبمنع منه) اي من الرجوع في الهبة اشياء على حروف دمع خرقه اهـ
 (لا المنفصلة) كالولد والارث

في يد الاب اويد مودعه لان كان في يد فاسد او متباع يباع فاسدا او متبعب والصدقة في ذلك كالهبة والام كالأب عند غيبته غيبة منقطعة او مودة او عدم وصبه ان كان الطفل في عياله وكذا كل من يعول الطفل وهبة الاجني لو تم بقبضه نوعا وبقبض ابيه او جده او وصي احدهما او امه ان في حجره اهـ
 او اجني يريه او يقبض زوج الطفلة لهما ولو مع حضرة الاب بعد الزفاف لا قبله وصح هبة اثنين لواحد ارا لا عكسه خلافا لهما وصح قبض عشرة على فقيرين وهبتهما لهما ولا يصح ان لغنيين خلافا لهما

باب الرجوع فيها

صح الرجوع فيها كلاه وبعضا ويكره ويمنع منه حروف (دمع خرقه) فالدال الزيادة المتصلة كالبنا والفرس والسنن لا المنفصلة والميم موت احد العاقدين والعين العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا عن هبتك اويد لا منها او في مقابلتها ولو كان من اجني فلولم يضاف فلكل ان يرجع فيما وهب والخباء الخروج عن ملك الموهوب له والزاي الزوجية وقت الهبة فيه الرجوع لو وهب ثم نكح لاهـ وهب ثم ابان

غير مانع من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب اهـ (ولو كان من اجني) ﴿٢٨٣﴾
 اي وان عوض اجني الموهوب له متبرعا فقبض الواهب العوض بطل الرجوع ايضا اهـ
 (فلكل ان يرجع فيما وهب) لان الاخراج عن ملكه وتملكه لغيره جعل بتسليط الواهب فلا يمكن من نقض قائم ولا يتبدل الملك كبديل العين فيصار كعين اخرى فلا يرجع فيها اهـ

(فلا رجوع فيما وهب) اودعى الموهوب له هلاك الموهوب يصدق لانه منكر لوجوب
الرد عليه فاشبه المودع اه ق (هلاك الموهوب) اى هلاك العين

الموهوبة فانه مانع من الرجوع لتعذره بعد الهلاك اذ هو غير مضمون عليه اه ق
(حتى يرد باقيه) وقال زفر يرجع بمحضته من الموهوب اعتبارا بالعوض الآخر ولنا انه اذا
استحق بموضه ظهراته ﴿٢٨٣﴾ ما عوضه الا بالباقي وهو يصلح عوضا عن التكل
فلا يرجع الا ان يرد الباقي ثم

يرجع اه ق

(فله ان يرجع بما لم يخرج) لانه
فصل يجتهد فيه مختلف بين
العلماء فله الامتناع وولاية
الازام للقاضي وان تراضيا
فقد ابطال حكمه فيجوز
وان هلك في يده بعد الحكم
بارد لم يضمن لانه امانة في يده
حيث قبضه لا على وجه
الضمان اه ق

(فلا يشترط قبضه) اى قبض
الواهب لان القبض انما يعتبر
في انتقال الملك لا في دعوى
الملك القديم اه ق

(ويطل الاستثناء والشرط)
لان هذه الشروط تحالف
مقتضى العقد فكانت فاسدة
ولا يطل بها قيل فيه

اشكال فله ان اودا الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل اه ق

والقاسف القرابة فلا رجوع فيما وهب لذي رحمه
محرم والهباء هلاك الموهوب والقول فيه قول
الموهوب له وفي عدم الزيادة قول الواهب ولو عوضا
فاستحق نصف الهبة رجع بنصف العوض
وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ حتى يرد
باقيه وان استحق التكل رجع بالتكل فيهما ولو عوض
عن نصفهما فله ان يرجع بالم موض ولو خرج
نصفهما من ملكه فله ان يرجع بما لم يخرج ولا يصح
الرجوع الا بتراض او بحكم قاض فلو اذنت الموهوب
له بعد الرجوع قبل الفسخ والسليم نفذ ولو منعه
فهلك لا يضمن وهو مع احدهما فيسقط من الاصل
لاهبة من الموهوب له فلا يشترط قبضه وصح
في المشاع وان تلف الموهوب فاستحق ضمن الموهوب
له لا يرجع على واهبه والهبة بشرط العوض هبة
ابتداء فشرط القبض في الوضيين ومنعهما
الشيوع في احدهما بيع انتهى فثبت الشفعة وحيار
العيب والشرط والرؤية في كل منهما

فصل في افعال متفرقة

ومن وهب بامية الاجلها او على ان يرد لها عليه او ينفقها
او يستولدها صححت الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا

نذ

(شأ عنها) لما ذكرنا وهنا ابحاث مذكورة في الزيلعي وقد ذكرنا بعضها اها ق
 (فالهمة باطلة) لان الحمل يبقى على ملكه فلا يمكن شبيه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهمة فيه
 لمكان التدبير ففي هبة المشاع اومة شئ هو مشغول بملك المالك اها ق (فهو باطل)
 الامر ان التعليق الصريح في الاراء لا يصح اى فيصح التملك ويسقط الشرط لما روينا وقد بينا
 ان الهمة لا تبطل بالشرط الفاسد ٢٨٤ على ما في الهداية وغيرها اها ق

(جائزة للممر حال حياته) اى بسد موت الممر لقوله عليه السلام من امر عمرى فهي لممره بحياه ومما لا ترقبوا من ارقب شئ فهو سبيل الميراث رواه احمد وابوداود اها ق
 (انمت قبلك فلك الخ) لان هذا التعليق بالخطر وهو موت المملك قبل ذلك باطل اها ق
 (كانت عارية في يده) لان هذا العقد للتملك فيتضمن اطلاق الانتفاع اها ق
 (او املكه لفلان) لانه لا يفهم منه التملك وانما المفهوم منه انه ملكه اها ق

لو وهب دارا على ان يرد عليه بعضهما او يعوضه شأ عنها ولو دبر الحمل ثم وهبها فالهمة باطلة بخلاف مالوا عنه ثم وهبها ومن قال لمد يونه اذا جاء غد فالدين لك او فانت برى منه او ان ادبت الى نصفه فالباقي لك او فانت برى منه فهو باطل والعمرى جائزة للممر حال حياته ولو رثته بعينه وهي ان يجعل داره مدة عمره فاذا مات ردت اليه والرقبي باطلة فان قبضها كانت عارية في يده وعند ابي يوسف تصبح كالعمرى وهي ان يقول انمت قبلك فلك وانمت قبلى فلي بمان قبضها كانت عارية في يده والصدق كالهبة لا تصبح بدون القبض ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو لفتى ولا في الهبة الفقير ولو قال جيع مال او املكه لفلان فهو هبة وان قال ما ينسب الى او ما يعرف بي فافراد

كتاب الاجارة

هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم دين او عين وما يصلح تمنا صلح اجرة وتفسد بالشرط ويثبت فيها خييار الشرط والرؤية والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة كما سكنى والازالة فتصح مدة معلومة اى مدة كانت

(كتاب الاجارة) بكسر الهمزة هو المشهور وحكى فيها ضم الهمزة قال اهل اللغة اصل الاجرة الثواب يقال اجرت فلانا على عمله كذا اى اتيته والله

بأجر العبد اى يشبه والمستأجر يشب المؤجر عوضا عن بدل المنافع اها ق (بيع منفعة) قيد بها لانه لو استأجر شاة مدة معلومة ليحلب لبنها لا يجوز لان اللبن عين لا منفعة اها ق
 واختاره الخصاف ومنعه بعضهم اها ق

(ان لايزاد على ثلاث سنين) الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقف ان يمتدوا متعديا متفرقة كل عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الذخيرة هذه الحيلة هندی مصيصة لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوزها صيانة للوقف من البطلان فان الوقف اذا اخل في يد المستأجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه ٢٨٥ * تصرف المالك يقع في قلوبهم انه في ملكه فبشهادة لو ادعاه يوما من الدهر فيبطل

الوقف اه في

(وكنقل هذا الى موضع كذا) لانه اذا رأى ما ينقله وعلم الموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد

اه في

(حتى مضت المدة) لان تسليم غير النفعة لمسلم يكن اقيم تسليم محلها مقامها اذا تمكن من الانتفاع ثبت به هذا في الاجارة الصحيحة واما في الفاسدة فالمعتبر حقيقة الادبفاء ثم التمكن من المستأجر يجب ان يكون في مكان وقع العقد في حقه

اه في

(ولا ضمان) اي عند ابي حنيفة لانه لم يوجد منه الخيانة

اه في

(وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر) كذا في الهداية وغيرها وهذا

وفي الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالقوى ان لايزاد في الاراضي على ثلاث سنين وفي غيرها على سنة وتارة قيل بذلك كالعامل كصنع الثوب وخباطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة وتارة بالاشارة كنقل هذا الى موضع كذا والاجرة لا تستحق بالعقد بل بالتجسس او بشروطه او باسبغاء الموقوف عليه او التمكن منه فيجب لوقف الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالغصب بقدر فوات التمكن * ولرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم * ولرب الدابة لكل مر حلة * وللقطار والخيالة بعد الفراغ من عمله وان عمل في بيت المستأجر * والخباز بعد اخراج الخبز فان احتريق قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا ان في بيت المستأجر ولا ضمان وقال ان شاء المستأجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه الخبز وله الاجر * وللطباخ والوليمة بعد الغرف ولضارب اللبن بعد اقامته وقال ابوصد شمر رحمه ومن اعمله اترقى العين كصباغ وقصباغ يقصر بالنشاء والبعض فيه حبسها للاجر * فان حبسها فضاعت فلا ضمان ولا اجره وقال ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله الاجر او غير مصبوغ ولا اجر له *

كرهى او مكره

الذي ذكره صاحب الهداية من الاختلاف اختيار القدوري واما عند غيره فهو محرج على عمومه بانه لا ضمان بالاتفاق اماعنده فلانه لم يهلك من عمله واما على قولهما فلانه هلك بعد التسليم اه في (بعد الغرف) لان الغرف عليه والمرجع في ذلك للعرف اه في لو استأجره لطبخ قدر بعينه لا يكون الغرف عليه والمرجع في ذلك للعرف اه في (بعد اقامته) اي تسويته عند ابي حنيفة اه في

(لبس له حبسها) للاجر لان المعقود عليه نفس العمل وهو عرض وليس له اثر يقوم مقامه
 اهـ ق (راد الآتي) فانه حق الحبس لاستيفاء الجمل ولا اثر لعمله لانه
 كان على شرف الهلاك وقد احباه فكله باعه منه فله حق الحبس وقال زفر ليس له
 حق الحبس سواء كان لعمله اثر ام لا اهـ ق (بحسبه) لانه اوفى ببعض المعقود
 عليه فيستحق الاجر بحسبه هذا اذا كان عليه معلومين ﴿٢٨٦﴾ حتى يكون الاجر

مقابلا بمحلتهم وان كانوا
 غير معلومين يجب الاجر كاه
 اهـ ق
 (ما يعمل فيه) لان العمل
 المتعارف فيها السكنى ولهذا
 تسمى مسكنا فيصرف اليها
 لان المتعارف كالشروط
 والقياس ان لا يجوز للجهالة
 كالارض والشيء فانها
 يختلفان باختلاف العامل
 والعمل فلا بد من البيان
 اهـ ق

ومن لا اثر لعمله فيها كالجمال والملاح وغسل الثوب
 ليس له حبسها بخلاف راد الآتي * واذا اطلق
 العمل للصانع فله ان يستعمل غيره وان يذبحه بنفسه
 فلا * ومن استأجر رجلا ليحيي بعينه فوجد بعضهم
 قدامات فأتى بمن يقي فله اجر بحسبه * وان استأجر
 لا يصل طعمم الذي يذبح فوجده ميتا فرد فلا اجر له
 وكذا لو استأجر لا يصل كتاب اليه فدم لموته
 وقال محمد له اجر ذهابه هنا ولو تركه هناك فله اجر
 الذهب اجما هو متفق

باب ما يجوز في الاجارة وما لا يجوز

ومح استجار البهار والحسانوت وان لم يذكر ما يعمل
 فيه * وله ان يعمل كل شيء سوى ما يورث البناء كالحدادة
 والقضارة والطحن واستجار الارض لزرع ان بين
 ما زرع اوقاف على ان يزرع ماشاء * وللبناء والغرس وان
 انقضت المدة لم يملكه ان يملكه * ويسلها فارعه الا ان
 يورث المورث قيمة ذلك مقلوبا برضى صاحبه وان كانت
 الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه ايضا او رضيا
 بتركه فيكون البناء والغرس لهذا الارض لهذا *
 والرطبة كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك

(وله ان يعمل كل شيء) في الدار
 والحانوت عند الاطلاق وله
 ان يسكن غيره معه او ينفرد لان
 كثرة السكان لا تضرها بل تزيد
 في عمارتها اهـ ق
 (والطحن) لان هذه الاشياء
 تورث البناء والمراد ربح الثور
 او الماء لاربح البدقاة لا يمنع من
 التصب فيه اهـ ق

(ان بين ما يزرع الخ) لا ينفذ
 الى المنازعة ولو اقيم بين ما يزرع فيها او اقبل على ان ازرعها ما شئت فسدت الاجارة * و
 للجهالة واورعها بعد ذلك لاتعود صحيحة في القياس اهـ ق
 (لمنه ان يملكه الخ) لانه ليس لها مائة معلومة حتى يتركها اليها وفي تركها على الدوام
 ضرر لصاحب الارض سواء كان باجرا وبغيره بخلاف الزرع حيث يترك اهـ ق
 (يترك باجر المثل) لانه نهاية معلومة كما ذكرنا وفي القنية استأجر ارض وقف وغرس فيها
 او بني ثم مضت مدة الاجارة فلا يستأجر ان يستبقها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اهـ ق

(باختلاف المستعمل) بكسر الميم الثانية بان كان مقبداً فخالف وهذا بعمومه متناول للثوب والدابة فيكون تعميماً بعد التخصيص اهـ في لان الدابة يصفرها جهل الراكب الخفيف ويخف عليه ركوب الثقل لعلمه بالغروسية ولان الادمي غير موزون فلا تمكن معرفته بالوزن فاعتبر عدد الراكب كعدد الجنائيت اهـ في (وان كجهما) الكجج ٢٨٧ * جنب الدابة للجماها في نفسه لتقف ولا تجرى اهـ في

(فيما هو معتاد) لان المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقدة فكان حاصلاً باذنه فلا يضمنه ولا يبي حنيقة ان الاذن يقيد بشرط السلامة اذ يتحقق السوق بدونه وانما هما للبالغة فيقيد بوصف السلامة كالمرور في الطريق كذا في الهداية و قيد بالضرب والكجج لانه يضمن بالسوق اتفاقاً اهـ في

(لا يضمن) لانه اذا كان يماثل الاول تشاؤله اذن المالك اذ لا فائدة في التقييد بغيره الا اذا كان زائداً عليه في الوزن اهـ في (ضمن) لانه لم يتساوله الاذن من جهته فصار مخالفاً اهـ في

(وكذا ان او كفه الخ) في الخلاصة لو اتى جرها بسرجهما فاكاف بوكفه مثلها فهلكت ضمن

واستجار الدابة للركوب والحمل والثوب للباس فان اطلق فله ان يركب ويلبس ما يشاء فاذا ركب اوليس هو او اركب او اللبس غيره تعين فلا يستعمله غيره * وان قيد براكب اوليس فخالف ضمن وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف فيه فتقييده هدر * فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سمي ما يحمل على الدابة نوعاً وقدرًا كركب رطله يحمل مثله او خيف كالشعير والسمسم لا ما هو اضر كالمخ وان سمي قدرًا من القطن فلبس له ان يحمل مثل وزنه حديدًا وان زاد على مسمى فقطعت ضمن قدر الزيادة ان كانت تطيق ما حملها * والا فكل القيمة وفي الارواق يضمن النصف ولا عبء بالثقل وان كجهما او اضر بهما فطبت ضمن خلافاً لما فيهما هو معضاد * وان تجاوز بها مكاناً سماه ضمن ولا يبرأ بردها الى ما سماه * وان استأجرها ذهاباً وائاباً في الاصح وان تزع سرج الجار واسرجه بما يسرج بثله لا يضمن * وان اسرجه او او كفه بما لا يسرج الا لا يوكف به مثله ضمن وكذا ان او كفه بما يوكف به مثله وقال يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط * وان سلك الجمال طريقاً غير ما عينه المالك

او كفه

كجهما

كل القيمة عند ابي حنيفة اهـ في (على السرج فقط) لانه اذا كان يوكف بثله كان هو والسرج سواء فيكون المالك واضايه الا اذا كان زائداً على السرج فيضمن الزيادة ولا يبي حنيقة ان الاكاف لبس من جنس السرج لانه للحمل والسرج للركوب ولهذا ينسب احدى على ظهر الدابة ما لا ينسب عليه الاخر فكان مخالفاً اهـ في

(ان لم يتفاوت الطريقان) لازم ذكر الطريق غير مفيد والظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفصل اهـ ق

التقييد فصار مخالفا واما الثالثة فلنفس التفاوت بين البر والبحر اهـ ق

(في الليلة الاولى ويومها) اى لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها وبه يفتى لان في اعتبار الساعة حرجا عظيما ﴿٢٨٨﴾ والمقصود هو الفسخ

في رأس الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا اهـ ق
صح وان لم يسين الخ لان المنفعة صارت معلومة ببيان المدة والاجرة معلومة فيصح وتقسيم الاجرة على الشهور على السواء ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الازمان اهـ ق
(والا فوقت العقد) لان الاوقات كلها سواء في حكم الاجارة وفي مثله يتعين الزمان الذي يلي العقد كالا جل واليمين ان لا يتكلم فلاناشهرا ولانه لو لم يتعين صار منكرا مجهولا وبه تبطل الاجارة اهـ ق
(بالاهلة) لان اليلم يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها فان اجره في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلاثين يوما فالثانية

﴿باب الاجارة الفاسدة﴾

يجب فيها اجر المثل لازد على المسمى ومن استاجر دارا كل شهر بكذا اصح العقد في شهر فقط الان يسمى جلة الشهور وكل شهر سكن فيه ساعة صح فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الاولى ويومها * وان استاجرها سنة بكذا صح وان لم يبين قسط كل شهر وابتداء المدة مسمى والافوقت العقد وان كان حين يهمل تعتبر بالاهلة والا فبالايام وعند محمد الاول بالايام والباقى بالاهلة وابي يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة المحام والمهمل لا اخذ اجرة عسب التيس ولا على الطامات

تم عند محمد على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالسنة تتم على ﴿كالاذان﴾ الحادى عشر من ذي الحجة فان قلت ثلاثين ان يتكرر عبد الاضى في سنة واحدة قلت ام لكن في السنة التي قدر بها مدة الاجارة لافي السنة المعروفة فالحدود غير لازم واللازم غير محذور اهـ ق (عسب التيس) لتهبه عليه السلام عن ذلك وهو ان يستاجر التيس لينزو على غنمه ويدخل فيه كل فحل كالحصان والجار وغيرهما اما النزو بغير اجر فلا بأس به واخذ الاجر عليه حرام اهـ ق

(أو المعاصي) لأن المعصية لا يتصور استحقاقها بالعقد فلا يجب عليه الأجر وإن أعطي الأجر وقبضه لا يحل له اهـ ق (خلافا لهما) لأن الأجرة مجهولة وله أن العادة جارية بالتوسعة على الظئر شفقة على الولد فلم تكن الجهالة منفضة إلى المنازعة اهـ ق (فلا أجر لها) لأنها لم تأت بالعمل الواجب عليها وهو الإرضاع ولو استأجر شاة ﴿٢٨٩﴾ لترضع جديا أو صبيلا يجوز لأن اللبن له قيمة فوفقت الأجرة

عليه وهو مجهول اهـ في
(لا في بيت المستأجر) لان

البيت له فله المنع عن الوطني
فيه اهل

(ان كان زكاحه ظاهرا) لان
العقد قد لزمتها وقولها غير

مقبول فی حق من اسنا جرہا
اہق

(ولا هل الطفل فسفها)
ولو استأجر الابن امه لم يحز

لأن في استخدامها ترك التعظيم
ولو استأجر جرحه جاز

واواما تأجرها زوجها الخادمة
لا يجوز لان خدمته مستحقة

عليها ولو استأجر امرأته
لتخبر أن اراد أن يبيع الحيز

فلها الاجر وان اراد لبأكل
فلا يحب الاجر اذق

(بقفیر من دقیقه) هذا یسعی
قفر الطمان وقد نهر علیہ

السلام عنه والصورتان
الأوليان في بعض قفص الطيور

(خلافا لهما) فانه صحيح

کر الوقت یوجب کون تسلیم

﴿١٩﴾

كالاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه
 او المعاشي ^{منها} ~~فيها~~ النشاء والنوح واللاهبي ^{منها} ~~فيها~~ ويقتى
 اليوم بالجواز على الامامة وتعليم الشرائع والفقه
 يحسب المستأجر على دفع مسمى ويحبس به وعلى
 دفع الخالوة المرسومة * ولانصح اجارة المشاع الا
 من الشريك وعندهما نصح مطلقا وان اجر دارا
 من رجلين صح اتفاقا * ويجوز استئجار الظئر
 باجر معلوم وكذا بطعامها وكونها خلافا لهما
 وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح طعامه
 ودهنه ^{منها} ~~فيها~~ اي هو واجرها على من نفقته
 عليه فان ارضعته في المدة بلين شاة او غنمة بطعام
 فلا اجر لهما ^{منها} ~~فيها~~ وزوجها وطوها لا في بيت المستأجر
 وله فسخنها ان لم تكن برضاه ان كان نكاحه ظاهرا
 لان اقرب به * ولاهل الطفل فسخنها ان مرضت
 او حبلت ^{منها} ~~فيها~~ وفسد استنجها ^{منها} ~~فيها~~ لينسج له غزلا
 بنصفه او حار ليحمل عليه طعاما بفقير منه او نور
 ليطحن له برا بفقير من دقيقه * ويجب اجر الحمل
 في الكل لا يجاوز المسمى وان استأجره ليضله اليوم
 فقيرا بدرهم فسد خلافا لهما * ولو قال في اليوم صح
 اتفاقا * وان استأجر ارضا على ان يسير بها
 ويزرعها او يسقيها ويزرعها صح * وعلى ان ينبتها

عندهما وقم العقد على العمل، وذكر الوقت للتجديد.

بينهما فترتفع الجهالة وله ان المعقود عليه مجهول لان النفس في ذلك اليوم معقود عليه وذكر العلامة رحمه الله

المسأجر في الثاني وتقع الاجير في الاول فيفضى الى المنازعة

(أوبكرى نهرها) من كريت النهر كريا بالفتح إذا أجرته أهـ (كرهـ)
استأجر الرهن من المرتهن) فإنه لا يجوز لاه ملكه والمرتهن بس بمالك حتى يوجز منه
في (أولميين مايزعها) بأن قال أزع فيها ما شئت بخلاف الدار فان
استجارها يقع على السكنى على ما مرأه في (عاد صحيفا) هذا استعسان
ووجهه ان الجهة اذا رفعت قبل تمام العقد أهـ (٢٩٠) (فصل) أي في الاجير

المشترك وغيره (وبه يفتى)
يعني ان الفتوى في الاجير
المشترك على قول أبي حنيفة
سواء شرط عليه الضمان
اولم يشترط وان خلاصة ان
شرط عليه الضمان اذا هلك
يضمن في قولهم جميعا لان
الاجير المشترك انما لا يضمن
عنده اذا لم يشترط عليه
الضمان اما اذا شرط فانه
يضمن وقال الفقيه ابو الليث
اشترط الضمان وعدمه سواء
لاه امين واشترط الضمان
على الامين باطل وبه يفتى أهـ في
(وعندهما يضمن ان امكن
المرزومة الخ) لهما ان الحفظ
مستحق عليه اذا لم يكن العمل
بدونه فاذا هلك بسبب يمكن
الا حترز منه كان التفصيل
من جهته فيضمنه كالوديعه
اذا كانت باجر بخلاف ما لا

أوبكرى نهرها أو يسير فيها لا يصح * وهكذا
الاستجار للزراعة لزراعة ولا ركوب بر كواب والسكنى
بسكنى ولللبس بلبس * وان استأجر شريكه أو حماره
لحمل طعام هو لهما لا يلزم الاجير كراهن استأجر
الرهن من المرتهن * وان استأجر أرضا ولم يذكره
أنه يزورها أولم يبين ما يزورها لا يصح ان لم يعم فان
زورها ومضى الاجل عاد صحيفا وله السمي * وان
استأجر جارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحمل
المعتاد فتقضي لا يضمن * وان بلغ مكة فله السمي *
وان اختصما قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة
مدحا للفساد

﴿فصل﴾

الاجير المشرك من يعمل لغير واحد * ولا يستحق
الاجر حتى يعمل كالصباغ والفرصار والتمباغ فيد
امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه * وبه يفتى *
وعندهما يضمن ان امكن الحترز منه كالغصب والسرقة
بخلاف ما لا يمكن كالموت والجريق القصاب والعدو
المكابر * ويضمن ما تلف بعمله انما فاكخر بق
الثوب من دق ووزن الجبال وانقطع الجبل الذي
يشده الكاري وغرق السفينة من مدها لكن لا يضمن

يمكن الاحتراز منه لعدم التفصيل من جهته أهـ في (اتفاقا) أي بين أبي حنيفة * وبه
وأبي يوسف ومحمد وقال زفر لأضمان عليه أهـ في (وغرق السفينة من مدها)
لان ذلك من جنابة يده فيضمن وفي انظهيرية الملاح اذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام
وغرقت السفينة من ريح أو موج أو شيء وقع عليها او صدم جبل وهلك الطعام
لا يضمن في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن ان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة
فانه لا يضمن أهـ في

(لم يتجاوز المتاد) لعدم العلم بحصول الموت منه الا ان يتجاوز الموضع المتاد لان ذلك غير مأذون فيه فيضمن دية النفس لانها تلتفت بما ذون فيه وغير مأذون فيه فيضمن بحسابه وان لم يهلك يضمن الزائد كله حتى ان الختان لو قطع الحشفة وبرئ المقطوع نجب عليه دية كاملة لان الزائد هو الحشفة وهو عضو كامل فيجب عليه الدية كاملة وان مات وجب عليه ﴿٤٩١﴾ نصف الدية لما ذكرنا وهو من اغرب المسائل واندرها

حيث يجب الاكثر بالبره والاقل
بالهلاك كذا في الزيلعي وغيره
اهـ

(وله الاجر بحمايه) اما الضمان
لأن السقوط والانكسار
بانقطاع الجبل او العثار وكل
ذلك من صنعهم واما الخسار
فلانه اذا انكسر في الطريق
في الجبل شيء واحد تبين انه
وقع تعديا وانما صار تعديا عند
الكسر فميل الى اى الجهتين
شاء وفي وجهه الثاني له الاجر

اهل في شرايطه كذا في قوله تعالى (تسليم نفسه مدة الاستعداد وان لم يعمل ولبس له ان يعمل اخره لان منافعه مستحقه له والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل ما نع ثم فسر بقوله كن الخ اهل في

(اوقال ان خطسه الخ) كما
في البيع غير انه يشترط خيار

به الادبي من غرق في السفينة اوسط من الدابة
ولا يصنع فصاد ولا زاعل تجاوز المعتاد ولواكسر دين
في طريق الفرات فلما لك ان يصنعه قيمته في مكان
حمله ولا اجر اوفي مكان كسره وله الاجر بحسبه
والاجر الخاص من يصل لواحد ويسمى اجر واحد
ويستحق الاجر بنسليم نفسه مديه كى استوجر الخدعة
سنة اولى الفهم ولا يصنع ما تلف في يده اوبعمله
ويصح ترديد الاجر بين نعمين مختلفين وايهما وجد
لزم ماسمى له نحو ان خطته فارسا فبدرهم اوروميا
فبدرهمين وان صبغته بعصف فبدرهم اوزعفران
فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه
فبدرهمين وان ركبتهما الى الكوفة فبدرهم اوالى
واسط فبدرهمين وكذا يصح اورد بين ثلاثة لا بين
اربعة ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه
فخطه اليوم فله الدرهم وان خطه غدا فله اجر المثل
لايجاوز نصف درهم وقال الشرطان جائز ان ولو قال
ان سكنت هذه الحياتوت عطارا فبدرهم او حاددا
فبدرهمين جاز خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال
ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها
الى القادسية فبدرهمين او قال ان جلست عليها الى

التعيين في البيع دون الاجارة لان في الاجارة الاجرة تجب بالعمل وعندئذ يتعين بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد والبيع مجهول اهـ في (جاز خلافا لهما) فان

عندهما لا يجوز لأن المفقود عليه واحد والأجران مختلفان ولا يدري أيهما يجب فلا يصح
أوله أن اقل الأجرين يجب بتسليم المحل والزيادة موقوفة على ظهور العمل ولو كان كل
الأجر موقوفاً على ذلك كان مسئلة الخطأية الرومية والفارسية جاز وهذا أولى الأق

(وان حملت كبر فبدرهمين) لا يجوز لان المقود عليه احد الشبثين وهو مجهول ولا ي
 حنيفة انه خير بين عقدين صحيحين مختلفين كما في مسئلة التباطة الرومية والفسارسية
 اهق (بلا اشتراطه) اى السفر لان مطلق المقد يتناول الخدمة في الحضر
 وعليه عرف الناس بخلاف المبدل الموصى بخفضته حيث لا يتقيه بالحضر لان مؤونه عليه
 ولم يوجد عرف في حقه الا اذا شرطه وقت (٢٩٢) الاجارة وعرف لذلك ولو سافر به

ضمن لاه فاصب ولا اجر عليه
 وان سلم لان الضمان والاجرة
 لا يجتمعان اهق
 (والاول باربعة) لانه لما قال
 اول شهر اباربعة انصرف الى
 ما على المقد تحرياً للصحة اهق
 (حكم الحال) اى يجعل الحال
 بحكما بينهما فيكون القول قول
 من يشده له الحال مع بيته لان
 القول في الدعاوى قول من
 يشهده الظاهر اهق
 (وكذا الاختلاف في اقطاع
 ماء الرعى) فان كان الماء
 منقطعاً وقت الخصومة فالقول
 للمستأجر فيما مضى وان كان
 جارياً فالقول لرب الرعى مع عينه
 والحال ان لم يصلح جهة عندنا
 بصلح مري هذا لا يرجع ادا اقام
 يقع بما لا يصلح جهة وقد عرفت
 في اصول الفقه اهق
 (صدق رب الثوب) لان الاذن

الخيرة كرشع فبدرهم وان حملت كبر فبدرهمين *
 ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراطه *
 ولو استأجر عبداً محجوراً فمسل وأخذ الاجر
 لا يسترد منه * ولو أجاز العبد المخصوص نفسه فاكل
 غاصبه أجره لا يضمن خلافاً لهما * وما وجدته سيده
 أخذه وقبض العبد أجره صحيح * ولو أجاز عبده
 هذين الشهرين شهراً باربعة وشهراً بخمسة صح
 والاول باربعة ولو استأجر عبداً فأبقى او امرض
 فادعى وجوبه اول المدعوى والمولى وجوبه قبل الاخبار
 بساعة حكم الحال فان كان حاضرًا وصحبتها صدق
 المولى والا فاستأجر * وهكذا الاختلاف
 في انقطاع ماء الرعى ويجزى له * ولو قال رب الثوب
 أمرتك ان تصفيه أجره فصفيه اصغر او قال الصانع
 امرتني بما صنعت صدق رب الثوب * وكذا الاختلاف
 في القبيص والقضاء فان حلف ضمن الصانع قيمة
 ثوبه غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه اجر
 مثله لا يجاوز به المسمى * وان قال رب الثوب عملتلى
 بلا اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب الثوب وعند
 ابي يوسف للصانع ان كان حر يفا له وعند محمد
 للصانع ان كان مملوكاً بعهده بالاجر به وكذا امره

* باب * يستفاد من جهته الا ترى انه لو انكر اصل الاذن كان القول قوله اهق
 (فالقول لرب الثوب) عند ابي حنيفة لانه يكره المدعوى وجوب الاجر يقوم عمله والصانع يدهمه
 والقول قول المنكر اهق (الصانع) لان الظاهر شاهد له وبه يفتى على ما
 في العنى اهق (حر يفا له) اى معاملته بالكره اسم من الاحتراف
 او اسم من الاكتساب وخريف الرجل معاملته فالقول له لان العادة اذا سبقت انه يعمل
 باجر فالعادة كالمنطوق اهق

(كخراب الدار الخ) اختلف اصحابنا في هذه المسئلة فقيل ينفسخ العقد بالتهادم الدار واقطاع الماء عن الرعي واقطاع الشرب من الارض لغوات المقصود عليه وهي منفعة السكنى ونحوها قبل القبض فصار كهلاك العبد المستأجر وقبل لا ينفسخ العقد وهو الاصح لان المنفعة قد فانت على وجهه بتصوره عودها فشا به اباي العبد المستأجر وهذا لا يوجب انفساخ **٢٩٣** العقد ونص في الاصل ان الاجارة في الارض لا تنفسخ

بالقطاع الماء هـ ق

(او اخلعت) اي المرأة من

زوجها بحيث تنفسخ

الاجارة لان في المضي عليه

الزام ضرر زائد لم يستحق

بالعقد هـ ق

(ثم بداه منه) لما امر ولانه زبنا

اراد التجارة فافلس او طلب

غيره فخر هـ ق

(فليس بعذر) لانه لا يلزمه

ضرر لانه يمكنه ان يعذبه

على يد غيره او اجيره هـ ق

(وبخلاف تركه الخياطة)

حيث لا يكون عذرا لانه

يمكنه ان يعقد الغلام

للمخياطة في ناحية وهو يعمل

في الصرفة في ناحية وبخلاف

بيع ما اجره فله ايضا ليس

بعذر بدون لحاق دين هـ ق

(وكذا لو استأجر فقارا)

فهو عذر لما فيه من المنع من

باب فسخ الاجارة

تنفسخ بيب فوت المبيع كخراب الدار واقطاع ماء

الارض والرعي **٢٩٤** او اخل بمرض العبد ودبر الدابة

فلواتهم به مبيعا او ازال الموجر حيزه سقط خياره

وتنفسخ بالعذر وهو العجز عن المضي على موجب

العقد لا يحمل ضرر غيره مستحق به كقطع سن سكن

وجوه بعد ما استؤجره او طبع لوليمة مات عروسها

بعد الاستئجار للطبخ لهما واخلفت وكذا لو استأجر

دكا نالبحر فذهب ماله او اجبر شيئا فلهزمه دين لا يجد

قضاؤه الا ان ثمن ما اجره ولو باقراؤه **٢٩٥** او استأجر

عبدا للخدمة في العصر او مطلقا فيسافر او اكره

دابة للسفر ثم بداه منه ولو بدا للمكاري منه فليس

بعذر **٢٩٦** ولو مرض فهو عذر في رواية الكرخي دون

رواية الاصل **٢٩٧** ولو استأجر خياط يعمل لنفسه

عبدا يخيط له فافلس فهو عذر بخلاف خياط

يخيط بالاجر وبخلاف تركه الخياطة ليعمل

في الميرف وبخلاف بيع ما اجرم **٢٩٨** ولو استأجر دكا

ليعمل الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر **٢٩٩** وكذا

لو استأجر عقيرا ثم اراد السفر **٣٠٠** وتنفسخ بموت

احد العاقلين ان عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا

السفر وفيه ضرر يعطل مصالح السفر والزام الاجر بلا سكنى وهو ضرر بين هـ ق

(فلا تنفسخ) فان عقد الاجارة ينتقل الى الغير فيموت هؤلاء لا تنفسخ الاجارة هـ ق

(فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن) لان هذا سبب وشرط الضمان التعدي ولم يوجد
 فصار كحرق بئر في ملك نفسه فتلفه انسان اه ق
 استخسانا لان المقصود هو ازالة البعوض وهو معلوم اه ق
 (فهو اجود) لانه اقرب
 لمصول الرضى وعند الامام احمد لا يصح بغير المشاهدة ﴿٢٩٤﴾ قال ابن التحنة

تفسخ كالوكيل والوصى ومتولى الوقف

مسائل منشورة

ولو احرق حصائد ارض مستأجرة او مستعمارة
 فاحترق ما في ارض غيره لا يضمن ان كانت الاربع
 هادئة وان مضطربة ضمن * ولو اقصي خيل
 او صاع في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف
 صح وكذا لو استأجر جلا يجمل عليه محلا ورا كين
 الى مكة صح وله الحمل المائة * وان شاهد الجمل
 المحمل فهو اجود * وان استأجره لجل زاد فاكل منه
 فلم يرد عوضه * ولو قال لتأصّب دياره فرغبها والا
 فاجرتها كل شهر يكذا فلم يفرغ فعلية المسمى * فان
 جدد الغاصب ملكه او لم يجد لكن قال لا اريدها
 بالاجر فلا وان برهن على ملكه بعد جرده ومن آجر
 بها استأجره باكثر صح ويتصدق بالفضل * ونصح
 الاجارة مضافة وكذا فسخها والمزارعة والمعاملة
 والمضاربة والوكالة والكفالة والايباء والوصية
 والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف لا البيع
 واجازته وفسخه والقبعة والشركة والهبة والنكاح
 والرجعة والصلى على مال وارة الدين

وجمل البعير مائتان واربعون
 مئتان العلاء تكلموا في معرفة
 الصاع فقالوا ثمانية اربال
 والدليل عليه ان الوسق
 حل بعير في كلام العرب
 وجمل البعير مائتان واربعون
 مئتا والوسق ستون صاعا
 قلت والصاع ثمانية اربال
 برطل العراق وهو بالخلي نحو
 رطل وارباع اواق فيخذل
 يكون حمل البعير قريبا
 ثمانين رطلا بالخلي اه ق
 (فله رد عوضه) اي عوض
 ما اكل لان المستحق عليه حل
 معلوم في جميع الطريق فله
 استيفاؤه اه ق
 (فعله المسمى) لانه اذا عين
 مقدار الاجرة والغاصب
 التزمه اتفقد بينهما عقد
 اجارة اه ق
 (ويتصدق بالفضل) لانه ربح
 ما لم يتبضه وعند الشافعي

يطيبه الفضل هذا اذا كانت الاجارة الثانية من جنس الاولى لانه لو لم تكن * كتاب
 من جنسها طاب الفضل اتفاقا كذا في المجموع اه ق
 (والمعاملة)
 وهي المساقاة (والقضاء) بان قال الامام اذا جاء رأس الشهر فانت قاض بالبلدة
 العالنية اه ق

تأخذ من
 ملك كذا

(كتاب المكاتب) هو ما أخذ من كاتب مكاتبه والمولى مكانه بكسر التاء وأصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية إذا أحرزتها والكتبة هي الطائفة المجمعة من الجلس والكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف وسمى هذا العقد كتابة ومكاتبه لان فيه ضم حربة اليد الى حربة الرقبة اولان فيه جمابين يجمعين فصاعدا اولان كلا منهما ﴿٢٩٥﴾ يكتب الوثيقة وهو اظهر اهـ ق (وقيل مكاتبه)

فدرواية ابي سليمان لان التجميع يدل على الوجوب اهـ ق

(يتعين بالتعين) لعدم القدرة على تسليمه والمراد به شيء يتعين بالتعين كالثوب والعبد وغيرهما من المكمل والموزون غير النقيدين حتى او كاتبه على دراهم او دنابر بعينها وهي لغيره يجوز اهـ ق

(غير معين) وانما قال غير معين لانه لو شرط ان يرد عبدا معينا يصح عندهما ايضا اهـ ق (ولا يفتى باداء المسمى) يعني قبل ان يترافعا الى القاضي هذا في ظاهر الرواية وروى عن ابي حنيفة ومحمد وهو قول زفرانه يعنى باداء قيمة نفسه ولا يفتى باداء ماسى وعند ابي يوسف يعنى باداء القيمة وباداء ماسى ايضا كذا في الحقائق وعن ابي حنيفة انه يعنى باداء ماسى اذا قال ان

كتاب المكاتب

الكتابة محرر والمملوك يد في الحال ورقعة في المال *
 من كاتب مملوكه ولو غيرا بمقتل مال حال او مملوك
 او مقيم فقبل صح وكذا لو قال جعلت عليك القسا
 تؤديه نجومها او لها كذا واخرها كذا فاذا ادبته فانت
 حر وان عجزت ففني فقبل * ولو قال اذا ادبت الى
 الغائل شهر مائة فانت حر فهو يعلق وقيل مكاتبه
 واذا صححت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه
 فان اتيه ماله ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبه او جنى
 عليها او على اوليائها وان كاتبه على قيمته فست وان
 اداها عتق وكذا تقبض لو كاتبه على عين لغيره يتعين
 بالتعين او على مائة ليرد عليه عبدا غير معين وعند
 ابي يوسف يجوز وتقسيم المائة على قيمة المكاتب
 وقيمة عبد وسط فبسط قط العبد والباقي بيد
 الكتابة وان كاتب المسلم بخمر او خبز رفسد فان اداها
 عتق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة او بم باطلة
 ولا يعنى باداء المسمى وتجب القيمة في الفاسد ولا يتقص
 عن المسمى ويزاد عليه وصحت على جبو ان ذكر
 جنسه لا وصفه ولزم الوسط او قيمته وصح كتابة
 الكافر عبده ان كافر بخمر معدرة واي اسير فلا سيد

ادبته فانت حر ثم انها تقصد اذا كان المولى والعبد مسلمين او المولى مسلما والعبد ذميا او على العكس اما لو كانا ذميين يجوز الكتابة ذكره في المبسوط اهـ ق (ويزاد عليه) اي على المسمى اذا ازدادت قيمته لانه رضى بالزيادة فينال شرف الحرية فبراد عليه عند ازدياد القيمة على المسمى اهـ ق (ولزم الوسط الخ) فان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهرا وما قيمته فلا يعرف بالقيمة فصارت اصلا فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء كما تقر في الاصول اهـ ق

(له ان يبيع ويشترى ويسافر) لانه لا يقدر على تحصيل البذل الا بها **ق**
 (فولأوه **هـ**) اى للاول وان ادى الثاني المال الى المكاتب الاول قبله اى قبل عتق الاول
 فلا سيد ولأوه للمكاتب الاول لتعذر جعل المكاتب معتق له لعدم اهلية الاعتاق فيخلفه
 فيه اقرب الناس اليه وهو ولاءه ولو ادى الاول بعد ذلك لا ينتقل الولاء اليه لان المولى
 جعل معتقا والولاء لا يتحول من العتق الى عبده **﴿٢٩٦﴾** بخلاف جره الولاء **هـ** **ق**

(دخل في كتابته) لان المكاتب
 اهل لان يكتب وان لم يكن
 اهلا لا عتق فيجعل كل منهم
 مكاتباً معه تحقيقاً للصلة بقدر
 الامكان واقواهم دخولا
 الرلد المولود في كتابته ثم الولد
 المشتري ثم الابوان **هـ** **ق**
 (خلافا لهما) فانه يدخل
 عندهما في مكاتبته بالشراء
 كل ذى رحم محرم منه كما يعتق
 عليه وله ان يملك كسبا
 لا مملكا والكسب يكتفى للصلة
 في الولادة **هـ** **ق**

(دخل الولد في الكتابة)
 تحقيقاً للصلة ولم يخرج
 اجماعاً لانها تبع للولد في هذا
 الحكم قال عليه السلام
 اعتقها ولدها وام تدخل في
 كتابته حتى لا تعتق بعته نص
 عليه في البسوط **هـ** **ق**
 (جاز بيعها خلافا لهما) فانه
 لا يجوز بيعها لانها ام ولده
 كما حر اذا اشترى ام ولده

فيمتها وعتق باداء عيناها

باب تصرف المكاتب

له ان يبيع ويشترى ويسافر وان شرط عدمه *
 وتزوج امته ويكاتب عبده * فان ادى بعد عتق الاول
 فولأوه له وان قبله فلا سيد * وليس له ان يتزوج بلا
 اذن ولا ان يهب ولو بموض * ولا تصدق الا بغير
 ولا يكتفل ولا يقرض ولا يعتق ولو بمال ولا عبده
 ولا يبيعه من نفسه * والاب والوصى في رقيق الصغير
 كالمكاتب * ولا يملك المأذون شيئاً من ذلك
 وعند ابى يوسف له تزوج امته وعلى هذا الخلاف
 المضارب والشريك وان اشترى المكاتب قريسيه
 ولداً دخل في كتابته * ولو اشترى ذا رحم محرم غير
 الولادة لا يدخل خلافا لهما وان اشترى ام ولده مع
 ولدهما دخل الولد في الكتابة ولا تباع الام * وان
 لم يكن معها جاز بيعها خلافا لهما وولده من امته
 يدخل في كتابته وكسبه له * ولو زوج امته
 من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة
 الام وكسبه لهما * ولو نكح مكاتب بالاذن امرأة
 زعمت انها حرة فولدت فاستعتقت فولد لها عبد
 وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه * وان

وام يكن معها وله ان القياس كان يقتضى جواز بيعها وان كان معها ولدها *
 لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدى فيقدر له وبين ان يحجز فيقدر للمولى الا ان
 حرمة بيعها بتبعية الولد انما تثبت للنبوع وبدونه لا يثبت والاسح انه على التفضيل **هـ** **ق**
 (في كتابته) لانه بالدعوة تثبت نسبه منه فبيعه في الكتابة وكسبه اى كسب الولد له اى
 للولد لانه في حكم مملوكه وكذا المكاتب اذا وادت ولداً فالحكم كذلك **هـ** **ق**

سفر كنه
 ولا يملك امره
 ويبيع كنه
 قبله
 ويرد

لوزن

وقوله
 او كسبه

(في الحال) اى في خال الكتابة قبل العتق اهـ ق
 اى مثل المكاتب في الحكم المذكور اهـ ق (فصل) اى في كتابة ام الولد والمدير
 وغيرهما (وهى ام ولده) لانه تلقىها جهتها خرية عاجلة يبدل وأجلة بغير بدل اهـ ق
 (وسقط عنها البدل) لانها انما التزمت البدل لبسمل لها رقبتهما بجهة الكتابة ولم تسلم
 بهذه الجهة فلا يجب البدل اهـ ق ﴿٢٩٧﴾ (بلاد صوة) لانها مكتوبة لا يحل للمولى

وطؤها اهـ ق

(بل هو مثلها في الحكم) لانه
 مكاتب تباعها فلو مات المولى
 بعد ذلك عتق الولد وبطلت
 عنه السعاية لانه بمنزلة ام الولد
 تباع لانه فيعتق بموت المولى

اهـ ق

(او ثلثي قيمته) ان شاء اوفى
 الاقل من ذلك اهـ ق

(ان كان معسرا) اراد ان
 المولى لم يترك شيئا غيره اهـ ق

(او ثلثي القيمة) فاختلاف
 في الموضوعين في الخبار والمقدار

وابو يوسف مع ابى حنيفة في
 المقدار ومحمد في بقاء الخيار اما

الكلام في الخيار فبنى على
 تجزى الاعناق وعدمه فعنده

لما كان متجزى ياتي ما وراء الثلث
 عقد او قبض الكتابة فيه كما

كانت قبل عتق الثلث اهـ ق
 (وان دبر مكاتبه صح) اى صح

التدبير لانه بملك بتجيز العتق
 (او ثلثي القيمة) ان شاء عند ابى حنيفة

اهـ ق (وعندهما يسعى في الاقل من ثلثي كل منهما) فاختلاف في الخبار مبنى على
 تجزى الاعناق وعدم تجزئه اما المقدار هنا فنفق عليه اهـ ق

وطئ المكاتب اية بملك بغير ان سبده فاستحققت
 اخذ منه عقرها في الحال وكذا ان اشتراها فاسدا
 فوطئها فريد وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد
 عتقه * ومثله المأذون في التجارة

فصل

واذا ولدت المكاتب من مولاهما مضت على الكتابة
 او عجزت نفسها وهى ام ولده واذا مضت على
 الكتابة اخذت منه عقرها وان مات المولى عتقت
 وسقط عنها البدل وان مات وترك ما لا يثبت منه
 كتابتها وما ياتي ميراث لابنها ولا يثبت نسب من تلدها
 بعده بلاد صوة بل هو مثلها في الحكم * وان كاتب
 مدبره او ام ولده صح فان مات عتقت محانا والمدير
 يسعى في بدل كتابته او ثلثي قيمته ان كان معسرا *
 وعند ابى يوسف يسعى في الاقل من البدل او ثلثي
 قيمته وعند محمد يسعى في الاقل من ثلثي البدل او ثلثي
 القيمة * وان دبر مكاتبه صح ومضى عليها او عجزت نفسه
 وصار مدبرا * فان مضى عليها فمات سيده معسرا
 يسعى في ثلثي البدل او ثلثي القيمة وعندهما يسعى
 في الاقل من ثلثي كل منهما * وان اعتق مكاتبه عتق

به ذكره
 عذر

فيه فملك التعليق بشرط الموت اهـ ق

اهـ ق (وعندهما يسعى في الاقل من ثلثي كل منهما) فاختلاف في الخبار مبنى على

تجزى الاعناق وعدم تجزئه اما المقدار هنا فنفق عليه اهـ ق

(ويسقط عنه بدل الكتابة) لانه التزمه ليحصل العتق وقد حصل بدونه اهـ ق
 (فصالح على نصفه حالاصح) اى الصلح والقياس ان لا يجوز لانه اعتبار من الاجل وهو
 ليس بمال والدين مال فكان ربا وجه الاستحسان انه شرع تمتع المتاع اذا الاصل ان لا يجزى
 هذا العقد بين المولى وعبدته اذ العبد وما فى يده لمولاه والاجل ايضا ربا من وجه فيكون
 شبهة الشبهة فلا يتبرأ اهـ ق (٢٩٨) (ثاني البدل حالا)

وهو الفان وان شاء ادى الباقي
 اهـ ق
 (يؤدى ثلثي قيمته للحال) لان
 ما زاد على قيمته ملك المولى
 مؤجلا وقيمة ملكه حالا فينفذ
 في ثلث هذا ويعمل في ثلثيه
 ولهما ان بدل الكتابة قائم مقام
 الرقبة فينفذ ثلثه اهـ ق
 (ادى ثلثي القيمة للحال) لان
 الحياطة ما حصلت في القدر
 والتأجيل فاعتبر الثلث فيهما
 اهـ ق
 (وان كاتب جرح عن عبده) بان
 قال لمولاه كاتب عبدك فلانا
 اهـ ق
 (وان قبل العبد فهو مكاتب)
 وان قال لا قبله ثم ادى القابل
 الالف لم يعنى لانه اورد برده
 اهـ ق
 (ولا يرجع احد هما على
 الآخر) اما الحاضر فلانه
 قضى ديننا وذلك كالمكاتب
 اذا ولد له في الكتابة فانه اذا ادى
 لم يرجع على ولده بشئ واما الغائب فلانه ادى بغير امره وليس بمصطر من جهته ولو
 بل طلب نفعاً مبتدأ اهـ ق (وكذا لو كاتبها معا) ان ادى باعتقوان عجز اردا الى الرق
 ولا يستعان الابداء الجميع لان الكتابة واحدة وشرطها فيهما معتبر ولا يعنى احدهما اهـ ق
 (جاز) اى ذلك استحسانا والقياس ان لا يجوز وقد ذكرنا وجههما في المسئلة السابقة اهـ ق
 (واى ادى) اى واى واحد من الثلاثة وهم ام والصغير ان ادى بدل الكتابة اهـ ق

وسقط عنه بدل الكتابة وان كوتب على الف مؤجلا
 فصالح على نصفه حالاصح * وان مات ميررض
 كاتب عبدا قيمته الف على الفين الى سنة ولا
 مال له غيره ولم يجز الورثة ادى العبد ثلثي البديل
 حالا والباقي الى اجله اورد رقيقا وعنده محمد يؤدى
 ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله اورد رقيقا * وان
 كاتب على الف وقيمتها الفان ولم يجزوا ادى ثلثي القيمة
 للحال اورد الى الرق اتفقا ومثلها البيع * وان كاتب
 جرح عن عبده بالف وادى عنه عتق ولا يرجع به
 عليه * وان قبل العبد فهو مكاتب * وان كاتب
 عبدا عن نفسه وعن عبدا آخر غائب فقبل صح
 * وقبول الغائب ورده لغو ويؤخذ الحاضر بكل
 البدل ولا يؤخذ الغائب بشئ وايهما ادى اجبر
 المولى على القبول وعتقا ولا يرجع احدهما على الآخر
 وكذا لو كاتبها معا ولا يعنى احدهما ابداء حصته
 بخلاف ما لو كانا لاثنين ولو عجز احدهما
 ثم ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امه عنها ومن
 ولد له صغير ين لها جاز واى ادى اجبر المولى على
 القبول وعتقا ولا يرجع على غيره

باب كتابة العبد المشترك

(فالمقبوض للقابض خاصة) أي عند أبي حنيفة خلافا لهما وأصله أن الكتابة تجزأ عنده وعندهما لا تجزأ وأصل الخلاف في الاعتاق هل تجزأ أولا لأن الكتابة شعبة من شعبة أنهى تفيد الحرية في الحال يدا وفي المال رقبة فيقتصر على نصيبه عنده وعندهما الكتابة غير مجزئة فالأذن بكتابة نصيبه إذن بكتابة الكل فالقابض أصيل في البعض ووكيل في البعض والمقبوض ﴿٢٩٩﴾ مشترك بينهما في ذلك بعد العجز اهـ في

(وهو ابنه) يسأله أنه لما ادعى أحدهما الولد صحته دعوته لقيام الملك له فيه وصار نصيبه أم ولد له لأن المكتوبة لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فتقتصر أمومية الولد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة وكذا لو ادعى الثاني ولد لها الأخير صحته فهو أيضا أقيم ملكه ظاهرا إذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين أن الجارية كلها أم الولد للأول لأنه زال المانع من الانتقال ووطؤه سابق ويضمن نصف قيمتها لأنه يملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء اهـ في

(وأيضا دفع العقر إليها قبل العجز جاز) لأن الكتابة ما دامت باقية حتى القبض للمكتوبة لا اختصاصها بنافعتها اهـ في

ولو أذن أحد الشريكين في عبد للآخر أن يكتب حصته منه بالالف ويقبض البدل ففعل وقبض البعض فججز المكتوب فالمقبوض للقابض خاصة وقال بينهما ١٠ أمه رجلين كاتبها فانت بولد فادعاه أحدهما ثم انت بأخ فادعاه الآخر فعجزت فهي أم ولد الأول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة الولد وهو ابنه ١٠ وإيهما دفع العقر إليها قبل العجز جاز ١٠ وعندهما لا يثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كأمه ويضمن تمام العقر ويضمن الأول نصف قيمتها مكتوبة عند أبي يوسف والأقل منه ومن نصف ما بقى من البدل عند محمد ١٠ ولولم يطل الثاني بل دبرها فعجزت بطل التدبير وهي أم ولد للأول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ولو اعتقها أحدهما وسر افعجزت ضمن المعتق نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وإن لم تعجز ١٠ فلا ضمان وعندهما يضمن الموصر ١٠ وتجب السعاية في العسر ولو دبر أحد الشريكين ثم اعتق الآخر ١٠ موصرا ضمنه الدبر أو أسنحى العبد أو اعتقه وإن عكسا فالدبر يعتق أو يسنحى وعندهما أن دبر الأول ضمن نصف قيمته موصرا أو موصرا

(لا يثبت نسب الولد من الثاني) لأنه لا يجوز وطؤه لأنه لما ادعى الأول الولد صارت كلها أم ولد له لأن أمومية يجب تكميلها بالإجماع ما أمكن وقد أمكن بفسخ الكتابة فتفسخ فيما لا يتضرره المكتوب وتبقى الكتابة فيها وراءه بخلاف التدبير لأنه لا يقبل الفسخ وإذا صارت كلها أم ولده فالثاني وطئ أم ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه اهـ في (خلافا لهما) فإن عندهما لا يرجع وهذا مبنى على أن الساكت إذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندهما اهـ في (ويجب السعاية) أي على المكتوبة في العسر أي إذا كان السيد موصرا اهـ في

(وعتق الآخر لفرق) لانه لا يجرهما عندهما فلم يصادف التدبير الملائم وهو بمقتضى ١٥ ق
 (اواسنسى العبد لومعسرا) لان هذا صمان اعتاق فيختلف باليسار والعسار ١٥ ق
 (باب العجز والموت) اى في بيان احكام العجز والموت ١٥ ق (مالم يتوال عليه نجمان)
 لقول على اذا توالى على المكاتب نجمان رد الى الرق ولهما مادي عن ابن عمر ان مكاتبنا له
 عجز عن نجم فرده الى الرق وخبر على بن زيد (٣٠٠) اثبات الفسخ اذا توالى عليه

وعتق الآخر لفرق * فان اعتق الاول ضمن لومعسرا
 اواسنسى العبد لومعسرا وتدبير الآخر لفرق

باب العجز والموت

اذا عجز المكاتب عن نجم فان ربح له حصول مال
 لا يجعل الحاكم بتجيزه ويعمل بيمين او ثلاثة والا يعجزه
 وفيسخ الكتابة ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه
 وعند ابن يوسف لا يعجزه مالم يتوال عليه نجمان *
 واذا عجز عاتت احكام رقه ومافى يده لمولاه ويحل له
 ولو اصله من صدقة وان مات من وفاة لا يفسخ ويؤدى
 بدلها من ماله ويحكم بتعقبه في آخر جز من حيا
 ويورث ما بقى من ماله ويعتق اولاده الذب شراهم
 او ولدوا في كتابته او لو يوا مع تبعا او قصدا *
 وان لم يترك وفاء وله ولد وله في كتابته سعي على نجومه
 فان لم يترك يفسخ ويحكم بتعقبه وعتق ابيه قبل موته * والولد
 المشترى يملك يؤدى حالا او يرد في الرق وعندهما
 هو كالاول * وان مات المكاتب وترك ولدا
 من حرة ودبها على الناس قيم وفاء فحينئذ الولد فقضى
 بأرض الجناية على طاقلة الام لا يكون ذلك
 قضاء لعجز المكاتب وان اخضع موالى الام والاب
 في ولائه قضى به لموالى الام فهو قضاء

نجمان فلا يبقى ثبوت الفسخ
 قبله لان تخصيص الشيء
 بالذ كر لا ينفى الحكم عما عداه
 على ما عرف ١٥ ق

(واذا عجز) اى المكاتب عن
 الكتابة عاتت احكام رقه لان
 فك العجز كان لاجل فقد
 الكتابة فلا يبقى بدون المقداهق
 (وما فى يده) اى قيد المكاتب
 الذي عجز لمولاه لانه كسب
 عبدا ١٥ ق

(ولو اصله من صدقة) لان
 ما فى يده لمولاه ١٥ ق
 (ويعتق اولاده) وهذا قول
 على وابن مسعود وه اخذ
 علماؤنا ١٥ ق
 (قبل موته) اى في آخر جز
 من حياته وانما يمتنع الابن لانه
 داخل في كتابة ابيه لانه وقت
 العقد كان من اجزاء الاب
 متصلا به فوره العقد عليه
 ودخل في كتابته وكسبه ككسبه

فيختلفه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء ١٥ ق
 (وعندهما هو كالاول) لانه صار بمنزلة حتى ملك المولى اعتاقه كاعتاق المكاتب
 ولا يى حثيفة ان الاجل يثبت شرطا في العقد ١٥ ق (لا يكون ذلك قضاء الخ)
 لان هذا القضاء لا ينافى الكتابة لان مقتضى الكتابة الحاق الولد بموالى الام ١٥ ق

اخره موالى
 حاكم حكمه

دوى سلم ورده

بشره
 بجره

بجره

(فمن) اى العبد من الكتابة فالولى بالخيار ان شاء دفع او قدى اهـ ق (ولاشفح
 الكتابة بموت السيد) لانها حق العبد فلا تبطل بموت السيد كالندير اهـ ق
 (على نجومه) لان النجوم لا تبطل بموت الطالب كالاجل في الدين هذا اذا كاتبه وهو صحيح
 ولو كاتبه وهو عمر يرض لا يصح الا من التث اهـ ق (كتاب الولاء)

اى في بيان احكام ٣٠١ الولاء وهو يفتح الواو مشتق من الولاية بالفتح وهى النصرة
 والمحبة لان في ولاء العاقبة

ينجزه ولو جنى عبد فكتابه بيده جاهلا بمغيبته فجز
 دفع او قدى وكذا لو جنى المكاتب فجز قبل
 القضاء به ولو بعد ما قضى عليه فهو دين يباع
 فيه ولا تفسخ الكتابة بموت السيد ويؤدى البدل
 الى ورثته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ
 وان اعتقه كلهم متى بجانا

كتاب الولاء

الولاية لمن اعتق ولو بتدبير او ابتلا او كتابة او وصية
 او ملك قريب وانما يبرطه لغيره او سببه ومن اعتق

جاهلا من زوج فزني فولدت لاقل من نصف سنة
 فولد الولد له لا ينقل عنه ابدا وكذا لو ولدت ثوبا من
 احد جهما لاقل من نصفها وان ولدت لاكثر من ذلك
 فولد له ايضا لكن ان اعتق الاب جره الى موالبه
 ولا يرجع الا ولون عليهم بما عقلوا عنه قبل الجهر
 ولو تزوج بجحى له مولى موالاة او معتقة فولدت منه
 فولد الولد لوالدها وعند ابى يوسف حكمه حكم
 ابيه والمعتق مقدم على ذوى الارحام مؤخر عن
 العصبة النسبية فان مات السيد ثم المعتق فابن
 لا قرب عصبة سببه فيكون لابنه دون ابيه
 لو اجتمعا وعند ابى يوسف لا يسه السدس
 والباقي للابن وعند استواء القرب تسوي القسمة
 وليس للنساء من الولاء الا ما اعتق

وانما ثبت لقوم الاب لكونه مقتصرا على مال الاعتاق اهـ ق (لوالها)

اى موالى المعتقة اهـ ق (حكم ايه) اى فيما اذا والى احدا او موال

ولا يكون ولاء الولد لموالى الام لانه كالنسب والنسب الى الاب وان كانت الام اشرف لكونه

اقوى فكنا الولاء لهما ان ولاء العاقبة قوى يعتبر في حق ترتيب الاحكام اهـ ق

(من كتاب الحديث) ورد الحديث عن النبي عليه السلام وفي آخره اوجر ولاء معتقهن قال
 الشعمي لا يثبت في كتب الحديث مرفوعا وقال العمري هذا حديث منكرا لاصل له وانما هو
 مروى عن جماعة من الصحابة اهـ (فصل) اي في بيان ولاء العاقدة
 والمطلوب منه الناصر وله ثلاثة شروط الاول ان لا يكون له معتق لار ولاء العاقدة المروى
 فيمنع ثبوت الاضعف الثاني ان لا يكون عربيا لان العرب ٣٠٢ لا يسترقون فلا يكونون

او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتب الحديث

او كاتب

فصل

ولاء المولاة سببه العقد فلو اسلم مجبى على يد
 رجل ووالاه على ان يرثه ويمقل عنه او الى غيره من
 اسلم على يده صح ان لم يكن معتقا وعقله عليه
 وارثه له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى
 الارحام ومالم يمقل عنه فله ان يفسخه قول المحضرة
 وملا مع غيبته بان ينقل منته الى غيره وبعد ان
 عقل عنه اوصنه او عن ولده لا يفسخه هو ولا ولده
 ولا على ايضا ان يتبرأ من ولده بمحضرة
 امرأتها وانما اوقرت بالولاء فولدت مجبور التمسب
 او كان معها ولد صغير كذلك يتبعها فيه خلافا لهما

كتاب الاكراه

هو فعل يوقعه الانسان بغيره بفوت به رضا
 او يفسد اختياره مع بقاء اعليته وشرطه قدرة
 المكره على امتناع ما يهد به سلطانا كان اولسا
 وخوف المكره وقوع ذلك وكونه تمتعاقبه عن فعل
 ما كره عليه لحقه او لحق آخر او لحق الشرع وكون
 المكره متلفا نفسا او عضوا او موجدانغا يعدم الرضى
 فلو اكراه على بيع او شراء او جارة او اقرار يقتل

عليهم ولاء المتأق فولا المولاة
 اولى الثالث ان لا يتسب الى
 احد ولا يكون له نسب معروف
 وهو عقد مشروع لقوله عليه
 السلام لما سئل عن اسلم على
 يد رجل فقال هو احق
 الناس به بحياه ومما ان والاه
 بعيراته لا شخصه اهـ
 (وهو مؤخر عن ذوى
 الارحام) لان ذوى الارحام
 يرثون بالقرابة وهي اقوى
 واكد من الولاء اهـ
 (بمحضرة) لعدم اللزم الا انه
 يشترط في هذا ان يصكون
 بمحضرة من الآخر كما في عزل
 الوكيل قصدا بخلاف
 ما اذا عقد الاسفل مع غيره
 بغير محضرة من الاعلى لانه
 فسخ حكمي بمنزلة العزل
 الحكمي في الوكالة اهـ
 (كتاب الاكراه) الاكراه نوطان
 احدهما مفوت الرضى وذلك
 من غير السلطان بتهديد

الجبس او الضرب وانما قلنا من غير السلطان اذ يكفي فيه مجرد الامر بلا تهديد
 ووعد والثاني مفسد الاختيار وذلك بتهديد القتل او قطع العضو فان كل امر فيه هذا الخوف
 فالامتناع عند مجبور في طبيعة جميع الحيوانات اهـ (رضاه) اي ولا يفسد اختياره
 وهذا ظاهر بقرينة المقابلة فمن قال ان فيه جعل قسم الشيء فمجاله فقد وهم قاله الامام
 العلامة ابن كمال اهـ (او موجدانغا الخ) هذا يختلف باختلاف الناس فان
 الاشراف يعمون بكلام خشن والارذال ربما لا يضمنون الا بالضرب المبرح اهـ

(ملكاً فاسداً) لأن ركن البيع صدق من أهله في محله والفساد لغوات الوصف وهو الرضى
 وفي البيع الفاسد يصير المشتري ملكاً ببعض عندنا وعند زفر لا يملك فلو اعتق المشتري
 بالأكراه صح اهـ ق (ولادفع الهبة طوعاً بعد ما أكره عليها) أي لا يكون إجازة لأن
 عرض المكره إنما هو استحقاق الموهوب له لا بمجرد إفظالهبة والاستحقاق لا يثبت فيه بدون
 التسليم فكان التسليم داخل (٣٠٣) فيها بالأكراه فافتقرا اهـ ق (رجع على المشتري

بقيته) لأنه باء الضمان ملكه
 فقام مقام المالك المكره
 فيكون ملكه من وقت وجود
 سبب الضمان اهـ ق

(لما وقع قبله) فإن المشتري
 اعم من أن يكون مشترياً أو لا
 أو مشترياً ثانياً وثالثاً اهـ ق

(بضرب أو حبس أو قيد)
 هذا النوع من الأكراه يسمى
 غير المجبي وقال بعض
 المحققين غير المجبي هو الذي
 لم يكن فيه خوف على النفس
 سواء كان يقتل أو قطع عضو
 أو ضرب فإن في الضرب
 أيضاً قد يوجد ذلك الخوف
 كما إذا كان مبرحاً انتهى وهذا

حسن اهـ ق
 (بالصبر على التلف) روى أن
 خبيبا وعمرا ابتلياً بذلك فصبر
 خبيب على صلب فحماء
 النبي عليه السلام سيدنا شهدها
 وظهر عمرا للكفر وكان قلبه

أضرب شديد أو حبس مديد خير بين الفسخ
 والامضاء ويملكه المشتري ملكاً فاسداً إن قبضه
 فلو اعتق صح اعتاقه وزعم بقيته وقبض الثمن أو تسليم
 المبيع طوعاً إجازة لأفعلها مكرها ولادفع الهبة
 طوعاً بعد ما أكره عليها وإن هلك المبيع فزيد مسر
 خير مكره لزعم بقيته وللبائع تعمين أي شاء من المكره
 والمشتري فإن ضمن المكره رجع على المشتري بقيته
 وإن ضمن المشتري بعد ما دأته البياعات فغذ كل شراء
 وقع بعد شره لا ما وقع قبله * وإن أجاز عقداً منها جاز
 ما قبله أيضاً وله استرداده إذا فسخ لو باقياً وضرب
 سوط وحبس يوم لبس بالأكراه الأفيين يتضرر به لكونه
 ذا منصب * وإن أكره على أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير
 أو شرب خمر بضرب أو حبس أو قيد لا يحل التناول
 وإن يقتل أو قطع عضو حل وبأثم بصبره على
 التلف إن علم الإباحة كما في الخمصة * وإن أكره
 على الكفر أو سب النبي صلى الله عليه
 وسلم يقتل أو قطع عضو رخص له إظهاره وقلبه
 مطمئن بالإيمان ويؤجر بالصبر على التلف
 ولا رخصة بغيرهما وإن أكره على آتلاف
 مال مسلم بأحدهما رخص له * والضمان على المكره

عظمنا بالإيمان فقال النبي عليه السلام فإن عادوا فعد أي عاد الكفار إلى الأكراه فعدنا
 إلى مثل ما أتيت به أولاً من إجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبك مطمئن بالإيمان (قلت)
 لا شبهة في أن الرخصة ما قيام الحرمة أو الخطأ صرح بذلك العلامة التفتازاني
 في التلويح حيث قال لأن ما أكره عليه مباح أو رخصة أو حرام كل ذلك من آثار الخطأ
 فالأباحة الثابتة التي هي أدنى درجات الإصر لا تقابل الحرمة بل تجامعها اهـ ق

(على احدهما) للشبهة وعند زفره على القاتل فقط لانه مباشر وعند الشافعي عليهما على القاتل بالمباشرة وعلى الخامل بالنسب فان التسبب عنده كالباشرة اذ في (وقال يلزمه الصبر) لانه لو اتى نفسه صار مباشرا في اهلاكها فوجب الصبر تحريزا عنه قيد بالقتل لانه لو اكره بالقصاص لبس له الاقدام اتفاقا وقد يكون كل مهلكا لانه لو لم يكن كذلك كان له الاقدام اتفاقا اذا فعل ذلك فعلى المكره القصاص عنده ﴿٣٠٤﴾ وعندهما لا قصاص

اه ق

(واسلامه) والاصل عندنا ان كل عقد لا يمتثل الفسخ الا لكره لا يمنع صحته وكذلك كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكره والاسلام بما يصح بالاكره لانه لو احتل واحتمل رجنا الاسلام في الحائنين لانه يعلم ولا يعلم عليه اه ق

(وعندهما لاحد عليه) قال صدر الشريعة الاكرام مسقط الحد متفق عليه فيما بينهم بل هذا الاختلاف انما هو في تحقق الاكره ولا يتحقق من غير السلطان فالزنى لا يكون مع الاكره فيحد فاذا اكرهه السلطان فزنى لا يحد لوجود الاكره هنا وعندهما الاكره يتحقق من السلطان وغيره فلا يحد في اصورتين قال يعقوب باشا لا يحد ان عدم

او على قتله او قطع عضو لا يرخص فان فعل بالقصاص على المكره فقط وعند ابى يوسف لا قصاص على احد منهما ولو اكره على ان يتردى من جبل ففعل فدينه على عاقلة المكره وعند ابى يوسف في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو اكره يقتل على زنا او قتل نارا او ماء وكل مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر وقال لا يلزمه الصبر * ولو وقعت نارا في سفينة ان صبر احترق وان لقي نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه الشات * وانا اكره على طلاق او اعتناق او توكيل بهما تغذ ويرجع بقيمة العبد على المكره وكذا ينصف المهر لو اطلاق قبل الدخول ولا يرجع لو بعده وصح بين المكره ونذره وظهاره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعته وابلاؤه وفقته فيه واسلامه لكن لاقتل فيه لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا ردة فلايتين بها امرأته فان ادعت بتحقيق ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق * ولو اكره على الزنى ففعل حد ما لم يكرهه سلطان وعندهما لاحد عليه وبه يفتى

﴿ كتاب الحجر ﴾

تحقق الاكره من غير السلطان رواية عن ابى حنيفة كما صرحوا به وهذه المسئلة ﴿ هو ﴾ منقولة باتفاق الروايات فلا ساجدة الى جعلها عليه فليأمل اه ق (كتاب الحجر) المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من الموارض التي تزيل سبب الولاية والرضى وهو في اللغة المنع ومنه سعى الحطيم حجرا لانه منع الكمية وسعى العقل حجرا لانه يمنع من القبايح ويقال فلان في حجر غيره اى في تربته المانعة للعرض وفي الشرح هو منع نفاذ الخ اه ق

(هو منع نفاذ تصرف قولي) خصه بالذم لان الحجر في الامور الحكمة لالحسنة ونفاذ القول حكمي لانه يرد ويقبل اهـ ق (المجنون المطلوب بحال) اي من الاحوال وهذا تصريح بما علم التزاما ذكره للايضاح اهـ قوله ملتم اهـ ق (ولا يصح

طلاق الصبي الخ) لتحصن الضرر والمراد بالطلاق طلاق امراته اما لو وكل الرجل صديقا بطلاق امراته ٣٠٥ فطلاقها طلقت امرأة الموكل والمراد باعتاقفهما اعتاقهما قولا اما اذا ملك ذارحم محرم

منه حتى عليه اهـ ق (وصح طلاق العبد واقاراه) وكذا استقرضه لقيام اهليته وكونه مكلفا اهـ ق

(ومن بلغ غير رشيد الخ) الرشد عندنا في المال فاذا بلغ مصلحا لماله لا يحجر عليه ولو فاسقا وعند الشافعي الرشد في الدين ايضا اهـ ق

(فاذا بلغها دفع اليه) لما روى عن عمر انه قال ينتهي لب الرجل اذا بلغ خسا وعشرين سنة اهـ ق

(ولا يصح تصرفه فيه) نظرا له اعتبارا بالصبي بل اولى لان الثابت في حق الصبي احتمال التدبير وفي حقه حقيقته ولهذا يمنع عن المال ولا يبي حنيفه انه مخاطب عاقل فلا يحجر عليه اعتبارا بالرشداه في

هو منع نفاذ تصرف قولي * واصحابه الصغر والمجنون والرق فلا يصح تصرف صبي او عبد بلا اذن ولي اوسيد ولا تصرف المجنون المطلوب بحال ومن عقد منهم وهو يعقله قوله مخبر بين ان يجيزه او يفسخه ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقهما ولا اقرارهما * وصح طلاق العبد واقاراه في حق نفسه لا في حق صيده قلو اقرب مال لزمه بعد عتقه وان بعد اوقود لزمه في الحال ولا يحجر على السفينة وان كان مبذرا * ومن بلغ غير رشيد لا يسلم اليه ماله ما لم يبلغ منه خسا وعشرين فاذا بلغها دفع اليه وان لم يونس رشده * وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه وعندهما يحجر على السفينة ولا يدفع اليه ماله ما لم يونس رشده * ولا يصح تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحته اجازة الحاكم وان اعتق نفذ وسعى العبد في قيمته وان دبر صح فان مات قبل رشده سعى العبد في قيمته مدبرا * ويصح تزوجه بهر المثل وان سمى اكثر بطلت الزيادة وتخرج زكاة مال السفينة ويتفق منه عليه وعلى من لزمه نفقته * ويدفع القاضي قدر الزكاة اليه ليؤدي بنفسه ويوكل عليه

(وان اعتق نفذ) اي هندهما خلافا للشافعي والاصل هندهما ان كل تصرف يؤثر فيها الهزل يؤثر فيه الحجر وما لا فلا لان السفينة في معنى الهازل اهـ ق (سعى

العبد في قيمته) لانه عتق بموته وهو مدبر قصار كما اذا عتقه بعد التدبير اهـ ق (بطلت الزيادة) لانه لا ضرورة وهو التام بالتسمية ولا نظره فيه فلم تصح الزيادة اهـ ق (وعلى من لزمه نفقته) لان السفينة لا يطل الحقوق اهـ ق ٣٠٥

(الى ان يؤديها) اي الى المساكين بمحض من امينه اهـ
 لانها واجبة عليه بالبحساب لله تعالى من غير منعه اهـ
 واحدة استحسننا اختلاف العلماء في وجوبها ﴿٣٠٦﴾ اهـ في (لا يمتنع منها)
 (ولان عمرة)

امينا الى ان يؤديها فان اراد حجة الاسلام لا يمتنع منها
 ولا من عمرة واحدة وتدفع نفقته الى ثمة ينفق عليه
 في الطريق لآلئه وتصح منه الوصية في اقرب وابواب
 الخير من الثلث ويحجر على المفق الماجن والطبيب
 الجاهل والمكاري الفليس اتفاقا ولا يحجر على فاسق
 ومغفل اذا كان مصلحا لماله ولا على مديون ولا يبيع
 القاضى ماله فيه بل يحميه ابدا حتى يبعه هو بنفسه
 فان كان ماله من جنس دينه اداه الحاكم * ويبيع
 احد التقدين بالآخر استحسننا وعندهما يحجر عليه
 ان طلب غراماؤه ويمنع من التصرف والاقرار ويبيع
 الحاكم ماله ان امتنع ويقسم بين غرامائه بالخصص وان
 اقر حال حجره لزمه بعد قضاء ديونه لافي الحال وينفق
 من مال الفليس عليه وعلى من يلزمه نفقته والقوى
 على قولهما في بيع ماله لامتاعه وتباعد النقود ثم
 المروض ثم العقار ويتكلمه دست من ثياب بدونه وقبل
 دستان * ومن افلس وعنده متاع رجل شراء منه
 ضرب المتاع اسوة الفراء فيه

﴿فصل﴾

يحكم ببيع اطلاق بالاحتلام والازالة الاحمال ويلوغ

كبلاتلغها في غير هذا الوجه
 اهـ في (من الثلث) لان نظره فيه
 اذهى حالة تقطاع من
 امواله والوصية شأه او ثواب
 اهـ في (المفق الماجن) وهو الذي
 يمالئ الناس الخيل اهـ في
 (اذا كان مصلحا لماله) في
 الاختيارا ما عنده فظاهرا وما
 عندهما ففقوله تعالى فان
 آتستم منهم وقد او انس منه
 نوع رشد وهو اصلاح المال
 قبضا وله النص ولان الحجر
 للفساد في المال لافي الدين الا
 ترى انه لا يحجر على الذي
 والكفر اعظم من الفسق
 اهـ في (ولا يبيع القاضى ماله فيه) لانه
 نوع حجر ولانه تجارة لاسن
 قراض فيكون باطلا بائع
 اهـ في

(اداه المساك منه) هذا بالاجاع لان الدين حق الاخذ من غير رضاه ﴿الجارية﴾
 فلما قضى ان يمينه وان كان فيه دراهم وله دنائير او بالعكس اهـ (ويبيع
 احد التقدين الخ) والقياس ان لا يبعه كالمروض اهـ (فصل) اي في حد
 البلوغ اهـ في (بالاحتلام الخ) لانها اما رات البلوغ بالاجاع اهـ في

(وبه يفتي) لان ابن عمر عرض على النبي عليه السلام وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه وعرض عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازه ولان بلوغهما لا يتأخر عن الخمس عشرة مائة والصادقة احدى الحجج الشرعية فيما لا نص فيه كذا في الشنقي اهـ

(ولها تسع سنين) وهذا لا يعرف الا سمعا او تبعا اهـ

(صدقا) لانه امر لا يوقف (٣٠٧) عليه الا من جهتها فيقبل فيه قولها كما يقبل

قول المرأة فيما لا يطلع عليه غيرها كالحيض ونحوه (فرع) رجل له امرأة بنت اربع عشرة وغلाम فقال للمرأة ان حضرت فانت طالق والغلाम اذا احتلت فانت حر فقالت حضرت وقال احتلت يصدق الغلام اهـ

(كتاب المأذون) اراده بعد

الحجر ظاهر مفعول من الاذن وهو الاطلاق وهو فك الحجر مطلقا وفي الشرع ما قاله المصنف اهـ

(ثم يتصرف العبد باهليته)

لان العبد اهل للتصرف بعد

الرق الا انه جبر عليه في

التصرف لحق المولى فاذا اذن

فقد اسقط حقه فكان العبد

متصرفا باهليته الاصلية

ولهذا لا يرجع على المولى

بما خلفه من العهدة ولا يخفى

ان اذن العبي والمعتوه ليس

كتاب المأذون

الاذن فك الحجر واسقاط الحق ثم يتصرف العبد باهليته فلا يلزم سيده عهدة ولا يتوقت فلو اذن له ببيع ما فهو مأذون دائما الى ان يحجر عليه ولا يخصص فاذا اذن في نوع من البشارة كان مأذونا في سائر الانواع ويثبت صريحا ودلالة بان رأى عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع للمولى او لغيره باهر او بغير امره صحيحا او فاسدا وللمأذون اذنا عاما لا يشترط شيء يعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة ان يبيع ويشترى ويؤكل بهما ويسلم ويقبل السلم ويرهن ويرهنن ويزارع ويشترى بذرايزه ويشاركهنا ويستأجر

فيه اسقاط الحق على انه مستدرك والاولى ما في الدرر وهو نعتان اذن العبد فك الحجر

واسقاط الحق واذن العبي والمعتوه فك الحجر وانبات الولاية لهما اهـ

(فلا يلزم سيدهما الخ) مجموع المعطوفين متفرع على مجموع جزئي التمرير على التوزيع

فان عدم الرجوع لكون الاذن فك الحجر وعدم التوقيت لكونه اسقاطا فان الاسقاط

لا يتوقت اهـ

(ويقر بدين) لانه من توابع التجارة اذ لو لم يصح لم يعامله احد اهـ في
 وغضب) لان الاقرار بهما من توابع التجارة اهـ في (خلافا لهما) لان الغبن
 الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر في المريض من ثلث ماله اهـ في (غن جبيع
 مابني) لان الاقتصار في الحر على الثلث خلق الورثة ٣٠٨ ولا وارث للعبد اهـ في

ويؤجر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال مضاربة
 ويضع ويعير ويقر بدين ووديعة وغضب ولو باع
 او اشترى بدين فاحش جاز خلافا لهما ولو حاجي
 في مرض موته مع من جبيع المال ان لم يكن عليه دين
 وان كان فن جبيع مابني وان لم يبق ادى المشتري
 جبيع الحجابة او رد المبيع * وله ان يضرب معاملة ويحط
 من الثمن بعيب وبأذن لرفيقه في التجارة لان يتزوج
 او زوج عبده وكذا امته خلافا لابني يوسف ولان
 يكتب ويضيق ولو مال او يرض او يهب ولو يعرض
 ولا يهدى الا البشير من الطعام والمجسور لا يهدى
 البشير ايضا وعن ابني يوسف اذا دفع المولى الى
 المجسور قوت يومه غذا بعض رفقاءه للاكل معه
 فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر قالوا
 ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها بالبشير
 كالزيف ونحوه وما زرم المسأون من الدين بسبب
 تجارة او ما في مضاهها كبيع وشراء واجارة واستئجار
 وغضب ويحسد امانة وعقر أمة شراها فوطئها
 فاستحقت يتلق برفيقه فيبيع ان لم يفده المولى
 ويقسم ثمنه وما في يده من كسبه بالخص سواء كسبه
 قبل الدين او بعده لو اتهمه وما بقي عليه بطالب

(ويأذن لرفيقه في التجارة) لانه نوع تجارة والاصل ان كل
 من له ولاية التجارة يصح اتمه للعبد كالمكاتب اهـ في
 (خلافا لابني يوسف) فانه يجوز تزويج الامسة لانه نوع
 تجارة ولهما ما دون في التجارة وهذا ليس منها اهـ في
 (ولا يهدى) لان كل فلت تبرع فلا يدخل تحت الاذن بالتجارة
 اهـ في (والمجسور لا يهدى البشير
 ايضا) لانه لا اذن له اصلا اهـ في
 (بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر) لانهم لو اكلوه قبل
 الشهر يتضرر به المولى اهـ في (كالزيف ونحوه) لان ذلك
 غير ممنوع عنه عادة اهـ في (يتعلق برفيقه) وقال زفر

يتعلق بالكسب لا برفقة فلا يباع لان الرفقة لم تدخل في الاذن فلا يتعلق دين به
 التجارة بها بخلاف الكسب لانه دخل في الاذن وبه قال الامام الشافعي ومالك وهن
 اجد يتعلق بتمه سيده ولنا انه ظاهر في حق المولى بسبب الاذن اهـ في

(لايسة د) لاه لولم يكن منه بغير غلبة فلا ينصل الكسب اه ق (و) بغير
 المأذون) خلافا لفر والشافعي ومالك واجه لاه لا يتا في ابتداء الاذن حتى لو اذن لمبد
 المحجور عليه الا بقر مع وجاز لمبد ان بغير اذا بلغه الاذن فلا يتا في دوامه اه ق
 (وان استغرق دينه الخ) وبه قال الشافعي ومالك واجد لان استغراقهما بالدين لا يوجب
 خروج المأذون من (٣٠٩) ملكه الا ترى انه يملك حتى المأذون ووطأ وذلك آية
 قال ملكه اه ق

(صح اتفاقا) اما عند هما
 فظاهر واما عنده فلا لانه لا يبعد
 من قبل الدين فلو جعل مانعا
 لانسد بلب الانقاع بكسب
 العبد فيحصل المقصود من
 الاذن اه ق

(لا باكثر) لان المولى اجني
 من كسبه عند ابي حنيفة
 فيصح كافي الاجني اه ق
 (او ينقض البيع) لان الزيادة
 تعلق بها حق الغرماء اه ق

(سقط الثمن) لان المولى لا يجبه
 له على عبده دين وبتسليم
 المبيع سقط حسبه للثمن فخرج
 المبيع من يده بلا شيء قبض
 بالثمن لان المبيع به لو كان عرضا
 لكان المولى احق به من الغرماء
 اما عند ابي حنيفة فلا يتعين
 بالعقد فذلكه المولى به واما
 عندهما فلان حقه تعلق بعينه

به بعد حقه واما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد
 وله اخذ غلة مثله مع وجود الدين والزائد عليها
 للغرماء وبغير المأذون ان ابقى اومات سيده او جن
 مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا او بغير عليه وعلم به
 اكثر اهل سوقه والامة ان استولدها لا ان درها
 ويضمن القيمة لغريم فيها و اقراره بعد الحرب
 دين او بان مافي يده امانة او غصب صحيح خلافا لهما
 وان استغرق دينه رقبته و مافي يده لا يملك سيده مافي يده
 فلو اذن عبدا من مافي يده لا يصح وعندهما يملك
 فيصح حقه وان لم يستغرق مع اتفاقا ويصح بيعه
 من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده منه بمثلها الا باكثر
 فلو باع باكثر لم يحط الزائد او ينقض البيع فان سلم سيده
 اليه المبيع قبل تعد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى
 يأخذ ثمنه * ويضمن السيد باهتاقه المأذون مديونا
 الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد من دينه على قيمته
 طوبى به معقا وان باعه وهو مديون مستغرق وغيره
 مشترية فلا غرماء اجازة بيعه واخذ ثمنه او تضمن اي
 يشاؤا من السيد او المشتري قيمته * كان ضمنوا السيد
 ثم رد عليه بعبر رجوع عليهم بالقيمة وعاد حقه
 في العبد وان باعه واهل بكونه مديونا فلا غرماء رد

فكان احق به اه ق (وله ان لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه) لان البيع لا يزيل ملك يد البائع
 ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا كان
 احق به من سائر الغرماء اه ق (طوبى به معقا) لان الدين مستغرق في ذمته لوجود
 سيده والمولى لم يملك الا قدر القيمة في الباقي عليه كما كان فيرجع به عليه اه ق
 (من السيد او المشتري) لان كل واحد منهما متعد في حق الغرماء البائع بالتألف والمتلقي به
 حقه هم يساوا استيفاء من ثمنه والمشتري بالشراء والقبض والتخفيف اه ق

(وعند أبي يوسف هو خصم) وعلى الخلاف إذا اشترى فارا ووهبها وسلطها وغاب
ثم حضر الشفع فلا ووهب له ليس بخصم عندهما خلافاً وعندهما مثل قوله في مسألة
الشفعة لأبي يوسف أنه يدعى الملك لنفسه فيكون خصماً لكل من ينزعه اهـ ق
(فحكمه كالأذن) لأنه لا يلزم من وجوب الدين عليه أن يباع فيه الا ترى أن المدبروم الولد
لا يباع فيه بخلاف الكسب لأن المولى لا يملكه مادام (٢١٠) مشغولاً بحاجة المولى

وإنما يخلفه في الفاضل عن حاجته اهـ ق

(فصل) أي في بيان حكم المصبي والمعتوه اهـ ق
(أو القاضى) ظاهره بشعر بتقديم اذن الأب عليه وفي الخلاصة ما يخالفه حيث قال لو اذن للصغير وأبى أبوه صح

أذنه اهـ ق

(بشرط أن يعقل الخ) فإن ألجبر عليه إنما كان خوفاً من سوء تصرفه وعدم هدايته للأصلح فانهما دليل صلاحية التصرف فجواز تصرفه كذا في الاختيار اهـ ق

(كون البيع مالاً للملك) كذا في الهداية معناه أن يعرف أن البيع بزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش والبسر حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح الاذن اهـ ق

(صح) لأن الحجر ارتفع بالأذن فصار كالبالغ فصح إقراره بالأثر أيضاً هذا في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة (في الأثر) أنه لا يصح في الأثر لأن محنته في الملك لما ذكر من أنه من توابع البصارة والأثر ليس منها اهـ ق

وقد يسمى المصسوب غصباً تسمية للأفعول بالمصدر وشراً هو إزالة اليد الخ اهـ ق (لأن علم) أي علم

البيع أن لم يصل ثمنه إليهم * وإن وصل ولا حماية في المبيع فلا فإن غاب البائع فالشترى ليس خصماً لهم أن أنكر الدين * وعند أبي يوسف هو خصم ويفضي لهم بالدين * ومن قال أنا عبد فلان فاشترى وبيع فحكمه كالمأذون إلا أنه لا يباع في الدين ما لم يقر سيده بأذنه

فصل

نصرف المصبي أن نفع كالأسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا إذن * وإن ضرراً إطلاقاً والاعتناق فلا ولو بأذن وإن احتملها كالبيع والشراء صح بالإن لا بدونه فإذا أذن للمصبي في البصارة أبوه أوجده عند عدمه أو وصى أحدهما أو قاضى فحكمه حكم المصدأه أذن بشرط أن يعقل كون البيع مالاً للملك والشراء جلباً له * فلو أقر بما في يده من كسبه أو أقره صح * والمعتوه بمنزلة المصبي وصح إذن الوصي أو القاضى لعبد اليتيم

كتاب الغصب

هو إزالة اليد المحقة بأشياء البدن المبطلة فاستخدام العبد وحمل الدابة غصب لا الجلوس على البساط وحكمه

فصار كالبالغ فصح إقراره بالأثر أيضاً هذا في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة (في الأثر) أنه لا يصح في الأثر لأن محنته في الملك لما ذكر من أنه من توابع البصارة والأثر ليس منها اهـ ق (كتاب الغصب) هو لغة أخذ الشيء ظلماً أو قهراً مالا كان أو غيره وقد يسمى المصسوب غصباً تسمية للأفعول بالمصدر وشراً هو إزالة اليد الخ اهـ ق (لأن علم) أي علم

(يوم الانقطاع) وبه قال احد وبضى اصحاب الشافعي لان الواجب المثل وانما ينقل عنه الى القيمة بانقطاعه فتعتبر القيمة يوم الانقطاع اهـ ق (تجب قيمته) لانه لا يملكه لان الصورة لا تعذر اعتبارها لغاوتها اعتبار المعنى وهو القيمة دفعا للضرر بقدر الامكان وقال مالك يضمن مثله صورة اهـ ق (فهلك فيده) اى باقعة سماوية او انه دهم الدار ﴿٣١١﴾ او بان غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء

اهـ ق

(خلافا لمحمد) وهول قول ابي يوسف اولاً وبه قال الشافعي

اهـ ق

(لا تصدق به) وبطبيب له لانه حصل في ضمانه للملكه الاصل ظاهراً فان المضمونات تملك باداء الضمان مستنداً ولهما انه حصل بسبب خيبت وهو التصرف في ملك الغير

اهـ ق

(فنفقه الاستغلال) بان آجره واخذ اجرته فنقصه

اخذ الاجرة اهـ ق

(وان اشار الى غيرهما) اى الى غير الفصص والوديعه مما لا يضمن بالتعسين كالنقدين

اهـ ق

(طاب له الربح اتسافاً) لان الاشارة اذا كانت لا تقيد بالتمين لادان تأكد بالنقص تصدق الخبث اهـ ق

الا ثم لمن علم وجوب رد عينه في مكان غصبه ان كانت باقية والضمان لو هلك في المثل كالكيلى والوزنى والمعدى المتضارب يجب مثله فان اتقطع المثل تجب قيمته يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم النصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القمى كالعددى المتفاوت * والبر المخلوط بالشعير تجب قيمته يوم الفصص اجاءا * فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم انه لو كان باقياً لانه ظهر ثم يقضى عليه بالبدل والنصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقاراً فهلك في يده لا يضمن خلافاً لمحمد رحمه الله وباتقص منه بفعله كسكنائه وزرعه ونخته وبأخذ رأس المال ويتصدق بالفضل وعند ابي يوسف لا يتصدق به وكذا لو استغل العبد المقصوب فنقصه الاستغلال او آجر المستعار ونقص يضمن النقصان وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به خلافاً * وان تصرف في الفصص او وديعة فربح وهما يمينان بان يمين تصدق بالربح خلافاً ايضاً وان كانا لا يمينان فان اشار اليهما وتقدمهما فكذلك * وان اشار الى غيرهما وتقدمهما او اشار اليهما وتقدم غيرهما او اطلق وتقدمهما طاب له الربح اتسافاً قبل وبه يفتى * والمختار انه لا يطيب مطلقاً

(قبل وبه يفتى) قاله في الوقاية موافقاً لما في المحيط حيث قال القنوى على قول الكرخي لمكثره الحرام دفعا للخرج عن الناس وهذا قول الصدر الشهيد في الباب الاول من الوقعات اهـ ق (لا يطيب مطلقاً) لاطلاق الجواب في الجامعين صكنا في الهداية وهو قول فخر الاسلام اهـ ق

(لا يتصدق بشيء) اتفاقا لان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس اهـ ق
 (فصل الخ) لما فرغ من بيان حقيقة النصب وحكمه اهتبه بذكر ما ينزل به ملك المالك
 لانه مارض وحقه الفصل عما قبله اهـ ق
 (وساجدة) الساجدة بالجيم خشبة
 منقوتة مهياة لوضع الاصل عليها اهـ ق
 وابوجعفر انما ينقطع حق المالك عن الساجدة اذا بنى ﴿٣١٢﴾ حولها واما اذا بنى

عليها فلا ينقطع لانه متصد
 وعند الشافعي لا ينقطع حق
 المالك مطلقا وعندنا ينقطع
 حقه مطلقا في الصحيح لان

فصل

وان غير ما غصبه فزال اسمه وعظم مناصبه ضمنه
 وملكه ولا يحل انتفاعه به قبل اتمام الغنم كشاة
 ذبحها وطبخها او شواها او قطعها و برطيمه او زرده
 وذيقه خبزه وعنب او زيتون عصيره وقطين غزاله
 وغير ذلك يسحقه وحديد جعله سيفا وصفر جعله آنية
 وساجدة اولية بنى عابها وان جعل الفضة او الذهب
 دارهم او دنانير او آنية لا يملكه وهو لملكه بلا شيء
 وعندهما يملكه الفاضل عليه مثله * فان ذبح الشاة
 فالملك ان شاء طرحها عليه وضمنه قيمتها واخذها
 وضمنه نقصانها وكذا لو قطع يد ها او قطع طرف
 دابة غير ما كولة او خرق الثوب خرقا فاحشا فوث
 بعض العين وبعض نفعه * وفي يسير نقصه ولم يفوت
 شيئا من النفع يضمن نقصانه ومن بنى في ارض غيره
 او غرس امر بالقلع او ارد * وان كانت تنقص
 بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمتها ما مور بالقلمها
 فتقوم الارض بلا شجر او ببناء وتقوم مع احدهما
 مستحق القلع فيضمن الفضل وان صبغ

فعله ضرر بالنصاب وفي
 الذخيرة هذا اذا كانت قيمة
 البناء اكثر من قيمة الساجدة
 اما اذا كانت قيمة الساجدة اكثر
 من قيمة البناء لم ينقطع حق
 المالك عنها اهـ ق
 (وعليه مثله) لان التركيب
 بهذه الصناعة ملكه وله ان
 الحاصل بضمنه الجوده وهي
 منقوتة في مال الربا اهـ ق
 (وضمنه نقصانها) لانه اتلاف
 من وجهه لتفويت بعض
 المنافع من العين والنسل
 وغيرهما وبقاء البعض وهو
 الاكل فيثبت له الاختيار كما في
 الثوب في الخرق الفاحش كذا
 في الاختيار اهـ ق

(فوت بعض العين) لانه

لو قطع طرف دابة غير ما كولة يضمنه جميع قيمتها لوجوه الاستهلاك من ﴿الثوب﴾
 وجه بخلاف قطع طرف المملوك المأكول حيث يأخذه مع ارض المقطوع لان الادعى
 يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف كذا في الهداية وفي خرق الثوب الفاحش الخبار فقد
 خلط المظف اهـ ق
 (يضمن نقصانه) والثوب للمالك لان العين قائم من كل
 وجه وانما دخله عيب فيضمنه وان خرق كثيرا يبطل عامة منافعه فلذلك ان يضمنه
 جميع قيمته اهـ ق

بويار

(وضمن مازاد الصبغ والسمين الخ) لان في ذلك رعاية للجائنين وصاحب الثوب صاحب
الاصل فيه الخيار وكان في الاصل يضمن قيمة السويق لانه يتفاوت بالقليل فلم يبق
مثليا وقيل المراد منه امثال سماه به لقياسه مقامه اهـ ق (وهو اختلاف زمان)

فان بني امية في زمانه كانوا يمنعون من ابس السواد وفي زمانهما بنوا العباس كانوا يابسون
السواد فأجاب كل ٣١٣ بما شاهده ولهذا لم يتعرض في الكثر لذكر هذا ولا للون

الصبغ لانه من الشباب ما يزداد
بالسواد ومنها ما ينقص وكذا
منها ما يزداد بالجرمة والصفرة
ومنها ما ينقص فلامعني لاون
دون لون بل لا تعتبر فيها الا
الزيادة والنقصان حقيقة
اهـ ق

(وان غيب) بالذين المجرة قال
المسكين لو قال فاصب
المغصوب لكان اول اهـ ق
(دون الاولاد) لان تبعيته
فوق تبعية الاكساب الا ترى
ان ولد المدبر والمكاتب مدبر
ومكاتب ولا يكون اكنسابهما
مدبرا ومكاتباهـ ق

(ولا خيار للمالك) لانه تم له
المالك بسبب اتصاله به رضى
المالك حيث ادعى هذا المقدار

اهـ ق
(خلافا لابن يوسف) لان
عنده ينفذ المالك اولى لانها
مثبتة للضمان ولتحمدان الضمان

الثوب اجر او اصفر اولت السويق بسمي فالمالك
ان شاء ضمنه قيمته بوجه ايض ومثل سويقه او اخذهما
وضمن مازاد الصبغ والسمين * وان صبغه اسود
ضمنه قيمته ايض او اخذه ^{بالباب} لا رد شيء لانه نقص
وعندهما الاسود كغيره وهو اختلاف زمان

فصل

وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه مستندا
الى وقت الغصب وتسلمه الاكساب دون الاولاد *
والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن
مالكه على الزيادة * فان ظهر وقيمته اكثر فقد ضمنه
بقول المالك او ببرهانه او بالنكول فهو للغاصب
ولاخبار للمالك * وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء
امضى الضمان او اخذه ورد دعوضه * ولو برهن كل
من المالك والغاصب على الهلاك عند الآخر
فينة الغاصب اولى خلافا لابن يوسف * ومن غصب
عبدا فباعه فضمنه نفذ بيعه وان اعتقه فضمنه
لا ينفذ عتقه * وزوائد المغصوب غير مضمونة مالم يتمد
فيها او يمنعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت متصلة
كالخس والسمين او منفصلة كالولد والثمره وان انفصلت

نابت بنفس الغصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب يدعى زواله والمالك ينكره فينة
الغاصب تكون اولى قال في المجموع وقول محرم ظاهر المذهب فلذا قدمه المصنف على عادته
بتقديم الارجح اهـ ق (غير مضمونة مالم يتمد فيها) وقال الشافعي عليه الضمان
مطلقا لوجود حد الغصب وبه قال احمد ولان سبب الضمان اخراج العين من ان تكون
مستعينة بها في حق المالك وابوجود الا اذا وجد ما ينفوت حقه كالعتدي والمنع بعد الطلب اهـ ق

(فانت منه) أي في الجلد لا يضمن لأن الزنا كان سبب الجلد وهو غير متلف شرعا ١٥٠ ق
 (ولا يضمن منافع ما غصبه الخ) أخذ هذه الأشياء من المجمع من كتاب الوقف وهو الانسب
 هنا في الجامع الكبير والبرازية منافع الغصب غير مضمونة الا في ثلاثة مواضع احدها ما ذكره
 المصنف والثاني مال اليتيم والثالث ما كان معدا للاستغلال قال في البرازية وعليه الفتوى
 وفي السراجية ايضا سكن دارا معدة للغلة من غير استيجار ٣١٤ تجب الاجرة وعليه

الفتوى ١٥١ ق

الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر
 بقيمة الولد او بالثقة ان وقت ولوزني بأمة غصبها
 فرد هـا حاملا فولدت فانت بها ضمن قيمتها يوم
 علوقها بخلاف الحرية وعند هـا لا يضمن في الالة
 ايضا * ولوردها هـا هـومة فانت لا يضمن وكذا
 اوزنت عنده فرد هـا فجلدت فنت منه * ولا يضمن
 منافع ما غصبه سواء سكنه او عطله الا في الوقف
 ولا خـر المسلم او خـزيره بالاتلاف * وضمن القسيمة
 فيها لو كانا لذي * وان اتلف ذي خـر ذي
 ضمن مثلها * ولا ضمان بالاتلاف الميتة والولد ذي
 ولا باتلاف متبرك التسمية عمدا ولو لم يجهـ * وان
 غصب خـر مسلم فقتلها بما لا قيمة له اخذها المسالك
 بلا شيء فلو اتلفها الغاصب ضمنها لا وتلف وان خلل
 بالقاء ملح ملكها ولا شيء عليه وعند هـا يأخذها المالك
 ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخلل فلو اتلفها الغاصب
 لا يضمن خلافا لهما وان خلاها بالقاء خل ملكها ولا شيء
 للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخلت في ساعتها والا
 فاخل بينهما على قدر ملكهما وان غصب جلد ميتة
 فدبغه بما لا قيمة له اخذه المالك بلا شيء فلو اتلفه الغاصب
 ضمن قيمته مدبوغا وقبل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه

(ضمن مثلها) لانها مال في
 حقه وقد امرنا ان نتركهم
 وما يدنون فيكونان مضمونين الا
 ان المسلم يضمن الخمر بغيرتها
 لانه ممنوع من تملكها وتعليقها
 اهائه بها والذي يضمن مثلها
 لكونها من ذوات الامثال اهـ
 (ولو لذي) لان اعدا من اهل
 الاديان لا يدين بقبولها اهـ ق
 (ولو لمن يبيعه) لان ولاية
 الحاجة ثابتة كذا في الهداية
 اهـ ق

(اخذها المالك بلا شيء) لان
 التظليل تطهير لها بغير تلة
 غسل الثوب البجس فلا يزول
 ملك المالك اهـ ق

(لا يضمن) بناء على ملك
 المالك عنده خلافا لهما وما
 قد مضى قولنا قالوا عند
 ابي حنيفة كذا وقع في الهداية
 اهـ ق

(على قدر ملكهما) لانه خلط الخلل بالخل وهو على اصله ﴿بما له﴾

وهذا التفصيل من زوائد الهداية على غيرها اهـ ق
 لان وصف الدباغة هو الذي حصله فلا يضمنه وجه الاول وعليه الاكثرون ان صبغة
 الدباغة تابعة للجلد فلا تغرز عنه واذا صار الاصل مضمونا عليه فكذا صبغته اهـ ق

(حتى يستوفي حقه) كعق حبس المبيع للبائع لاجل الثمن فان هلك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة كذا في الحفائق اهـ ق (وعندهما يضمن مدبوغا) لانه باق على ملك المالك حتى كان له اخذه وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه مازاد السباغ اهـ ق (سكرا) يفختين تعيق الرطب اذا غلى واشتد اهـ ق (ضمن قيمتها) اتفاقا لان ماليتهما متقومة بالاتفاق اهـ ق ﴿٣١٥﴾ (ولو ام ولد) اى ولو غصب ام ولد فلا ضمان عند

ابى حنيفة اهـ ق

(خلا فاليهما) لتقومهما عندهما وعدم تقويمها عنده والدلائل مرت في العتق اهـ ق (خلافا لمحمد) لان الاراقة يمكنه يدون الشق فيضمن الزق لانه مال متقوم ولا يبي وسف انه كان مأذونا في الاراقة وقد لا يتيسر ذلك الا بالشق فيكون مأذونا فيه وعليه الفتوى اهـ ق

(فقرمه شبتا) فانه لا يضمن في هذه الصورة لانها السبب وتخلل فعل مختار اهـ ق

(وبه يفتى) فلو مات الساعي اخذ المظلوم قدر الخسران من تركته وهو الصحيح ولو كان عبد الم يطالب به الا عند العتق كذا في الجواهر وفي فتوى المتأخرين بالضمان بالسعاية بخلاف الفياس استحصانا لقلية السعاة وينبغي مثله

بما له قيمة بأخذه المالك ويرد مازاد الدبغ بان يقوم مدبوغا وكذا غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما وللغاصب ان يجبه حتى يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندهما يضمن مدبوغا الا قدر مازاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا * ومن كسر لمسلم ربطا او طبلا او مزمارا او دفا او اراق له سكرا او منصفاه ضمن قيمته لغيره ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجزئها وعليه الفتوى * ومن غصب مدبرة خانت في يده ضمن قيمتها * ولو ام ولد فلا ضمان خلافا لهما * ولو شق الزق لاراقة الخمر لا يضمنه عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد * ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او رباط دابته او فزع اصطبلها او قفص طير فذهب خلافا لمحمد في الدابة والطير * ولا على من سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يندفع الا بالسعى او بمن يفسق ولا يمتنع بنهيه ولا على من قال لسلطان قد يفرم وقد لا يفرم ان فلانا وجد ما لافقرمه شبتا وان كان عاتبه ان يفرم البتة ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد زجراله وبه يفتى * ولو اطعم الغاصب المغصوب مالكة برى وان لم يعلم

﴿ كتاب الشفعة ﴾

لو غصب المتافع اهـ ق (وان لم يعلمه) اى الغاصب المالك انه طعمه لانه عين ماله وصل اليه فلا يضمن ثابته وكذا فيما ذاب ليس الثوب المفصوب مالكة وهذه من زوائد المجمع اهـ ق (كتاب الشفعة) تناسب التكاين من حيث ان كلامهما يفضى الى تملك مال الانسان بغير رضاه الا ان الغاصب يصلح سببا لملك كل مال والشفعة لا تجرى الا في العقار اهـ ق

(بما ظم عليه) أي بما اشترى به هذا إذا كان مثلبا وإن كان قيسا فبقبحته إلا أنه يراه الثلث في المسألة لا الشرع يعني لا يصبر اختياره اهـ ق
 هذا إذا اعترف المشتري بالشراء أو نكل عن التمين أو قامت عليه يئنة اهـ ق (الخاصين)
 فسر خصوصهما بقوله كنهر اهـ ق (الملاصق) وهو الذي داره على ظهر الدار
 المشفوعة وبابه في سكة أخرى فلا حاجة إلى قوله ولو بابه الخ اهـ ق ﴿٣١٦﴾ (طلب موأبة)

سمى بذلك للدلالة على غاية التعجيل حتى كان الشفع يذب ويطلب اهـ ق
 (أو على المشتري) لأنه ملك له أو على البائع لأنه حينئذ له يد فكان خصما فلو لم يكن في يده لم يكن خصما فلا يصح الطلب منه لأنه لا يد ولا ملك له فكان كالأجنبي ذكره القدر وري في شرح الكرخي اهـ ق

(فاشهدوا على ذلك) وعن أبي يوسف أنه يشترط تسمية العفار وتحديد له لأن المطالبة إنما تصح في معلوم اهـ ق

(بتأخيرها مطلقا) وهو اختيار شيخ الإسلام في مبسوطه وقاضيجان وهاب القنوي وقال أيضا في المحيط والخلاصة القنوي على قول محمد اهـ ق (في ظاهر المذهب) ذكره في

هي تلك المقار على مشتره بما قام عليه جبرا * ونجب بعد البيع وتستقر بالأشهاد وتلك بالاخذ بقضاء أورضي * وإنما نجب للخلط في نفس المبيع فإن لم يكن أو سلم للخلط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنهر لا تجري فيه السفن وطريق لا ينفذتم للمجار الملاصق ولو بابه في سكة أخرى ومن له جذوع على حائطها أو شركة في خشبة عليه جار * وإن في نفس الجدار فمشارك * وهي على هذه الروي لا اللحام فإذا علم الشفع بالبائع يشهد في مجلس علمه أنه يطلبها ويسمى طلب موأبة ثم يشهد عند المقار أو على المشتري أو على البائع أن كان المبيع في يده فيقول اشتري فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وأنا أطلبها الآن فاشهدوا على ذلك ويسمى طلب تقرير واشهاد ثم يطلبها عند قاض فيقول اشتري فلان دار كذا وأنا أخضعها بسبب كذا فخره بالتسليم إلى ويسمى طلب خصومة وتملك ولا تبطل الشفعة بتأخيرها مطلقا في ظاهر المذهب وعليه القنوي وقبل يفتي بقول محمد أن آخرها شهر بلا عذر بطلت * وإذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه فإن أقر بملك ما يشفع به أو نكل عن الحلف

عليه

الهداية والكافي وهو قول الإمام ورواية عن أبي يوسف اهـ ق

(سأله عن الشراء) على قول أبي يوسف وعن الباقين على قول محمد فان انكر امر القاضى
 الشفع بقاءه البينة لان الشفعة لا يجب الا بعد البيع فان برهن الشفع على ملكه لما يشفع
 به ثبت ملكه لما يشفع به اهـ (قضى له بها) لثبوتها ويبنى للقاضى اولا قبل
 ان يسأل الخصم ان يسأل المدعى وهو الشفع عن موضع الدار من مصرها وعن محلها
 وحدودها لانه ادعى حقا فيها اهـ ق (٣١٧) (لقبضه) اى الثمن لان المشتري بمزلة

البائع والشفيع بمزلة المشتري
 فيقبضه كما يبيع اهـ ق

(وللشفيع ان يخصم البائع)
 لان له يد بحقه اصاله فكان
 خصما كالملك بخلاف المودع
 والمستعير ونحوهما اهـ ق

(حتى يحضر المشتري) لان
 لكل منهما فى البيع حقا للبائع
 البد والمشتري الملك والشفيع
 يمتنع المحقق جيبا فلا بد
 من حضورهما اهـ ق

(البراءة منه) اى من العيب
 بالاجماع لان الاخذ بالشفعة
 بمزلة الشراء فيثبت فيها

الخيار ولا يسقط برؤية المشتري
 وبشرط براءة لان الشفع
 ليس بسائب عنه فلا يسقط
 حقه باسقاط المشتري اهـ ق
 (وعند أبي يوسف للمشتري)
 لانها تثبت الزيادة ولهما ان يئنه
 الشفع ملزمة ويئنه المشتري
 غير ملزمة لان الشفع لو ترك

على العلم بملكه او برهن الشفع سأله عن الشراء
 فان اقر به او نكل عن اليمين له ما ابتاع او ما استحق
 عليه هذه الشفعة او برهن الشفع قضى له بها *
 ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى له
 لزم احضاره وللمشتري حبس الدار لقبضه *
 ولا تبطل شفيعته بتأخير الثمن بعد ما امر به آه *
 وللشفيع ان يخصم البائع ان كان البيع فى يده
 ولا يسمع القاضى البينة عليه حتى يحضر المشتري
 فيفسخ البيع بحضرته ويقضى بالشفعة على البائع
 ويحمل العهدة عليه * والوكيل بالشراء خصم
 الشفع ما لم يسلم الى الموكل * وللشفيع خيار الرؤية
 والعيب وان شرط المشتري البراءة منه

فصل

وان اختلف الشفع والمشتري فى الثمن قال لقول
 للمشتري * وان برهننا فالشفيع وعند أبي يوسف
 للمشتري * وان ادعى المشتري ثمنه والبائع اقل منه اخذه
 الشفع بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري
 بعده وان عكس فبعد القبض يعتبر قول المشتري وقبله
 ينكح لقان واى نكل اعتبر قول صاحبه وان
 حلفا فسخ البيع وبأخذه الشفع بما قال

بترك اهـ ق (قبل قبض الثمن) لان الامر ان كان كما قاله البائع فالشفيع يأخذه به
 وان كان كما قال المشتري يكون خطأ عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض يظهر
 فى حق الشفع فبأخذه به اهـ ق (بما قال البائع) لان الفسخ لا يوجب
 بطلان حق الشفع اهـ ق

(ياخذ الشفع بالباقي) لان الخط لما التحق باصل العقد صار الباقي هو الثمن اهـ في
 (بالكل) لانه يصير بيعا بلا ثمن وهو باطل اهـ في (ياخذ بالصف الاخير)
 لانه اذا حط النصف الاول التحق باصل العقد فوجب عليه نصف الثمن فلما حط
 النصف الاخر كان حطه للجميع فلا يسقط اهـ في (لا يلزم الشفع الزيادة)
 لان في اعتبارها الحاق لصرفه وهو مدفوع اهـ في ﴿٣١٨﴾ (مثليا) كالمكيل والموزون

والعددي المتقارب اهـ في (بالخصال) وقال زفر ومالك
 واحد والساقعي في القديم يتجهل لان الشراء وقعه ولما
 ان الاصل في الثمن ان يكون حالا وتماينا اجل بالشرط ولا
 شرط في حق الشفع اهـ في (خلافا لابي يوسف) آخر الان
 الطلب ليس بمقصود لذاته بل للاخذ وهو لا يتمكن منه في
 الحال بثن مؤجل فلا فائدة في طلبه في الحال ولو هما ان حقه
 قد ثبت ولهذا انه ان ياخذ بثن حال ولو كان حقه ثابتا لما كان له
 الاخذ في الحال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل
 الشفعة اهـ في (فيهما) اي في الوبيع بخمر
 او خنزير من ذوات القسم والمستامن كالذمي اهـ في (ان شاء)
 لانهما تابعا للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر فلا يقابلهما شيء من الثمن ولهذا يبيعهما في هذه الصورة مرة واحدة ﴿اخذ﴾
 بليان اهـ في (بخصتها) اي بخصه العرصة لان البناء صار مقصودا بالاتلاف
 والتبع اذا صار مقصودا به يقابل شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه بافة سموية
 فاذا كان له حصه من الثمن يقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد عليهما اهـ في

البائع وان حط عن المشتري بعض الثمن ياخذ الشفع بالباقي وان حط الكل ياخذ بالكل وان حط
 النصف ثم الصف ياخذ بالصف الاخير وان زاه المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة وان كان
 الثمن ثلثا لزم الشفع مثله وان قيمتا قيمته وان كان مؤجلا اخذ بثن حال او يطلب في الحال وياخذ
 بعده مضي الاجل * ولا يتجهل ما على المشتري لو اخذ الشفع بالخصال ولو سكت عن الطلب ليحل
 الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف * ولو اشترى ذمي بخمرا وخنزيرا اخذه الشفع الذمي بثلث الخمر
 وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة فيهما * ولو بين المشتري او غرس اخذها الشفع بالثن وبقيتهما مقلوعين
 كافي الغصب او كلف المشتري قلعهما ولو استحققت بعد مائتي الشفع او غرس ذبها رجع على المشتري
 بالثن فقط وان جف الخبز او انه دم البناء عند المشتري ياخذها الشفع بكل الثمن ان شاء
 وان هدم المشتري البناء اخذ الشفع العرصة بخصتها وليس له اخذ النقص * وان شري المشتري
 الارض مع شجر مثمر او غير مثمر فآثر في يده اخذها الشفع مع الثمر فيهما فان جذ المشتري فليس للشفع

(في الثاني) اي لو اشترى ارضا وذكر ثمر الخلل اذ لا يدخل بدون الذكر او شري ولم يكن على الشجر ثمر فاشترى فاشترى فالشئع يأخذ مع الثمر في الفصلين فان جذه المشتري فالشئع يأخذ الارض بدون الثمر لكن في الفصل الاول يأخذ بحصة الارض من الثمن وفي الفصل الثاني يأخذ بكل الثمن لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يعطيه شيء من الثمن اهـ (٣١٩) (بعض) احتزبه عما اذا ملك بالهبة فان الشفعة

لا تجب فيها اهـ (وان لم يمكن قسمته) وقال الشافعي لا تجب فيما لا يقسم كالبيز والرحى والاسل فيه انها عنده لدفع ضرر القسمة فلا تتحقق الاقساما يقسم وعندنا لدفع ضرر الجوار على الدوام ولا اختصاص لذلك بالمقسوم دون غيره اهـ (بلا عوض مشروط) اي

في العقد ولو شرط يجب لانها بيع انتهاه اهـ (وان قبول يعضها مال)

كما اذا تزوجها على دار هلي ان تردا لفا فانها لا تجب الشفعة في جميع الدار عند ابي حنيفة رحمه الله اهـ (بانكار اوسكوت) يعني ان

من ادعى دار رجل وانكر صاحبها اوسكوت ثم صالح عن تلك الدار على مال لاشفعة فيها اما في صورة الانكار فلا نزاع ان الدار تزل من

(بأحدهما) اي

بالسكوت والانكار وكذا بالاقرار يعني لو صالح عن دعوى خصمه على دار وجبت الشفعة ايضا اهـ (تجب فيه) اي الشفعة لانه لما لم يجب الرد فاخذ به الرضى صار كانه اشتراه وكذا تجب الشفعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث والشئع ثالثها اهـ

اخذ به يأخذ ما سواه بالحصة في الاول وبكل الثمن في الثاني

باب ما تجب فيه اشفعة وما لا تجب فيه

انما تجب الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض وهو مال وان لم تكن قسمته كرحى وحمام وبيز فلا تجب في عرض وفلك وبناء وشجر يمس بدون الارض ولا في ارث وصدقة وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع او يمس فاسدا لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قدم بين الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح من هم عدا او مهاد وان قبول يعضها مال وعندهما تجب في حصة المال ولا فيما صولح عنه بانكار اوسكوت وتجب فيما صولح عليه بأحدهما ولا فيما سلت شفعته ثم رد بخيار رؤية او شرط او بخيار عيب بقضاء وما رد به بلا قضاء او باقالة تجب فيه وتجب في العلو وحده وفي الدغل بسببه وفيما يبيع بخيار المشتري وان بيعت دار يجنب المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بائنا او مشتريا وتكون اجازة من المشتري ولشفيع الاولى اخذها منه لاخذ الثانية وان بيعت دار يجنب ما بيعت فاسدا فشفيعها البائع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له بهما

ملك وامان السكوت فلزمه ان ما اعطاه اقتداء لبينه اهـ

بالسكوت والانكار وكذا بالاقرار يعني لو صالح عن دعوى خصمه على دار وجبت الشفعة

ايضا اهـ (تجب فيه) اي الشفعة لانه لما لم يجب الرد فاخذ به الرضى صار كانه اشتراه

وكذا تجب الشفعة بالاقالة لانه يبيع في حق الثالث والشئع ثالثها اهـ

(فالشفعة للمشتري) لان بقاء ملك الدارع في الدار التي يشفع بها بعد الحكم بالشفعة ليس بشرط فيبقى المأخوذ بالشفعة على ملكه اهـ ق (وان بعد الحكم) اي وان استردها بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه لا تقطاع ملكه عن التي يشفع بها قبل الحكم بالشفعة اهـ ق (وتبطل الشفعة الخ) لانه اخذ الاعتياض من حق ليس بمال فسقط حقه اهـ ق (وكذا الوبايع شفعتها بمال) لان البيع يملك مال بمال وحق الشفعة لا يحتمل ﴿٣٢٠﴾ التعليل فصار كلامه

لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فان استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفعتها وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه • والمسلم والذي في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد والمأذون والمسكاتب ولوقى مبيع السيد كالعكس

فصل

وتبطل الشفعة بتسليم الكل او البعض ولو من الوكيل وبترك طلب الموائبة او التفرير وبالصلح عن الشفعة على عوض وعليه رده وكذا الوبايع شفعتها بمال وكذا لو قال للمخيرة اختا ربني بالف او قال اثنين لامرأته ذلك فاختارته بطل خيارها ولا يجب العوض وتبطل ببيع ما يشفع به قبل الحكم له بها ويموت الشفيع لاموت المشتري ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن الدرك او ساوم المشتري يما او اجارة ونجب لمن ابتاع او ابيع له ولو قبل للشفيع انه يبيع بالف فسلم ثم بان انها يبيع باقل او يكلي او وزني او وعد دى متقارب قيمته الف او اكثر فله الشفعة واوبان انها يبيع بعرض قيمته الف او بدى ثمن قيمتها الف فلا • واوقبل له المشتري فلان فسلم فسيان انه غيره فله

صارة عن الاسقاط مجازا اهـ ق (ولا يجب العوض) واختلفت الرواية في الكفالة بالنفس اذا اسقطها بعوض ففي رواية الكفالة باطلة والعوض باطل كما في الشفعة وهو الاصح اهـ ق (قبل الحكم له بها) لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك وهو الاتصال بملكه ولهنا يزول به وان لم يعلم بشراء المشفوعة • واذا سلم صريحا سقط او ابراء من الدين وهو لا يعلم بخلاف ما اذا باع الشفيع داره بشرط الخيار لانه يمنع الزوال فيبقى الاتصال اهـ ق (ويموت الشفيع) قبل الاخذ بعد الطلب او قبله وقال الشافعي لا تبطل لانها حقه والوارث يخلفه في حقوقه ولنا ان حق الشفيع حق التملك وهو حق قائم بالشفيع فلا ينيق بعد موته اهـ ق

(او ابيع له) اي اشترى لاجله اما ما اشترى بطريق الوكالة وهو الشفيع • الشفعة فله الشفعة لانه ليس فيه ابطال شرأه بل فيه تقرير من جهته لان الاخذ بالشفعة مثل الاخذ بالشراء اهـ ق

(في السهم فقط) هذه حيلة اخرى لاسقاط شفعة الجوار وهو ان يشتري سهما قليلا منها
كسهم واحد مثلاً بالف الادرهما ثم يشتري الباقي بدينهم فالشفيع لا يقدر على اخذ الشفعة
الا في السهم الاول ثم يثنيه ولا يرغب فيه لكثرة الثمن اهـ في (لابقية الثوب) هذه
حيلة تم الجوار وغيره وهو اذا اراد بيع الدار بمائة فيشتري الدار بالف ثم يدفع ثوبا يساوي
مائة في مقابلة الالف ﴿ ٢٢١ ﴾ فابس للشفيع اخذها الالالف ولا يرغب فيه

اهـ في

(وان وقع في غير جانبته) ولبس له
ان ينقض القسم سواء كانت
بالحكم او بالتراضي لانها من
تمام القبض لمافيه من تكميل
الانتفاع اهـ في

(خلافا لمحمد فيما بيع الخ)
لمحمد ان هذا ابطال لحق
الصبي فلا يصح وله ما ان
الاخذ بالشفعة تجارة فتترك
الاخذ بها ترك التجارة فيملك

اهـ في

(كتاب القسم) هي في اللفظة
اسم للاقسام وفي الشرع هي
جمع نصب الخ وركنهما
فعل يحصل به التميز بين

الانصباة ومبيها طلب
الشركاء او احدهم فاذا
لم يوجد منهم الطلب لم ينصح
القسمه وشرطها علم فوت
المنفعة وحكمها تعيين

نصيب كل واحد اهـ في

(حال غيبة صاحب) لان ما يأخذه مثل حقه صورة ومعنى فامكن ان يجعل عين حقه
اهـ في (بحصة عنه) فلا يخلو عن معنى المبادلة ايضا لان ما حصل له كان له
بعضه وبعضه لشريكه الا انه جعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لعدم
التفاوت اهـ في ﴿ ٢٢١ ﴾ ﴿ ٢٢٠ ﴾ (اغيب في غيرها) كاشياب والعقار والحيوان اهـ في

الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصه
الغير ولو بلغه بيع النصف فسلم فظهر بيع الكل فله
الشفعة وان باعها الا ذرا من طول جانب الشفع
فلا شفعة له * وان شري منها سهما يثن ثم شري
باقيها فالشفعة في السهم فقط * وان ابتاعها يثن ثم
دفع عنه ثوبا اخذها الشفع بالثمن لابقية الثوب *
ولا تنكسر الحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف
وبه يفتي قبل وجوبها وعند محمد بكرة * وللشفيع
اخذ حصه بعض المشترين لاحصه بعض البائعين
* وللمجار اخذ بعض مشاع بيع فقسم وان وقع
في غير جانبته * وللعبد المأذون المدبون الاخذ
بالشفعة في مبيع سيده وبالعكس * وصح تسليم الاب
والوصى شفعة الصغير خلافا لمحمد فيمبيع بعتنه او اقل
وقوله رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغيب فيه

﴿ كتاب القسم ﴾

هي جمع نصب شائع في معين * وتشتمل على
الافراز والمبادلة والافراز اغلب في المجلات فإخذ
الشريك حظه منها حال غيبة صاحبه *
ولو اشترياه فاقسماه فلكل ان يبيع حصته مرابحة
بحصة عنه * والمبادلة اغلب في غيرها فلا يأخذ

(ويجبر عليها) لان ما اخذ ليس بمثل لما ترك على صاحبه اه في (عدلا امينا)

لانه يعتمد على قوله فبشرط الامانة لتطمئن القلوب اه في (ولا يجبر الناس)

الخ) لانه يحكم بالزيادة على اجر مثله ولهذا لا يجبرهم الحاكم ان يستأجره اه في (ولا يترك القسام) بضم القاف وتشديد السين يشركوا اى يمنحهم القاضي من الاشتراك

كـ لا يتضرر الناس لان عند الاشتراك لا يخافون ﴿٣٢٢﴾ الغوات فيتفا وتون

ولا يبيع من اجرة بعد الشراء والقسمة * ويجبر عليها
فيه يطلب الشريك في متعدد الجنس لاق غيره وندب
للقاضى نصب قائم رزقه من بيت المال بقسم بلا
اجر فان لم يفعل نصب قاسما يقسم باجر بقدره لم
القاضى وهو على عدة ارض وعندهما على قدر
السهم واجرة الكيل والوزن على قدر السهم
اجبا ان لم يكن للقسمة وان لها فعلى الخلاف *
ويجب كـ كونه عدلا امينا طالبا بالقسمة ولا يجبر
الناس على قاسم واحد ولا يترك القسام ليشركوا *
وصح الاقسام بانفسهم بلا امر القاضى * ويقسم
على الصبي وليه او وصيه فان لم يكن فلا بد من امر
القاضى * ولا يقسم عقار بين الورثة باقرارهم
ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندهما
يقسم وغير العقار يقسم اجبا وكذا العقار المشتري
والمذكور مطلق ملكه * وان برهنوا ان العقار في ايديهما
لا يقسم حتى يبرهنوا انهما * ولو برهنوا على الموت
وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب
او صبي قسم ونصب وكيل او وصى لقبض حصه
الغائب او الصبي * ولو كان العقار في يد الغائب
او شي منه اوفى بد مودعه اوفى بد الصغير لا يقسم وكذا

في الاجرة وعند عدم الاشتراك
يضافون الغوات بسبق غيره
فليس ادر الى العمل فيرخص
الاجر اه في
(وعندهما يقسم) باعترافهم
ويذكر في كتاب القسمة ذلك
يعنى ان قسمها بينهم بقولهم
ليقتصر الحكم بالقسمة عليهم
ولا يمتد الى شريك لهم آخر
اه في

(وكذا العقار المشتري) لان
من فيه شيء فالظاهر انه له
وفي رواية لا يقسم حتى يقم
البينة على الملك لجواز ان يكون
في ايديهم والملك للغير والاول
اصح وكذا ان كان اقرارهم
المذكور اه في

(وارث غائب او صبي) كذا
في الهداية قبل هذا وهو
والصواب في ايديهما حتى
لو كان في ايديهم لكن البعض
في يد الطفل او الغائب وسأني

انه ان كان كـ كذلك لا يقسم واجيب بان ضمير الجمع الى المدعين ولا يخفى ﴿لو﴾
ما فيه بناء على ان اقل الجمع اثنان ويفصح عن هذا قوله ومعهم وارث غائب اقول
ولا يخفى ما فيه اه في (لا يقسم) اما الاول فلانه لا بد من حضور حصتين لان الواحد
لا يصلح مخاصما ومخاصما ومقامما واما الثاني فلان الملك مبتدأ ولهذا لا يراد بهيب
فما اشتراه المورث ويده عليه فيما باعه اه في

(لا يقسم الارضاهم) ﴿ ٣٣٣ ﴾ لان القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا قوته

فعود على موضوعه بالنقض
اهق

(كالدور) يقسم كل
منزل على حدة سواء كانت
في دار او في محال لانها متفاوتة
في السكنى لكنها دون الدور
فكان لها شبه بكل واحد
منها اهق

(ان يصور ما يقسمه) اي على
قرطاس ونحوه اهق
(ويعدله) اي يسويه على
سهام القسمة اهق

(ويذرعه) لان قدر المساحة
يعرف بالذرع اهق
(ويقوم بنائه) لان المأيلة
تعرف بالقوم اهق

(ويفرز كل نصيب) اي يميز
كل نصيب بطريقة وشربه
لان القسمة لتكميل المنفعة
اهق
(والثاني والثالث) اي والرابع
وهلم جرا اهق

لوحضر وارث واحد او كانوا مشترين وغاب احدهم
لا يقسم فاذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد
القسمة قسم بطالب احدهم وان تضرر الكل لا يقسم
الارضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم
بطالب ذي النفع لا بطالب الآخر هو الاصح *
ويقسم العروض من جنس واحد ولا يقسم الجنسين
بعضهما في بعض ولا الجواهر ولا الحمام ولا البئر
ولا الرعي ولا النوب الواحد ولا الحائط بين دارين
الارضاهم وهكذا الرقيق خلافا لهما * والدور
في مصر واحد يقسم كل على حدة وقالوا ان كان
الاصلي قسمة بعضها في بعض جاز * وفي مصرين
يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضعة او دار
وحاوت قسم كل على حدة والبيوت في محلة واحدة
او في محلات يجوز قسمة بعضها في بعض والمنازل
المتلاصقة كالبيوت والمتباعدة كالدور

﴿ فصل ﴾

ويبنى للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويميزه
ويذرعه ويقوم بنائه ويفرز كل نصيب بطريقة
وشربه ويلقب الانصباء بالاول والثاني
والثالث ويكتب اسماءهم ويفرع • فالاول لمن

(والا فمضت) اى القسمة بالاجماع لاختلافها وتساؤف لان المقصود تمليك المنفعة ولا يكون ذلك الا بالمسبل والطريق اهـ في
اختلاف بحسب الزمان فحكم الامام به على عادة اهل الكوفة من اختيار السفل على العلو
وابو يوسف على عادة اهل بغداد من التسوية بينهما ومحمد على ما شاهد من اختلاف
العادة في البلدان وقبل هذا الاختلاف بحسب البرهان ﴿٣٢٤﴾ وجه قول الامام

خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن
خرج ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم
فان وقع مسبل او طريق لاحد هم في نصيب آخر
ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا
فمضت * ويقسم سهمين من العلو بسهم من السفل
وعند ابى يوسف سهم ابسهم وعند محمد يقسم
بالقيمة وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيغاء
ثم ادعى بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا
بحجة * وقبل شهادة القاسمين فيها خلافا لمحمد
وان قال قبضته ثم اخذ بعضه حلف خصمه وان قال
قبل ان يقر بالاستيغاء اصابني كذا ولم يسلم الى وكنبه
الاخر نالحا وفسخت * ولو ادعى غيبا لا يعتبر كالبيع
الا اذا كانت القسمة بقضاء والغيب فاحس فتنسخ *
ولو استحق بعض معين من نصيب البعض لا تنسخ
ويرجع بقسطه في حظ شركه وكذا في الشائع وعند
ابى يوسف رحمه الله تنسخ وفي بعض مشاع في الكل
تنسخ اجماعا * ولو ظهر بعد القسمة دين على
الميت محبط نقضت * وكذا لو غير محبط الا اذا
بقى بلا قسمة ما يني به * ولو ابرأ الغرماء اداء الورثة
من مالهم لا تنقض مطلقا

ان العلو يفرق السفل ولا يفوت
السفل بقواته فتكون منقصة
السفل ضعف منقصة العلو
ووجه قول ابى يوسف ان
المقصود منهما السكنى وهما
مستويان فيها * ووجه قول
محمد ان منقصة العلو والسفل
متساوية بحسب الاوقات
ففي الصبغ يختار العلو
وفي البناء السفل فلا يمكن
التعديل فيقسم بالقيمة اهـ في
(خلافا لمحمد) لانهما
يشهدان على فعل انفسهما
فاورث نهمة ولهما ان
شهادتهما هي فعل غيرهما
وهو الاستيغاء لا على فعل
انفسهما وهو التبرء اهـ في
(تحالفا وفسخت) لان
الاختلاف في مقدار ما حصل
له بالقسمة فصار كالاختلاف
في مقدار المبيع اهـ في

(وعند ابى يوسف تنسخ) والاصح ان محمد امع ابى حنيفة على ما في الكافي اهـ ﴿فصل﴾
(بلا قسمة ما يني به) لانه لا حاجة الى تنقض القسمة في ابراء حقهم اهـ في
(لا تنقض مطلقا) اى سواء كان الدين محبطا او غير محبط لان المسامحة قد زال واودعى
احدا المتقاسمين دينسا في البركة صح دعواه لانه لا يتناقض اداء الدين ويتعلق بالمعنى والقسمة
تضاد في الصورة ولو ادعى عينا باى سبب كان لم يسمع للتناقض الا لاقدام على القسمة
اعتراف فيكون المقسوم مشتركا كذا في الهداية اهـ في

(وتجوز المهايأة) وهي مفاعلة من الهبة وهي الحلة الظاهرة للنهي للشيء والتهايؤ
تفاعل منها وهي ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به حقيقة اذ كل منهم يرضى بهبة
واحدة يختارها وفي الشرح عبارة عن قسمه المنافع وهي جائزة استحسانا والقباض
ان لا تجوز لانها ﴿٣٢٥﴾ مبادلة المنفعة بجنسها ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة

وبالاجماع اهـ في

(واخذ الفلة في نوبته) لانها

قسمه المنافع وقد ملكها

فله استغلالها اهـ في

(بخلاف الكسوة) لان العادة

جرت بالمساحة في الطعام

دون الكسوة ولقلة التفاوت

في الطعام وكثرة في الكسوة

فان وقتا شتيا من الكسوة

معروفا جاز استحسانا لان عند

ذكر الوصف بعدم التفاوت

او يقل اهـ في

(خلافا لهما) فانه يجوز اعتبارا

بقسمة الاعيان له اهـ في

(لا في استغلال عبد او دابة)

ووجه الفرق ان النصيبين

يتما قبان في الاستيفاء

والاعتدال ثابت في الحال

والظاهر بقاؤه في المقار

وتغيره في الحيوانات اهـ في

(لا يجوز خلافا لهما) فانه

يجوز اعتبارا بالثابت في المنافع

وله ان التفاوت في اعيان الرقيق ا

اهـ في (على السكنى والخدمة) لان المقصود منهما يجوز عند اتحاد الجنس

فقد الاختلاف اول اهـ في

فصل في ملكية المملوك

وتجوز المهايأة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا
بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا استغلالها وفي بيت
صغير يسكنه هذا شهرا وهذا شهرا * وله الاجارة
واخذ الفلة في نوبته * وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا
يوما وفي عبد ين يخدم احدهما احدهما والاخر
الاخر * ولو اتفقا على ان تنفع كل عبد على من يخدم
جاز استحسانا بخلاف الكسوة * وفي دارين يسكن
هذا هذبه وهذا الاخرى * ولا يجوز ذلك في دابة
او دابتين الا بتراضيهما خلافا لهما * ويجوز في
استغلال دار او دارين هذا هذبه وهذا الاخرى لافي
استغلال عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما في الدار
الواحدة مشترك لافي الدارين * وفي استغلال عبد في
هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا لهما وعلى هذا
الدايتان * ولا يجوز في شهر اولين غنم او اولادها
ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا
في كل مخلفي المنفعة * ولا تبطل المهايأة بموت
احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت

كتاب المزاوعة

وله ان التفاوت في اعيان الرقيق ا

اهـ في (على السكنى والخدمة) لان المقصود منهما يجوز عند اتحاد الجنس

فقد الاختلاف اول اهـ في

(وهي فاسدة) عند أبي حنيفة لما روى أنه عليه السلام نهى عن المخاربة وهي المزاورة على لغة أهل المدينة اهـ ق (وعندهما جائزة الخ) لما روى أن النبي عليه السلام عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمرة أو زرع ولأنه عقد شركة بين ذى المال وذى العمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع دفع الحاجة فإن ذا المال قد لا يهتمدى إلى العمل والذي عليه العمل لا يجد المال ففتت الحاجة ﴿٣٢٦﴾ إلى انعقاد هذا

العقد بينهما كذا في الهداية اهـ ق

(علمه أن الناس لا يأخذون بقوله) وقد تعامل بها السلف فصارت شريعة متواترة وقضية متعارفة كذا في الاختيار اهـ ق

(وأهلية العاقدين) وهما رب الأرض والمزارع لأن العقد لا يحصل إلا من الأهل اهـ ق

(كالساكنات) جمع الماكن وهو أصغر من النهر وأعظم من الجدول فارسي معرب وقيل ما يجتمع فيه ماء السيل تسقى منه الأرض اهـ ق (والزراع) يكسر الزاء وهو

جمل الزرع بعد الحصاد اهـ ق (والدياس) من الدوس وهو دوس الزرع بالقر ليجري الحب اهـ ق

(والتذرية) من ذرى يذرى

هو عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعندهما جائزة ويهتدى قال الحصري وأبو حنيفة هو الذي فرغ هذه المسائل على أصوله لعله أن الناس لا يأخذون بقوله • ويشترط فيها صلاحية الأرض للزرع وأهلية العاقدين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب الآخر والتخلف بين الأرض والعامل والشركة في الخارج • فيفقد أن شرط لأحدهما ففقد أن معينة أو ما يخرج من موضع معين كالماكنات والسواقي وأن يرفع قدر البذر أو الخارج ويضم ما يبقى أو أن يكون اثنين لأحدهما والحب للآخر أو أن يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البذر أو أن يكون التبن بينهما والحب لأحدهما • وأن شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر أو شرط رفع العشر صحت وإن لم تعرض للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر • وأجر الحصاد والرفع والدياس والتذرية عليهما بالحصص فإن شرط على العامل فسدت وعن أبي يوسف أنه يصح وهو الأسح وعليه الفتوى • وشرطه على رب الأرض مفسد اتفاقا وما قبل الأذناك كالتسقي والحفظ فهو على المزارع وإن لم يشترط • وإذا كان البذر والأرض

في الهواء ليخرج الحب ويتميز من التبن اهـ ق (فإن شرط على العامل لأحدهما)

فسدت قال شمس الأئمة هذا هو الأصح كذا في الهداية اهـ ق (فهو على المزارع) وهو اختيار ما شايخ يلج لتعامل الناس كالاستصناع (وإن لم يشترط)

لأن رأس ماله العمل وما بعد الإدراك قبل القسمة عليهما على ما ذكرنا كالخصاد وأخواته وأما بعد القسمة كالجمل والطعن فعليهما بالإجماع كذا في الاختيار

(وان كانت الارض الخ) اعلم انها بالتقسيم العفلى على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من الآخر وهذا على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث لا لاحتمال الربا والرابع غير مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استبحار البقر باجر مجهول واما ان يكون اثنان من احدهما واثنان **﴿ ٣٢٧ ﴾** من الآخر وهو على ثلاثة اوجه اهق (فلا شيء)

للعامل) لانها شرعية

في اخراج ولا خارج فصار كالمضارب اذا لم يخرج اهق (الارب البذر) الاصل فيه ان المزارعة غير لازمة في حق صاحب البذر لانه لا يمكنه الوفاء بالعقد الا بتلاف ماله وهو البذر وهي لازمة في حق الآخر اهق

(خلافا لمحمد) فان عنده له اجر مثله بالغامياخ لانه استوفى منافعه بعقد لازم فاسد فيجب عليه فينها اهق

(هو الصحيح) هذا احتراز عن قول بعض اصحابنا فانهم قالوا معنى قول محمد فعلى العامل اجر مثل الارض والبقران يغرم له اجر مثل الارض مكر وبه فاما البقر فلا يجوز ان يستحق بعقد المزارعة بحال فلا ينقض العقد عليه صحبها ولا فاسدا

لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الارض لاحدهما والبقية للآخر او العمل لاحدهما والبقية للبذر * وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر او البذر لاحدهما والباقي للآخر * واذا صححت فالخراج على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل * ومن ابى من المضي بعد العقد اجبر الارب البذر * وان فسدت فالخراج لرب البذر وللآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على ما شرط خلافا لمحمد وان فسدت لتكون الارض والبقر فقط لاحدهما ان لم اجرم مثلها هو الصحيح * واذا فسدت والبذر لرب الارض فالخراج كله حل له * وان للعامل تصديق بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض واذا ابى رب البذر عن المضي وقد كسب العامل الارض فلا شيء له حكمها وبسبب رضى ديانة * وتبطل المزارعة بموت احدهما ونفسح بالاعذار كالاجارة فتفسخ ان لازم دين محوج الى بيع الارض قبل نسيات الزرع لابعده ما لم يحصد * ولا شيء للعامل ان كان كسب الارض او حفر النهر * وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من

وجوب اجر المثل لا يكون بدون اذعقاه العقد والمنافع لا تقوم الا بالعقد اهق (ويسترضى ديانة) اي برضيه رب البذر ديانة لانه غره اهق

(ونفقة الزرع عليهما) لان بقائه الزرع باجر المثل نظرا للجائنين اهـ ق
(حصة صهما) حتى يستحصل لانتهاه العقد فصار عملا في مال مشترك فيكون عليهما
اهـ ق (اخذ الزرع) لما فيه من الاضرار ﴿٢٢٨﴾ اهـ ق

الارض حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بقدر
حصة صهما * وايهما اتفق بغير اذن الآخر
ولا امر قاض فهو متبرع * وليس لرب الارض اخذ
الزرع قبلا وان اراد المزارع ذلك قبل رب الارض
اقطع الزرع ليكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه او اتفق
انت على الزرع وارجع في حصته * ولو مات رب
الارض والزرع بقل فعلى العامل العمل الى ان يدرك *
وان مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستحصل
فله ذلك وان ابي رب الارض

كتاب المساقاة

هي دفع الشجر الى من يصلمه بجزء من ثمره وهي
كالزراعة حكما وخلافا وشروطا الى المدة فانها
نصح بلا ذكركيها وتفسع على اول ثمرة تخرج
وفي الرطبة على ادراك بذرها * ولو دفع نخيلا
او اصول رطبية ليقوم عليها او اطلق في الرطبة
فسدت * وبفسد هاذ كرمه لا يخرج الثمر فيها
وان احتمل خروجه وهدمه جازت فان خرج فيها
فعلى الشرط وان تأخر عنها ففسدت * وللصياهل
اجر مثله وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج
شيء فلا شيء له * ونصح المساقاة في النخل والكرم

(وارجع في حصته) لان
المزارع لما امتنع من العمل
لا يجبر عليه لان بقاء العقد
بعد انقضاء المدة نظرا
للمزارع وقد ترك النظر لنفسه
ورب الارض مخير بين هذه
الخيارات لان بكل ذلك يستدفع
الضرر اهـ ق

(وان ابي رب الارض) لانه
لا ضرر على رب الارض ولا
اجر للوارث بما عمل لا نابقيا
العقد نظرا له فان اراد الوارث
قطع الزرع لم يجبر على العمل
لان الحكم ابقاء العقد للنظر له
فلا يمكن الازام والمالك على
الخيارات الثلاثة كما بينا اهـ ق
(المساقاة) عبارة عن المعاملة
في لغة اهل المدينة وفي الشرع
هي دفع الشجر الى اهـ ق

(وتقع على اول ثمرة تخرج)
لان وقت ادراك الثمرة معلوم
والتفاوت فيه قليل ويدخل

فيه المتين بخلاف الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء وانتهاء ريحا وخريفا وغير (و)
ذلك اهـ ق (فعلى الشرط) اي المسمى فهو بينهما على ما شرطت له
العقد اهـ ق

(وكذا في المزارعة الخ) وان استحصد وادرك لم يصح لان العامل انما يستحق بالعمل ولا لزوم العمل به التام والادراك فلو جوزناه لكان استحقاقا بغير عمل ولم يرد به الشرع اهـ (وان ابي الدافع او ورثته) استحصنا دفعا للضرر اهـ ق (او السقف) جمع سعة بفتحين ﴿٣٢٩﴾ غصن النخل ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه

في الصحيح وقيل يمكن وقيل لا يمكن بالاتفاق اهـ ق

(وللغارس قيمة غرسه وعمله) لانه في معنى فقير الطمان اذ هو استبحار بعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان ومذرود الغرس لاتصالها بالارض فيجب قيمتها واجرا مشله لانه لا يدخل في قيمة الغرس لتقومها بنفسها كذا في الهداية وجلة الجواز يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر صاحب الارض العامل ثلاث سنين مثلا بشئ قليل ليعمل في نصيبه كذا في صدر الشريعة اهـ ق

(الادواج) جمع ووج والودج اثنان فقط والمراد الودجان والحلقوم وانما قال الادواج بطريق التخليص كما ورد في الحديث افر الادواج بما

والشجر والرطب واسول الباذنجان فان كان في الشجر ثمران كان يزيد بالعمل صحت والا فلا وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل ● وما قبل الادراك كالسقي والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجذاذ وتقام الحفظ فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا وتبطل بموت احدهما فان كان الثمر خاما عند الموت او تمام المدة يقوم العامل او وارثه عليه ● وان ابي الدافع او ورثته فان اراد العامل او وارثه صرفه بسرا خيرا لآخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او يتفقوا ويرجعوا كافي المزارعة ● ولا تنسخ بلا عذر ● ومرض العامل اذا عجز عن العمل عذر وكذا كونه سارقا يخاف منه على الثمر او السقف ● ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يغرس لتكون الارض والشجر بينهما لاتصح والشجر لب الارض وللغارس قيمة غرسه وعمله

كتاب الذبائح

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الوداج وتجل ذبيحة مسلم وكذا ذمي او حر بي ولو امرأة او صبيا او مجنوناً يعقلان او اجنوس او اقلب لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او ترك التسمية بشئ

شئت وقوله افر بالغاء من افرئت اذا قطعت اهـ ق

(فان تركها ناسا يحل) وقال مالك في احدى الروايتين عنه لا تحل في الثيبان ايضا الظاهر
ما ذكرنا في العمد فله لافضل فيه ولكننا نقول في اعتبار ذلك من الحرج مالا يخفى ا هـ في
(غيره وصلادون عطف) اي غير اسم الله موصولا من غير عطف مثل ان يقول بسم الله
محمد رسول الله بالرفع لانه غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدأ لكن يكره لوجود الوصل
صورة ا هـ في (حرمت) لان التسمية في ذكاة اختيار (٣٣٠) تشترط عند الذبح وهو على

المذبوح ا هـ في

(لا لو عطف وحده) في
الاصح لانه يريد الجدة على
التسمية دون التسمية بخلاف
الخطبة حيث يجزئه ذلك
عن الخطبة وما تداولته الالسن
عند الذبح وهو قولهم بسم الله
والله اكبر ا هـ في

(ويكره العكس) وهو ذبح
الابل ونحر البقر والغنم لترك
السنة المتواترة ا هـ في

(ويحل) لحصول المقصود
وهو تسبيل اللحم ا هـ في

(واللبة) بفتح اللام والباء
المشددة هي رأس الصدر
ا هـ في

(على الخلق الخ) عبارة الجامع
الصغير لابس بالذبح في الخلق
كله او اسفله او اوسطه

ا هـ في
(فوق العقدة) اي التي في
اعلى الخلقوم ا هـ في

عندما كان تركها ناسا يحل * ويكره ان يذكر مع
اسم الله غيره وصلادون عطف وان يقول بسم الله
اللهيم تقبل من فلان فان قاله قبل الاضجاع
او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف حرمت
نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجرو كنذا ان اضجع شاة
وسمى وذبح غيرها بلك التسمية حرمت وان ذبحها
بشعة اخرى حلت * وان رمى الى صبيد وسمى
فاصاب غيره اكل وان سمى على سهم ورمى بغيره
لا يؤكل والارسيال كازمي والشرط الذكرا الخالص
فلو قال اللهم اغفر لي يحل وبالحمد لله وسبحان الله يحل
لا لو عطف وحده * والسنة نحر الابل وذبح البقر
والغنم ويكره العكس ويحل * والذبح بين الخلق
واللبة واللبة اعلى الخلق او اسفله او اوسطه وقيل لا يجوز
فوق العقدة * والبروق التي تقطع في الذكاة الخلقوم
والمرئى والودجان ويكفي قطع ثلاثة منها ايا كانت
وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها وهو
رواية عن الامام وعند ابى يوسف لا بد من قطع
الخلقوم والمرئى واحد الودجين وقيل محمد معه
* ويجوز الذبح بكل ما أفرى الاوداج وانهر الدم
ولو مروة او لطة او سنا او نظيرا من وعين لا بالقائمين

(الخلقوم والمرئى والودجان) الاوداج هي عروق الخلق والمرئى يجري الطعام * و
والشراب والخلقوم يجري النفس وقال صاحب المطالع المرئى يجري الطعام مهموز
وغير القراءة لا يهزه ا هـ في
لقوله عليه الصلاة والسلام انهر الدم بما شئت ا هـ في
القصب اللازقة به والجمع ليط ا هـ في

(وكذا جرحها برجلها) اى كره لمسافه من الالم اه ق (والنخع) بفتح النون وسكون
الخاء المجمية وهو ان يصل الى النخاع وهو خبط ابيض في جوف عظم الرقبة اه ق
(وجاز جرح نعم توحش) بان دخل في البرية وصار وحشا لان ذكاة الاختيار قد تعذرت
فذكر بالجرح في بدنه حيث اتفق كالصيد اه ق (وقال ياحل ان تم خلقه) لقوله عليه
الصلوة والسلام ذكاه الجنين ﴿٣٣١﴾ ذكاهه وبه قالت الثلاثة اه ق (والجرا الاهلية)

لما روى عن ثعلبة انه قال حرم
رسول الله لحوم الجر الاهلية
رواه البخارى اه ق

(الغراب الابنق) الذى يأكل
الجيف لانه لمحق بالجبسات
وعسارة المتون انه لا يحل
اه ق

(وعندهما لا يكره الخيل)

واذن في لحم الخيل يوم خيبر
واما لبن الخيل فقد قيل انه

لا بأس به وسماه صاحب
الهداية مباحا وقال السكر
من المباح لا يوجب الحد
كالنخع ولبن الزمك اه ق

(وحل العقق وغراب الزرع
والارنب) لانها لم تمت من
السباع اه ق

(ففيه روايتان) وفي فتاوى
الوفا الجوى اذا كانت السمكة
في الشبكة وهى لا تقدر على
التخلص منها او اكلت شيئا
القاه في الماء لئلا كاه فانت

وتدب احداد الشفرة قبل الاضجاع * وكره بعده
وكذا جرحها برجلها الى المذبح والنخع وقطع الرأس
والسليخ قبل ان تبرد والمذبح من الغنم وتحل ان
تقت حبة حتى قطعت العروق والافلا * ولزم ذبح
صيد استأنس وجاز جرح نعم توحش او ترقى
في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يحل الجنين بذكاه امه
اشعر اولا ولا ياحل ان تم خلقه

باب فصل

وبحرم اكل ذى ناب او يجلب من سبع او طير او وضعا
او ملبا والجر الاهلية والبقال والغيل والنخع والبر بوع
وابن هرس والزبور والسليخة والحشرات
* ويكره الغراب الابنق والهدايا والرخم والنخاع
والخيل نحر يما في الاصح وعندهما لا يكره الخيل *
وحل العقق وغراب الزرع والارنب * ولا يؤكل
من حيوان الماء الا السمك بانواعه كالجرث والمبار
ماهى ولا يؤكل العذافي منه وان مات لم يرد فقيهه
روايتان * ويحل هو والجراد بلا ذكاه * ولو ذبح
شاة لم تعلم حياتها فتمركت او خرج منها دم حلت
والافلا وان علمت حلت مطلقا وهو يرد في بطنه

منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها لانها ماتت بأقفة وكذلك لور بطها في الماء فانت لانها
ماتت بأقفة وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد السمك ميتا على الماء وبطنه من فوق
لم يؤكل لانه طاف وان ظهره من فوق اكل لانه ليس بطاف اه ق

(كتاب الاضحية) هي جائزة في ثلاثة ايام يوم النحر ويومين بعده وقال الشافعي رحمه الله
ثلاثة ايام بعده لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ايام النحر ين كلها ايام الذبح اه هداية
(ولواثنين) لانه لما جاز من السبعة فادونهم اولى ولا يجوز (٣٣٣) عن ثمان

✽ كتاب الاضحية ✽

هي واجبة وعن ابي يوسف سنة وقبل هو قولهما *
وانما يجب على حر مسلم مقيم موسر عن نفسه لادن
طفله وقبل يجب عنه ايضا وقيل يصحى عنه ابوه
او وصيه من ماله فيطعم منها ما يمكن ويستبدل بالباقي
ما ينفع به مع بقائه وهي شاة او بدنة او سبع بدنة بان
اشترك مع سنة في بقرة او بعير وكل يري القربة وهو
من اهلها ولم ينقص نصب اقدم عن سبع * فلو
اراد احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا او نصيبه اقل
من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك اقل من
سبعة ولواثنين ويقسم لحمها وزنا لاجزا اذا خلط
من اكارعه او جلد * ولو اشترى بدنة للاضحية ثم
اشترك فيها سنة جاز استحسانا واشترك قبل الشراء
احب * واول وقتها بعد فجر النحر ولا تدفع في المصر
قبل صلاة العبد وآخر قبل غروب اليوم الثالث
واعبر آخره للفقير وضد والولادة والموت واولها
افضلها وكره الذبح لبلان فوات وقتها قبل ذبحها لازم
التصدق بصين المذورة حية وكذا ما شراها فقير
للاضحية والغنى تصدق بغيرها شراها ولا وانما يجزى
فيها الجذع من الضأن والثني فصاعدا من الجميع *

اخذا بالقياس فيما لانص فيه
لان القياس ان لا يجوز الا عن
واحد لان الارافقة واحدة
وهي القرية الا ان ترك القياس
بالاثر اه ق

(ولا تدفع في المصر قبل صلاة
العبد) لقوله عليه الصلاة
والسلام من ذبح قبل الصلاة
فليد ذبحته وهذا الشرط
مخصوص بمن يجب عليه
صلاة العبد كذا قاله المصنف
اه ق

(واعتبر آخره للفقير) اي
اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا
في آخرها لا يجب عليه وان
ولد في اليوم الاخر منها يجب
عليه وان مات فيه لا يجب
اه ق

(شراها ولا) لان وجوبها
على التاذر بالذرع وعلى الفقير
بالشراء بنيتها فاما الغنى
فالواجب يتعلق بذمته شري
الاضحية اولا اه ق

(والجرباء السمينة) لان الجرب في الجلد ولا تقصن في اللحم وان كانت متهرولة لا يجوز
 لان الجرب في اللحم فانقص اهق (التي لا تنق) هي ما يكون يحرقها الى حد
 لا يكون في عظامها نقي اى يحرق (ولا يضر تعميمها الخ) استحسانا عندنا خلافا
 زفر والشافعي لان حالة الذبح ومقدماته ملحقة به فكذلك حصل به اعتبارا وحكما اهق
 (ان لا ينقص الصدقة الخ) ٣٣٣ لان الجبهات ثلاثة الاطعام والاكل والادخار وهذا
 في الاضحية الواجبة والسنة

سواء اهق
 (او يشتري به ما ينفع به) قال
 في الهداية لانس بان يشتري
 به مثل ما ذكرنا استحسانا لان
 لا يدل حكم المبدل اهق
 (بغير امره جاز) اى استحسانا
 ولا يجوز قياسا وهو قول زفر
 لانه ذبح شاة غيره بغير امره
 فيضمن كما اذا ذبح شاة قصاب
 اهق
 (فذبح كل) اى كل واحد شاة
 الاخر صح استحسانا لاقياسا
 على مامر ولا ضمان لان كل
 واحد منهما وكيل فيما فعل
 اهق
 (ويضالان) اى يحلل كل
 واحد منهما صاحبه لانه
 لو اطعمه في الابتداء يجوز
 اهق
 (وضمنهما) وجه الصحة في
 الاول لا الثاني ان الملك في

وتجوز الجرباء والخمى والثولاء والجرباء السمينة
 لا العيباء والوراء والعقبة التي لا تنق والعرجاء
 التي لا تنق المذنبات ومقطوعة اليد او الرجل
 وذاهبة اكثر العين او الاذن او الذنب او الالفة
 وفي ذهاب المصنف روايتان ويجوز ان ذهب اقل
 منه وقبل ان ذهب اكثر من الثالث لا يجوز وقبل
 ان ذهب الثالث لا يجوز ولا يضر تعميمها من اضطرارها
 عند الذبح وان مات احد سبعة وقال ورثته اذ يحرقها
 عنكم وصية صح وكذا لو ذبح بنته عن اضحية ومثقة
 وقران * وبأكل من لحم اضحيته ويطعم من
 شاء من غني وفقير ونسب ان لا ينقص الصدقة من
 الثلث وتركه لذى صبال توسعة عليهم وان يذبح
 يده ان احسن والا يامر غيره ويحضرها * ويكره
 ان يذبحها كائنا * ويتصدق بجلدها او بعملها آلة
 كجرب او خف او قرو او يشتري به ما ينفع به مع بقائه
 كقربال ونحوه لا ما يستهلك كخيل وشبهه فان بطل
 اللحم او اجلده يتصدق به * ولو ذبح اضحية غير
 بغير امره جاز * ولو غلبت النجاسات فذبح كل شاة
 الاخر صح ولا ضمان ولا ضمان وان تشاكها ضمن كل
 صاحب فبيده لحمه وتصدق بها * وصحت التضحية
 بشاة الغنم دون شاة الوديعه وضمنهما

المسكين في الصدقة
 او لغيره

طريق

الغنم يثبت من وقت العصب وفي الوديعه يصير غاصبا بالذبح. فيقع الذبح في غير الملك
 هكذا في الهداية اقول بل يصير غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشد الرجل فيكون
 غاصبا قبل الذبح اقول حقيقة العصب كما قرر في موضعه ازالة اليد المحقة وأبواب البدا المبطلة
 وغايه ما يوجد في الاضجاع وشد الرجل اثبات البدا المبطلة ولا تحصل به ازالة البدا المحقة
 وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور كذا في الدرر اهق

(كتاب الكراهية) وانما لقيه بكتاب الكراهية وان كان فيه غير مكروه لان بيان المكروه اهم لوجوب الاحتراز عنه ولقيه القدوري بالخطر والاباحة وهو حسن لان الخطر المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما اباحه الشرع وما منعه اهق (الكراهية) هي في اللغة ضد الارادة والرضى اهق ﴿٣٣٤﴾ (لعدم القاطع) اي لانه

﴿ كتاب الكراهية ﴾

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع ^{طريق قد يقي حرامه}

﴿ فصل في الاكل ﴾

منه (فرض) وهو ما يدفع به الهلاك (ومندوب) وهو ما زاده ليتكمن من الصلاة قائماً ويسهل عليه الصوم (ومباح) وهو ما زاد الى الشبع لزيادة قوة البسطن (وجرام) وهو الزائد عليه الا قصد التقوى على صوم الفد أو لا يستحي الضيف * ولا يجوز الرابضة بتقليل الاكل حتى يضعف من اداء العبادة ومن امتنع من اكل الميتة حال الخمصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف من امتنع من الشياوي حتى مات * ولا بأس بالتفكة بأنواع الفواكه وتركه افضل * واتخاذ الاطعمة سرف وكذا وضع الخبز على المسألة اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابع ^{صرفة} او السيكين بالخبز على المسألة ووضع الملحفة عليه مكروه * وسنة الاكل البسملة في اوله والحمد لله في آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بيمينه * ولا يحل شرب لبن الاثنان ولا بول ابل ولا استمسك بالانه

لمسا لم يجد فيه نصاً قاطعاً ما يطلق عليه لفظ الحرام اهق

(اكثر من قدر الحاجة)

لان النبي عليه الصلاة والسلام هذه من اشراط الساعة الا ان يكون من قصده ان يدهو الاضبايف قوما بعد قوم حتى يأتوا على اخره لان فيه فائدة اهق

(البسملة في اوله) فان نسي البسملة في اوله فليقل اذا ذكر بسم الله على اوله وآخره يجمع ذلك اهق

(قبله وبعده) قال عليه الصلاة والسلام الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللهم والمراد هنا غسل اليدين اهق

(ولا يحل شرب لبن الاثنان الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام انما يجزجر في بطنه نادر جهنم اهق

(في الكسب) طلبه فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام الكسب فريضة على كل مسلم ومسلمة
وقال عليه الصلاة والسلام طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة فرض لانه لا يتوسل الى اقامة
الحرض الا به فكان فرضا لتحصيل القوة اه ق (ثم التجارة) لان النبي عليه
الصلاة والسلام حدث عليها فقال التاجر الصدوق مع الكرام البررة اه ق
(وقضاء ديونه) لما يناله ﴿٣٣٥﴾ لا يتوسل الى اقامة الفرض الا به فان ترك الاكساب بعد

ذلك وسعه اه ق

(وهو الزيادة عليه الخ) فانه
افضل من الخلفي لفضل العباداة
لان منفعة النفل تخصه ومنفعة

الكسبه واغيره قال عليه
الصلاة والسلام من طلب
الدنيا حللا لا متعفا في الله
ووجهه كالفهر ليله لبدرا اه ق
(ويكره اعطاء سؤال المسجد)

فقد جاء في الاثرين ادى يوم
القباءه ليقوم بقبض الله فيقوم
سؤال المسجد اه ق

(وقيل ان كان لا يتخطى الخ)
ضعفه ويخالفه ما في الاختيار
مستد لا يمارى انهم كانوا

يسأون في المسجد على عهد
رسول الله وان عليا تصدق
بخطابه في الصلاة فخذ حله الله

تعالى فان كان يمر بين يدي
المصلي ويتخطى رقاب الناس
يكره له اعانة على اذى الناس

حتى قبل هذا فليس يكرهه

ذهب او فوضة لرجل وامرأة وحل استعمال ائمة
عقبى وبلد ووزجاء ورمصاص

فصل في الكسب

افضل الجهاد ثم التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة ومنه
(فرض) وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه
(ومستحب) وهو الزيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به
قريبا (وباح) وهو الزيادة للجميل (وحرام) وهو الجمع
للتأخر والبطر وان كان من حل ويتفق على نفسه
وعياله بلا اسراف ولا ضيق * ومن قدر على الكسب
بزمنه وان عجز عنه زينه السؤال فان تركه حتى مات
اتم وان عجز عنه بفرض على من علم به ان يطعمه
او يدل عليه من يطعمه * ويكره اعطاء سؤال
المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين
يدي مصلي لا يكره ولا يجوز قبول هدية امرأه الجور
الا اذا علم ان اسكنه ماله من حل ولا يكره اجارة
بيت في السواد ليأخذ بيت نارا وكنيسة او ينفق او يباع
فيه الخمر وعندهما يكره ويكره في المصر اجاعا
وكذا في سواد غالب اهل الاسلام * ومن حل لذى
خرا بأجر طاب له وعندهما يكره * ولا بأس بقبول
هدية العبد التاجر واجابة

اقربا

بكره
ورمصاص

نحو قوله
سبعون
بكره

سبعون فلسا اه ق

فلا يكتنون من ذلك بخلاف السواد قالوا هذا في سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة
فلذا قال وكذا في سواد اه ق (ولا بأس بقبول هدية العبد الخ) وفي القبايس لا يجوز
لانه تبرع وهو ليس من اهل اه ق

(فيصل او من مجوسى فيحرم) وصبرة الكثر ويقبل الكافر في الحل والحرمه قال ان يلقى هذا سهولان الحل والحرمه من الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات وانما يقبل قوله في المعاملات خاصة للضرورة قال العيني اراد بالحل الحل الضمنى وبالحرمة الحرمة الضمنية لانه زاد حاصل مسئلة الهداية اهـ ق (في الهدية) لان الهدايا عادة تبعث على يد هؤلاء اهـ ق (والاذن) لانه لا يمكن استصحاب الشهود على الاذن ﴿٣٣٦﴾ عند الضرب في الارض

دعوته واستمارة دابته وكره قبول كسوة ثوبا واهدائه احد الثقلين * ويقبل في المعاملات قول الفرد واوتى اوهبنا او فاسقا او كافرا كقوله شريت اللحم من مسلم او كاذب فيصل او من مجوسى فيحرم وقول العبد والامة والعبي في الهدية والاذن * وشرط العدل في الديانات كالتبرع بنجاسة الماء فيتيمم ان اخبر به مسلم عدل ولو اتى اوهبنا ويحرم في الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب رأيه * ولو اراق فقيم عند غلبه صدقه وقوضا ونيم عند غلبة كذبه

كان احوط

﴿فصل في اللبس﴾

الكسوة منها (فرض) وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى كونهم من النطقن او النكثان بين النطقن والخسب (ومستحب) وهو الزائد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله (ومباح) وهو الثوب الجليل للترزين (ومكروه) وهو اللبس لا تكبر ويسفهب الابهض والاسود ويكره الاحمر والمصفر والسنة ارتداء طرف العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد تعجيد لغيرها تفضيها كالغها * ويحل للنساء لبس الجرب والجبل للرجال الا قدر اربع

والبابية في السوق فلولم يقبل يؤدى الى الحرج اهـ ق (كان احوط) ومع العدالة يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالاراقة اما التحريم فيجوز نظن فيؤكد بالاراقة ولو كان اكبر رايه انه كاذب يتوضأ به ولا نيم لترجح جانب الكذب بالتحريم كذا في الهداية اهـ ق

(ويدفع ضرر الحر والبرد) قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يستر صور انكم عند الصلاة ولانه لا يضر على اداء الصلاة الا بستر العورة اهـ ق

(واظهار نعمة الله) قال عليه الصلوة والسلام ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده اهـ ق

(والاسود) لانه شماري

العباس دخل النبي عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء فاعطى العباس اياها فكان لبس السواد شمارا لبيته اهـ ق اصابع

(بالذهب خلاهما) روى أن عرفة بن سعدة أصيب سنة يوم الكلاب فاتخذ سنان من فضة فأثنت فامرته النبي (٢٢٧) عليه الصلاة والسلام بأن يتخذها من ذهب ولا ي

حقيقة أن الأصل فيه التحريم

والإباحة للضرورة أهق

(ولا يقتض بغير الخ) نص

على أن التضم بالخبر والحد يد

والصغر حرام أهق

(يساح بالخبر البشيب) وهو

الاصح ولا بأس بالفتق في

الاصح أهق

(أفضل لصغير السلطان

والقاضي) لعدم الحاجة إليه

بخلاف السلطان والقاضي

أهق

(وبكره الباس الطيب الخ)

لأنه لما حرم اللبس حرم

اللباس كالتحريم لما حرم شربها

حرم سقيها الصبي أهق

(الأخذ للضرورة) الأصل

في ذلك قل للمؤمنين يغضوا

من أبصارهم ويحفظوا

فروجهم ذمنا بستر ونها عن

الانكشاف كيلا ينظر إليها

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

الغير تغلق عن المفسرين وقال

أصاب كالم ولا بأس بتوسيع واغترشه خلاهما

ولا بأس بلبس ماسداه أو يسم ولجته غيره هو عكسه

لا يلبس إلا في الحرب وبكره لبس خالص فيها خلافا

لهما ويجوز للنساء البس بالذهب والفضة لا الرجال

الاتحاد والمنطقة وجلبية السيف من الفضة

ومستعار الذهب في قب النص وكأية الثوب بذهب

أو فضة ويشاء السن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا

لهما ولا يقتض بغير أصغر أو حد يد وقبل يساح

بالخبر البشيب وترك التضم أفضل لغير السلطان

والقاضي ويجوز الأكل والشرب في الماء مفضض

والجلوس على شيء مفضض بشرط أقاء موضع

الفضة وبكره عند أبي يوسف وعن محمد روايتان

وبكره الباس الصبي ذهباً وحراماً وبكره حل خرقه

لمس المرق أو الخياط أو الوضوء أن للكبر وأن

الحاجة فلا وهو الصحيح والتم لا بأس به

فصل في النظر ونحوه

ويحرم النظر إلى العورة إلا عند الضرورة كالطبيب

الحاذق والخائز والمخاضة والقابلة والمخاض

ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل

إلى ما سوى العورة وقد بينت في الصلاة ونظر

عليه الصلاة والسلام ملعون من نظر إلى سيرة أخيه فاما حالة الضرورة فالضرورات

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

تبيح المحظورات أهق

(ولا الى الحرة الاجنبية) والاصل فيه قوله نصالي ولا يبدن زينتهن الآية قال عامة الصحابة الكمل والخاتم والمراد موضعهما الوجه والبداهة (والحكم عند الحكم) لما فيه من الضرورة الى معرفتها لتحمل (٣٣٨) الشهادة والحكم عليهما

كما يجوز له النظر الى العورة لا عامة الشهادة على الرق

اهق (او النكاح) لقوله عليه الصلاة والسلام للغيرة وقد اراد ان يتزوج امرأه انظر اليها فانه احرى ان يديم بينهما

يتكما اهق (كالفضل) لان الآية تم الكل والطفل اصغر منثنى بالنص ولان الخصي يباح مع المحبوب يساحق فلا يأمن الغنة كالنفل آهق

(والسلطان العادل) لان الصحابة كانوا يقبلون اطراف رسول الله وعن سفبان بن هينة انه قال تقبيل يد الصالح والسلطان العادل سنة فقام عبد الله بن مبارك قبل رأسه وتقبيل الارض بين يدي السلطان او بعض اصحابه

الصلاة وتنظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان امنت الشهوة وينظر الى جميع

بدن زوجته وامته التي يحل له وطؤها وينظر من محارمه وامة فغيره الى الوجه والراس والصدر والبياض والعضد ولا بأس بحسب بشرط امن الشهوة في النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء

والحكم عند الحكم ولا يجوز ميس ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز لا تشتهي او هو شحيحا من على نفسه وعليها ويجوز النظر واللمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء او النكاح والعبد مع سيده

كالاجنبي والمحبوب والخصي كالفعل ويكره للرجل ان يقبل الرجل او يعانقه في ازاره الا بغير وعنده ابى يوسف لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل ويمرل عن امته بلا دنسها لهن زوجته الابا لان ولا تمن من الامة اذا لم تقب في ازار واحد

فصل في الاستبراء

من ملك امعة بشراء او غيره يحرم عليه وطؤها واداءه

ليس بكفر لانه تحية وليس بعبادة ومن اكره على ان يعبد للملك الافضل (حتى) ان لا يعبد لانه كفروا لو سجد عند السلطان على وجه التحية لا يصير كافرا اهق

دفعه بهنشار

(بوضعه) لقوله عليه السلام الا لا توطئ الحبالى حتى يضعن ولا الحبالى حتى يستبرأ
بحبضة وهذا يفيد وجوب الاستبراء بسبب احداث الملك والبذ فلذا قال ولو اخل
اهق (او بمن يحرم عليه وطؤها) تحقق السبب فان الحكمة في الاستبراء
تتم في براءة الرحم صيانة للاله المحترم اهق (في بيع الفضول) لان السبب
استحداث الملك والبذ والحكم ٣٣٩ لا يسبق اهق (وكذا الولادة) لوجودها

بعد السبب وهو استحداث
الملك والولد اذ هو مقتضى الحمل
والحرمة مانع كافي حالة الحيض
اهق

(وفك المهرونة) لانه يوجد
استحداث الملك اهق
(ان لم تكن تحت حرة) حتى
لو كانت لم يجوز نكاح الامه
وقد مر اهق

(ثم يشتريها) اي بعد تسليمها
المولى اليه ذكر هذا القيد
في الخانية ولا بد منه لئلا يوجد
القبض بحكم الشراء اهق
(فان يتزوجها البائع) اي
فالجمله ان يتزوجها البائع

اهق
(والقبض) فان الاستبراء
لا يجب بعد القبض فانه حينئذ
لا يخل وطؤها لانها منكوحه
الفسير واذا حل بعد طلاق
الزوج لم يوجد حدوث الملك
اهق

حتى تستبرأ بحبضة فيمن يجيض و بشهر في غيرها
وفي من قبض الحيض لأبأيا س ثلاثه اشهر وعند محمد
باربعه اشهر وصح في رواية في نصفها وفي الحامل
بوضعه ولو كانت بكر او مشتراة من امرأة او مال
طفل او بمن يحرم عليه وطؤها * ويستحب الاستبراء
للبنات ولا يجب عليه ولا يكفي حبضة ملكها فيها
ولا التي قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفضول
وكذا الولادة * وتكفي حبضة وجدت بعد القبض
وهي مجوسية فاسلت * ويجب عند تلك نصب
شريكه لا عند هذه الابقه ورد المصوب في الاستبراء
وفك المهرونة ولا تكره الحيلة لاسقاطه عند ابن يوسف
رحمه الله خلافا لمحمد واخذ بالاول ان علم علم
الوطئ من المالك الاول وبالشاني ان احتمل والحيلة
ان لم تكن تحت حرة ان يتزوجها ثم يشتريها وان كان
تحت حرة فان يتزوجها البائع قبل البيع او المشتري
بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء
والقبض ومن ملك اخين لا يجتمعان نكاحا فلم وطئ
احدهما فقط او دواعيه فان وطئهما او فعل بهما
شأ من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما ودواعيه
حتى يحرم احدهما

فصل في البيع

(فله وطئ احدهما فقط) لانه يصير جامعا بوطئ الاخرى لا بوطئ الموطوءه اهق
(يحرم احدهما) بملك او نكاح او عتق وذلك قوله تعالى وان تجمعوا بين الاخين والمراد
الجمع بينهما وطئا وعقدا لانه مطوف على المحرمات وطئا وعقدا ولا يعارض بقوله تعالى
بوامالك ايمانكم لان الترجيح للمحرم والدواعي بمنزلة الوطئ اهق

(بيع المرفق) وهو الروث لانه ينفع به لانه يلقى في الأرض لاستثمار الزرع فكان مالا
 اهق (حل له شراؤها) لانه اخبره بغير صحيح لانما زرع له فيه اهق
 (ويكره بيع ارضها) ظل عليه السلام مكة حرام وبيع ﴿٣٤٠﴾ رباها حرام ووجد

ويكره بيع العذرة خالصة وجاهل لو غلطة في الصحيح
 وجاهل بيع المرفق والانتفاع كالبيع ومن رأى
 جارية رجل مع آخر يبيعها فائلا وكلني صياحها
 واشترتها منه او وهبها لي او تصدق بها على ووقع
 في قلبه صلته حل له شراؤها منه ووطؤها ويجوز
 بيع بناء مكة ويكره بيع ارضها واهارتها خلافا لهما
 وقولهما رواية عن الامام ويكره الاحتكار
 في اقوات الا دمنين والبهائم يملك بغيره باهله وعند
 أبي يوسف في كل ما يضر احتكاره بالعلمة ولو ذهابا
 او فضا او ثوبا او اذ ارفع الى الحائك حال الاحتكار امره
 ببيع ما يضر من حاجته فان امتنع باع عليه
 ولا احتكار في غلة منجته ولا في ما جلبه من بلكه آخر
 وعنه أبي يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يجلب
 منه الى مصر عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير
 بمن ينفذه خرا ولو باع مسلم خرا واوفى دينه من
 منها يكره رب الدين اخذ به وان كان المديون
 ذميا لا يكره ويكره التيسير الا اذا تهدى ارباب
 الطعام في اقيمة تعديا فاجتبا فلا بأس به بشورة اهل
 الخبة ويجوز شراء مال لا يملك منه ويبيع لاجله
 وعنه وامه وملكه ان هو في حجرهم وتو جراه فقط

رواية الحسن ان الناس
 يتبايعونها في سائر الاعصار
 من غير انكار اهق
 (او ثوبا) وعن محمد لا احتكار
 في الثياب فابى يوسف انه
 حقيقته الضرر اذ هو المؤثر
 في الكراهة اهق
 (امر به ببيع ما يضر من
 حاجته) على اعتبار السعة
 في ذلك وينها عن الاحتكار
 اهق
 (ولا فبا جلبه من بلد آخر)
 لانه خالص حقه فلم يطلق به
 حق العامة اهق
 (وعند أبي يوسف يكره)
 لاطلاق انتهى اهق
 (ان كان يجلب منه الى مصر)
 لتعلق حق العامة بخلاف
 حكمه اهق
 (من ينفذه خرا) اي من
 الذي يعمل الخمر لان المعصية
 لا تقوم بعينه بخلاف بيع

فصل

المنعلاج من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه اهق
 (ويكره لرب الدين اخذ به) لان بيعه باطل فالتمس حرام بخلافه اهق

(تجوز المسابقة الخ) لانها من اسباب الجهاد ويحتاج اليها في اقامة هذه الفريضة وفي الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تحضر الملاكمة شتيا من الملاهي سوى النضال والرهان اى الرى والمسابقة كذا في الاختيار اه ق (اخذ من الاخر)
لان بالحلل خرج هن ان يكون قارا فيصوز للمذكرا ولو لم يكن فرس المحلل مثلها لا يصوز لاه لا فائدة في ادخاله ﴿٣٤١﴾ بينهما فلا يخرج من ان يكون قارا اه ق

(وان لم يجب اثم) لقوله عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله اه ق

(وجعلا على ذلك جملا) لانه لما جاز في الافراس لمعنى يرجع الى الجهاد جازنا للث على بذل الجهد في طلب العلم لان الدين يقوم بالعلم اه ق (فلا يقعد) لان استماع اللهو حرام والامتناع عن الحرام اولى من الاتيان بالسنة وفي قعود المقتدى به شين الدين وقبح باب المعصية على المسلمين اه ق

(والا فلا بأس) اى وان لم يكن مقتدى به فلا بأس بالقعود لان اجابة الدعوة سنة فلا ترك بسبب بدعة كصلاة الجنازة يحضرها الناشئة ورده ابن كمال اه ق

(اتمايكون بالمحرم) كذا قالوا وفيه نظر فان الابتلاء يستعمل

فيما هو محظور العواقب ولو كان مباحا ومنه قوله عليه السلام من ابتلى بالقضاء الحديث ثم ان الصبر على الحرام رعاية لحق الدعوة لا يجوز لان السنة ترك حسدرا من ارتكاب المحظور فانظروا انه جلس معرضا عن ذلك اللهو منكرا له غير مستمع فلم يتحقق منه الجلوس على اللهو فعلى هذا لا يكون مبتلى بمحرام اه ق (وهو يعلمه) لما فيه من الاستهزاء والتخالفة لموجبه اه ق

فصل في المنعقات

تجوز المسابقة بالسهم والرجل والخيول والابل والاقدم * فان شرط فيها جعل من احدا الجانبين او من ثالث لاسبغهما جاز * وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما محل مكفوف لهما ان سبغهما اخذ منهما وان سبغها لا يبطيها وطيمها بينهما سبي اخذ من الآخر على هذا لو اختلف اثنان في مثله واوادا الرجوع الى شيخ وجعلا على ذلك جملا * ووليمة العرس سنة ومن دعى فليجب وان لم يجب اثم * ولا يرفع منها شيئا ولا يبطى سائلا الا بانئذ صاحبها وان علم المدعو ان فيها يلهوا لا يجب وان لم يعلم حتى يحضر فان قدر على المنع فعل والا فان كان مقتدى بها او كان اللهو على المائدة فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود وقال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم * والكلام منه ما يؤجر به كالسبيح ونحوه وقد بأت به اذا جمعه في مجلس الفسق وهو يعلم وان قصد به فيه الاعتبار والانكار فحسن ويكره فعله لنا جر عند فتح مساعده والترجيع بقراءة القرآن

(وقبل لأبأس به) أقوله عليه السلام زينوا القرآن بأصواتكم **هـ** ق (والزحف)
 الزحف الجيش الكثير تسمية بالمصدر لانه لكثرة وقيل حركته كله يزحف زحفا
هـ ق مغرب (وكره الامام القراءة عند القبر) لانه لم يصح عنده في ذات شيء
 عن النبي عليه السلام **هـ** ق (نحوق واقعد) لانه لبس بعبادة ولا معصية
هـ ق (والكذب حرام الا في الحرب الخ) ﴿٣٤٢﴾ لقوله عليه السلام حرم

والاستماع اليه وقبل لأبأس به وعن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجلاسة
 والزحف والتزكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمونه
 وجدا * وكره الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد
 وبه اخذ ومنه مالا اجر فيه ولا وز نحوق واقعد
 وقيل لا يكتب عليه ومنه ما ياتم به كالكذب والغيبة
 والنجاسة والشتيمة * والكذب حرام الا في الحرب
 المجذبة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي
 دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به الاحتاجة *
 ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة لاطلوم
 فاغتيال اهل قرية ليس بغيبة * ويحرم اللعب
 بالزرد او الشطرنج والا بعبه عشروكل اهو * ويكره
 استخدام الخصبان ووصل الشعر بشمر آدمي وقوله
 في الدماء اسألك بمقعد العز من عرشك خلافا لابي
 يوسف وقوله اسألك بحق اتيائك ورسلك *
 واستماع الملاحى حرام * ويكره تمشير المصحف
 ونقطه الا للجم فانه حسن ولا بأس بتجليته * ولا
 بأس بدخول الذمي في المسجد الحرام ولا بعبادته *
 ويجوز اخصاص البهائم وازراع الجير على الخيل *
 والحقة لرجال والنساء لا يحرم كالخنزير ونحوها

الكذب الا في ثلاث الصلح بين
 الاثنين وفي القتال وفي ارضاء
 الرجل امله ودفع الظالم عن
 الظلم من باب الصلح **هـ** ق
 (استخدام الخصبان) لان فيه
 تحريض الناس على الظلم
 الذي هو مثله وقد صح انه
 عليه السلام نهى عنها
هـ ق

(بشمر آدمي) سواء كان
 شعرا او شعر غيرها لقوله
 عليه السلام لعن الله الواصلة
 والمتوصلة والواشمة
 والمستوشمة والواصلة التي
 فصل شعرها بشمر الغير
 والمتوصلة التي تطلب ان
 فصل شعرها بشعر غيرها
هـ ق

(خلافا لابي يوسف) قيل
 في المسئلة عبارتان معقود
 ومعقود ولا شك في كراهة الثانية
 لانه من القعود وكذا الاولى

لايهامه تعلق عره تعالى بالعرش وهو محدث والله تعالى يجمع صفاته قديم وعند (و)
 لابي يوسف يجوز الاول للقاء المأثور **هـ** ق (بحق اتيائك ورسلك) اذ لاحق
 لاحد على الله **هـ** ق (واستماع الملاحى حرام) كالضرب بالقصب والدق
 والمزمار وغيره قال عليه السلام استماع الملاحى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ
 بهامن الكفر **هـ** ق (لا يحرم) قال عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل
 شيئاكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري

(خلافا لهما) فان عندهما ملكهما من احبها اه في (وطر حا لصلتهم)
 لتعلق حبه به فلا يكون مواتا وكذلك اذا كان محطبا لهم لا يجوز احبائه لانه حتهم
 اه في (فان لم يحتمل جاز) لانه كالموات اذا لم يكن حرما اعاصي لانه ليس
 في ملك واحد لان قهر الماء يدفع قهر غيره كذا في الهداية ٣٤٤ اه في

(اخذت منه ودفعت الى غيره)
 لان التجبير ليس باحباء
 وللإمام دفعها لتعصيل
 المنفعة من العشر والخراج
 اه في

(حریم الناضح) الناضح البعير
 الذي يستقي هو بئر الناضح هي
 التي يزرع الماء منها بالميراهق
 (لنناضح ستون) لقوله عليه
 الصلاة والسلام حریم بئر
 العطن اربعمون وحریم بئر
 الناضح ستون ذراعا اه في

(وان حفر فيما وراءه) اي ان
 حفر الثاني بئرا وراء حریم
 الاولى فذهب ماء البئر الاولى
 لاشي عليه لانه غير متعد في
 حفرها كذا في الهداية اه في
 (بئر ما يصلحها) ولم يقدر
 بشي يمكن ضبطه اه في

(وان ظهر ماؤها) اي على
 الارض لانه نهر في الحقيقة
 فيستبر بالنهر الظاهر فالواجب ان

وبلائها لا خلافا لهما ولا يجوز احبائه ما قرب من
 العاصي بل يترك حرما لاهل القرية وطر حا
 لصلتهم ولا ما عديل عنه به الفرات ونحوه واحتل
 يهوده اليه فان لم يحتمل جاز * ومن حر ارضا ثلاث
 سنين ولم يعمرها اخذت منه ودفعت الى غيره * ومن
 حفر بئرا في ارض موات فله جر بها بان باذن الامام
 وصح كذا ان يغير ارضه عندهما * حریم العطن
 اربعمون ذراعا من كل جانب هو الصحيح وكذا حریم
 الناضح وعندهما للناضح ستون وحریم الهين خمسة امانه
 ذراع من كل جانب * ومنع غيره من الحفر في حریمه
 لا قسما ورايه فان حفر احد فيه ضمن النقصان
 ويكفي وان حفر فيما وراءه فلا ضمان وله الحریم من
 ما سوى حریم الاول * وللقناة حریم بقدر ما يصلحها
 وقيل لا حریم لها مالم يظهر ماؤها وعندهما هي
 كالبر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجما ولا حریم
 لنهر في ارض الغير الا بحجة وعندهما هي مسناة بقدر
 نصف عرضها من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر
 عرضها عند محمد وهو الافق * فالمسناة بين النهر
 والارض وابست في يدا حد وهي لصاحب الارض عند
 ابي حنيفة وهو الصحيح فلا يفرس فيها صاحب النهر

بما سائرهم

عوفين المرافقين

ظهور الماء على الارض هو بمنزلة عين فواره فيقدر حریمه بخمس امانه ذراع اه في * و
 (اجما) في قوله اجما نظر لا يخفى على من نظر ما في الهداية في قوله قالوا كما قلنا اه في

(من الغرس فيه) لما روى ان رجلا غرس في ارض فلاة فجاء آخر واراد ان يغرس الى جانب شجرة فاشترى شجرة فاشترى الاول الى رسول الله عليه السلام فاحمر ان يؤخذ من شجرته جريدة قدر ذراع فيذرع بها خمسة اذرع واطلق للاخر فجا وراة ذلك قال في المحيط هذا حديث صحيح يجب العمل به كذا في الاختيار اهـ ق (الشرب) هو بكسر الشين في اللفظ ما قاله المصنف والشرب بالضم ﴿٣٤٥﴾ مصدر شرب يشرب اهـ ق (غير مملوكة)

لانه ليس لاحد فيها يد على الخصوص لان قهر الماء يمنع قهر غيره فلا يكون محرزا والمالك بالاحراز اهـ ق (لكل حق الشفعة) لقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلا والنار رواه الامام احمد

وابو داود والمراد بالماء ما ليس بمحرز وبالكلا الخشب الذي يتبت بنفسه من غير ان يذنبه احد اهـ ق

(بحسب) بالحاء المهملة التخيية اهـ ق

(او يمكنه من الدخول) بشرط ان لا يكسر شفعته لانه حق الشفعة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في ارض مملوكة اما اذا احتقرها في ارض موات فليس له ان يمنع لان الموات كان مستركا والخفر لا حياء

ولا يلحق عليها طينه ولا يمر وقيل له المرور والقائه الطين ما لم يغرس وعندهما المسئلة لب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الامام في الغرس ويقولهما في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه

﴿فصل في الشرب﴾ محمد بن ابراهيم

هو النصب من الماء والشفعة شرب بني آدم والبهائم الانهار العظام كالنهرات ودجلة غير مملوكة وليكل واحد فيها حق الشفعة والوضوء ونصب الرعي وكري نهر الى ارضه ان لم يضر بالعامه وفي الانهار المملوكة والخوض والبئر والقياسة لكل حق الشفعة ان لم يخف الخوض لكثرة المواشي او الاتيان على جميع الماء لا يسيق ارضه او شجره الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب وله سقي شجره وخضر في داره بالجرار في الاصح وما اجرز من الماء بحسب او كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضى صاحبه وله بيعه ولو كان البئر او العين او النهر في ملك احد فله منع من يريد الشفعة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه ان يخرج اليه الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل ومنعه

حق مشترك وهو العشر او الخراج فلا تقطع الشركة في الشفعة كذا في الكافي اهـ ق

(من بيت المال) لان ذلك لمصلحة العامة ومال بيت المال معد لها فكان مؤونة الكرى
 منه اهـ ق (فعلى العامة) فيعبرهم الامام عليه لان في تركه ضررا عظيما
 على الناس اهـ ق (على اربابه) لان منفعتهم لهم على الخصوص فتكون
 مؤونته عليهم لان الغرم بالنظم اهـ ق (ويجبر من ابى) لما ذكرنا وقيل ان
 كان خاصا لا يجبر الفاصل بين الخاص والعام ﴿٣٤٦﴾ انما ينهق به الشفقة خاص

وما لا يستحق به عام وقيل
 الخاص ما لا يجرى فيه السفن
 وما يجرى فيه فهو عام وقيل
 العام الذي عليه قري
 يشربون منه اهـ ق

(وقبله ذلك) لان لصاحب
 الاعلى حقا في اسفل النهر
 لحاجته الى تسهيل الفاضل
 من الماء فيه فانه اذا سد ذلك
 فاض الماء على ارضه فافسد
 زرعه اهـ ق

(او تصح دعوى الشرب
 بلا ارض) استحصانا والقياس
 ان لا تصح لان شرط
 الدعوى اعلام المدعى في
 الدعوى اهـ ق

(على قدر اراضيهم) لان
 المقصود من الشرب سقي
 الاراضى والحاجة الى ذلك
 تختلف بقلة الاراضى وكثرتها
 والظاهران حق كل منهم
 في الشرب بقدر ارضه وقدر

وخيف العطش قوتل بالسلاح * وفي البحر رضائل
 بغير سلاح كما في انطعام حال الخجعة
 عمدة

فصل

وكرى الانهار العظام من بيت المال وان لم يكن فيه
 شئ فعلى العامة * وكرى مالك على اربابه لاعلى
 اهل الشفة ويجبر من ابى ومؤونته عليهم من اعلاء
 واذا جاوز ارض رجل سقطت عنه وليس له سقي
 ارضه مالم يفرغ شركاؤه وقيل له ذلك وعندهما
 هي عليهم جبر من اوله الى آخره بمخصص
 الشرب وتصح دعوى الشرب بلا ارض * ومن
 كان له نهر يجرى في ارض غيره فاراد رب الارض منع
 الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في يده او لم يكن
 جاريا فادعى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلاينة
 انه له * وانه كان له حق الاجراء وعلى هذا المصب
 في نهر او على سطح والميراث والممشى في
 دار الغير * وان اختص جماعة في شرب بينهم
 قسم على قدر اراضيهم ويمنع الاعلى من
 سكر النهر بلا رضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه *
 وليس لواحد منهم ان يشق منه نهرا او ينصب
 عليه رعى او دالية او جسرا بلا اذن البقية الارضى

حاجته اهـ ق (بلا رضاهم) لان فيه اضرايا بالشركاء الا ان يراضوا ﴿٣٤٧﴾ في
 على ذلك والسكر يتبع السين المهملة وسكون الكاف مصدر سكرت النهر اذا سدته
 وبكسر السين ما سكر فيه الماء اهـ ق

(بالكوى) بكسر الكاف ويجوز فيه المد والتقص وهو جمع كوة بالقح وهو الثقب بل يترك على حاله لظهور الحق اه ق (وان لم تضر بالباقيين) لان الماء في هذا النهر

الخاص قد وقع في المقاسم والشركة فيه خاصة فليس له ان يزيد على حقه اه ق (جاز ولهم نقضه) لان كل واحد من الشركاء معبر لصاحبه نصيبه من الشرب وللمعير ان يرجع متى شاء اه ق (ويوصى بالانتفاع به) لان حالة الموصى به لا تمنع

الوصية لانها من اوسع العقود حتى جازت للمعوم وبالمعوم اه ق

(فغزت ارض جاره) لانه منسبب غير متعدد فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في المنسبب التعدي الا ترى ان من حفر بئرا في ارضه لا يضمن ما عطب فيها وان حفر في الطريق يضمن اه ق

(من شرب غيره) قال الامام

البردوي رجل ائلف شرب انسان بان سقى ارضه بشرب غيره ضمن وتفسير ضمان الشرب على ما ذكره الامام السرخسي انه يشتري لو كان يبعه صحبها جاز او قال الامام المعروف بخواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة اه ق

(وهو النبي) بكسر النون وتشديد الباء خص هذا الاسم

بهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر خمر لانها انما سميت خمر المخمرة العقل وسائر المسكرات كذلك اه ق (فذهب اقل من ثلثه) كذا في الهداية والكافي وفي المحيط اسم للثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه وصار مسكرا قال الزيلعي ان كبار الصحابة كانوا يشربون من الطلاء وهو ما ذهب ثلثه وبقي ثلثه اه ق

في ملكه ولا تضر بالنهر ولا بجماله ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى ولا ان يزيد كوة وان لم تضر بالباقيين ولا ان ينقص بعض كواه ولا ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس لها منه شرب فان رضى البتية بشي من ذلك جاز * ولهم نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم * والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يباع ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهورا ولا بدل خلع وصالح * ولا يضمن من ملا ارضه فغزت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره

كتاب الاشربة

يحرم الخمر وهي النبي من ماء العنب اذا غلى واشتد والفتق بالزبد شرط خلافا لهما * والطلاء وهو ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي منصفا وان طبخ ادنى طبخة سمي باذقا اذا غلى واشتد * والسكر وهو النبي من ماء الرطب اذا غلى واشتد * وتبيع الزبيب اذا غلى واشتد واشترط قذف الزبد فيهن على ما في الخمر * والكل حرام وحرمتها دون الخمر فنجاسة الخمر غليظة ونجاسة هذه مختلف في غلظتها

(وان اشتد مالم يسكر) بلال هو ولا طرب المازوي عن ابي قتادة ان النبي عليه الصلاة والسلام قال لا تبنذوا الزهر والطرب جميعا ولا تبنذوا الرطب والزبيب جميعا ولكن ابنذوا كل واحد منهما على حدة اهـ ق
 الصلاة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب رواه مسلم واحد وخص الخمر بهما والمراد بيان ان حكمهما واحد كذا ﴿٣٤٨﴾ في الزيلعي

(طبخت اولاً) لما روى عن عائشة قال كان نبيذ رسول الله عليه الصلاة والسلام في سقاء فتأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فتطرحهما فيه ثم تصب عليه الماء فيشرب منه غدوة وعشية اهـ ق
 (حرام اجماعاً) وهذا القيد غير محتمل بهذه الاشربة بل اذا شرب الماء وغيره من البهائم يلهو وطرب على هيئة الفسقة حرمت اعلم السكر حالة تعرض للانسان من امتلاء دماغه من الابخرة المتصاعدة اليه فيعطل معه عقله المميز بين الامور الحسنة والقبيحة وهو حرام بالاجماع لكن بالطريق المقتضى اليه اهـ ق
 (الدباء) القرع والخنم بفتح الحاء المهملة وسكون التون والتاء المشاة من فوق هو جرة الخمر والمرقت هو الاناء المطلق جوفه بازفت والتغير هو اصل خشبة تفرج جوفها ﴿مع﴾ وقيل الخنم الحجر الخضراء والمرقت الظرف المطلى بالزفت اي القبر والتغير الظرف الذي يكون من الخشب المتقور اهـ صدر

وخفتها • ويكفر مستحل الخمر دون هذه • ويحذر بشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه • ويضمن متلفها خلافاً لهما • وفي الخمر حدم جواز البيع وعدم الضمان اجماعاً ولو طبخت الخمر او غيرهما بعد الاشتداد لا تحل وان ذهب الثلثان لكن قيل لا يحدم مالم يسكر • ويحل نبيذ التمر والزبيب اذا طبخ اذ في طبخة وان اشتد مالم يسكر وكذا نبيذ العسل والتين والخطبة والشعير والذرة والخليطين طبخت اولاً وكذا المثلث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وان اشتد • وفي الحد بالسكر منهار وايتان والصحيح وجوبه ووقوع طلاق من سكر منها تابع المحرمة والعكس حرام عند محمد ويغني والخلاف انما هو عند قصد التقري اما عند قصد التلهي فحرام اجماعاً • وخل الخمر حلال ولو خللت بعلاج ولا بأس بالانسياذ في الدباء والخنم والمرقت والتغير • ويكره شرب دردى الخمر والامنشاطيه ولا يحذر شاربها ولا يسكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولان يداوى بها جرح ولا يدبر دابة ولا تسقى آدمياً ولو صنيباً لتداوى ولا تسقى الدواب وقبل لا تحمل الخمر اليها فان قيدت الى الخمر فلا بأس به كما في الكلب

(هو الاصطياد) ويسبق على المفعول يقال صيد الاميراي مصبوذة ويطلق على كل حيوان متوحش تمتع من الاذى بجناحيه او قوائمه ما كولا او غير ما كولا ه صني (بعد انوارى عن بصره) فانه عليه السلام كره اكل الصيد اذا غاب عن الراى وقال لعل هوام الارض قتلتها ولان احتمال الموت بسبب اخر موهوم فلا يحمل به والموهوم صك الصق للامر اهق ﴿٢٤٩﴾

كلب من لم يدكر اسم الله عليه
او كلب مجوسى اهق

(ويثبت التعلم الخ) لان المقادير
لا تعرف اجتهدا بل سماحا

ولا يسمع فيغوض الى اهل
الخبرة ولان ذلك يختلف
 باختلاف طباعها

اهق
(بترك الاكل ثلاثا) لانه اذا ترك
الاكل ثلاث مرات صار معلما
ولا يؤكل الثالث لان العلم
لا يثبت بالترك مرة لاحتمال انه
تركه شيا او خوفا من الضرب
فلا بد من المرات واقفها
ثلاث لانها لا ابتلاء الا عذار
كما في مسدة الحيسار ولا يؤكل
الثالث لانتا بعدها حكما
بكونه معلما وعلى رواية
الحسن يؤكل لانه بالثالثة علمنا
بانه عالم فصار صيد جارحة
معلمة فيؤكل اهق

مع الميتة ولا بأس بالقضاء الدردى في الحبل لكن يحمل
الحبل اليه دون عكسه

﴿ كتاب الصيد ﴾

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلقة والمجسدي
من سهم وغيره لما يؤكل لأكله ولا يؤكل لجنده وشعره
ولا بد فيه من الجرح وكون المرسل او الراى مسلما او كايا
وان لا يترك التسمية عدا عند الارسال او الرى وكون
الصيد مجتمعا وان لا يقعد عن طلبه بعد انوارى عن
بصره وان لا يشاركه في العلم غير المعلم او امرى من لا يحمل
ارساله وان لا تطول وقفته بعد الارسال تغير المكان
للصيد ويجوز بكل جارح علم من ذى ناب او مخلب
ويثبت التعلم بفالسبب الى اى اوبار جوع الى
اهل الخبرة وعند هما وهو رواية عن الامام يثبت
في ذى الناب بترك الاكل ثلاثا وفي ذى المخلب
بالاجابة اذا دعى بعد الارسال فلو اكل منه البازى
أكله لان اكل منه الكلب او الفهد فان اكل
او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صايد وبعده
حتى تعلم وكذا ما صاد قبله وبقي في ملكه خلافا
لهمسا فان شرب الكلب من دميه او نهسه فقطع

(اذا دعى بعد الارسال) هذا مأثور عن ابن عباس لان البازى لا يتحمل الضرب وبدن
الكلب يتعلمه فيضرب فيترك الاكل اهق (لا ان اكل منه الكلب)
اقوله عليه السلام اذا ارسلت كلابك للملعة وذكرت اسم الله فكل مما مسكن عليك الا
ان يأكل الكلب فلا تأكل اهق

(وكذا لو اكل ما اطعمه الخ)

وجه الاول ان ذلك غاية في التعليم ووجه الثاني انه لم يبق صيدا بعد الاحراز اه في

(وبالعكس حرم) اي لو ارسله بجوسي فزجره مسلم لان المعتبر حالة الارسال كما سيأتي اه في

(فاخذ كلها حلت) لان المقصود حصول الصيد والذبح يقع بالارسال وهو فعل واحد فيكتفي فيه بتسمية واحدة اه في

(عمدا حرم) لان التسمية شرط اه في

(غير جراحه السهم) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لاني ذميلة اذا رميت سهمك فغياب ثلاثة ايام ادر كتيه فكل ما لم يثن رواه مسلم وغيره اه في

منه بضعة فرماها وابعه اكل وان اكل تلك البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل البضعة قبل اخذه الصيد * وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا ان شاركه كلب غيره لم يؤكل بجوسي او كلب تركه مسلته التسمية عمدا * وان ارسل مسلم كلبه فزجره بجوسي فانه جرح حل وبالعكس حرم * وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعمدة للزجر * وان ارسله وام يسه ثم زجره فسمي فالعمدة لحال الارسال * وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل ما دام على سنن ارسله وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلت وان ارسل الفهد فكيف حتى استمكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك * ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ آخر فقتله اكله كما لو رمى صيدا فاصاب اثنين فاذا رمى سهمه وسمي اكل ما اصاب ان جرحه وان تركها عمدا حرم * وان وقع السهم به فتخامل وغاب وام يقعد عن طلبه ثم وجدته ميتا حل ان لم يكن به جراحه السهم * ولا يتحمل ان قعد عن طلبه ثم وجدته * والحكم فيما جرحه الكلب بالحكم فيما

او قاله

او قاله

جرحه

(ولم يجرح حل) لكونه كوقوعه على الأرض ابتداء ولم يترده في (حرمه والاحل)
 لان كان الاحتراز عن الاول دون الثاني اهـ ق
 وهو سهم طويل اذا رمى به ﴿٣٥١﴾ اعترض الصيد اهـ ق (وان لم يجرحه

لا يؤكل مطلقا) هذا ظاهره ولو
 كان الحرج خفيفا واجله طويلا
 كالسهم وله حدة فله يحل لانه
 يقتله بجرحه اهـ ق

(خلفه) الاطراف للبقرة
 والشاة والظبي واستمير
 في الشعر للفرس مختار
 اهـ ق

(فان ادماه حل والا فلا)
 وهذا الفرع يؤيد اشتراط الدم
 في الجرح اهـ ق

اكل دون العضو) لقوله عليه
 السلام ما قطع من بهيمة
 حية فهو ميتة رواه ابن ماجه
 اهـ ق

(اكل العضو ايضا) لكنه بمنزلة
 سائر اجزائه اهـ ق
 (والا فلا) اي بان كان لا يتوهم
 الشامة بان كان معلقا بجلده
 حل ماسواه وحرم هو وجود

(ممكنا منها حرم) لانه قدر

جرحه السهم * وان رماه فوقه في ماء او على سطح
 او جبل او شجر او صائط او آجرة ثم ردى فانت حرم وكذا
 لو وقع على رمح منصوب او قصبه قائمة او حرف
 آجرة فحرج بها وان وقع على الأرض ابتداء حل وكذا
 او وقع على صخرة او آجرة فاستقر ولم يجرح حل *
 وان وقع في الماء فانت حرم * وان كان الطير مائيا
 فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه حرم والاحل
 * ويحرم ما قتله المراضى بمرضه او البسطة
 ولم يجرحه * وان اصابه بحجر وجرحه بحدته فان
 ثقبلا لا يؤكل وان خفيا اكل * وان لم يجرحه لا يؤكل
 مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاصاب ظهره او مقهضه
 فقتله لا يؤكل وشرط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط
 وقيل ان كبيرا لا يشترط * وان صغيرا يشق
 وان اصاب السهم ظلفه او قرنه فان ادماه حل والا فلا
 * وان رمى صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو
 وان قطع ولم يثبه فان احتمل الشامة اكل العضو
 ايضا والا فلا * وان قده نصفين او ثلثا والاكثر من
 جانب العراجل الحبل وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر
 اكل لما رمى واذا انزل الصيد حيا حياة فوق حيا المذبوح
 فلا بد من ذكاته فان تركها ممكنا منها حرم وكذا الوغير

الابانة معنى والعبرة للمعاني اهـ من الهداية

على الذكاة الاختيارية فلا تجزئ الاضطرابية لانه فاع الضرورة وهذا اذا قدر على نجبة
 اهـ ق

(في ظاهر الرواية) وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يؤكل لأنه إن لم يقدر على ذلك الحقة صار كالتيمن إذا وجد الماء ولم يقدر على استعماله اهـ (أن كان لا يبعش مثله لا يحل) لأن موته لا يحصل بالذبح كذا في الاختيار اهـ (والأفلا) أي والأبواب كان لا يبعش فوق ما يبعش المذبوح إذا اعتبر بهذه الحياة اهـ في (فقتله حرم) أكله لأنه لما تخنه كان قادرا على الذكاة الاختيارية ﴿٣٥٢﴾ فوجب عليه

ذكاته ولم يذكه وصار الثاني قاتله حرم اهـ

(وضمن قيمته مجر وحال الأول) لأنه أثلف صيدا مملوكا

أخيره لأنه ملكه بالجرادة فيلزمه قيمة ما أثلف وقيمته وقت

اتلافه كانت ناقصة بجرادة الأول فيلزمه ذلك اهـ في

(حل وهو الأول) لأن الأول أخرجه عن حد الصيدية إلا

أن الأرسال من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في الإباحة

والحرمة حال الأرسال فلم يحرم اهـ في

فاذا هو صيدا حل لأنه الاعتبار بظنه مع كونه صيدا حقيقة

وكذلك لو ظنه صيدا فبين ذلك حل لأنه صيد وقد قصده

فيحل كذا في الاختيار اهـ في

ممكن في ظاهر الرواية وإن لم يذبح من حياته إلا مثل حياة المذبوح وهو مما لا يبرأ منه فلهذا

وقيل عند الإمام رحمه الله لا بد من تذكيره أيضا فإن ذكاه حل وكذا إن ذكى المذبوح والنطيحة والموقوذة

والتي بمر الذئب بطنها وفيه حياة خفية أو جلية حل وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رحمه الله إن كان

لا يبعش مثله لا يحل وعند محمد رحمه الله إن كان يبعش فوق ما يبعش المذبوح حل والأفلا ومن رمى

صيدا فأخذه وأخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه آخر فقتله حرم وضمن قيمته مجر وحال الأول ﴿٣٥٣﴾ وإن لم يخنه

الأول حل وهو الثاني ﴿٣٥٤﴾ ومن أرسل كلبا على صيد فأدركه فضر به فصرعه ثم ضربه فقتله أكل وكذا

لو أرسل كلبين فصرعه أحدهما وقتله الآخر أكل ولو أرسل رجلا ن كل منهما كلبه فصرعه أحدهما

وقتله الآخر حل وهو الأول ولو أرسل الثاني بعد صرع الأول حرم وضمن كافي الرمي ﴿٣٥٥﴾ ومن

سمع حسا فظنه إنسانا فرماه أو أرسل عليه كلبه فإذا هو صيدا حل

كتاب الرهن

هو حبس شيء بحق يمكن استيفاء منه كالدين وبشئ قد

اهـ في (استيفاء منه) أي من ذلك الشيء واحترزه عن الحدود والقصاص ﴿٣٥٦﴾ بإيجاب (كالدين) إشارة إلى أن الرهن لا يجوز إلا بالدين قال المعنى وقوله كالدين تصحيح

لقوله بحق يمكن استيفاء منه لأن الدين هو الحق المحكم استيفاء منه الرهن أما العين فلا يجوز بها إلا إذا كانت مضمونة بنفسها كالمصوب والمهرو بدل الخلع فنص على ما عليه الجمهور

وهو الدين اهـ في

(محوزا) المحوز الجمع وبه قال وكل من ضم الى نفسه شيئا فقلنا اهـ ق مختار
 (مفرغا) احتزبه عن رهن النخل بدون الترافق (مبيرا) احتزبه عن
 الشبوع وهذه الاحوال امانداخلة او مترادفة اهـ ق (سقط منه قدر القيمة)
 وعند زفر الراهن كله مضمون بالقيمة وعند الشافعي الراهن كله امانة في يد المرتهن لا يسقط
 الدين بهلاكه اهـ ق (٣٥٣) (وتعتبر قيمته يوم قبضه) وان اختلفا

في القيمة فالقول للمرتهن والينة
 للراهن اهـ ق

(فكفته عليه) اى على الراهن
 وكذا نفقته على الراهن اهـ ق
 (وله ان يحبس الراهن الخ)
 لان حقه باق بعد الراهن
 والراهن لزادة الصيانة فلا
 تمتنع به المطالبة والحبس جزاء
 الظلم فاذا ظهر ظلمه عند
 القاضي يحبس اهـ ق

(حتى قبض دينه) لو فسخ
 الراهن لا يفسخ مادام في يده
 حتى ~~كان له~~ ان يمنعه بعد
 الفسخ حتى يستوفى دينه
 ولو هلك بعد الفسخ يكون كما
 لو هلك قبله بخلاف ما اذا
 هلك بعد الابراء حيث لا يضمن
 استصاانا اهـ ق

(امر باحضار الراهن) ايتعين
 حق المرتهن في الدين كما تعين
 حق الراهن في الرهن تحقيفا
 للقسوية بينهما كما في تسليم

بإيجاب وقبول ويتم بالقبض محوزا مفرغا مبيرا
 والنية فيه وفي البيع قبض * وللراهن ان يرجع
 عنه قبل القبض فاذا قبض لزم * وهو مضمون بالاقبل
 من قيمته ومن الدين فلو هلك * وهما سواء صار المرتهن
 مستوفيا لدينه وان كان قيمته اكثر فارتدت امانته وان
 كان الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن
 بالباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه * ويهلك على ملك
 الراهن فكهفه عليه * والمرتهن ان يطالب
 الراهن بدينه ويحبسه به وان كان الراهن عنده *
 وله ان يحبس الراهن عنده بعد فسخ عقده حتى
 يقبض دينه الا ان يبرئه * وليس عليه ان كان الراهن
 في يده ان يمكن الراهن من بيعه للابقاء * وليس للمرتهن
 الانتفاع بالراهن ولا اجارته ولا اعارته ويصير بذلك
 متعابوا لا يطل به رهن واذا طلب دينه امر باحضار
 الراهن فاذا احضره امر الراهن بتسليم كل دينه
 اولاً ثم المرتهن بتسليم الراهن وكذا لو طالبه بالدين
 في غير بلد العقد ولم يكن للراهن حل وموئنة فان كان له
 حل وموئنة فله ان يستوفى دينه بلا احضار الراهن
 وكذا ان كان الراهن وضع عند عدل ولا يكلف
 باحضاره ولا باحضار ثمن رهن باهية المرتهن باهية

المبيع والتمن اهـ ق (ولم يكن للراهن حل وموئنة) فان الاماكن كلها
 في حق التسليم ككان واحد فيما ليس لجله موئنة اهـ ق (بلا احضار الراهن)
 اى لا يكلف المرتهن احضار الراهن لان الواجب عليه التسليم بمعنى التخلية لا النقل من
 مكان الى مكان ولكن للراهن ان يحلفه بالله ما هلك كذا في الكافي اهـ ق (٢٣) *

(حتى يقبضه) لانه مسار ديننا بالامر ببيع الرهن فصار كأن الرهن رهنه وهو ديني وانما قبضه بكلف احضاره لقيام البذل مقام البذل اهـ ق (حتى يقبض الباقي)
لان له ان يحنس كل الرهن حتى يستوفي القية كما في حبس المبيع اهـ ق
(الذي في عياله) كما في الوديعة واجبره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة او مسانهة
كولده الذي في عياله والمعتبر فيه المساكنة ولا عبرة ﴿ ٣٥٤ ﴾ بالنفقة اهـ ق (ضمن)

الرهن حتى يقبضه ولا ان قبض بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن كل قيمته وكذا ان تعدى فيه او جعل الخسار في خصمه فان جعله في اصبع غيره فلا وعليه مؤونة حفظه اورده الى يده او رد جزية كاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعله الا بئق والمداواة والغداء من الجساية فقسم على المضمون والامانة ومؤونة تنقيته واصلاحه على الراهن كالفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة ظئر ولد الرهن وسقى البستان ونظف نخله وحذاذه والقيام بمصالحه ﴿ ٣٥٥ ﴾ وما اذا احدهما مما وجب على صاحبه بلا امر فهو تبرع وباحيه القاضى يرجع به وعن الامام ايضا لا يرجع ان كان صاحبه حاضرا

﴿ باب ما يجوز ان تهاه والرهن به وما لا يجوز ﴾

لا يصح رهن المشاع وان كان مما لا يحتمل القسمة او بين الشريك ولو طرأ فليس خلافا لابي يوسف ولا رهن الثمن على الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الارض بدونها ولا الشجر والارض مشغولين بالثمر والزرع ولو رهن الشجر بمواضعها او الدار

كل قيمته) كما في المقتضوب
للتعدى وهل ضمن المودع
الثاني فهو على الخلاق الذي
مضى في مودع المودع ثم ان
القاضي ان قضى بالقيمة من
جنس الدين يكتفيان قصاصا
بمجرد القضاء اذا كان حالا
فلا يطالب كل واحد منهما
صاحبه الا بالفضل اهـ ق
(او جعل الخاتم في خصمه)
لانه يستعمل كذلك عادة
والمرتهن ضميم ما ذن له في
الاستعمال اهـ ق
(في اصبع غيره فلا) اي
فلا يضمن لانه لا يلبس كذلك
عادة فكان ذلك من الحفظ
دون الاستعمال قال القدوري
ان المرتهن ما ذن له في الحفظ
لا في الاستعمال ولبس الخاتم
استعمال اهـ ق
(والامانة) يعني ان مؤونة رده
الى المرتهن ان كان خرج من

يده يحصل الا بئق على المرتهن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤونة ﴿ ٣٥٦ ﴾ بما
جزء منه الى المرتهن كمداءوا الجروح ان كانت قيمته مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه
فيتقسم على المضمون والامانة اهـ ق (وسقى البستان الخ) والاصل فيه ان
ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن نفسه فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لا اهـ ق

(ولا يجوز رهن الحر) لان حكم الرهن وهو ثبوت يد الاستبقاء غير متحقق في هذه لملم
 المالية في الحر ولا مستحقا في غيره الحرية بوجه فكانوا كالحر ثم لما ذكرنا لا يجوز رهنه
 اراد ان يذ كر ما لا يجوز الرهن به فقال ولا يصح بالامانات اهـ (كالبيع
 قيد البائع) لانه اذا هلك لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع والمراد
 ان لا يكون مضمونا ﴿ ٣٥٥ ﴾ بالمثل او بالقيمة اهـ (ولا بالشفعة)

اي رهن البائع والمشتري شيئا
 عنده الشفع ابسلم النار
 بالشفعة وانما لا يجوز في هذه
 الصور لانعدام الدين كما
 عرفت انه ليس بشرط بل
 لعدم امكان اخذ الحق
 الواجب من المرهون اهـ في
 (اوذي) لان الرهن ايفاء
 والارتهاان استيفاء والمسلم
 لا يمكنه ايفاء الدين من الحر
 ولا الاستيفاء الا ان ارهنا
 اذا كان ثمنا والمرتهن مسلما
 فالحر مضمونة على المسلم
 للذي باقل من قيمتها ومن
 الدين كما يضمنها بالذهب اهـ في

(مثل قيمته او اقل) اي يهلك
 مضمونا على المرتهن حتى يجب
 عليه تسليم الالف الى الرهن
 لان الوعد جعل كالوجود
 باعتبار الحاجة وعند الشافعي

ومن واقفه هذا لا يصح اهـ في (فقد استوفى حكما) لوجود القبض وانكاد
 المجلس من حيث المالية وقال زفر لا يجوز بناء على ان ذلك استبدال فانه اذا هلك في مجلس
 العقد صار المرتهن مستوفيا اهـ في (كالمنصوب والمهرالخ) فان هذه الاشياء
 اذا كانت قائمة يجب هبتها وان هلك يجب المثل او القيمة فيصح الرهن بها اهـ في
 (وكذا الوصي) وهن ابى يوسف وزفر انها لا يمكن ذلك لان الرهن ايفاء حكما
 فلا يمكنه كاله كالانباء حقيقة اهـ في

بما فيها جاز * ولا يجوز رهن الحر والمديون والمولد
 والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو مضمون
 بغيره كالبيع قيد البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا
 بالشفعة في النفس وما دونها ولا بالشفعة ولا باجرة
 الناجية او المقتنة ولا بالعبد الجاني او المديون * ولا
 يجوز للمسلم رهن الحر ولا رهنها منها من مسلم او ذمي
 ولا يضمن لمرتهنها ولو ذميا ويضمنها لو ارتهنها
 من ذمي ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه
 كذا فلو هلك في يد المرتهن لزمه دفع ما وعد ان كان
 مثل قيمته او اقل وبأس مال السيل ومن الصرف
 وبالمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد فقد استوفى
 حكما * وان افتقر قبل التقد والهلاك بطل العقد
 والرهن بالمسلم فيه رهن يبدله اذا فسخ وهلاكه بعد
 الفسخ هلاك بالاصل * ويصح بالاعيان المضمونة
 بنفسها اي بالمثل او القيمة كالمقصوب والمهر
 وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم عمد وبذل الصلح
 من انكار وان اقر المدعي بعد الدين ولو رهن الاب
 لدينه عبد طفله جاز * وكذا الوصي فان هلك
 رهنها مثل ما سقط من دينها * ولو رهنه الاب
 من نفسه او من ابن آخر صغير له او من عبده
 تاجر لا دين له عليه صح بخلاف الوصي وان

(ورهن به متاعه صح) لان الاستدانة جائزة للمساجة والرهن يقع ايضا للمق فيجوز
 اه في (عالم يقض الدين) لوقوعه لازما من جأبه اذ تصرف الاب بمنزلة
 تصرفه بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه كذا في الهداية اه في (وموزون)
 لانه يحقق الاستيفاء من المرهون فكان محلا للرهن كذا في الهداية اه في
 (الجودة) عند ابي حنيفة لانه سقط هذا الاعتبار عند ٣٥٦ المقابلة بالخمس

استدان الوصي لثمن في كسوته او طعامه ورهن به
 متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ تقض الرهن في شيء
 من ذلك ما لم يقض الدين ولو رهن شيئا بثن عبد
 فظهر حرا او بثن خيل فظهر خيرا او بثن ذكيرة
 فظهر ثمة فالرهن مضمون * ويجازرهن الذهب
 والفضة وكل مكبل وموزون فان رهنه بمغسها
 فملاها بها بمثلها من الدين ولا عبرة بالجودة وعندهما
 فلا يفي بها ان خالفت وزنها فيضمن بخلاف
 الجنس ويجعل رهنا مكان الهالك * ومن شري
 على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه او قبلا بعينه صح
 استحضانا فان اشترى من اعطاه لا يجبر ولبا ثمن فسخ
 البيع الا ان دفع الثمن حالا او قبلة الرهن رهنا * ومن
 شري شيئا وقال لبا ثمة امسك هذا حتى اعطيك
 الثمن فهو رهن وعنده ابي يوسف رجعه الله ودية
 ولو رهن صديق بالف فليس له اخذ احدهما بقضاء
 حصته كالبيع * ولو رهن عسكرا عند رجلين صح
 وكلهما رهن لكل منهما والمضون على كل
 حصته دينه فان تهاشيا في حفظها فكل في نوبته
 كالسجل في حق الآخر فان قضى دين احدهما
 فكلها دين عند الآخر * ولو رهن انسان من
 واحد صح وله ان يمسه حتى يستوفي جميع حقه منها

وصار مستوفيا باعتبار الوزن
 دون القيمة اه في
 (صح استحضانا) والقبلي
 انه لا يجوز لانه صنف في صنفه
 وجه الاستحضار انه شرط
 ملام لان المسكة غالبة والرهن
 لا سبيل في الاستيفاء في بلام
 الوضوب وانما قال بعينه لانه
 لو لم يكن الرهن او الكفيل
 معينا فسد البيع اه في
 (وديعة) لان الصبغة صبغة
 الابداع اه في
 (لا يجبر) وقال زفر يجبر لانه
 ثبت في ضمن عقد لازم فيصير
 الوضوب مستحقا كالمحل
 في الرهن اه في
 (عند رجلين صح) حواه كانا
 شريكين في الدين او لم يكونا
 شريكين فيه فيكون جميع
 الدين رهنا عند كل واحد
 منهما اذ لا تضاييق من
 استحقاق الحبس فلا شوب

بخلاف الهبة من رجلين حيث لا تجوز عند ابي حنيفة لان المدين يتقسم عليهما * ولو
 اه في (لكل منهما) لان كل واحد منهما يصير مستوفيا اه في
 (وله ان يمسه) لان قبض الرهن يحصل في الكل منه شوب اه في

(بطل برهانها) لان كله محبوس بكل جزء من اجزاء الدين فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا كما انا كان المرتهن واحدا هـ ق (قبلا) استحصانا وهو قول ابي حنيفة ومحمد وفي القياس هذا باطل هـ ق (ويحكم يكون الرهن الخ) لان كل واحد منهما ثابت بينة انه رهنه كله ولا وجه الى القضاء لكل واحد منهما بالكل اهـ ق ﴿٣٥٧﴾ (صح) اى وضعه عندنا وقال زفر لا يصح لان العدل يملكه عند الضمان

بعد الاستحقاق فيعتمد القبض وبه قال ابن ليلي قلنا يده يد المرتهن فيصح والمضنون هو المالبة فيبطل منزلة شخصين هـ ق

(ويضمن بدفعه) اى لو دفع العدل الى الراهن اوال المرتهن ضمن لانه مسودع الراهن في حق العين ومسودع المرتهن في حق المسالبة وكل واحد منهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي هـ ق

(عند حلول الدين صح) اى التوكيل لان الراهن ملكه فله ان يوكل من يشاء من هوله يبيع ماله مطلقا ومنجزا هـ ق (ولا يموت الراهن او المرتهن) لان الوكالة صارت وصفا للراهن بالشرط فيبقى بقاء

ولو ادى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء بينه وقبضه وبرهان عليه بطل برهانها هـ ق ولو بعد موت الراهن قبل ان يحكم يكون الرهن مع كل نصف رهن بحقه

باب الرهن يوضع على يدى عدل

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم بقبض العدل هـ ق وليس لاحدهما اخذه منه بالارضى الاخر ويضمن بدفعه الى احدهما وهلاكه في يده على المرتهن هـ ق فان وكل الراهن العدل او المرتهن اوضحهما يبعه عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا يموت الراهن او المرتهن وله يبعه بقبضه ورثته وتبطل بموت الوكيل هـ ق ولو وكله بالبيع مطلقا ملك يبعه بالتقيد والنسبة فلو نهاه بعده عن يبعه نسبة لا يعتبر نهيه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بالارضى الاخر فان حصل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على يبعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باع العدل فمعه مقامه وهلاكه كهلاكه فان اوفاه المرتهن فاستحق الرهن وكان هالكا فله المستحق ان يضمن الراهن هـ ق ويصح البيع

اصله وقد تعلق به حق المرتهن وليس للراهن ابطاله ولا الورثة تقدم حقه على حقهم وبقاء الرهن بعد موته ولو شرط البيع بعد الرهن قال الكرخي ينزل بالعزل والموت لعدم اشتراطه في التقيد وعن ابي يوسف انه لا ينزل واختاره بعض المشايخ هـ ق

(وله يبعه بقبضه ورثته) كما يبعه في حال حياته غير محضرا هـ ق (اجبر الوكيل على يبعه) لان حق المرتهن تعلق بالبيع وفي حقه فيجبر عليه هـ ق (وهلاكه) ان يكون هلاك الثمن كهلاك الرهن هـ ق

(بدينه) لانه اذا رجع عليه وانتفض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به عليه
 ا ه ق (ثم هو على الرهن به) اي ثم يرجع العدل على الرهن بتمنه ا ه ق
 (وصح القبض) اي قبض المرتهن الثمن ا ه ق (او على المرتهن) بتمنه لان
 العقد لما انتفض بطل الثمن ا ه ق (وان لم يكن التوكيل مشروطا) يعني ان ما ذكر من
 التفصيل انما يتأتى اذا شرط التوكيل ﴿٣٥٨﴾ في عقد الرهن واما اذا لم يشترط

والقبض او العدل ثم العدل ان شاء ضمن الرهن
 ويصحان او المرتهن ثمنه وهو له ويطل القبض
 فيرجع المرتهن على الرهن بدينه وان كان الرهن
 قائما اخذه المستحق ويرجع المشتري على العدل بتمنه
 ثم هو على الرهن به وصح القبض او على المرتهن ثم
 المرتهن على الرهن بدينه وان لم يكن التوكيل
 مشروطا في الرهن يرجع به العدل على الرهن فقط
 قبض المرتهن ثمنه او لم يقبض * وان هلك الرهن
 عند المرتهن ثم استحق فللمستحق ان يضمن الرهن
 قيمته ويصير المرتهن مستوفيا وان يضمن المرتهن
 ويرجع المرتهن بها وبدينه على الرهن

﴿باب التصرف في الرهن وجنائه والجابة عليه﴾

بيع الرهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن او قضاء
 دينه فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه وان لم يجزه وقمض
 لا ينفسخ في الاصح فان شاء المشتري صبر الى ان يفك
 الرهن الرهن او دفع الامر الى القاضي ليفحصه *
 وصح عتق الرهن الرهن وتديره واستبسلاده فان
 كان مؤسرا طولب بدينه ان حالا واخذت
 قيمة الرهن فجمعت رهنا مكانه لو مؤجلا * وان

فيه بل وكل الرهن العدل
 بعد العقد فالحق العدل
 من المهددة رجع به العدل
 على الرهن ا ه ق
 (فقط) اي لاعلى المرتهن
 لان التوكيل اذا كان بعد
 العقد يتعاقب به حق المرتهن
 فلا يرجع عليه كما في الوكالة
 المجردة عن الرهن ا ه ق
 (او لم يقبض) بصورة عدم
 قبضه ان العدل باع الرهن
 باسم الرهن وضاع الثمن
 في يد العدل بلا تعديه ثم استحق
 المرهون فالضمان الذي لحق
 العدل يرجع به على الرهن
 ا ه ق
 (مستوفيا) اي لدينه بهلاك
 الرهن عنده لان الرهن ملكه
 باداء الضمان مسند الى ما قبل
 التسليم فتبين انه رهن ملك
 نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا
 بهلاكه ا ه ق

(وبدينه على الرهن) لما بالقيمة فلا نه مفرور من جهة الرهن بالنسليم ﴿مصر﴾
 واما بالدين فلا نه انتفض قبضه فيعود حقه كما كان ا ه ق (صار ثمنه رهنا
 مكانه) لان البيع اذا نفذ بلا اجازة المرتهن ينتقل حقه الى بئله ا ه ق (لا ينفسخ
 في الاصح) لان التوقف انما كان صيانة لحق المرتهن من البطلان وحقه في الحبس
 وذلك لا يمنع الانعقاد فيبقى موقوفا ا ه ق

(ومن الدين) لان حق المرتهن كان متعلقا به وسلمت له رقبته فاذا تعذر الرجوع على
 المقتضى لم يمسره رجع عليه لانه هو المتفع بهذا المقتضى كما في حق احد الشريريين العبد
 المشتري اهـ ق (بلا رجوع) اي على السبي لان كسب المدبر وام الولد ملك
 المولى اهـ ق (يعود ضمنا) لعود القبض في عقد الرهن فتعود صفته
 اهـ ق (هلك بجنا) ﴿٣٥٩﴾ عبارة الهداية فان هلك قيد الرهن هلك

بغير شيء لقوات القبض
 المضعون اهـ ق

(من سائر الغرماء) في صورة
 الامارة لان العارية ليست
 بلازمة والضمان ليس من
 لوازم الرهن قطعا فان حكم
 الرهن ثابت في ولد الرهن مع
 انه غير مضمون بالهلاك واذا
 بقي الرهن فاذا اخذ عداد الضمان
 لعود القبض فيعود بصفته
 واذا آجره او هبه او باع
 احدهما باذن الآخر من
 اجنبي خرج عن الرهن فلا
 يعود الا بقصد مبدأ اهـ ق

(سقط ضمنا عنه) لثبوت يده
 العارية بالاستعمال وهي مخالفة
 ليد الرهن فالتق الضمان اهـ ق
 (بما شاء) فان الاطلاق واجب
 الاعتبار خصوصا في العارية
 لان الجهة فيها لا تنقضي الى
 الذمعة اهـ ق

(تقديده) فان كل ذلك مقيد

مصر سعى المقتضى في الاقل من قيمته ومن الدين
 ورجع به على سببه والمدبر وام الولد في كل الدين بلا
 رجوع واتلافه كاعتاقه موسرا وان اتلفه اجنبي
 ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه * ولو اعار
 المرتهن الرهن من راهنه خرج من ضمناه ورجوعه
 يعود ضمنا * وله الرجوع متى شاء ولو اعاره احدهما
 باذن الآخر من اجنبي خرج من ضمناه ايضا فلو هلك
 قيد هلك بجنا ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات
 الرهن قبل رده فالمرتهن احق به من سائر الغرماء *
 ولو استعار المرتهن الرهن من راهنه واستعمله باذنه
 فهلك حال استعماله سقط ضمنه عنه وان هلك قبل
 استعماله او بعده فلا * وصح استعارة شيء ايرهن
 فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء * وان قيد بقدر
 او جنس او مرتين او بلد تقيد به فان خالف فان شاء
 المعتبر ضمن المستعير ويتم الرهن بينه وبين مرتنه
 او المرتين ورجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على
 المستعير * وان وافق هلك عند مرتنه صار
 مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن لو اقل من الدين
 وطالب راهنه ببقيةه ووجب للمعير على المستعير
 مثل الدين او قدر القيمة * ولو هلك عند

لتبسر البعض بالنسبة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الاماكن في الامانة والحفظ
 اهـ ق (ويتم الرهن بينه وبين مرتنه) لانه ملكه بالضمان فحين انه
 رهن ملك نفسه اهـ ق (ويرجع المرتهن بما ضمنه) لانه ايضا متعدد فصار الرهن
 كالتعاقب والمرتهن كالعاقب الفاصب اهـ ق (او قدر القيمة) لانه سقط
 الدين عن الرهن وهو المستعير فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا والا
 فيضمن قدر المضمون والباقي امانة اهـ ق

(لا يضمن وإن كان الخ) لأنه أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق فلا يضمن خلافاً للساقى
 ١٥٠ ق (ويرجع بمادى على الرهن) لأنه غير متبرع في ذلك ساجته إلى خلاص
 ملكه كذا في الاختيار ١٥٠ ق (فللمير) أي فالقول للمير لا ترى أن له انكار الأصل فكذا
 الوصف ١٥٠ ق (وكذا جنابة المرتهن) لأنه تفويت حق لازم محترم وتعلق
 مثله بالمال ١٥٠ ق (جدرها) أي الجنابة لأنه اتف ٠ لك ٣٦٠ غير فلهذه ضلته

وإذا أزمه وكان الدين قد حل سقط من الضمان جدره وزمه الباقي لأن ما زاد على قدر الدين من القيمة كان أمانة فيما ضمنه بالاتلاف لا بقدر الرهن ١٥٠ ق (في المرتهن) لأنها على غير المالك وفي اعتبارها قاعدة وهو دفعه إليه بالجنابة ويطلب الرهن وإن لم يطلب المرتهن الجنابة بقي رهنه على حاله وإن جنى على ماله وقتبه والدين سواء لا يعتبر بالإجاء لعدم الفائدة وإن كانت القيمة أكثر فكذا عن أبي حنيفة وحسبه أنه يعتبر بقدر الأمانة كجنابة الوديسة على المستودع كذا في الاختيار ١٥٠ ق (ولا يرجع على رهنه بشئ) أي لا يرجع بالسعامة لأن نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين لأنه عبارة عن ثور وشبات الناس بخلاف نقصان العين فإذا كان باقياً يرد المرتهن به الاستيفاء ١٥٠ ق (فداء المرتهن) لأن ضمان صار مستوفياً للكل من الابتداء كذا في الدرر ١٥٠ ق (فداء المرتهن) الجنابة على المرتهن والعبد كله في ضلته ودينه مستغرق لرقبه فيقال المرتهن أفد العبد من الجنابة فإن فداه أصلح رهنه وكان دينه على الرهن بحاله والعبد رهن بما كان ١٥٠ ق (وسقط الدين) أي بكل منهما ثم إن الدين إنما يسقط بتمامه إذا كان

أفلح من قيمة الرهن أو مساوياً وإما إذا كان أكثر فإنه يسقط من الدين ١٥٠ ق

(فهو رهن بها) أي بالعشرة وكان ينبغي ان يسقط الرهن اذا انضم خرج عن كونه صالحا للإيفاء اذ لم يبق مالا متوقفا وانما يسقط لانه بصدد ان يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عبيرا فضمم قبل القبض لا يسقط البيع لاحتمال صيرورة خلا فكذا هنا
 اهـ في (افتك به) صورة المسئلة رهن جارية تساوي القامائة وخمسين درهما فولدت ولدا يساوي جسمائة ثم ﴿٣٦١﴾ هلك الام وبقى الولد فانه يسقط من الدين مائة لانه حصة الام لان قيمتها الف

وامره بذلك

فصل

رهن عبيرا فقيمه عشرة بعشرة فضمم ثم تخلل وهو يساوي بها فهو رهن بها * وان رهننت شاة فقيمتها عشرة بعشرة فانت قدبيع جلد ها وهو يساوي درهما فهو رهن به * ونماء الرهن كولد له ولبنه وصوفه وثمره للرهن ويكون رهننا مع الاصل فان هلك هلك بلا شيء وان بقي وهلك الاصل يفتك بمحضته من الدين ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفسك فاذا اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افتك به ونصح الزيادة في الرهن ولا تصح في الدين فلا يكون الرهن رهنا بها خلافا لابي يوسف * وان رهن عبدا بديل القبا بالف فدفع مكانه عبدا يعدلها فالاول رهن حتى يرد الى رآهته والمرتهن امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول برد الاول * ولو ابرأ المرتهن الرهن من الدين او وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او شرى به عبدا او صالح منه على شيء او احتال به على آخر ثم هلك قبل رده هلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه وتبطل

يوم القبض اهـ في

(فالاول رهن) لان الاول

دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما ضا الا بقبض

القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانهما

رضاء بدخول احدهما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تعدي

القبض فيه لان يد المرتهن على الثاني يد امانة ويد الرهن

يد استيفاء و ضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن

تبرع كالهبة وعينه امانة وقبض الامانة ينوب عن قبض الامانة اهـ في

(هك بلا شيء) استفساما وقال زفر يضمن قيمته للرهن

وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فبقي كذلك ما بقي

القبض اهـ في (هك بالدين) لان نفس الدين

لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لما قرر ان الدين تفضي بامثالها لانفسها لكن الاستيفاء

يتعدر لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاذا هلك الرهن تقرر الاستيفاء الاول

فانقض الاستيفاء الثاني اهـ في

فانقض الاستيفاء الثاني اهـ في

(كتاب الجنائيات) هي جمع جنابة والجنابة اسم لفعل ﴿٣٦٢﴾

المالولة وكذا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك
هالك بالدين

● كتاب الجنائيات ●

القتل (أما عمد) وهو أن يقصد ضربه بما يفرق
الأجزاء من سلاح أو محد من حجر أو خشب أو ليطئة
أو حرقه بشار وعندهما بما يقتل غالبا بشرط
القتل العمد أن يكون القاتل عاقلا بالغاً ●
وموجبه الأثم والقصاص عينا إلا أن يعفى بالصالح
لأب القتل ولا كفارة فيه (وأما شبه عمد) وهو ضربه
قصدا بغير ما ذكر ● وموجبه الأثم والكفارة
والدية المظلمة على العاقلة لا القود وهو قى مادون
الفس عمد (وأما خطأ) وهو قى القصد بأن يرى
شخصا ظنه صيدا أو حريا فاذا هو آدمى معصوم ●
أو قى الفعل بأن يرى غرضا فيصيب آدميا (وأما ما
أجرى مجرى الخطأ) كنائم انقلب على آخر فقتله
وموجبهما الكفارة والدية على العاقلة (وأما قتل
بسبب) وهو تحوان يحفر بئرا أو يضع حراقي غير ملكه
بلا أن قهلا به إنسان وموجبه الدية على العاقلة
لا الكفارة ● وكلها يوجب حرمان الأثر الأهذا

● باب ما يوجب القصاص وما لا يوجب ●

يحرم شرعا سواء تعلق بمال
أو نفس وفي اصطلاح الفقهاء
خصت بما تعلق بالنفوس
والأطراف وخص القصد
والسرقة بما تعلق بالأموال
أه ق

(القتل) هو فصل مؤثر في
إزهاق الروح ذكره في المبسوط
ثلاثة أقسام عمد وخطأ
وشبه عمد وكان أبو بكر
يقول هو خمسة أقسام بزيادة
جاء مجرى الخطأ وقتل بالسبب
واختاره المتأخرون أه ق

(وموجبهما) وفي نسخة
وحكمهما أي حكم الخطأ
وما أجرى مجراه أه ق

(على العاقلة) تخفيفا عنه
كما في الخطأ بل أول لعدم القتل
منه مباشرة أه ق

(الأهذا) أي القتل بسبب فانه لا يوجب حرمان الأثر أه ق

● يجب ●

(على التأييد) احتراز عن المستأن لان دمه غير محقون على التأييد اهـ ق

(عمدا) حال من القتل قبله لان في غير العمد لا يجب القصاص كما مر اهـ ق

(وبالعبد) اذا لم يصر المقتول القاتل بقتله اما اذا امره بان قال اقتلني لا يجب القصاص وتجب الدية وفي التبريد لا يجب الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو قولهما ولو قال بعتك دمي بألف درهم فقتله ٣٦٣ يجب القصاص كذا في الخلاصة اهـ ق

(ولا يقتلن بمستأن) لان دمه غير محقون على التأييد

فانعدمت المساواة اهـ ق

(بل يقتل المستأن بمثله)

لوجود المساواة بينهما قياسا

ولا يقتل استخسانا اقول

الظاهر ان هذه من المسائل

التي يغني بها على القياس كما هو

مفهوم المتن اهـ ق

(لا الاصل بفرعه) لقوله

عليه السلام لا يقاد الوالد

بولده ولا السيد بعبد اهـ ق

(سقط) صورة ان يقتل الاب

اخ امره انه ثم مات قبل

ان يقتل منه فان ابنتها منه

يرث القصاص الذي لها

على ابيه فسقط لما ذكرنا وكذا

لو قتل امرأته لبس لابنتها

منه ان يقتله فسقط القصاص

اهـ ق

(بقتله) لانه قتل حصل

بشيئين احدهما غير موجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

للقود وهو لا ينجز فلا يجب

يجب القصاص بقتل من هو محقون الدم على التأييد

عمدا ٣٦٣ فيقتل الحر بالحر وبالعبد والمسلم بالذمي

ولا يقتلن بمستأن بل يقتل المستأن بمثله والذكر

بالأنثى والمأقل بالجنون والبالغ بغيره والصحيح

بغيره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله

لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال الفاتل في

ثلاث سنين ٣٦٣ ولا السيد بسببه او مديره او مكاتبه وعبد

ولده وعبد بعينه له وان ورث قصاصا على ابيه

سقط ٣٦٣ ولاقصاص على شريك الاب او المولى

او المخطي او الصبي او الجنون وكل من لا يجب

القصاص بقتله ٣٦٣ وان قتل عبد الرهن لا يقتل حتى

يحضر الرهن والرهن وان قتل مكاتب عن وفاء

وله وارث مع سيده فلا قصاص فان لم يكن وفاء يقتل

سيده وكذا ان كان وفاء ولا وارث غير سيده خلافا

لمحمد ٣٦٣ ولاقصاص الاب بالسيف والاني المعنوي ان

يقتل من قاطع يده وقاتل قريه وان يصالح

لان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالأب

هو الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتل في

النفس ٣٦٣ ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فالكبار

الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما

ولو غاب احد الكبار ينظر ارجاها ٣٦٣ ومن قتل

موضع يمكن القصاص اهـ ق

ليس لهم تلك حتى تدرك الصفار لان القصاص مشترك بينهما ولا يمكن استيفاء

البعض لعدم الجزم وفي استيفاء الكل ابطال حق الصغار فيؤخر الى ادراكهم كما اذا كان

بين كبيرين واحدهما غائب وله حق لا ينجز لشوته بسبب لا ينجز وهو القربا فيثبت

لكل كافي ولاية الإنكاح واحتياط البغوم الصغير منقطع بخلاف الكبير الغائب اهـ ق

(بجديّة المر) يفتح اليهم وتشديد الراء خشبة طويلة فدأسها حديدة هر يضة من فوقها خشبة هر يضة يضع الرجل رجله عليها ويحفر بها الارض اه ق
(وعندهما يقتص) منه وهو رواية عن ابي حنيفة اعتبارا للاكّة وهو الحديد اه ق
(اقتص من جرحه) لوجود السبب وعدم ما يطل حكمه في الظاهر فيضاف اليه
اه ق (ثلاث ديتة) لان فعل ﴿٣٦٤﴾ الاسد والحية جنس واحد لكونه

هدرا وفعله بنفسه جنس آخر لكونه هدرا في الدنيا اعتبارا في الآخرة حتى يأثم به وفعله زيد معتبر في الدنيا والآخرة فصارت ثلاثة اجناس ولم يعتبر الا جنس واحد وهو فعل زيد فيجب عليه ثلاث الدية ان كان عددا في ماله والا فثلاث الماقلّة اه ق (وجب قتله) لما روى احمد في مسنده والحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد على شرط علم الشيخين من حديث سليمان ابن بلال عن علقمة بن ابى حلقمة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من اشار بجديّة الى احد من المسلمين يريد قتله وجب قتله اه ق
(قتله المشهور عليه) لما بينا وهذا لان السلاح لا يثبت فيحتاج الى دفعه بالقتل وهذا

بجديّة المر اقتص منه ان جرحه وان بظهره او عصاه فلا وعليه الدية وعندهما يقتص ● وكذا الخلاف في كل مثقل وفي التثريق والخنق وان تكرّمه قتل به اجما ولا قصاص في القتل بمولاة ضرب السوط * ومن جرح فلم يزل ذا فراش حتى مات اقتص من جرحه ● واذا التقي الصقان من المسلمين واهل الحرب فقتل مسل مسلّا ظنه حريسا فعليه الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وحبّة واسد فقتل زيد ثلاث ديتة ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهر على آخر سلاحا ليل او نهارا في مصر او غيره او شهر عليه عصا ليل او نهارا في مصر او غيره فقتله المشهور عليه * ولا على قاتل من سرق مناعه ليل او اخرجه ان لم يمكنه الاسترداد دون القتل * ويجب القصاص على قاتل من شهر عصا نهارا في مصر او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شهر مجنون او صبي على آخر سيفا فقتله الآخر عددا فعليه الدية في ماله ● ولو قتل جلا سال عليه ضمن قيمته

﴿باب القصاص فيما دون النفس﴾

هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عددا يقتص بقطع

﴿البدي﴾

الدفع واجب فلا يصلح سببا للضمان اه هداية
(ضمن قيمته) صائلا لان فعل الدابة غير متباصلا اه ق

(من الفصل) ان قطع يد غيره من الفصل قطعت يده لقوله تعالى والجروح قصاص الآيه اهـ في
 (لان قلت) اى العين لا يجب القصاص لعدم امكان رعاية
 (في عظم سوى السن) وهو مقدر هنا لقوله عليه السلام
 لا قصاص في العظم ولعدم امكان اعتبار المماثلة وقال عمر لا قصاص في عظم الا في السن
 وهو المراد بالحدیث ٣٦٥ والمماثلة فيه فان المساواة فيه تمكن اهـ ق

(او طرفي عبيدين) لان
 الاطراف في حكم الاموال
 فتنتي المماثلة للثغافوت في القيمة
 اهـ ق
 (ولا جاشفة) فان الجاشفة اذا
 برئت لا يجري فيها القصاص
 لان البره فيها نادر فالظاهر
 ان الشاقي يفضى الى الهلاك
 اما اذا لم تبرأ فان كانت سرية
 يجب القصاص وان لم تسر
 يمد ينظر الى ان يظهر الحال
 من البره والسرية اهـ ق
 (ولا في اللسان) اى ولا قصاص
 في اللسان ايضا اهـ ق
 (الا ان قطعت الحشفة)
 لا يمكن حفظ المماثلة حيثئذ

البسد من الفصل وان كانت اكبر من يد المقطوع
 وكذا الرجل وفي مارن الانف وفي الاذن والعين
 ان ذهب ضوؤها وهى قائمة لان قلت فيجعل
 على الوجه قطن رطب وتقابل العين بمرآة عجيبة
 حتى يذهب ضوؤها وفي كل شجة تراعى فيها المماثلة
 كما لموضحة * ولا قصاص في عظم سوى السن
 فيقطع ان قلع ويبرد ان حسكر ولا بين طرفي
 ذكر وانتي وحر وعبد او طرفي عبيدين ولا في قطع يد
 من نصف الساعد ولا جاشفة برئت ولا في اللسان
 ولا في الذكر الا ان قطعت الحشفة فقط * وطرف
 المسلم والذي سواه وخير المجنى عليه بين القصاص
 واخذ الارش لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة
 الاصابع او رأس الشجاع اصغر او اكبر لا تنوع
 الشجة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين قرني
 المشجوج

فصل

ويسقط القصاص بموت القتال وبمقوالاته
 ويصلحهم على مال وان قل ويجب حاله يصلح بعضهم
 او صفوه ولن يبق حصته من الدية في ثلاث سنين
 على القتال هو الصحيح وقيل على الصاقفة ولو قتل
 حر وعبد شخصاً فامر الحر وسيد السيد وجلا

اهـ ق
 (ويجب حالاً) اى المال لقوله
 تعالى فمن عفى له من اخيه
 الآية قال ابن عباس نزلت في
 الصلح ولما لم يكن فيه شيء
 مقدر ففرض الى اصطلاحهما

كالخلع والكتابة والاعتساق على مال بخلاف ما اذا كان القتل خطأ حيث لا يجوز باكثر من
 الدية وانما وجب حالاً لانه دين وجب بالعقد والاصل في منه الحلول كالتن والمهر بخلاف
 الدية لانها لم تجب بال عقد ويسقط القصاص ايضا يصلح اهـ ق (على الماقلة) لانه اذا صالح
 البعض او عفا تمذر القصاص لانه لا يضر وقد سقط البعض فسقط الباقي ضرورة واذا
 سقط انقلب نصيب الباقي مالا لا يسقط لال عوض ولا يجب على القتال اهـ ق

(اولياؤهم) أي يقتل فرد بجمع ويكتفى بقتله ولا تجب الدية خلافاً للشافعي فإن عند مجتل
بالاول وتجب الديات للباقيين ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يفرع بين اولياء المقتولين
فأيهم خرجت قرعته قتل به وتجب الديات للباقيين اهـ (وصح اقرار العبد بالخ)
وقال زفر لا يصح اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصار كالقرار خطأ او بالمال
ولانه غيرتهم فيه اهـ (الدية للثاني) ﴿٣٦٦﴾ لان الاول عدو الثاني احد

نوعى الخطأ وهو الخطأ في
الفعل والفعل الواحد يتعدد
بتعدد اثره اهـ في
(من قطع يد رجل الخ) هذه
ثماني مسائل لان القطع اما
عمدا او خطأ ثم القتل كذلك
فصار اربعة ثم اما ان يكون
بينهما بره او لا يكون فصار ثمانية
فان كان كل منهما عمدا فان كان
بره بينهما اجتص بالقطع ثم القتل
وان لم يكن بره فكذا عند ابي
حنيفة لان القطع ثم القتل هو
المثل صورة ومعنى وعندهما
يقتل ولا يقطع فدخل جزاء
القطع في جزاء القتل وتحقق
هذا في اصول الفقه اهـ في
(وجبت دية فقط) فانه لما برئ
منهما لم يبق معتبر في حق
الارش وان بقيت في حق التعزير
في الاعتبار للعشرة وكذلك
كل جراحة اشد ملت ولم يبق
لها اثر عند ابي حنيفة وعن

بالصلح عن دمهما بالف فصالح فهي فصافان
ويقتل الجميع بالفرد والفرد بالجمع اكتفاء ان حضر
اولياؤهم وان حضر واحد قتل له وسقط حق البقية
* ولا تقطع يدا نبيد وان امرا سكيناً صلى يده فقطعها
معابل يضئان ديتها فان قطع رجل يمين رجلين
فلهما قطع عينه ودية يديه فان حضر امعاوان حضر
احدهما وقطع فلا آخر الدية * وصح اقرار العبد
بقتل العمد ويقص به * ومن رمى رجلاً عمدا فنفذ
الى آخر فمات اقتص للاول وعلى ما قلتمه الدية
للثاني

﴿فصل﴾

من قطع يدرجن ثم قتله اخذ بهما مطلقا ان تخالها
بره والا فان اختلفا عمدا وخطأ اخذ بهما لا ان كانا
خطأين بل تكفي دية وفي العمدتين يؤخذ بهما وعندهما
يقتل فقط * ولو ضرب مائة سوط و برئ من تسعين
ومات من هشة وجبت دية فقط وان جرحه وبقى
الاثر ولم يمت تجب حكومة عدل ومن قطع يده عمدا
فعفا عن القطع فان منه فعلى قاطعه الدية في ماله
وعندهما وعفو عن النفس وان عفا عن القطع وما
يحدث منه او عن الجنابة فهو عفو عن النفس اجاما

ابي يوسف في مثله حكومة عدول وعن محمد انه تجب اجرة الطبيب وثمان الادوية اهـ ﴿و﴾
(عفو عن النفس) حتى اذا مات بعد العفو بالسراية لا يضمن لان العفو في الضيف الى
القطع يراد به موجه لان نفس القطع لا يحتمل العفو وموجه احد الشئين ضمان الطرف
ان اقتصرو ضمان النفس ان برئ فوجب ان يتناول الجنابة الدية والمقتصرة وله ان هذا
عفو من غير حقه فيبطل كما قال لا قطع على علي فلان لانه لا يجب البراءة من النفس
وبالسراية تبين ان حقه في موجب النفس اهـ في

(والخطأ من ثلثة) أى من ثلث ماله لأن الدية مال يتعلق بها حق الورثة فالعفو وصية
للقاتل فيصح من الثلث أهق (والشج كالقطع) أى لو كان مكان
القطع شجرة فهو على الخلاف المذكور أهق (وعليها الدية في ماله)
هذا عند أبى حنيفة لأن العفو عن اليد إذا لم يكن عفواً عما يحدث منه كالترجيح على
اليد لا يكون ترجيحاً على ما يحدث ﴿٣٦٧﴾ منه أهق (مقداره في الخطأ) أى إن كان

القتل خطأ يرفع عن العقلة
مقداره مهر مثلها ولهم ثلث
ما ترك المبت وصية لأن هذا
تزوج على الدية أهق

(القود يثبت للوارث الخ)
أعلم أن ههنا طريقين
أحدهما طريق الخلافة
وهو أن يثبت الملك للوارث
ابتداءً بسبب الفعل في حق
المورث كما إذا تهب العبد فان
الملك يثبت ابتداءً للمولى
بطريق الخلافة عن العبد
لأن العبد ليس أهلاً للملك
أهق

(بعد عود الغائب) عند أبى
حنيفة خلافاً لهما فإنها
لا تعود عندهما وهذا أيضاً
تفريع على الأصل المتقدم
أهق

(لا تنزىم) أى أعادتها لأن القتل
خطأ فيه الدية وهى مال
وكذا الدين وهو من أهل

والعمد من كمال المال والخطأ من ثلثة والشج
كالقطع * وإن قطعت امرأة يد رجل فترجوها
على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية
في ماله إن عمداً وعلى عاقبتها إن خطأً وإن تزجها
على اليد وما يحدث منها أو على الجناية ثم مات
فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العقلة مقداره
في الخطأ والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث
سقط والافقذر ما يخرج منه وكذلك الحكم عندهما
في الصورة الأولى * ومن قطعت يده فمات بعدما
أقص له من الفاطع قتل فاطعه * ومن قتل له ولي
عمداً فخطع يد قاتله ثم عفا عن القتل فعليه دية اليد
* ومن قطعت يده فاقص من فاطمها ففسرى
إلى نفسه فعليه دية النفس خلافاً لهما فيهما

باب الشهادة في القتل واعتبار حاله

القود يثبت للوارث ابتداءً بطريق الإرث فلا يكون
أحدهم خصماً عن البقية فيه بخلاف المال فلو
أقام أحد اثنين حجة بقتل إيهما عمداً والآخر غائب
لزم أعادتها بعد عود الغائب خلافاً لهما وفي الخطأ
والسدين لا تنزىم * ولو برهن القاتل على عفو
الغائب فالخا ضر خصم ويسقط القود وكذلك

التحكك في الأموال كالحرم وهذا بالإجماع واجمعوا على أن القاتل يحبس لأمصارتهما والمتهم
يحبس واجمعوا أنه لا يفتنى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لأن المقصود من القصاص
الاستيفاء والحاضر لا يمكن من الاستيفاء بالإجماع كذا في الكفاي أهق
(ويسقط القود) لأنه ادعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص إلى مال ولا يمكنه إثباته
الأبواب المنع من الغائب فيقتصب الحاضر خصماً عن الغائب في الأثبات عليه بالينة فإذا
قضى عليه صار الغائب مقضياً عليه تبعاً له أهق

(وكذا لو قتل عبد رجلين) يعني اذا قتل عبدا بعد رجلين احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر اهـ (غرم القاتل له ثلث الدية) اي ان صدقهما الولي المشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية لانه اقره بذلك اهـ (ثم يأخذه منه) ولم اجد هذه البشارة في الكتب التي نقل منها ولعله في بعض كتب الهداية اهـ (بطلت) لان القتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والآلة تختلف ﴿٣١٨﴾ احكامها والمطلق يغير

المقيد فكان على كل مثل شهادة فرد فبطلت اهـ ق

(فله قتلها) اي المقرن لان كلا منهما اقربا نفرا ده بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب باتفراده بالقتل وتكذيب المقر له المقر في بعض ما اقربه لا يبطل اقراره في الباقي اهـ ق

(لفتا) اي بطلت الشهادة ان لان فيها تكذيب المشهوده الشاهد اهـ ق

(فاعتق فوصل) اي وصل اليه السهم فاعتق فبطلت قيمته عند ابي حنيفة وابي يوسف لانه وقت الرمي مملوك اهـ ق

(فاحرم فوصل فلا) اي فوصل السهم اليه فلا جراه عليه لانه وقت الرمي غير محرم اهـ ق

لو قتل عبد رجلين واحد هما غائب * ولو شهد وليا قصاص بعفو اخيهما لقت فان صدقهما القاتل فقط فالدية بينهما اثلاثا وان كذبهما فلا شيء لهما ولاخيهما ثلث الدية فان صدقهما اخوهما فقط غرم القاتل له ثلث الدية ثم يأخذ منه * وان اختلف شا هذا القتل في زمانه او مكانه او آتسه او قال احدهما ضربه بهما وقال الآخر لا ادري بما ذا قتله بطلت وان شهدا بالقتل وجهلا الآلة زمت الدية * ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلها ولو شهدا بقتل زيد عمرا واخران بقتل بكر ابيه وادعى وليه قتلها لفتا والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام فلورمي مسلما فارتد فوصل اليه خات نجب الدية خلافا لهما ولورمي مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء اتفقا * وان دعى عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا وعند محمد فضيل ما بين قيمته مريا وغير مري * وان رمى محرم صيدا فحل فوصل وجب الجزاء وان رماه خلال فاحرم فوصل فلا وان رمى من قضى عليه برجم فرجع شهوده فوصل لا يضمن * ولورمي مسلما صيدا فتعيس فوصل حل وفي المكس يحرم

﴿ كتاب ﴾

(لا يضمن) لانه وقت الرمي كان مباح الدم اهـ ق (وفي المكس يحرم) اي اذا رمى المجوسي صيدا ثم اسلم فوصل السهم الى الصيد لا يوكل لانه وقت الرمي كان مجوسيا وهذه المسائل كلها مفرعة على ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول كما مر اهـ ق

(كتاب الدييات) جمع دية مصدر ودى القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وفاؤها محذوفة كما في عدة اه ضرب (في بطونها اولادها) لما روى عن النبي عليه السلام انه قال في حجة الوداع الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل منها اربعون في بطونها اولادها ودية ﴿٣٦٩﴾ شبه العمد اغلظ فحبب ما قلناه اه ق

(في غير الابل) لان الشرع ورده وعليه الاجماع والمقدرات لاتعرف الاسما فليفظ بغيره حتى لو قضيه القاضي لا ينفذ قضاؤه اه ق

(ابن مخاض) هكذا قال ابن مسعود ورواه احمد وابوداود عن النبي عليه السلام وقال الشافعي يجب عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض اه ق (هذه الاموال) اي الابل والذهب والفضة عند ابي حنيفة لما روى من الاحاديث اه ق

(كل حلة ثوبان) ازار ورداه هو المختار قيل في زماننا قبض وسراويل قال في الاختصار اذا صالح الولي على اكثر من مائتي بقرة لم يجز اه ق (ولا تعلم فيها) اي في شبه

كتاب الدييات

الدية المظلمة من الابل مائة اربابا بنت مخاض وبنت لبون وحقاق وجذاع من كل جنس وعشرون وعند محمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها ولا تليظ في غير الابل وهي في شبه العمد * والمخففة وهي في الخطأ وما بعده من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اجناسا ابن مخاض وبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة من كل عشرون ولادية من غير هذه الاموال وقالا منها ومن البقر ايضا ماشا بقرة ومن الضم الفاشاة ومن الحلال ماشا حلة كل حلة ثوبان وكفارة شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام خربسا * وصح اعتاق رضيع احد ابويه مسلم لالجنين والمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل وللذمي مثل ما للمسلم

فصل

في النفس الدية وكذا في المارن وفي اللسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافشاء

العمد والخطأ لم يرد به نص اه ق (لا الجنين) اي لا يصح في عتق الكفارة المحل لانه لم تعلم حياته ولا سلامة اطرافه ولاه عضو من وجه فلا يدخل في مطلق الرقبة اه ق (في المارن) اي الدية وهو ما لان من الانف وفصل عن القصبة اه ق (او اداء اكثر الحروف) ولاند خيل الحروف الخلقية وهي الهمة والهواء والعين والاذن والحاء والخاء والاشغوية وهي الباء والميم والواو اه زيلعي ﴿٢٤﴾

(وفي الذكر وفي حشفته) أي الدية أما الذكر فلتعويث منفعة الوطئ واستمسك البول
ورمي الماء ودفقه والإيلاج الذي هو طريق الملوقة عادة أهق (وفي العينين الخ)
أي الواجب في كل اثنين مما في البدن دية كاملة لأن في تعويث الاثنين من هذه الأشياء تعويث
جنس المنفعة وإزالة الجمل على وجه الكمال أهق (من يداور رجل عشرها) أي
عشر الدية لأن في قطع جميع الأصابع الدية وفي قطع واحدة ﴿٣٧٠﴾ عشرها لقوله عليه

إذا منع استمسك البول وفي الذكر وفي حشفته وفي العقل
وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق وفي الهبة
إن أم تبت وفي شعر الرأس وكذا الحاجبان وفي الإهداب
وفي العينين وفي الأذنين وفي الشفتين وفي يدي المرأة
وفي اليدين وفي الرجلين وفي أشعار العينين وفي كل
واحد مما هو أثنان في البدن نصف الدية ومما هو أربعة
ربعها وفي كل أصبع من يداور رجل عشرها وفي كل
مفصل منها من مافيه مفصلان نصف عشرها
ومما فيه ثلاثة مفاصل ثلثه وفي كل سن نصف
عشرها * وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية
وإن كان قائما كيد شلت وهين ذهب صنوؤها

﴿فصل﴾

ولا قود في الشجاج الأفي الموضحة أن كانت عمدا *
وفيها خطأ نصف عشر الدية وهي التي توضح العظم
* وفي الهاشمة وهي التي تهشم العظم عشرها *
وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عشرها ونصفه *
وفي الآمة وهي التي تصل إلى أم الدماغ ثلثها وكذا
في الجائفة فإن تغذت فمها جائعتان ويجب ثلثاها وفي كل
من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدامعة وهي التي

السلام في كل أصبع عشر من
الأبل والأصابع كلها سواء
فلا تعتبر إلا زيادة فيها أهق
(نصف عشرها) أي يجب
نصف عشر الدية وهو خمس
من الأبل في قلع كل سن إذا
كان خطأ سواء كان ضررا
أو ثبته فانه قضى رسول الله
في الأمان بخمس من الأبل
في قلع كل سن أهق
(فصل) أي بيان أحكام
الشجاج هي جمع شجة وهي
في اللثة ما يكون في الرأس
والوجه فاما ما يكون في غيرهما
فيسمى جراحة أهق
(وفي الآمة) بتشديد الميم
وأم الدماغ هي الجلدة الرقيقة
التي تجمع الدماغ أهق
(ثشاها) لما روى عن أبي
يكر أنه حكم في جائفة تغذت
إلى الجانب الآخر بثلاثي الدية
ولأنها إذا تغذت صارت

جائفتين فيجب في كل واحدة منهما الثلاث أهق (الحارصة) تخرج
وهي التي تشق الجلد) أي ولا تخرج الدم وهي بمهملتين مأخوذة من حرص القصار الثوب
إذا شقه في الدق أهق

(وهي التي تسيل الدم) قال المرغيناني هي التي تدعى من غير ان يسيل منها دم وهو الصحيح اهـ ق (حكومة عدل) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم وهو قوله وفي الهاشمة وما بعده معطوف عليه داخل في حكمه وانما وجب حكومة العدل لانه لبس فيها ارش مقدر من جهة الشرع ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة عدل وهو مأثور عن ابراهيم النخعي ٣٧١ هـ وغيره اهـ ق (نصف الدية) لان

في كل اصبع عشرة من الابل فيكون في الخمس نخسون ضرورة وهو النصف والكف تابع لها فلا يؤثر زيادتها ولا نقصانها اهـ ق

(نصف الدية وحكومة عدل) اي عند هما وعند ابي يوسف ما زاد على الاصابع من اليد والرجل الى المنكب واصل الفخذ تبع فلا تزيد الدية لان ما لبس له ارش مقدر يكون تبعاً لماله ارش مقدر ولهما ان الساعد لا يتبع انكف ولا الاصابع ولا يمكن اهداره فيجب حكومة عدل اهـ ق

(ويدخل الاقل فيه) اي في الكثير لانهما جنايتان في محل وله ان الاصابع اصل والكف تبع فالاصل وان قل يستنبح الفرع وان جل اهـ ق

(فدية الاصابع) لان الاصابع اصل في التفويم ولاكثر حكم (ولحبة)

تخرج منه ما يشبه الدمع والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد والمتلاحة وهي التي تأخذ في اللحم والسحقاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها الشجعة حكومة عدل وعن محمد فيها الفصاص كاللوحضة والشجاج تختص بالوجه والرأس والجائفة بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم عبداً بلا هذا الاثر ومعه فاقص من قيمته وجب بنسبته من ديتهم يفتى وفي اصابع اليد وحدها اومع الكف نصف الدية ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل وفي كف فيها اصبع عشر الدية وان كان فيها اصبعان فخمسة ولا شيء في انكف وعندهما يجب الاكثر من ارش الكف ودية الا اصبع او الاصبعين ويدخل الاقل فيه وان فيها ثلاث اصابع فدية الاصابع وهي ثلاثة اعشار اجزاء وفي الاصبع الزائدة حكومة وهكذا في الشارب ولحبة الكوسج ودى الرجل وذكر الخصى والعين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسن السوداء وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم صحة ذلك بما يدل على ابصاره وتحرك ذكره

الكل فاستنعت الكف كما اذا كانت الاصابع قائمة بأسرها اهـ ق (الكوسج) اختلفوا في لحبة الكوسج والاصح انه ان كان على ذقنه شعرات معدودة فلبس في حلقها شيء لان وجودها يشبهه ولا يزند اهـ ق (اذا لم تعلم صحة ذلك) وقال الشافعي يجب دية كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاعضاء قالوا يجب الدية الكاملة اتفاقاً اهـ ق

(دخل ارش الموضحة في الدية) لان نفوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كالواوضحة فسات اهق (وتجيب الدية في الاخرى) وهو قول زفر والحسن اهق (وكذا الواجر الخ) وفي الكافي لو كسر نصف سن رجل فاسود ما بقي او اصفر او اجر او اخضر فلا قصاص في شيء من ذلك اجابا وتجب الدية اذا قانت منفعة المضغ والا فان كان السن بمبارى حال ﴿٣٧٢﴾ التكلم وتجب الدية ايضا

وكلامه ﴿ وان شج رجلا فذهب عقله او شمر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية ﴾ وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب بها عيناه فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين وعندهما القصاص في الموضحة والدية في العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فثلث اخرى وعندهما يقتص في المقطوعة وتجب الدية في الاخرى ﴿ ولو قطع من مفصلها الاعلى فثل ما بقي فلا قصاص بل تجب الدية فيما قطع وحكومة فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود باقيا بل دية السن كلها ﴾ وكذا الواجر او اخضر او اصفر ولو استودت كلها بضربة وهي قاتلة فالدية في الخطأ على الصاقلة وفي العمد في ماله ﴿ ولو قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها خلافا لهما وفي سن الصبي تسقط اجابا ﴾ وان عاد الرجل سنه المقلوعة الى مكانها فبني عليها اللحم لا يسقط ارشها اجابا وكذا لو قطع اذنه فالصقها فالتحمت ﴿ ومن قلع سنه فاقص من فالحها ثم ثبت فقلبه دية سن المقتص منه ويستأنى في اقتصاص السن والموضحة حولا ﴾ وكذا لو ضرب سنه فتمزقت فلو جله القاضى بجاء المضروب وقد سقطت سنه

كافى الوجه الاول والا فلا شيء وعلى هذا لا يبق كلام الكافي على اطلاقه وفي الخلاصة ايضا اختلف في الاصفرار واختار الدية كافي سائر الالوان اهق (سقط ارشها) لعدم فساد الثبت حيث ثبتت مكانها اخرى فلم تنف منفعة ولا الزينة اهق (خلافا لهما) فان عندهما عليه الارش كاملا لان الجنابة وقعت موجبة له والنسب ثبت نصبة جديدة مبتدأة من الله تعالى وله ان الجنابة قد زالت معنى ولهذا لو قلع سن صبي فثبت مكانها اخرى لا يلزمه شيء بالاجماع هذا اذا ثبت مثل الاولى واما ان ثبت معوجة فعليه حكومة عدل عندنا في حنيفة ولو ثبت الى النصف فقلبه نصف الارش

اهق (لا يسقط ارشها اجابا) اى يجب الارش على من قلع سن ﴿ فافا ﴾ ضيقه فرد صاحب السن سنه الى مكانها فبني عليها اللحم لا اعتبار له لان المروق لا تعود اهق (دية سن المقتص منه) لانه تبين انه استوفى بغير حق لان يجب فساد الثابت وام يفسد حيث ثبت مكانها اخرى فانعتبت الجنابة اهق

(يسقط الارش) عند ابي حنيفة لان الوجبة هذا الشين وقد زال ا هـ ق
 الا بعد البرء لما روى انه عليه السلام نهى ان يقتل من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه
 الامام احمد والدارقطني وهو حجة على الشافعي في قوله يقتل منه في الحال لتعق
 الموجب ا هـ ق (في مال القتيل) لقوله عليه السلام لا يعقل العواقل عمدا
 الحديث ا هـ ق ﴿٢٧٣﴾ (ولا حرمان ارث) لقول علي عمه وخطاه

سواه في مجنون صالح على رجل
 بسبب فضربه والصبي مظنة
 الرجة وحرمان الارث عقوبة
 ومما يلبس من اهلها والكفارة
 للآثم ولا ذنب لهما ا هـ ق
 (فعلى ما قلته غرة) بضم
 الغين المعجمة وتشديد الراء
 المهملة وغرة الشيء في اللغة
 خبره وقد تطلق ايضا على
 اول الشيء كما سمي اول الشهر
 غرة وسمى وجه الانسان غرة
 لانه اول شيء يظهر وفسرها
 شرعا بقوله وهي خمسة
 درهم لما روى عنه عليه السلام
 انه قال في الجنين غرة عبدا وامة
 قيمتها خمسة درهم وروى
 او خمس من مائة فتكون الغرة
 نصف حشر الدية وسمى
 الرقيق بها لانه غرة مائة لانه
 اى خياره وافضله كما مر
 ا هـ ق

(غرة ودية) اى فعلية دية

فاختلفا في سبب سقوطها فان قيل مضى السنة فالقول
 للضررب وان بعد مضيها فلا ضارب * ولو شج
 ر جلا فالصمت ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يصقط
 الارش وعند ابي يوسف يجب ارض الالم وهو حكومة
 عدل وعند محمد اجرة الطبيب * وكذا لو جرحه
 بضرب فزال اثره * وان بقي فحكومة عدل بالاجاع *
 ولا يقتل لجرح او طرف او موضع من الاربعة البعد البرء
 وكل عمد سقط فيه القود لشبهة قتل الاب ابنه
 فالدية فيه في مال القتال وعمد الصبي والمجنون خطأ
 وديته على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث فيه
 والمعنوه كالمجنون

فصل

ومن ضرب بطن امرأة فالتقت جنتنا ميتا فعلى
 عاقلة غرة وهي خمسة درهم * فالتقت القتم حيا
 فالتقت فدية * وان ميتا وماتت الالم فغرة ودية *
 وان ماتت فالتقت حيا فالتقت فدية وديته وان ميتا
 فدية فقط * وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث
 منه الضارب * وفي جنين الامة نصف عشر قيمته
 لو ذكرا وعشر قيمته لو انثى وعند ابي يوسف
 ان نقصت الالم ضمن نقصانها والا فلا ضمان
 عليه فان ضربت فمروا سبدها حملها فالتقت

بقتل الالم وغرة الجنين والاصل فيه حديث المقررة كنت بين جارتين لي فضربت
 احدهما الاخرى بعمود مسلح فالتقت جنتنا فالتقت فدية رسول الله على عاقلة
 الضاربة كذا في الكافي ا هـ ق (فديتها فقط) وقال الشافعي تجب الغرة مع
 الدية لان الجنين مات بضربه ظاهرا ولنا ان موت الالم سبب لموته ظاهرا لان حياته بمحتاجها
 فيتحقق بموتها فلا يكون في معنى ما ورد به النص ا هـ ق

(كأن الخلق) أي الجنين الذي استبان بعض خلقه كأن الخلق فيما ذكر من الأحكام
 اهـ في (وان باذنه فلا) أي فلا تجب لعدم التعدي ولو امر امرأه ففعلت
 ذلك لأن ضمن المأمورة اهـ في (أو جرحنا) الجرح من د خيل أي لبس يجرى
 وقد اختلف فيه فقيل هو البرج وقيل مجرى ما يركب في الحائط اهـ في (ان لم يضر
 بهم) أي بالصلاة ان كان الطريق واسما بحيث ﴿٣٧٤﴾ لا يضر ذلك بالسلامة

اهـ في (بسقوطها فيهما) أي في الطريق الدام والخاص لأنه
 مسبب بالتلف متعدد بشغل الطريق اهـ في (فالتصمان على من أحدثه)
 المراد بالتصمان وجوب الدية في المقتلة كما صرح به العيني وغيره اهـ في (على من أحدثه) لأنه هو
 المتعمد في السبب دون العاثر

باب يحدث في الطريق

من أحدث في طريق العامة كنيقا وميزابا أو جرحنا أو دكنا أو سمه ذلك ان لم يضر بهم ^{وكل} منهم نزعهم وفي الطريق الخاص لا يضره ^{بلاذنه} الشركاء وان لم يضر بهم وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها فيهما وكذا لو عثر بنقضه انسان * وان وقع العاثر على آخر فانا بالتصمان على من أحدثه لاصلي لما أثر وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان طرفه الخارج ضمن كمن حفر بئرا أو وضع حجرا في الطريق قتل به انسان وان تلف به بهيمة ^{حجوان} فضاها في ماله * والقاء الزاب واتخاذ الطين كوضع الخمر والخشبة ونحو ذلك * وهذا اذا فعله بلا إذن الإمام * فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان * ولو مات الواقع في البئر جوعا أو غما فلا ضمان على حافره وان بلا إذن * وعند محمد عليه الصلوة والسلام * وكذا عند

حيث ازالة المسكة فاما اذا طرأ عليه سبب آخر لا هلاك ولا صنع للمخاف فيه ﴿ابن﴾ فلا يضاف اليه اهـ في (وعند محمد عليه الصلوة والسلام) في الوجهين لان ذلك إنما يحدث بسبب الوقوع في البئر إذ لو لاه لكان النزع عام قريابته والحكم يضاف الى السبب بغير واسطة تارة وبواسطة أخرى

(في الغم) أي عليه الضمان في الغم لانه لا سبب للغم سوى الوقوع لافي الجوع لان الجوع لا يختص بالبرأه في (على البائع) ولا شيء على المشتري لانه

ما حدث في الطريق شيئا وقد كرهناه في

(لا يضمن) لان حكم الفعل قد انتسخ بالعمول من ذلك الموضع الى موضع آخر وهذا اذا لم يكن في اليوم ربح فان كان فيه ربح فهو ضمان ايضا لانه كان عالما حين القاء ان الربح تذهب من موضع الى موضع فهو ضمان ايضا فلا يتسخ حكم فله لذلك بل جعل كالباشرا في

(خلافا لهما) فانه لا يضمن عند هما لان القرية لا تنقيد بشرط السلامة ويستوى فيها اهل المجد وغيرهم وبه قالت الائمة الثلاثة اه في (هو لابس) قيد باللبس لانه ان كان حاملا له فسقط على انسان فعطب به ضمن اه في (لاجل الصلاة الخ) وذكر

اي يوسف في الغم لافي الجوع * وان وضع حجر افقها آخر ضمان ما تلف به على الثاني * ولو اشترع جناحا في دار ثم باعها فضمان ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة في المدر يق ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فتركها المشتري فضمان ما تلف بها على البائع * ولو وضع في الطريق حجرا فاغرق شيئا ضمنه * ولو اغرق بعد ما حركته الريح الى موضع آخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه * ولا يضمن من جل شيئا في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا او قديلا او حصية الى مسجد غيره بلا اذن فعطب به احد خلافا لهما وكذا لو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حبه لا يضمن اجاها وكذا لو تلف شيء بسقوط رداء هو لابس * ومن جالس في المسجد غيره وصل فعطب به احد ضمنه خلافا لهما * ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او لقراءة القرآن او نام فيه في اثناء الصلاة وبين ان يرفيه او يقعد الحديث ولا بين مسجد حبه وغيره اما المعتكف فقبيل على هذا الخلاف وقبل لا يضمن بلا خلاف * وفي الجالس مصليا لا يضمن اجساعا وان من غير اهله * ولو استأجر رب الدار

شمس الائمة ان الجالس لا ينظر ارا الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد اه في
الخلاف السابق اه في

(ان قبل فراغ علمهم) لان التلف بفعلهم اذ السقوط لتقصير منه في الامساك
ا هـ ق (وان بعده فعله) اي الضمان استحسانا ٣٧٦ وفي القياس هذا

كلاول لانهم بانسروا الاحداث
ذلك في الطريق وصاحب
الدار ممنوع من احداثه وانما
يعتبر امره فيما له ان يفعل
بنفسه ا هـ ق
(واستوعب الطريق) لانه
متعد بالحاق الضرر بالمارة
ا هـ ق
(لايضمن) لانه ممن ضروريات
السكنى كما في الدار المشتركة
ا هـ ق
(وكذا ان رش الخ) اي وكذا
لايضمن الراش لانه يجسد
موضعا للمرور ا هـ ق
(فالضمان على الاجبر) لفساد
الامر بخلاف الفناء لانه لايباح
له فيما يئنه وبين ربه احداث
مثل ذلك في فائه اذا كان
يتضرر به غيره وقد جرت
العادة بذلك في بلاد المسلمين
فاعتبر امره ولكن لما كان الفناء
غير مملوك له صح تقييده بشرط

عجلة لاخراج الجناح او الظلة فتلف به شيء فالضمان
عليهم ان قبل فراغ علمهم وان بعده فعله
ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما عطب به وكذا
ان رشه بحيث يزلقي او نوضا به واستوعب الطريق
وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من
اهلها او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان
رش مالا يزلقي عادة او بعض الطريق فتعبد للمار
المروور عليه ووضع المشية كالرش في استيعاب
الطريق وعلمه وان رش فناء حاتوت باذن صاحبه
فالضمان على الامر استحسانا كما لو استأجره لبيتي او
في فناء حاتوته فتلف به شيء بعد فراقه ولو كان
امر به بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجبر
ولو كنس الطريق لا يضمن ما تلف بموضع
كنسه ولو جمع الكناسة في الطريق ضمن ما تلف
بها * ولا ضمان فيما تلف بشيء فعل في الملك او في
فئانه فممن حق التصرف بان لم يكن للعامة ولا مشتركا
لاهل سكة غير نافذة وان استأجر من حفره في غير
فئانه فالضمان على المستأجر ان لم يعلم الاجبرانه
غير فئانه * وان علم فعلى الاجبر * وان قال هو ضائي
وابس لي فيه حتى الحفر فالضمان على الاجبر قياسا

السلامة ا هـ ق (ولا ضمان فيما تلف بشيء الخ) لانه غير متعدد اما اذا
كان لجماعة المسلمين او مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فعليه الضمان لانه منسب متعدد
كذ في الهداية ا هـ ق

(فتعمد احد المروور عليها الخ) بان كان بصيرا ويجد موضعا آخر للمروور فانه صار متعمدا
فنسب التلف اليه دون المسبب وصار كأنه اتلف نفسه فاما اذا لم يعمد بان كان اعمى
او مريلا فان الباقي يضمن اذا وضعها بغير اذن الامام فاما اذا وضعها باذنه فلا يضمن اهـ في
(ضمن) والقياس ان لا يضمن لانه لا صنع له فيه مباشرة ولا مباشرة بشرط هو متعمد فيه
لان البناء كان في ملكه والميلان وشغل ٢٧٧ الهواء ليس من فعله فصار كما لو كان قبل

الاشهاد حتى لو مال حائط
لصغير فاشهدوا على ابيه او
وصيه فسقط واتلف شيئا
كالضمان في مال الصبي لان

الاشهاد على الاب والوصي
كالاشهاد على الصبي لانهما
يقومان مقامه في امكان هدم
الحائط فصار التقدم اليهما
كالتقدم اليه بعملان للصبي

اهـ في
(و العبد التاجر) سواء كان
عليه دين او لاولاد ولاية النفس
له وما تلف بالسقوط ان كان
مالا فضمانه في رقبته حتى يباع
فيه وان كان نفسا فعلى عاقلة
المولى لان الاشهاد من وجهه على
المولى اهـ في

(وسلمه الى المشتري اولا) كذا
في الكافي ولبس في الهداية
لفظ اولا اهـ في
(فسقط) اي الحائط بعد البيع
تلف به مال او نفس وانما لم
يضمن لان الجناية بترك الهدم

وعلى المستأجر استخسانا * ومن بنى قنطرة بغير
اذن الامام فتعمد احد المروور عليها فغصب فلا ضمان
على الباقي

فصل

ان مال حائط الى طريق العامة فيطوب ربه بنقصه
من مسلم او ذمي واشهد عليه في بنقصه في مدة يمكن
تقصم فيها فلتلف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس
وهو المالك وكذا لو طوب به من يملك نقصه
كأب الطفل ووصيه والراهن بفك الرهن والمبد
التاجر والمكاتب * ولا يضمن ان ياعه بعد الاشهاد
وسلمه الى المشتري اولا فسقط ولان طوب به من
لا يملكه كالمترهن والسناجر والمودع وان بناء ما مثلا
ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالب بنقصه
كما في اشراع الجناح ونحوه * وان مال الى دار رجل
فالطلب لربها والسالكينها فيصم تأجيله وباراؤه
* ولا يصح التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من
الخاص او المشهد * ولو كان الحائط بين خصة
فاشهد على احدهم ضمن خمس ما تلف به وعندهما
نصفه * وان حفر احد ثلاثة في دارهم لهم بئر
بغير اذن شريكه او بنى حائطا ضمن ثلثي ما تلف به
وعندهما نصفه

مع تمكنه وقد زال بالبيع اهـ في (وعندهما نصفه) في المسئولين لان ما تلف به
ينصب من اشهد عليه معتبرا لانه صار جانيا وما تلف ينصب من لم يشهد عليه هدر
فصار كما لو جرح رجلا ولدغته عقرب ونهشته حية فأت من ذلك فانه يضمن الجراح
للنصف وفي مسألة البئر كان تلف النفس بالحفر في ملكه وفي ملك غيره فالقسم نصفين اهـ في

(ما وطلت دابته الخ) لان الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن لانها ليست من ضروريات السير وهو مقيد بشرط اه ق
(لامانفتحت) اى ضربت وهو بالخاء
المهملة من باب فعل يفعل بالفتح فيهما اه ق (يضمن النجعة ايضا) فكل موضع
يضمن فيه الراكب يضمن فيه السائق والقائد لانهما متسببان كالراكب في غير
الوطى فيجب عليهما الضمان بالتمدى كالراكب وهذا الحكم مطرد ﴿٣٧٨﴾ ومنعكس

باب جنابة البهجة وعليها

يضمن الراكب ما وطلت دابته او اصابته يدها
او رجلها او رأسها او كبدت او خبطت او صدمت
لامانفتحت رجليها او ذنبها الا اذا اوقفها ولا ما عطب
بروتها او بولها سائرته او موقفة لاجله * فان اوقفها
لالاجله ضمن ما عطب به * فان اصابته يدها
او رجلها حصة او ناة او اثار غبارا او حجر اصغرا
فقفا عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كبيرا ضمن *
ويضمن القياد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في
الصحيح وقيل يضمن النجعة ايضا ولا كفارة عليهما
ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الراكب * وان اجتمع
الراكب والقائد والراكب والسائق فالضمان عليهما
وقبل على الراكب وحده * وان اصاب قدم فارسا
او ماشيانا فمات ضمن عاقلة كل دبة الاخر * وان
تجاذبا جلا فاقطع فماتا فان وقعا على ظهرهما
فهما هدر * وان على وجههما فعلى عاقلة كل دبة
الاخر * وان اختلفا فدبة من على وجهه على عاقلة
من على ظهره * وان قطع آخر الجبل فماتا
فدتيهما على قلته وان ساق دابة فوق سرجهما
او غيره من ادواتها على الانسان فمات

في الصحيح اه ق
(ولا كفارة عليهما) اى على
القائد والسائق اه
(فالضمان عليهما) اى على
عاقلة السائق والقائد
لاستوائيهما في السبب هذا
اذا كان السائق في جانب من
الابل اما اذا كان في وسط الابل
واخذ زمام واحد يضمن هو
وحده ما عطب بما هو خلفه
ويضمنان ما تلف بما هو قدماه
لان القائد لا يقود ما خلف
السائق لانقسام الزمام اه ق
(على الراكب وحده) لانه
مباشر على ما قدمنا والسائق
متسبب والاضافة الى المباشر
اولى وجميع هذه ان كان الهالك
آدميا فالدبة على العاقلة لانها
تصل الدبة في الخطأ تخفيفا
على القاتل مخافة
استئصال ماله وهذه
دون الخطأ في الجنابة
فكانت اولى بالتخفيف اه ق

(فهما هدر) لان موت كل واحد منهما مضاف الى فعله وقوة نفسه لا قوة صاحبه * يضمن
اه ق (على عاقلة من على ظهره) لانه مات بقوة صاحبه وهدر دم الذي
وقع على ظهره لانه مات بقوة نفسه اه ق (فدتيهما على قلته) اى عاقلة
القاطع لانه مضاف الى فعله وهو القاطع فكان سببا اه اختيار

(ضمن) لانه متعد في هذا السبب لان الوقوع بتفسيره وهو ترك الشد والاحكام في الشد
 بمصارفاته القاء على الطريق بينه ا هـ ق (وكذا قائد قطار الخ) لان القائد عليه حفظ
 القطار كالسائق وقد امكنه التهرز عنه فصار متعديا بالتقصير فيه ا هـ ق
 (ضمن عاقلة القائد الخ) لانه يمكنه صيانة القطار على ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا
 وفي السبب الدية ا هـ ق ﴿٢٧٩﴾ (ضمن ما اصاب في فوره) لانه الحامل فاضيف الفعل
 اليه فادام في فوره فهو سائق

له حكما فيلحق بالسوق
 ا هـ ق

(او نخسها) نخس الدابة اذا
 طمنها بعود ا هـ ق

(ضمن هو) اي الضارب
 او الناحس ا هـ ق

(فعلها) اي يكون الضمان
 على الراكب والناحس

نصفين لانه متعد في الايقاف
 ايضا ا هـ ق

(فضمنه على عاقلة الناحس)
 لانه متعد في سببه وفيه الدية

على العاقلة ا هـ ق
 (فديته عليهما) لان سيرها

في تلك الحالة مضاف اليهما
 والاذن يتناول فعله السوق ولا

يتناوله من حيث انه اتلاف
 فن هذا الوجه يقتصر عليه

والركوب وان كان هلة للوطي
 فالنخس ليس بشرط اهذه

الهلة بل هو شرط او هلة للسير
 والسير هلة للوطي ولهذا لا يرجع صاحب الهلة كمن جرح انسا فوقع في بئر حفها غيره

على قارعة الطريق ومات فالدية عليهما لما ان الحفر شرط وجود هلة اخرى دون
 هلة الجرح ا هـ ق هداية (في الاصح) لانه لم يامر بالابطاء والنخس

ينفصل عنه وقيل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعل يامر
 ا هـ ق (لا يرجع عاقلة الصبي ا هـ ق) فان عاقلة الصبي لا يرجعون بما غروا وعلى الامر
 ا هـ ق (وكذا الحكم في نخسها) لان الفعل مضاف الى الناحس ا هـ ق

ضمن وكذا قائد قطار وطي يعبر منه انسانا ذات
 فانفس على عاقلة والمال في ماله وان كان مع القائد
 سائق فالضمان عليهما * فان ربط بعير على
 قطار بعير على قائد فوطب به انسان ضمن عاقلة
 القائد الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابط * ومن
 ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره *
 وفي البعير لا يضمن وان ساقه * وكذا في الدابة والكلب
 ان لم يسبق او ان غلبت بتفسيها لبل او نهارا ما اصاب
 ما لا اوتفسا * ومن ضرب دابة عليها راحك
 او نخسها فنفخت او جهرت يديها احدا او نفرت
 فصدته فمات ضمن هو لا الراكب ان فعل ذلك حال
 لسير * وان اوقفها الا في ملكه فعليهما * وان نفخت
 الناحس فدمه هليل * وان لقت الراكب فضمانه
 على عاقلة الناحس * وان فعل ذلك باذن الراكب
 فهو كفعل الراكب لكن ان وطئت احدا في فورها بعد
 النخس بالاذن فديته عليهما * ولا يرجع الناحس
 على الراكب في الاصح كالوامر صيا يستمك على دابة
 بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة الصبي بما
 غرموا من الدية على الامر وكذا لو تناول الصبي سلاحا
 فقتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعه قائد او سائق

والسيرة هلة للوطي ولهذا لا يرجع صاحب الهلة كمن جرح انسا فوقع في بئر حفها غيره
 على قارعة الطريق ومات فالدية عليهما لما ان الحفر شرط وجود هلة اخرى دون
 هلة الجرح ا هـ ق هداية (في الاصح) لانه لم يامر بالابطاء والنخس
 ينفصل عنه وقيل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الابطاء لانه فعل يامر
 ا هـ ق (لا يرجع عاقلة الصبي ا هـ ق) فان عاقلة الصبي لا يرجعون بما غروا وعلى الامر
 ا هـ ق (وكذا الحكم في نخسها) لان الفعل مضاف الى الناحس ا هـ ق

(ماقتصها) لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعتبر فيه الا نقصان قبل شاة القصاب
 لقولان الحكم في جميع الشاة والدجاجة كالشاة اهـ ق (ربع القيمة) لما روى له
 عليه السلام قضى في عين الدابة ربع القيمة وهكذا قضى عمر لان اقامة العمل بها انما
 يكون باربعة اعين عيناها وعينا المستعمل لها فصارت كأنها ذات اعين اربعة فيجب
 الربع بقوات احداها اهـ ق (لومحلا للدفع) ٣٨٠ بان كان قنا وهو الذي

لم يتعدله شيء من اسباب
 الحرية كالتيدير وامومية الولد
 والكتابة وسببها اهـ ق
 (لو غير محل له) بان انعقد له
 شيء مما ذكرنا اهـ ق

(حالا) سواء كانت الجنابة
 على حرا وعبد في النفس او فيما
 دونها واحتز بقوله خطأ عن
 العبد لكن انما يفيد التقييد اذا

كانت على النفس واما اذا
 كانت على الاطراف فلا يفيد
 التقييد به اذ لا يجزى

القصاص فيها بين العبد
 ولابن الاحرار والعبد ثم
 لا فرق بين ان يكون المولى
 قادرا على الارش او لم يكن عند
 ابن حنيفة وعندهما لا يصح
 اختياره الفداء اذا كان مغلسا

الارضى الاولياء اهـ ق

(فالحكم كذلك) اى كان حكم
 الجنابة الثانية حكم الاولى بعد
 الفداء لانه لما خلاص من الجنابة
 بالفداء جعلت كأن لم تكن وهذا

وان نجسها شيء منسوب في الطريق فالضمان
 على من نجسه ولا فرق بين كون الناجس صيدا
 او يلقا وان كان عبدا فالضمان في رقبته * وجميع
 مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان الهالك
 ادبيا فالدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال
 الخاني * ومن فدا عين شاة قصاب ضمن ماقتصها
 * وفي عين الفرس او البغل او الجار او بغير الجزار
 او بقرته ربع القيمة

باب جنابة الرقيق وتخليه

جنابات المملوك لا توجب الادفعا واحدا ولو محلا للدفع
 ولا يجب غير قيمة واحدة لو غير محل له * فلو جنى
 عبدا خطأ فان شاء مولاه دفعه بهاء بملكه ولها وان
 شاء فداءه بارشها حالاً فان مات العبد قبل ان يختار شيئا
 بطل حق المجنى عليه وان بعد ما اختار الفداء لا يسطل
 فان فداءه فمضى فالحكم كذلك وان جنى جناتين دفعه
 بهما فيقسمانه بنسبة حقوقهما او فداءه بارشهما
 فان باعه او وهبه او اعنته او دبره او استولدها غير طام
 بهما ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان طام بها ضمن
 الارش كالموعلق عنقه يقتل زيد او رميه او شقه ففعل
 وان قطع عبيد حر عدا فدفع اليه فاعتقه فمضى فاعبد

ابتداء جنابة فيجب الثانية الدفع او الفداء اهـ ق (بارشهما) لان تطلق الاولى * صلح
 برقبته لا يمنع تعلق الثانية بهما كالديون المتلاحقة لا ترى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة
 بحق المجنى عليه الاولى اولى ان لا يمنع وان كانوا جاعة يقيمون العبد المدعوع على قدر
 حصصهم وان فداءه بجميع اروشهم لما ذكر من تعلق الثانية بهما اهـ ق (ضمن الارش)
 فان المولى قبل هذه التصرفات كان مخيرا بين الدفع والفداء ولم يبق محلا للدفع بلا علم
 المولى بالجنابة لم يصح مختارا للارش اهـ ق

(لو كان القاطع حراً) قبل ذكر في بعض نسخ الجامع الصغير رجل قطع يذبح عدا
فصالح المقتطوع يده على عبد ودفعه اليه فاعتقه المقتطوع به ثم مات من ذلك فالعبد صالح
بالجنسية وان لم يعتقه رده على مولاه وقيل للاولياء اما ان يقتلوا واما ان يبعثوا فاتفق
الجواب واختلف السؤال اه في (ولو جئت لا يدفع الخ) والفرق
ان الدين وصف حكيم ٣٨١ واجب في ذمتها متعلق برقبتهما استبقاء فبسرى الى الولد

كولد المهرونة اه في

(فلا شيء له) اي لهذا الرجل
المقرانه لما اقران مولاه اعتقه
فقد اقرانه لا يستحق على
المولى دفع العبد ولا الفداء
بالارض اه في

(لا يضمن الاشياء بعينه) وهو
القياس لانه ينكر الضمان باسناده
الفعل الى حالة معهوده منافية
للعضمان اه في

(على عاقلة القتال) وهو
الصبي لانه هو القاتل حقيقة
وعبد وخطأه سواء فوجب
الدية على عاقلة القتال
اه في

(ورجعوا على العبد بعد عتقه)
لانه هو الذي اوقعه في هذه
الورطة وعدم الاعتبار قبل
العتق كان لحق المولى وقد زال
لانتصان اهلية اه في
(لا على الصبي الا امر) لانه

صالح بالجنسية * وان لم يكن اعتقه يرد على سيده ففاد
او يعني وكذا لو كان القاطع حراً فصالح المقتطوع
على سيده ودفعه اليه فان اعتقه ثم سرى فهو صالح
بها * وان لم يعتقه فسرى رد واقيد * وان جنى
مأذون مديون خطأ فاعتقه غير عالم بها ضمن رب
الدين الاقل من قيمته ومن دينه ولو بالجنسية الاقل
من قيمته ومن ارشها * ولو ولدت مأذونة مديونة يباع
معها في دينها ولو جئت لا يدفع في جنائتها ولو اقر رجل
ان زيدا حر رعبه فقتل ذلك العبد ولي المقر خطأ
فلا شيء له * وان قال معتق فقتل احازيد قبل عتق
وقال زيد بل بعده فالقول للمعتق * وان قال المولى
لامه اعتقها قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعده
فالقول لها وكذا كل ما يال منها الا الجماع والغلة
وعند محمد لا يضمن الاشياء بعينه يؤمر رده اليها
* ولو امر عبد بحجور او صبي صبياً بقتل رجل فقتله
فالدية على عاقلة القتال ورجعوا على العبد
بعد عتقه لا على الصبي الا امر * ولو كان
ما مور العبد مثله دفع السيد القتال او فداءه
ان كان خطأ او المأور صغيراً * ولا يرجع
على الامر في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد
عتقه بالاقل من قيمته ومن الفداء وان كان

قاصر الاهلية وفي شرح الزيادات لا ترجع العاقلة على العبد ايضا اذ لان هذا ضمان
جنابة وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لكان الحجر وهذا اوفق
للقواعد اه (ومن الفداء) عبارة الجامع الصغير وليس على الامر ولا على
عاقلة شيء وقال الفقيه ابوالبث في شرحه يعني لاشئ عليه في الحال ولكن يجب عليه بعد
العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزيادات وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لانه لما امر بالقتل
حتى قتله صار خاصباً ومرجع هذا الغصب الى القول فصار كالاقرار منه بالغصب فلا
يؤاخذ به الا بعد العتق هكذا نقله الفقيه ابوالبث اه في

(الآخرين) وهما الوليان اللذان لم يعرفوا اهق (أوفدى بدينه لهما) لانه لما
 صفا احد ولى كل منهما سقط القصاص وانقلب حالا وقد سقط نصيب العاقين وهو
 النصف فاما ان يدفع نصفه او الدية الواحدة اهق (عولا) اي بطريق
 العول لان حقهم في الدية كذلك فيضرب وليا الخطأ بمشرة الاف ويضرب غير العاق
 من ولى العمد بخمسة الاف وهذا عندنا في حنيفة * ٣٨٢ اهق (وقبل محمد مع الاماء)

وعداو المأمور كبير القرض وان قتل عبد حر في لكل
 منهما ولى ايان فعدوا احد ولى كل منهما دفع نصفه
 الى الآخر بن أوفدى بدينه لهما * وان قتل
 احدهما عداوا الآخر خطأ فعدا ولى العمد فدى
 بدينه لول الخطأ ونصفه لياحد ولى لعمدا ودفع
 اليهم يقتسمونه اثلاثا وعولا * وعندهم ارباها من اذمة
 وان قتل عبد لاثنتين قريالهما فعدوا احدهما
 بطل الكل وقال يدفع العاق نصف نصيبه الى الآخر
 او ينفقه بربع الدية وقيل محمد مع الاماء اعظم بزرور

فصل في جناية رقيق

دية العبد قيمته فان كان قدر دية الحر او اكثر نقصت
 عن دية الحر عشرة دراهم * وكذا لو كانت قيمة
 الامة كدية الحر او اكثر وفي الغصب تجب القيمة بالغة
 ما بلغت * وما قدر من دية الحر قدر من قيمة
 الرقيق ففي يده نصف قيمته * ولا يزداد على خمسة
 آلاف الا خمسة * ومن قطع يد عبد عدا
 فاعتق فصرى اقتص منه ان كان وارثه سيده
 فقط والا فلا وعند محمد لا قصاص اصلا وعليه
 ارش اليد وما يقصه الى حين العتق * ومن قال لعبد
 احدا كرا فشقها فبين العتق في احدهما فارشها له

وفي الهداية ذكر في بعض
 النسخ قول محمد مع ابى حنيفة
 وفي اكثرها مع ابى يوسف
 انتهى والمراد ببعض النسخ
 نسخ الجناح الصغير اهق
 (فصل) اي في بيان
 ما يوجب بقتل العبدية العبد
 (نقصت عن دية الحر) اظهارا
 لانحطاط رتبة الرقيق من الحر
 وعند ابى يوسف تجب قيمة
 العبد بالغة ما بلغت اهق

(والا فلا) اي وان لم يكن
 الوارث السيد فقط بل يكون
 له وارث آخر لابقا دبالا نفاق
 لانه ان اعتبر حالة الجرح
 فالمسحق السيد فقط وان
 اعتبر حالة الموت فلا ورثة
 فيحقق الاشياء فيتعذر فلا
 يجب عليه وجده يستوفى اهق
 (الى حين العتق) لان سبب
 الولاية قد اختلف لان سبب
 الملك على اعتبار حالة الجرح

فالمسحق السيد فقط والولاية بالولاء على اعتبار حالة الموت فنزل اختلاف السبب *
 منزلة اختلاف المسحق فيما لا يثبت بالشبهة او فيما يحاط فيه ولهما ان المالة معتبرة في
 حق الاطراف وانما تسقط في حق الذات فقط وحكم الاحوال ما ذكرنا في الحرق الفاحش
 وله ان المالة وان كانت معتبرة فالادمية مهدرة والعمل بالشبهين اوجب اهق
 (فارشها له) اي السيد يلعن ان اليان اظهارا من وجه وان شاء من وجده وبعد
 الشجة ينسج محلا للانشاء فاعتبر انشاء فكاه اعتق وقت لبيان اهق

(فقمة العبدین) لانه ما بعد الموت لا يتبع محلا للبيان فاعتبر اظهرا ارمحضا فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت قيمتها تجب قيمة كل واحد منها ودية الآخر اهـ في (ضمن السيد) ٣٨٣ ﴿ اذ لاحق اولى الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من العيين

وفيها تقوم مقامها

اهـ في

(ان دفعت اليه بقضاء) اذ

لبس في جنايته الاقيمة واحدة

ولا شيء على المولى لانه مجبور

على الدفع اهـ في

(والا) اي وان دفعت اليه

بلاقضاء اهـ في

(بكل حال) ولا شيء على

المولى لانه حين دفع لم تكن

الجناية الثانية موجودة

وقد دفع كل الحق الى مستحقه

وصار كما اذا دفع بالقضاء وله

ان الثانية مقارنة للاولى من

وجه اهـ في

(باب غصب العبد الخ) اي

في بيان احكام ذلك

(والجناية في ذلك) اي فجاذر

من العبد والعبي الخ اهـ في

وان قتل فله دية حر وقيمة عبد ان القاتل واحد

﴿ وان قتل اكثر واحد فقمة العبدین ﴾ ومن فقا على

عبد فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه

ولا شيء له ﴿ وعندهما ان امسكه فله ان يضمه

نقصانه

﴿ فصل ﴾

وان جنى مذهب او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة

ومن الارش ﴿ فان جنى اخرى شارك في الثانية

ولى الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضاء والا

فان شاء اتبع ولى الاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما

يتبع ولى الاولى بكل حال ﴿ وان اعتق المولى المدبر

وقد جنى جنائيات لا يلزمه الاقيمة واحدة وان اقر

المدبر بجناية خطأ لا يلزم شيء في الحال ولا بعد

هتفه

﴿ باب غصب العبد والعبي والمدبر والجناية في ذلك ﴾

ولو قطع سيده عبده فغصب فاته من القطع في يد

الغاصب ضمن قيمته مقطوعا ﴿ وان قطع سيده

يده عند الغاصب فاته برى الغاصب ﴿ ولو

غصب محجور مثله فاته في يده ضمن ﴿ ولر غصب

مدبر فجنى عند غاصبه ثم عند سيده او بالعكس ضمن

(ت في يده ضمن) لان المحجور مؤاخذا بما له فان كان الغصب ظاهرا يباع بيه اهـ في

(لا يدفعه ولا يرجع ثانيا) لانه عوض ما اخذ ولي الجناية اولى فلا يدفع اليه لئلا يجتمع البدل
والبدل في ملك شخص واحد ولهما ان حق الولي في جيع القيمة لانه حين جنى في حقه
لا يزاحه احد فيستحق كلها اهق

﴿ ٣٨٤ ﴾

(فيه خلاف محمد) اي
لو غضب مدبرا فجنى عنده ثم
رده على المولى ثم غضبه ثم جنى
عليه مرة اخرى فعلى المولى
قيمه بينهما نصفين لانه منع
رقبة واحدة بالتسدير فيجب
عليه قيمة واحدة ثم يرجع تلك
القيمة على الغاصب لان
الجنابتين كانتا في يده فبدفع
نصفهما الى الاول ويرجع به
على الغاصب ثم قيل هذه
المسئلة على الاختلاف كالاولى
وقبل على الاتفاق
ا ه ق
(فعلى ما قلته ديه) والقياس
ان لا يضمن في الوجهين وهو
قول زفرو الشافعي لان
الفص في الحر لا يهتق وجهه
الاستحسان ان لا يضمن
بالفص ولكن يضمن بالاتلاف
وهذا اتلاف تسيياله تعلقه
الى مكان الصواعق والحيات

سببه قيمته لهما ويرجع بنصفها على الغاصب ودفع
الى رب الاول في صورة الاولى ثم يرجع به ثانيا عليه
وعند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا * وفي صورة
الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع * واليقن
في الفصلين كالمدير الا ان يدفعه في المدير يدفع القيمة *
وحكم تكرار الرجوع والدفع كما مر في المدير اختلافا
واتفاقا * ولو غضب رجل مدبرا مرتين جنى عنده في
كل منهما افرم سببه قيمته لهما ويرجع بهما على الغاصب
او دفع نصفها الى ولي الاول ويرجع به عليه ثانيا اتفاقا وقبل
فيه خلاف محمد * ومن غضب مسلحا حرا فقات في
يده فجاءه او يحمي فلا شيء عليه * وان مات بصا عفة
او نهش حية فعلى ما قلته ديه ولو قتل صبي عبدا
مودعا عنده ضمن عاقلته وان اكل طعاما واتلف مالا
اودع عنده فلا ضمان خلافا لابي يوسف * ولو اودع
عند عبد مجبور مالا فاستهلكه ضمن بعد العتق
لا في الحال خلافا له * والاقرض والاجارة كالايديع
فيهما * والمراد بالصبي العاقل * وفي غير
العاقل يضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن
العاقل ايضا مالا اتلفه بلا ايديع ونحوه

﴿ باب ﴾

اه ق (فلا ضمان خلافا لابي يوسف) فانه يضمن عنده لانه اتلف مالا معصوما اهق
(فيهما) اي على هذا الخلاف الاقرض في العبد والصبي اهق

(باب القسامة) هي في اللغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وفي عرف الشرع اليمين بالله عز وجل بسبب مخصوص لشخص مخصوص اهـ في
 حكاية قول الجميع لان الواحد منهم اذا حلف يقول ما قتلته ولا علمت لاما قتلنا لجواز انه
 قتله وحده فاذا حلف ما قتلنا كان صادقا في يمينه لانه لم يقتله مع غيره اهـ في
 (بالدية) اي بدينته * (٣٨٥) فالالف واللام تقوم مقام ضمير يعود على المبتدأ وهو

ميت اهـ في

باب القسامة

(وماتم خلفه كالكبير) اي

اذا وجد سقط تام الخلق به
 اثر الضرب فحكمه حكم الكبير

اهـ في

(حبس حتى يحلف) هذا

في دعوى القتل العمد اما في

الخطأ فيقضي بالدية على

عاقبتهم فلا يحبسونه اهـ في

(استثناء في يمينه) اي اذا قال

المستحلف الذي طلب منه

اليمين قتله فلان استثناء في يمينه

بان قال ما قتلته ولا عرفته

قتلا غير فلان اهـ في

(شهادتهم على غيرهم)

لانهم تعينوا بالخصومة حيث

وجد القتل فيهم فصاروا

كالوكيل بالخصومة والوصي

اذا شهد بعد العزل والخروج

عن الوصية ولانهم متهمون

في شهادتهم لاحتمال انه جعل

ذلك وسيلة الى قبول شهادتهم

فشهد بعض اهل المحلة على المدعي عليه لاقبل شهادته اهـ في

(اكثر البدن او نصفه مع الرأس) قيد بالاكثر والنصف مع الرأس لانه ان وجد نصفه

مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف وسه الرأس او يده او رأسه لاشي عليهم اهـ في

(بالطول) هذا تصريح بما فهم التزاما اهـ في

(قالية على عاقلة) دون

اهل المحلة لانه فيده فصار كما اذا كان في داره اهـ في (فعلى اقربهما) لكن اذا كان بحيث

يسمع الصوت منهما اما اذا كان لا يسمع لا يجب على واحدة منهما اهـ في * (٢٥) * * *

اذا وجد ميت في محلة به اثر القتل من جرح او خروج
 دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب ولم يدرفاته
 وادعى واهيه قتله على اهلها او بعضهم ولا يمينه له
 حلف بخسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وما تم
 خلفه كالكبير ولا يحلف الولي * وان كان لوث فان
 نقص اهلها عن الخمسين كرت اليمين الى ان تتم *
 ومن نكل حبس حتى يحلف ومن قال منهم قتله
 فلان استثناء في يمينه وان ادعى الولي القتل على
 غيرهم سقطت عنهم ولا تقبل شهادتهم على
 غيرهم * خلافا لهما ولا على بعضهم ان ادعاه
 اجساعا ووجود اكثر البدن او نصفه مع الرأس
 كوجود كله * ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة
 وعبد * ولا قسامة ولادية في ميت لا ثربه او يخرج
 الدم من فمه او انفه او دبره او ذكره او وجد اقل من
 نصفه ولو مع الرأس او نصفه مشقوقا بالطول *
 * وان وجد على دابة يسوقها رجل قالية على عاقلة
 وسكنا لو كان يقودها او راكبها وان اجتمعوا
 فعليه وان وجد على دابة بين قريتين فعلى اقربهما
 ان وجد في دار نفسه على عاقلة وعندهما لاشي فيه

اهـ في

(ان ادعاه اجساعا) ظاهر هذه العبارة انه لو ادعى القتل على بعض اهل المحلة

فشهد بعض اهل المحلة على المدعي عليه لاقبل شهادته اهـ في

(اكثر البدن او نصفه مع الرأس) قيد بالاكثر والنصف مع الرأس لانه ان وجد نصفه

مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف وسه الرأس او يده او رأسه لاشي عليهم اهـ في

(بالطول) هذا تصريح بما فهم التزاما اهـ في

(قالية على عاقلة) دون

اهل المحلة لانه فيده فصار كما اذا كان في داره اهـ في (فعلى اقربهما) لكن اذا كان بحيث

يسمع الصوت منهما اما اذا كان لا يسمع لا يجب على واحدة منهما اهـ في * (٢٥) * * *

(خلافا لابي يوسف) فله لاقسامه عنده على العاقلة لان رب الدار اخص بالدار من غيره
فصار كاهل الخطة لا يشاركهم في القسامة غيرهم اه في (والاكررت)
اي وان لم يكونوا حضورا بان كانوا غيبا اه في (على الجميع) لوجود القتل
بينهم وانكل في حفظ الخطة سواء ولهما ان الملك منحصون بنصر البقرة عادة دون
السكان اه في (اتفاقا) لان الولاية انتقلت ﴿٣٨٦﴾ اليهم لزوال من يتقدم

وايهم عندهما وعند ابي
يوسف حصلت لهم ولاية
لزوال من يزاحمهم اه في
(الابحجة انها له) فن كان
في يده دار فوجد فيها قتل
لم تعقله العاقلة حتى يشهد
الشهود انها المذني في يده لانه
لا بد من الملك لصاحب اليد
حتى يعقل العواقل عنده واليد
وان كانت دليلا على الملك
لكنها لا تفيد الملك قطعا اه في
(على الرأس) ولا اعتبار
بتفاوت الانصبا لان صاحب
القليل يزاحم صاحب الكثير في
التدبير فكانوا سواء اه في
(والزكاب) لانها في يدهم
والمعتبر في القتل والخطة اليد
دون الملك كافي الدابة لانها
تنقل وتحمل بخلاف الخطة
والدار فانها لا ينقلان
ولا يحولان فافترقا وهذا على

وان وجد في دار انسان فعليه القسامة وعلى عاقلة
الدية وان كان العاقلة حضورا يدخلون في القسامة
ايضا خلافا لابي يوسف والاكررت عليه والقسامة
على الملك دون السكان وعند ابي يوسف على
الجميع وهي على اهل الخطة ولو بقي منهم واحد
دون المشترين وعنده على المشترين ايضا ولم يبق
من اهل الخطة احد فعلى المشترين اتفاقا وان بيعت
دار ولم يقبض فعلى البائع وعندهما على المشتري
وفي البيع بخيار على ذى اليد وعندهما على من يصير
الملك له ولائذ عاقلة ذى اليد الابحجة انها له
وان وجد في دار مشتركة سبيها مختلفة فاقسامه
والدية على الرأس وان وجد في سفينة فعلى من
فيها من الملاحين والزكاب وان وجد
في مسجد محلة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى
اقربهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي
يوسف على السكان وفي غير المملوك كالشوارع على
بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا
ان وجد في السجن وعند ابي يوسف على اهل
السجن وان في قرية لبس بقرية يسمع منها
الصوت فهو هدر وكذا لو في وسط القرية

قول ابي يوسف لاشكال فيه فانه يرى القسامة على الملاك والسكان كاحد وان
(فعلى اهلها) لانهم اخص بنصرته وانصرف فيه فكانه وجد في محلهم كذا
في الاختيار اه في (في المسجد الجامع) فلا قسامة فيه والدية على بيت
المال لانه للعامة لا يختص به واحد منهم وكذلك الجسور العمامة ومال بيت المال
عامة المسلمين اه في

(فملى اهل المحلة) لان حفظ المحلة من مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من باشرة جعل
عابهم القسامة والدية ﴿٣٨٧﴾ اه في (الابحجة) لقوله عليه السلام

لو اعطى الناس يدعوا هم
لا دعى ناس دماء رجال واموالهم
ولكن الينة على المدعى
واليين على من انكر لكن
يسقط الحق عن اهل المحلة
لان اقراره حجة على نفسه
اه في

(فعلى الاقرب منهم) وان
لم يوجد في الجاء ولا في
الفسطاط اه في

(وفي قياس قول الامام يضمن)
لان يده بمنزلة المحلة فوجوده
جريمة في يده كوجوده
فيها وقد ذكرنا وجهي
القولين فيما قبله اه في

(خلافا لمحمد) فان عنده
لاشئ على الآخر لانه احتمل
له قتل نفسه وانه قتله صاحبه
فلا تجب الدية بالشك ولا ي
يوسف ان الانسان لا يقتل
نفسه ظاهرا فسقط اعتباره
كاذا وجد في محلة اه في

وان محتسبا بالشط فملى اقرب القرى منه * وان
التفريق قوم بالسوق ثم اجلوا على قتل فعلى اهل المحلة
الان يدعى وليه على القوم او على معين منهم فتسقط
عنهم ولا تثبت على القوم الابحجة * ولو وجد في
معسكر بارض غير مملوكة فان في خباء او فسطاط فعلى
ربه والافعلى الاقرب منه وان كانوا قديما تلوا عدوا
فلا قسامة ولا دية * وان الارض مملوكة فالعسكر
كالسكان والقسامة على المالك لاعليهم خلافا لابي
يوسف * ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى اهلكه ولم يزل
ذا فراس حتى مات فالقسامة على القبيلة عند الامام
وعند ابي يوسف لاشئ فيه * ولو مع الجريح رجل
يحمل الى اهلكه ومات في اهلكه فلا ضمان على الرجل
عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام يضمن *
ولو ان رجلين كانا في بيت فوجد احدهما مذبوحا
ضمن الآخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد *
ولو وجد القتيل في قرية لا امرأة كرر البين
عليها وتبي ما قتلها وعند ابي يوسف على ما قتلها
القسامة ايضا وقال المتأخرون والمرأ قد دخل في العمل
مع العاقلة في هذه المسئلة ولو وجد في ارض رجل

(كتاب المعاقلة) هي نجع معقلة بفتح الميم وسكون العين ومنه القساف بمعنى العقل في الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تنسك ومنه العقل لانه يمنع من القسافح اهق (وهم اهل الديوان) وهم اهل الرابات وهم الجيوش الذين كتب اسمائهم في الديوان وهذا عندنا وعند الشافعي (٣٨٨) على اهل العشرة وهم

في جنب قرية ليس صاحب الارض منها فهو على
صاحب الارض

كتاب المعاقلة ودية عيقل دملو

هي جمع فقة وهي الدية والعاقلة من يؤديها وهم اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطائهم في ثلاث سنين فان خرج ثلث العطايا في اقل او اكثر من ثلاث سنين اخذ منها ومن لم يكن منهم فعاقلته قبيلته يؤخذ منهم في ثلاث سنين من كل واحد ثلاثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهمين وثلث لا يزيد الا في الاصح وقيل في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصابات والقاتل كاحدهم وان كان ممن يناصرون بالحرف او بالحلف فعاقلته اهل حرقته او حلفه وعاقلة المعتق ومولى الموالاة مولاه وعاقلته وعاقلة ولد الملا عنة عاقلة امه فان ادعاه الاب بعد ما عاقلوا عنه رجعوا على عاقلته بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب بنفس القتل فلا تعقل جناية عمد ولا جناية عبد ولا ما زنى يصلح او باعتراف الا ان يصدقوه ولا اقل من نصف عشر

العصبات لانهم كانوا
العاقلة على عهد رسول الله
فبقي كذلك لامتناع التمسح
بعده اهق

(في ثلاث سنين) هكذا روى
عن النبي عليه السلام وحكي
عن عمر ايضا والعطايا
ما يقرض للمقاتلة والرزق
ما يقرض الفقراء المساكين اذ
لم يكونوا مقاتلة اهق
(اخذ منها) اي من العطايا
لانها انما وجبت فيها تخفيفا
فاذا حصل في اي وقت
حصل المقصود اهق
(ومن لم يكن منهم) اي من
اهل الديوان اهق
(هو الاصح) ليكون المأخوذ
كل سنة درهما او درهماين وثلث
نص عليه محمد في المبسوط
اهق
(كاحدهم) اي كواحد من
العاقلة لانه هو القاتل فلا

معنى لاخرجه ومما اخذه غيره به اهق
نسبته اليهم فينصرونه اهق
عاقلة الاب حيث اكذب نفسه وبطل اللعان وثبت نسبه منه فتوم الام تحملوا
بعضطرين عن قوم الاب ما كان عليهم اهق

بمن يبدل
درهم

(ولا يدخل النساء الخ) لقول عمر لا يعقل مع العاقل صبي ولا امرأة ولا نهما لبسا من اهل النصره لان الدية تؤدى على طريق الصلة والتبرع والصبي لبس من اهلها
 ١٥٦ ق (قالدية في ماله) في الهداية عن ابي حنيفة رواية شاذة ان الدية في ماله ووجهه ان الاصل ان تجب الدية على القاتل لانها بدل متلف والا تلاف منه الا ان العاقل تتحملها تخفيفا على **٣٨٩** ما مر ١٥٦ ق (كتاب الوصايا) اخره من

سائر الكتب لان اخر الانسان الموت فكذلك الوصية *
 وهى اسم بمعنى المصدر * ثم سمي به الموصى به * والا يوصاه لغة طلب شئ من غيره ليعقله في حال حياته وبعد وفاته *
 وشرا يستعمل تارة باللام * يقال اوصى فلان لفلان بكذا يعنى ملكه له بعد موته ويستعمل اخرى بالى يقال اوصى فلان الى فلان بمعنى جعله وصيا يتصرف فى ماله

١٥٦ ق (وهى مصغبة) لانها اثبات حق فى ماله فلم تكن واجبة كالهبة والعارية ومنهم من قال بوجوبها ولبس يصحح ومنهم من قال بوجوبها للوالدين والاقربين بآية البقرة ولبس استدلالا بصحتها لانها منسوخة بآية النساء ١٥٦ ق (والاقر كهما احب)

الدية بل ذلك على الجاني * ولا يدخل النساء والعصيان *
 فى العقل ولا يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس ويعقل الكافر عن الكافر وان اخذنا ملة أنكم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كاليهود مع النصارى وان لم تكن للذمى عاقلة فالدية فى ماله فى ثلاث سنين والمسلم يعقل عنه بثلث غلة المال وقبل كذا ذى * وان جنى حر على عبد خطأ فعلى العاقلة

كتاب الوصايا

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت * وهى مستغبة بما ذون الثلث ان كانت الورثة اغنياء او يستغنون بانسابهم والا فتركهما احب ولا تصح بازاد على الثلث ولا لقسمته مباشرة ولا لوارثه الا باجازة الورثة وتصح بالثلث للاجنى وان لم يجزوا *
 وتصح من المسلم للذمى وبالعكس ولا تصح للمممل وبه ان كان بينهما وبين ولادته اقل من ستة اشهر ولا تصح الهبة له * وان اوصى بامه دونه صح الوصية والاسنشاء ولا بد فى الوصية من القبول * ويعتبر بعد موت الموصى ولا اعتبار بازاد والقبول فى حياته وبه ملك الا ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول فانه يملكها وتصير

لان ترك الوصية تصدق على القريب بقدر الوصية ١٥٦ ق (الثلث) لانه تردد بين الصدقة على الاجنبى والهبة للقريب والاولى اولى اذ ينتفى بها رضى الله تعالى ١٥٦ ق (الاباجازة الورثة) يرجع للثلاثة المذكورة لان الامتناع فى الكل لحقهم فيجوز باجازتهم وقال ابو يوسف لا يجوز الوصية للقاتل باجازة الورثة ١٥٦ ق (اقل من ستة اشهر) من وقت الوصية وفى الهبة من وقت الموت ١٥٦ ق (والاسنشاء) لان الحمل لا ينشأ له اسم الجارية لفظا فانما افرد الام بالوصية مع افرادها ١٥٦ ق

(ولامكانه) لان ماله لا يقبل التبرع وهي على قول ابي حنيفة لا تصح وعندها نه
 ا ه ق (وللموصى ان يرجع الخ) لانها تبرع فجاز الرجوع عنها كما في الهبة
 قبل القبض ا ه ق (يقطع حق المالك في النصب) في الهداية كل فصل
 يفعله الانسان في ملك الغير فيقطع به حق المالك فاذا فعله الموصى كان رجوعا بهذه
 الافاعيل في النصب ا ه ق (لا يمكن التسليم ٣٩٠) (الابها) لانه لا يمكنه

لورثته ولا تصح من مبي ولا مكاتب * وان ترك وفاء
 والوصية مؤخرة عن الدين فلا تصح من يحيط دينه
 بماله الا ان يبرئه الغرماء وللموصى ان يرجع في وصيته
 قول او فعلا يقطع حق المالك في النصب او يزيل
 ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع بعد ذلك *
 او يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم الا بها
 كالتسويق والبناء في الدار والحشوة القطر
 وقطع الثوب وذبج الشاة رجوع لا غسل الثوب *
 وتخصيص الدار او هدمها والحدود ليس برجوع
 عند محمد خلافا لابي يوسف * ولا قوله اخرت الوصية
 او كل وصية او وصيت بها لفلان فهي حرام *
 ولو قال ما وصيت به لفلان فهو لفلان فرجوع
 الا ان يكون فلان الثاني ميتا وبطل هبة المريض
 ووصيته لاجنبية نكحها بعدها وكذا اقراره ووصيته
 وهبته لابنه الكافر او الرقيق ان اسلم او ضيق بعد
 ذلك وهبة المقعد والمفلوج والاشل والمسلول من
 كل ماله ان طال ولم يخف موته منهم والاخر ثلثه

باب الوصية بثلاث المال

ولو اوصى لكل من الاثنين بثلاث ماله ولم يحز وارثه قسم

تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن
 نقصها لانه حصل في ملك
 الموصى من جهته ا ه ق
 (لا ييوسف) لان الحدود
 نفي في الحمال والرجوع نفي
 في الماضي والحال فاولى ان
 يكون رجوعا وبه قالت الثلاثة
 ولمحمد ان الحدود نفي الاصل
 فلا يجامع الرجوع اذ الرجوع
 يستلزم الاثبات وبه يفتي
 وجزم به في الكثر فلذا قدمه
 المصنف على عادته لكن
 في العموم الفتوى على قول
 ابي يوسف ا ه ق
 (اخرت الوصية) لان التأخير
 ليس للسقوط كخبر الدين
 بخلاف ما اذا قال تركت لانه
 اسقاط ا ه ق
 (فهى حرام) لان الوصف
 يستلزم بقاء الاصل بخلاف
 ما اذا قال فهي باطلة لانه
 الذاهب المتلاشي ا ه ق

(الا ان يكون فلان الخ) فتكون الوصية الاولى على حالها لان الوصية
 الاولى انما تبطل بضرورة كونها للثاني ولم يتحقق فبقيت للاول ا ه ق (لاجنبية
 نكحها بعدها) اي وهب المريض لامرأة شبيهة او اوصى لها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل
 الهبة والوصية لان الوصية يجب بعد الموت وهي بعده وارثته ا ه ق (وكذا اقراره
 الخ) اما الاقرار فلان البتة فانه وقت الاقرار فاعتبر في ابرائه لهية الابراة ا ه ق

(بينهما نصفين) لان الثلث يضيق عن حقيهما اذا ليزاد عليه عند عدم الاجازة وقد تساوى في سبب الاستحقاق اهـ في (وعندهما يثلث الخ) وقال ابو حنيفة الوصية باكثر من الثلث اذا لم تجز الورثة تنفع باطلا فكأنه اوصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما اهـ في (الاف المجابات) صورتهما ان يكون لرجل عبدان قيمة احدهما ثلاثون **٣٦١** والاخر ستون مثلاً فاوصى بان يباع الاول من زيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين

ولامال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعين يقسم الثلث بينهما اثلاثاً فيباع الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ويبيع الثاني من عمرو باربعين والعشرون وصية له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة

على الثلث اهـ في

(الى الورثة) اى يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية فالبيان الى الورثة لانهم قائمون مقام الموصى اهـ في (ولاجازة) اى من الورثة وله ان السهم هو السدس اهـ في

(فهو الثلث) قال صدر الشريعة قوله ثلث مالى له ان كان اخباراً فكذب وان كان

الثلث بينهما نصفين ولو للاحدهما يثلثه والاخر بسدسه قسم اثلاثاً ولو للاحدهما يثلثه والاخر يثلثه او ينصفه او بكله ينصف الثلث بينهما وعندهما يثلث في الاول ويخمس ^{تقسم} في الثانية **٣٦٢** الخمس في الثاني ويربع في الثالث ولا يضرب الموصى له بالزائد على الثلث عند الامام الا في الممانعة والسماية والدارهم المرسله وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بمثل نصيب ابنه فلو كان له ابنان فله موصى له الثلث وان ثلاثة فالربع * وان اوصى بجزء من ماله فالتعيين الى الورثة وان بينهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة قالوا هذا في عرفهم وفي هرقيا اليهم كالجزء * وان اوصى له بسدس ماله ثم يثلث ماله واجازوا **٣٦٣** فله الثلث * وان بسدسه ثم بسدسه فله السدس سواء اتحد المجلس او اختلف * ولو يثلث دراهمه او غنمه او ثيابه وهى من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي ان خرج من الثلث وكذا كل مكيل وموزون وان يثلث ثيابه * وهى متغايرة فهلك الثلثان فله ثلث مابقى * وان يثلث عبده فكذلك وعندهما كل الباقي وقيل بواقضان والديواب كالعبد * وان اوصى بالف وله عين ودين فهو عين

انشاء يجب ان لا يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اخباراً وفي الثلث انشاء فهو متنع ايضا اورد هذا السؤال ولم يجب في الدرر اقول لخياره انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة اهـ في (او اختلف) لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول الا اذا دل دليل على خلافه وهو مفقود ههنا اهـ في (فهو ثلث مابقى) وقال زفر ثلث مابقى من ذلك النوع لان التركة مشتركة بين حقين فاهلك هلك عليهما وبه قال مالك اهـ في

غيره
يصف

وجبت له ثمانون
دراهم

يؤمر له

(فكله المحي) لان الميت ليس باهل للوصية ومن ابى يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لانه حينئذ يكون لغوا هـ ق (فله فيمتها) لانه لما اضاف الى المال علمان مراده الوصية بآلية الشاة اذ مآلتها توجد في مطلق المال هـ ق (ولا غنم له) لان الصحيح اضافته ﴿٣٩٢﴾ الى المال وبذونها

صورة الشاة ومعناها وقيل يصح لانه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المال هـ ق

(ولكل فريق سبعان) لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثلاث ولهما ان الجمع المحلى باللام يراد به الجنس اذا لم يكن ثمة معهود وبطلت الجمعية كما في قوله تعالى لانحل لك النساء فيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولهن ثلاثة منها هـ ق

(له ثلثه ولهم ثلثه) والوجه ما ذكرنا ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد عندهما وعند محمد لا يصرفه الى اقل من اثنين بناء على ما ذكرنا هـ ق (فله ثلث ما لكل) لان

ان خرجت من ثلث العين والادفع ثلث الدين وثلث ما يستوفى من الدين حتى يتم • وان اوصى بالثلث لزيد وعمرو واحدهما ميت فكله المحي * وان قال بين زيد وعمرو فالنصف المحي وان اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكتسب فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فهلك قبل موته بطلت • وان استفاد غنما ثم مات صحت في الصحيح • وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة له فله فيمتها وتبطل او بشاة من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لا بهات اولاده وهن ثلاث والفقراء والمساكين فلهن ثلاثة اخماسه ولكل فريق خمس وعند محمد ثلاثة اسباعه ولكل فريق سبعان • وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصفه ولهم نصفه وعند محمد له ثلثه ولهم ثلثه • وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو ثم قال بكر اشركت معهما فله ثلث ما لكل ولو بمائة لزيد وخمسين لعمرو فلبكر نصف ما لكل منهما • وان قال لفلان علي دين فصدقوه فانه يصدق الى الثلث فان اوصى مع ذلك بوصيا غير لثلث لهما وثلثاين للورثة ويقال لكل صدقوه في ما شئتم فيؤخذ اصحاب الوصايا بثبات ما اقروا به والورثة بثبات ما اقروا به ويحلف كل على العلم

نصيبهما مساويان واشترك ثلثا معهما فله ثلث ما لكل واحد منهما هـ ق (بدعوى) (فانه يصدق الى الثلث) اي استحسانا ولا يصدق قباضا لان المدعى لا يصدق الا بحجة وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية هـ ق

(على ما اقروا) لانه تخالف على ما جرى بينه وبين غيره اهـ ق (فللاجنبى
نصفه الخ) لانه اوصى بماله وبماله بطل فيما يملك وبطل فيما لا يملك هذا اذا انصافا
فاما اذا انكر الاجنبى شركة الوارث او بالعكس فانه يصح اقراره فى حصته الاجنبى
عند محمد وعندهما يطل فى الكل اهـ ق (هلك حقه) اوحق احدكم ولا ندرى
من هو فلا تدفع اليكم شيئا ٢٩٣ اهـ ق (فلذى الجيد ثلثا جيدهما الخ)

طلباً للنسوبة فى اتصال الحق
الى كل واحد فصاحب الجيد
لا حقه له فى الرديئى يتيقن
اهـ ق

(بيت معين الخ) حتى يؤمر
بتسليم كله ان وقع البيت فى
نصيب المقر عندهما وان وقع
فى نصيب الآخر يؤمر بتسليم
مثله وعند محمد يؤمر بتسليم
النصف او قدر النصف ثم اذا
وقع البيت فى نصيب غير
الموصى والدار مائة ذراع
والبيت عشرة اذرع يقسم
نصيب الموصى بين الموصى له
والورثة على عشرة اسهم
عند محمد تسعة للورثة وسهم
للموصى له اهـ ق

(بعد الاجازة) فانه ان اجاز
فاجازته تبرع فله ان يمنع من
التسليم كسائر التبرعات اهـ ق
(بمخلاف الورثة لو اجازوا)
لان الوصية فى مخرجها صحيحة

بدعوى الزيادة على ما اقروا * وان اوصى بعين لوارثه
ولاجنبى فللاجنبى نصفهها ولا شئ للوارث * وان
اوصى لكل بثوبين ثلاثة ابواب وهى متفاوتة فضا
ثوب واحد رايها هو والورثة تقول لكل هلك حقه
بطلت الوصية * فان سلوا ما بين فلذى الجيد ثلثا
جديهما ولذى الرديئى ثلثا رديئيهما ولذى الوسط
ثلث كل منهما وان اوصى ببيت معين من دار مشتركة
قسمت فان خرج البيت فى نصيب الموصى فهو للموصى
له * وعند محمد له نصفه والاقله قدر ذرعه وعند
محمد قدر نصف ذرعه والاقرار كالوصية وقيل
لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار * وان اوصى
بالعين من مال غيره فله بها الاجازة بعد موت
الموصى وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة
لو اجازوا ما زاد على الثلث * وان اقر احد الابنين
بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليها دفع ثلث
نصيبه * وان اوصى بامة فولدت بعد موته فلهما
للموصى له ان يخرج من الثلث والاخذ الثلث منها
ثم منه وعندهما منها على السواء اهـ ق

باب العتق فى المرض

العبرة بحال التصرف فى التصرف المخير فان كان

لمصادقهما ملك نفسه والامتناع لحق الورثة فاذا اجازها سقط حقهم فينفذ من
جهة الموصى اهـ ق (دفع ثلث نصيبه) لانه اقر بثلث شائع فى التركة وفى
ايدىهم فليكون مقرا بثلث ما فى يده بخلاف ما اذا اقر احدهما بدين لغيره لان الدين مقدم على
الميراث فيكون مقرا بتقدمه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث فشرى بركة الوارث فلا يسلم له
شئ الا ان يسلم للورثة مثلاً وان اوصى بامة فولدت بعد موته فلهما اى الامه والولد للموصى له
اهـ ق (اخذ الثلث منها) اى اخذ من الامه ما يخصها فان فضل شئ اخذ من الولد اهـ ق

(فن ثلثه) والمراد بالتصرف الذي هو انشاء يكون فيه معنى التبرع حتى ان الافراد بالدين في المرض ينغذ من كل المال اهـ
 ثم ما اصاب الثانية قسم بينهما وبين المتق لتقدم عليها فبشاركها اهـ ق
 (وعند هما المتق اولى) وقد وهم واوهم ان يلجى وتبعه المتني بتخصيص خلا فهمما
 في الصورتين الاولين مع انهما صرحا فيما ٣٩٤ بعد بانه في الجميع لهما ان المتق

في الصحة فن كل المال * وان في مرض الموت فن ثلثه
 والمضاف الى الموت من الثلث * وان كان في الصحة
 ومرض صح منه كالصحة فالصبر في مرض الموت
 والمجاعة والكفالة والهبة وصية في اعتباره من الثلث
 * فان اعتق وجاني وصاق الثلث عنه فاما للمجاعة اولى
 ان قدمت وهما سواء ان اخرت * وان اعتق بين
 محباين فنصف للاولى ونصف بين المتق والاخيرة
 * وان جاني بين متقين فنصف للمجاعة ونصف
 للمتقين * وعندهما المتق اولى في الجميع * وان اوصى
 بان يمتق عنه بهذه المباشرة عيّد فهلك منه سادهم
 بطلت الوصية وعند هما يمتق بما بقى * ولو مكان
 المتق جميع ما بقى اجزاء وتبطل الوصية بمتق
 عيده لوجبي بعد موت سيده فدفع بها وان فدى فلا
 * ولو اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد
 حقه في الصحة والوارث حقه في المرض فالقول
 للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث عن قيمته
 او يبرهن على دعواه * ولو ادعى رجل على الميت
 دينا والعبء اعتاقه في صحته وصدها الوارث
 سعى العبد في قيمته وتدفع الى القريم وعندهما
 يمتق ولا يسعى * وان اجتمعت وصايا وصاق
 الثلث عنهما قدمت الفرائض * وان اخرها

لا يلحقه الفسخ وله ان المجاعة
 اقوى لانهما في ضمن عقد
 المعاوضة اهـ ق
 (وان فدى) اي العبدان فداء
 الورثة وكان الفداء في اموالهم
 فلاى فلا تبطل لانهم التزموا
 فجازت لان العبد طهر من
 الجناية فصار كأن لم يجن
 اهـ ق
 (فالقول للوارث) لان الموصي
 له يدعى استحقاق ثلث ماله
 سوى العبد لان المتق في الصحة
 ليس بوصية فينغذ من جميع
 المال والوارث ينكر استحقاقه
 ثلث ماله غير العبد فالقول
 قول المنكر مع اليقين اهـ ق
 (الا ان يفضل الثلث) فيكون
 له المال سوى العبد لان الثابت
 بالينة كالتساقط مساينة
 والموصي له خصم بالاجماع
 لانه ثبت حقه وكذا العبد
 لان المتق حقه اهـ ق

(من قيمته) اي قيمة العبد لانه لا مزاحم له فيه فيسلم له ذلك * فان
 اهـ ق (يتمق ولا يسعى) لان الدين والمتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان
 على المتق دين اهـ ق (قدمت الفرائض) لان تقديم الهم اولى اهـ ق

(ويقدم الحج والزكاة) اذ قد جاء فيهما من الوعيد ما لم يأت في الكفارات اهـ
 (والكفارات على صدقة الفطر) للاتفاق على وجوبها ولا تهاونوا حو بها بالقرآن دون
 صدقة الفطر اهـ (فن حيث نفى) (٣٩٥) لقوله تعالى ومن يخرج من بينته مهاجرا

الى الله ورسوله الآية اهـ
 (ملاصقة) عند أبي حنيفة
 لانهم الجيران تسمية وعرفا
 ولهذا يجب حق الشفعة
 لهم اهـ

(من امرأته) لما روى ان النبي
 عليه الصلاة والسلام لما
 تزوج صفية اعتق كل من
 ملك من ذى رحم منها
 اكراما لها وكانوا يسمون
 اصهار النبي عليه الصلاة
 والسلام وهذا التفسير اختيار
 محمد وابي عبيد اهـ

(والاقرب والابعد) لان
 اللفظ يتناول الكل اهـ
 (فيه الوالدان والولد)
 اذ لا يطلق عليهما اسم
 القريب ومن سمي والده قريبا
 كان عا قالا نه في العرف من
 يتقرب اليه غيره بواسطة الغير
 وتقرب الوالد والولد بانفسهما
 لا بغيرهما وفي دخول الجد

فان تساوت في القرنية او غيرها قدم بها قدم
 وقبل قدم الزكاة على الحج وقبل بالعكس ويقدم
 الحج والزكاة على الكفارات في القتل والظهار
 واليمين والكفارات على صدقة الفطر وصدقة
 الفطر مقدمة على الاضحية * وان اوصى بحجة
 الاسلام ايجوا عنه رجلا من بلده راكبا ان وقت
 النفقة * والاخر حيث نفى * وان خرج حاجا مات
 في الطريق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده
 وعندهما من حيث مات استصحبنا وعلى هذا
 الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق

باب الوصية للاقارب وغيرهم

جار الانساب ملاصقة وعندهما من يسكن محلته
 ويحجهم مسجد بها * ويستوى فيه السيدكن والمالك
 والذكرو الانثى والمسلم والذمي ومنه من هو ذورحم
 محرم من امرأته ورحلتها من هو زوج ذات رحم محرم
 منه يستوى في ذلك الحر والعبد والاقرب والابعد
 واقارب واقرباؤه وذووا قرابته وارحامه وذووا ارحامه
 وانسابه الاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم منه
 ولا يدخل فيه الوالدان والولد وفي الجد روايتان * وان
 لم يكن له ذورحم محرم بطلت ويكون الاثنين فصاعدا

والجدة وولد الولد روايتان وفي ظاهر الرواية يدخلون لما قلنا اهـ

(وان لم يسل) لان القريب مشتق من القرابة فيكون اسما للمقامات به ولهذا الوصية اخت الميراث وفيه يعتبر الاقرب فالاقرب والمراد بالجمع المذكر كور فيه اثنان فكذا في الوصية ا هـ ق (وعندهما للكل على السواء) اذ هما لا يعتبران الاقرب ا هـ ق (بين خاليه) لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث فيضم الى العم الخالان ليصير جمعا فآخذ هو النصف لانه **٣٩٦** اقرب وباخذان النصف

لعدم من يتقدم عليهما
ا هـ ق
(عند وجود اولاد الصلب)
لان الولد حقيقة يتساول ولد
الصلب ا هـ ق
(دون اولاد البنت) وروى
الخصاف عن محمد انهم
يدخلون لان الولد ينسب الى
ابويه حقيقة وينسب الى جده
بجواز فاذا نسب الى جده ابي
ايه كان ابنه بجازا فكذلك
ينسب الى ابي امه ولان عيسى
عليه السلام يقال له ابن آدم
ولا ينسب اليه الامن امه
قال الشاعر
بنونا بنوا ابنا ثنا وبناتنا
بنوهن بنات الرجال الا باعد
(لا يحصون) لان اسم الولد
يتنظم ولدا لصلب حقيقة
وولد الولد بجازا فاذا تعددت
الحقيقة صرف الى المجاز
محرزا من التعطيل ا هـ ق

وعندهما من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام بان
اسلم او ادرك الاسلام وان ام يسل * فن له عيانه
وخالان الوصية لعنته وعندهما للكل على السواء
* ومن له عم وخالان نصف الوصية اعمه ونصفها
بين خاليه وان له عم فقط فنصفها له وان عم وخال
وخالة فالوصية للعم والعمة على السواء وعندهما
الوصية للكل على السوية في جميع ذلك * واهل الرجل
زوجته وعندهما من يعولهم وتنفقهم نفقة وآله
اهل يتيم وابوه وجد * من اهل يته * واهل نسبه
من ينسب اليه من جهة الاب * وجنسه اهل بيت
ايه * والوصية لبني فلان وهو اب صلب لذ كور
خاصة وعندهما وهو رواية عن الامام يدخل الاناث
ايضا * ولو رثته فلان لذ كرمثل حظ الانثيين ولو ولد
فلان لذ كروالاثني على السواء ولا يدخل اولاد الابن
عند وجود اولاد الصلب ولو كان له بنات لصلبه
وبنوا ابن فالوصية للبنات ويدخلون عند عدمهم
دون اولاد البنت وان اوصى ابني فلان وهو ابو قبيلة
لا يحصون فهمى باطلة وان لا يتامهم او عيانهم
او زبنائهم او ارايلهم فلان في التفسير منهم ولذ كرم
والاثني ان كانوا يحصون والفقراء منهم خاصة

(لبن فلان) كقوله لبني تميم لانها لا يمكن تنفيذها لجمع بني آدم لانهم لا يحصون * ان
ولا يمكن تنفيذها لبعض لانه ليس باولي من البعض الآخر ا هـ ق

(ان كانوا لا يحصون) لان هذا اللفظ يذكر ويراد به غالبا اهل الحاجة فان الله تعالى ذكر
 البتة في آية الخمس واراد الفقراء منهم فوجب تخصيص الوصية اهـ في
 (ولا ولادهم) من الرجال والنساء وسواء اعتقه قبل الوصية او بعدها لان الوصية تتعلق
 بالموت وكل واحد من هؤلاء يثبت له الولاء عند الموت فاستحق الوصية لوجود الصفة فيه
 واولادهم ايضا ينسبون اليه ﴿٣٩٧﴾ بالولاء المتعلق بالعتق فيدخلون معهم اهـ

(مدة مهينة) لان المنافع يصح
 تملكها في الحياة بيدل وبغير
 بدل فكذا بعد الممات لحاجة
 كما في الاعيان ويكون مجوسا
 على ملك الميت اهـ في

(لا يجوز له السكنى الخ) وقبل
 يجوز لان قيمة المنافع كمينها
 في تحصيل المقصود واحترز
 عنه بقوله في الاصح اهـ في

(ان يؤاجر) لان الوصية
 تملك بغير بدل مضاف الى ما
 بعد الموت فلا يملك تملكه بيدل
 اعتبارا بالامارة اهـ في

(عند موته فقط) لان الوصية
 ايجاب عند الموت فيعتبر وجود
 هذه الاشياء الا في الغلبة
 المعدومة والثرة المعدومة على
 ما بينا اهـ في

(باب وصية الذمي)

اعلم ان وصية الذمي اما ان تكون
 بقرية عندنا وعندهم او
 عندهم او عندنا ولا تكون
 بقرية اصلا فالاول مثل الوصية

ان كانوا لا يحصون ولواليه فهمي لمن اعتقهم في
 الصحة او المرض ولا ولادهم ولا يدخل مولى
 المولاة ولا موالى المولى الا عند عدمهم وتبطل ان كان
 له متقنون او متقنون واقل الجمع اثنان في الوصايا
 كالموارث

باب الوصية بالخدمة والسكنى والثرة

نصص الوصية بخدمته عبده وسكنى داره وبغلبتهما مدة
 معينة ابدا فان خرج ذلك من الثلث سلم الى الموصي
 له والا فعمت الدار وتماثيا في العبد يومين لهم ويوما له
 فاذا مات الموصي له ردت الى ورثة الموصي وان مات في
 حياة الموصي بطلت ومن اوصى له بغلة الدار او العبد
 لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح * ولا لمن
 اوصى له بالخدمة والسكنى ان يؤاجر وان اوصى له
 بقرية يستأنه فثمنه وفيه ثمة فله هذه فقط وان زاد ابدا
 فله هي وما يستقبل * وان اوصى له بغلة يستأنه فله
 الموجود وما يستقبل ويورث * وان اوصى له بصوف
 غنمه اولئها او اولادها فله ما يوجد من ذلك عند
 موته فقط قال ابدا ولم يقل

باب وصية الذمي

واوجع ذمي داره بقرية او كنيسة في صحته ثم مات
 فهمي ميراث

ليت المقدس في عمارته وذهن مصابيحه والوصية للفراة الذين يقاتلون من خالفهم من اهل
 الحرب فهذه صحبة وشمال الثاني ان يوصى بدار لبيعة او كنيسة او يوصى ان يذبح
 خنزيره وتطعم المشركين فانه يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز لان ذلك موصية
 وفي الجواز تقرر لها فلا يجوز ولا ييوسف قوله عليه السلام اتركهم وما يبيتون اي يتعدون
 اهـ في

(جاز من الثلث) لا مكان تصحيحه على اعتبار معنى الاستخلاف او التملك اهـ ق
(وكذا في غير المسلمين) عند ابى حنيفة خلافا لهما لكونه موصية وله انها قريبة في معتقدهم
ونحن امرنا بتركهم كما مر اهـ ق (مستأمن لا وارث له في دارنا) لانه اهل للترك مجزأ كالهبة
ونحوها فكذا مضافا اهـ ق (رد الباقي الى ورثته) فان قلت ليس لورثته حق مرعى لكونهم في
دار الحرب فكيف يرد عليهم الباقي اهـ ق ﴿٣٩٨﴾ (والا فكالمرتد) فيكون على الخلاف

المعروف في تصرفاته بين ابى
حنيفة وصاحبيه وفي المرتدة
الاصح انها تصح وصاياها
لانها ساقية على الردة بخلاف
المرتد لانه يقتل او يسلم
اهـ ق

(وان رد في وجهه يرتد) لانه
ليس للموصي ولاية الزامه
التصرف فلا غرور فيه لانه
يمكنه ان يذبح غيره اهـ ق

(لم يبق له الرد) لان ذلك دلالة
الائتمام والقبول وهو معتبر بعد
الموت وينفذ البيع لصدوره
من الوصي اهـ ق

(وان غير عالم بالايصاء) لان
الوصاية خلافة بخلاف
التوكيل لانه امانة اهـ ق

(ثم قبل صح) لانه مجرد قوله لا
اقبل لا يبطل الايصاء لان في
ابطاله ضررا بالميت وضرر
الوصي في الانباء مجبور بالثواب

ودفع الاولى هو اعلى واولى
اهـ ق

ولو اوصى بهما لقوم مسمين جاز من الثلث وكذا في
غير المسلمين خلافا لهما وتصح وصية مستأمن لا
وارث له في دارنا بكل ماله لمسلم او ذمي * وان اوصى
بعضه رد الباقي الى ورثته وتصح الوصية له مادام في
دارنا من مسلم او ذمي * وصاحب الهوى ان لم يكفر
بهواه فهو كالسلم في الوصية والافكار تترك * وصيغة
الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح اوارثه * وتجوز
لذمي من غير ملته لا الحربي في دار الحرب

باب الوصي وصية الميت

ومن اوصى الى رجل فقيل في وجهه ورد في غيبته
لا يرتد وان رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرد حتى
مات الموصي فهو مخير بين القبول وعدمه * وان باع

شيئا من التركة لم يبق له الرد * وان غير عالم بالايصاء فان
رد بعد موته ثم قبل صح ما لم ينفذ قاض رده * وان
اوصى الى عبيد او كافر او فاسق اخرجه القاضى ونصب

غيره * وان الى عبيده فان كان كل الورثة صفارا
صح خلافا لهما وان فيهم كبير بطل اجساما *
ولو كان الوصي عاجزا عن القسام بالوصية جزم اليه

غيره * وان كان قادرا امينا لا يخرج القاضى
وان شك اليه الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر

(ما لم ينفذ قاض رده) اذ للقاضى ولاية دفع الضرر اهـ ق ﴿٣٩٩﴾

(خلافا لهما) وهو القياس لانه قلب المشروع وله انه مخاطب مسند بالتصرف فيكون
اهلا للوصاية وقيل قول محمد مضطرب يروى مرة مع ابى حنيفة واخرى مع ابى يوسف
(وان شك اليه الورثة) لان الشاكى قديكون كادبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضى عجزه
اصلا استبدل به غيره اهـ ق

(لا ينفرد احدهما الخ) لان الوصية سيلها الولاية وهو وصف شرعي لا يفجرأ فثبت لكل منهما كالولاية في الكاح وهذا لان الوصاية خلافة وانما تحقق الخلافة للموصي اذا انتقلت الولاية اليه على الوجه الذي كان ثابتا للموصي وقد كان الموصي به ثابتا للموصي بوصف الكمال فثبتت اليه كذلك ولهما ان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط اهـ ق ٣٩٩

فظاهر لان الواحد لا ينفرد بالتصرف عندهما واما عند ابى يوسف فلان الواحد وان كان يملك التصرف لكن الموصي فسد ان يحلقه اثنان في حقوقه وقد امكن تحقيق قصده اهـ

(الى الحى جاز) في ظاهر الرواية بمنزلة ما اذا وصى الى شخص آخر فلا يحتاج القاضي الى نصب ولي آخر لان رأى المبت باق حكما برأى من يخلفه اهـ ق

(في الترتين) يعنى اذا مات الوصى فامضى الى غيره فهو وصى في تركته وتركه المبت الاول وقال الشافعى لا يكون وصا في تركه المبت الاول اعتبارا للوصية بالوكالة وبه قال احمد في رواية ولنا ان المبت اقام هذا مقام نفسه فكان اذا مات في اقامه غيره مقامه دلالة

منه خيانة وان اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء كفن وتجهيز وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة الطفل وقبول الهبة له ورد ودية معينة وتنفيذ وصية معينة واعناق عبد معين ورد مفسوب او مشرى شراء فاسدا وجع اموال ضائعة وحفظ المال وبيع ما يخاف تلفه وعند ابى يوسف يجوز الا ينفرد مطلعا فان مات احدا اوصيين اقام القاضي غيره مقامه ان لم يوص الى احد وان اوصى الى الحى جاز ويتصرف وحده ووصى الوصى وصى في الترتين وكذا ان اوصى اليه في احدهما خلافا لهما ونصح فيبطل الوصى عن الورثة مع الموصى له فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظهم في يد الوصى لامقامته معهم عن الموصى له فيرجع عليهم بثلث ما بقى لو هلك حظهم في يد الوصى وصحت للقاضي اوقاسمهم عنه واخذ قسطه وفي الوصية تخرج لو قام الوصى الورثة فضاء عنده يؤخذ للرجل ثلث ما بقى وكذا لو دفعه لمن يبيع فضاء في يده وعند ابى يوسف ان بقى من الثلث شيئا اخذ والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شي ولو باع الوصى من التركة عددا مع غيبة الغير ما جاز وان اوصى ببيع شي من تركته

الجزء من بعض اموره بخلاف الوكيل لان الموكل يقتدر على اقامة غيره مقامه اهـ ق (وكذا ان اوصى اليه) لانه نص على الايصاء في تركه نفسه فيقتصر عليه وله ان تركه موصيه تركته ايضا اذ له ولاية التصرف فيهما اهـ ق (لامقامته معهم) لان الوارث خليفة المبت والوصى ايضا خليفته فيكون خصما عن الوارث اذا كان غائبا فتتخذ قسمته عليه اهـ ق (فيرجع عليهم بثلث ما بقى) لان الموصى له شريك الورثة فيرجع على ما بقى ايدي الورثة ان كان باقيا فباخذ ثلثه لعدم صحة القسمة في حقه وان لم يكن في ايديهم فله ان يقتصر على ثلث ما قبضوا اهـ ق

(ضمنه ورجع به في التركة) لانه عامل للميت وكان ابو حنيفة اولا يقول لا يرجع لانه ضمن
 بقبضه ثم يرجع وعن محمد يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث وفي المتن لا يرجع الوصي
 في مال الميت بشئ وانما يرجع على المساكين الذين تصدق عليهم بالثمن لارغفه لهم فكان
 خرمه عليهم اه
 (ان كان فيه نفع) اي للوصي عنداني حنيفة بان اشتراه
 (خلافا لهما) قياسا ٤٠٠ على التوكيل ولا ي

حنيفة انه اقرب ان مال اليتيم بالي
 هي احسن فيجوز بالص
 فصار كالأب وهذا وصي
 الاب لان وصي القاضي
 لا يجوز بيعه مال الصغير من
 نفسه بكل حال لانه وكيله
 وللاب ان يشتري مال صغيره
 لنفسه اذا لم يكن فيه ضرر على
 الصغير ان كان مثل القيمة
 او يغبن يسر ولا يجوز للوصي
 بيع عقار اليتيم عند المتقدمين
 اه في

زيادة المهر
 في بيع قاضي
 دملو در

دوسو
 وبالإبلا

(ولا للاب الاقراض)
 وللقاضي ذلك لان الاقراض
 تبرع ابتداء معاوضة انتهاء
 فيعمل معاوضة في حق القاضي
 لقد رته على الاستخلاص
 بواسطة الحبس وغيره ونبرأ
 في حق غيره ليجز نظرا
 واحتياط في مال اليتيم اه في
 (احق بمال الصغير من جده)
 عندنا لان ولاية الاب تنقل اليه
 بالا يضاء فكانت ولايته قائمة

والتصدق به فباعه وصيه وقبض ثمنه فضا ع فبيده
 واستحق المبيع ضمنه ورجع به في التركة ولو قسم الوصي
 التركة فاصاب الصغير شئ فقبضه وباعه وقبض ثمنه
 فضا ع واستحق ذلك الشئ رجع في مال الصغير
 والصغير على بقية الورثة بحصة ولا يصح بيع الوصي
 ولا شراؤه الا بما يتفان فيه ويصحبان من نفسه
 ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع المال مضاربة
 وشركة وبضاعة وقبول الحوالة على الإيلاء لا على
 الاجير ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز
 للاب الاقراض للوصي ولا يجوز في مال الصغير
 ويجوز بيعه على الصغير الغائب غير العقار
 ووصي الاب احق بمال الصغير من جده وان
 لم يوص الاب فالجد كالأب

وذلك

مثال

فصل

شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل
 الا ان يدعيه زيد وكذا لو شهد ابناء الميت * ولفظ
 شهادة الوصيين بمال الصغير وكذا الكبير في مال
 الميت وصحت له في غيره وعندهما نعم لا كبير في
 الوجهين وشهادة الوصي على الميت جائزة لانه ولو
 بعد العزل وان لم يخصاصه ولو شهد رجلان

وصي
 ككدر

معنى فبقدم عليه كالأب نفسه لان اختياره مع علمه بالجديفدان تصرفه انظر (لا خرين)
 لاولاده من تصرف الجد اه في
 (لا تقبل) اي شهادتهما لانهما يجزان نفعا لانفسهما باثبات المعين لهما فتره للتممة
 فاذا ردت ضم القاضي اليهما ثالثا لان في ضمن شهادتهما اقرار منهما بوصي آخر
 معهما للميت اه في
 (الا ان يدعيه زيد) اي يدعي انه وصي معهما فيثبت
 تقبل شهادتهما استحسانا والقياس ان لا تقبل كافي الاول اه في

(لا تصح) اي لو شهد الله اوصى لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما الله اوصى
لشاهدين بثلاث ماله لا تقبل لكن التهمة لان كل فريق يوجب لنفسه شركة المشهود به
اذ الثالث يكون مشتركا بينهم اهـ في (كتاب الخنثى) وهو على وزن فعل بالضم
من الخث وهو المين والتكبير وينقض حاله من حال الرجل والخنث من خنث في كلامه
وسمي خنثي لانه يكسر ﴿٤٠١﴾ كلامه ووجهه خنثي وفي الشرع من له ذكر وفرج
ويلحق به من عرى عن الاثنين

جسما اهـ

(اعتبر الاسبق) لانه دليل على

انه العضو الاصلى اهـ في

(فهو مشكل) اي فهو خنثي

مشكل لعدم المرجع ومن

الحسن انه بعد اضلاعه فان

ضلع الرجل يزيد على ضلع

المرأة بواحد اهـ في

(ولا اعتبار بالكثرة) اي عند

ابن حنيفة خلافا لهما فانهما

يحولان باكثرهما بولاً لدلالته

على قوة تلك العضو فيثبت به

الترجيح وله ان كثرة الخروج

لا تدل على القوة فربما يكون

زيادة تساع في احدهما

وضيق في الآخر اهـ في

(فأمرأة) لان هذه من علامات

التسوان اهـ في

(فاذا بلغ فلا اشكال) قال نجم

الدين عمر وليس يخلو اذا بلغ

(اخذ فيه بالا حوط) والوثق وان لم يحكم

(ولبس الخيط في احرامه) قال

في النكاح وان احرم وقدر اهـ في

لبس الخيط وان كان اثني يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة لان ترك لبس الخيط

وهو امرأة الخش من لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ اهـ في ﴿٢٦٠﴾

لاخرين يدين الف على ميت والاخران لهما بمئة
صحنا خلافا لابي يوسف * ولو شهد كل فريق للاخر
بوصية الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين للاخر
بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صحت * وان
شهد الاخر له بوصية ثلث لا تصح

﴿كتاب الخنثى﴾

هو من له ذكر وفرج فان بال من احد هما اعتبر به
وان بال منهما اعتبر الا سبق وان استويا في السبق
فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لهما فاذا بلغ فان
ظهر بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرته
على الجماع او احتلام كما احتلام الرجل فرجل وان
ظهر بعض علامات النساء من حبض وحبل وانكسار
بدي وزول لبن فبسه وتمكين من الوطئ فأمرأة وان
لم يظهر شيء او تعارضت فشكل قال محمد الاشكال
قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال واذا ثبت الاشكال اخذ
فيه بالا حوط * فيصلى بقناع ويقف بين صني الرجال
والنساء فلو وقف في صفهم بعيد من لاصقه من
جانبه ومن بجانبه من خلفه * وان في صفهم احدهما
ولا يلبس حريرا ولا حلياء ولا لبس الخيط في احرامه *
مذكر

من بعض هذه العلامات اهـ في

يثبت حكم وقع الشك في تسوية اهـ في

في النكاح وان احرم وقدر اهـ في

لبس الخيط وان كان اثني يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة لان ترك لبس الخيط

وهو امرأة الخش من لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه لم يبلغ اهـ في ﴿٢٦٠﴾

(بل يتناع له امة تختنه) لانه يجوز للملوك النظر اليه مطلقا اهـ (بل يبيع)
وهو جعل الغير ذاتهم قيل انما لا تشتري له جارية نفسه لان الجارية لا تكون مملوكة
بعد الموت كان هذا الغائل نسي ما قدمه في كتاب القسمة من ان ملك المورث باق بعد المات
فاقسمة قضاء على الميت اهـ في ابن كمال (ولا يحضر بعد ما راهق الخ) كل
ذلك للاحتياط اهـ في (نسخة قبر) ٤٠٢ قد مر في الجنازة معنى القسمة

(ويوضع الرجل) اي اذا مات
واريد ان يصلى عليه يوضع
الرجل الخ اهـ في
(ثم هو) فيؤخر عن الرجل
لاحتمال انه امرأة ويقدم على
المرأة لاحتمال انه رجل اهـ في
(عند محمد) له ان الخنثى
يسحق النصف مع الابن
ان كان ذكرا والثلث ان كان اناثي
والنصف واثلث خمسة من
سنة فله نصف ذلك وهو اثنان
ونصف من سنة وقد وقع
الكسر بالنصف فضررت
السنة في اثنين فصار خمسة
من اثنى عشر وهو نصيبه
والباقي نصيب الابن والابن
يوسف انه النصف ان كان
اثنى والكل ان كان ذكر
فالنصف متيقن ووقع الشك
في النصف الاخر فقصفه
صار دما فالنصف والربع
ثلاثة ارباع هذا هو التفاوت

ولا يكشف عند رجل ولا امرأة ولا يتخلو به غير محرم
من رجل او امرأة ولا يسافر بلا محرم ولا يختنه رجل
ولا امرأة بل يتنبايع له امة تختنه من ماله ان كان له
مال والا فزيت المال ثم يتابع فان مات قبل ظهور
حاله لا يفسل بل يبيع ويشترى في خمسة اواب
ولا يحضر بعد ما راهق غسل رجل ولا امرأة ونذب
تسجئة قبره • ويوضع الرجل مما يلي الامام ثم هو
ثم المرأة ان سئلوا عليهم جسلة ولم اخش النصيبين
من الميراث عند الامام فلو مات ابو عنه وعن ابن
فلان بن سهسان وله سهم وعند الشعي له نصف
النصيبين وهو ثلاثة من سبعة عند ابي يوسف
 وخسة من اثنى عشر عند محمد • ولو قال سيده كل
عبد حر او كل امة حر لا يفتق مالم يستين ولو قال
بعد تقرر اشكاه انا ذكر او اناثي لا يقبل وقيله يقبل

مسائل شتى

كتابة الاخروس واعياؤه بما يعرف به واقراره بنحو
تزوج وطلاق وبيع وشراء وصية وقوة هابيه
او له ككاليان • ولا يحسد لغني ولا غني
ومقتل اللسان ان ائتم به ذلك وعلمت اشارته

بين مذهبيهما اهـ في
احكام الخنثى المشكل انه لو قبله رجل بشهوة لم يتزوج امة الاذاتين انه ذكر لاحتمال انه
اثنى ولو قبلته امرأة لا تتزوج بايه لاحتمال انه ذكر فثبت بينه وبينها حرمة المصاهرة
(كاليان) لان الاشارة معتبرة من القادر فاذا نكح من العاجز والخنثى
نكاحا عند العجز في حق الاخروس اول لان مجرزه اظهر والزم اهـ في

نصف امة

(ويجوز في هذا الاضطراب) لان الميتة المتبقية تحل في حال الضرورة فالتى تحتمل ان تكون ذكية اولي غيراته يجزى لانه طريق بوصله الى الذكية في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة اهـ ق (فاتخذ منه مرقه جاز) لان التارنا كل ما فيه من البعاسة حتى لا يبق فيه شيء (٤٠٣) واتحمله فبصير الدم رمادا بالاستحالة ولهذا لو احترقت العذرة وصارت رمادا طهرت للاستحالة كالخمر اذا تطلعت اهـ ق

(ولو دفع الاراضى الخ) يعنى اذا عجز اصحاب الخراج عن زراعة الارض واداء الخراج واراد الامام ان يدفعها الى غيرهم بالاجرة جاز فان فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك فانه لا وجه الى ازالة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرورة ولا وجه الى تعطيل حق المقاتلة فتعين ما ذكرنا اهـ ق

(عن اى يوم صح) لان صوم رمضان معلق بشهود الشهر لقوله تعالى فليصمه وهو واحد لانه عبارة عن ثلاثين يوما بلباها اهـ ق

(ولو عن رمضان فلا) مالم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا اهـ ق

فهو كالاجرس والا فلا * والكتابة في الغائب ليست بحجة قالوا الكتابة امامين من سوم وهو كالنطق في الغائب والحاضر وامامين غير سوم كالكتابة على الجدر وورق الشجر وينوي فيه واما غير مسلمين وغير سوم كالكتابة على النور والماء ولا عبرة فيه * واذا اختلطت الذكية بميتة اقل منها يجزى واكل ولا يؤكل حالة الاختيار ويجزى عند الاضطراب واذا احرق رأس الشاة المتناطح بدم وزال دمه فاتخذ منه مرقه جاز والجرق كالزبيب * ولو جعل السلطان الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر * ولو دفع الاراضى للملوك كعة الى قوم ليهطوا الخراج جاز * ولو نوى قضاء رمضان ولم يصن عن اى يوم صح * ولو عن رمضان فلا في الاصح وكذا في قضاء الصلاة لو نوى ظهرا عليه مثلا ولم ينو اول ظهر او آخر ظهر او ظهر يوم كذا وقبل يصح فيها ايضا * ولو ابتلع الصائم زقاق غيره فان كان حبيبه زعم الكفارة والا فلا وقتل بعض الحجاج عند في ترك الحج * ومن قال لاهراة عند شاهدين تؤزن من شدي فقالت شدم لا ينفذ النكاح بينهما ما لم يقل قبول كردم *

(ويصح فيها ايضا) وهو قول بعض المشايخ والاصح ما ذكره المساق والاصل فيه بان الفروض مترادة فلا بد من تعين ما يريد اداه حتى تبارك ذمته والشرط تعين الجنس البنية اهـ ق

(عند في ترك الحج) لان امن الطريق شرط كما مر في الحج اهـ ق

فان لم يجرى فسد الاضطراب

بمجة قالوا الكتابة امامين من سوم وهو كالنطق

في الغائب والحاضر وامامين غير سوم كالكتابة

على الجدر وورق الشجر وينوي فيه واما غير مسلمين

وغير سوم كالكتابة على النور والماء ولا عبرة

فيه * واذا اختلطت الذكية بميتة اقل منها يجزى

واكل ولا يؤكل حالة الاختيار ويجزى عند الاضطراب

واذا احرق رأس الشاة المتناطح بدم وزال دمه

فاتخذ منه مرقه جاز والجرق كالزبيب * ولو جعل السلطان

الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر * ولو دفع الاراضى

للملوك كعة الى قوم ليهطوا الخراج جاز * ولو نوى قضاء

رمضان ولم يصن عن اى يوم صح * ولو عن رمضان فلا

في الاصح وكذا في قضاء الصلاة لو نوى ظهرا عليه

مثلا ولم ينو اول ظهر او آخر ظهر او ظهر يوم كذا

وقبل يصح فيها ايضا * ولو ابتلع الصائم زقاق

غيره فان كان حبيبه زعم الكفارة والا فلا وقتل

بعض الحجاج عند في ترك الحج * ومن قال لاهراة

عند شاهدين تؤزن من شدي فقالت شدم لا ينفذ

النكاح بينهما ما لم يقل قبول كردم *

(ويصح فيها ايضا) وهو قول بعض المشايخ والاصح ما ذكره المساق

والاصل فيه بان الفروض مترادة فلا بد من تعين ما يريد اداه حتى تبارك ذمته

والشرط تعين الجنس البنية اهـ ق

(عند في ترك الحج) لان امن الطريق شرط كما مر في الحج اهـ ق

ولو قال لها خويشتن رازن من کردانیدی فقتالت
 کردانیدم فقال پذیرم **بنعقد** * ولو قال لرجل دخت
 خويشتن رابیس من ارزاقی داشتی فقال داشتم
 لاینعقد * ولو منعت المرأتها زوجها من الدخول علیها
 وهو یسکن معها فی بیتها کانت **بالبیضة** * ولو سکن
 فی بیت التخصب فامتنعت منه **فلا** ولو قالت لا اسکن
 مع امّک وارید بیتنا علی حدة فلبس لها ذلک ولو قالت
 مرا اطلاق **بباده** فقال باده کبر او کرده کبر او داده باده
 او کرده باد ان نوى يقع والا فلا ولو قال داده است
 او کرده است يقع وان لم ینو * ولو قال داده انکار
 لا یقع وان نوى * ولو قال وی مرا نشاید تأقیامت
 او همه عمر لا یقع الا بالنية * ولو قال لها حبله زنان
 کن فهو اقرار بالطلاق **الثلاث** * ولو قال حبله
 خويشتن کن **فلا** ولو قالت له کایین ترا بخشیدم
 مرا جنک باز دار فان طلقها سقط المهر والا فلا *
 ولو قال لعبدہ یا مالکي اولامته اتاعبدک لا یعتق
 ولو دعی الی فعل فقال برمن سو **کند** است که
 ابن کار نکم فهو اقرار بالیین بالله تعالى وان قال
 برمن سو کند است بطلاق فاقرار بالخلف بالطلاق
 فان قال قلت ذلک **کذبا** لا یصدق وکذا لو قال

(فلیس لها ذلک) لانه لا بد له
 من یخدمه فلا یمکن منه من
 ذلک ویجوز لها ذلک مع
 الضرورة لانها تأذی اه
 (ان نوى يقع والا فلا) لانها
 کنایات عندهم اه
 (همه) یقطع الهاء والمیم
 وسکون الهاء معناه الجميع
 ای لا یلیق فی جیع عمری اوالی
 يوم القيامة اه
 (لا یصدق) لانه اخبر عن
 یمین منعقدة وقوله بعد ذلک
 قلت ذلک کذبا رجوع عنه
 فلا یصدق اه

(و القضاء ماض الخ) لان رأيه الاول قد ترجع بالقضاء فلا ينتقض الاجتهاد باجتهاد
مثله ولا يملك الرجوع (٤٠٥) عنه ولا يبطاله اهـ ق

عليه (اي بذلك الاقرار لانه
موجب بنفسه وقد حلوه
وهو الركن في اطلاق الشهادة
اهـ ق

(ولو بيع عقار الخ) عبارة
يكتر باع عقارا وبعض
اقراره حاضريه لم البيع ثم
ادعى لا تسمع قال العيني لانه
تلبس بحضوره لان حضوره
عند البيع وتركه فيما يصنع
اقرار منه بانه ملك البائع وان
لاحق له فيه وتقيده بالقرب
بنى جوازه مع الغريب اهـ ق
(فالقول له) والقياس ان
يكون للورثة لان الهبة
حادثه والحوادث تضاف
الى اقرب الاوقات وجده
الاستحسان انهم اتفقوا
في سقوط المهر عن الزوج
والوارث يدعى العود عليه
والزوج ينكر والقول قول
المتكراه اهـ ق

مراسو كنم خاله است كه اين كار نكنم ولو قال المشتري
البائع بعد البيع بها بانه فقال البائع بازدهم يكون
فسخا للبيع والعقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد
مالم يبرهن المدعى * ولا يصح قضاء القاضي في عقار
لبس في ولايته و اذا قضى القاضي في حادثة ببيتة
ثم قال رجعت عن قضائي او بدلي غير ذلك او وقعت
في تلبس الشهود او ابطلت حكمي وبحوثك لا يعتبر
والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
مستقيمة * ومن له على آخر حق فخبيا قومائم سأل
عنه فاقربه وهم يرويه ويسمعونه وهو لا يراهم صحت
شهادتهم عليه وان سمعوا كلامه ولم يرووه فلا * ولو بيع
عقار وبعض اقرار البائع حاضريه لم البيع وسكت
لا تسمع دعواه بعد * ولو وهبت امرأه مهرها من
زوجها ثم ماتت فطلب اقرار بها المهر وقالوا كانت
الهبة في مرض موتها وقال بل في صحتها
قال قول له * ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما
اقررت حلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا فيما
اقر وليس بمبطل في ما يدعى عليه عند ابي يوسف
وبه يفتي والاقرار لبس سببا للملك ولو قال لا خير
وكذلك يبيع هذا فسكت صار وكلا ومن

(صاروكيلا) لان سكوتيه وعدم رده من ساعته دليل القول عادة اهـ ق

(لا يملك عزلها) لانه يمين من جهته تملك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي ماملة لنفسها فلا تكون وكالة ا ه ق
(فطريقه ان يقول رجعت الخ)
لان كلمة كذا تقتضي تكرار الافعال لالى نهاية فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع ا ه ق
(والافلا) اي فلا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على غير متعين لا يبقى ديناً في الذمة
فجاز الافتراق عنه ا ه ق (جاز الصلح الخ) لان للصبي (٤٠٦) فيه منفعة وهي

وكل امرأته بطلاق نفسها لا يملك عزلها ولو قال
لا خير وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي
فطريقه ان يقول عزلتك ثم عزلتك ولو قال
كلا عزلتك فانت وكيلي فطريقه ان يقول رجعت
عن الوكالة المطلقة وعزلتك عن المنجزة وقبض بدل
الصلح قبل التفرق شرط ان كان ديناً بين والافلا
ومين اوعى على صبي داراً فصالحه ابوه على مال
الصبي فان كان له دينه جاز الصلح ان كان بمثل القيمة
او اكثر بما يتفان فيه وان لم يكن له دينه او كانت
غير عادلة لا يجوز ومن قال لا يثبت له ثم برهن صح وكذا
لو قال لاشهادتي في هذه القضية ثم شهد وللأمام
الذي ولاه الخليفة ان يقطع انساناً من طريق الجادة
ان لم يضرب بالمائة ومن صدره السلطان ولم يمين ببيع
ماله فباع ماله نفذ ولو خوف امرأته بالضرب حتى
وهبت مهرها لانصح الهبة ان قيد رعي بالضرب
* وان اكرهها على الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب
المال ولو احوالت انساناً بالمهر على الزوج ثم وهبت من
الزوج لانصح الهبة ومن اتخذ بئراً او بالوعة في داره
ففيه نهبها حائط جاره وطلب نجوه له لا يجبر عليه *
وان سقط الحائط منه لا يضمنه * ومن عذر دار زوجته

سلامة العين لانه لو لم يصلح
يستحقه المدعي بالينة فيما اخذه
ا ه ق
(او كانت غير عادلة لا يجوز)
لان الاب بصير متبرعاً بمال
الصبي بالصلح لا مشترط لان
المدعي لم يستحق شيئاً الا
بالصلح ا ه ق
(ثم برهن صح) لانه يمكن
ان يكون له دينه نسبه ثم
ذكرها ا ه ق
(فباع ماله نفذ) اي يبيعه لانه
غير مكره به وانما باع باختياره
غاية الامر انه احتاج الى بيعه
لا يفسد ما طلب منه وذلك
لا يوجب الكره كالمداش اذا
حبس المديون بالدين فباع
ماله ليقضي بتمنه دينه فانه
يجوز لانه باعه باختياره وانما
وقع الكره في الايفاء لا في البيع
ا ه ق
(ففعلت بضع) اذا الرضى شرط

فيه وقد انعدم ا ه ق
ليأخذ منه عوض دينه مثلاً ا ه ق
الضمان الا ياتى به كوضع الحجر في الطريق واتخاذ ذلك في ملكه ليس به عدل فلا يضمن ا ه ق
(لا يضمنه) لان هذا تسبب فلا يجب به
الضمان الا ياتى به كوضع الحجر في الطريق واتخاذ ذلك في ملكه ليس به عدل فلا يضمن ا ه ق

(والنفقة دين له) لانه غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها لصحة الامر فصار كالأمر
 بقضاء الدين اه في (فالمارة ٤) لان الالة التي بنى بها ملكه ويكون غاصبا
 للمرصة فيؤمر ٤٠٧ بالتفريع ان طلبت زوجته ذلك اه في (والدم

المسحوق) لما روى الاوزاعي
 قال كره رسول الله عليه
 الصلاة والسلام من الشاة
 الذكورة والاثين والقبل
 والعنه والمرارة والمثانة
 والدم قال ابو حنيفة الدم
 حرام واكره الستة لان الدم
 ثبت بالنس حرمة وكره
 ما سواه لانها مما تستحب
 النفس وتكرهه وقد نظم
 المصنف الاغصاء السبعة
 فقال اذا ما ذكيت شاة فكلمها
 سوى سبع ففهم الويل ففاد
 ثم خاد ثم زين ودال ثم ميان وذال
 فاراد بالفاء الفرج وبالفاء
 الخسبة وبالفين الغدة وبالدال
 الدم وبالمين المرارة والمثانة
 وبالدال الذكر اه في
 (والقاضي ان يقرض مال
 الغائب والطفل واللقطة)
 لقد رتة على الاستخلاص
 بخلاف الاب والصبي والمتلفظ

بسم الله باذنها فالمارة لها والنفقة دين له عليها وان
 عمرها بلا اذنها فالمارة لها وهو متبرع وان عمر
 لنفسه بلا اذنها فالمارة له ومن اخذ غيرهما
 له فزعه انسان من يده فلا ضمان على التاريع
 ومن في يده مال انسان فقال له سلطان اذفعوا الي
 والاقطعت يده اوضرتك نحسين سوطا لا يضمن
 لودفع ولو وضع في الصحراء فخلا لصيده حمار
 وحش وسمى عليه فحماء في الغد ووجد الحمار مجروحا
 ميتا لا يحل اكله ويكره من الشاة الجاه والخسبة
 والمثانة والذكورة والنفقة والمرارة والدم المسحوق
 وللقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة
 ولو كانت حشفة الهي ظاهرة من رآه ظنه محتسبا
 ولا تقطع جلدة ذكره الا بمشفة جاز ترك ختانه وكذا
 شجر اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان
 ووقت الختان غير معلوم وقبل سبع سنين ولا يجوز
 ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق
 التبع ولا الاقطاء باسم الثيروز والمهرجان ولا باسم
 يليس القلانس وللشباب العالم ان يتقدم على
 الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن ان يجتم في اربعين يوما

لهم اه في (باسم الثيروزو المهرجان) اراد ان الهدايا باسم هذين
 اليومين حرام بل كفر اه في

(كتاب الفرائض) هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير يقال فرض القاضي النفقة اي قدرها وسمى هذا العلم فرائض لان الله تعالى قدره بنفسه ولم يفوض تقديره الى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلثين والثلث والسدس بخلاف سائر الاحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فان التصوص فيها مجمله كقوله تعالى واقموا الصلاة الآية ١١٠ هـ ﴿٤٠٨﴾ (من تركه الميت)

كتاب الفرائض

يبدأ من تركه الميت بجهيزه ودفعه بلا اسراف ولا تقير ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين ورثته ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء ويبدأ بأصحاب الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم بعصبة ثم الرثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بنسب لم يثبت ثم الموصى له بأكثر من الثلث ثم بيت المال ويعنع الارث الرق والقتل كإمراء واختلاف الملتين واختلاف الدارين حقيقة او حكمها والمجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والاين وابنه والاخ وابنه والعمة وابنه والزوجة ومولى النعمة ومن النساء سبع الام والجدة والبنات وبنات الابن والاخت والزوجة ومولاة النعمة وهم ذو فرض وعصبة فذو فرض من له سهم مقدر والسهام المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث * والثلثان والثلث والسدس * فالنصف ثلثين وبنات الابن عند عدمها والاخت لابوين والاخت لاب عند عدمها اذا انفردن والزوجة عند عدم الوالد ووالد الابن والربع له عند وجود احدهما وللزوجة وان تعدت عند عدمهما والثلث لهما كذلك عند وجود احدهما والثلثان لكل اثنتين فصاعدا

وهي ما يترك الميت خاليا عن تعلق حق الغير بعينه وان كان حق الغير متعلقا بعينه كالزهر والعبد الجاني والمسترى قبل القبض فان صاحبه يهدم على الجهيز كافي حال حبسائه ا هـ ق

(بلا اسراف ولا تقير) وهو قدر كفن الكفالة او كفن السنة او قد رما يلبسه في حياته ا هـ ق

(ثم تنفذ وصاياه) فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثلث وتنفذ ا هـ ق

(ويستحق الارث الخ) والمستحقون للتركة عشرة اصناف ذكرها المصنف بقوله ويبدأ الخ ا هـ ق

(ثم يبيت المال) لان المال متى خلا عن مستحق ومالك فصرفه بيت المال كاللقطة والصال ا هـ ق

(الاب) وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو السدس مع الولد وولد الابن * بمن * وان سفل قال الله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس الآية ١١٠ هـ ق (عند عدمها) اي عند عدم بنت الصلب اعلم ان اولاد الابن يقومون مقام اولاد الصلب عند عدمهم يرثون ما يرثون ويحجبون ما يحجبون كذا في النكاحي ا هـ ق

(خلافا لابي يوسف) فان عنده للام مع الجد ثلث الباقي كما هو مع الاب وهي احدى الروايتين عن ابي بكر فعلى هذه الرواية جعل الجد كالأب فيعصب الام كما يعصبها الأب وههنا ﴿٤٠٩﴾ بحث مذكور في شرح السراجة اهـ

(فصل) اى فى العصبات

العصبة هى لغة قرابته لايه
وكانها جمع عاصب وان لم
يجمع من عصب القوم بفلان
اذا احاطوا حوله فالأب طرف
والابن طرف والعم جانب
والاخ جانب ثم سمي بها
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل فى مصدرها المعصوبة
ولذلك يعصب الاثنى اى
يجعلها عصبة وشرعا ثلاثة
عصبة بنفسه وعصبة بغيره
وعصبة مع غيره كما فصله بقوله
بنفسه الخ اهـ

(ذكر) اعتبر الذكورة لان
الاثنى لا تكون عصبة بنفسها
بل بغيرها او مع غيرها
اهـ فى

(وابنه وان سفل) لدخولهم
فى اسم الولد اهـ

(والجد الصحيح وان علا)
والمعتق الرجيم الاستحقاق

من فرضهن النصف والثلث للام عند عدم الولد
وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات ولها
ثلث ما يبق بعد فرض احد الزوجين فى زوج
وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الأب فيهما
جد فلهما ثلث الجميع خلافا لابي يوسف وللأثنين
فصا اءامن ولدا لام يقسم لذكورهم وانا اءهم بالسوية
والسدس للواحد منهم ذكرا او اثنى وللأم
عند وجود الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة
والاخوات وللأب مع الولد او ولد الابن وكذا للجد
الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل فى نسبته
الى الميت ام فان دخل فجاءه فاسد والمجدة الصحيحة
وان تعددت وهى من لا يدخل فى نسبتها الى الميت
جد فاسد ولبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من
بنات الصلب وللأخت كذا كذا مع الأخت الواحدة
لابوين

﴿فصل﴾

والعصبة بنفسه ذكر ليس فى نسبته الى الميت اثنى
وهو يأخذ ما ابقته الفرائض وعند الافراد
يحرز جميع المال واقر بهم جزء الميت وهو الابن
وابنه وان سفل ثم اصله وهو الأب والجد الصحيح
وان علا ثم جزء ايسه وهو الاخوة لابوين

بجهة التعصيب لبالفرض كابن الاخ لا يرث مع الأخت لابوين وان كانت اقرب واقوى
جهة اهـ فى

(لاتصير عصبته) لان النصف الوارد في صيرورة الاناث بالذكور عصبه آتسها وفي موضعه بين
البنات بلبين والاخوات بالاخوة كما عرفت آنفا هـ ق ﴿٤١٠﴾ (كالم وبنت الاخ)

المال كله لاعم ولابن الاخ دون
بنت الاخ هـ ق
(والعصبه مع غيره) هي كل
اتى تصير عصبه مع اتى اخرى
مثل الاخوات هـ ق
(مقدم على ذى الاب) والفرق
بين هاتين العصبتين ان
الغير في العصبه بغيره يكون
عصبه بنفسه فيتعدي بسببه
العصوبه الى الاتى وفي العصبه
مع غيره مجامعة لذلك الغير
هـ ق
(مولى امه) لانه لا اب له والنبي
عليه السلام الحق ولدا الملاعنة
بامه فصارت شخص لا قرابة
له من جهة الاب فلورث بنتا
واما وابا ملاعنا فلينت النصف
وللام السدس والباقي يرد
عليهما كان لم يكن له اب
وكذلك لو كان معهما زوج
او زوجة اخذ فرضه والباقي
بينهما فرضا وردا هـ

اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد هـ وهم الاعام
لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جزء جد ابيه كذلك
* والعصبه بغيره من فرضها النصف والثلاثان
تصيرن عصبه باخوتهن ويقسم لذكور مثل حفظ
الانثيين * ومن لا فرض لها واخوها عصبه لاتصير
عصبه به كالم وبنت الاخ * والعصبه مع غيره
الاخوات لابوين اولاب مع البنات وبنات الابن وذو
الابوين من العصبات مقدم على ذى الاب حتى ان
الاخت لابوين مع البنت تحجب الاخ لاب * وعصبه
ولد الزنى وولد الملاعنة مولى امه * والاب مع البنت
صاحب فرض وعصبه وآخر العصبات مولى
المنافقة ثم عصبته على الترتيب المذكور فن ترك
اب مولاه وابن مولاه فله كله لابن مولاه
وعند ابى يوسف للاب السدس والباقي لابن *
ولو كان مكان الاب جد فكله لابن اتفاقا * ولو ترك
جد مولاه واخا مولاه فالجد اولى وعند هـ ما
يستويان * والعصبه اتسما يأخذ ما فضل عن ذوى
الفروض * فلورثت زوجا واخوة لام واخوة لابوين
واما فالنصف للزوج والسدس للام والثالث للاخوة
لام ولا يشاركنهم الاخوة لابوين وتسمى
المشتركة والمجارية

(فصل) اى فى الحبب ﴿٤١١﴾ هو فى الفقه المنع ومنه الحجاب لما يستتر به الشيء ومنع

من النظر اليه وفى الاصطلاح

منع شخص معين عن ميرته

كله او بعضه بوجود شخص

آخر وهو نوطان حجب حرمان

وحجب نقصان فاما حجب

الحرمان وهو ان يحجب عن

الميراث بالمره وهو منقطع فى

حق ستة اهـ ق

(ويرثون معها) اذله ذلك

زوج واخت لابوين واخت

لاب للزوج النصف وللأخت

لابوين النصف وللأخت

لاب السدس تكمله للثلاثين

اصلها من ستة وتعمل الى

سبعة اهـ ق

(على قول الامام) وهو مذهب

ابى بكر الصديق رضى الله

تعالى عنه وما ذهب اليه قول

زيد بن ثابت وبه اخذ زفر

والحسن ومالك والشافعى

وعليه الفتوى لكن قال ابن

السماق فى شرح المجمع

والخيار قول ابى بكر اهـ ق

فصل

حجب الحرمان متفق فى حق ستة الابن والاب والبنات

والام والزوجة والزوج * ومن عداهم يحجب

الابعد بالاقرى وذو القرابة بذى القرابتين ومن

يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد ادم حيث يدلون بها

ويرثون معها * ويحجب الاخوة بالابن وابنه وان

سفل والاب والجد ويحجب اولاد العلات بالاخ

لابوين ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين

اولاب بالجد بل يقاسمونه وهو كاخ ان لم تنفصه

المقاسمة عن الثلث فنسد عدم ذى القرض او عن

السدس عند وجوده والفتوى على قول الامام واذا

استكمل بنات الصلب الثلاثين سقط بنات الابن الا

ان يكون بهن او اسفل منهن ابن ابن فبعضب

من يحداه ومن فوقه بمن ابست بذات سهم ويسقط

من دونه * واذا استكمل الاخوات لابوين الثلاثين

سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لاب

والجدات كلهن يسقطن بالام * والابويات خاصة

بالاب ايضا وكذا بالجد الام الاب والقرى

منهن من اى جهة كانت محجب البعدى من اى جهة

كانت وارثه كانت القرى او محبوبة كام الاب معه فانها

(ويحبون الام من الثلث الى السدس) وهذا لان حصة الاستحقاق قائمة في حقهم لكن امتنع بالحاجب وهو الاب فيجوز ان يظهر حجبها في حق من يرث معها اهـ (فصل) اى في الدول وهو في اللغة بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعول ﴿٤١٢﴾ اى يميل جازا ومنه

قوله تعالى ادنى ان لا تعملوا اى تجوروا وبمعنى الغلبة يقال عيل صبره اى غلب وبمعنى الرفع يقال طال الميزان اذا رفعه ومن هذا الاخير اخذ المعنى المصطلح عليه فلذلك قال واذا زادت الخ اهـ في

(وتر الشفعاء) اى تصول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوج واختين لاب وام واختلام وتعمل بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لاب وام واختين لام اهـ في (في المنبرية) اى في المسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهى

تحبب ام ام الام واذا اجتمع جدتان احدهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين كام اب الاب وهى ايضا ام ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلثاه للآخرى عند محمد ويتصف عند ابى يوسف * والمحروم بالقتل ونحوه لا يحبب والمحجوب يحبب كما مر في الجدة وكالاخوة والاخوان يحببهم الاب * ويحبون الام من الثلث الى السدس

﴿ فصل ﴾

واذا زادت سهام القرىضة على القرىضة فقه حالت * واربعة مخارج لاتعمل الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية * وثلاثة تعمل الستة الى عشرة و تراو شفعاء والاشاعشر الى سبعة عشر و تراو لاشفعاء * واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين هـ ولا واحدا في المنبرية وهى امرأة وبنشان وابوان * والرد ضد العول بان لا تستغرق السهام القرىضة مع عدم العصبية فيه الباقي على ذوى السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسئلة من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر فن عدد سهامهم فن اثنين لو كان في المسئلة

﴿ سد سان ﴾

امراة وبنشان وابوان وانما سميت

منبرية لانها سئل عنها الامام على وهو على المنبر بالكوفة فاجاب عنها بديهة فقال السائل متعنا لبس الزوجة الثمن فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته فنجبوا من فطنته اهـ في (بقدر سهامهم) وهو مذهب عمر وعلى وابن مسعود وعن عثمان انه يرد على الزوج لا غير وتأويله ان كان ابن عم فاعطاه الباقي بالعصوبة اهـ في

وثلاث بنات) فلزوج فرضه وهو الربع ومخرجه أربعة فيكون واحداً والباقي ثلاثة مستقيمة على البنات اهـ ق (كزوج وست بنات) فلزوج الربع واحد من أربعة فيبقى ثلاثة على عدد رؤس البنات لا يستقيم اهـ ق (من لا يرد عليه) كزوج اوزجة اهـ ق (وست اخوات لام) للزوج الربع واحد في ثلثة ومسئلة من يرد عليهم من ثلثة لان فيها ثلثا وسدسا فالمخرجان ٤١٣ من ستة فثلثها وسدسها ثلاثة مستقيمة عليها للجدات واحد وللأخوات للام اثنان اهـ ق

سد سنان ومن ثلاثة لوسدس وثلث ومن اربعة لوسدس ونصف ومن خمسة لوثلث ونصف اوسدسان ونصف اوثلثان وسدس فان كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من اقل مخرجه ثم قسم الباقي على رؤسهم فان احتقام كزوج وثلث بنات والا فان واقى ضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب كل رؤسهم فيه كزوج وخمس بنات وان مع الثاني من لا يرد عليه قسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوجة واربع جدات وست اخوات لام والاضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم يضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بيني من مخرج فرض من لا يرد عليه ويصح بالاصول الآتية

فصل

ذو الرحم قريب لبس بعصبة ولا ذى سهم ويرث الإرث العصبية عند عدم ذى السهم فغن انفراد منهم احرز جميع المال ويرجحون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل

وما لنا لفساد بيت المال وصرفه في غير المصارف اهـ ق (ويرجحون بقرب الدرجة) لان ارثهم بطريق العصبية فيقدم الاقرب على الابلد في كل صنف منهم كافي العصبات اهـ ق (ثم بقوة القرابة) يعنى من يدلى بوارث اولى من كل صنف لان الوارث اقوى قرابة من غير الوارث اهـ ق

وارنا عند اتحاد الجبهة وان اختلفت فلقراية الاب الثلثان
 ولقراية الام الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كالمو
 انقروا عند الاستواء في القرب والقوة والجبهة
 للذكر مثل حظ الانثيين * وتعتبر ابدان الفروع ان
 اتفقت الاصول وكذا ان اختلفت عند ابي يوسف
 وعند محمد تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع
 ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يجعل
 الذكور على حدة والاناث على حدة فيقسم نصيب
 كل طائفة على اول بطن اختلف كذلك ان كان
 والادفع حصة كل اصل الى فرعه ويقول محمد ينفى
 ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات
 الابن وان سفلن ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون
 والبنات الفاسدات ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات
 واولاد الاخوة لام وبنات الاخوة ثم جزء جده وهم
 الممات والخالات والاخوال والاعمام لام وبنات
 الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جسد ابيه او امه
 وهم عمات الاب او الام وخالاتهما واخوالهما
 واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامهما
 واولاد اعمام الام

(فلقراية الاب الثلثان) وهذا
 لا يتصور في الفروع وانما
 يتصور في الاصول والعمات
 والاحوال اه في

﴿فصل في الفرق والهيم﴾

﴿اذا﴾

(مات اولا) كما اذ غرقوا في السفينة او وقعوا في النار دفعة او سقط عليهم جدار او سقف بيت او قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم اهـ ق (على ورثة الاحياء) وهو قول ابى حنيفة ٤١٥ آخر القول الزهري مضت السنة ان يرث كل ميت وارثه الحي

اهـ ق

(ولا يرث بعض الاموات من بعض) وعن علي وابن مسعود انه يرث بعضهم بعضا اما ورث من صاحبه وهو قول ابى حنيفة اهـ ق

(عصوبة) لا تملك لهذه المسئلة بما قبلها بل هي مسئلة مستقلة واصل المسئلة من ستة ونصف من اثني عشر وقال ابن مسعود المال كله للاخ من الام وهذه المسئلة اخذها المصنف من القدوري اهـ ق

(يرث بالحاجة) ولا يرث على انه ابن ابن لان ابن الابن يحجبه الابن كما اذا تزوج بجوسى امه فولدت لها ابنا فهذا الولد ابناها وابن ابناها فيرث منها الذمات على انه ابن اهـ ق (فصح المسئلة الاولى) اى فريضة الميت الاول اهـ ق

(على مسئلته) اى مسئلة الميت الثاني فقد صحت المسئلان مثاله ابن وبنت مات الابن عن ابنين فريضة الاول من ثلاثة لابن سهمان وللبنت سهم وفريضة الثاني من اثنين فيقسم نصيبه على ورثته اهـ ق (والافاضرب) اى وان لم يقسم نصيب الميت الثاني من فريضة الاول على فريضة فان كان بين مسئلته وسهامه موافقة فاضرب الخ اهـ ق

اذ لم يعلم ايهام مات اولا يقسم مال كل على ورثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناءهم احدى الام اخ لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسما الباقي عصوبة

فصل

ولا يرث الجوسى بالانكحة الباطلة وان اجتمع فيه قرابان لو انفردا في شخصين وورثا بهما وان كانت احدا هما تحجب الاخرى يرث بالحاجة

فصل في الحمل

ويوقف للحمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابى يوسف نصيب ابنتين فان خرج اكثرهن حيا ثم مات ورث وان اقله فلا

فصل

المتاخم ان يموت بعض الورثة قبل القسمة فصح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت الثاني على مسئلته والافاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول ان وافق نصيبه مسئلته والافاضرب كل الثاني في الاول فالخاصل من الضرب يخرج المستلثين ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول

(ثم اثابته) اى ثم صحح فريضة الميت الثاني اهـ ق

الميت الثاني فقد صحت المسئلان مثاله ابن وبنت مات الابن عن ابنين فريضة الاول من ثلاثة لابن سهمان وللبنت سهم وفريضة الثاني من اثنين فيقسم نصيبه على ورثته اهـ ق (والافاضرب) اى وان لم يقسم نصيب الميت الثاني من فريضة الاول على فريضة فان كان بين مسئلته وسهامه موافقة فاضرب الخ اهـ ق

(في وفق ما في يده) أن كان بينهما موافقة اهـ في (اوفي كله) هذا اذا لم يحصل موافقة ولا استقامة اهـ في (فهو نصيب كل فريق) فلان زوجة في المسئلة المذكورة من المسئلة الاولى ثلاثة في سبعة تكون احدا وعشرين وللاخت لاب اثنان في سبعة باربعة عشر وللأخت من الاب اثنان في سبعة باربعة عشر وللأخت من الام كذلك اثنان في سبعة باربعة عشر والزوج ثلاثة في

﴿٤١٦﴾

في وفق التصحيح الثاني اوفي كله وسهام ورثة الميت الثاني في وفق ما في يده او في كله فساخرج فهو نصيب كل فريق فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول واشألت مكان الثاني وكذا تفعل ارمات رابع او خامس وهم جرا

﴿حساب الفرائض﴾

اقروض نومان الاول النصف ونصفه وهو اربع ونصف نصفه وهو الثمن والثاني الثلث ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين والرابع فن اربعة والثمن من ثمانية والثلثان والثلث من ثلاثة والسدس من ستة * واذا اختلط النصف بالنوع الثاني او ببعضه فن ستة اوالاربعة فن اثني عشر او الثلث فن اربعة وعشرين

﴿فصل﴾

واذا انكسر سهام فريق عليهم وباينت سها مهم عدد هم فا ضرب وفق عدد هم في اصل المسئلة كأمراء واخوين وان وافق سها مهم عدد هم فا ضرب وفق عدد هم في اصل المسئلة وكأمراء وستة اخوة وان انكسر سهام فريقين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم فا ضرب احد الاعداد في اصل

﴿المسئلة﴾

(واذا اختلط النصف) من

(النوع الثاني) وهو الثلثان

والثلث والسدس اهـ في (فن اثني عشر) اي لانه من ضرب اربعة يخرج الرابع في

ثلاثة يخرج الثلث او الثلثين اهـ في

كل ما في يمينه وهو ستة ثمانية عشر وللأخت لاب مثله وللأخت لام واحد في ستة ستة اهـ في (فاجعل المبلغ) اي الذي صحت منه الاولى والثانية مكان الاولى اهـ في

(وهلم جرا) اي ويعتبر على هذا استمرارا في كل البطون اهـ في

(حساب الفرائض) لما كانت الفرائض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والاربعة والثمن والثلثان والثلث والسدس على ما علم في سورة النساء اراد ان يبينها بطريق الاختصار اهـ في

(الاول النصف ونصفه الخ) ويقال اربع والثلث وضعف كل منهما ونصفه اهـ في (والثلثان والثلث من ثلاثة)

لان يخرج كل واحد من امثاله

ويخرج انكسر المكرر كثلاثة ارباع اربعة يخرج

الكسر المفرد كالاربعة اربعة اهـ في

النوع الاول وهو النصف والاربعة والثمن اهـ في

والثلث والسدس اهـ في (فن اثني عشر) اي لانه من ضرب اربعة يخرج الرابع في

ثلاثة يخرج الثلث او الثلثين اهـ في

(ثلاث بنات وثلاثة اعمام) اصل المسئلة من ثلاثة البنات الثلاث وهن ثلاث لا يستقيم
عليهن ولا موافقة ولا اعمام واحد وهم ثلاثة لا يستقيم عليهم ولا موافقة اه في
(والافني جيعه) اي وان لم يوافق الخارج الثالث فيضرب في جميع الثالث اه في
(والمبلغ في الرابع) اي ويضرب المبلغ الخارج في الرابع اه في (كذلك)
اي في وقفة اوافق ﴿٤١٧﴾ والافني جيعه اه في (وان تبينت الاعداد)

اي اعداد الرؤس بعد انظر
بها وبين سهامها اه في
(ثم المبلغ في الثالث) اي ثم
لمبلغ الخارج بالضرب في
عدد الثالث اه في

كما مر اثنين وعشرين بنات
ست جدات وسبعة اعمام
في المسئلة الثمن والثلاثين
ولسدس والباقي فاصل
السئلة من اربعة وعشرين
فتبها ثلاثة وهي منكسرة
على امر اثنين وثلاثا سنة
عشرو هي ايضا منكسرة
لي عشرينات وسدسها
بعة وهي منكسرة على
لجدات والباقي منها واحد
هو منكسر على الاعمام
سبعة اه في

مع العول في جميع ذلك
زوج وابوين وست بنات
صلها من اثني عشر ومالت
لخسة عشر وانكسر مهمام

البنات عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فرد عدد رؤسهن الى نصفه
وهو ثلاثة ثم ضربها في اصل المسئلة مع هولها وذلك خسة عشر فيحصل خسة
ابوا يعون ومنها نصح اه في (فهما متباينان) اي حصل فيهما التباين كالخسة
مع السبعة والسبعة مع الثبعة فلان اذا اسقطت الخمسة من السبعة بقي اثنان فاذا اسقطتهما
بني الخسة من ثني بقي واحد اه في

المسئلة كمثل ثبات وثلاثة اعمام * وان تداخل
الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة كما ر
زوجات وثلاث جدات واثني عشر عمما وان وافق
بعض الاعداد بعضا فاضرب وفق احدهما في جميع
الثاني والمبلغ في وفق الثالث ان وافق والا فو
جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل في اصل
المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدة وعمما
عشرة بنتا وستة اعمام * وان تبينت الاعداد فاضرب
كل احدهما في جميع الثاني ثم المبلغ في اثال ثم المبلغ
في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة كما مر آتية
وعشرينات وست جدات وسبعة اعمام * وان كانت
المسئلة طائلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه من
العول في جمع ذلك

فصل

وتداخل العددين يعرف بان تطرح الاقل من
الاكثر مرتين او اكثر فيبقى ع او تقسم الاكثر
على الاقل فيقسم قسمته صحيحة كالخسة ب
العشرين وتوافقهما بان ينقص الاقل من الاكثر
من الجانين حتى يتوافقا في مقدار فان توافق

(بالنصف) كالسنة مع العشرة فالك اذا اسقطت السنة من العشرة بقي اربعة فاد
اسقطتها من السنة بقي انسان اه ق
(وان ثلاثة فبالثلث) اي وان كان
ثلاثة فهما متوافقان بالثلث اه ق
(وان في احد عشر فيجزي) كاثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين
اه ق (فهو نصيبه) اي نصيب ذلك ٤١٨ الفريقي الذي ضربت

في واحد فهما متباينان وان توافقا في اكثر فهما
متوافقان فان كانا اثنين فهما متوافقان بالنصف
وان ثلاثة فبالثلث او اربعة فبالربع وهكذا الى
العشرة وان في احد عشر فيجزي من احد عشر وهما
جرا وان اردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح
فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربته
في اصل المسئلة فاخرج فهو نصيبه وكذا العمل
في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانصب سهام
كل فريق من اصل المسئلة الى صدد رؤسهم ثم اعط
بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم

فصل

وان اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فانظر
بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق
التركة ثم اقسام الحاصل على وفق التصحيح فاخرج
فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة
فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة ثم اقسام
الحاصل على جميع التصحيح فاخرج فهو نصيبه وكذا

سهاه اه ق
(نصيب كل فرد) اي من
الورثة ان اقسام المضروب
على اي فريق شئت ثم اضرب
الخارج في نصيب ذلك الفريق
فالحاصل نصيب كل واحد
من ذلك الفريق اه ق
(فصل) اي في معرفة قسم
التركة بين الورثة والغرماء
اه ق

(وان اردت قسمة التركة) اي
اذا كانت دراهم او دنانير او ما
في معناهما مكيال او يوزن
اه ق

(على وفق التصحيح) كزوج
واخوين لام واثنين لآب وام
والتركة ستون دينارا فامسلة
من ستة ونعول الى تسعة
وينهما موافقة بالثلث
فتضرب سهام الزوج وهي
ثلاثة في وفق التركة وهي
عشرون يكون ستين تقسمها

على وفق التصحيح وهو ثلاثة يخرج عشرون فهو نصيبه اه ق
(فهو نصيبه) اي ذلك الوارث كزوج وام واخت والتركة تسعة دنانير فالمسئلة من ثمانية
ولاموافقة بينهما وبين التركة فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في التركة وهي تسعة تكن
سبعة وعشرين فاقسمها على التصحيح وهي ثمانية يخرج ثلاثة وربع وثمن وللأخت مثله
وللام اثنيان اضرب بهما في التركة تبلغ ثمانية عشر اقسامها على المسئلة يخرج انسان وربع اه ق

العمل لمعرفة نصيب كل فريق * وفي القسمة بين
الفرعاء اجعل مجموع الذين كالنصف وكل دين
كسهم وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن
صالح من الورثة او الفرعاء على شئ منها فاطرح
نصيبه من النصف او الذين واقسم الباقي على
سهم من بقى اوديونهم

(ومن صالح من الورثة الخ)
مثاله ماتت عن زوج وام وعم
وصالح الزوج عن نصيبه من
التركة على ما في ذمته من المهر
فالمسئلة من مسئلة الزوج
النصف ثلاثة وللأم الثلث
سهمان ولعم سهم ا هـ في

(قال مؤلفه) هذا آخر ملحق الابصر ولم آل في عدم
ترك شئ من مسائل الكتب الاربعة والنفس من
انساظر فيه ان اطالع على الاخلال بشئ منها ان
يلحقه بجملة فان الانسان محل التيسر وليكن
ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت
بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة
في موضع وفي غيره في موضع اخر فاكثفت بذكرها
في احد الموضعين ثم اتى زدت مسائل كثيرة
من الهداية ومن مجمع البحرين ولم ازد شئاً من
غيرهما حتى يسهل الطلب على من اشبه عليه
صحة شئ مما ليس في الكتب الاربعة
والله حسي ونعم الوكيل

(في الكتب الاربعة) وهي
الفردى والخيار والكتبة
والوفاء اهـ في

ثم قال رحمه الله تعالى
وقد تم تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء ثالث
عشر رجب المعظم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة
على يد الفقير الى الله الفتي ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي والحمد لله رب العالمين * وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى
واسحائه اجمعين

آمين

ثم قال رحمه الله تعالى
يا ناظر في الكتاب بعدى * محتيا من غار جهدى
في اقتضار الى دما * تهدي لي في ظلام لحي

قد كل طبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بملحق الابحر
المشهور بأنواع النقايس الرائقة * والمسائل البديعة
الشرعية * في زمن حضرة السلطان ابن السلطان
* السلطان عبدالعزیز خان * شيد المولى ار كان دولته
* وفوى شهامة صولته * في دار الطباعة المطبعة
بنظارة (محمد ليب) وقد وافق *
طبعه او آخر صفر الخير
سنة ثمانى وسبعين ومائتين
والف

